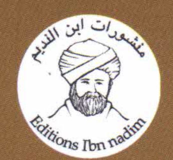


دار الروافد الثقافية

نديم للترجمة

حنّه آرنت

ايخمان في القدس
تقرير حول تفاهة الشر

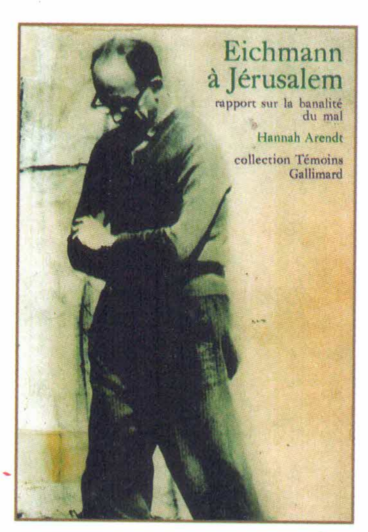
ترجمة: أ. نادرة السنوسي

تقديم: د. علي عبود المحمداوي

ابن النديم للنشر والتوزيع

دار الروافد الثقافية - ناشرون

ايخمان في القدس



هذا الكتاب

كتاب «ايخمان في القدس»، حسب وصف حنّه آرنت، لم يكن سوى تقرير لماحصل من حقائق داخل قاعة المحكمة التي شهدت مقاضاة ايخمان، وبضمنها الحوارات والاستجوابات وخطابات المدعي العام وتوجه القضاة وردود ايخمان، وافادات الشهود، ولادخل للامر بفرضيات او نظريات تنطلق منها لتطبيقها على المتهم او سير محاكمته. وقد ردت حَنّه آرنت في اكثر من محفل ومناسبة على اللغط الذي دار حول كتابها هذا. وحتى بعد ان وصل الامر الى وصفها بالنازية، وانها تحاول ان تخلق اعذاراً غير مباشرة للمجرمين النازيين، نراها، مصرة على موقفها وفاضحة لزيف هذه الاتهامات، قد أجابت: ان هنالك اتجاهين في الامر: الاول، تشويه وتحريف متعمد وخبيث قد حصل للكتاب؛ والثاني، حصول سوء فهم حقيقي له. ولايمكنني تصور احداً ممن قرأ الكتاب ان يدعي انني كنت اخلق اعذاراً لايخمان او ابرر المجزرة بحق اليهود ومافعله النازيين من جرائم. وبالرغم من النتيجة التي قد تتصور بانها ستضعف من آرنت ونشاطها!، الا انها صرحت في اكثر من مرة ان محاكمة ايخمان حولتها لتفضيل الحياة النشطة على الحياة الفلسفية- التأملية، فقد غيرت منظورها للعلاقة بين الفكر والعالم. هكذا بدت آرنت وبنقدها للممارسة التغريبية التوتاليتارية قاصدة لتسليط الضوء على امكان استعادة الفعل السياسي ومعنى السلطة. وبذلك فالشمولية هي قتل للحرية ونفي لها. فالمهمة الاساسية التنظيرية لآرنت هي البحث في برمجة استرجاع تلكم الحرية.
ولذلك يمثل هذا الكتاب "ايخمان في القدس: تقرير حول تفاهة الشر" نصاً مهما جدا لمن اراد ان يتعرف على تحليلات اهم محاكمات القرن العشرين، لتمفصلات حكايات ابشع انواع القتل المبرمج، وضياع معنى الانسانية، وكذلك للكشف عن الاسباب الرئيسية لحصول الهولكوست، ودور المؤسسة الصهيونية في ذلك، علاوة على استهتار التظام النازي ورجالاته، وقد ابدعت المترجمة " الاستاذة نادرة السنوسي" في ترجمته، ونقله باسلوب شائق ودقيق للغة العربية، وبعد مراجعة طالت قرابة السنة، وتحقيق وتراجم، وقراءة وتحليل، خلص النص الى ماهو عليه بين يدي القاريء اليوم، وآمل لها كل التوفيق في انجاز ترجمتها لحنّه آرنت لانها من الشخصيات المهمة والتي لاتزال غائبة في الفكر واللغة العربية.

من المقدمة

د. علي عبود المحمداوي

حنّه آرنت:

مفكرة المانية مهتمة بالفكر السياسي، ولدت في -15 اكتوبر عام 1906 في هانوفر- بالمانيا، في عائلة ذات أصول يهودية، اهتمت بالادب والمعرفة، من اهم اعمالها:

1. الحب عند القديس اوغسطين.
2. اسس التوتاليتارية.(معاداة السامية، الامبريالية، النظام الشمولي).
3. مقالات في الفهم.
4. الوضع الانساني.
5. بين الماضي والمستقبل: ستة تمارين في الفكر السياسي.
6. ما السياسة؟
7. آيخمان في القدس: تقرير حول تفاهة الشر.
8. في الثورة.
9. حياة الفكر (حياة العقل).
10. تأملات في الادب والثقافة (مشترك).

ابن النديم للنشر والتوزيع
الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3 محل رقم 1 المحمدية
تلفاكس: 21341359788
خلوي: 213661207603
email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية - ناشرون
هاتف: 204180 (96171)
ص.ب: 6058 - 113 الحمراء
بيروت - لبنان
email: rw.culture@yahoo.com

ISBN 978-9931-369-53-0



ايخمان في القدس

تقرير حول تفاهة الشر

ابن النديم للنشر والتوزيع   دار الروافد الثقافية - ناشرون

حنّه آرنت

ايخمان في القدس

تقرير حول تفاهة الشرّ

ترجمة وتحقيق

أ. نادرة السنوسي

تقديم

د. علي عبود المحمداوي

العنوان الاصلي للكتاب

HANNAH ARENDT

Eichmann à Jérusalem

Rapport sur la banalité du mal

أيخمان في القدس: تقرير حول تفاهة الشرّ

ترجمة وتحقيق: أ. نادرة السنوسي

تقديم: د. علي عبود المحمداوي

الطبعة الاولى، 2014

عدد الصفحات: 378

القياس: 17 × 24

الترقيم الدولي ISBN: 978-9931-369-53-0

ابن النديم للنشر والتوزيع

الجزائر: حي 180 مسكن عمارة 3 محل رقم 1، المحمدية
خلوي: 03 76 20 661 213+

وهران: 51 شارع بلعيد قويدر
ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد
تلفاكس: 88 97 35 41 213+
خلوي: 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون
هاتف خلوي: 204180 (96171)
ص. ب.: 113/6058
الحمراء، بيروت-لبنان
Email: Rw.culture@yahoo.com

المحتويات

شكر

أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى الرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة و خاصة للدكتور علي عبود المحمداوي الذي كان سبباً في دعم وإنجاز هذه الترجمة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذ فاروق العمراني الذي راجع لنا الترجمة لغوياً.

و أخيراً أتقدم بجزيل الشكر للمؤرخ محمد العربي السنوسي الذي أمدنا بالتدقيقات التاريخية.

تقديم

نقد الشمولية وتدبير الذات سياسيّاً
حنّه آرنت والوضع الانساني

د. علي عبود المحمداوي*

حَنّه آرنت، سيرة نشطة لامرأة استثنائية

تماهت حَنّه آرنت Hannah Arendt مع مشروعها تطبيقاً وتمثيلاً، فكانت بالفعل تلك الشُعلة النشطة من الفاعليّة السياسيّة، والناقدة القادرة على استعادة ما نُسي من الانسان وحرياته، في مستويات فضح الضياع الذي انتجه العصر الحديث، ولاسيما نتاجاته المهلكة في السبيل السياسي (من التوتاليتارية وهيمنة البروباغاندا**، واقتحام الضروري لمساكن الحرية، الى غياب الفعل)، الذي لم يستطع الفكاك من متاهات الاقفار لمعنى الانسانية.

ولدت حَنّه آرنت في 15- اكتوبر عام 1906 في هانوفر- بالمانيا، في عائلة ذات أصول يهودية، اهتمت بالادب والمعرفة. فقدت والدها في مطلع حياتها حيث لم تتجاوز عقدها الاول، ولذلك كان للأُم الدور الاساسي في تنشئتها، فتحصلت على ثقافتها من امها، ورافقها وصف اليسارية، بسبب تلك المكتسبات عن الام. واطلعت على التطورات السياسية في المانيا بما في ذلك مايتعلق بالزمرة السبارتاكوسية للحزب الاشتراكي الديمقراطي، التي

---

* مدرس الفلسفة في كلية الاداب جامعة بغداد.

** السلطة الاعلامية.

مثلت جماعة شيوعية ظهرت في المانيا 1918 بزعامة روزا لكسمبورغ* Rosa Luxemburg تلك المجموعة التي وصفت بانها حركة يسارية ضد الحزب الحاكم الذي انشقت منه لاتهامها له باليمينية[1].

درست آرنت الفلسفة في جامعة ماربورغ، وذلك تحت إشراف هايدغر**، وارتبطا بعلاقة عاطفية، وانعكس فيما بعد تأثير هايدغر على

* روزا لكسمبورغ Rosa Luxemburg : (1870- 1919) هي مفكرة ومناضلة بولندية من أسرة يهودية عملت بالتجارة. تبنت الاشتراكية وانتسبت للحزب الماركسي البروليتاري منذ حداثتها. غادرت بولندا الروسية سنة 1889 لتنضم إلى الثوريين المنفيين الروس بزعامة بليخانوف في زوريخ حيث درست العلوم ونالت شهادة الدكتوراة. هاجرت إلى ألمانيا وتزوجت عاملا ألمانيا واكتسبت بذلك الجنسية الألمانية لكي تتاح لها فرصة العمل في صفوف أكبر الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية في أوروبا وعندما اندلعت الثورة الروسية سنة 1917 عادت إلى وارسو لكي تشارك بها فقبض عليها وأفرج عنها في العام التالي. عادت إلى برلين حيث كتبت "تراكم رأس المال" سنة 1913 الذي يعتبر مساهمة فكرية ماركسية رئيسية. تزعمت مع كارل ليبكنخت الجناح المتطرف من الحزب الاشتراكي الديموقراطي وعارضت الحرب العالمية الأولى عارضت نظرية لينين حول كون الحزب الشيوعي أداة البروليتاريا المطلقة لتحقيق دكتاتورية البروليتاريا على أساس أن ذلك يفسد الديموقراطية المباشرة والتي اعتبرتها الوسيلة الوحيدة لتحقيق حكم البروليتاريا. كما عارضت نظرية لينين في حق القوميات في تقرير مصيرها. أسست مع ليبكنخت جماعةسبارتاكوس وحولته إلى الحزب الشيوعي الألماني وكتبت برنامجه بنفسها. استنكرت "الإرهاب البلشفي" في روسيا سنة 1918-1919. في مطلع سنة 1919 أي بعد شهرين من إعلان ليبكنخت للجمهورية الاشتراكية الألمانية اغتيلت معه من قبل جماعة يمينية عسكرية متطرفة وبذلك قضي على ثورتهما في المهد.

(1) ليشته، جون، خمسون مفكرا اساسياً معاصراً: من البنيوية الى مابعد الحداثة، ترجمة فاتن البستاني، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص368.

** مارتن هايدغر Martin Heidegger (1889-1976): فيلسوف ألماني، ولد جنوب ألمانيا درس في جامعة فرايبورغ تحت إشراف إدموند هوسرل مؤسس الظاهريات ثم أصبح أستاذاً فيها. عام 1928 وجه اهتمامه الفلسفي إلى مشكلات الوجود والتقنية والحرية والحقيقة وغيرها من المسائل. ومن أبرز مؤلفاته: الوجود والزمان (1927) ؛ دروب مُوصَدة (1950) ؛ ما الذي يُسَمّى فكراً (1954) ؛ المفاهيم الأساسية في الميتافيزيقا (1961)؛ نداء الحقيقة في ماهية الحرية الإنسانية (1982) ؛ نيتشه (1983).تميز هايدغر بتأثيره الكبير على المدارس الفلسفية في القرن العشرين ومن أهمها الوجودية التأويليات فلسفة النقض أو التفكيكية، ما بعد الحداثة ومن أهم إنجازاته أنه أعاد توجيه الفلسفة الغربية بعيداً عن الأسئلة الميتافيزيقية واللاهوتية والأسئلة الإبستمولوجية، ليطرح عوضاً عنها أسئلة نظرية الوجود (الأنطولوجيا)، وهي أسئلة تتركز أساساً على معنى الكينونة. ويتهمه كثير من الفلاسفة والمفكرين والمؤرخين بمعاداة السامية أو على الأقل يلومونه على انتمائه خلال فترة معينة للحزب النازي الألماني.

آرنت في جوانب عدة منها: استعادتها الارث اليوناني ولاسيما في اصول المفاهيم واشتقاقاتها ودلالاتها، وكذلك في تمجيدها لحياة اليونان اصلا.
لجأت لكارل ياسبرز* لتنجز اطروحتها في الدكتوراه على يديه بعنوان: "**مفهوم الحب لدى اوغسطين**" (The Concept of love in Augustine) في عام 1929. تلك الرسالة التي رافقها في رحلتها وهجرتها من بلد لاخر بنسختها الالمانية. بعد بوصول النازية لسدة الحكم الالماني 1933، وبعد اعتقالها ثم اطلاق سراحها (يقال ان ذلك الامر تم بتدخل هايدغر لدى السطات النازية، لقربه من النظام حينها) اضطرت حَنّه آرنت لمغادرة المانيا، وبدأت حياة دامت اكثر من ثماني عشرة سنة مثلت تجربة للشخص الذي لاوطن له ولاهوية أو جنسية. انتقلت في اولى مراحلها الى باريس والتقت فيها بوالتر بنيامين، وجون بول سارتر، والبير كامو، وريمون ارون؛ واستطاع النازي ان يدخل فرنسا ويحتلها، وحينها سيقت آرنت الى محتشد اليهود "غورس" إلّا أنّها تمكنت من الهرب، فانتقلت الى منفى جديد هو الولايات المتحدة الامريكية بعد مساعدة ادورنو لدخولها في عام 1941، وقد تمكنت فيها وبعد مرور عشر سنوات من اكتساب الجنسية لتصبح مواطنة امريكية[2].

---

* كارل تيودور ياسبرس Karl Jaspers (1883-1969): فيلسوف الماني، ولد في أولدنبورغ بألمانيا 23 فبراير 1883 وإذا كان اسم زميلهِ هايدغر قد غطّى عليه إلى حد ما، إلا أن المتخصصين في تاريخ الفلسفة يعرفون قدرهُ وأهميتهُ. ويمكن القول بشكل عام بأنه ينتمي إلى التيار المؤمن في الفلسفة الوجودية في حين أن هايدغر، مثل سارتر ينتمي إلى التيار الملحد بعد أن كان مؤمناً، بل ولاهوتياً في بداية حياته. ومهما يكن من أمر فإن المناقشة الخصبة التي اخترقت الفكر الأوروبي منذ بداية العصور الحديثة كانت هي مناقشة العلاقة بين العلم والإيمان، أو الفلسفة والدين والبعض يحاول أن يحصر هذه المناقشة الكبرى في خيارين متطرفين لا ثالث لهما: فإما أن تكون مؤمناً تقليدياً رافضاً للعلم والفلسفة أو أن تكون ملحداً رافضاً لكل إيمان أو تعالٍ رباني. أما كارل ياسبرس فقد فضل اتباع الخط الثالث، أي خط الوسط الذي يجمع بين العقل والإيمان، والعلم والدين. ومن أشهر أعماله الباثولوجيا النفسية العامة. وتوفي في بازل بسويسرا 26 فبراير 1969.

(2) آكومان، سليفان، «التفكير في الشمولية، فلسفة الشمولية: عن كتاب حَنّه آرنت: اصول الشمولية» ضمن كتاب مجموعة مؤلفين، جان فرانسوا دورتيي (تحرير)، **فلسفات عصرنا: تياراتها ومذاهبها واعلامها وقضاياها**، ترجمة ابراهيم صحراوي، ط1، الدار العربية للعلوم ومنشورات الاختلاف ومؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، بيروت والجزائر والامارات، 2008، ص239-240.

ورسخت آرنت نفسها في نيويورك واستمرت بالتدريس والكتابة الى ان توفيت فيها عام 1975.

تركت آرنت آثاراً جمة من المؤلفات، منها:

1. الحب والقديس اوغسطين.
2. اسس التوتاليتارية. (معاداة السامية، الامبريالية، النظام الشمولي).
3. راحايل فارنهاغن: سيرة حياة امرأة يهودية من القرن التاسع عشر.
4. مقالات في الفهم.
5. الوضع الانساني.
6. بين الماضي والمستقبل: ستة تمارين في الفكر السياسي.
7. الرجال في العصور المظلمة.
8. ما السياسة؟
9. من الكذب الى العنف.
10. آيخمان في القدس : تقرير حول تفاهة الشر.
11. ازمات الجمهورية. (الكذب في السياسة، وفي العنف، وفي العصيان المدني، افكار في السياسة والثورة).
12. في الثورة.
13. حياة الفكر (حياة العقل).
14. محاضرات في الفلسفية السياسية لدى كانط.
15. كتابات يهودية.
16. المسؤولية والحكم. (مجموعة محاضرات محررة).
17. وعود السياسة (مجموعة محاضرات محررة).
18. تأملات في الادب والثقافة (مشترك).

كانت آرنت، حقاً، امرأة فريدة، ومتميزة، واستثنائية في اصرارها، وقوة عزيمتها، وفي انتشالها نفسها من كبوات الزمن التي رافقتها منذ صغرها في العائلة، وفي الزواج، وفي الحب، وفي المعرفة، وفي الهوية، وفي

الهجرة، وفي المطاردة، وفي ترسيخ الجذر من جديد، وفي ان تكتب وتبدع رغم كل ذلك؛ انسانة استثنائية. كانت تلك الثورة التي اعلمتنا بشروطها فكانت البدء من جديد على الدوام انها اللامتوقع الدائم انها حَنّه آرنت.

في نقد التوتاليتارية*: حركةً ونظاماً وممارسةً
أو من المخيال عن جذرية الشر الى واقعية تفاهته

يعد كتاب آرنت الموسوم بـ"اسس التوتاليتارية-1951" المنجز الاهم الذي دفعها لتحتل مكانتها في مصاف النخبة الفكرية في النصف الثاني للقرن العشرين، واحاول هنا ان اربط هذا النتاج بالنسق الفلسفي لها في كونها خطوة متممة لفهم مجريات التحول من الوضع الطبيعي للسلطة الى امتيازها بالعنف وخروجها من حيزها المفروض الى واقع مخالف له في جعلها اداة هيمنة. أو صورة حكم .

فقد عملت التوتاليتارية حركة ونظاماً على تهديم وسائط المجال العام ومايخلص به من رأي عام وتجسيد لارادة السلطة، وذلك ادى الى خلق مناخ متدهور للرأي القائل بجعل الناس 'راغبة في دفع الثمن على شكل تأييد لقيام دولة بوليسية، تمارس ارهاباً خفياً هدفه ان يسود في الشارع شعار "القانون والنظام"[3] لعل هذا الشعور هو الذي دفع بعجلة التوتاليتارية الى ان تنجز مهمتها في القضاء على فاعلية المجتمع وتحويلها الى انصياع تام لتلك الهيمنة الكُليانية.

تهدف التوتاليتارية الى القضاء على الفعل الانساني، فسيطرتها 'تنحو الى الغاء الحرية الموصوفة، بل تميل الى القضاء على كل ظاهرة عفوية

---

* أول من استعمل مصطلح الشمولية - التوتاليتارية كان جيوفاني امندولا Giovanni Amendola وهو الصحفي والسياسي المناهض للفاشية في 1923 وذلك في اشارة منه الى معاداة موسوليني لليبرالية واستهانته بقواعد ومبادىء القانون. (ينظر: إيزاك، جيفري سي، "نقاد الشمولية"، في كتاب: مجموعة مؤلفين، الفكر السياسي في القرن العشرين، تيرنس بول وريتشارد بيللامي (تحرير)، ترجمة مي مقلد ومراجعة طلعت الشايب، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص256).

(3) آرنت، حَنّه، في العنف، ص70.

بشرية عامة ولاتكتفي بتقليص الحرية، اياً كان مبلغ الاستبداد في ذلك... ان النظام التوتاليتاري هو غياب كل سلطة أو تراتبية من شأنها ان تعيّن نظام الحكم[4]. وأتمتْ التوتاليتارية خطتها في الاستحكام والاقالة للفعل السياسي، بخلق تصور لدى الجماهير (بمعناها السلبي المتشظي) يقضي بان ثمة اوهاماً وخدعاً جلبتها الديمقراطيات الغربية ويجب فضحها ومحاربتها، وبالنتيجة الانتماء لحركة توتاليتارية بالضد منها. من هذه الاوهام ان الشعب يشارك باغلبه في صنع القرار وبصورة فاعلة وذلك عبر تأييد ذلك الحزب أو هذا، والوهم الاخر هو تصوير هذه الديمقراطيات للجماهير على ان الاخيرة ليس على قدر من الاهمية لكنها عبارة عن لوحة صماء في الحياة السياسية[5].

هنا تبدأ الجماهير بتقديم قرابين الولاء والطاعة، تصوراً منها إنها بدأت تمسك زمام الامور. ولم يكن ذلك ليحصل (أي خلق هذا التصور) الا من خلال منهجيات وبرامجيات صهر وتلقين ودعاية كانت تمثل العمود الفقري للتوتاليتارية. فهذه المناهج من حيث كونها تقنيات في الحكم 'تبدى في بساطتها ذات فعالية حاذقة. فهي لاتوفر احتكاراً للسلطة مطلقاً فحسب، بل ثقة لانظير لها: في ان كل الاوامر ينبغي ان تنفذ على الدوام[6] ولذلك عولت التوتاليتارية على الجماهير بوصفها الصورة البديلة للمجتمع بتمايزاته، واستبدالها بتلك الهلامية من الذوبان والانفلات والضياع الذي تمثله الجماهير. لذلك وصفت آرنت نتاج التوتاليتارية بانه اقفار: الذي هو اشد من الوحدة، لانها ليست عزلة فقط، وانما فقدان الانا -الذات بالاصل[7]. وهذا مايوفره مناخ الجمهور وتعيد انتاجه الحركة التوتاليتارية لتحصيل السلطة اولا واحتكارها ثانيا.

---

(4) آرنت، حَنّه، أُسس التوتاليتارية، ترجمة انطوان ابو زيد، ط1،دار الساقي، بيروت، 1993،ص16.

(5) ينظر: المصدر السابق، ص37-38.

(6) المصدر السابق، ص165.

(7) ينظر: المصدر السابق، ص274.

ويمكن تمييز مرحلتين للتوتاليتارية تتجلى الاولى في الحركة، والثانية في الدولة أو النظام التوتاليتاري:

«تتشكل الحركة التوتاليتارية بالاساس من تنظيمات جماهيرية، تضم اليها افراداً مبعثرين ومعزولين. اما الميزة الاظهر تمييزاً لها عن كل الاحزاب والحركات الاخرى، فتكمن في اقتضاء الولاء اللامحدود، وغير المشروط وغير المتبدل، من قبل المناضل الفرد ازاء حركته... وان ولاء كهذا لايمكن توقعه الا من كائن بشري معزول بالكامل، كائن مجرد من روابطه الاجتماعية، التي تصله بعائلته واصدقائه ورفاقه أو محض معارفه، فرد لايستشعر نفعه الا من خلال انتمائه الى حركة أو حزب»[8].

وتبقى الجماهير هي الاداة الابرز في الحركة والنظام، فأصل امكان وجود الحركة التوتاليتارية مقترن بوجود الجماهير، والتي تراها آرنت كاشفة عن شهية لاتقاوم في طبيعتها للانتظام السياسي وتقديم الطاعة والولاء دونما وعي بمصالح مشتركة، لذلك فالجماهير صفة حسب آرنت:

«تنطبق على الناس الذين عجزوا لسبب اعدادهم المحضة، أو لسبب اللامبالاة، ام للسببين المذكورين معاً، عن الانخراط في أي من التنظيمات القائمة على الصالح المشترك، أكانت احزاباً سياسية، ام مجالس بلدية أو تنيظمات مهنية أو نقابية. توجد الجماهير، وجوداً بالقوة، في كل البلدان وتشكل غالبية الشرائح العريضة من الناس الحياديين، واللامباليين سياسياً، والذين نادراً مايصوتون ولاينتسبون الى أي حزب»[9].

هكذا تبدو اللامسؤولية هي جوهر مفهوم وواقع الجماهير؛ لكن ثمة اشكال يطرح في اطار فحص السايكولوجية الجمعية للجمهور: كيف يمكن للمستقيل سياسياً ان يعلن ولاءه التام لاوامر تصدر باسم الهيئة السياسية - الحاكمة؟ الا تلزم تلك الاستقالة ان يقدم ولاء مثل ماتقدمه الجماهير بلاشرط أو قيد؟ بل على العكس نجدهم يسعون الى ان يكون جزءً من ماكنة الكليانية تلك! لم تكن آرنت مهتمة بهذا الاشكال وانما حاولت تسليط

---

(8) المصدر السابق، ص55.

(9) المصدر السابق، ص37.

الضوء على الدور الذي يؤديه الحاكم (حزبا أو دولة) في تحريكه لهذه الجماهير وتعبئتها و زجها في التضحية من اجل ديمومة دوران عجلة الحركة والنظام التوتاليتاري.

ومتى ما امكن للتوتاليتارية ان تتسلق سدة السلطة، فإنها تولد شكلاً جديدا ومؤسسات مغايرة كلياً لما كان قبلها. وتعمل على تدمير كل التقاليد السياسية والاجتماعية والتشريعات القانونية القائمة في البلد. وتعمل على تحويل الطبقات الاجتماعية، وصهرها، الى جماهير مجردة لاتعي مهامها ولامسؤوليتها؛ وكذلك تقوم التوتاليتارية بوضع بديل لنظام الاحزاب وهو الحركات الجماهيرية؛ وتنقل السلطة من الجيش الى الشرطة، مع وضع خطط تهدف الهيمنة على العالم بوصفها سياسة خارجية[10].

ولايسع النظام السياسي ان يكون قائما، دونما تدمير مجال الحياة العامة وتدمير طاقات الناس السياسية[11]، وكذلك يعول على البروباغاندا في غسل العقل الجمعي الجماهيري وتوجيهه وخداعه، ويسحب النظام معه الى الحكم ادوات الحركة كشمولية السيطرة على حياة افراد الدولة بكل اجزائها وفي كل مجالاتها، وفي ذلك يكون العنف هو الاداة الضاغطة تحقيقا وارغاماً وانذاراً، فالعنف هنا بصورة الارهاب وكما اشرنا من قبل في البحث ان الجماهير هي بيئة طيعة للسيطرة والطابع القطيعي، فقطيع اللامباليين يمكن سوقهم بالتلويح بالارهاب وينجح الامر بسبب بنيوي في طبيعتهم تلك.

تقول آرنت:

«إن الارهاب لايمكن ان يسود الناس مطلقاً، الا في حال كونهم معزولين بعضهم عن بعض، وبالتالي فإن اولى اهتمامات كل الانظمة الاستبدادية هي احداث هذه العزلة. لذا يمكن ان تكون العزلة بدء الارهاب؛ فهي الارض الخصبة التي ينمو فيها الارهاب، ويكون ثمرتها على الدوام.

---

(10) ينظر: المصدر السابق، ص243.

(11) ينظر: المصدر السابق، ص271.

وبهذا المعنى تكون العزلة سابقة لاحلال التوتاليتارية؛ وقد تكون العزلة منطبعة بطابع العجز، بمقدار ماتنشأ السلطة دوماً عن اناس يتحركون معاً، "يعملون متوافقين"، إذن ليس للناس المعزولين اية سلطة»[12].

ولإتمام هذه العزلة وذلك الضياع وقتل المبادرة والتلقائية الانسانية وامكانية الفعل السياسية واستعادة السلطة، يحاول النظام ان يخلق اجهزة متداخلة ومتضاربة في جسمه الاداري، فينتج بيروقراطية مقيتة تنهك الانسان وتضلله اكثر مماهو فيه. فكلما طالت مدة بقاء نظام توتاليتاري معين في السلطة كلما تعاظم معه عدد الاجهزة والمراكز وكأنها استنساخ للحركة التوتاليتارية، فمع استحداث جهاز بلا الغاء للاخر الذي من المفترض ان يحل بديلا عنه، تكثر الاجهزة وتفتقد النفوذ، دوما، لصالح القادم من ترهلات الزيادة في الهيكلية الادارية[13].

نخلص مماسبق الى ان التوتاليتارية ترافق وتنتج أو تعمد تحقيق الاتي:

1 - تحطيم المجال العام/ النشاط السياسي.

2 - تحويل المجتمع بطبقاته الى جماهير.

3 - اغتراب العالم.

فهذه هي الاجابة على السؤال الذي وضعناه عن اسباب وكيفية اختفاء السلطة السياسية. وتغييب الفاعلية الانسانية المتجددة - المجددة.

ومن ذلك فقد عملت التوتاليتاريات على مسخ انسانها، وتحويله من فاعل الى كادح فقط! وجعله محصوراً بمايحتاجه لقوته دونما مايجب ان يفعله بوصفه حرا! لذلك اطلقت آرنت عبارة "تفاهة الشر"[14] وصفاً على ماقام به ادولف ايخمان (Karl Adolf Eichmann) النازي في زجه وتحشيده

---

(12) المصدر السابق، ص269.

(13) ينظر: المصدر السابق، ص155.

(14) See: Arendt, Hannah, *Eichmann in Jerusalem: A report on the banality of evil*, The Viking Press, 1965, New York.

لليهود في معسكرات الابادة "الهولكوست" بصورة لاتتضمن شراً متجذراً* في ذاته بل لتفاهته وعاديته. لان السلطة التوتاليتارية تجعل مرتكبي الجريمة بايعازها لايشعرون بفضاعتها ومأساويتها، وانما بانها امر عادي. وما القائم بهذه الجرائم، الا اداة لها؛ لايعي مسؤوليته تجاه الانسانية، بل تنفيذه لقرارات ادارية، وبطاعة عمياء فقط. لذلك بحثت عن صورة اخرى لاتهامه وهي اللامسؤولية تلك بالاصل علاوة على قبوله لافكار تحد من يستحق حياة دون غيره بسبب هويته، وذلك ايضا يمكن تأوله بانه لامسؤولية انسانية. تقول آرنت: "ان العنف والرعب الممارسان في البلدان الكليانية لايمتان بصلة، طبعاً، للسلطة بمفهومها الحقيقي. ومعنى اختفاء السلطة هذا هو ببساطة، اختفاء الارادة لتحمل المسؤولية، لان السلطة الحقيقية ترتبط، حيثما وجدت، بالمسؤولية تجاه مسار العالم[15]، حتى انه "آيخمان" صرح في معرض التحقيقات معه انه مستعد لان يرسل والده للموت ان تلقى امراً بذلك، أي انه منفذ بلا ادراك للاسباب والاشخاص موضوع الحكم. وان كان يريد من تصريحه ان يصف نفسه بالمثالية والكمال والاخلاص، توهما منه في ذلك[16].

ان التفاهة تكمن في استقالة العقل والضمير عن تحمل المسؤولية بوعي، لان من قام بهذه المجازر من ايخمان وغيره من جلاوزة السلطات الشمولية لم يكونوا سوى جزء صغير وتافه من ماكنة البيروقراطية التوتاليتارية التي لاتدع لهم أي مجال في ان يحسوا بانسانيتهم ومن ثم ان ينتظر منهم

---

* بينما نجد ملامح ذلك الشر الجذري لدى ادولف هتلر، إذ يقولفي كتابه كفاحي: "ان ما من فعل مغاير للاخلاق وما من جريمة بحق المجتمع الا ولليهود يد فيها" (ص18) ويقول: "اليهودي، وهو من هو، لايمكن ان يكون المانيا بحال من الاحوال" (ص19) وكذلك قال: "اني بدفاعي عن نفسي ضد اليهودي انما اناضل في سبيل الدفاع عن عمل الخالق" (ص21)؛ علاوة على مقولات اشد راديكالية وحديّة في الموقف من اليهود. ينظر: هتلر، ادولف، كفاحي، ترجمة لويس الحاج، بيروت، ط3، بيسان للنشر والتوزيع، 2012، الصفحات السابقة).

(15) آرنت، حَنّه، «ازمة التربية»، ص15.

(16) See: Arendt, Hannah, *Eichmann in Jerusalem: A report on the banality of evil*, p40-41.

العمل باتجاه ماهو انساني. وذلك ليس تسويغاً لفعلتهم بل ادانة بصورة اخرى اشمل من اختزالهم بالحادثة وانما في كينونتهم الانسانية واستحالتهم الى كائن لامعنى له.

وبسبب تشخيصات آرنت التي نتجت عن حضورها لجلسات محاكمة "ايخمان" وتجسدت، بدورها، في كتابها "**ايخمان في اورشليم/ القدس**" وما قدمته من شواهد وتقريرات عنها، بل وتصريحاتها التي خالفت بعض السذاجة وفكر تحصيل الحاصل الذي حوّل المحاكمة لمسرحية وفرجة على حد قول آرنت، إذ رأت ان اليهود الالمانيين والمجريين وغيرهم علاوة على المؤسسات الصهيونية كانوا هم بأنفسهم من تسبب في ابادتهم في الفترة النازية وغيرها. لان المقاومة انتفت والبلاهة التي اطبقت عليهم حينما قيدوا لمحتشدات الابادة كقطعان مقادة للذبح. كل ذلك جعل آرنت محط انظار المهتمين من مفكرين وسياسيين، وكذلك موضوعا لنقود لاذعة منها: وصفها بالنازية، واتهامها بالاموضوعية، لعدم حضورها كل جلسات المحاكمة، وانما البعض منها فقط مما يجعل تقريرها غير دقيق، الا ان ردها كان ببساطة انها تعاملت مع ما جرى في المحاكمة ووضعت فيه تقريراً ليس إلا[17].

نعم، فكتاب «ايخامان في اورشليم -القدس»، حسب وصفها، لم يكن سوى تقريرٍ لماحصل من حقائق داخل قاعة المحكمة، بضمنها الحوارات والاستجوابات وخطابات المدعي العام وتوجه القضاة وردود ايخمان، وافادات الشهود، ولادخل للامر بفرضيات او نظريات انطلقت منها لتطبيقها على ايخمان ومحاكمته[18] وقد ردت حَنّه آرنت في اكثر من محفل ومناسبة على اللغط الذي دار حول كتابها هذا. وحتى بعد ان وصل الامر الى وصفها بالنازية، وانها تحاول ان تخلق اعذاراً غير مباشرة للمجرمين النازيين، نراها، مصرة على موقفها وفاضحة لزيف هذه الاتهامات، قد أجابت: ان

(17) See: Yakira, Elhanan, op.cit., p.42.

(18) See: Arendt, Hannah, *The Jewish writings*, Edited by: Jerome Kohn and Ron H. Feldman, Schocken Books, New York, 2007, p.485.

هنالك اتجاهين في الامر: الاول، تشويه وتحريف متعمد وخبيث قد حصل للكتاب؛ والثاني، حصول سوء فهم حقيقي له. ولايمكنني تصور احداً ممن قرأ الكتاب ان يدعي انني كنت اخلق اعذاراً لايخمان او ابرر المجزرة بحق اليهود ومافعله النازيين من جرائم[19].

وبالرغم من النتيجة التي قد تتصور بانها ستضعف من آرنت ونشاطها!، الا انها صرحت في اكثر من مرة ان محاكمة ايخمان حولتني لتفضيل الحياة النشطة على الحياة الفلسفية- التأملية، فقد غيرت منظورها للعلاقة بين الفكر والعالم[20]. هكذا بدت آرنت وبنقدها للممارسة التغريبية التوتاليتارية قاصدة لتسليط الضوء على امكان استعادة الفعل السياسي ومعنى السلطة. وبذلك فالشمولية هي قتل للحرية ونفي لها. وبذلك فالمهمة الاساسية التنظيرية لآرنت هو البحث في برمجة استرجاع تلكم الحرية.

ولذلك يمثل هذا الكتاب "ايخمان في القدس: تقرير حول تفاهة الشر" نصاً مهما جدا لمن اراد ان يتعرف على تحليلات اهم محاكمات القرن العشرين، لتمفصلات حكايات ابشع انواع القتل المبرمج، وضياع معنى الانسانية، وكذلك للكشف عن الاسباب الرئيسية لحصول الهولكوست، ودور المؤسسة الصهيونية في ذلك، علاوة على استهتار النظام النازي ورجالاته، وقد ابدعت المترجمة "الاستاذة نادرة السنوسي" في ترجمته، ونقله باسلوب شائق ودقيق للغة العربية، وبعد مراجعة طالت قرابة السنة، وتحقيق وتراجم، وقراءة وتحليل، خلص النص الى ماهو عليه بين يدي القاريء اليوم، وآمل لها كل التوفيق في انجاز ترجمتها لحنه آرنت لانها من الشخصيات المهمة والتي لاتزال غائبة في الفكر واللغة العربية.

---

(19) See: Ibid, p.486.

(20) See Yakira, Elhanan, op. cit., p.49.

إخطار من الناشر الفرنسي

أثار هذا الكتاب في أنحاء العالم منذ 1963 جدلا كبيرا إلى درجة انّه امسى من الضروري بالنسبة إلينا ـ بقطع النظر عن الملاحظة الإضافية للمؤلفة ـ التذكير هنا بمختلف مراحل السجال الكلامي والإشارة إلى البعض من المنشورات الخاصة بالموضوع، حيث يستطيع القارئ الفرنسي الحصول على نصوص مبعثرة وأحيانا باللغة الأجنبية.

شملت المآخذ العامة الموجهة إلى السيدة حنّه أرندت أولا مسألة التعاون المفروض على المنظمات ومسؤولي الطوائف اليهودية مع النازيين بمثابة النتائج التي توصلت إليها. فقد وقع مناقشة الإثباتات من طرف عدد من الشهود، هم ذواتهم من اللاجئين الألمان[1]. فقد وقع اعتبارها، خاصة فيما يتعلق الدكتور ليو بايك، كبير الحاخامين الأسبق في برلين، الذي اعتبرها أخطاء شنيعة، إن لم تكن سوى افتراءات لا يمكن تفسيرها إلا بالرغبة في وضع إشكالية.

ففي البلدان الأنغلو-ساكسونية وفي إسرائيل أكّد أشهر النقاد، مشيرين بصفة عامة إلى احترامهم وتقديرهم للشخصية الأدبية، والأخلاقية والعلمية للمؤلفة، أكدوا أكثر من اللزوم على مسائل تتعلق بالأحداث، وعلى عدم فهمها للحقائق التاريخية لهذه السنوات الرهيبة وعلى لهجة اللامبالاة

(1) انظر بالخصوص مقالات هوغو هاهن، أدولف ليشنتزر، روبارت كمبنار وفريدريش برودنيتز، في الأسبوعية دير أوفباو، نيويورك، 29 مارس، 12 أفريل و31 ماي 1963.

ظاهريا، والتي تصل في بعض الاحيان إلى حدّ التهكم، عند حديثها عن الضحايا. يقول على سبيل المثال المؤرخ البريطاني الشهير هوغ تريفور- روبير[2]: "لا تقول السيدة أرندت حرفيا بأنّ اليهود كانوا اكثر الجناة من أيخمان، ولكن بما أنّها تتمسك بالتقليل من مسؤوليته وبإبراز مسؤولية اليهود، فهي تطرح أحيانا هذا الشعور. فالرواية العظمى التي تبرزها والإيجابية القصوى التي تدعيها تجعل من الصعب مداراة هذا الشعور، والذي من الصعب أخذ موقف منه". وأكثر وضوحا من ذلك، هذه الجملة لغيرشين شولام، في رسالة مطولة أجابت عنها المرسلة إليها[3]، حيث يصرح المؤرخ الشهير والفيلسوف الإسرائيلي، صاحب كتاب "**التيارات الكبرى للتصوف اليهودي**"، بأنّ "جذور عدم موافقته، هي النبرة اللاشعورية، والتي هي أحيانا شبه ساخرة وعدوانية التي تطرقت بهما للمواضيع التي تخصنا عن قرب."

وفي فرنسا أيضا، فإنّ وجهة نظر مانيس سبربير، في مقال لمجلة "بروف"[4]، بنبرة متزنة، تمجد معاداة المؤلفة للفاشية "الراديكالية بصفة دائمة، الشجاعة والمتبصرة" ويثني في خصوصها الصفة "المثيرة دوما، والموضوعية نفسانيا والعميقة أحيانا"، ولكن يستهجن "تباعدها دون قيمة"، "وكأنها تتبنى جزءا من جرم أنطولوجية الفصح الهقاده. وفي خصوص الاضطهاد والتحرر المعجزة، يقول هذا الأخير: أنتم وليس نحن، وكأنّ كلّ هذا الأمر لا يعنيه في شيء مثل أولائك الذين يخاطبهم في حفل تذكاري." وهي حجة استعملها أيضا، وبحماس، غولو مان، في ملخصه للطبعة الألمانية[5]. "خطوة أخرى، ويكون اليهود هم الذي عذبوا وأفنوا أنفسهم، في حضور طارئ لبعض النازيين. ربما سنسمع بذلك قريبا في ألمانيا ذاتها؟" ويختتم بأنّ المؤلفة تزوّر كلّ ما أمكن تزويره متظاهرة بالانضباط، فيتساءل ابن توماس مان: "ما هي صلاحية الذكاء، عندما يرتبط عضويا

---

(2) ذو سونداي تايمز، 13 اكتوبر 1963.

(3) نشرت في مجلة Encounter، جانفي 1964.

(4) انظر Preuves، مارس 1964.

(5) انظر جريدة Die Zeit، 24 جانفي 1964.

بالقوّتين الأكثر جاها، وهما البحث عن الأصالة والكبرياء؟"

ومن بين المؤلفين الذين، على العكس، ساندوا جهر السيدة أرندت عندما أكدت على الطاعة (مهما كانت الدوافع) "للمجالس اليهودية"، نميز برنو بتلهايم، الذي تحدثت عنه السيدة أرندت في ملحقها. فالمسألة التي تؤرق هذا العالم النفسي أصيل فيينا، والذي نجا شخصيا سنة 1939 من معتقلات الموت وصاحب كتاب The Informed Heart، هي: "كيف ومتى يستطيع شخص منعزل أن يقاوم نظاما كليانيا وأن يحمي نفسه بإحكام؟ ويدعم قوله[6]: "والحال أنّه كان من المفترض أنّ تكون ردّة فعل السكان الألمان مختلفة تماما لو أنّ كلّ يهودي معتقل اقتيد عنوة في الشارع أو أعدم رصاصا في الساحة [العمومية] عندما أمسى الألمان شهودا على قسوة العنف المسلط على اليهود، فقد حدث على الأقل نوع من ردّة الفعل لدى السكان الألمان؛ وقد كان النازيون على علم بهذه النقطة الحساسة."

وقع جمع معظم هذه الدراسات والمقالات النقدية ونشرها في ملف من قبل ناشر ألماني، بمونيخ سنة 1964، تحت عنوان Die Kontroverse.

ومن ناحيته نشر أحد مستشاري الوكيل العام، جاكوب روبنسون في الولايات المتحدة سنة 1965 تأليفا تاريخيا فيه دحض تام، بعنوان And the Crooked Shall Be Made Straight، حيث رفع الأخطاء التاريخية للسيدة أرندت، التي اتهمها، علاوة على ذلك، بأنها لم تركز إلا على الأحداث التي تخدم أطروحتها. ويمكن للقارئ الفرنسي أن يعثر على ملخص له في مقال بمجلة "العالم اليهودي" Monde juif، "مجلة مركز التوثيق اليهودي المعاصر[7]".

أثير الجدل ثانية بمناسبة نشر ملخص لهذا الكتاب من قبل فالتر لاكور في مجلة "نيويورك للمجلات والكتب" New York Review of Books[8]. في

(6) انظر The New Republic، 13 جوان 1963.

(7) "ردّ على حنّه أراندت"، مارس 1964، عدد 36.

(8) ملخصان في العددين ليومي 11 نوفمبر 1965، ويوم 20 جانفي 1966، وانظر إجابة فلتار لاركور يوم 3 فيفري 1966.

هذا المجلة المعتبرة، أجابت حنّه أرندت نقطة نقطة. واقترحت علاوة على ذلك مثلما فعلت في مقالها الملحق معتبرة أنّ الانتقادات التي شملت كتابها أخذت وجهة لحملة قامت بها "المؤسسة اليهودية" و"وسائلها العديدة للاتصال". ممّا دفع بفالتار لاكور إلى الإجابة بصورة قد تلخص جانبا هاما من الجدل، وهو أنه "وقع التهجم عليها ليس لما قالته بل للطريقة التي ساغت بها أقوالها، بينما من تهجم عليها كانوا على عكس ذلك أحيانا مجبرين على إلقاء الرضيع في ماء المسبح".

يمثل إذن هذا النص المطوّل للسيدة أرندت، إضافة إلى الردّ على غيرشوم شولام والملحق الإضافي لهذه الطبعة المراجعة والمنقحة، المواقف الثلاثة للمؤلفة منذ ظهور كتابها.

هنالك مبحث آخر للكتاب، وهو المسؤولية الجماعية الألمانية، فقد وقع أيضا طرحها من قبل النقاد الألمان. فقد عاب هؤلاء على المؤلفة إمّا نفي كلّ دلالة للمعارضة الألمانية لهتلر، أو التهاون في التفريق بين مسؤولية الميليشيات النازية والجيش النظامي الألماني. فقد كتب هانس أ. هولتهوسن[9] على سبيل المثال يقول: "لو أنّ كلّ الألمان، كلهم بالتمام، كذبوا على أنفسهم، كيف يمكن أن نفسر أنه استوجب 40,000 موظف من الغيستابو "للسيطرة على الشعب" وأنّ العديد من مئات الآلاف من الألمان وقع حبسهم لأسباب سياسية في معتقلات الموت حيث هلك العديد منهم؟" ويضيف الكاتب. "لو صدفة كان القارئ، خلال الحرب، ضمن فيلق من الجيش الألماني، لأحس بانزعاج، وبصفة مضحكة معا عندما يعلم من السيدة أرندت بأن الميليشيات النازية "قد تكون نوعا ما مذنبة في العديد من الجرائم مثل أي فيلق من فيالق الجيش".

هنالك نقطة ثالثة وأخيرة من الجدل تتعلق بأدولف أيخمان الذي يظل الشخصية المركزية لكتاب "أيخمان في أورشليم". هل أرادت السيدة أرندت أن تجعل منه مجرّد موظف مأمور، مطيع و"ساذج"، وعاجز وإن صح

(9) انظر مقاله في مجلة *Vierteljqhreshefte f{ur Weitgeschichte*، فيفري 1965.

التعبير غير مؤهل لتحمل ثقل المحاكمة التاريخية التي أرادت حكومة بن غريون القيام بها ضدّ كلّ الذين عذبوا من خلال شخصه الضعيف؟ لقد عبر بعض الأخصائيين وجهة نظر مغايرة؛ وليس من الغريب أن نجد ــ حكما وخصما ــ مثل جيديون هوسنار، الوكيل العام للمحاكمة، الذي ألف مؤخرا كتابا بعنوان واضح: "العدالة في القدس".

الناشر

ملاحظة المؤلفة

يمثل هذا الكتاب نسخة مراجعة ومنقحة للتأليف الذي نُشر لأوّل مرّة في ماي 1963. كنت حاضرة في محاكمة أيخمان في القدس سنة 1961 كمراسلة لجريدة نيويوركر. ففي هذه الجريدة الأسبوعية، وقع في البداية نشر هذه الوقائع، ملخصة نوع ما. وخلال صيف وخريف 1962 ألفت هذا الكتاب وأتممته في نوفمبر من نفس السنة عندما كنت مقيمة في جامعة فيسليان، حيث قمت ببحوث في معهد الدراسات العليا.

إنّ التصويبات التي أضفتها في هذه الطبعة الجديدة تخص العديد من الأخطاء ذات الطابع التقني. فهي لا تغير إطلاقا التحليل ومحتوى النصّ الأصلي. فتاريخ الفترة النازية لم يُكتب بعد من حيث كلّ التفاصيل؛ اكيد إذن أنّه في بعض المسائل ما زالت معلوماتنا الحالية لا تسمح لنا سوى بتلمس الطريق، على أن تتضح بمعلومات جديدة، جديرة بالثقة. لا يمكننا التكهن، على سبيل المثال، كم هو العدد الحقيقي للضحايا اليهود في الحلّ النهائي. لم يقع أبدا التثبت من رقم أربعة ملايين ونصف المليون إلى ستة ملايين؛ كذلك الأمر بالنسبة لعدد الضحايا في مختلف البلدان. لقد وقع توزيع وثائق جديدة، خاصة حول هولندا، إثر صدور هذا الكتاب؛ ولكن ما من واحدة منها تغيّر من ملامح هذه اللوحة.

إنّ معظم الإضافات هي أيضا من قبيل المسائل التقنية: لقد وقعت إضافتها لتوضيح بعض النقاط، وتقديم وقائع جديدة وبالمناسبة ذكر مصادر جديدة. فوقع مناقشة هذه المصادر الجديدة في "الملحق الإضافي، المتعلق

بالجدل الذي ظهر إثر نشر هذا الكتاب. وعلاوة على هذا الملحق الإضافي، فإنّ الإضافات الوحيدة غير التقنية تتعلق بمؤامرة 20 جويلية 1944 ضدّ هتلر، والتي تحدثت عنها عرضا في الطبعة الأولى. ولم يقع إجمالا تغيير طبيعة الكتاب.

حنّه أرنت

جوان 1964

I
المحكمة

"بيت هامشباث" ـ محكمة.

جعلتنا هذه الكلمات نقف دفعة واحدة. نطق بها حاجب المحكمة، معلنا بها حضور القضاة الثلاثة الذين دخلوا القاعة من باب جانبي وهم حاسرو الرأس وبعباءات سوداء وأخذوا مكانا على الجزء العلوي من المصطبة. وجلس عند طرفي الطاولة الطويلة، التي ستغمرها العديد من الكتب وأكثر من ألف وخمس مائة وثيقة، كتبة الاختزال التابعون للمحكمة. ومباشرة أمام القضاة، جلس المترجمون. سيقع اللجوء إلى خدماتهم للتواصل المباشر مع المتهم وهيئة الدفاع، الذين، بحكم أنهم لا يتكلمون سوى الألمانية، يستطيعون، مثلهم مثل كلّ الحاضرين في القاعة تقريبا، من متابعة المناقشات باللغة العبرية بواسطة ترجمة إذاعية فورية. لقد اتضح أنّ هذه الأخيرة ممتازة بالنسبة للفرنسية، وممكن احتمالها بالإنكليزية، وأحيانا غير مفهومة بالألمانية، بل بدرجة عالية من الهزل. (ونظرا للإنصاف الشديد الذي صاحب الإعداد التقني للمحاكمة، قد يظهر غريبا أنّ الدولة الجديدة لإسرائيل، التي تضمّ نسبة كبيرة من المواطنين من أصول جرمانية، أظهرت عجزا لتوفير مترجم ملائم في اللغة الوحيدة التي يفهمها المتّهم والدفاع. عند هذا الحدّ، هنالك غموض. لم يعد اليوم الحكم المسبق إزاء اليهود الألمان، الذي كان سابقا متّقدا، مبررا لتفسير هذا السهو. هنالك تفسير آخر: إنّ "الفيتامين P" ـ وهو الاسم الذي يمنحه الإسرائيليون "للدعم"

في الأوساط الحكومية والإدارية، فيتامين أكثر قِدما من الأحكام المسبقة والتي ما تزال أكثر صلابة- ويوجد، على المدرج السفلي للمترجمين، المتّهم وسط مقصورة من البلور.

كان في مواجهة مسطبة الشهود. لا نراه من القاعة، وكذلك الشهود، إلا من الجانب. وفي أسفل المصطبة، جلس أخيرا، والظهر للجمهور، المدّعي العام، وفريقه من أربعة مساعدين، وهيئة الدفاع، التي استوجب، خلال الأسابيع الأولى، معاضدتها بمساعد.

لم يكن تصرف القضاة، في أي لحظة، مسرحيا. فلم تكن إجراءاتهم مدروسة إطلاقا. فاليقظة، المتحفظة، ولكنها متقدة، التي وفروها للمحاكمة، كانت طبيعية، رغم أنها كانت متشنجة تحت تأثير روايات الرعب. وكان صبرهم أمام محاولات المّدعي العام لإطالة النقاشات تلقائيا ومنعشا. وربما كان موقفهم تجاه الدفاع نوعا ما مهذبا، وكأنهم يستذكرون باستمرار الفكرة القائلة بأنّه "على الدكتور سيرفاتيوس[1] القيام بمفرده، إن أردنا القول، بهذه المعركة الصعبة في إطار مجهول بالنسبة إليه". وكان تصرفهم إزاء المتهم خاليا من أي لوم. فالأمر يتعلق، بالتأكيد، بثلاثة من الرجال الطيبين والمستقيمين. وبالتالي لم يستغرب أي كان أن لا يترقب القضاة، والحال أنهم من مواليد ألمانيا ومن المتشبعين بالثقافة الجرمانية، الترجمات إلى العبرية لبعض التصريحات: تلك هي الغواية الكبرى التي قد يقعون فيها، كممثلين لهذه المسرحية. فموشي لاندو[2]، رئيس المحكمة، يجيب في معظم الأحيان على الأسئلة قبل أن يُنهي المترجم عمله. ويساهم أحيانا كثيرة في الترجمة، فيصححها وينميها. ومن الأكيد أنّه سعيد باغتنام هذه الفرصة لكي يتسلى نوعا ما من واجباته المحزنة. فبعد أشهر، وخلال مساءلة مضادة للمتهم، بلغ به الأمر إلى دعوة زملائه بالتوجه إلى أيخمان

(1) [روبرت سيفيتيوس 1894-1983) محام ألماني من كولونيا، دافع عن بعض المتهمين النازيين في نورنبيرغ، وكذلك أيخمان في محاكمته في القدس.]

(2) [القاضي موشي لاندو (1912-2011) رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية ورئيس محاكمة أيخمان].

بلغتهم الأمّ ــ وتلك قرينة، إن استوجب الأمر، بأنّ لاندو لا يأبه بالرأي العام الإسرائيلي.

لقد وضع القاضي لاندو، دون شكّ، الأمور، منذ البداية، في مسارها؛ وقام بكلّ ما في وسعه حتى يتجنب تمكين المدّعي العام، المغرم كثيرا بالمواقف التاريخية، بأن تتحوّل المحاكمة إلى مسرحية. وإن لم ينجح دائما، فلأنّ المناقشات، إلى جانب أمور أخرى، تجري على مصطبة، أمام الجمهور. وفي بداية كلّ جلسة، يكون نداء الحاجب الطُقسي إشارة لرفع الستار. وخلال المحاكمة، تكون "بيت العوام" (دار الشعب) محاطة بحواجز عالية ومحروسة، من السقف إلى السرداب، من قبل رجال شرطة مدججين بالسلاح. وتوجد في ساحة الدخول أكشاك من الخشب، يقع داخلها فرز القادمين حسب المزاج.

ولكن، من الأكيد أنّ من قام بتصوّر قاعة المحكمة كان يفكر في المسرح، بمقاعده الأمامية، وبشرفاته، وخشبة المسرح الأمامية، ومنصته وأبوابه الجانبية لدخول الممثلين. ومن الواضح أنّ هذه القاعة لم تكن ديكورا مشينا لفرجة تصوّرها دافيد بن غريون[3]، الوزير الأوّل لإسرائيل، عندما قرّر اختطاف أيخمان من الأرجنتين وتقديمه أمام محكمة القدس لمقاضاته على مساهمته في "الحلّ النهائي للمسألة اليهودية". فبن غريون، المُلقب عن حقّ "بمهندس الدولة"، هو المخرج المتخفي للمسرحية. لم يحضر أي جلسة. فهو يتخاطب مع المحكمة عن طريق جيدعون هوسنار[4]، المدّعي العام، ممثل الحكومة، الذي بذل جهدا، وقام بالمستحيل، للإذعان لسيّده. وإن لم يتوصل دوما إلى ذلك ــوهو ما كان من حسن الحظ على الدوام ــ فلأنّ المحاكمة تمّت في ظلّ رجل يخدم العدالة بصدق مثلما يعمل هوسنار لفائدة دولة إسرائيل. فالعدالة تستوجب أن يكون المتهم محلّ تتبع،

---

(3) [دافيد بن غريون (1896-1973)، اوّل رئيس وزراء دولة إسرائيل فيما بين 1948 و1963، باستثناء الاعوام 1953 حتى 1955. وهو الذي قاد الحرب ضدّ العرب سنة 1948 واعلن قيام الدولة الصهيونية بصفة رسمية في 15 مايو من نفس السنة].

(4) [جدعون هوسنار (1915-1990) يهودي من أصل ألماني، شغل في إسرائيل حطة المدعي العام للمحكمة العليا، خصة في محاكمة أيخمان].

وأن يقع الدفاع عنه ومُحاكمته؛ وأن نُبقي على كلّ الأسئلة الأخرى عالقة، حتى وإن نخالها أكثر أهمية، مثل هذه: "كيف امكن حدوث هذا؟"، "لماذا؟"، "لماذا اليهود؟"، "لماذا الألمان؟"، "كيف كان دور البلدان الأخرى؟"، "إلى أيّ مدى كان الحلفاء شركاء في المسؤولية؟"، "كيف أمكن لليهود المساهمة، عن طريق مسؤوليهم الخاصين، في إبادتهم الذاتية؟"، "كيف ساروا إلى الموت مثل الخرفان في اتجاه المسلخ؟". لقد أصرت العدالة على أهمية أدولف ايخمان، ابن كارل أيخمان، وهو في المقصورة الزجاجية. هذا الرجل، بقامة متوسطة، ونحيف، متقدّم في السنّ، قليل الصلع، حسير النظر وبأسنان غير محكمة التركيب، كان يمدّ عنقه الهزيل حتى يتمكن من أفضل مشاهدة لمكان المحلفين (لم يواجه إطلاقا الجمهور مباشرة) طيلة فترة المحاكمة، وسيحاول بقنوط، وتقريبا بتوفق دائم، من السيطرة على نفسه، رغم التشنج العضلي للوجه الذي كان، لا محالة، مصابا به حتى قبل مثوله أمام المحكمة. إذ ما يقومون به، هو محاكمة أفعاله، وليست محاكمة آلام اليهود، ولا محاكمة الشعب الألماني أو الإنسانية، وليس أيضا محاكمة المعاداة للسامية والعنصرية.

والعدالة، التي قد تكون "غامضة" في نظر من لهم نفس النهج الفكري لبن غريون، اتضحت في النهاية أكثر قسوة من الوزير الأوّل ونظامه العتيد. نظام ليبرالي، مثلما سيدلل عليه فيما بعد هوسنار، وسيسمح للمدّعي العام لنفسه فعلا، خلال المحاكمة، القيام بندوات صحفية وسيدلي بأحاديث صحفية للتلفزة. (ففي المحطات التلفزية الأمريكية، يقع باستمرار قطع المناقشات بالإشهار العقاري؛ إذ الحصة هي فعلا مموّلة من جماعة غليكمان[5]، وبالتالي فالمعاملات هي المعاملات.) وسيسمح النظام أيضا للمدّعي العام أن يتهجم "تلقائيا" على الصحافيين الحاضرين في قصر العدالة: وقد نفذ صبر المدّعي العام لمساءلة أيخمان، الذي يجيب بأكاذيب عن كلّ الأسئلة المطروحة عليه. وسُمح له أيضا بإلقاء نظرات خاطفة مستمرّة للجمهور، وإلى تمثيل رديء يفضح درجة فوق المتوسطة من الغرور. ويمكن

(5) [شركة للإعلام والإشهار أمريكية إسرائيلية]

لهوسنار أن يتباهى، عندما هنأه من البيت الابيض رئيس الولايات المتحدة "لعمله القيم" .فالعدالة بالذات لا تسمح هذا النوع من المواقف، إذ تستوجب التفرّد. وهي بالأحرى تسمح بالألم أكثر من الغضب. فهي تقرّ بضرورة الامتناع عن الاستمتاع بالتواجد في الواجهة. وبعد فترة وجيزة من المحاكمة، توجّه القاضي لاندو إلى الولايات المتحدة. فلم يكن محلّ أي إشهار، سوى لدى المنظمات اليهودية التي قدم لزيارتها.

وعلى أيّ حال، فقد حاول القضاة التواري باستمرار عن أضواء خشبة المسرح، فقد كانوا هنالك، في قمّة المصطبة، في مواجهة الجمهور، مثل ممثلي المسرح. ومن المفترض أن يمثل الجمهور كلّ العالم.

وفي الأسابيع الأولى، كان الجمهور متكوّنا من صحافيين ومتعاونين مع مجلات قدموا إلى القدس في قطعان متراصة، من أصقاع العالم. وقد سُمح لهم بحضور عرض رائع، شبيه بمحاكمة نورنبرغ(6). غير أنّ هذه المرّة "مأساة اليهود هي التي ستكون الموضوع الرئيسي". "فلئن اتهمنا أيضا أيخمان بأنّه بأنّه اقترف جرائم ضدّ آخرين من غير اليهود. . "، فليس الأمر ببساطة لأنه قام بها، ولكن "لأننا لا نقوم بفروقات عرقية". هذه الجملة المدهشة والمرموقة، التي ابتدأ بها المدّعي العام خطابه الافتتاحي، اتضحت بأنها الجملة المفتاح لمرافعته. كانت هذه الأخيرة فعلا مرتكزة على عذاب اليهود، لا على جرائم أيخمان.

قد يكون الفرق لا محالة، حسب هوسنار، دون أهمية، بما أنّ "شخصا واحدا كان قد انشغل تقريبا بمفرده باليهود، وجعل من إبادتهم شأنه الخاص؛ واقتصر دوره، عند وصول نظام ظالم إلى الحكم، على المسائل اليهودية. لقد كان هذا الرجل، "أدولف أيخمان"، أفلم يكن، إذن، من المنطقي تمكين المحكمة من كلّ الأهوال التي كان ضحيتها اليهود (أهوال لم يقع بالطبع القدح فيها على الإطلاق) ثمّ البحث عن أدلة، تقيم بصفة أو

---

(6) [محاكمة نورنبرغ من أشهر المحاكمات في التاريخ المعاصر، تناولت محاكمة مجرمي الحرب من النازيين بعد انهيار ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية سنة 1945. وانعقدت جلساتها فيما بين نوفمبر 1945 وأكتوبر 1946.]

بأخرى العلاقة السببية والنتيجة بين أيخمان وهذه الأهوال. ففي محاكمة نورنبرغ، حيث وقعت محاكمة المتهمين "لجرائم ضدّ أفراد من مختلف البلدان"، لم يقع إثارة المأساة اليهودية لسبب وحيد وهو أنّ أيخمان لم يكن موجودا هناك.

هل كان هوسنار يعتقد فعلا أنّه في محاكمة نورنبرغ كان من المفترض الاهتمام أكثر فأكثر بمصير اليهود لو كان أيخمان في قفص المتهمين؟ ليس الأمر بالمتأكد.

كان هوسنار، مثله مثل كلّ الناس في إسرائيل، أنّه لا يحق سوى لليهود بمفردهم أن يحاكموا أعداءهم. وهذا ما يفسر إلى أنّ أي إشارة في إسرائيل إلى محكمة دولية لمحاكمة أيخمان لجرائمه، لا "إزاء الشعب اليهودي" فحسب، بل إزاء الإنسانية بأسرها من خلال اليهود، تجد ضغينة شبه عامة. ولهذا يتباهى هوسنار بأنّه لا يقوم "بأي تمييز عرقي" ــ رغم غرابة هذا الإثبات في بلد مثل إسرائيل، حيث تحدّد القوانين الدينية اليهودية الأحوال الشخصية للمواطنين اليهود، بصورة لا تسمح زواج يهودي من غير اليهودية؛ وأنّ الزيجات المبرمة في الخارج معترف بها، ولكن الأولاد المولودين من زواج مختلط، هم في نظر القانون، غير شرعيين (بينما يكون الأولاد المولودون خارج إطار الزواج ومن عائلة يهودية)؛ وأنّ الذي تكون والدته غير يهودية لا يمكن له الزواج ولا الدفن. إنّ فضيحة هذا التشريع أصبح صارخا منذ أن وقع سنة 1953 إحالة جزء هام من القوانين الخاصة بالعائلة إلى المحاكم اللائكية. وانطلاقا من ذلك الوقت، أصبحت النساء يستطعن الحصول على الإرث والتمتع، بصفة عامة، بوضعية شبيهة بوضعية الرجال. وإذن لا يتعلق الأمر باحترام العقيدة وبتسلط أقلية دينية متعصبة تواصل منع الحكومة من تعويض الشريعة الحاخامية بتشريع لائكي فيما يتعلق بالزواج والطلاق. فبقطع النظر عن كونهم من المتمسكين بالعقيدة أم لا، يظهر أنّ المواطنين الإسرائيليين يعتقدون بأنّ قانونا يحجر الزيجات المختلطة قد يكون مستساغا. ولهذا السبب تحديدا ــ ويقرّ الموظفون الإسرائيليون بذلك تلقائيا خارج قاعة المحاكمة ــ فأنّ المتدينين وغير المتدينين يعتبرون بالإجماع أنّه من غير المرغوب فيه أن يضمّ الدستور قانونا من هذا القبيل

حبرا على ورق. فالأمر كثير الإزعاج. ("إنّ الحجة ضدّ الزواج المدني، هو أنّ هذا الأخير يقسّم البيت الإسرائيلي؛ ويفصل يهود هذا البلد بيهود الشتات" مثلما قال مؤخرا فيليب جيلون(7) في مجلة جويش فرونتيير.). ولكن مهما كانت الدوافع، أكيد أنّه يوجد شيء مدهش في السذاجة التي ندّد بها المدّعي العام للقوانين الجائرة لنورنبرغ التي حجرت سنة 1935 الزواج والعلاقات الجنسية بين اليهود والألمان. إنّ غير المطلع من الصحافيين كانوا على وعي بهذه السخرية، ولكن لم يتحدّثوا عنها في ملخصاتهم. لقد اعتقدوا بأنّه لم يحن الوقت للبوح لليهود بما تضمّه قوانين بلدهم ومؤسساتها من عيوب.

إن كان الجمهور الحاضر في القاعة يمثل، فرضاً، كلّ العالم، فقد اتضح، من خلال القاعة والنظرية الشاملة لمعاناة اليهود، بأنّ الحقيقة كانت دون المرتقبة.

بعد الأسبوعين الأوّلين، لم يعد الصحافيون ملتزمين بالموعد، ولم يعد الجمهور على الإطلاق هو نفس الجمهور. فقد أصبح من الإسرائيليين، ومن صغار السنّ حتى يكونوا على علم بالتاريخ، أو لمن لم يسمعوا عنه: على سبيل المثال، يهود الشرق.

كان من المفترض أن تبيّن لهم المحاكمة مدى تكلفة العيش بين غير اليهود، وإقناعهم بأنّ اليهودي لا يستطيع العيش بكرامة في أمان إلا في إسرائيل. (كانت هذه الإشارة، بالنسبة للصحافيين، واضحة في الكُتيّب الذي وُزع عليهم حول النظام القضائي لإسرائيل. ويذكر المؤلف، دريس لانكين، قرارا من المحكمة العليا والقاضي بإرغام والدين "اختطفا ابنيهما وأخذاهما إلى إسرائيل" على إعادتهما إلى والدتيهما، اللتين تعيشان في الخارج، باعتبار أنّ لهما، قانونيا، حقّ الرعاية.

هذا، ويضيف الكاتب ـ غير المنبسط لهذه الشرعية الدقيقة التي تفضل بها هوسنار باتهام أيخمان بالقتل حتى في حالة لم يكن فيها الضحايا من

---

(7) [فيليب جيلون (1913-2003) صحافي إسرائيلي، ولد في جنوب إفريقيا، ثمّ تحول إلى إسرائيل للعمل في جيروزلام بوست].

اليهود ــ "وهذا رغم أنّ عملية إعادة الأبناء إلى أمهاتهم وتسليمهم لرعايتهم من قبلهنّ، كان لإجبارهنّ على القيام بنضال غير متكافئ ضدّ العناصر المعادية في الشتات"). لكن لم نعد نشاهد في هذه القاعة شبانا، الجمهور لم يكن إسرائيليا أكثر منه يهوديا. فقد كان أساسا من "الناجين"، أشخاص من سنّ معينة وشيوخ، من النازحين من أوروبا، مثلي أنا: العارفين عن ظهر قلب ما يمكن معرفته، وغير مستعدين إطلاقا لكي يُلقنوا درسا وليسوا بالتأكيد في حاجة إلى مثل هذه المحاكمة لاستجلاء النتائج. بينما كان الشهود يتعاقبون بعد شهود آخرين، وبينما يضاف الرعب للهول، يظلون جلوسا مستمعين مثل الجمهور إلى الروايات التي من المفترض أن لا يحتملوها أبدا في بيتهم لو كانوا مجبورين على مواجهة الخطيب. وكلّما وقع التعرض إلى "كارثة الشعب اليهودي لهذا الجيل"، أصبحت خطابة هوسنار عظيمة، وتحوّل الشخص القابع في القفص البلوري إلى طيف. لا يوجد أي صراخ، ولو واحد: "ها هو الوحش المتسبب في كلّ هذا"، فما من إصبع للاتهام ملوّح في اتجاهه يقدر على بعثه ثانية للوجود؛ هذا هو فعلا الجانب المسرحي من المحاكمة التي انهارت تحت طائلة الأعمال الفظيعة الكفيلة برفع الشعر من فوق الرأس.

إنها محاكمة شبيهة بالعرض المسرحي، حيث أنّ أحد الأطراف وكذلك الطرف الآخر يشرعان وينتهيان مع الشخصية الفاعلة، وليس مع الضحية السلبية. وتفترض المحاكمة المسرحية، اكثر من المحاكمة العادية، أن يتمّ تلخيص كلّ الحيثيات عما حدث وكيفية حدوثها في خطوطها العريضة وبوضوح تام .فالفاعل بمفرده هو صاحب المكانة في صلب المحاكمة ــ فهو يشبه في هذا الإطار بطل المسرحية ــ وإن تألّم، عليه أن يعاني ممّا اقترفه، وليس للآلام التي اقترفها إزاء غيره.

وهذا أمر لا يعرفه أحد غير القاضي الذي ترأس المحاكمة ــ محاكمة تحوّلت، في نظره، إلى فرجة دموية، "سفينة دون دفّة تحت رحمة الأمواج". لقد حاول مداراتها، فلم يفلح. ولكن الوزر في ذلك يعود جزئيا إلى الدفاع الذي نادرا ما عارض الشهادات، حتى وإن كانت تافهة أو دون علاقة بالموضوع. فقد أبدى الدكتور سارفاتيوس حسب التسمية التي منحوها

له، قليلا من الجرأة عندما عُرضت وثائق لكي تبدي المحكمة رأيها فيها، ومن بين أهمّ المداخلات المؤثرة تلك التي وقعت عندما قدمت دائرة الاتهام بمثابة دليل "يوميات هانس فرانك"[8]، (الحاكم العام سابقا لبولندا وأحد أهمّ مجرمي الحرب الذي حُكم عليه بالإعدام في نورنبيرغ): "ليس لدي سوى سؤال واحد أطرحه. هل وقع ذكر اسم أدولف أيخمان، اسم المتهم، في المجلدات التسعة والعشرين؟ [وفي الحقيقة يوجد ثمانية وثلاثون]... إنّ اسم أدولف أيخمان غير مذكور في أي من التسعة والعشرين مجلد... شكرا، لقد انتهيت".

هكذا لم تعد المحاكمة مسرحية على الإطلاق، بل فرجة. لقد فكر بن غريون في ذلك منذ البداية. فقد أرادوا تلقين "دروس" خصصها بن غريون لليهود والمسيحيين، للإسرائيليين والعرب، وباختصار، للعالم بأسره. فالدروس الممكن استخلاصها من الفرجة نفسها يمكن أن تكون مختلفة حسب الأشخاص الموجهة إليهم. فقد لخصها بن غريون قبل بداية المحاكمة في سلسلة من المقالات مخصصة لشرح لماذا اختطفت إسرائيل أيخمان.

وهنالك درس للعالم غير اليهودي: "أردنا أن نوضح للعالم بأسره كيف أنّ الملايين من البشر، لأنهم كانوا يهودا، وأنّ مليونا من الرضع، لأنهم من الرضع اليهود، وقع إبادتهم من قبل النازيين". أو أيضا، حسب "دافار"[9]، الناطقة الرسمية باسم حزب ماباي الذي يتزعمه بن غريون شخصيا: "نريد أن يعلم بذلك كلّ بلدان العالم... وأن يخجلوا، " أمّا يهود الشتات، فعليهم أن يتذكروا بأنّ الديانة اليهودية، التي تعود إلى أربعة آلاف سنة، بإنجازاتها الروحية، وبحثها عن الأخلاق، وطموحات رسالتها" كانت دوما "في مواجهة عالم معادٍ"؛ وانّ اليهود تدنوا إلى درجة أنهم اتجهوا إلى الموت مثل الخرفان نحو المسلخ، وانّ نشأة دولة إسرائيل هي

---

(8) [هانس ميخائيل فرانك (1900-1946) وزير مفوض في حكومة هتلر وحاكم عام لبولندا أثناء الحرب. حُكم عليه بالإعدام في نورنبيرغ ونُفذ فيه في 16 أكتوبر 1946. ترك يوميات من 42 مجلد ما زالت محفوظة في وارسو].

(9) [صحيفة إسرائيلية، لسان حال اليسار في إسرائيل].

التي مكنت اليهود من "إعادة الضربة بضربة" ـ وهو ما فعلته في حرب الاستقلال، وفي مغامرة السويس، وفي الأحداث المتتالية يوميا تقريبا عند الحدود الإسرائيلية.

وإن اقتضى الأمر أن يقع توضيح الفرق، لليهود المقيمين خارج إسرائيل، بين شجاعة الإسرائيليين والخنوع المذلّ لليهود، هنالك أيضا درس لليهود في داخل إسرائيل: "إنّ جيل الإسرائيليين الذين ترعرعوا بعد الهولوكوست" قد يتعرضون إلى فكّ الترابط مع الشعب اليهودي، وبالتالي، مع تاريخه الذاتي. "يجب على شبابنا أن يتذكر ما وقع للشعب اليهودي. نريدهم أن يعرفوا الوقائع الأكثر مأسويّة في تاريخنا" . وأخيرا، يمكنوننا من سبب من الأسباب التي جعلت أيخمان يمثل أمام المحكمة: "الكشف عن نازيين آخرين ـ وتسليط الضوء، مثلا، على العلاقات بين النازيين وبعض القادة العرب" ، إن كانت هذه الأسباب هي الوحيدة لتبرير مثول أدولف أيخمان أمام محكمة في القدس، فإنّ المحاكمة تسجل فشلا على عدّة مستويات.

ففي بعض الجوانب، كانت هذه الدروس غير مجدية، وفي جوانب أخرى فهي تفضي بنا فعلا نحو الخطأ. فالمعاداة للسامية أصبحت محلّ خزي بفضل هتلر، إن لم يكن على الدوام فهي على الأقل في الساعة الراهنة؛ ليس لأنّ اليهود أصبحوا دفعة واحدة أكثر شعبية، بل لأنّ معظم الناس، مثلما يقول بن غريون شخصيا، "تيقنوا أنّ المعاداة للسامية اليوم تقود إلى غرف الغاز وإلى صناعة الصابون" . وكان الدرس الموجه ليهود الشتات أيضا في غير جدوى: فهم ليسوا في حاجة إلى كارثة كبرى قضى فيها ثلثهم نحبهم حتى يقتنعوا بالعداوة التي يكنها لهم العالم. فهم مقتنعون بأنّ المعاداة للسامية موجودة في كلّ مكان وكلّ زمان ـ وهذه القناعة هي العنصر الإيديولوجي، الفعال منذ قضية دريفوس[10]، الذي أنعش الحركة الصهيونية. وهو أيضا السبب الذي جعل الطائفة اليهودية-الألمانية تسعى بما

(10) [ألفريد درايفوس (1859-1935) ضابط يهودي فرنسي، اتهم سنة 1894 بالتجسس لفائدة ألمانيان فاثارت محاكمته ضجة كبيرة في كل الأوساط المثقفة بفرنسا وغيرها].

لديها من جهد للتفاوض مع السلطات النازية في المراحل الأولية للنظام. (من غير المجدي الإضافة بوجود بون شاسع يفصل بين هذه المفاوضات والتعاون اللاحق لإبادة اليهود. لم تكن بعد المسائل الأخلاقية مطروحة، بل تتعلق المسألة باتخاذ قرار، على المستوى السياسي، وإن كانت "واقعيته" قابلة للنقاش: فقد كانت المساعدة "الفعلية"، حسب أطروحة المفاوضين، محبذة بالنسبة للتشهير "المجاني". كان نوع من "الواقعية السياسية" دون أفكار ماكيافيلية مسبقة، والتي لم يظهر خطرها إلا بعد سنوات، بعد اندلاع الحرب، عندما مكنت الاتصالات اليومية بين المنظمات اليهودية والبيروقراطية النازية الموظفين اليهود من تخطي العقبة بسهولة التي تفصل نوعين من الغوث: إعانة اليهود على الفرار بأنفسهم أو إعانة النازيين على نفيهم.)

إنّ القناعة بأنّ المعاداة للسامية موجودة في كلّ مكان وزمان جعلت اليهود غير قادرين على التمييز بين أصدقائهم وأعدائهم؛ ولم يكن اليهود الألمان لوحدهم القادرين على الاستهانة بأعدائهم، لأنهم كانوا يعتقدون أنّ كلّ المسيحيين متشابهون. إن كانت نية الوزير الأوّل بن غريون، وهو القائد الفعلي لدولة اليهود، ترسيخ هذا النوع من "الوعي اليهودي"، تكون إذن الفكرة غير صائبة. يجب أن تتغير هذه العقلية: فهي إحدى الأسس دون قيد أو شرط لمفهوم دولة إسرائيل ــ دولة جعلت، تحديدا، من اليهود شعبا من بين الشعوب الأخرى، وأمّة من بين الأمم الأخرى، ودولة من بين دول أخرى مرتبطة الآن بتعدّدية تنفي التباين الأزلي بين اليهود والمسيحيين ــ تباين بائس متغلغل في الديانة.

ونشير إلى المفارقة بين بطولة الإسرائيليين، والخنوع الوضيع لليهود وهم متجهون لملاقاة الموت ــ وقد وصلوا في الموعد المحدّد إلى أماكن تجمعهم، متجهين بمحض إرادتهم إلى أماكن القضاء عليهم، حافرين قبورهم بأنفسهم، متجردين من الملابس، جاعلين منها أكداسا صغيرة منتظمة، مستلقين على الأرض الواحد حذو الأخر لكي يعدموا رميا بالرصاص. يظهر أنّ هذه المفارقة هي حجة قيمية، وقد استغلها المدّعي العام أحسن استغلال، بسؤاله لكلّ الشهود: "لماذا لم تحتجوا؟"، "لماذا صعدتم على

متن القطار؟"، "هنالك خمسة عشر ألف شخص حولكم وأمامكم مئات من الحراس، فلماذا لم تثوروا؟ لماذا لم تهاجموا؟". ولكن الحقيقة المؤسفة هو أنّ مثل هذه الحجة ليست في محلّها، إذ لا توجد مجموعة، ولا أي شعب غير يهودي قام إطلاقا بشيء مغاير. فمنذ ستة عشر سنة، ودوما بتأثير من الاحداث، وصف دافيد روسي[11]، أحد قدماء المعتقلين في بوشنفالد[12]، ما وقع -وهو ما نعرفه الآن- في كلّ المعتقلات: "يتطلب انتصار جنود الإس. إس.[13]. أن تقبل الضحية المنكل بها أخذها غلى المشنقة دون احتجاج، أن تتنكر لذاتها وتنقاد إلى درجة أنها تتوقف عن تأكيد ذاتها. وليس هذا مقابل لا شيء. ليس الأمر بالمجاني، بمجرد سادية أن يرغب الجند الألمان في هزيمتها. إنهم على علم بأنّ المنظومة المتمثلة في تقويض الضحية قبل صعودها إلى المشنقة... هي، دون مقارنة، أحسن منظومة تريد الحفاظ على شعب كامل في عبودية، وفي وضعية إذعان. ليس هنالك ما هو أقسى سوى هذه المواكب الاستعراضية لبشر متجهين نحو الموت مثل عارضات الأزياء[14]".

لم تتلق المحكمة أي إجابة عن هذا السؤال الغبي والقاسي. ولكن كان في الإمكان العثور على إجابة: يكفي أن نترك المخيلة تتوقف بعض الوقت عند مصير هؤلاء اليهود الهولنديين الذين تجرؤوا، سنة 1941، في الربع القديم لأمستردام، على مهاجمة فيلق من شرطة الأمن الألمانية... وللانتقام وقع إلقاء القبض على أربع مائة وثلاثين يهودي عذبوا بشدة حتى الموت، أوّلا في بوشنفالد، ثمّ في المعتقل النمساوي بماوتهاوسن[15]. وخلال أشهر

(11) [دافيد روسي (1912-1997) كاتب فرنسي، شارك مع الاشتراكيين في المقاومة ضدّ النازيين، الذي القوا عليه القبض وزجوا به في أحد المعتقلات].

(12) [إحدى المعتقلات النازية في النمسا].

(13) [الوحدات الوقائية، أو شوتزشتافل، وسنستعمل لاحقا عبارة الإس. إس. للتدليل عليها. وهي فرقة أنشأها في البداية الحزب النازي سنة 1926 قصد حماية هتلر. وفي سنة 1939، أصبحت وحدة شبه عسكرية تضطلع بمهام بوليسية وسط الحزب النازي.]

(14) انظر كتاب: "أيام موتنا"، 1947

(15) [ماتهاوسن، أحد المعتقلات النازية في النمسا، وهو معتقل للعمل الاجباري].

وأشهر ماتوا ألف ميتة، وحسد كلّ واحد منهم إخوته في أوشفينز[16] وحتى في ريغا ومينسك[17]. ورغم أنّ اشياء أكثر شناعة من الموت، فقد حاول الجنود الألمان على أن لا تكون الواحدة منها مستبعدة إطلاقا عن عقل، وخيال الضحايا. وفي هذا الإطار، فإنّ الحقيقة، وحتى الحقيقة اليهودية، قد وقع مسخها خلال هذه المحاكمة حيث حاولوا عمدا أن لا يقع رواية سوى الجانب اليهودي من التاريخ. وتندرج فعلا بطولة أولئك الذين انتفضوا في غيتو وارسو، وبعض الآخرين الذين دافعوا عن أنفسهم، في رفضهم للموت السهل نسبيا الذي يوفره لهم النازيون: ميتة غرفة الغاز أو مصطبة تنفيذ الإعدام. وأظهر الشهود الذين أثاروا في القدس مقاومتهم وثورتهم الخاصة بهم، ولم ينسبوا لأنفسهم "سوى دور صغير في تاريخ الهولوكوست"، أظهروا مرّة أخرى أنّ الشباب بمفردهم كانوا قادرين "بالاقرار بأننا غير قادرين على الذهاب إلى المسلخ مثل الخرفان".

كان توقع بن غريون على الأقل في توجه ما، غير محبط: فقد مكنت هذه المحاكمة من الكشف عن نازيين آخرين ومجرمين آخرين؛ ولكن ليس في البلدان العربية التي وفرت جهارا للمئات منهم ملجأ. لم تكن علاقات مفتي القدس بالنازيين خلال الحرب سرّا بالنسبة للجميع: فقد تمنى المفتي أن يعينه النازيون للعثور على البعض من "الحلّ النهائي" في الشرق الأوسط.

ولم تُخفِ جرائد دمشق، وبيروت، والقاهرة والأردن تعاطفها مع أيخمان؛ وذهب بها الأمر بأن تأسفت على عدم "إنهاء" هذا الأخير "لعمله". ففي يوم افتتاح المحاكمة، قدمت حصة إذاعية في القاهرة أيضا في تعاليقها تعليقا مضادا لألمانيا: فقد اشتكت من أنّه خلال الحرب العالمية الأخيرة لم تقم أي طائرة ألمانية بقصف مجموعة سكنية يهودية".

إنه لمن المعلوم أنّ القوميين العرب تعاطفوا مع النازيين؛ فأسباب قيامهم بذلك واضحة؛ ولم يكن ذلك في حاجة إلى بن غريون أو إلى

(16) [أشهر المعتقلات لإبادة اليهود في بولندا.]

(17) [ريغا هي عاصمة لوتيانيا ومينسك هي عاصمة روسيا البيضاء].

محاكمة أيخمان "لاكتشافهم"؛ فهم لم يخفوا أنفسهم أبدا. غير أنّ المحاكمة كشفت أنّ كلّ اللغط الذي سرى حول العلاقات بين أيخمان والحاج الأمين الحسيني، مفتي القدس الأسبق، كانت دون أساس. (فقد وقع تقديم أيخمان ورؤساء مصالح آخرين للمفتي خلال حفل استقبال رسمي). لقد كان المفتي على علاقة وطيدة مع وزارة الشؤون الخارجية، وكذلك مع هيملر. ولا يوجد هنا شيء جديد يذكر.

وإن كانت ملاحظة بن غريون فيما يخص "العلاقات بين النازيين وبعض القادة العرب" غير مجدية، يمكننا التعجب في هذا الإطار باستغراب من عدم ذكر ألمانيا الغربية الحالية. فعلا، كان الاستماع إلى القول بأنّ إسرائيل "لا تعتبر أديناور مسؤولا عن هتلر" مطمئنا وأنه "في نظرنا يكون الألماني المحترم إنسانا محترما حتى وإن انتمى إلى أمّة ساهمت، منذ عشرين سنة خلت، في قتل ملايين من اليهود". (لم تقع الإشارة إلى أي عربي محترم). لقد دفعت جمهورية ألمانيا الفيدرالية 739 مليون دولار لإسرائيل، رغم أنها لم تعترف بعد بدولة إسرائيل ـ أكيد أنّ ذلك هو الخوف من أن تعترف البلدان العربية بألمانيا في ظلّ أولبريتش[18] ـ تحت عنوان تعويضات للسنوات العشر الماضية. وعندما انتهت هذه الدفوعات، أصبحت إسرائيل تحاول التفاوض للحصول على قرض طويل المدى من ألمانيا الغربية. فالعلاقات بين هاتين الدولتين، وبالخصوص بين بن غريون وأديناور[19]، كانت جدّ جيدة.

لقد فرض نواب من الكنيست، البرلمان الإسرائيلي- بعد المحاكمة - بعض القيود على برنامج التبادل الثقافي مع ألمانيا الغربية. ولكن، لم يتنبأ بن غريون، فعلا، بهذا ولم يتمنّه. والملفت للانتباه أيضا أنّه لم يتوقع، أو لم يرد الإشارة، أنّ ألمانيا قد تحاول جدّيا، إثر إلقاء القبض على أيخمان،

(18) [فالتر أولبريتش (1893-1972) شيوعي ألماني، امين عام الحزب الشيوعي في ألمانيا الشرقية فيما بين 1954 و1953].

(19) [كونراد أديناور (1876-1967) أول مستشار لجمهورية ألمانيا الفدرالية فيما بين 1949 و1963.]

محاكمة مجرمي الحرب الأكثر تورّطا. فقد تعرّضت الوكالة المركزية للبحث عن الجرائم النازية، التي بعثتها ألمانيا الغربية سنة 1958 بشيء من التأخير والتي يديرها الوكيل العام أروين شول[20]، إلى كلّ أنواع الصعوبات: فمن ناحية اشمأز الشهود الألمان من التعاون مع الوكالة، ومن ناحية أخرى نفرت المحاكم المحلية من تسجيل التهم فوق الوثائق التي أرسلتها إليها الوكالة المركزية. ليس لأنّ محاكمة القدس قد وفرت حججا جديدة، والتي من دونها ربما لا يمكن العثور على شركاء لأيخمان، ولكن خبر القبض على أيخمان المدهش والمحاكمة التي أعقبته أثار ضجة كبيرة: فتنازلت المحاكم المحلية باستعمال اكتشافات شول، وتغاضت عن اشمئزازها الفطري للقبض على "المجرمين من ذوينا" بوسائل مؤكدة، مثل الإشهار وتوفير جوائز للقبض على مجرمين معروفين .

كانت النتائج خارقة للعادة: فبعد وصول أيخمان إلى القدس بسبعة أشهر ــ وأربعة أشهر بعد بداية المحاكمة ــ وقع إلقاء القبض على ريشارد باير[21]، آمر أوشفيتز الذي خلف رودولف هوس[22]. وبسرعة تلاه معظم أعضاء ما يُسمى مجموعة أيخمان ــ فرانز نوفاك[23]، الذي عاش في النمسا حيث امتهن مهنة الطباعة؛ والدكتور أوتو هونش[24]، الذي استقر في ألمانيا

---

(20) [وكيل عام ألماني، كان متابعا لمحاكمة أيخمان.]

(21) [ريشارد باير (1911-1963) نازي ألماني من فرقة الإس. إس. وقائد معتقل أوشفيتز فيما بين ماي 1944 وبداية 1945. إثر الحرب عاش متخفيا تحت اسم مستعار إلى حدود 1960 حيث وقع القبض عليه، وأمام المحكمة أنكر كلّ ما نسب إليه. توفي في 17 جوان 1963 في فرانكفورت وهو رهن الاعتقال].

(22) [رودولف فرانز فرديناند هوس (1900-1947)، أحد ضباط فرقة الإس. إس.. لعب دورا كبيرا في إبادة يهود أوروبا في معتقل أوشفيتز، حيث أعدم يوم 16 أفريل 1947 بعد محكمة في نورنبرغ، ثم أمام المحكمة العليا البولندية].

(23) [فرانز نزفاك (1913-؟) نازي نمساوي عمل مع ايخمان. اختفى إثر الحرب تحت أسماء مستعارة، ولم يستعد اسمه الحقيقي ألا سنة 1957. ووقع القاء القبض عليه إثر شهادته في محاكمة أيخمان سنة 1961. وحكم عليه بفيينا سنة 1964 بثماني سنوات سجنا، ولكن أطلق سراحه سنة 1966 إثر محاكمة ثانية. وفي محاكمة ثالثة زجّ به في السجن لتسع سنوات وحكم عليه رابعا سنة 1972 بسبع سنوات سجن] .

(24) [أوتو هونش (1911-؟) حقوقي ألماني، عمل مستشارا قانونيا لأيخمان =

الغربية حيث كان محاميا؛ وهيرمان كروماي[25]، الذي أصبح مبنجا؛ وغوستاف ريشتير[26]، "المستشار الأسبق للمسائل اليهودية" في رومانيا؛ والدكتور غونتار زويْف، الذي قام بنفس المهام في أمستردام. فوقع القبض عليهم جميعا.

وقد وقع طرح الإثباتات الموجهة إليهم على الملأ، سابقا، في ألمانيا؛ في الكتب والمجلات: ولكن لا أحد منهم فضّل أن يعيش تحت اسم مستعار. ولأوّل مرّة منذ نهاية الحرب، أصبحت الجرائد الألمانية ممتلئة بملخصات عن المحاكمات للمجرمين النازيين، كلهم مسؤولون عن سلسلة من الجرائم. ولكن منذ مايو 1960، الشهر الذي تمّ فيه إلقاء القبض على أيخمان، لم يعد بالإمكان القيام بملاحقات ضدّ المتهمين بجرائم قتل من الدرجة الأولى؛ فكلّ الجنح الأخرى وقع إلغاؤها حسب القانون المحدّد الذي يستوجب عشرين سنة سجنا لأجل جريمة. لم تنفر المحاكم المحلية من تتبع المتهمين؛ فقد أصدرت بطريقة لا تصدّق أحكاما خفيفة. (هكذا صدر الحكم على الدكتور أوتو برادفيش[27]، من الوحدات المتنقلة من قتلة وحدات النظام في الدولة، بعشر سنوات أشغال شاقة لقتله خمسة عشر ألف يهودي؛ وحُكم على الدكتور أوتو هونش، المستشار القانوني لأيخمان ــ المسؤول شخصيا عن نفي- في آخر لحظة - مائتي ألف يهودي مجري، قتل منهم ستة مائة على أقل تقدير ــ بخمس سنوات أشغال شاقة؛ وحكم على جوزيف ليشثالر، الذي "أجهز" على السكان اليهود لسلوتسك وسموليفيشي بروسيا، بثلاث سنوات ونصف أشغال شاقة).

ويوجد من بين الموقوفين الجدد شخصيات معتبرة من النظام النازي، معظمهم وقع تجريدهم من الصفة النازية عن طريق المحاكم الألمانية.

= وكان المسؤول في نقل يهود المجر، وقع إلقاء القبض عليه سنة 1969 وحكم عليه بالسجن باثني عشر سنة.

(25) [هيرمان كروماي (1905- 1981) أحد قادة مجموعة الإس. إس. ومن أهم معاوني أيخمان في عملية نقل اليهود المجريين، وحكم عليه بالمؤبد سنة 1969].

(26) [غوستاف ريتشير (1913-1982) أحد معاوني أيخمان].

(27) [أوتو برادفيش (1903-1994) أحد قادة فرق التدخل النازية].

أحدهم، جنرال في الإس. إس.، كارل وولف[28]، الرئيس الأسبق لأركان هيملر الذي تلقى، حسب وثيقة قُدّمت في نورنبرغ سنة 1946، "بسرور خاص" الخبر القائل "بأنّه منذ أسبوعين يوجد قطار يحمل يوميا خمسة آلاف شخص من الشعب المختار" من وارسو إلى تريبلينكا، أحد معتقلات الموت في الشرق. وهنالك شخص آخر، فيلهايم كوبي[29]، الذي وضع منظومة غرف الغاز في شالمنو[30]؛ وأصبح فيما بعد خليفة فريدريش فلهايم كروغير[31] في بولندا. لقد كانت مهمة كوبي، الذي كان من أهم قادة الإس. إس الساميين، تخليص بولندا من يهودها. كان كوبي في ألمانيا لما بعد الحرب يدير مصنعا للشكولاطة. صارت الأحكام تصدر من حين إلى آخر، ولكنها لم تكن إطلاقا مطمئنة، عندما كان أحد المتهمين يدعى أريش فون دام باخ-زيلفسكي[32]، جنرال أسبق للإس. إس. ورئيس شرطة سام. لقد تمّ الحكم، سنة 1961، على باخ-زيلفسكي بالسجن ثلاث سنوات ونصف، لمشاركته في انتفاضة بروهم سنة 1934؛ ووقعت محاكمته ثانية سنة 1962 بتهمة قتل ستة شيوعيين ألمان سنة 1933؛ ومثُل إذن أمام محكمة نورنبرغ، فحكم عليه المحلفون بالمؤبد. لا تشير كلّ هذه الاتهامات إلى أنّ باخ-زيلفسكي كان من أبرز القادة المناوئين للمقاومين في الجبهة الشرقية وأنّه

(28) [كارل وولف 1900-1984) التحق بالحزب النازي سنة 1931 وتدرج في الرتب حتى صار حاكما عسكريا لمنطقة بشمال إيطاليا. وقع اعتقاله في نهاية الحرب وحكم عليه بأربع سنوات لم يقض منها سوى بعض الأسابيع، وفي سنة 1962 حكم عليه مجددا في قضية يهود تريبلانكا بخمسة عشر سنة، ولكن أطلق سراحه في سنة 1971].

(29) [فيلهايم كوبي (1896-1975) أحد الضباط الساميين في مجموعة الإس. إس. ومن بين المسؤولين عن تعذيب البولنديين واليهود].

(30) [مدينة صغيرة في شمال بولندا].

(31) [فريدريش-فلهايم كروغير (1894-1945) أحد ضباط مجموعة الإس. إس. العاملين في بولندا فيما بين 1939 و 1943. مات منتحرا في ماي 1945].

(32) [اريش فون دام باخ-زيلفسكي (1899-1972) أحد القادة النازيين، اعتقل إثر الحرب، ولكن لم تقع محاكمته في نورنبرع لأنه استعمل كشاهد إثبات. واعترف في سنة 1951 أنّه هو الذي مكن غورينغ من كبسولة السم حتى يتمكن هذا الأخير من الانتحار. وفي نفس السنة وقعت محاكمته بتهمة القتل عمدا للمعارضين للنازية في سنة 1930، فكان الحكم عشر سنوات أشغالا شاقة. ووقعت محاكمته ثانية في سنة 1961، لكي يموت في سجن مونيخ سنة 1972].

شارك في المجزرة ضدّ اليهود في مينسك وموجيلاف في روسيا البيضاء فهل كان على المحاكم الألمانية القيام "بفرز عرقي" بدعوى أنّ جرائم الحرب ليست بالجرائم؟ أم علينا أن نفهم بأنّ هذا الحكم، القاسي استثنائيا (على الأقل في ألمانيا لما بعد الحرب)، يعود إلى أنّ باخ-زيلفسكي كان من النازيين القلائل الذين كانوا ضحية انهيار عصبي إثر المجازر الجماعية، وأنّه حاول حماية اليهود ضدّ تصفيتهم وأنه كان في نورنبرغ من الشهود؟ لقد كان باخ-زيلفسكي الوحيد أيضا الذي وُجهت إليه علنا سنة 1952 تهمة القتل الجماعي ــ وهي الجريمة التي لم يقع تتبعه بشأنها.

ليس هنالك من أمل من أن تتغير الآن الأمور. فعلا، لقد كانت إدارة أديناور مجبرة على القيام، في صلب السلك القضائي، بإقصاء أكثر من مائة وأربعين قاض ووكيل للجمهورية، وكذلك العديد من ضباط الشرطة الذين كانوا أكثر من اللزوم مورطين. لقد استوجب الأمر أيضا إعفاء فولفغان إيميرواهر فرانكنال[33]، الوكيل العام للمحكمة العليا الفيدرالية، لأنّه رغما عن اسمه الثاني (ايميرواهر وتعني دوما الحقيقة) لم يجب بكل براءة مقصودة على الأسئلة المطروحة عليه حول ماضيه النازي. لقد وقع احتساب خمسة آلاف (من بين إحدى عشر ألف وخمس مائة) من قضاة الجمهورية الذين قاموا بمهامهم في محاكم النظام الهتليري. ففي نوفمبر 1962، مباشرة بعد "تطهير" سلك القضاء وستة أشهر بعد اختفاء اسم أيخمان من الجرائد، انتظمت محاكمة مارتين فيلانز[34] المرتقبة في فلاشبارغ في قاعة جلسات شبه فارغة. فقد وقع إلقاء القبض على هذا العضو من مجموعة الإس. إس. القديم وقائد الشرطة السامي، والذي كان من أهمّ أعضاء الحزب الديمقراطي الحرّ في ألمانيا في عهد أديناور، في جوان 1960، بعد بعض الأسابيع من القبض على أيخمان. ووُجهت له تهمة المشاركة في بولندا في مقتل أربعين ألف يهودي. وبعد أكثر من ستة أسابيع من الشهادات المفصلة، طالب المدعي العام بأقصى عقوبة ــ الأشغال الشاقة المؤبدة. وحكمت

(33) [وكيل عام ألماني أعفي من مهامه لأنه تستر عن ماضيه النازي].
(34) [عنصر من عناصر الشرطة النازية خلال الحرب].

المحكمة على فيلانز بأربع سنوات، قضى منها سنتين ونصف في انتظار محاكمته. ومهما يكن من أمر، ليس هنالك من شكّ أنّه في ألمانيا وغيرها كان لمحاكمة أيخمان نتائج ذات وقع كبير. فموقف ألمانيا إزاء ماضيها الخاص، الذي خدع خلال سنوات عدّة كلّ الأخصائيين في الشأن الألماني، لا يمكن تحديده بوضوح: فقد كان الألمان غير مبالين بوجود مجرمين طلقاء في بلادهم وهذا لا يضجرهم أبدا، إذ من الأكيد أنّ لا أحد منهم سيقترف الآن، من تلقاء نفسه، جريمة؛ غير أنّه إن تمسك الرأي العام ـ بالأخص الرأي العام الخارجي، وهو ما يراه الألمان خاص بكل البلدان الخارجة عن ألمانيا ـ وطالب بمعاقبة هؤلاء الأشخاص، يكون الألمان على استعداد للقيام بتلك الخدمة، في حدود معينة.

توقع المستشار إديناور أن ينزعج الألمان؛ فصرح بمخاوفه قائلا: "قد تثير المحاكمة كلّ هذه الأهوال مرّة ثانية"؛ وقد تجتاح العالم موجة جديدة من المشاعر المضادة للألمان. وهذا ما حصل فعلا. واستعدادا للمحاكمة، استلزم الأمر لإسرائيل عشرة من الشهور، قامت خلالها ألمانيا بالاستعداد ضدّ النتائج المحتملة. فقد بحثت واتهمت، بحماس غير مسبق، مجرمين نازيين، كانوا موجودين في ألمانيا ذاتها. ولكن لم تطالب السلطات الألمانية، أو جزء هام من الرأي العام الألماني في أي لحظة بتسليم أيخمان، هو أمر كان من المفترض أن يكون طبيعيا. فكل دولة لها سيادة تغار فعلا على حقها في محاكمة مجرميها الخاصين. إنّ التفسير الرسمي لحكومة أديناور، القائل بأنّ عملية التسليم مستحيلة لأنه لا توجد معاهدة للتسليم ممضاة بين الحكومتين الإسرائيلية والألمانية، غير مجدٍ: فغياب معاهدة لا يعني فقط أنّه لا يمكن إجبار إسرائيل على تسليم أحد. لقد لاحظ ذلك فريتز باور[35]، وكيل منطقة هاسن وطلب من المحكمة الفيدرالية القيام بإجراءات التسليم. ولكن في هذه القضية، كانت مشاعر باور من منطلق أنّه

(35) [فريتز باور (1903-1968) قاض ومدعي عام لألمانيا، وهو الذي أثار ما يسمى بمحاكمات أوشفيتز بفرنكفورت، قصد محاكمة الحراس النازيين لهذا المعتقل، وهو الذي مكن الموساد الإسرائيلية من معلومات سهلت إلقاء القبض على أيخمان في الأرجنتين].

ألماني يهودي، ولم يشاطره الرأي العام الألماني رأيه إطلاقا. لم توافق بون على طلب باور. فمرّ طلبه مرور الكرام ولم يسانده أحد. وهنالك دليل آخر ضدّ طلب التسليم اقترحه الملاحظون الذين أرسلتهم حكومة ألمانيا الغربية إلى القدس: فبما أنّ ألمانيا ألغت حكم الإعدام، فلا يمكن لها أن تصرح بالحكم الذي يستحقه أيخمان. وبالتالي لا يمكننا أن لا نقر بعدم نزاهة هؤلاء الملاحظين: يكفي أن نتذكر الرأفة التي أبدتها المحاكم الألمانية إزاء المختصين النازيين في الإبادة الجماعية. أكيد لو أن محاكمة أيخمان تمّت في ألمانيا لأثارت خطرا سياسيا كبيرا: قد تبرأه محكمة ألمانية لعدم ثبوت أدلة مثلما لاحظ ج. ج. يانسين (في جريدة رينيشر ميركور ليوم 11 أوت 1961).

هنالك جانب آخر من المسألة ــ أكثر دقة وأكثر دلالة على المستوى السياسي- إنّه لأمر غاية من الأهمية يتمثل في العثور على المجرمين والقتلة المتخفين، والأكثر وقعاً اكتشافهم في بحبوحة تامة، مسيطرين على مناصب معتبرة في الساحة السياسية. إن وجدنا، في الإدارات الفدرالية والقومية، وبصفة عامة في مختلف المصالح العمومية، العديد من الرجال الذين كانت مسيراتهم مزدهرة في ظلّ النظام الهتلري. أكيد أنّ إدارة أديناور أظهرت الكثير من الحساسية إزاء هذه المسألة، فلو رفضت تشغيل موظفين ماضيهم معرض للشبهة، قد يصل الأمر إلى عدم وجود إدارة على الإطلاق. إذ أنّه من الواضح أنّ تأكيد الدكتور أديناور القائل بأنّ "نسبة قليلة نسبيا" من الالمان كانوا نازيين، وأنّ "الأغلبية العظمى من الألمان كانوا سعداء بأن قدموا العون إلى مواطنيهم اليهود كلما كان الأمر ممكنا"، هو مناف للحقيقة. (لقد طرحت فعلا جريدة ألمانية، فرنكفورتر روندشاو، سؤالا فرض نفسه منذ حقبة، وهو كيف أمكن للعديد من الناس كانوا على علم من الوقائع التي تكتم عليها الوكيل العام؟ ولقد وجد الإجابة البديهية: "لأنهم كانوا يشعرون بأنهم هم بالذات مورطون".

قد يتطلب منطق محاكمة أيخمان، التي من المفترض، حسب بن غريون، أن توضح المسائل العامة على حساب الحيثيات القانونية، قصد إماطة اللثام عن تواطئ كلّ السلطات، وكلّ المكاتب الألمانية، وكلّ موظفي

وزارات الدولة، والقوات المسلحة، وأركانها، والسلك القضائي ورجال الأعمال، في الحلّ النهائي. ولكن رغم محاولة هوسنار الخروج بالإحالة عن سياق كلامه إلى درجة أنّه أثار تأكيد الشهود الواحد إثر الآخر أحداثا، إن كانت نسبيا حقيقية أو نسبيا مرعبة، فهي لم تكن لأي واحدة منها أي علاقة مع أفعال المتهم، بل تحاشت التهمة بإحكام وضع الإصبع على الحقيقة الدامغة: فالتواطؤ، المخيم على الجلسة، يتخطى بكثير صفوف أعضاء الحزب. (راجت قبل المحاكمة إشاعة تقول بأنّ أيخمان ذكر أسماء "العديد من المئات من الشخصيات المرموقة للجمهورية الفيدرالية التي قد تكون متواطئة". ولكن هذه الشائعات لم تكن صحيحة. وفي كلمة الافتتاح، أشار هوسنار إلى "الضالعين في جرائم أيخمان والذين لم يكونوا لصوصا أو من سقط المتاع في المجتمع" ووعد بأن "يلتقي بهؤلاء الدكاترة، المحامين، والكتاب، وأصحاب البنوك ورجال الاقتصاد ــ أعضاء المجالس التي قرّرت إبادة اليهود". فلم يلتزم بوعده و لم يكن على كلّ حال قادرا على ذلك. إذ لم يوجد إطلاقا "مجلس قد قرّر" أي شيء "وأنّ وجهاء القضاء الحاصلين على شهادات جامعية" لم يكونوا مصرين على إبادة اليهود؛ إنهم لم ينجحوا سوى في اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ أمر اتخذه هتلر.) غير أنّ حالة مثل هذه الحالة وقع إدراجها أمام المحكمة: هي حالة الدكتور هانس غلوبكي[36]، أحد المستشارين المقربين لأديناور، الذي كان منذ خمسة وعشرين سنة خلت مشاركا في تأليف مقزز لشرح قوانين نورنبارغ، وفي وقت لاحق مستنبط فكرة نابغة تتمثل في إجبار كلّ اليهود الألمان على استعمال اسم ثان مثل "إسرائيل" أو "ساره". ولكن وقع إقحام اسم الدكتور غلوبكي ــ واسمه الوحيد ــ في مداولات المحكمة من قبل الدفاع، وذلك من الأكيد على أمل "إقناع" حكومة أديناور بأنّه من المرغوب القيام بإجراء تسليمه. وعلى كلّ، فالوزير المستشار الأسبق للداخلية، الذي أصبح كاتب دولة في حكومة أديناور، يستحق دون شك أكثر من المفتي الأسبق

(36) [هانس غلوبكي (1898-1973) محام ألماني عمل منذ 1929 وفي الفترة النازية مستشارا قانونيا لدى وزارة الداخلية. وبعد الحرب أصبح من المقربين لدى مستشار ألمانيا الغربية كونراد أديناور].

مكانا في تاريخ الآلام المسلطة على اليهود من قبل النازيين.

ذلك هو التاريخ الذي كان، حسب الاتهام، في صلب المحاكمة. "وليس الشخص الموجود في قفص الاتهام في هذه المحاكمة التاريخية، وليس النظام النازي بمفرده؛ بل معاداة السامية طيلة التاريخ". تلك هي النبرة التي أرادها بن غرين وساندها بإخلاص هسنار. فعلا، لقد بدأ هذا الأخير خطابه (الذي تتالى على ثلاث جلسات) بالإشارة إلى فرعون مصر، وقانون هامان القائل بوجوب "محقهم، والقضاء عليهم وإرغامهم على الفناء". واستشهد فيما بعد بحزقيال: فمررت بكِ ورأيتكِ مدُوسة بدمكِ، فقلت لك بدمِكِ عيشي، قلت لك بدمكِ عيشي" (حزقيال 16-6). وأوضح هوسنار بأنّ هذه الكلمات ترمز إلى "الضرورة المفروضة على هذه الأمة منذ ظهورها على حلبة التاريخ". كان التحليل التاريخي سيئا والخطابة من بضاعة رخيصة. والأسوأ، أنه كان بالطبع منافيا للمبدأ الذي أحيل بمقتضاه أيخمان لمواجهة العدالة. ألم يشر هوسنار إلى أنّ أيخمان قد يكون البريء المنفذ لمخطط مسبق غامض، وهو المعاداة للسامية نفسها، الذي ربما قد يكون ضروريا لتهيئة "الطريق الملطخة دماء التي توخاها هذا الشعب" للذهاب إلى ملاقاة حتفه؟ وفي جلسات موالية، بعد أن أدلى الأستاذ سالو ف. بارون من جامعة كولومبيا بشهادته حول التاريخ الحالي ليهود أوروبا الشرقية، لم يتمالك الدكتور سرفاتيوس كثيرا أمام الغواية وطرح الأسئلة الضرورية: "لماذا يتسلط القدر هكذا على الشعب اليهودي؟" و"ألا يمكن أن تتصوروا بأنّه لا يمكن تفسير قدر هذا الشعب إلا بتصميم غير منطقي؟ بنوايا توجد في مستوى أعلى من فهم الإنسان"؟ ألم يكن هوسنار في الأصل متناغما مع "مدرسة القانون التاريخي – في إشارة لهيغل –، ألم يوضح أنّ "ما يقوم به القادة لا يؤدي دوما إلى الأهداف التي كانوا اقترحوها؟... وفي هذا الشأن بالذات، كانت النية هي تقويض الشعب اليهودي؛ ولكن لم يقع التوصل إلى هذه الغاية، أفتأسست دولة جديدة مزدهرة. وتقترب الآن بخطورة حجة الدفاع من الفطرة المعادية للسامية الحديثة جدّا في خصوص قدماء صهيون – فكرة وقع طرحها قبل أسابيع وبكلّ جديّة في المجلس الوطني المصري من قبل النائب-وزير الشؤون الخارجية حسين ذو الفقار صبري: فحسب

صبري، كان هتلر بريئا من إبادة اليهود؛ فقد كان ضحية الصهاينة، إذ "أجبره هؤلاء على القيام بجرائم تمكنهم ذات يوم من بلوغ مرادهم: تكوين دولة إسرائيل". بهذا تقريبا، قام الدكتور سرفاتيوس، الوفي لفلسفة التاريخ التي عرضها الوكيل العام، بتنزيل التاريخ في المكانة العادية المخصصة لقدماء صهيون.

ولكن مهما كانت مقاصد بن غريون والمجهودات التي بذلها المدّعي العام، فإنّ القابع في قفص الاتهام كان شخصا، كائنا من لحم ودم. ورغم ادعاء بن غريون بأنّ "الحكم المصرح به ضدّ أيخمان لا يعنيه"، فإنّه من الضروري التصريح بحكم: لقد كان ذلك هو الواجب الوحيد لمحكمة القدس.

II

المتهـــــم

أوتو أدولف، ابن كارل أدلف أيخمان وماريا شيفرلينغ، وقع إلقاء القبض عليه في إحدى ضواحي بوينس آيرس[1] ليلة 11 ماي 1960، وحُمل على متن طائرة إلى إسرائيل بعد تسعة أيام، ومثل أمام محكمة القدس يوم 11 أفريل 1961، وقد وُجهت إليه خمسة عشرة تهمة؛ فهو "مع آخرين" كان اقترف جرائم ضدّ الشعب اليهودي، وجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم حرب خلال طيلة فترة النظام النازي، وبالخصوص خلال الحرب العالمية الثانية. ويَعتبرُ قانون 1950 (حول النازيين والأشخاص الذين تعاونوا مع النازيين)، والذي يقع أيخمان تحت طائلته، أنّ "أي شخص اقترف إحدى هذه... الجنايات... يستحق حكم الإعدام". ولكلّ هذه التهم الموجهة إليه، فقد طالب أيخمان "بالبراءة حسب خلفية الاتهام".

لكن بأي معنى اعتقد نفسه جانيا؟

فخلال المواجهة، وهي أطول مواجهة قام بها، حسب تقديره، لم يتجشم الدفاع ولا دائرة الاتهام ولا القضاة الثلاثة أيضا عناء طرح هذا السؤال عليه، الواجب طرحه.

أجاب محاميه، روبرت سيرفاتيوس من كولونيا، المكلف من قبل أيخمان ومدفوع الأجر من طرف الحكومة الإسرائيلية (مثلما وقع سابقا في

(1) [عاصمة الأرجنتين].

محاكمات نورنبرغ، حيث دفعت محكمة القوى المنتصرة أجرة محامي الدفاع) أجاب في حديث خصّ به الصحافة بأنّ "أيخمان يعتبر نفسه مذنبا أمام الله، وليس أمام القانون"؛ ولكنه لم يقع أبدا تأكيد هذا الطرح من طرف المتهم نفسه.

والظاهر أنّ الدفاع قد اختار المرافعة بطلب البراءة، باعتبار أنه في المنظومة القضائية النازية لم يقترف أي فعلة؛ وأنّ التهمة الموجهة له ليست جرائم، وإنّما "اجراءات دولة" لا تخضع لأيّ دولة أخرى؛ وأنّه كان من واجبه أن يمتثل وانّه ــ حسب العبارات التي استعملها سيرفاتيوس ــ اقترف أفعالا "قد تحصلون مقابلها على أوسمة إن كنتم من المنتصرين ويُرسل بكم إلى المشانق لو كنتم من الخاسرين".

لقد صرّح غوبلز[2] أيضا سنة 1943 قائلا: "سيذكرنا التاريخ: سنكون من كبار رجال دولة في كلّ زمان أو من كبار المجرمين". عند اجتماع الأكاديمية الكاثوليكية في بافاريا، المخصصة لما أسمته مجلة رهاينيشر ماركور[3] "المسألة العويصة" التي كانت تمثله "منظومة تجيز الحكم انطلاقا من ذنب تاريخي وسياسي اعتمادا على مجرّد قانون جزائي مخصص للمجرمين"، فقد تعمق سيرفاتيوس في تحليله، فصرح بأنّ "المشكل الجزائي الممكن طرحه شرعيا هو الآتي: ألم يكن أيضا من الواجب محاكمة الخاطفين الإسرائيليين لأيخمان؟ لمْ نقمْ بذلك بعد" ــ وهو إقرار من الصعب عرضيا مقاربته بالتصريحات الذائعة الانتشار والتي قام بها في إسرائيل، حيث وصف المحاكمة بأنّها "أكبر إنجاز روحاني" وشبهها إيجابا بمحاكمات نورنبرغ.

كان موقف أيخمان مغايرا. في البداية اعتبر أنّه من الحيف اتهامه

(2) [ابول جوزيف غوبلز 1897-1945) وزير الدعاية السياسية في حكومة هتلر النازية وأكبر خطيب في النظام النازي. انضم للحزب النازي منذ 1922 ومن أشهر أقواله "كلما سمعت كلمة مثقف، تحسست مسدّسي". وفي في غرة ماي 1945، عندما يتقن من هزيمة ألمانيا في الحرب، أقدم على الانتحار مع زوجته وأطفاله الستة وأعمارهم بين 4 و11 سنة].

(3) [جريدة ألمانية أسبوعية، تصدر كلّ يوم خميس، محافظة مسيحية. صدر أوّل عدد لها في 15 مارس 1946 بكوبلانس بألمانيا].

بالقتل: "لم أكن متورّطاً في مقتل اليهود. لم أقتل إطلاقا يهوديا أو غير يهودي ــ لم أقتل أبدا نفسا بشرية ولم أصدر أمرا بقتل يهودي أو غير يهودي. لم أقم بذلك" .ــ ولكن ليس هنالك مجال للشك بأنّه قد يقتل والده لو أمروه بذلك. لقد كان إذن يكرّر باستمرار ما صرّح به في حديث أدلى به سنة 1955 في الأرجنتين للصحافي الهولندي ساسن[4]، أحد أفراد الإس. إس. القدامى والخارج عن القانون ــ حديث أُطلق عليه اسم وثيقة ساسن والتي وقع ــ إثر إلقاء القبض على أيخمان ــ نشرها في مجلة لايف [5] في الولايات المتحدة ومجلة دير ستارن Der Stern[6] في ألمانيا. ولا يمكن أن نتهمه إلا "بالتشجيع والمساهمة في" محق اليهود، وهو، حسب ما كان يصرح به في القدس، من "أحد أكبر الجرائم في تاريخ الإنسانية".

لم يُعر الدفاع أي اهتمام للنظرية الشخصية لأيخمان. ولكن أضاعت دائرة الاتهام، دون جدوى، الكثير من الوقت، بحثا عن إثبات بأنّه قتل ولو مرّة واحدة شخصا بيديه (ويتعلق الأمر بطفل يهودي في المجر). وأضاعت أيضا مزيدا من الوقت، ولكن بنجاح فائق، مع مذكرة كان قد دوّنها خلال مكالمة هاتيفية، فرانز راديماخر[7]، الأخصائي في المسائل اليهودية والعامل في الوزارة الألمانية للشؤون الخارجية، وهي وثيقة تتعلق بيوغسلافيا. وتقول هذه الملاحظة: "اقترح أيخمان القتل رميا بالرصاص". وفيما بعد، وقع التفطن إلى أنّه كان "الأمر الوحيد بالقتل" ــ إن كان هنالك أمر ــ ولا توجد قرينة واحدة في شأنه.

---

(4) [فيلهلموس أنطونيوس ساسن (1916-2002) صحفي هولندي تعاون من النازيين. وفي نهاية الحرب هرب إلى الأرجنتين حيث أجرى مع أيخمان حديثا صحفيا مطولا].

(5) [مجلة أسبوعية أمريكية أسسها هنري لوس سنة 1936 في نيويورك. صدر أوّل أعدادها في 23 نوفمبر 1936. ظلت أسبوعية إلى ديسمبر 1972، ثمّ مرتين في الشهر حتى سنة 1978 لكي تصبح شهرية. توقفت عن الصدور سنة 2000 لكي تعود في أكتوبر 2004 للصدور اسبوعيا. وفي 20 أفريل 2007 توقفت الطبعة الورقية.

(6) [مجلة ألمانية أسبوعية، تصدر في هامبورغ، أسسها هنري نانن في غرة أوت 1948. اشتهرت في 1983 بنشر "يوميات هتلر" التي اتضح فيما بعد أنها مزورة].

(7) [فرانز رادماخر (1906-1973) أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الألمانية خلال الفترة النازية ومن بين الباعثين لبرنامج ترحيل اليهود إلى مدغشقر].

كانت القرائن فعلا محلّ نقاش أكثر ممّا ظهر خلال المحاكمة. لقد قبل القضاة رواية الوكيل العام، التي أنكرها أيخمان قطعيا. ولكن كان من غير المجدي الإنكار: فقد غفل أيخمان عن "حادثة مفاجئة [ضحيتها ثمانية آلاف شخص فقط] التي لم تكن إلى حدّ ما مثيرة"، مثلما قال سيرفاتيوس. لقد وقعت هذه الحادثة في خريف 1941، ستة أشهر بعد أن احتلت ألمانيا الجزء الصربي من يوغسلافيا. فمنذ ذلك الحين، أقلقت عمليات المقاومة الجيش الألماني؛ وقرّرت السلطات العسكرية بضرب هدفين بحجر واحد وذلك بإعدام مائة رهينة من اليهود والغجر رميا بالرصاص لمقتل كلّ جندي ألماني. طبعا، لم يكن لا اليهود ولا الغجر من المقاومين، ولكن، حسب العبارات المستعملة من قبل الضابط المدني للمحكمة العسكرية، مستشار الدولة هارالد تورنير[8]، "[على أي حال] لدينا يهود في المعتقلات؛ وفي كلّ الأحوال هم أيضا من القوميين الصرب، وبالتالي يجب أن يختفوا"[9]. لم تكن المعتقلات التي أقامها الجنرال فرانز بوهمه[10]، الوالي العسكري للمنطقة، تضمّ سوى يهود من الذكور. ولم يترقب الجنرال بوهمه ولا مستشار الدولة تورنار أوامر أيخمان للشروع في قتل اليهود والغجر بالآلاف.

بدأت المشاكل عندما قرّر بوهمه، دون استشارة السلطات المعنية (شرطة إس. إس) بنفي كلّ اليهود، لكي يبيّن أنه ليس في حاجة إلى أفواج عسكرية خاصة، تخضع إلى قيادة مغايرة لقيادته، لتطهير صربيا من اليهود. وقد وقع إعلام أيخمان بذلك، بما أنّ الأمر يتعلق بعملية نفي، ولكنه رفض موافقته، لأنّ هذا القرار يتعارض مع مخططات أخرى. والحال أنّه ليس

---

(8) [هارالد تورنير (1891-1947)، دكتور في الحقوق، عمل رئيسا للمنطقة العسكرية في صربيا أثناء الحرب. حُكم عليه إثر الحرب في يوغسلافيا بالإعدام الذي نُفذ فيه في 9 مارس 1947].

(9) ذكرها رول هيلبارغ في كتابه The Destruction of European Jews، 1961.

(10) [فرانز بوهمه (1885-1947) عسكري نمساوي، عمل في الجيش الألماني برتبة جنرال، خاصة في منطقة صربيا. أثناء محاكمته في نورنبرغ ألقى بنفسه من الطابق الرابع للسجن يوم 29 ماي 1947 لكي ينتحر].

أيخمان، بل مارتين لوثر[11]، من الشؤون الخارجية، الذي ذكّر الجنرال بوهمه في شأنه بأنّ "قيادات عسكرية أخرى في مناطق أخرى [أي روسيا] تكفلت بعدد لا يُستهان به من اليهود دون ذكرهم". ومهما يكن من أمر، فإن "اقترح" أيخمان فعلا "الرمي بالرصاص"، فإنّه لم يقم سوى بإصدار الأوامر للعسكريين حتى يقوموا بما يستوجب القيام به منذ أمد بعيد وبأن يقول لهم بأنّ قضية الرهائن هي من اختصاصهم. فعلا، لأنّ الأمر يعود بالنظر إلى الجيش، بحكم أنّ الرهائن من الرجال فقط. وبدأ تنفيذ الحلّ النهائي في صربيا بعد ستة أشهر تقريبا، عندما وقع جمع النساء والأطفال وأمكن التصرف فيهم في عربات من الغاز السائل.

عند المكافحة، اختار أيخمان، مثل العادة، تفسيرا صعبا بمكان وغير واقعي: فمن المفترض أن يكون رادماخر في حاجة إلى مؤازرة الديوان المركزي لأمن الرايخ (وهي المؤسسة التي كان يديرها أيخمان) لمعاضدة طرحه لدى وزارة الشؤون الخارجية؛ وقد يكون وضع لذلك وثيقة مزوّرة. (فقد شرح رادماخر بنفسه هذه الحادثة بطريقة منطقية جدّا أثناء محاكمته، أمام محكمة في ألمانيا الغربية سنة 1952: "كان الجيش، المكلف بحفظ الأمن في صربيا، مجبرا على قتل المتمردين اليهود برميهم بالرصاص". إن كان هذا الإقرار ظاهريا منطقيا، فإنّ الرواية كاذبة، إذ نعلم فعلا ـــ حسب المصادر الألمانية ـــ بأنّ اليهود لم يتمردوا إطلاقا.) وإن كان من الصعب تأويل ملاحظة وقعت هاتفيا كأمر، فإنّه من الصعب أيضا الاعتقاد بأنّ وضعية أيخمان قد تسمح له بإصدار الأوامر لجنرالات الجيش.

هل يمكن تجريمه لو حوكم كمتواطئ في الجريمة. قد يكون ذلك ولكن كان بإمكانه القيام بالعديد من الاحترازات. فما قام به لم يكن سوى جرم بالتقادم، وقد كان دوما مواطنا محترما للقانون، إذ من الأكيد أنّ أوامر

---

(11) [مارتين لوثر يوليوس فرانز (1985-1945) من أوّل أعضاء الحزب النازي. عمل كاتب دولة للخارجية في عهد هتلر. حاول سنة 1943 الانقلاب على وزيره لكي يصبح مكانه، ولكنه وُضع رهن الاعتقال. حرره الجيش السوفييت في ماي 1945، ولكنه توفي بعد أشهر بأزمة قلبية].

هتلر، التي نفّذها، بكل ما لديه من جهد، كانت بمثابة "سلطة القانون" في الرايخ الثالث. (كان في إمكان هيئة الدفاع، لمعاضدة أطروحة أيخمان، ذكر شهادة أحد أشهر الأخصائيين في القانون الدستوري للرايخ الثالث، تيودور ماونز[12]، وهو حاليا وزير التربية والثقافة في بافاريا، الذي صرّح سنة 1943: "يرتكز الأمر الشرعي الحالي على أمر الفوهرر"). إنّ كلّ من يقولون الآن لأيخمان بأنه كان عليه أن يتصرف بصفة مغايرة لا يعرفون، أو تناسوا، كيف كانت الاوضاع في تلك الفترة. لم يكن أيخمان من بين أولائك الذين يدّعون "بأنهم كانوا دوما من المعارضين"، والحال أنهم كانوا يسارعون بالقيام بما يُقال لهم. ولكن تغيّر الزمان وتوصل أيخمان، وكذلك الأستاذ ماونز "في هذا الشأن إلى وجهات نظر مختلفة". وما قام به، وقد قام به، ولم يتمنَ إنكاره؛ بل اقترح أن "يشنق نفسه أمام الناس كإنذار لكلّ المعادين للسامية على وجه الارض". ولكن لم ير في ذلك أنّه نادم عن كلّ ما حدث: "لأنّ الندم جيّد للأطفال الصغار" (هكذا !).

وتمسك بمواقفه رغم الضغوط التي مارسها عليه محاميه. ووقعت الإشارة إلى العرض الذي تقدّم به هيملر إليه سنة 1944، والقاضي بأن يقايض الألمان مليون يهودي بعشرة آلاف حافلة، وكذلك دور أيخمان في هذه الصفقة؛ ووقعت إذن مساءلة أيخمان: "سيدي، عند تفاوضكم مع رؤسائكم، هل أبديتم تعاطفا مع اليهود؟ هل قلتم أنّه بالإمكان إعانتهم؟" فأجاب: "أنا أمْثل تحت القسم ومن واجبي قول الحقيقة. فليس من باب الشفقة بأن قرّرت التفاوض" (وقد كان الأمر حقيقيا وإن لم يكن أيخمان الذي "قرّر" التفاوض). ثمّ واصل بكلّ صدق: "دوافعي، استعرضتها هذا الصباح". فقد كانت التالية: أرسل هيملر مبعوثه الخاص إلى بودابست للنظر في مسائل تهجير اليهود. (وقد أمست هذه العملية مربحة: يستطيع اليهود، وبدفع مبالغ خيالية، شراء حريّتهم. غير أنّ أيخمان لم يقل شيئا من هذا القبيل. فقد صرّح فقط بأنّ "الشخص، في هذه الحالة بالذات، المكلف بمسائل

---

(12) [تيودور ماونز (1901-1993) أخصائي في القانون وعمل فيما بين 1957 و1964 وزيرا للتربية والثقافة في مقاطعة بافاريا].

الهجرة، لم يكن من الشرطة"، إذ "كنت مرغما على لعب دور ثانوي في هذا الأمر المتعلق بالنفي والتهجير ــ والتي كنت مختصا فيهما. فقد وقع تعيين شخص جديد للقيام بعملي... لقد نفد صبري... فقرّرت القيام بأي شيء. وقد كان من المفترض أن أقوم شخصيا بالإشراف على هذه العملية".

و حاول أيخمان، دون طائل، خلال كلّ مراحل المحاكمة، أن يتراجع عن هذا القسم الثاني من اعترافه: "إني غير مذنب مثلما تراه دائرة الاتهام". ولكن التهمة تفترض أن لا يتعنت في القيام بذلك مثلما فعل ــ وهو ما لم ينكره أيخمان ــ ولكن كانت دوافعه أيضا دنيئة وأنّه كان على وعي تام بالطبيعة الاجرامية لأفعاله. ففيما يتعلق بـ"الدوافع الدنيئة"، كان أيخمان مقتنعا بأنّه لم يكن ذلك الذي يطلقون عليه اسم "الوغد الفعلي". وتذكر على الوجه الأكمل أنّه قد يعيش تأنيب الضمير لو لم ينفّذ الأوامر ــ الأوامر بإرسال ملايين الرجال والنساء والأطفال على وجه السرعة نحو الموت بحماس فائق واهتمام دقيق.

لم يقع في القدس قبول مثل هذا الموقف. فقد أكّد ستة من علماء النفس بأنّ أيخمان كان "عاديّا". ويظهر أنّ أحدهم قال بأنّه "على أي حال عادي أكثر مني شخصيا عندما فحصته". واكتشف عالم نفس آخر بأنّ شخصية أيخمان نفسانيا، وموقفه إزاء زوجته، وأبنائه، ووالده ووالدته لم تكن "عادية فحسب، بل مستحبة".

وأخيرا، فقد طمأن القس الذي كان يزوره باستمرار في السجن بعد أن استأنف الحكم وظلت المحكمة العليا قائمة لإنهاء مداولاتها، كلّ الناس بأن صرّح بأنّ أيخمان "رجل ذو أفكار إيجابية جدّا". ولكن خلف هذه المسرحية التي يلعبها أطباء الروح، هنالك عنصر غير قابل للنقاش. لم يكن أيخمان مجنونا بالمعنى الحرفي لعلم النفس لا أقلّ منه بالمعنى القانوني. فالاعترافات الجديدة لهوسنار في جريدة ساتورداي أفينينغ بوست Saturday Evening Post[13]، وتتعلق "بأمور لم يكن قادرا على البوح بها أثناء

(13) [مجلة أسبوعية أمريكية صدرت من 4 أوت 1821 إلى 8 فيفري 1969].

المحاكمة" لأنها تتنافى مع المعلومات المروجة بصفة غير رسمية في القدس. يقولون لنا اليوم أنّ علماء النفس قد ادّعوا بأن أيخمان كان "مهووسا برغبة خطيرة وجشعة، وهي القتل"، وأنّ لديه "شخصية منحرفة وسادية"، ولكن في هذه الحالة، يكون مكانه في مستشفى المجانين.

ومن المؤكد، أنّ الأمر لا يتعلق بكراهية مرضية لليهود، وبالعداوة للسامية المتعصبة، ولا بالقين عقائدي من أي نوع. "شخصيا"، أعتبر أنّ أيخمان لا يكنّ عداوة لليهود؛ بل العكس، هنالك عدّة "اعتبارات شخصية" لكي لا يكرههم. لقد كان لديه فعلا أصدقاء معادون للسامية ومتعصبون، مثل لاسزلو أندري[14]، كاتب الدولة المكلف بالمسائل السياسية (اليهودية) في المجر، والذي وقع شنقه في بودابست سنة 1946؛ ولكن لا يعني هذا شيئا في ذهن أيخمان، سوى "أنّ البعض من أحسن أصدقائي معادون للسامية".

هيهات، لم يصدّقه أحد. فالمدّعي العام لم يصدّقه، وهذا ليس دوره. ولم يول الدفاع أي اهتمام لإثباتات أيخمان، إذ، على عكس هذا الأخير، لم يكن مهتما أبدا بالمسائل الخاصة بالسريرة. ولم يصدقه القضاة بدورهم، لأنهم كانوا من الثقاة، وربما لأنهم شديدي الوعي بما كانت عليه أسس المهمة التي يقومون بها، حتى يقبلوا أن شخصا متوسطا "وعاديا"، غير مخبول، ولا متمرس عقائديا، ولا وقح، لا يستطيع التمييز بين الخير والشرّ على الإطلاق. وبما أنّ أيخمان قد كذب بالمناسبة، فقد اختار القضاة أن يستخلصوا بأنّه كاذب. وبالتالي طرحوا جانبا التحدّي الأخلاقي، وكذلك القانوني، فيما توفره جناية أيخمان.

اعتمد رأي القضاة على فرضية أنّ المتهم، مثل كلّ الناس "العاديين"، كان من واجبه أن يكون واعيا بالطبيعة الإجرامية لأفعاله؛ فقد كان أيخمان فعلا "عاديا" بحكم أنّه "لم يكن استثناء" في النظام النازي. ولكن على ما كان عليه الرايخ الثالث، قد توجد "حالات استثناء" تتصرف

(14) [أندري لاسزلو (1895-1946) أنشأ في المجر الحزب الاشتراكي العنصري، وتعاون مع أيخمان سنة 1943 كوزير للداخلية للمجر. ألقي عليه القبض إثر الحرب وحكمت عليه محكمة شعبية بالمجر بالإعدام الذي نفذ فيه في 28 مارس 1946].

"بطريقة عادية". وقد خلقت هذه الحقيقة، البسيطة، معضلةً لم يقدر القضاة على حلّها أو تجاوزها.

وُلد [أيخمان] يوم 19 مارس 1906 في سوليجان. اشتهرت هذه المدينة من منطقة رينان بسكاكينها، وأزاميلها وأدواتها الجراحية. فبعد أربع وخمسين سنة، وهو يكتب مذكراته (وهي هوايته المفضلة) وصف هذا الحدث الجدير بالذكرى على النحو التالي: "اليوم، بعد خمسة عشرة سنة ويوم من يوم 8 مارس 1945، أعود بالذاكرة إلى يوم 19 مارس 1906. ففي الخامسة صباحا، ولجت معترك الحياة، في شكل إنسان". (لم تنشر بعد السلطات الإسرائيلية المخطوط. ونجح هاري موليسخ من الاطلاع على هذه السيرة الذاتية "خلال نصف ساعة" وتمكنت المجلة الأسبوعية اليهودية-الألمانية دير أوفباو Der Aufbau[15] من نشر بعض المقتطفات القصيرة منها. لم تتغير القناعات الدينية لأيخمان خلال مرحلته النازية (فقد صرح في القدس أنّه غير متدين ـــ وهي صفة نازية تشير إلى الذين قطعوا مع المسيحية، ورفض أن يقسم على الكتاب المقدّس. وقد مكنته هذه القناعات أيضا أن ينسب مسؤولية ولادته إلى "ملاك يحمل رسالة" وهو ظاهريا كيان شبيه لـ "الحراك الكوني"، الذي ارتبطت به الحياة البشرية المجردة بذاتها من "دلالة عالية". (هذا المصطلح معبّر جدّا: إنّ الاسم الممنوح للإله ـــ gerنHSinnestr ـــ يفترض، من الناحية اللغوية، أنّ لله مكانا في الرتب العسكرية. لقد غير النازيون فعلا مصطلح (المنسق، أو حرفيا متقبل الأوامر) ngerنBefehlsempf (بالمكلف بمهمة، أو حرفيا حامل الأوامر) ger. نBefehlstr وهذا يعني أنّ "الحامل"، مثل الرسول قديما "الحامل لأخبار سارة"، يتحمّل مسؤولية ثقيلة وهامة، وأنّ هذه الأخيرة تكون حرفيا على كاهل كلّ من يتلقى أوامر التنفيذ. وعلاوة على ذلك، كان أيخمان أيضا، مثل كلّ المنشغلين بالحلّ النهائي، "الرسول الخصوصي" (gerنGeheimnistr أي حرفيا: حامل الأسرار)، وهو ليس بالأمر الهيّن، من الناحية النفسية: إذ من واجب "الرسول الخصوصي" أن يمنح لشخصه أهمية قصوى.

---

(15) [اسم المجلة هو "إعادة البناء"].

غير أنّ أيخمان، الذي لم يكن شغوفا بالميتافيزيقيا، لم يعر اهتماما للعلاقات الحميمية التي يمكن أن تكون ما بين "رسل التبليغ" "المكلفة بمهمّة". فقد اهتم بالسبب الثاني لوجوده وهو: والداه. "أكيد أنهما لم يفرحا كثيرا بوصول مولودهما البكر لو تمكنا من الملاحظة أنّ ساعة ولادته، كانت نموذجا لسوء الحظ، والتي كانت تنسج على مغزل حياتي خيوط الألم والحزن، لمناوأة معايير الحظ. ولكن حجاب، عصي عن الفهم غفور، منع أبي وأمّي من قراءة المستقبل. وبدأ سوء الطالع يظهر مبكرا في المدرسة.

رُزق والد أيخمان، وهو عامل متوسط في شركة النقل المدني والكهرباء في سولينغان، ثمّ المحاسب، بداية من سنة 1913، بخمسة أطفال: أربعة أبناء من الذكور وفتاة. ويظهر أنّ البكر، أدولف، لم يتمكن من إنهاء دراساته الثانوية، ولم يتحصل أيضا على شهادة المدرسة المهنية للمهندسين، حيث قام بتسجيل نفسه فيما بعد. وطوال حياته، تستر أيخمان على جزء من "مصائبه الأولية"، بمعنى المشاكل المادية لوالده.

لكنه في إسرائيل، كان كثير الثرثرة، ويتقد أيضا حماسا لأنه يستطيع [وكما يقول]: "أن يروي كلّ... ما أعرف". فقد كانت الفرصة الوحيدة بالنسبة إليه والتي وفرها له النقيب أفنار لاس، الشرطي الذي حقق معه خلال خمسة وثلاثين يوم وحرر 3,564 صفحة مرقونة انطلاقا من 76 شريط تسجيل. (ولكن حماس أيخمان عرف البرود عندما استوجب الأمر الإجابة على أسئلة ملموسة اعتمادا على وثائق غير مشكوك فيها)؛ وأحسن دليل على ذلك: أنّه في البداية منح للشرطي ثقة بلا حدود ـــ ثقة لم يستسغها بالطبع النقيب لاس ولم يعطها قيمتها رغم أنّه تبجح بأنّه كان بمثابة "من حصل على اعترافات أيخمان"، مثلما صرّح به لهاري موليسخ ـــ ذلك لأنّه لأوّل مرة في حياته أماط اللثام عن خيباته الأول، وهو عارف أنّ البوح بها يتعارض مع بعض المعطيات الهامة التي تحتويها كلّ التقارير النازية الرسمية المتعلقة به.

ولكن، مهما كان الأمر، ليس هنالك شيء غير مألوف في هذه المصائب. بما أنّ أيخمان "لم يكن فعلا من التلاميذ المواظبين" ـــ لا، إن

قلنا، من بين الموهوبين ـ فقد أخرجه والده من المعهد وكذلك من مدرسة التكوين المهني قبل مدّة طويلة من الحصول على الثانوية العامة أو شهادة ختم الدروس. لذلك فإنّ المهنة التي تشير إليها كلّ الوثائق الرسمية المتعلقة بأيخمان ـ مهندس أشغال عامة ـ ليست لها أيّ علاقة مع الواقع، سوى الإثبات القائل بأنه كان من مواليد فلسطين وأنّه يتكلم بطلاقة العبرية واليديشية[16] ـ وهي أكاذيب مخجلة كان أيخمان يرغب في البوح بها لأصدقائه من الإس. إس. ولضحاياه من اليهود أيضا. وفي نفس السياق، فقد كان دوما يدعي بأنّه خسر عمله كممثل لشركة النفط فاكووم النمساوية لأنه كان عضوا في الحزب القومي-الاشتراكي. كانت الرواية التي أسرّ بها للنقيب لاس أقل مأساوية، لكنها بالتأكيد كاذبة مثل الأولى: قد يكون وقع طرده لأنّ العزاب من العاملين كانوا أوّل من وقع طردهم؛ وقد كانت البطالة في ذلك الوقت هامة جدّا. لم يكن هذا التوضيح شافيا، رغم صبغته المنطقية لأوّل وهلة، إذ أنّه وقع طرد أيخمان في ربيع 1933، عندما كان منذ سنتين خلتا خطيب فيرونيكا أو فيرا، التي ستصبح فيما بعد قرينته. لماذا لم يتزوجها قبل ذلك والحال أنّه لا يزال يشتغل؟ ففي مارس 1935، تزوّجا أخيرا، لأنّ على الأرجح أنّه لدى الإس. إس. مثلما لدى شركة النفط فاكووم، لم يكن الشغل مضمونا لغير المتزوجين ولا يستطيعون التدرج في المناصب. ومن الأكيد أنّ التبجح كان من أهمّ عيوب أيخمان.

بينما كان الشاب أيخمان لا يدرس جيّدا في المعهد، غادر والده شركة النقل الحضري والكهرباء واهتم بإدارة مشروعه الخاص. فقد اشترى مؤسسة منجمية صغيرة وجعل من ولده الذي لا يدعو للتفاؤل عاملا منجميا عاديا. ولكنه وجد له للتوّ عملا في قسم المبيعات في شركة للمواد الإلكترونية، وهو العمل الذي حافظ عليه أيخمان لاكثر من سنتين. كان عندئذ في الثامنة والعشرين تقريبا ولا آفاق مهنية أمامه؛ والشيء الوحيد الذي أمكنه تعلمه، هو فنون البيع. عندئذ حصل أيخمان على ما أسماه فرصة

(16) [هي اللغة الألمانية القديمة التي يستعملها يهود أوروبا الشرقية ويكتبونها بالأحرف العبرية].

العمر ــ والتي لدينا حولها، مرّة أخرى، العديد من الروايات المختلفة. فقد صرح في سيرته الذاتية المخطوطة التي تقدّم بها سنة 1939 على أمل الحصول على ترقية في الإس. إس.: "كنت فيما بين 1925 و1927 ممثلا تجاريا في شركة نمساوية للكهرباء. غادرت هذا العمل من تلقاء نفسي، لأنّ شركة النفط فاكووم بفيينا وفرت لي إمكانية التنقيب في كامل النمسا". إنّ كلمة السرّ هو "التوفير": إذ لو صدّقنا الحكاية التي رواها في إسرائيل للنقيب لاس، فإنّ لا أحد وفر له شيئا. وعندما كان في العاشرة من العمر توفيت والدته، وتزوج والده ثانية. وتزوّج أحد أبناء عمومة زوجة أبيه ــ ويدعوه "الخال" والذي كان رئيس نادي السيارات بالنمسا ــ في تشيكوسلوفاكيا ابنة رجل أعمال يهودي. استغل هذا "الخال" علاقاته مع المدير العام للشركة النمساوية النفطية فاكووم لكي يتوسل، لفائدة قريبه المسكين، شغلا كوكيل متجوّل. وظلّ أيخمان ممنونا لذلك. وهي إحدى "الأسباب الشخصية" المتوفرة لديه لكي لا يكره اليهود، هو فعلا وجود يهود في صلب عائلته. حتى في سنتي 1943 و1944، عندما كان الهولوكوست في عنفوانه، لم يتغافل عنه أيخمان: "قدمت الفتاة المنحدرة من هذه الزيجة، النصف يهودية حسب قوانين نورنبيرغ، ذات يوم عندي لملاقاتي قصد الحصول على ترخيص منّي للهجرة إلى سويسرا. فمكنتها من ذلك، بصفة طبيعية. وقدم نفس الخال أيضا لملاقاتي وليطلب مني التدخل لفائدة زوجين يهوديين. لا أذكر هذه الوقائع إلا لكي أوضح شخصيًا أنّي لم أكن أكره اليهود، إذ ترعرعت، سواء من جهة والدتي أو من ناحية الوالدين في كنف الفكر المسيحي الأكثر نقاوة. وكانت والدتي، نظرا لوجود أفراد من اليهود في عائلتها، تظهر أفكارا مختلفة عن تلك السائدة في أوساط الإس. إس"..

قام أيخمان بالعديد من المجهودات لكي يبيّن أنّه لم يبدِ أدنى عداوة إزاء ضحاياه وأنّه لم يتستر على ذلك. "هذا ما بيّنته للدكتور لوفينهارز[17]

(17) [جوزيف لوفينهارز (1884-1960) محام صهيوني من النمسا، ترأس الطائفة اليهودية في فيينا خلال حكم الرايخ الثالث].

[رئيس الطائفة اليهودية في فيينا]، وكذلك للدكتور كاستنار[18] [نائب رئيس المنظمة الصهيونية في بودابست]؛ أعتقد أني بسطت ذلك لكلّ العالم؛ وكلّ رجالي يعرفون ذلك، وقد استمعوا كلّهم إلى أقوالي في مرحلة معينة. حتى في المدرسة الإبتدائية، كان لي صديق كنت أتقاسم معه أوقات الفراغ وكان يزورنا؛ يدعى سابا. وهو من عائلة من مدينة لينز. آخر مرّة التقيت فيها هذا الصديق تجوّلنا معا في لينز. كنت أحمل شارة الحزب النازي في عروة السترة، فلم يحتج على ذلك.

لو أنّ أيخمان كان قليل التحفظ، أو أنّ استنطاق الشرطة أقلّ تكتّما (فالنقيب لاس[19] تحاشى القيام بمواجهة، حتى يؤمّن تعاون السجين)، لظهر "غياب الأفكار المسبقة" لدى أيخمان في شكل آخر.

يظهر فعلا أنّه في فيينا، حيث نظم أيخمان، بنجاح فائق، الهجرة المفروضة على اليهود، كانت له عشيقة يهودية، "صديقة قديمة" من لينز. وأكيد أنّ أي "علاقات جنسية" مع اليهود يقيمها أحد أفراد الإس. إس. تُعتبر من الكبائر. وخلال الحرب، حتى وإن وقع اغتصاب فتيات يهوديات، فقد أمسى ذلك تسلية مفضلة على الجبهة، لكن علاقة ضابط سام من الإس. إس. مع يهودية لم يكن أبدا أمرا عاديا. لذلك قد يكون لأيخمان "أسباب شخصية" قد جعلته يندّد في العديد من المرات، وبشدّة، بيوليوس سترايشر[20] (مدير جريدة دير ستورمير Der Stürmer[21]) وإباحيته المعادية للسامية. ومهما يكن من أمر، فقد كان أيخمان يعبّر بذلك عن ازدراء أكثر

---

(18) [رودولف كاستنار (1906-1967)، ويُعرف في الكيان الصهيوني باسم إسرائيل كاستنار، كان رئيس الجمعية الخيرية ليهود المجر. تفاوض مع الألمان لمقايضة سراح 1684 يهوديا مقابل اموال من الذهب والألماس. شغل في إسرائيل منصب الناطق الرسمي لوزارة التجارة والصناعة سنة 1962.

(19) [أفنار لاس (1916-1987)، ضابط في الشرطة الإسرائيلية من أصل ألماني، أشرف على استنطاق أيخمان، قبل وبعد محاكمته].

(20) [يوليوس سترايشر (1885-1946)، أحد كبار الناشرين المعادين للسامية في ألمانيا. شارك مع هتلر في المحاولة الانقلابية بمونيخ سنة 1923 وساند هتلر في كلّ أعماله. وفي نهاية الحرب، حُكم عليه بالإعدام في محاكمة نورنبرغ ونُفّذ فيه يوم 16 أكتوبر 1946].

(21) [جريدة أسبوعية أصدرها يوليوس سترايشر فيما بين 1923 و1945 للترويج للنازية].

من العادي بالنسبة لفرد من الإس. إس. "متنوّر" يبديه إزاء أي كان أقلّ ذكاء في الحزب، وأهوائهم الفظة.

كانت السنوات الخمس والنصف في صلب شركة النفط فاكووم بلا منازع أسعد الأيام التي عرفها أيخمان. كان يكسب قوته جيّدا في وقت كانت فيه البطالة كثيرة الانتشار، وكان يقطن لدى والديه، ولكنه كثير السفر. وحينما قدم عيد الفصح لسنة 1933، كانت نهاية هذا الحب البريء؛ وهي مراحل نادرة لم يكن أيخمان قادرا على تجاهلها. وفي الحقيقة، بدأت الأمور تتأزم. ففي سنة 1932، نُقل أيخمان من لينز إلى سالزبورغ، ضدّ رغبته كليّا: "لم أعد أرغب في القيام بعملي، لا للبيع، أو التقدّم للناس". سيظلّ أيخمان يتألم طوال حياته من عدم إبداء شغف للعمل. وأسوء خيبة أمل شعر بها عندما توصل من هتلر بأمر يطالبه بلعب دور معتبر في "الإبادة الجسدية لليهود". كان هذا الأمر بالنسبة إليه مفاجأة؛ فأيخمان نفسه "لم يفكر أبدا... في حلّ عنيف". ويصف ردّة فعله على هذا المنوال: "لقد فقدت عندها كلّ شيء، كلّ رغبة في العمل، كلّ مبادرة وكلّ اهتمام؛ أحسست وكأني مطرود". فقد "طُرد" في سالزبورغ سنة 1932 بهذه الطريقة. لو صدقنا رواية أيخمان، أكيد أنّه لا يمكن التعجب من طرده، ولكن لا يجب أن نعتقد بأنّه كان "سعيدا".

ومهما كانت الدوافع، فقد كانت سنة 1932 سنة تحوّل في حياة أيخمان. ففي أفريل من نفس السنة، أصبح عضوا في الحزب القومي-الاشتراكي وانخرط في الإس. إس. بدعوة من أرنيست كالتنبرونير[22]، وهو محام شاب أصبح فيما بعد مدير الديوان المركزي لأمن الرايخ. وفيما بعد، عثر أيخمان على شغل في إحدى المقاطعات الستّ لهذا الديوان، وهو المكتب الرابع الذي يشرف عليه هانريش مولر. وكان أيخمان يدير الشعبة ب4.

(22) [أرنيست كالتنبرونير (1903-1946)، أحد أهمّ المسؤولين في جهاز الشرطة النازية. حكمت عليه محكمة نورنبرغ بالإعدام الذي نُفذ فيه في 16 أكتوبر 1946].

لقد ظهر أيخمان، في المحكمة، وكأنّه شخص من البورجوازية الصغرى؛ وهو الانطباع الذي برز في كلّ جملة من الجمل التي تفوّه بها أو كتبها في السجن. ولكن يمكن أن يدفعنا هذا الانطباع إلى الخطأ: فقد تدنى وضعه الاجتماعي وهو الذي في الواقع قد انحدر من البرجوازية العريقة. لقد تدهورت وضعيته الاجتماعية: وليس في هذا من شكّ.

وفي هذا الشأن، فإنّ الجفاء الذي يكنه له كالتنبرونير كان واضحا. كان والد كالتنبرونير، وهو أيضا محام من لينز، صديقا لوالد أيخمان؛ غير أنّ كالتنبرونير الابن كان يعتبر، لا محالة، أنّ أيخمان أقلّ منه اجتماعيًا. فقبل الدخول إلى الحزب والإس. إس.، أظهر أيخمان أنّه اعتاد على التردّد على العديد من المنظمات. وهكذا، كان يوم 8 ماي 1945 (وهو التاريخ الرسمي لهزيمة ألمانيا) يعني بالنسبة له أنّه مجبر منذئذ على العيش دون أن يكون عضوا لأي تنظيم: "كنت أستشعر بأنّه من واجبي أن أعيش حياة شخصية، صعبة، دون ولي أمر؛ بأن لا أتلقى أي أوامر، وأن لا أصدر أيّا منها، أن لا يكون لي مراسيم أعود إليها، وباختصار من واجبي أن أعيش حياة كانت إلى هذا الحدّ مجهولة لدي".

سجله والداه، اللذان لا يهتمان إطلاقا بالسياسة، عندما كان طفلا، في الاتحاد المسيحي للشباب، الذي غادره للانضمام إلى حركة الشباب الألماني "الطائر المسافر" Wandervogel. فخلال الأربع سنوات البائسة التي قضاها في المعهد، انضم إلى شعبة شباب الإتحاد الألماني-النمساوي لقدماء المحاربين mpferverbandنJungfrontk، المُعترف بها من قبل الحكومة النمساوية، رغم تحمسها المفرط لألمانيا ومعاداتها للجمهورية. وعندما اقترح كالتنبرونير على أيخمان الانخراط في الإس. إس. كان على أهبة الاستعداد لأن يصبح عضوا في منظمة مغايرة، أي مجموعة شلارافيا للماسونيين، "وهي جمعية رجال أعمال، وأطباء، وممثلين، وموظفين، الخ... كانوا يجتمعون للترويح عن النفس والإخلاص لعبادة المرح... فمن واجب كلّ عضو أن يلقي بعض المحاضرات بلهجة ساخرة، ولكن بسخرية منمقة".

لقد أقنع كالتنبرونير أيخمان بضرورة التخلي عن هذه الجمعية

الساخرة، إذ لا يمكن له أن يكون في الوقت نفسه نازياً وماسونياً ــ وهي العبارة التي كان لا يعرفها أيخمان في ذلك الوقت. قد يكون الاختيار بين الإس. إس. والشلارافيا (وهي عبارة مشتقة من شلارافنلاند **Schlaraffenland** أي بلد الشراهة في الأكل، المسماة السحابة-كوكو في حكايات العفاريت الألمانية) صعبا، ولكن وقع على كلّ حال "طرد" أيخمان من الشلارافيا؛ فقد اقترف خطيئة احمرّ لها وجهه خجلا في سجنه الإسرائيلي: "رغم أني كنت في المرتبة الثانية، فقد حاولت دعوة رفاقي إلى شرب كأس خمر ــ وهو أمر مناف لتربيتي".

كان أيخمان مثل الورقة وسط إعصار الزمان، فوقع بسببها طرده من الشلارافيا، بلد الأحلام المستحيلة حيث تُقام الموائد بفاعل سحر وحيث الدجاج المصلي يتطاير من تلقاء نفسه ليصل إلى أفواه المدعووين ــ أو بالأحرى، وقع كنسه من هذه الجمعية من الأجلاف المحترمين، الحاصلين على ديبلومات، وآفاق مضمونة و"سخرية رفيعة"، والتي ليس لها من رذيلة لما حصل سوى الرغبة الجامحة للفذلكة الفظة ــ فوقعت ترقيته في الصفوف الفعالة لرايخ يعتقد أنّه سيظلّ قائما لألف سنة، والذي لم يدم تحديدا سوى اثني عشرة سنة وثلاثة أشهر. لم يدخل أيخمان إلى الحزب عن قناعة، ولم ينخرط في الأفكار النازية. ففي كلّ مرّة يسألونه لماذا انخرط، يجيب في تضايق بنفس الصور السلبية: معاهدة فرساي والبطالة. أو بالأحرى، مثلما أوضح أمام المحكمة، "كان الأمر وكأنّه وقع ابتلاعي من قبل الحزب، بينما لم أكن أترقب ذلك إطلاقا وأنّي لم أقرر ذلك أبدا. فقد حدث الأمر بسرعة، فجأة". وبما أنّه لم يجد الوقت والرغبة للحصول على معلومات بدقة، كان يجهل حتى برنامج الحزب ولم يقرأ أبدا كتاب "كفاحي". لقد قال له كالتنبرنير: لماذا لا تنخرط في الإس. إس.؟ فأجابه: ولم لا. وهكذا كان الأمر.

ولكن في الأساس، ليس هذا كلّ الأمر. ما لم يقله أيخمان لرئيس المحكمة، خلال مكافحته، أنّه، وهو الشاب الطموح، سئم أن يكون ممثلا تجاريا ذلك قبل أن ترغب شركة النفط فاكووم التخلص منه. ففي حياته الرتيبة، الخاوية من كلّ معنى، الفاقدة لكلّ أهمية، تحرّكت رياح التاريخ،

لكي تجرفه في حركة التاريخ مثلما تصوّرها: حركة في حراك دائم والتي يمكن لشخص من طرازه ـ الفاشل في نظر طبقته، وعائلته وبالتالي من وجهة نظره ـ أن ينطلق من الصفر للرقي في نهاية المطاف. ولم يكن دوما شغوفا بعمله (ينفر مثلا من إرسال أشخاص نحو الموت في قاطرات كاملة، إذ كان يفضل إجبارهم على الرحيل)؛ واكتشف مبكرا أنّ كلّ هذه الحكاية ستنتهي بطريقة سيئة وأنّ ألمانيا ستخسر الحرب؛ ولكن أجهضت مشاريعه المفضلة (وهي نفي اليهود الأوروبيين إلى مدغشقر، وإنشاء مقاطعة يهودية في منطقة نيسكو ببولندا، ومحاولته إحاطة مكتبه في برلين بتجهيزات دفاعية محكمة التصوّر لدرء الدبابات الروسية)؛ ولشدّة "كدره"، و"يأسه"، لم يرتق أبدا إلى أكثر من رتبة ملازم-عقيد في الإس. إس. وأخيرا، فباستثناء السنة التي قضاها في فيينا، فقد ظلّ طوال حياته رجلا محروما. غير أنّ أيخمان لم ينس أبدا الفرصة البديلة التي توفرت له سنة 1932. ففي الأرجنتين، حيث عاش حياة لاجئ منكوب، مثلما كان أمام محكمة القدس، حيث يعيش مسبقا الخسران، كان في إمكانه ـ لو وقعت استشارته ـ أن يختار الشنق كملازم عقيد (متقاعد)، على أن ينهي حياته مطمئنا وبصفة عادية في خدمة شركة النفط فاكووم.

لم تكن بدايات أيخمان في مهنته الجديدة واعدة. كان دوما في حالة بطالة، عندما وقع، في ربيع 1933، منع الحزب النازي وفروعه في النمسا، بسبب صعود هتلر إلى دفة السلطة. وحتى دون هذه الكارثة، لم يكن أيخمان قادرا على التدرج في الحزب النمساوي؛ فالذين التحقوا في صفوف الإس. إس. لم يكن لهم شغل قار: كان كالتنبرونير دوما شريك والده الذي يمتلك مكتب محاماة. فقرّر أيخمان التوجه إلى ألمانيا: وهو قرار طبيعي جدّا بما أنّ عائلته لم تتخل أبدا عن الجنسية الألمانية. (وهذا لم يكن دون علاقة بالمحاكمة: لقد طالب فعلا الدكتور سيرفاتيوس من الحكومة الفيدرالية الألمانية تسليم المتهم، أو، على الأقل، دفع مصاريف الدفاع. ورفضت بون[23] ذلك بدعوى أنّ

(23) [هي عاصمة ألمانيا الغربية فيما بين 1945 و1991، قبل توحيد ألمانيا إثر انهيار جدار برلين].

أيخمان ليس من جنسية ألمانية، وهذا دون مواربة خاطئ).

ففي باسو، عند الحدود الألمانية، صار أيخمان ثانية وكيلا متنقلا؛ وعندما تقدّم إلى المسؤولين الجهويين، طلب منهم "إن كانت لهم علاقات مع الفرع البافواري لشركة النفط فاكووم". ولم يكن سوى أنموذج للطريقة التي يريد بها أيخمان أن "يعود" إلى حياته السالفة، وهو ما يحدث لديه أحيانا. ففي كلّ مرة يجبرونه على الاعتراف بأنّه قد أبدى عوارض فاشية صلبة، يعتذر مجيبا: "فعلا، ها نحن من جديد نكرّر دوما نفس الاسطوانة". ولكن "انحداره" في باسو، كان لوقت قصير؛ فقد قيل له بأنّه من المستحسن له أن يتلقى تدريبا عسكريا، وعليه أن يقوم بعملية تسجيل نفسه. وقال في نفسه: "حسنا، لماذا لا أصبح جنديا؟" وقضى فترتين قصيرتين في مخيمات الإس. إس. ببفاريا: في ليشفيلد وفي داشو (ولم تكن له علاقة بالمعتقل الموجود هناك)، حيث يقوم "الفوج النمساوي في المنفى" بتمارينه. وهكذا أصبح نوع ما نمساويا بجواز سفر ألماني. وبقي في هذين المخيمين من أوت 1933 إلى سبتمبر 1934، وارتقى إلى رتبة أوباشي وأخذ ما يكفيه من الوقت للتفكير في قرار الدخول إلى المهنة العسكرية.

إن تفهمنا شهادته حول تلك الفترة، فهو خلال الأربعة عشر شهر، لم يتميز إلا في التمارين التأديبية التي يقوم بها بعدوانية وبإصرار، على شاكلة "إن تجمدت يدي، فإنّ والدي يستحق ذلك: لماذا لم يقتن لي قفازات؟". ولكن إلى جانب ملذاته المريبة، التي مكنته من ترقيته الأوّلية، كان يعتبر أنّ هذه الحياة مرعبة: "لم أكن قادراً على تحمل التبرم الذي توحي به لشخصي الخدمة العسكرية: دائما نفس الشيء، يوما بعد يوم"؛ كان يتضجر إلى حدّ الموت عندما سمع بأنّ القسم الأمني لقائد الإس. إس. هملر يقوم بالانتدابات. فأرسل إليه في الحال التماسه.

III
أخصائي في المسألة اليهودية

كان الإس. دي.[1] تنظيما جديدا للإس. إس.، عندما وقع قبول طلب أيخمان للعمل فيه. وكان قسم الأمن، الذي تأسس قبل سنتين من قبل هيملر[2]، هو القسم المخصص في الحزب لأمور التجسس. ويشرف عليه رينهارد هيدريش[3]: وهو ضابط قديم من مصلحة التجسس للبحرية وأصبح فيما بعد "مهندس الهولوكوست"[4].

في البداية، كانت مهمة هذا القسم المدني تتمثل في التجسس على أعضاء الحزب، ممكنين بذلك أعضاء الإس. إس. بنوع من الهيمنة على جهاز الحزب بالذات. وبعد ذلك تكفل تنظيم الأس. دي. بمهام أخرى: فقد

---

(1) [الإس. دي.، هي المجموعة الأمنية المهتمة بقطاع المخابرات في صلب الإس. إس.، أسسها هيملر، سنة 1931 ثم تولى إدارتها رينهارد هايدرش سنة 1931].

(2) [هاينريش هيملر (1900-1945)، قائد القوات الخاصة النازية، وكذلك البوليس السرّي في ألمانيا النازية والمعروف باسم الغيستابو، وهو الذي أشرف على عمليات إبادة المدنيين في معسكرات الموت ويُعتبر أب "الهولوكوست". في نهاية الحرب حاول الفرار متنكرا، ولكن القوات البريطانية ألقت عليه القبض لتقديمه إلى محاكمة نورنبرغ، ولكن يوم 22 ماي 1945 وجدوه ميّتا في زنزانته بعد أن تجرّع السمّ].

(3) [رينهارد هايدرش (1904-1942)، أحد قادة المن العام في حكومة هتلر الذب كان يرى فيه خليفة له. وهو الذي ترأس "فانسي" في جانفي 1942 التي تناولت مسالة تهجير وإبادة كلّ اليهود المتواجدين في الأراضي العائدة بالنظر إلى النظام النازي. وفي 27 ماي 1942 وقع إطلاق النار عليه في براغ فمات بعد أسبوع متأثرا بجراحه].

(4) انظر جيرالد ريتلنجير، الحلّ النهائي، 1961. (بالأنجليزية.)

أصبح مركزا للمخابرات وبحوث الشرطة السرية للدولة أو الغيستابو. كان ذلك بداية للانصهار بين الإس. إس. والشرطة، وهو ما لم يحصل إلا في سبتمبر 1939 رغم أنّ هيملر أدى دورا مزدوجا كقائد للإس. إس. وكرئيس للشرطة الألمانية منذ 1936.

من المؤكد، أنّ أيخمان لم يكن قادرا على التكهن بمجريات الأمور، بل و يظهر أنّه كان يجهل تماما الطبيعة الحقيقية لمنظومة الإس. دي.، عندما التحق بها. وما هو أكيد، هو أنّ العمليات التي تقوم بها الإس. دي. كانت دوما سرية. كان كلّ هذا، في نظر أيخمان بالذات سوء فهم منذ البداية [يقول] "وخيبة أمل كبيرة. إذ كنت أعتقد أنّ الإس. دي.، مثلما وصفته "الجريدة المصورة في مونيخ" *MünchnerIllustrierten Zeitung*، فإنّهم لم يكونوا سوى إلا مجموعة من الحراس يرافقون الشخصيات المرموقة للحزب في تنقلاتهم، ويكونوا واقفين على السلالم الصغيرة للسيارات. . .، وباختصار، وقعت في الخلط بين المصلحة الأمنية لقائد الإس. إس. والمصلحة الأمنية للرايخ. . . ولم يكن هنالك من أوضح لي هذه النقطة، أو فتح لي بصيرتي".

هل كان يقول الحقيقة؟ لم تكن هذه المسألة على علاقة والمحاكمة، حيث يريدون إثبات أنّ أيخمان تطوّع، أو وقع تعيينه للقيام بمهامه الجديدة. فزلة أيخمان ــ إن كانت هنالك زلة ــ غير مفهومة: إنّ الإس. إس. (زمرة الحماية)، كانت في الأصل وحدات خاصة مكلفة بالسهر على حماية قادة الحزب.

ولكن لماذا اصيب أيخمان بالإحباط ؟ أكيد لأنّه كان عليه الإنطلاق من الصفر ثانية. ولكن ارتكب غيره نفس الخطأ؛ فكان ذلك بالنسبة إليه نوعا من المواساة. لقد وقع إلحاقه بقسم الإعلام: وكانت مهمته الأولية وضع جذاذات عن الماسونيين (فقد بلغ اللبس الإيديولوجي لدى النازيين، في هذه المرحلة الأولية أن وقع إقحام الماسونية واليهودية، والكاثوليكية والشيوعية في نفس الخانة) والمساهمة في بعث متحف للماسونية.

وأصبحت لديه، الآن، كلّ الظروف الساحنة لمعرفة معاني العبارة

الغريبة التي لوّح بها جهرا كالتوبونر فيما يتعلق بالشلارافيا[5]: (كان الحماس الذي يبديه النازيون لتأسيس متاحف تخصّ ذاكرة أعدائهم متميزة: فخلال الحرب، تخاصمت العديد من المصالح بمرارة للحصول على شرف إقامة مكتبات ومتاحف معادية لليهود. وبفضل هذا الجنون الغريب أمكننا إنقاذ العديد من كنوز الثقافة اليهودية الأوروبية). ولكن، كان أيخمان شديد الضجر. ولذلك، فقد قبل بسرور نقله، بعد أربعة أو خمسة أشهر من التقصي حول الماسونية، إلى قسم حديث المنشأ لدراسة المسائل اليهودية. هكذا بدأت مهمّة أيخمان التي ستنتهي به إلى محكمة أورشليم.

في عام 1935، أقرت ألمانيا إجبارية الخدمة العسكرية، منتهكة بذلك معاهدة فرساي، وأعلنت رسميا عن مشاريعها لإعادة التسلح، والقاضي بإنشاء جيش للطيران والبحرية. وفي هذه السنة أيضا، وبعد ان انسحبت منذ 1933 من عُصبة الأمم، أخذت تستعدّ بجلبة وجهار لاحتلال المنطقة المجردة من السلاح في رينانيا، عندها ألقى هتلر خطبه المسالمة: "إنّ ألمانيا في حاجة إلى السلام وترغب في السلام"، "نحن نقرّ بأنّ بولندا كبلد لشعب عظيم واع بقوميته"، "لا ترغب ألمانيا وليس لها نية التدخل في الشؤون الداخلية للنمسا، ولا ضمّ النمسا أو إقامة وحدة معها"؛ كان ذلك، في نهاية الأمر، خلال السنة التي وقع فيها الاعتراف بصفة عامة، سواء في ألمانيا أو في الخارج - ولسوء الحظ بصدق- بالنظام النازي.

كان كلّ العالم معجبا بهتلر، رجل الدولة القومي العظيم. حتى في ألمانيا، كانت المرحلة انتقالية. لقد وقع حلّ مشكل البطالة بفضل برنامج خرافي للتسلح، وقد وقع القضاء على المعارضة التي أبدتها في البداية الطبقة العمالية. فالنظام الذي أظهر عداوة شاملة نحو "المعادين للفاشية" -شيوعيين، اشتراكيين، مثقفين يساريين ويهود ينعمون بوضعية حسنة واضحة للعيان- ولم يغيّر بعد وجهته ولم يضطهد بعد اليهود كيهود.

(5) [الشلارافيا، مجمع ماسوني ألماني تأسس في براغ سنة 1859 قصد جمع الأصدقاء في إطار الفذلكة والسخرية من الحياة].

وفعلا، قامت الحكومة النازية، منذ 1933، بطرد اليهود من الوظيفة (التي تشمل في ألمانيا كلّ مراكز التعليم، من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، وكذلك معظم وظائف صناعات العروض ـ من راديو، ومسرح، وأوبرا، وحفلات موسيقية) وبصفة عامة كلّ المراكز الخاصة بالشأن العام. ولم يقع، على الإطلاق، المساس بالقطاع الخاص قبل سنة 1938؛ ولم يقع منع المهن القانونية والطبية على اليهود إلا تدريجيا .

غير أنّه وقع طرد الطلبة اليهود من معظم الجامعات ولم يعدوا قادرين على الحصول على إجازتهم من أي مكان. وخلال هذه السنوات، هاجر اليهود فعلا، ولكن دون تهوّر، وبانتظام. فالتضييقات المالية التي كانوا يعانون منها، جعلت من الصعب عليهم، وليس مستحيلا، سحب الأموال التي يمتلكونها؛ وهم يستطيعون مثلهم مثل غير اليهود نقلها خارج البلاد.

لقد وقع التصويت على هذه التضييقات في ظلّ جمهورية فايمار. وفي الحقيقة، كانت هنالك ممارسة لضغوط شخصية على اليهود لدفعهم الى بيع ممتلكاتهم العقارية بأسعار بخسة، وقد تمّ هذا في المدن الصغيرة؛ ويمكن تحميل المسؤولية لهذه المبادرات التلقائية إلى بعض الأشخاص من فرقة الهجوم، الذين وقع انتدابهم عموما من الطبقة الشغيلة، باستثناء الضباط. أكيد أنّ الشرطة لم تواجه أبدا هذه التجاوزات، ولكن يجب أيضا القول بأنّ السلطات النازية لم تكن راضية عن ذلك، إذ يقومون بتقليص ثمن العقارات في الرايخ بأكمله. وباستثناء اللاجئين السياسيين، فقد كان المهاجرون من الشباب الواعي بعدم وجود مستقبل بالنسبة إليهم في ألمانيا، ولكنهم اكتشفوا أنه لا يوجد أيضا مستقبل أكثر وضوحا في بلدان أوروبية أخرى، لذلك عاد بعض المهاجرين اليهود في تلك الفترة إلى ألمانيا.

عندما سُئل أيخمان كيف وفّق بين مشاعره الشخصية إزاء اليهود وبين معاداة اليهودية المتعصبة والمبالغ فيها من قبل الحزب الذي أصبح فيه عضوا، أجاب: "لا يمكن أكل طبق ساخن إلا بهدوء" ـ وهو المثل الذي يردده اليهود أيضا في ذلك الوقت. كانوا متوهمين، ولكنهم ليسوا الوحيدين: تحدّث سترايشار، خلال سنوات عن "الحلّ الشرعي" للمشكل اليهودي.

لم تنفتح أعينهم إلا بتنظيم المذابح ضدهم في نوفمبر 1938، وهي العملية التي أطلق عليها اسم ليلة البلور المهشم: عندئذ وقع تهشيم سبعة آلاف وخمس مائة واجهة لمحلات يهودية، ووقع ترحيل عشرين ألف يهودي نحو المعتقلات .

ما نغفل عنه أحيانا، هو أنّ قوانين نورنبرغ[6]، المعلن عنها رسميا في خريف 1935 لم تجلب انتباه أحد. فشهادات كبار المسؤولين الثلاثة للمنظمة الصهيونية، والذين غادروا ألمانيا قبيل سبتمبر 1939، لا يوفرون سوى لمحة غير واضحة المعالم للسنوات الخمس الأولى للنظام النازي.

لقد حرمت قوانين نورنبرغ اليهود من حقوقهم السياسية، دون المدنية؛ فلم يعودوا مواطنين، لكنهم ظلوا أفرادا تابعين للدولة الألمانية. وإن هاجروا يصبحون آليا عديمي الجنسية. لذلك كانت العلاقات الجنسية، وكذلك الزواج بين اليهود والألمان، محظورة؛ وما من امرأة ألمانية يقل عمرها عن الخمسة والأربعين عاما تقدر على الاشتغال في بيت يهودي. ولكن على المستوى العملي، فقد كان الإجراء الأخير أكثر دلالة؛ بينما البقية لا تقوم إلا بإقرار الوقائع. لذلك نعتبر أنّ قوانين نورنبرغ قامت بترسيخ وضعية اليهود في الرايخ الألماني. فمنذ 30 جانفي 1930، كانوا ــ وهو أقل ما يُقال ــ مواطنين من درجة ثانية.

وفي بعض الأسابيع، وبعض الأشهر، حصل شيئا فشيئا عزلهم نهائيا عن السكان غير اليهود: سواء بممارسة التخويف، أو بتواطؤ الأقارب أيضا. يقول الدكتور بينو كوهن[7] من برلين في شهادته: "هنالك جدار بين اليهود والمسيحيين. لا أذكر أني توجهت بالكلام إلى مسيحي خلال إقامتي بألمانيا" . ولذلك تصور اليهود أنّ قوانين نورنبارغ قد سُنّت لفائدتهم: حينئذ، لم يعودوا خارجين على القانون. فبالبقاء بين بعضهم البعض ــ مثلما

(6) [هي القوانين التي أقرها البرلمان الألماني في 1935ان إثر المؤتمر السابع للحزب النازي والمتعلقة بالخصوص بشروط المواطنة الألمانية].

(7) [بينو كوهن، طبيب من برلين، عضو في مجمع الطائفة اليهودية بألمانيا، وممثل للصهاينة].

كانوا على كلّ مجبرين ــ يمكنهم العيش في طمأنينة .

فحسب العبارات المستعملة من قبل جمعية اليهود الألمان (وهي الجمعية الوطنية لكلّ الطوائف والمنظمات اليهودية، التي تأسست في سبتمبر 1933 بمبادرة من طائفة يهود برلين، ولم تكن، إطلاقا، موجهة عن بعد من قبل النازيين)، كان هدف قوانين نورنبرغ "وضع قانون أساسي يجعل العلاقات بين الألمان واليهود محتملة". ويضيف إلى ذلك صهيوني متطرف وعضو طائفة برلين: "إنّ العيش يكون، دائما، ممكنا عند وجود القوانين. فلا يمكننا العيش إن لم نعرف ما هو المسموح به. فالأقلية في صلب شعب عظيم يمكنها أن توفر للبلاد مواطنا صالحا ومحترما من قبل كلّ الناس"[8].

كان اليهود بصفة عامة يعتقدون بإمكانية إقامة وضع للتعايش بين الطوائف منذ أن قضى هتلر سنة 1934، بعزل روهم[9]، على هيمنة كتيبة العاصفة الإس. آ.، وهي فرق الصدام من القمصان السمر، الذين كانوا المتسببين الوحيدين، تقريبا، في المذابح الأوّلية والأعمال الشرسة. لقد كان اليهود في حماستهم يجهلون تعاظم نفوذ الإس. إس، الحاملين للقمصان السود، والذين كانوا عادة يحجمون عن استعمال ما ينعته أيخمان بازدراء "وسائل ستورمار" [رجال كتيبة العاصفة]. ووصل الأمر باليهود أن اقترحوا المعونة "لحلّ المشكل اليهودي". بإيجاز، حين شرع أيخمان في التعرف على المشكل اليهودي ــ المشكل الذي سيصبح بعد أربع سنوات من "المتخصصين" فيه ــ وحين بدأ اتصالاته الأوّلية مع المسؤولين اليهود، كان الصهاينة، وكذلك الإندماجيون[10] يتحدّثون عن "نهضة يهودية" عظمى، وعن "حركة بناءة عظيمة لليهود الألمان" وكانوا يتشاجرن أيضا فيما بينهم، من منطلق إيديولوجي، حول جدوى الهجرة اليهودية، كأنّ هذه الأخيرة مرتبطة بهم.

---

(8) هانس لام، حول تطور يهود ألمانيا، 1951. (المؤلفة)

(9) [أرنيت روهم (1887-1934) ضابط من الجيش الإمبراطوري الألماني، شارك في تأسيس كتيبة العاصفة النازية. وقع إعدامه بأمر من هتلر باعتباره منافسا محتملا].

(10) [هم اليهود الذين يعتبرون أنفسهم مواطنين ألمان ويرغبون في الاندماج في صلب المجتمع الألماني وأن لا يكون ولاءهم إلا لألمانيا] .

وفي خصوص وصوله إلى المصلحة الجديدة، فإنّ الشهادة ـ المشوّهة فعلا، ولكنها لا تخلو من واقعية ـ التي أدلى بها أيخمان عندما استنطقته الشرطة، كانت الصورة شبيهة بالنشوة المهيمنة آنذاك. فما إن استلم مهامه حتى أمره رئيسه الجديد (وهو فون ميلدستاين[11]، الذي انتقل فيما بعد بطلب منه إلى منظمة "تودت" لألبير سبيير[12] حيث شرع في إنشاء الطرقات، إذ كان فعلا مثلما ادعاه أيخمان مهندسا للأشغال العامة) أمره بقراءة "الدولة اليهودية" لتيودور هرتزل.

حوّل هذا الكتاب الكلاسيكي في الأدب الصهيوني أفكار أيخمان، بسرعة وإلى الأبد، في اتجاه الصهيونية. ويظهر من هنا أنّه أوّل كتاب جدّي قرأه على الإطلاق: فقد تأثر بعمق بكتاب الدولة اليهودية. منذ ذلك الحين ـ وقد كرّر ذلك ألف مرّة ومرّة ـ تصوّر "الحلّ السياسي" (وهو للتمييز مع "الحلّ الجسدي"، باعتبار أنّ الأوّل يعني التهجير والثاني إبادة اليهود) وحاول العثور على طرق "تمكن اليهود من موطأ قدم". (ويظهر أنّه احتج في سنة 1939 أيضا على من انتهك حرمة قبر هارتزل بفيينا ويُقال أنّه حضر في زيّ مدني في الاحتفاء بالذكرى الخامسة والثلاثين لوفاة هرتزل. ونستغرب كيف أنّه لم يتحدّث عن ذلك أبدا في القدس، حيث كان يتبجج دون كلل بأنّ علاقاته كانت جيّدة بالمسؤولين اليهود) .

ولهذه الغاية، شرع أيخمان في نشر الرسالة الصهيونية في أوساط الإس. إس.، وألقى محاضرات وألّف رسائل هجائية. والتقط بعض المعطيات العبرية التي مكنته من قراءة جريدة بلغة اليديش بصعوبة ـ وهو ما كان سهلا لأنّ الديشية، وهي لهجة ألمانية قديمة تُكتب بأحرف عبرية، مفهومة من كلّ شخص يتكلم الألمانية ويكون حفظ بعض الكلمات العبرية.

---

(11) [ليوبولد أيدل فون ميلدستاين (1902-1968) ضابط في الإس. إس. بين 1930 و1940، وكاتب مكلف بالشؤون الصهيونية. انخرط بعد الحرب في الحزب اللبرالي الديمقراطي وفي 1956 تحول إلى مصر للعمل في إحدى الإذاعات].

(12) [ألبير سبيير (1905-1981) أحد كوادر الرايخ الثالث، وهو مهندس معماري قريب من هتلر، شغل وزيرا للسلاح والذخيرة. حكمت عليه محكمة نورنبرغ بعشرين سنة أشغال شاقة. توفي في لندن سنة 1981] .

فقد وصل الأمر بأيخمان أن قرأ أيضا كتاب " **تاريخ الصهيونية**" لأدولف بوهم (الذي مزجه خلال المحاكمة بكتاب **الدولة اليهودية** لهرتزل) وربما كان هذا مجهودا جبارا لرجل، كان دوما، حسب شهادته، ينفر من قراءة أي شيء، باستثناء الجرائد، والذي لم يمدّ أبدا يده، أمام قنوط والده، إلى المكتبة العائلية. وحسب بُوهْم، درس أيخمان تنظيم الحركة الصهيونية، وأحزابها، والمجموعات الشبابية، وبرامجها .

لم تجعل منه هذه الدراسات "مرجعية"، ولكن بفضلها وقع تعيينه جاسوسا رسميا على الأوساط والاجتماعات الصهيونية. وتجدر الإشارة إلى أنّ معلومات التلميذ أيخمان حول الصهيونية كانت محدودة.

كانت أولى لقاءاته الشخصية مع مسؤولين يهود معروفين، وصهاينة منذ أمد بعيد، مرضية جدّاً. كانت "المثالية"، حسب أيخمان منبع افتتانه "بالمسألة اليهودية"؛ على عكس الاندماجيين، وقد ظلّ دوما يكرههم، هم واليهود المتعصبون، الذين يضجر منهم.

كان الصهاينة، مثل أيخمان نفسه، "مثاليين". لم يكن "المثالي"، مثلما يتصوّره أيخمان، شخصا يعتقد في "فكرة" فقط، أو شخصا لا يسرق ولا يقبل رشوة. فعلا، هذه الصفات ضرورية؛ ولكن "المثالي" هو الذي لا يعيش إلا لفكرته ـ فلا يمكن إذن أن يكون رجل أعمال ـ والذي يكون مستعدّا للتضحية بكلّ شيء في هذا العالم لأجل هذه الفكرة.

فقد صرّح، عند استنطاقه من طرف الشرطة، أنّه قد يرسل والده إلى الموت لو تلقى الأمر في ذلك؛ لقد كان يوحي بذلك أنّه يعتبر نفسه منفذا للأوامر، ولكنه يريد أيضا أن يبيّن أنّ كان دوما "مثاليّا". إنّ "المثالي" الخالص هو مثل كلّ الناس، من كان له دائما مشاعر شخصية، وعواطف، ولكن لا دخل لهذه الأخيرة في أفعاله، إن كانت في تناقض مع "الفكرة" .

كان الدكتور رودولف كاستنار أعظم "مثالي" من بين اليهود الذين إلتقى بهم أيخمان. فقد تفاوض معه عند نفي اليهود من المجر. وتوصّل الرجلان إلى اتفاق يقضي بأنّه يسمح أيخمان إلى بعض الآلاف من اليهود من الهجرة "بصفة غير قانونية" إلى فلسطين (ووقع بالفعل حراسة قاطراتهم

من طرف الشرطة الألمانية)؛ وفي المقابل، يعمّ "النظام والسكينة" في المعتقلات التي يُرسل منها، في اتجاه أوشفيتز، مئات الآلاف من اليهود. كان بعض الآلاف من الناجين المسجلين في هذا الاتفاق من اليهود البارزين وأعضاء من شباب المنظمات الصهيونية، "أحسن سلعة بيولوجية"، حسب العبارات التي استعملها أيخمان بالذات. ولو صدقنا هذا الأخير، فقد يكون الدكتور كاستنار قد ضحى بإخوته في الدين لأجل "فكرة" وكان الأمر مستحسنا. لقد ترأس القاضي بنيامين هاليفي، أحد القضاة الثلاث الحاضرين في محاكمة أيخمان، محاكمة كاستنار. ووقع اتهام كاستنار بالتعاون مع أيخمان ونازيين آخرين مرموقين. كان هاليفي يعتبر أنّ كاستنار "قد باع روحه للشيطان". والآن، بما أنّ الشيطان ذاته يوجد في قفص الاتهام، اكتشفوا فيه شخصا "مثاليا". حتى وإن كان الأمر غريبا، فمن الممكن أنّ من باع روحه كان هو أيضا "مثاليا".

غير أنّ أيخمان وجد الفرصة لممارسة ما تعلمه في فرقة الهجوم. فغداة ضمّ النمسا إلى الرايخ، في مارس 1938، وقع إرسال أيخمان إلى فيينا قصد تنظيم طريقة للهجرة دون سابقة مماثلة .

وفي ألمانيا، في ذلك الوقت، ما زال الناس متمسكين فعلا، في خريف 1938، بالوهم القائل بأنّ اليهود الراغبين في مغادرة البلاد قادرون على القيام بذلك ولكنهم غير مرغمين. وصدّق اليهود الألمان هذا الوهم: كانوا يعتمدون على البرنامج الخاص بالطوائف، المقترح في سنة 1920، والذي عرف نفس المصير الغريب لدستور فايمار[13]، ورسميا: لا هذا ولا ذاك قد وقع إلغاؤهما.

لقد اعتبر هتلر الخمسة والعشرين نقطة من البرنامج "منيعة"، والتي، على ضوء الأحداث اللاحقة، ستظهر مسالمة فيما يتعلق باليهود. فهؤلاء لا يمكن لهم أن يكونوا مواطنين بالتمام، وأن يشغلوا وظيفة أو أن يعملوا في الصحافة؛ وكلّ من أصبحوا مواطنين ألمان، منذ 2 أوت 1914 (تاريخ

---

(13) [فايمار هي العاصمة التي أعلن فيها قيام الجمهورية الألمانية إثر الحرب العالمية الأولى].

بداية الحرب العالمية الأولى) قد يقع "تجريدهم من الجنسية" ــ بمعنى أنهم معرضون للطرد. (وفعلا، وهو أمر نموذجي، فقد وقع الشروع مباشرة في عملية "الحرمان من الجنسية"، ولكن عملية الطرد الشاملة للبعض من خمسة عشرة ألف يهودي، الذين وقع تهجيرهم، بين عشية وضحاها، إلى الحدود البولندية ووضعهم في محتشدات بزباسزين، لم تتمّ إلا بعد خمس سنوات، عندما كان الناس لا يتوقعونها). ولكن، لم يأخذ المسؤولون النازيون برنامج الحزب، إطلاقا، مأخذ الجدّ. كانوا يتفاخرون بالانتماء إلى حركة، وليس لحزب؛ حركة غير مطالبة بالتقيّد ببرنامج. وعلى كلّ، لم تكن هذه النقاط الـ25 بمثابة التنازل الممنوح لنظام الأحزاب ولمن سينتخبون، العارفين جيّدا باللعبة القديمة حتى يطلبوا ما هو برنامج الحزب الذي سينتمون إليه.

رأينا أنّ أيخمان كان أرقى من هذه العادات المحزنة؛ كان فعلا يقول الحقيقة، عندما صرح لمحكمة القدس بأنّه لم يكن على علم ببرنامج هتلر: "لم يكن برنامج الحزب هاما جدّا: كنا نعرف ما نجاري". وعلى العكس، كان اليهود متمرسين لمعرفة، ظهرا عن قلب، النقاط الخمسة والعشرين وتصديقها. والأدهى من ذلك، كانوا ينسبون هذه الأعمال إلى بعض "الخروق الثورية"، المؤقتة لا محالة، والتي تسبب فيها أفراد أو مجموعات خارجة عن القانون، والتي كانت في تناقض تام، على المستوى القانوني، مع هذا البرنامج.

ولكن، كان الأمر في فيينا في مارس 1938 مغايرا. فقد وقع تحديد مهمّة أيخمان؛ وهي تشجيع "الهجرة الإجبارية" مثلما تعبر عنه هذه العبارات: أي من المفترض أن يُجبر كلّ اليهود، مهما كانت خياراتهم وجنسيتهم، على الهجرة، وبمعنى آخر أن يقع طردهم. عند ذكره الاثني عشرة سنة التي كانت بمثابة أهم مرحلة في حياته، يتحدّث أيخمان دوما عن هذه السنة التي قضاها في فيينا، حيث أدار مركز الهجرة ليهود النمسا، باعتبارها من أسعد السنوات والأكثر توفيقا من السنوات التي عاشها. قبل ذلك بقليل، ارتقى إلى رتبة ضابط؛ فاصبح ملازما. لقد أثنوا على "معارفه المتفهمة لتنظيم ولإيديولوجية العدوّ اليهودي .

كان تعيينه في فيينا أوّل مرحلة هامة في مسيرته، التي، كانت إلى حدّ ذلك الوقت تتقدّم ببطيء، وأمست الآن عرضة للخطر. كان عليه أن يبدي الرغبة المسعورة للنجاح. وكان النجاح مدهشا: فخلال ثمانية أشهر، غادر النمسا خمس وأربعون ألف يهودي، بينما هاجر من ألمانيا تسعة عشرة ألف يهودي فقط في نفس الفترة. وفي أقلّ من ثمانية عشر شهرا عرفت النمسا "جلاء" قرابة مائة وخمسين ألف شخص (أي حوالي 60 بالمائة من السكان اليهود) الذين هاجروا كلهم "بطريقة شرعية". كيف تدبر أيخمان الأمر؟ لم تكن الفكرة، في الأصل، فكرته، بل هي تقريبا فكرة هايدريش، الذي أرسل أيخمان إلى فيينا والذي جعلت توجيهاته "الهجرة الإجبارية" ممكنة. (كان أيخمان، وهو الذي كان دوما غامضا في مسألة المسؤولية، ينسب لنفسه ضمنيّا شرعية العديد من الأفكار) ومن ناحيتها، تبنت السلطات الإسرائيلية، حسب نشرية ياد فاشام، الأطروحة العجيبة القائلة بأنّ "أدولف هتلر يجمع كلّ المسؤوليات" والفرضية، الأكثر عجبا هي التي تقول بأنّ "خلف كلّ هذا لا يوجد سوى عقل واحد"، وهو عقل أيخمان. هكذا تساعد إسرائيل أيخمان بأن يتباهى بحلول لم تكن حلوله، وإن كان في كلّ وقت على استعداد للتبجح.

كانت الفكرة التي عرضها هايدريش أثناء مؤتمر مع غورينغ[14] صباح "ليلة تهشيم النوافذ البلورية"، بسيطة وماهرة في نفس الوقت: "يجب الحصول على مبلغ من المال من اليهود الميسورين التابعين للطائفة اليهودية والراغبين في الهجرة. ويُمكِّنُ الأغنياءُ الفقراءَ من الرحيل، بدفع هذا المبلغ مع علاوة إضافية من العملة الصعبة. ولترحيل الأثرياء، ليس هنالك من مشكل. ولكن هنالك مشكل للتخلص من الرعاع اليهود". والحال، ليس أيخمان هو الذي وجد حلّا لهذا "الإشكال". فإثر المحاكمة، أبلغ المعهد

---

(14) [هيرمان غورينغ (1893-1946) من أبرز القادة النازيين، وباعث جهاز البوليس السري السياسي "الغيستابو". وشغل في حكومات هتلر وزيرا للاقتصاد والقائد العام لسلاح الطيران منذ 1935. القي القبض عليه يوم 25 أفريل 1945 ليُقدّم للمحاكمة في محكمة نورنبرغ التي أقرّت حكم الإعدام. ولكن قبل يوم من تنفيذ هذا الحكم أي يوم 15 أكتوبر 1946 انتحر بتجرع السمّ].

القومي لهولندا الخاص بالتوثيق حول الحرب بأنّ "المحامي الشهير"، إيريك راجاكوفيتش[15] الذي استعان أيخمان بخدماته، استنبط، حسب شهادته "أموال الهجرة" هذه "لمعالجة المسائل القانونية في المكاتب المركزية للهجرة اليهودية في فيينا، وبراغ وبرلين". وبعد فترة وجيزة، في أفريل 1941، أرسل هايدريش راجاكوفيتش إلى البلدان المنخفضة "لإقامة مكتب مركزي يكون مثالا "لحلّ المسألة اليهودية" في كلّ البلدان الأوروبية المحتلة".

بقيت بعض المشاكل التي لا يمكن حلّها إلا خلال العمليات؛ وهنا اكتشف أيخمان، للمرّة الأولى في حياته دون شكّ، أنّ لديه مواهب خاصة. وهو أنّه يعرف جيّدا، وأحسن من غيره، طرق التنظيم والتفاوض. فمباشرة بعد وصوله، شرع في مفاوضات مع ممثلي الجالية اليهودية؛ ولكن للقيام بذلك عليه الشروع في إخراجهم من السجون ومن المعتقلات. ذلك لأنّ "الحماسة الثورية" النمساوية، التي فاقت كثيرا "التجاوزات" الألمانية الأوّلية، أدّت إلى سجن كلّ الأعيان اليهود تقريبا.

وبما أنّ هؤلاء قد عرفوا مثل هذه التجربة، فلم يكونوا في حاجة إلى أيخمان حتى يقنعهم بضرورة الهجرة. ولكن أوضحوا له الصعوبات الجمّة التي سيواجهونها. فعلاوة عن المسألة المالية (التي وقع بعد "تجاوزها") هنالك مسألة الوثائق، العديدة، التي من واجب كلّ راغب في الهجرة أن يحصل عليها. وبما أنّ كلّ وثيقة لا يمكن أن تكون صالحة إلا لفترة محدّدة، فإنّ صلاحية البعض منها قد تنتهي بصفة عامة قبل أن يتمكن المعني بالأمر من الحصول على البقية إلا بعد فترة طويلة. وما إن فهم أيخمان كيف يسير، أو بالأحرى، كيف لا يسير هذا النظام، "تجادلت مع نفسي" [يقول أيخمان] و"تفتقت لديّ فكرة تكون عادلة للطرفين".

وتصوّر فعلا "عملا متسلسلا؛ يقع في البداية تسليم أوّل وثيقة، ثمّ

(15) [إيريك راجاكوفيتش (1905-1988) حقوقي نمساوي وأحد ضباط الإس. إس. الأوائل، عمل على تتبع يهود هولندا. عمل بعد الحرب مع المخابرات الأمريكية واستقر إلى حدود وفاته بإيطاليا].

الوثائق الأخرى، وفي النهاية يصدر جواز السفر، ويكون العمل جاهزا". ولكن لم تكن هذه الفكرة قابلة للإنجاز لو لا تجمّع كلّ الكفاءات المسؤولة ـ وزارة المالية، وجباة الضرائب، والشرطة، واليهود، الخ. ـ تحت سقف واحد وقيامهم بعملهم في نفس المكان، بحضور التائق للهجرة، الذي لا يُجبر على التنقل من مكتب إلى آخر والذي قد يُعفى من المشاغبات المهينة والقيام ببعض المصاريف في إطار الرشوة. وأخيرا كلّ شيء أصبح جاهزا. أصبحت سلسلة العمل تسير على أحسن ما يرام، عندما "دعا" أيخمان مسؤولين يهود من برلين لتفقّده. فذهلوا: "كأنّ الأمر معمل آلي، أو طاحونة للحبوب مرتبطة بمخبزة. نضع في جانب يهوديا ما زال يمتلك بعض الأملاك: معمل، أو محلّ تجاري، أو حساب مصرفي، يتنقل من مصرف إلى آخر، ومن مكتب إلى آخر، في ثنايا العمارة، ويخرج في النهاية بلا أموال، ولا حقوق، وفي يديه جواز سفر فقط حيث نقرأ عليه: وجوب مغادرة النمسا خلال خمسة عشر يوما، وإلا سيُنقل إلى معتقل".

كانت تلك هي الحقيقة، ولكن ليس كلّ الحقيقة. ففي ذلك الوقت، ما من بلد أوروبي سيسمح لليهود باللجوء لديهم "وهم دون مال". كان النازيون يمنحونهم منحة مرور ضرورية للحصول على التأشيرات واجتياز مراكز مراقبة الهجرة المفروضة من قبل البلدان التي ستستقبلهم. ولكن كانوا في حاجة لذلك بسيولة أجنبية؛ والرايخ الذي كان لديه كميات منها، لا يرغب أبدا في تبديدها لأجل اليهود .

كان لبعض اليهود حسابات مصرفية في الخارج، ولكن هذه الأخيرة، السرية، منذ أمد بعيد، من الصعب الوصول إليها. إذن، أرسل أيخمان مسؤولين يهود بحثا في الخارج عن سندات لدى المنظمات اليهودية الكبرى؛ ثمّ وقع بيع هذه السندات من طرف الجالية اليهودية إلى الراغبين بالهجرة بأسعار رمزية جدّا ـ 5 فرنكات جدد مقابل 10 أو 20 مارك، بينما تساوي الـ5 فرنكات جديدة الآن 20،4 مارك لذلك الوقت عند الصرف ـ .

وهكذا جمعت الجالية اليهودية الاموال الكافية لتهجير فقراء اليهود غير المالكين لحسابات مصرفية في الخارج، ولتمويل نشاطاتهم الخاصة، التي

تزداد أكثر فأكثر. وقبل ان تتحقق هذه الصفقات، واجه أيخمان صعوبات جمّة مع السلطات الألمانية، خاصة مع وزارة المالية والخزينة، التي لم تكن قادرة على إدارة مثل تلك العملية لتخفيض المارك.

إن تبجحه هو الذي سيؤدي بأيخمان نحو الخسران. تبجح خالص، جعله يصرّح لرجاله، قبيل هزيمة ألمانيا: "سأرتمي في قبري ضاحكا، إذ من أكبر ما يرضيني على أن أحمل في ضميري مقتل خمسة ملايين من اليهود" (أو "أعداء الرايخ"، مثلما كان دوما يسميهم).

فعلا ! لم يدخل إلى قبره قفزا، وإن كان ضميره يؤنبه، فليس ذلك لعمليات القتل هذه ــ وهذا ما سنكتشفه في محاكمته ــ ولكنها إهانة وجهها للدكتور جوزيف لوفينهارز[16]، زعيم الجالية اليهودية بفيينا، الذي أصبح فيما بعد أحد اليهود المفضلين لديه. (ففي تلك الفترة، اعتذر لدى الدكتور لوفينهاوز في حضور أعضاء قيادته؛ وقد نغص هذا الحادث حياته لمدّة طويلة). لقد كان طموح أيخمان غير منطقي. فعدد الضحايا اليهود لكلّ السلطات، ولكلّ المصالح النازية المجتمعة لا يتعدى أبدا الخمسة ملايين. وهو يعرف ذلك جيّدا ولكنه كان يكرر دوما هذه الجملة المشينة بالذات لكلّ من يريد سماعها، حتى في الأرجنتين، إذ ظلّ يشعر، بعد اثني عشر سنة، "مهووسا بغبطة مذهلة عندما يفكر في الابتعاد عن الساحة بتلك الطريقة. (فقد صرّح المستشار الديبلوماسي الأسبق هورست غرال[17]، شاهد الإثبات، الذي تعرّف على أيخمان في المجر، بأنّ أيخمان كان حسب رأيه يتبجح. وهو ما كان واضحا للعيان لكل من كان يستمع إليه) .

تبجح خالص أيضا جعله يقول بأنّه "اخترع" نظام الحارات اليهودية أو "أشار بفكرة" إرسال كلّ اليهود إلى مدغشقر. لقد نسب أيخمان لنفسه "أبوّة" حارة اليهود في ثريسياستادت[18]. غير أنّ منظومة الغيتو انتشرت في

---

(16) [جوزيف لوفينهارز (1884-1960)، محام نمساوي، صهيوني، كان رئيس الجالية اليهودية في فيينا].

(17) [تيودور هورست غرال (1909-1987)، موظف سام في الفترة النازية وديبلوماسيي].

(18) [قرية بتشيكوسلوفاكيا].

المناطق المحتلة في أوروبا الشرقية قبل ذلك بسنوات كثيرة؛ إنّ هيدريش هو الذي أثار "فكرة" تخصيص حارة معينة لبعض فئات من اليهود المتميزين. ويظهر أنّ مصالح وزارة الشؤون الخارجية هي التي "صاغت" مشروع مدغشقر. وتمّ الاكتشاف بأنّ الفضل في مساهمة أيخمان يعود إلى صديقه المحبوب الدكتور لوفينهارز، الذي انتدبه لاستكتاب بعض "الأفكار الأساسية" حول طريقة حمل أربعة ملايين من اليهود خارج أوروبا، عندما تنتهي الحرب. وبما أنّ مشروع مدغشقر من أسرار الدولة، فقد يكونون قد فكروا في إرسالهم إلى فلسطين. وعندما وقع أثناء المحاكمة مواجهة أيخمان بهذه "الأفكار الأساسية"، لم ينكر المتهم بأنّها كانت من قلم الدكتور لوفينهارز؛ ولكن كانت تلك هي اللحظات النادرة من المحاكمة التي كان فيها أيخمان فعلا منزعجا) .

وأخيرا، ومن عادته الحديث بهالة ممّا أدى إلى القبض عليه ـ فقد ملّ أن لا يكون سوى "شخص مجهول تائه في أنحاء العالم". وفي الحقيقة، كان تبجحه أقوى منه. فقد صارت الرغبة لديه للتفاخر لا تقاوم بمرور الزمن، لأنّ أيخمان كان يرى أنّه لم يعد يقوم بشيء يستحق الاسم العملي؛ ولأنّ فترة ما بعد الحرب مكّنته من "شهرة" كبيرة وغير متوقعة.

غير أنّ التباهي نقيصة عادية. لقد كان لدى أيخمان عيب آخر، أكثر خصوصية وحسماً: كان غير قادر تقريبا على معاينة الأمور من زاوية غير وجهة نظره. فمرحلة فيينا، مثلما يرويها أيخمان هي أحسن مثال: من المفترض أن يكون أيخمان، ورجاله واليهود "متعاونين جميعا" وعندما يتعرض اليهود إلى صعوبات، يهرعون لدى أيخمان "ليبوحوا إليه بأسرارهم"، وليعبروا له عن "حزنهم ويأسهم"، ملتمسين مساعدته. كان اليهود "يرغبون" في الهجرة وكان أيخمان موجودا لإعانتهم، لأنّ السلطات النازية كانت ترغب في الوقت نفسه في تطهير الرايخ من اليهود. كان أيخمان، بتظافر هاتين الرغبتين، قادرا "على تحقيق العدل للطرفين". وطوال مدّة المحاكمة، تمسك بالرواية الخاصة بمرحلة فيينا حيال أو ضدّ الجميع ـ رغم القبول بأنّ "الظروف قد تغيّرت، لأنّ اليهود لا يستسيغون كثيرا اليوم إثارة هذا "التعاون". وأيخمان بنفسه لا يريد "تكدير صفوهم".

استنطقت الشرطة الإسرائيلية أيخمان فيما بين يوم 29 ماي 1960 ويوم 17 جانفي 1961. ووقع إصلاح كلّ صفحة من النصّ الألماني، المحرّر انطلاقا من التسجيلات، والتصديق عليه من طرف أيخمان. إنّها ذخيرة من المعلومات لأي عالم نفسي ــ شريطة أن تكون رجاحة العقل تجعله يقرّ بأنّ الفظاعة يمكن أن تكون مثيرة للسخرية، وهزلية أيضاً.

قد لا يفهم، مع الأسف، القراء الأجانب جزءًا من هذه المسرحية: فهي تخص الصراع البطولي الذي تولاه أيخمان ضدّ اللغة الألمانية ــ صراع انتهى أخيرا بهزيمته. لا يمكننا الامتناع عن الضحك عندما نقرأ ما كتب أيخمان وهو يقول "الكلمات المجنحة" (وهي عبارة ألمانية تعني في الأدب الكلاسيكي مقولات مشهورة)، بينما يريد القول بأنها عبارات جاهزة، أو شعارات .

وخلال مواجهته فيما يتعلق بوثائق ساسن، استعمل أيخمان عبارة "غير مجدي" للتدليل على أنّه قاوم محاولات ساسن حتى يمنح لروايته الكثير من الحيوية. ولم يفهم القاضي لاندو تلك العبارة، لأنه قد يكون على غير دراية بلعبة الورق، ولم يتمكن أيخمان من العثور على صيغة أخرى.

اعتذر أيخمان، وهو واع بإبهام، للعيب الذي كان يسمم حياته في المدرسة ــ لقد كان فعلا أمرًا هيّنا من حالة عقدة اللسان ــ قائلا: "إني لا أعرف سوى اللغة الإدارية". ولكن ما تجدر ملاحظته هنا، هو أنّ اللغة الإدارية هي الوحيدة التي صار يعرفها لأنّه كان فعلا عاجزا على التفوّه بكلمة إلا وكانت مبتذلة. (هل يعتبر أطباء الأمراض العقلية هذا الأمر "عاديا" و"مرغوبا فيه"؟ هل تمثل هذه "أفكارا إيجابية" يرغب من خلالها رجل دين أن يجدها في ضمير من يتولى رعايتهم روحانيا؟ ومهما يكن من أمر، فقد سُمح لأيخمان أن يبرز ما في طبعه من إيجابية: ففي القدس، مكنه الشرطي الشاب المكلف بالرعاية المعنوية والنفسية لأيخمان من رواية لوليتا لقراءتها قصد الترويح عن نفسه. وبعد يومين أعادها إليه أيخمان وهو ظاهريا مغتاظ قائل للشرطي: "ولكنه كتاب قذر جدّا") .

فعلا، كان القضاة على حقّ عندما قالوا للمتهم بأنّ كلّ تصريحاته

كانت بمثابة "ثرثرة جوفاء". ولكن يُعاب عليهم الاعتقاد بأنّ هذا "التجويف" مصطنع، وأنّ أيخمان يبطن أفكارا بشعة، وليست "خاوية"؛ ولم يكن الأمر كذلك. والدليل أنّه بالرغم من ذاكرته السيئة، كان أيخمان يردّد كلمة بعد كلمة وبتواتر متميّز، العبارات الجاهزة نفسها، ونفس الصور من خياله (وعندما تمكن من حسن حظّه من بناء جملة بنفسه، يعيدها مرارا إلى درجة الابتذال) كلما يقوم بالإشارة إلى حادثة، وواقعة قد يخالها هامة. فسواء كتب مذكراته في الأرجنتين أو في القدس، وسواء توجه إلى الشرطي الذي يستجوبه أو إلى المحكمة، كان دوما يقول الشيء نفسه، بنفس الكلمات. وكلما استمعنا إليه، تيقنّا بأنّ عجزه عن التعبير مرتبط جدّا بقصوره في التفكير وبالخصوص انطلاقا من وجهة نظر غيره. كان من المستحيل التواصل معه، ليس لأنه يكذب، ولكن لأنّه يحيط نفسه بآليات دفاع على غاية من الجدوى ضدّ كلمات غيره، في حضور الآخر وبالتالي ضدّ الحقيقة ذاتها.

عند مواجهته، خلال ثمانية أشهر، ومع الواقع الذي كان يمثله الاستجواب المنجز من طرف شرطي يهودي، لم يتردّد أيخمان في أن يشرح له ـــ مطوّلا وباستمرار ـــ لماذا لم يرتق إلى أعلى المراتب في الإس. إس.، وأنّ الأمر ليس تقصيرا منه. فقد قام بكلّ المحاولات، ووصل به الأمر إلى طلب إحالته للعمل المباشر ـــ كنت أقول لنفسي [يقول أيخمان]: "لو أذهب إلى الجبهة، أرتقي بسرعة إلى رتبة العقيد"). وعلى عكس ذلك ادّعى أمام المحكمة أنّه التمس نقلته إلى الجبهة لأنّه كان يريد التملص من واجباته الإجرامية. ولكنه لم يؤكد على هذه النقطة. والغريب في الأمر، أنّه لم تقع مواجهته بالاعترافات التي قام بها للنقيب لاس، والقائلة بأنّه تمنى لو وقعت تسميته في الوحدات المقاتلة المتنقلة في أوروبا الشرقية) لأنّه في فترة بعثها، في مارس 1941، "انتهى" دور مصلحته ـــ لم يعد هنالك تهجير، ولم تشرع بعد عملية الترحيل نحو المعتقلات. كان ذلك أقصى طموحه: الارتقاء إلى درجة رئيس قسم شرطة في أي مدينة ألمانية؛ ولكن مرّة أخرى، ليس هنالك من بدّ.

والطريف أيضا في تلك الأوراق من تحقيقات الشرطة، أنّ أيخمان

يروي كلّ هذا وكأنّه شخص واثق من إثارة التعاطف "العادي، والإنساني لمحدثه برواية مآسيه" [يقول:] لا شيء مما كنت أستعدّ إليه أو أنوي القيام به يتحقق إطلاقا. لا في حياتي الشخصية ولا في المحاولات التي قمت بها، خلال سنوات، للعثور على أرض أضع فيها اليهود تحت الأقدام. لا أعرف؛ يظهر أنّ الحظ يتعارض وتحقيق كلّ رغباتي، وكلّ مشاريعي، وكأنني وُلدت في يوم نحس. كنت أعيش الإحباط على كلّ المستويات". وعندما يسأله النقيب لاس حول شهادة مخلة بالشرف وربما كاذبة قد يكون أدلى بها عقيد سابق من الإس. إس.، يتعجب أيخمان، وهو يتلعثم أحيانا بغضب: "أتعجب كثيرا أنّ رجلا من هذه الطينة تمكن من أن يصبح عقيدا. نعم، هذا يدهشني كثيرا. هذا غير معقول، غير معقول على الإطلاق. لا أعرف ماذا أقول".

ولكنه لا يتحدث بحقد: فهو ما زال متمسكا بالدفاع على القيم التي عاشها في الماضي. وتثير كلمات مثل "الإس. إس". ، أو مجرى الحياة" أو "هيملر" (الذي يشير إليه دوما برتبته الرسمية: قائد الإس. إس. ورئيس الشرطة الألمانية، رغم أنّه لا يكنّ له الإعجاب إطلاقا) تثير لديه آلية لا يمكن لحضور النقيب لاس أن يعكر صفوها. والحال أنّ النقيب يهودي، من أصل ألماني والذي لم يكن مجبولا على الاعتقاد أنّ ترقية الإس. إس. تكون بخصالهم الأخلاقية.

تنفتح المسرحية بين الحين والآخر على الرعب. وبالتالي، قد تتجاوز الروايات، وهي واقعية دون شكّ، الدعابة المرعبة أكثر من دعابة السرياليين. فهي رواية من النوع الذي أداها أيخمان، خلال استنطاقه من طرف الشرطة، في خصوص المستشار التجاري ستورفر[19]، أحد ممثلي الجالية اليهودية بفيينا. لقد تلقى أيخمان برقية من رودولف هوس[20]، آمرمعتقل أوشفيتز،

---

(19) [ادولف جوزاف ستوفر (1888-1944) يهودي من اصل روماني. كان محاميا وعندما فرّ إلى أستراليا سنة 1938 أصبح صحافيا وناشرا].

(20) [رودولف فرانز فرديناند هوس (1900-1947) أحد قادة الإس. إس، انخرط في الحزب النازي منذ 1922 وأصبح عضوا في الإس. إس. منذ 1934، وصار المشرف على =

يعلمه أن ستورفر قد وصل وأنّه يطلب بكل إلحاح مقابلة أيخمان. "فقلت في نفسي: موافق، فستورفر هو دوما مستقيم، ويستحق أن اعتني به... سأذهب شخصيا لمعاينة ما يريد. وذهبت لملاقاة أبنير[21] [رئيس الغيستابو في فيينا] وقال لي أبنيرـ لا أذكر بالتحديد ماذاـ - "لو أنّه لم يكن أرعن فحسب، لاختفى أو حاول الفرار". أي أمر مثل هذا. وألقت الشرطة القبض عليه وأرسلته إلى معتقل. ولكن حسب أوامر رئيس الإس. إس. [هيملر] لا أحد يمكن تحريره ما إن دخل إلى معتقل. فذهبت إلى أوشفيتز وطلبت من أبنير تمكيني من مشاهدة ستورفر. "[فقال أبنير]: طبعا، طبعا، فهو في فريق الأشغال الشاقة". وفيما بعد، مع ستروفر، كانت الأمور عادية، وإنسانية. لقد تمّ بيننا حديث عادي وإنساني. لقد عبر لي عن حزنه ويأسه. فقلت له: "إذن، عزيزي، ها نحن في وضعية حرجة. تنقص الرشوة!" وقلت أيضا: "اسمع، لا أستطيع فعلا القيام بأيّ عمل لفائدتك، لأنّ القائد الرئيس أسدى الأوامر بأن لا يخرج أحد. وأنا لا أستطيع إخراجك من هنا. ولا الدكتور أبنير يستطيع إخراجك من هنا. لقد سمعت بأنك ارتكبت زلة، أخفيتها، وأنّك حاولت الفرار. والحال أنّك أنت لست في حاجة للقيام بذلك!" [أراد أيخمان القول بأنّ ستورفر، كمسؤول يهودي، لا يستحق الزّجّ به في المعتقلات]. لا أعرف بماذا أجاب. وعندئذ، سألته عن أحواله. فأجاب بأنّه لا يريد أن يجبروه على العمل: فالعمل شاق. وإذن قلت لهوس: "يجب أن لا يعمل ستورفر!" لكن هوس أجاب: "هنا كلّ الناس يعملون". فقلت إذن: "حسنا، سأحرر أمرا يقول بوجوب إلحاق ستورفر بالدروب، وأن يقوم بتسوية الحصى بمكنسة؛ وأن يجلس على مصطبة وفي يده مكنسة". [وقلت لستورفر:] "هل في هذا كفاية، سيدي ستورفر؟" كان مسرورا جدّا؛ تصافحنا ومكنوه من مكنسة وذهب للجلوس على مصطبة. كان

= معتقل أوشفيتز-بيركينو حتى سنة 1944. كان شاهدا فقط في محاكمة نورنبرغ، ولكن حكمت عليه المحكمة العليا البولندية في 2 أفريل 1947 بالإعدام الذي نُفذ فيه يوم 16 أفريل من نفس السنة].

(21) [كارل أبنير (1901-1983) حصل على الدكتوراه في الحقوق والتحق بالشرطة النمساوية، وفي سنة 1938، إثر ضمّ النمسا إلى ألمانيا النازية، عمل في الشرطة السرية الغيستابو].

ذلك أكبر فرحة بالنسبة لي، وهو أني تمكنت على الأقل من اللقاء والتحدّث إلى هذا الرجل الذي اشتغلت معه سنوات طويلة". بعد ستة أسابيع من هذا اللقاء الإنساني والعادي، توفي ستورفر، ولكن في غرفة غاز: ويظهر أنّه أعدم رصاصا.

هل كان أيخمان نموذجا من "الكذب على النفس" والغباوة القصوى؟ أم أنّه نموذج من المجرم الذي لا يتوب أبدا ولا يستطيع مواجهة الواقع لأنّ جرمه جزء منه؟ (يروي دوستويفسكي[22] في يومياته أنّه لم يلتق في سيبيريا، من بين عشرات المجرمين، والمغتصبين وأصحاب السرقات، شخصاً واحداً يعترف بأنّه اقترف ذنبا) .

لم يكن أيخمان مجرما عاديا ولم يجد في مواجهة حقيقة العالم البريء ملاذا إلا في زمرته من الأشرار. ولكي يقنع نفسه بأنّه لم يكذب على غيره ولا على نفسه، لم يتبق لأيخمان سوى إثارة الماضي. ذلك لأنّه كان على وفاق مع العالم الذي عرفه.

لقد دافع المجتمع الألماني، الذي كان يعدّ ثمانين مليون نسمة، عن نفسه، ضدّ الواقع والوقائع بشتى الوسائل: الكذب على النفس، والفرية والغباوة. يتغيّر الكذب من سنة إلى أخرى ويتناقض أحيانا؛ إنّ ما يروونه لعامة الناس، ليس بالضرورة ما يمكن ترديده في مختلف مستويات الحزب. ولكن أصبح الكذب ممارسة عادية؛ نفسانيا هو مرادف البقاء على قيد الحياة، إلى درجة أنّه اليوم أيضا، وبعد ثماني عشرة سنة عن انهيار النظام النازي، والحال أنّ المحتوى الحقيقي لهذه الأكاذيب وقع أحيانا تناسيه، فإنّه من الصعب أن لا نعتقد بأنّ الكذب يمثل جزءًا ضمنيا للشخصية الألمانية. فخلال الحرب، وقع ترويج كذبة جدّ فعالة. كانت شعارا ـ صراع الشعب الألماني المعدّ سلفا ـ أطلقه إمّا هتلر أو غوبلز[23]، والتي سهلت عملية

---

(22) [فيودور دوستويفكي (1821-1881) من أشهر الروائيين الروس ومن أشهر مؤلفاته "الإخوة كارامازوف" و"الجريمة والعقاب"].

(23) [جوزيف غوبلز (1897-1945) وزير الدعاية السياسية في الحكومة النازية ومن كبار الخطباء، وهو القائل: "كلما سمعت كلمة ثقافة، اخذت مسدسي". عندما تيقن، في غرة =

الكذب على الذات لدى الشعب الألماني. فهي تفترض فعلا: 1/ أنّ هذه الحرب ليس بالحرب؛ 2/ وأنّ ذلك هو القدر، وليس ألمانيا، التي بدأتها؛ 3/ وأنّ الأمر بالنسبة لألمان قضية حياة أو موت: من واجبهم إبادة أعدائهم أو أن تقع إبادتهم هم بالذات.

كانت إذن المسايرة المذهلة التي اعترف بها أيخمان في الأرجنتين وفي القدس أيضا عن جرائمه، نتاج هذا الجوّ من الكذب المنتظم والمقبول عموما الذي تميز بها الرايخ الثالث ـ وليس فقط تأثير الكذب على النفس، هي الميزة السخيفة للمجرم. "فعلا" لقد ساهم في إبادة اليهود، فعلا أنّه لم "ينقلهم، بل انساقوا إلى المسلخ". وتساءل: "وإذن، عماذا سيعترف؟".

كان يقول: والآن، فهو يرغب "في إقامة السلم مع أعداء الماضي" ـ وهي رغبة يتقاسمها مع هيملر، الذي عبر عن مثيل لها خلال السنة الأخيرة من الحرب؛ ورفقة روبارت لاي[24] (زعيم جبهة العمل، الذي اقترح، قبل انتحاره في نورينبرغ، "لجنة مصالحة" قد يكون أعضاؤها من النازيين المسؤولين عن قتل اليهود وعن الناجين منهم)؛ ولكن هذه الرغبة يتقاسمها أيضا، وهو أمر غريب، الكثير من الألمان العاديين الذين أدلوا، في نهاية الحرب، بالتصريحات نفسها.

لم تعد هذه الصور المقززة مسلطة من فوق، بل أصبحت تعبيرا عاديا، أنتجه المعنيون بالأمر أنفسهم، وخالية من واقعية الصور التي تغذى بها الألمان طيلة اثنتيْ عشرة سنة. وكان فعلا كلّ من يتفوّه بمثل هذه الجملة يشعر، عندما يتفوّه بها، "بنشوة عظيمة"، شبه ملموسة.

كان عقل أيخمان يطفح بهذا النوع من الجمل. ونكتشف أنّ ذاكرته

= ماي 1945، من هزيمة ألمانيا، أقدم على الانتحار مع زوجته وأطفاله الستة الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و11 سنة].

(24) [روبارت لاي (1890-1945)، احد قادة حزب "الجبهة الألمانية للعمل". شارك في الحرب العالمية الأولى، حيث سُجن لدى الفرنسيين بعد سقوط طائرته، إلى حدود 1920. ثمّ التحق بالحزب النازي وأصبح سنة 1931 يشرف على جبهة العمل. إثر الحرب، تمكن من الفرار تحت اسم مستعار، ولكن وقع القاء القبض عليه وأودع سجن نورنبرغ في انتظار محاكمته، ولكن عُثر عليه يوم 25 اكتوبر 1945، مشنوقا].

تخونه عندما يتعلق الأمر بالحديث عن أحداث قديمة، إلى درجة أنّ القاضي لاندو، وفي ساعة حنق ـ وهو استثنائي لديه ـ يسأله: "ألا يوجد أمر تستذكره؟" (نسي أيخمان، في تلك اللحظة، المناقشات حول مختلف الطرق للقتل التي صاحبت مؤتمر فانيساي[25]. كانت بالطبع الإجابة بأنّ أيخمان يتذكر جيّدا التحولات الفاصلة الخاصة بترقيته، ولكن لا تتلاءم هذه الأخيرة بالضرورة مع المنعطفات الفاصلة لتاريخ إبادة اليهود، أو للتاريخ بصفة عامة. (ولا يتذكر أيخمان أبدا بصفة دقيقة التاريخ الصحيح لإعلان الحرب، أو اجتياح روسيا.) ولكنه لم ينس إطلاقا أي جملة من الجمل التي وفرت له، في وقت معين، "نشوة عظيمة". لذلك لم يجد القضاة، الذين حاولوا، عند مكافحته، الرجوع إلى ضميره، لم يجدوا سوى "النشوة". ونتفهم غضبهم ودهشتهم عندما علموا بأنّ المتهم يحتكم إلى صور "مثيرة" تتماشى مع كلّ مرحلة من حياته ونشاطاتها. ففي ذهنه لا يوجد أي تناقض بين "قد أقفز في قبري ضاحكا"، وهي عبارة تتماشى مع نهاية الحرب، وعبارة "أشنق نفسي بانشراح لو أنّ هذا يكون إنذارا للمعادين للسامية في كلّ العالم". ورغم أنّ هذه الجملة الثانية وقعت صياغتها في ظروف مغايرة، فإنّها تؤدي فعلا نفس الدور مثل الجملة الأولى: فكلتاهما "تنعشان".

خلال المحاكمة، عقّدت هذه العادة الغريبة لأيخمان الأمور كثيرا. وذلك بدرجة أقل بالنسبة إليه وبالنسبة للذين تكفلوا باتهامه، وبالدفاع عنه وبمحاكمته أو للمكلفين بتغطية الجلسات. وللحصول على هذه أو تلك النتيجة، كان من الضروري أخذ أيخمان مأخذ الجدّ، وكان ذلك صعبا جدّا ـ اللهم إلا إذا ما وقع اعتباره بمثابة الكاذب الحاذق والمقدر للعواقب، وهو ما لم يكنه أبدا .

يمكننا، فعلا، العثور على حلّ دون عناء للتناقض الموجود بين الرعب

---

(25) [فانيساي، ضاحية من الضواحي الغربية لبرلين، التأمت فيه ندوة يوم 20 جانفي 1942 بطلب من هتلر لتدارس الترتيبات الإدارية والتقنية والاقتصادية لعملية الإبادة النهائية. سيقع التطرق إلى هذه الندوة في فصل لاحق].

الدقيق للتصرفات والعمل المضحك لا محالة لرجل ارتكب مثلها. وحول هذا الموضوع لم تكن قناعات أيخمان مصبوغة بالتواضع على الإطلاق: "أقدر على قول الحقيقة إن كان الأمر غير مرتبط بشخصي؛ تلك من ندرة المواهب التي منحها لي القدر". وينسب لنفسه هذه الفضيلة قبل أن يحمّله المدّعي العام جرائم لم يقترفها. ففي الملاحظات المبعثرة التي خطها مصادفة بالقلم عندما كان في الأرجنتين يستعدّ للحديث مع ساسن ــ خلال الفترة التي ما زال فيها، مثلما يقول بنفسه، "ماسكا بزمام حريته البدنية والمعنوية" ــ وجّه إنذارا مهووسا للمؤرخي المستقبل. فقد قال: "كونوا موضوعيين حتى لا تبتعدوا عن الحقيقة مثل تلك التي أودعتها هنا". ولكن أيخمان يجهل ــ وخربشاته تدلّ على ذلك ــ كلّ ما لم يكن على صلة مباشرة، تقنيا وإداريا، بعمله. وهكذا تخون هذه الملاحظات ذاكرة، هي استثنائيا سيئة.

كان من البديهي بالنسبة للجميع بأنّ هذا الرجل لم يكن "غولا"، مهما قال عنه المدعي العام؛ غير أنّ هذا لا يمنعنا من الاعتقاد بأنّه مهرج. ولكنه كان أمرا محتما لكلّ المشروع للتعريف بهذه الطريقة بالمتهم. ومن جهة أخرى، كان هذا المظهر من مسؤوليته صعب التوافق مع الآلام التي كبّدها أيخمان وأمثاله للملايين من الأشخاص؛ لذلك فإنّ عمليات التهريج الأكثر دناءة مرّت مرور الكرام. وكيف يمكن وصف رجل، يتناقض دوما، بالمهرّج؟ أوّلا، صرّح أيخمان، بتشدّق، بأنّه لم يتعلم سوى شيئا واحدا خلال حياته التعيسة: أن لا يقسم أبدا. ("لا يوجد رجل، ولا قاض يستطيع أن يحملني على الشهادة تحت القسم. أرفض، أرفض ذلك لأسباب أخلاقية. علمتني التجربة أنّ من يكون مخلصا لقسمه سيجني يوما نتائج ذلك. لذلك قرّرت إذن مرّة واحدة أن لا يتمكن أي قاض وأي سلطة في العالم لإجباري على أداء القسم، وعلى الشهادة تحت طائلة القسم. لن أقول بذلك من تلقاء نفسي ولا يوجد أحد يستطيع أن يجبرني على ذلك"؛ ثمّ عندما بيّنوا له إن كان يرغب في الإدلاء بشهادته "تحت القسم أم لا"، أجاب دون تردّد انّه يفضل الشهادة تحت القسم. إنّه أيضا الشخص نفسه الذي طمأن، في عديد المناسبات، وظاهريا بكثير من التأثر، الشرطي الذي كان يحقق معه، ثمّ

المحكمة، بأنّ الأسوء بالنسبة إليه قد يكون: الفرار من مسؤولياته الحقيقية، ومحاولة إنقاذ نفسه، والتماس الرحمة من المحكمة، والذي، من ناحية أخرى، عرض حسب تعليمات محاميه، على أنظار المحكمة وثيقة مخطوطة تضمّ دعوة للعفو.

ليس هذا في نظر أيخمان سوى ترهات: إنّ تصريحاته تتطابق وأمزجته التي تتغير أحيانا؛ كان راضيا كلما تمكن من العثور، في ذاكرته أو الارتجال في الحين، على جملة جاهزة لكي يسايرها. تنقصه الفطنة الجاهزة، ولكنه لم يكن أبدا واعيا. سنرى لاحقا أنّه سيحافظ حتى وفاته على هذه الموهبة الحزينة التي لديه لتعزية نفسه بكليشيهات.

IV
الحلّ الأوّلي: النفي

لم تكن المحاكمة عادية. ولم تحدث مبارزة تقليدية بين المتهم والدفاع، فكلاهما يرغب في طرح وجهة نظره عن الأحداث. ولم تكن المسألة أن يقع إنصاف أحد الطرفين. لذلك يكون من الصعب الآن تقديم وجهة نظر الدفاع، واكتشاف إن كان أيخمان، في عرضه المثير للضحك الذي تناول به مدّة إقامته بفيينا، يخفي أمرا؛ ولمعرفة، أخيرا، إن كان المنحى الذي اختاره أيخمان لتشويه الحقيقة لم يكن سوى موقف بسيط لأكذوبة.

قبل بداية المحاكمة بوقت طويل، وقعت عملية جرد للأفعال المسلم بها والقاضية بإعدام أيخمان شنقا. لقد كانت هذه الأفعال لا محالة معروفة من كلّ الأخصائيين في النظام النازي. وأرادت دائرة الاتهام أن تظهر اتهامات أخرى. وأخذ القضاة بعضها بعين الاعتبار. ولكن لم تظهر هذه الوقائع مطعونا فيها لو قدّم الدفاع أفعالا أخرى على أنظار المحكمة. قد يكون إذن هذا الملخص لحالة أيخمان (التي من الواجب تمييزها عن محاكمة أيخمان) ناقصا لو تغافلنا عن بعض الوقائع المعروفة، التي رأى الدكتور سارفاتيوس التحفظ عليها. وها هنا مثال على ذلك.

إنّ كلّ ما له علاقة باليهود، من وجهة نظر أيخمان، شديد الضبابية. فخلال مواجهته، صرّح لرئيس المحكمة بأنّه كان في فيينا يعتبر "اليهود بمثابة أعداء جديرين بالاحترام: [وكان يفكر] في العثور على حلّ مقبول،

وعادل للطرفين.. كان الأمر بمثابة العثور عن موطئ قدم لليهود، حتى يكون لهم مكان يعيشون فيه، وبلدُ يكون وطنا لهم. ولهذه الغاية كنت أعمل، بحبور. لقد ساهمت بفرح ونشوة، في اكتشاف هذا الحلّ الذي صادق عليه اليهود أنفسهم، من خلال منظماتهم. وهذا الحلّ هو المجدي في اعتقادي". ولهذا السبب "تعاونوا" كلّهم، و كان عملهم "يرتكز على المصالح المشتركة". كان على اليهود مغادرة النمسا: وكان ذلك في مصلحتهم الخاصة حتى وإن كان المعنيون على غير علم. "يجب إعانتهم، يجب إعانة المسؤولين اليهود، وهذا ما قمت به. "عندما كان المسؤولون "مثاليين"، بمعنى الصهاينة، كان أيخمان يحترمهم، و"يعاملهم بالمثل"، ويصغي بانتباه إلى كلّ "طلباتهم، ومظالمهم ونداءاتهم"، و"أوفى بوعوده" كلما استطاع لمدّة طويلة"، واختتم أيخمان بأنّ ذلك "أمر يسعون اليوم إلى تناسيه". ومن سواه، أنقذ مئات الآلاف من اليهود؟ ألم يساعدهم حماسه المفرط، ومواهبه التنظيمية الخارقة للعادة على الفرار في الوقت المناسب؟ فعلا، لا يمكنه في ذلك الوقت، التكهن بما سيكون عليه الحلّ النهائي؛ ولكنه أنقذهم، وكان ذلك "واقعا". (وفي الولايات المتحدة، لا يقول ابن أيخمان، في حديث صحفي، غير ذلك: قد تكون تلك أسطورة عائلية).

نفهم، إلى حدّ ما، لماذا لم يحاول الدفاع مؤازرة الرواية التي قدّمها أيخمان عن علاقاته مع الصهاينة. يعترف أيخمان، مثلما فعل مع ساسن، بأنّه "لا يتقبل هذا التكليف الجديد بلا مبالاة الثور المصطحب إلى الإسطبل". ويضيف بأنّه لا يشبه إطلاقا الذين "بحكم أنّهم لم يقرأوا، بانتباه، كتابا أساسيا قادرا على جلب اهتمامهم وجعلهم ينغمسون فيه — مثل كتاب الدولة اليهودية لهرتزل الذي انغمس فيه — فلم يقيموا "العلاقات العميقة" بين أنفسهم وعملهم. لم يكونوا سوى "مخربشي الأوراق" معتبرين أنّ كلّ القرارات مشار إليها بعد في "الفقرات والأوامر" وأنها "لا تخص شيئا غير ذلك". فهي "مجرّد دواليب آلية"، وبصفة عامّة، في جهاز الدولة.

ولكن، تلك هي، أيضا، حالة أيخمان، إن صدّقنا محاميه. وله الحق في ذلك، باعتبار أنهم كلهم يطيعون، دون نقاش، أوامر القائد. حتى هيملر

نفسه، لم يكن، حسب أقوال مدلكه، فليكس كرستن[1]، متحمسا للحلّ النهائي. وأكّد أيخمان للشرطي الذي حقق معه بأنّ رئيسه المباشر، هينريش مولر[2]، لم يطالب على الإطلاق بحلّ أكثر "فضاضة" سوى الإبادة. ولكن من الواضح أنّ أيخمان لم يبال بهذه النظرية "للجهاز الإداري البسيط". كان يعرف بأنّ دوره كان أقلّ أهمية، مما ادعاه هوسنار، وأنّ مساهمته في الحلّ النهائي لم تكن شبيهة لمساهمة هتلر، ولا مولر، وهادريش أو هيملر. إذ لم يكن مصابا بجنون العظمة. ولم يكن أيضا "صغيرا" بالدرجة التي يدعيها الدفاع.

إن كان أيخمان يشوّه الحقيقة، فإنّ هذه العادة الغريبة لم تكن بشعة لأنّ الحقيقة هي كذلك أيضا. إنّ عمليات طمس الحقائق ما زالت بمثابة الأمر العادي في ألمانيا ما بعد هتلر. مثلا، قام مؤخرا فرانز-جوزيف ستراووس[3] بحملة انتخابية ضدّ فيلي برانت[4]، رئيس بلدية برلين-الغربية، الذي لجأ إلى النرويج في الفترة الهتلرية. لقد وجه ستراووس بوقاحة سؤالا لبرانت أصبح موضوع الكثير من الإشهار وحصل على نجاح منقطع النظير

(1) [فيلكيس كرستن (1898-1960) مدلك، عالج المير هنري من العائلة المالكة الهولندية سنة 1928، ثم وقع انتدابه مدلكا لهيملر وتمكن من إنقاذ العديد من العائلات الهولندية وجنبها المعتقلات].

(2) [هاينريش مولر (1900، تاريخ وفاته غير معروف، ولكن الأدلة تشير إلى تاريخ ماي 1945). كان مسؤولا في الشرطة الألمانية الغيستابو في حقبة كل من جمهورية فايمار، وألمانيا النازية. أصبح رئيس الغستابو، الشرطة السرية لألمانيا النازية، وكان يشارك في التخطيط والتنفيذ للمحرقة. كان يعرف باسم "مولر الغستابو" للتمييز بينه وبين ضابط آخر في الإس إس هاينريش مولر. شوهد للمرة الاخيرة مع الفوهرر في برلين في 1 ماي 1945].

(3) [فرانز-جوزيف ستراووس (1915-1988) سياسي ألماني، كان في شبابه قريبا من الفكر النازي، ولكن إثر الحرب العالمية الثانية ساهم في سنة 1946 في تأسيس الحزب المسيحي الديمقراطي. وفي 1956 اصبح وزيرا فديراليا للدفاع وشارك في العديد من الحكومات، محاولا أيضا منافسة فيلي برانت، ثم هيلموت كوهل على منصب مستشار ألمانيا، ولكن لم يفلح، فاعتزل السياسة في 1982].

(4) [فيلي برانت (1913-1992) اشتراكي ألماني، قاوم النازية في شبابه، وانتخب رئيس بلدية برلين الغربية فيما بين 1957 و1966، ثمّ مستشارا لألمانيا الفيدرالية فيما بين 1969 و1974].

وهو: "ماذا كنت تفعل خارج ألمانيا خلال هذه السنوات الاثنتي عشرة؟ نحن، كنّا نعرف على الأقل ماذا نفعل في ألمانيا". لا أحد استاء، ولا أحد ذكّر فعلا أعضاء الحكومة الفيديرالية ببون بأنّ التصرفات التي اقترفها الألمان في ألمانيا خلال الاثنتي عشرة سنة هي أيضا غير معروفة.

تجد نفس هذه "البراءة" بقلم هانز بيكمان، ناقد أدبي ألماني محترم وجدير بالاحترام، والذي لم ينخرط دون شكّ في الحزب النازي على الإطلاق. ففي نقده لدراسة حول الأدب في الرايخ الثالث، صرّح أخيرا بأنّ الكاتب كان "من أولئك المثقفين الذي تخلوا كلهم عنّا، دون استثناء، في فترة وقع فيها اجتياحنا من طرف البرابرة". إنّ مؤلف هذه الدراسة هو طبعا يهودي. فقد وقع طرده من قبل النازيين وهجره المسيحيون ـ أشخاص مثل هانز بيكمان من جريدة رينيشر ماركور .Rheinischer Merkur

إنّ كلمة "همجية" هي، بصفة عرضية، تشويه للحقيقة: تُستعمل اليوم بصفة عادية من طرف الألمان للتدليل على الفترة الهتلرية، وهو ما يتضمّن ـ وهو خطأ ـ أنّ المثقفين سواء من اليهود أو من غير اليهود هربوا من البلاد الذي لم يعد "نقيّا" بما فيه الكفاية لأذواقهم.

كان أيخمان أقلّ "نعومة" بكثير من رجال الدولة ونقاد الأدب؛ ولكن كان في مقدوره، لو لم تخنه ذاكرته ولو أنّ الدفاع ساعده، أن يذكر بعض الأحداث الأكيدة، اعتمادا على روايته للتاريخ. إذ "من البدء كانت سياسة الاشتراكيين-القوميين إزاء اليهود مساندة للصهيونية دون منازع" (هانس لام[5]. ففي هذه الفترة، تلقى أيخمان دروسه الأولية حول المسائل اليهودية. ولم يكن، مطلقا، الوحيد الذي اتخذ جديّا موقفا "مساندا للصهيونية". فقد كان اليهود الألمان أنفسهم يفكرون بأنّ الصهيونية كافية بتقليل الاعتبار

---

(5) [هانس لام (1913-1985) صحافي، ترأس الجالية اليهودية في مونيخ فيما بين 1970 و1985، له العديد من المؤلفات، منها الأطروحة التي استعملتها حنه أرندت، وهي بعنوان "حول التطور الداخلي والخارجي للطائفة اليهودية الألمانية في ظلّ الرايخ الثالث"، أرلانجر، 1951 (مرقونة)]

"للاندماج" وإلى طرح نموذج جديد: "المواربة[6]". فكانوا كثيرين ممن انخرط في الصهيونية. (لا نملك إحصائيات صحيحة حول عدد المنخرطين الجدد. ولكن نُقدّر أنّه خلال الأشهر الأولى للنظام الهتلري، ارتفعت مبيعات الجريدة الأسبوعية الصهيونية دي جوديش روندشاو Die Jüdische Rundschau[7] من خمسة آلاف أو سبعة آلاف نسخة تقريبا إلى حوالي أربعين ألف. ونعرف أيضا أنّ المنظمات الصهيونية جمعت في سنتي 1935-1936، أموالا أكثر بثلاث مرّات مما جمعت في سنتي 1931-1932، بينما كان المتبرعون أقلّ عددا وأقلّ مالا من 1931-1932.) هذا لا يعني أنّ اليهود كانوا يتمنّون الهجرة إلى فلسطين. بل كان الأمر بالأحرى مسألة شرف: "كونوا فخورين بحمل النجمة الصفراء!" أطلق هذا الشعار الأكثر شعبية في تلك السنوات روبارت فالتش، رئيس تحرير جوديش راندشاو .وهو الشعار الذي يعكس أجواء تلك الفترة. أضف إلى ذلك، كان يخفي حربا كلامية. هذا الجدل، الذي بدأ في إطار إجابة ليوم المقاطعة في غرّة أفريل 1933، قبل أكثر من ست سنوات من فرض النازيين على اليهود حمل النجمة الصفراء من ستة فروع على خلفية بيضاء، يخص "الاندماجيين" وكلّ من كانوا يرفضون المساهمة في "الحركة الثورية" الجديدة، وكلّ "المتأخرين عن القاطرة منذ الأزل". وأشار، خلال المحاكمة، شهود قدموا من ألمانيا، إلى هذا الشعار. ولم يلاحظ أي كان بأنّ الصحافي المشهور روبارت فالتش بالذات قد صرّح مؤخرا أنّه ندم على طرح مثل هذا الشعار، لو تمكن من التكهن بما سيحدث فيما بعد.

كان للصهاينة في ذلك الوقت حظوظ قليلة للتفاوض مع السلطات النازية، للسبب المتميز أنّ أهم خصم يهودي لهم، وهو المنظمة المركزية للمواطنين اليهود الألمان (التي كانت تضمّ عندئذ 95 بالمائة من بين

---

(6) [وهو التيار الرافض لاندماج اليهود في مجتمعاتهم الأصلية، والداعي إلى انضمام اليهود إلى المشروع الصهيوني].

(7) [جريدة أسبوعية صهيونية، أصدرتها فيدرالية التنظيمات الصهيونية الألمانية فيما بين 1902 و1938].

أعضائها من اليهود الألمان المنظمين) التي أوضحت في قوانينها الأساسية أنّ مهمتها الرئيسية هي "مقاومة المعاداة للسامية" ؛ وفجأة أصبحت هذه المنظمة، مبدئيا، "معادية للدولة". وعلى هذا الأساس، قد تتعرض للقمع لو تجرأت على وضع أفكارها محلّ تنفيذ. ولكن وقع صيانتها. كان صعود هتلر إلى السلطة، في نظر الصهاينة، يدلّ قبل كلّ شيء على هزيمة الاندماجيين نهائيا.

كان في الإمكان للصهاينة التعاون مع السلطات النازية، دون اقتراف أي جرم من أيّ نوع، على الأقل لفترة زمنية. كانوا لا محالة مقتنعين بأنّ "الموازية"، وهجرة الأطفال اليهود نحو فلسطين (ورؤوس الأموال، حسب ما تمنوه)، قد تكون "الحلّ العادل تجاه الطرفين". ويشاطر العديد من الموظفين الألمان، في تلك الفترة، هذا الرأي، ويظهر أنّه وقع اللجوء باستمرار إلى هذه اللغة حتى النهاية.

يروي أحد اليهود الألمان من الناجين من معتقل ثيريانستادت، في رسالة بأنّ كلّ المناصب الهامة في المنظمة المركزية اليهودية وهي من تعيين النازيين، كانت بيد الصهاينة (بينما المنظمة المركزية اليهودية، اليهودية شرعيا، كانت تضمّ الصهاينة وغير الصهاينة على السواء). ذلك لأنّه في نظر النازيين، كان الصهاينة من اليهود "المستقيمين"، لأنهم هم أيضا يفكرون بمعايير "قومية". فعلا، ما من شخصية نازية أخذت موقفا جهارا في هذا الاتجاه. لقد كانت الدعاية النازية، منذ البداية إلى النهاية، معادية للسامية بوحشية، دون لبس ودون توفيق. وبالتالي، فإنّ هذه "الدعاية" لوحدها هي المعوّل عليها، وقد استنقصها كلّ من لم يكونوا متمرسين على خفايا الأنظمة الكليانية. لقد وقع، خلال هذه السنوات الأولى، ابرام اتفاقية مرضية جدّا بين السلطات النازية والوكالة اليهودية لفلسطين: هآفراه[8] أو اتفاق التحويل الذي بمقتضاه يُسمح للمهاجرين نحو فلسطين أن يحوّلوا إليها بضائع ألمانية لمبادلتها، عند وصولهم، بكتب إنجليزية. فأصبحت بذلك

---

(8) [اتفاقية أبرمتها الوكالة اليهودية في 23 أوت 1933 بعد ثلاثة أشهر من المفاوضات مع فيدرالية التنظيمات الصهيونية الألمانية قصد تهجير اليهود الألمان إلى فلسطين].

الوسيلة الشرعية الوحيدة لكي يأخذ يهودي معه أموالا. ويستطيع، فعلا، أن يفتح أيضا حسابا مصرفياً مجمّدا، ولكنه لا يمكن استعماله في الخارج إلا بخسارة تقدر من 50 إلى 90 بالمائة. وهكذا بينما كان اليهود الأمريكيون، خلال سنوات 1930، يرتبون بصعوبة مقاطعة السلع الألمانية، كانت البضائع الحاملة للشارة الألمانية تجتاح فلسطين.

وفي نفس الوقت، دخل مبعوثون من فلسطين في اتصال مع الغستابو والإس. إس. من تلقاء أنفسهم، دون التشاور مع الصهاينة الألمان أو الوكالة اليهودية لفلسطين. وقدموا حتى يطلبوا من الألمان إعانتهم على تهجير اليهود سرّا إلى فلسطين، التي كانت في ظلّ الوصاية البريطانية. وكان جماعة الغستابو والإس. إس. أكثر مجاملة. فقد وصف المبعوثون اليهود الذين تفاوضوا مع أيخمان في فيينا بأنّه "مهذب" و"ليس بالشخص الذي يصرخ"؛ بل أنّ أيخمان وفر لهم مزارع جعلوا منها مراكز للتكوين المهني. ("ذات مرّة، طرد راهبات من دير لكي يجعل منه مزرعة نموذجية للشبان اليهود"؛ وفي مرّة أخرى، وضع على ذمّة اليهود "قاطرة خاصة، بصحبة مسؤولين نازيين"، حتى يتوجه المهاجرون نحو المزارع النموذجية الصهيونية في يوغسلافيا. وهكذا اجتازوا الحدود دون عناء). وحسب جون ودافيد كيمشي[9] اللذين رويا التاريخ المفبرك "للتعاون المتسامح والتام للفاعلين الأساسيين[10]"، لم تكن الأقوال التي صرّح بها يهود فلسطين هؤلاء مختلفة تماما عن أقوال أيخمان. لقد وقع إرسالهم إلى أوروبا من طرف المستعمرات الجماعية في فلسطين. ولا تهمهم عمليات الإنقاذ: "فهي ليست مشكلتهم". كانوا يرغبون في فرز "المواد المناسبة"؛ ولم يكن، إلى حدود قدوم برنامج الإبادة، عدوّهم الأساسي من الألمان، الذين جعلوا حياة اليهود مستحيلة في بلد ألمانيا والنمسا القديمتين؛ بل الأنجليز الذين أغلقوا أمامهم الطريق إلى فلسطين. وعلى كلّ، فإنّ وضعيتهم تسمح لهم بالتفاوض مع السلطات

---

(9) [جون كيمشي (1909-1994) صحفي ومؤرخ يهودي، وأخوه دافيد كيمشي (1928-2010) يهودي بريطاني، عمل في بدايته صحفيا، ثم دبلوماسيا إسرائيليا، ثم نائب مدير الموساد الإسرائيلية].

(10) انظر كتاب: السبل السرية، الهجرة غير الشرعية لشعب، لندن، 1954.

النازية على قدم المساواة أو تقريبا (ولم يكن الأمر مشابها بالنسبة لليهود الأصيليين ألمانياً)، لأنّهم تحت رعاية بريطانية. وعلى الأرجح، كانوا الأوائل الذين تحدّثوا جهرا عن المصالح المشتركة؛ والأكيد أنّهم كانوا أوّل من تمكن من فرز "الرواد الشبان اليهود" في المعتقلات ذاتها. لقد كانوا بطبيعة الحال غير واعين بالنتائج الوخيمة لهذا الاتفاق، التي لم تظهر إلا فيما بعد بمدّة طويلة. ولكن يظهر أنهم، هم أيضا، خمنوا لو أنّه من الضروري اختيار اليهود المنذورين للبقاء على قيد الحياة، فمن المحبّذ أن يقوم اليهود أنفسهم بعملية الفرز. فكان ذلك هو الخطأ الأساسي في التقدير: من البدء، وجد غالبية اليهود أنفسهم في قبضة عدوّين: السلطات النازية والسلطات اليهودية. ففي خصوص مرحلة فيينا، كان ادعاء أيخمان القائل بأنّه قد يكون أنقذ مئات الآلاف من اليهود غير منطقي تماما، ومضحك أيضا، وقد رفضت المحكمة أن تأخذه بعين الاعتبار. والحال أنّ المؤرخين اليهود أقروه. فقد كتب الأخوان كيمشي مثلا: "هكذا بدأت المرحلة الأكثر مفارقة للمرحلة النازية: تلك التي على التاريخ أن يعترف بأنها مرحلة شبيهة بمرحلة المجرمين بامتياز ضدّ الشعب اليهودي، ساهمت جدّيا في إنقاذ يهود أوروبا".

أما أيخمان، فهو لا يتذكر أي حادث يمكن أن يعضد حكايته العجيبة. وقد كان ذلك أكبر عيب. أكيد أنّ الدفاع، من ناحيته، تجاهل وجود أي شيء للتذكير به. (كان في إمكان الدكتور سيرفاتيوس أن يدعو للشهادة الممثلين القدامى لتنظيم الرجوع إلى البيت، المنظمة المكلفة بالهجرة السرية لليهود نحو فلسطين؛ هؤلاء الوكلاء، الذين لم ينسوا فعلا أيخمان، يعيشون في إسرائيل زمن المحاكمة). لا تشتغل ذاكرة أيخمان إلا عندما يتعلق الأمر بأحداث لها علاقة مباشرة بارتقائه المهني. هكذا، يتذكر زيارة أداها إليه، في برلين، موظف فلسطيني وحدّثه عن المستعمرات الجماعية والذي دعاه مرتين للعشاء. ذلك لأنّه في نهاية هذه الزيارة وقعت دعوة أيخمان رسميا لزيارة فلسطين، حيث ستقع حراسته من طرف اليهود. لقد سُرّ لذلك. إذ لا يوجد أي مسؤول نازي تمكن من التحوّل إلى "بلد بعيد". فقد حصل على إذن للسفر. وخلص الحكم، في القدس، إلى أنّ الأمر يتعلق في الحقيقة

"بمهمة للتجسس"؛ قد يكون الأمر صحيحا؛ ولكن هذا لا ينفي الرواية التي أدلى بها أيخمان للشرطة. (لم يتحقق هذا المشروع. بل لم يجد أيخمان، رفقة شخص يدعى هاربارت هاغن[11]، صحافي ملحق لخدمته، الوقت للصعود إلى جبل الكرمل، في حيفا، قبل أن تأخذهما السلطات البريطانية إلى مصر، حيث رفضت لهما الترخيص بالدخول إلى فلسطين؛ وحسب أيخمان قدم "رجل الهاغانه"[12] ــ المنظمة اليهودية المساندة، والتي ستصير نواة الجيش الإسرائيلي ــ لزيارته في القاهرة. وكلّ ما قال لهم كان محل "تقرير سلبي بالتمام" ــ تقرير طالب به لا محالة رؤساء أيخمان وهاغن والذي سيُستعمل لغايات دعائية. وهو تقرير وقع نشره حسب الأصول).

علاوة على هذه الانتصارات الصغيرة، لا يتذكر أيخمان إلا ما يمليه عليه مزاجه والجمل-الصادمة من ابتكاره المتماشي معها. كانت السفرة إلى مصر في سنة 1937، أي قبل مرحلة فيينا. يتذكر أيخمان من هذه المرحلة الاخيرة الجوّ العام و"حماسته" الشخصية. كان هذا كلّ شيء. لم يتغير أيخمان، الماهر في شأن المحافظة على مزاجه وعلى الجمل المناسبة، حتى عند الشروع في مرحلة جديدة، متناقضة مع سابقتها، والتي تتطلب أمزجة أخرى، وجمل "حماسية" أخرى.

وانطلاقا من هذه البراعة ــ التي أظهرها أيخمان العديد من المرّات خلال استنطاقه من طرف الشرطة ــ يحدونا الاعتقاد بأنّ أيخمان صادق، عندما ينعت تلك المرحلة في فيينا بالمثالية. فعلا، في تلك السنة (من ربيع 1938 إلى شهر مارس 1939)، تخلى النظام النازي عن مساندته للصهيونية. ولكن صدق أيخمان ليس بالأمر المشكوك فيه، فهو لا يكتسب تسلسلا لا

(11) [هاربرت هاغن (1913-1999) التحق بالحزب النازي منذ 1936، واصطحب أيخمان إلى فلسطين في 1937 كملحق صحفي، بغية استعمال الصهاينة لإقامة منطقة نفوذ ألمانية في المنطقة].

(12) [الهاغانه، منظمة سرية صهيونية تأسست بفلسطين سنة 1920، وأصبحت الذراع المسلح للوكالة اليهودية منذ 1931، ثم في حرب 1948 تحولت إلى جيش لفرض الكيان الصهيوني على فلسطين].

في الأفكار ولا في المشاعر. أمّا النظام النازي، فقد أخذ من شهر إلى آخر يقترب من ذروته. ولكن كان مناصروه دوما متخلفين بمرحلة. كان ذلك نفسانيا السمة الخاصة من خصالهم: يجدون صعوبة كبيرة لمسايرة الحركية، و"لتجاوز أطيافهم الخاصة"، مثلما كان يقول هتلر.

غير أنّ الذاكرة المشينة لأيخمان كلفته مشاكل أخرى. فهو يتذكر جيّدا بعض اليهود من فيينا ـــ الدكتور لوفنهارز والتاجر ستورفر ـــ ولكن لا يتذكر إطلاقا مبعوثي فلسطين الذين قد يشهدون حول صحة روايته. إثر الحرب حرّر جوزيف لوفنهارز[13] مذكرة مثيرة للاهتمام حول مفاوضاته مع أيخمان، وهي من الوثائق الجديدة النادرة المقدمة إلى المحكمة؛ أطلعوا جزءا منها لأيخمان الذي أبدى كلّ الموافقة حول أهمّ الأطروحات المعلن عنها. كان لوفنهارز أوّل مسؤول يهودي حوّل الجالية اليهودية إلى مؤسسة في خدمة السلطات النازية. وكان من المسؤولين النادرين الذين وقع مجازاتهم على خدماتهم: فقد سُمح له بالبقاء في فيينا حتى نهاية الحرب؛ عندها هاجر إلى أنقلترا، ثمّ إلى الولايات المتحدة، ومات سنة 1960، بعد القبض على أيخمان بقليل. أمّا قدر ستورفر، فقد كان أقلّ حظوة، ولكن لاحظنا أنّ أيخمان لم يكن مسؤولا عن ذلك. فقد خلف ستورفر المبعوثين الفلسطينيين، الذين أصبحوا أكثر استقلالية، وصارت مهمته ـــ مثلما حدّدها أيخمان ـــ تتمثل في تنظيم نقل بعض اليهود سرّا دون مساعدة الصهاينة. لم يكن ستورفر صهيونيّا ولم يبد أي اهتمام بالمسالة اليهودية قبل وصول النازيين إلى النمسا. يظهر أنّه قام بكلّ ما في وسعه لتسهيل الأمور مع الفلسطينيين. (هذا ما أراد فعلا قوله أيخمان عندما أضاف في روايته هذه الملاحظة الغريبة في خصوص ستورفر: "لم يتفوّه ستورفر بأي كلمة تعبر عن خيانة اليهودية. ليس ستورفر".) أمّا اليهودي الثالث الذي لم يغفل أبدا عن ذكره أيخمان في شأن نشاطه قبل الحرب، ويُدعى ابستاين[14]. كان الدكتور ابستاين مكلفا، في

---

(13) [جوزيف لوفنهارز (1884-1960) محام نمساوي صهيوني، ترأس الطائفة اليهودية في فيينا خلال فترة الرايخ الثالث].

(14) [بول ابستاين (1902-1944)، عالم اجتماع يهودي، قُتل في أحد المعتقلات].

برلين، بتنظيم هجرة اليهود خلال الأعوام الأولى للتهجير، والتي يُعيّن مسؤولوها من طرف النازيين، والتي من الواجب عدم الخلط بينها وبين المصلحة الفعلية لتهجير اليهود، التي وقع حلّها في جويلية 1939. أرسل أيخمان ابستاين إلى معتقل ثريسيانستادت ليكون في خدمة الأعيان اليهود. وهنا سيقع إعدامه رميا بالرصاص في سنة 1944.

لا يتذكر أيخمان، إجمالا، إلا اليهود الذين كانوا تحت إشرافه. لم ينسَ المبعوثين الفلسطينيين فحسب، بل وكذلك معارفه الأوائل في برلين: رجال عرفهم جيدا عندما كان في مصلحة التجسس ولا يملك بعد أي سلطة تنفيذية. ولم يتحدّث أبدا عن الدكتور فرانز ماير[15]، العضو الأسبق في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية في ألمانيا؛ كان في القدس، شاهد إثبات؛ فقد تحدّث عن اتصالاته مع المتهم فيما بين 1936 و1939. وأيّدت روايته رواية أيخمان أحيانا: ففي برلين، أين يستطيع المسؤولون اليهود "التقدّم بمظالم وشكاوي، هنالك، فعلا، نوع من التعاون. يقول الدكتور ماير: أحيانا، "نأتي لطلب شيء ما؛ وأحيانا كان أيخمان هو الذي يُطالبنا بشيء ما"؛ في تلك الفترة، كان أيخمان "يستمع فعلا إلينا ويقوم بجهد حقيقي لفهم الوضع"؛ كانت سيرته "جدّ مستقيمة". كان من عادته يناديني سيدي ويمكنني من مقعد". ولكن في فيفري 1939، تغيّر كلّ شيء. استدعى أيخمان المسؤولين اليهود الألمان في فيينا ليعرض عليهم المناهج الجديدة "للهجرة الإجبارية". كان فعلا في القاعة الكبرى للطابق الأرضي من قصر روتشيلد[16] نفس الرجل، ولكنه منقلب: "فقلت مباشرة لأصدقائي بأني لست متأكدا بأني سأتعامل مع أيخمان باعتبار أن هذا المسخ مخيف... وكان لديه حقّ الموت أو الحياة فيما يخصنا. لقد استقبلنا بوقاحة. كان فظا؛ ولم يتركنا نقترب من مكتبه وظللنا واقفين". اتفق كلّ من المدعي العام والقضاة، هم بدورهم، حول هذه النقطة: تعرضتْ شخصية أيخمان إلى

(15) [فرانز ماير، أحد الصهاينة من شهود الإدانة لأيخمان].

(16) [روتشيلد، من أكبر العائلات الرأسمالية في القطاع البنكي في أوروبا، هيمنت على المصارف الألمانية والفرنسية والبريطانية].

عملية مسخ حقيقية ومستديمة ما إن ارتقى إلى مركز قيادي. ولكن اتضح خلال المحاكمة بأنّ الأمر لم يكن سهلا، وأنّ في هذه النقطة عرف أيخمان "عدّة تراجعات" .. وأثار أحد الشهود المحادثة التي تمّت بينه وبين أيخمان في معتقل ثريسيانستادت في مارس. لقد أبدى المتهم آنذاك اهتماما كبيرا للمسائل الصهيونية. كان هذا الشاهد، العضو في منظمة للشباب الصهيوني، يحمل تأشيرة لفلسطين ودارت المحادثة "بلهجة جيدة؛ فقد كان أيخمان لطيفا ومحترما". ومن الغريب أن الدفاع لم يتعرض في مرافعته لهذه الشهادة.

يمكننا مناقشة التحوّل الذي داهم أيخمان في فيينا، ولكن من الأكيد أنّ مهامه الجديدة تشير إلى البداية الحقيقية لمساره. فقد حصل فيما بين 1937 و1941 على أربع ترقيات؛ فمن نقيب أصبح قائدا، وذلك في أربعة عشر شهرا؛ وصار بعد سنة ونصف السنة، أي في أكتوبر 1941، عقيدا.

وقد شرع في المساهمة في الحلّ النهائي ــ مساهمة كلفته الوصول إلى محكمة القدس. ولكنه هناك، وجد نفسه، ولشدّة يأسه، "مكبوحا". كان مستحيلا في مصلحته، حسب رأيه، الارتقاء في الرتب. ولكن كان يجهل ذلك بعد. وخلال أربع سنوات تسلق بسرعة وإلى أعلى المراتب بصورة لم يتصوّرها إطلاقا. ففي فيينا، أظهر ما كان قادرا عليه؛ فقد أمسى معترفًا به كأخصائي بـ"المسائل اليهودية"، وبخبايا المنظمات اليهودية والأحزاب الصهيونية؛ و أصبح "مرجعية" في مسائل الهجرة والإجلاء؛ كان "السيد" القادر على تسيير الناس. وعرف أكبر انتصاراته في نوفمبر 1938، مباشرة بعد "ليلة تهشيم البلور". فأبدى اليهود الألمان، أخيرا، رغبة جامحة في الهجرة. أكيد أنّه واعتمادا على أوامر من هيدريش، قرر غورينغ افتتاح مركز للرايخ في برلين لتنظيم الهجرة اليهودية؛ وأرسل غورينغ بدوره تعليماته: ففي رسالة يذكر اسميا مكتب أيخمان بفيينا كأنموذج يجب على السلطة المركزية الجديدة أن تحتذي به. ووقع أيضا تعيين مدير مكتب ألمانيا: سوف لا يكون أيخمان، ولكن هاينريش مولر، الرئيس الذي سيكنّ له فيما بعد أعجابا منقطع النظير. كان مولر اكتشافًا آخر لهيدريش، الذي انتزعه من وظيفة ضابط شرطة في بفاريا (لم ينتم بعد إلى الحزب وكان معارضا إلى

حدود 1933) لتعيينه في الغستابو ببرلين: لقد كان مولر فعلا أخصائي في الشرطة السوفييتية. كان الأمر أيضا بالنسبة لمولر بداية مسار مهني؛ ولكن بدأ بمركز أقلّ أهمية. (وهو أقلّ تبجحا من أيخمان، المعروف بهيئته الشبيهة "بأبي الهول"، فنجح مولر في الاختفاء. لا أحد يعرف أين هو؛ غير أنّ أصداء تروج، مفادها أنّ ألمانيا الشرقية أوّلا، ثمّ ألبانيا قبلتا خدمات هذا الأخصائي في الشرطة الروسية).

في مارس 1939، اجتاح هتلر تشيكوسلوفاكيا وجعل من بوهيميا ومن مولدافيا محميّة ألمانية. فوقع مباشرة نقل أيخمان إلى براغ، لافتتاح مركز آخر للهجرة اليهودية. "لم أكن في الأوّل فرحا لمغادرة فيينا. ولكن عندما يقع وضع مثل هذا الجهاز، وأنّ كلّ شيء يسير على ما يرام وبانتظام، يصير مضجرا التخلي عن كلّ شيء". وكانت فترة براغ محبطة نوع ما. فقد كانت المنظومة الشبيهة بفيينا و"أنّ المسؤولين على المنظمات اليهودية-التشيكية يتحوّلون إلى فيينا، ومسؤولي فيينا يأتون إلى براغ، إلى درجة أني لم أعد قادرا على التدخل. فقد استنسخنا أنموذج فيينا وأخذناه إلى براغ. والمشروع قام بنفسه". ولكن كان مركز براغ صغيرا جدّا، و"من واجبي القول، لشديد الأسف، لم يكن هنالك شخص يمتلك مثل الهيبة والحزم للدكتور لوفنهارز".

ولكن إن كان أيخمان غير مسرور لأسباب شخصية، كان من المفترض أن يكون كذلك لأسباب أخرى أكثر وجاهة. فقد غادر مئات الآلاف من اليهود بلدانهم في بعض السنوات، وهنالك ملايين آخرين من اليهود ينتظرون دورهم، إذ أعلنت حكومتي بولندا ورومانيا رسميا، ودون لبس، عزمهما على التخلص من يهودهما. لم تفهما أنّ العالم بأسره سيغتاظ من ذلك: كانتا تتبعان الطريق المرسومة من طرف "أمّة عظيمة مثقفة". (اكتشفنا هذه الترسانة العظيمة من المهاجرين في مؤتمر أيفيان، الذي انعقد في صيف 1938 لحلّ مسألة اليهود الألمان بتدخل مشترك بين الحكومات. ألحق هذا المؤتمر، الذي فشل فشلا ذريعا، ضررا فادحا باليهود الألمان.) لقد اتضح بعد بضع سنوات بأنّ الهجرة الداخلية في أوروبا كانت مستحيلة؛ والآن لم يعد اليهود قادرين على الهجرة حتى إلى ما وراء البحار. وحتى وإن يقع

إعلان الحرب، معرقلة برنامج أيخمان، فمن المؤكد أنّ هذا الاخير لا يقدرعلى إعادة "معجزة" فيينا في براغ.

كان يعرف ذلك جيّدا، إذ أصبح، فعلا، أخصائياً في مسألة الهجرة؛ ولا يمكننا أن نترقب قبوله بحماس تعيينه الجديد. اندلعت الحرب في سبتمبر 1939؛ بعد شهر، وقع دعوة أيخمان إلى برلين لتعويض مولر على رأس مركز الرايخ للهجرة اليهودية. لو كان ذلك قبل سنة، لكانت ترقية. ولكن الآن لم تكن مناسبة. فلا أحد قادر آنذاك أن يتصور منطقيا الهجرة الإجبارية كحلّ للمسألة اليهودية. كان من الصعب، زمن الحرب، نقل الناس من بلد إلى آخر. ولكن، إضافة إلى ذلك، تزوّد الرايخ، باحتلال الأراضي البولندية، بمليونين ونصف المليون من اليهود. وما زالت فعلا حكومة هتلر تسمح لليهود بالذهاب (إذ لم تُمنع عليهم الهجرة إلا بعد سنتين، في خريف 1941). فهل وجدوا بعد "حلا نهائيا"؟ على أي حال، لم يعطِ أحد الأوامر بهذا الاتجاه.

فعلا، لقد وقع تكديس اليهود في الحارات اليهودية في الشرق وقامت فرق التدخل بتصفية آخرين. فكان من الطبيعي إذن انّه في برلين، انتهت الهجرة، حتى وإن كانت منظمة حسب الطريقة المستعملة في "العمل المسترسل"، دون جدوى. فقد وصف أيخمان هذا التمشي على هذا المنوال: "كان الأمر وكأننا اقتلعنا ضرسا... فمن الجانبين، كنّا منغمسين في الخمول. فمن ناحية اليهودي، لأنّ امكانيات الهجرة كانت ضئيلة؛ ومن ناحية الألمان لأنّه لم تعد هنالك حركية، وحيويّة، وتسرع. كنا جالسين فوق بناية عظيمة مدهشة وخاوية خالية إلى درجة الموت ضجرا". وإذن، من الأكيد إن اقتصرت المسالة اليهودية مستقبلا على الهجرة، وهي من اختصاص أيخمان، فإنّ هذا الأخير قد يجد نفسه فيما بعد دون شغل.

V
الحلّ الثاني: المعتقلات

لم يصبح النظام النازي علانية كليانيا؛ وجهرا مجرما، إلا عندما اندلعت الحرب، في غرّة سبتمبر 1939. ولذلك تحوّلت بعض منظمات الدولة في هذا الاتجاه. لقد وحّد هيملر بأمر المصلحة الأمنية للإس. إس. (الجهاز الحزبي الذي انتمى إليه أيخمان منذ 1934) الشرطة الأمنية، والتي كانت تضمّ شرطة الدولة السريّة، أو الغيستابو. أصبحت هذه الأجهزة مجتمعة في جهاز واحد، تمثل حينها بالديوان المركزي لأمن الرايخ، والذي أداره في الأول رينهاردت هايدريشن المتوفى في سنة 1942؛ فكان الدكتور أرنست كالتنبرونار، صديق قديم لأيخمان في لينز، هو الذي خلفه.

وقد تم منح كلّ ضباط الشرطة ــ من الغيستابو، ومن الشرطة الجنائية، والشرطة العادية ــ مراتب مرادفة لرتبهم القديمة، سواء أكانوا أعضاء في الحزب أم لا. وهذا يعني أنّه في يوم واحد وقع ادماج اهمّ الموظفين المدنيين في الفوج الأكثر تصلبا في الترتيب النازي. حسب علمي، لم يحتج أحد ولم يستقل. (صار هيملر، مؤسس وقائد الإس. إس.، يجمع منذ 1936 مهام قائد الشرطة الألمانية؛ ولكن الجهازان ظلا منفصلين إلى حدود سبتمبر 1939). وعلى أي حال، لم يكن الديوان المركزي لأمن الرايخ سوى واحد من بين اثني عشرة ديوان مركزي للإس. إس. والتي تخصّنا منها اثنان هي: الديوان المركزي لشرطة حفظ النظام، تحت قيادة

كورت دالوييج[1]، المكلف بجمع اليهود؛ والديوان المركزي للإدارة الاقتصادية، التي يديرها أوسفالد بوهل[2]، المسؤول عن المعتقلات ثمّ عن الصبغة "الاقتصادية" للإبادة.

تتحدّث فعلا مجموعة الإس. إس. عن المعتقلات بكلمات "إدارية" وعن المعتقلات بعبارات "اقتصادية" ـ كان أيخمان أيضا شديد الاعتزاز، خلال المحاكمة بهذا الموقف "الموضوعي"، الخاص بعقلية الإس. إس. فـ"بموضوعيتهم" انفصم الإس. إس. عن "المتحمسين"، أمثال سترايشر، هذا "الحالم الغبي"، وكذلك من بعض "النافذين من الحزب الجرماني-التوتوني[3] الذين يتصرفون مثل المتوحشين الحاملين لقرون على الرؤوس والمتدثرين بجلود الحيوانات". كان أيخمان شديد الإعجاب بهايدريش الذي كان فعلا يستهجن مثل هذه الحماقات؛ ولكنه لا يميل إطلاقا إلى هيملر، إذ ان هذه الحماقات "أثرت، على الأقل لمدّة طويلة" في القائد العام للإس. إس، رئيس الشرطة وكبير مديري كلّ الدواوين المركزية.

غير أنّ الذي حاز على الجائزة الأولى "للموضوعية" لم يكن المتهم، بل الدكتور سارفاتيوس. لم ينخرط الدكتور سارفاتيوس، المحامي-المستشار في كولونيا، على الإطلاق في الحزب النازي، ولكن كلّ من استمعوا إليه فهموا ما معنى أن يكون رجلا "متحمسا". ففي هذا الإطار، كانت مرافعته الشفوية القصيرة مشحونة عبرا سيذكرها الحاضرون لمدّة طويلة. كان خطاب سارفاتيوس، الذي اختلت على إثره المحكمة (طيلة أربعة أشهر) لتحرير

(1) [كورت دالوييج (1897-1946) شارك في الحرب العالمية الأولى، ثم في سنة 1922 في الحركة النازية، وساند هتلر في محاولته الانقلابية بمونيخ سنة 1923. عمل في الإس. إس. ولكن في أوت 1943 أعفي من العمل بعد إصابته بنوبة قلبية في ماي من نفس السنة. إثر الحرب وقعت محاكمته في براغ وتمّ شنقه في 24 أكتوبر 1946].

(2) [أوسفالد بوهل (1892-1951)، ضابط نازي، عمل رئيسا للديوان المركزي للشؤون الإدارية والاقتصادية للإس. إس.، الذي يدير كلّ المعتقلات. إثر الحرب اختفى في بافاريا، ولكن ألقي القبض عليه سنة 1946 وحكمت عليه محكمة نورنبرغ بالإعدام في 3 نوفمبر 1947. ولكن وقع العثور عليه مشنوقا في زنزانته يوم 7 جوان 1951. والملاحظ أنه ألف في سنة 1950 كتابا عن حياته].

(3) [مجموعة غير معروفة تريد إحياء الماضي السحيق لألمانيا في القرون الوسطى].

حيثيات الحكم، من "اللحظات" الفريدة للمحاكمة. لقد صرّح سارفاتيوس بأنّ المتهم بريء؛ ولم يكن مسؤولا عن "هذه الأكداس من الجثث، وعن عمليات التعقيم، وهذا القتل بالغاز وطرق طبية أخرى" . عندها قاطعة القاضي هاليفي: دكتور سارفاتيوس، أعتقد انك ارتكبت خطأ: قلت إنّ عملية القتل بالغاز كانت وسيلة طبية". فأجاب سارفاتيوس عن ذلك: "ولكن كانت وسيلة طبية، بما أنّه وقع وضعها من طرف أطباء. فقد كانت وسيلة مخصصة للقتل؛ والقتل أيضا طريقة طبية" . وذلك قصد أن يفهم قضاة أورشليم بأنّ الألمان ــ ليس فقط قدماء الإس. إس. أو أعضاء الحزب النازي، بل كلّ الألمان العاديين ــ قادرون اليوم أيضا على اعتبار أعمال بمثابة الأعمال العامية بينما يعتبرونها في بلدان أخرى جرائم، واستشهد سارفاتيوس بجملة اقتطفها من "شروحه لحكم المحكمة الابتدائية" (وهي الشروح التي صاغها للمحكمة العليا التي ستراجع القضية). وكرّر بأنّ أيخمان لم يكن مسؤولا، ولكن أحد رجالاته، رولف غونتار[4]، "الذي اعتنى دوما بالمسائل الطبية". (يعرف الدكتور سارفاتيوس "الطرق الطبية" للرايخ الثالث. ففي نورنبرغ، دافع عن الدكتور كارل براندت[5]، الطبيب الشخصي لهتلر، والمفوض عن النظافة والصحة، والمسؤول عن برنامج الموت دون ألم.)

كانت الدواوين المركزية للإس. إس، خلال الحرب، مقسمة إلى فروع وشعب ثانوية. وينقسم الديوان المركزي لأمن الرايخ إلى سبعة أقسام رئيسية. فقد كان القسم الرابع، هو مكتب الغيستابو، الذي يديره هانريش موللر، والذي حافظ على رتبة الشرطي في بافاريا. كانت مهمّته مقاومة "أعداء الدولة". وينقسم هؤلاء إلى فئتين، كلّ واحدة تتماشي مع فرع ثانوي. فالفرع

(4) [رولف غونتار (1913-1945) انظم إلى الحزب النازي وهو في السادسة عشر من العمر سنة 1929ان وأصبح من أهم عناصر الغيستابو، وانتدبه أيخمان للإشراف على عملية تهجير يهود أوروبا الغربية].

(5) [كارل براندت (1904-1948) أستاذ في الطب وطبيب هتلر الخاص. وهو أيضا المكلف ببرنامج الموت الرحيم. إثر الحرب وقعت محاكمته فيما يعرف بقضية الأطباء سنة 1947، فحكم عليه بالإعدام شنقا الذي نفذ فيه يوم 2 جوان 1948].

الثانوي الرابع أ ينكب على "الأعداء" المتهمين بالشيوعية، وبالتخريب، وبالليبرالية وبالجريمة. والقسم الثانوي الرابع ب مخصص "للملل"، بمعنى الكاثوليكية، والبروتستنتية والماسونية (ظل هذا المركز شاغرا) واليهود. وهنالك مكتب خاص، مشار إليه برقم عربي، لكلّ فصيلة ثانوية من "الأعداء". هكذا انتهى الأمر بايخمان في سنة 1941 بالإشراف على المكتب الرابع ب4 من الديوان المركزي لأمن الرايخ. وبما أنّ رئيسه المباشر هو شخصية غير موجودة، فقد ظلّ موللر رئيسه الحقيقي. وكان رئيس موللر هيدريش، ثمّ كالتبرونير، المنقاد لهيملر. ويتلقى هذا الأخير الأوامر مباشرة من هتلر.

إضافة إلى هذه الدواوين المركزية الاثنى عشر، كان هيملر يسيطر على جهاز آخر لعب هو بدوره دورا رئيسيا في تطبيق الحلّ النهائي. يخص الأمر شبكة الإس. إس. ورؤساء الشرطة الساميين الذين يسيرون المنظمات الجهوية. ومن ناحية أخرى، كانت فرق التدخل تحت إمرة هانريش والديوان المركزي لأمن الرايخ ــ وهذا لا يعني أنّ أيخمان لم يكن منشغلا بها. لقد كان المسؤولون عن فرق التدخل بانفسهم من الرتب العالية الشبيهة برتبة أيخمان. فمن الناحية التقنية والتنظيمية، لم تكن إذن لأيخمان درجة عالية جدّا. وإن شغل مركزا حيويا، فلأنّ المسألة اليهودية أصبحت كلّ يوم، وكلّ أسبوع، وكلّ شهر ذات أهمية قصوى لأسباب إيديولوجية. لقد أخذ هذا المشكل بُعداً هاماً انطلاقاً من سنة 1943. وفي هذه السنة، فإنّ المكتب الوحيد الذي كانت مهمته الرسمية والحصرية هي استبعاد "العدوّ اليهودي" هو مكتب أيخمان. ولكن لم يعد أيخمان في سنة 1943 يحتكر الإشراف على المسألة اليهودية: ذلك لأنّ كلّ المصالح، وكلّ اجهزة الدولة، والحزب، والجيش والإس. إس. أصبحت منكبة على اليهود. كانت الآلة الأمنية (باستثناء الأجهزة الأخرى) هي الوحيدة ذي تعقيد سخيف. إذ يجب أن نضيف إلى مجموعة التدخل، والإس. إس. الساميين، وإلى حرس قادة الشرطة، الضباط ومتفقدي الشرطة الأمنية والمصالح المنية. كلّ واحدة من هذه المجموعات لها مكانتها في الترتيب الإداري الذي يشرف عليه هيملر من فوق؛ ولكن تحتلّ كلّ مجموعة في منطقتها مرتبة شبيهة لمجموعة مماثلة

في منطقة أخرى؛ وليس لأفراد هذه المجموعة تقديم تقرير عن نشاطها لمسؤولي المجموعات الأخرى. يجب الإقرار بأنّ المدعي العام وجد صعوبة لفهم هذه المتاهة من المؤسسات الموازية؛ وهو ما كان مدعوّ للقيام به في كلّ مرّة يريد فيها تحميل أيخمان مسؤولية معينة. (لو انتظمت المحاكمة اليوم لأصبحت مهمّة المدّعي العام سهلة: فعلا لقد كان روول هيلبارغ[6] أوّل من وصف بوضوح في كتابه "تدمير يهود أوروبا" هذه الآلة الاجرامية، في كلّ تعقيداتها العجيبة).

يجب أن لا ننسى أيضا أنّ مختلف هذه المؤسسات تتمتع بنفوذ واسع، وتتنافس فيما بين بعضها البعض بوحشية. وهو ما لم يكن فعلا دون منفعة لضحاياهم؛ إذ، مهما كانت هذه الأجهزة، فليس لها من هدف سوى قتل المزيد من اليهود. ومن ناحية أخرى، كان كلّ واحد منهم مخلصا لعمله. واستمر هذا الإخلاص، مثله مثل عقلية المنافسة، طيلة الحرب. وهو يعمل الآن تقريبا بصفة عكسية، كلّ واحد يرغب في "أن يعفي جهازه الخاص" على حساب أجهزة الآخرين. هذا على الأقلّ ما صرّح به أيخمان فيما يتعلق بمذكرات رودولف هوس. ففي هذه المذكرات اتهم قائد معتقل أوشفيتز أيخمان ببعض الجرائم التي نفى هذا الأخير ان يكون اقترفها او أمكنه اقترافها. يجب الإقرار بسهولة أنّه لا توجد لدى هوس أسباب شخصية لاتهام أيخمان باطلا. فقد كانت العلاقات بين الرجلين فعلا ودّيّة. غير أنّ أيخمان اكّد ـ وهو خاسر لا محالة تماما ـ على الرغبة التي قد تكون لدى هوس هو تبرئة جهازه، الديوان المركزي للإدارة الاقتصادية، وأن يلقي المسؤولية على الديوان المركزي لأمن الرايخ. وكان الأمر مماثلا، تقريبا، في نورنبرغ، حيث اتهم بعض المتهمين بعضهم البعض ـ لكن لا أحد منهم فكر معاتبة هتلر! غير أنّهم لم يلعبوا هذه المسرحية المقززة إلا لهدف وحيد هو إنقاذ أنفسهم على حساب الآخرين. يمثل هؤلاء الأشخاص تنظيمات مختلفة كثيرا، كلّ واحد منهم يكنّ العداء الكبير للآخرين، وذلك منذ الأزل.

---

(6) [روول هيلبارغ (1926-2007) مؤرخ أمريكي من أصل نمساوي تخصص في التأريخ للهلوكوست].

كان الدكتور هانس غلوبكي، الذي تعرضنا إليه بعد، شاهد إثبات في محاكمة نورنبرغ، حيث حاول تبرئة وزارته للداخلية على حساب وزارة الخارجية. بينما بذل أيخمان دوما قصارى جهده لتبرئة موللر، وهيدريش وكالتنبرونر، رغم انّ هذا الأخير كان عامله معاملة سيئة. أكيد، أنّ المدعي العام ارتكب خطأ فادحا عندما اعتنى كثيرا بالتقارير الكتابية ـ سواء وقع تسلمها تحت القسم أم لا ـ لشخصيات نازية قديما، سواء من الأحياء أو الأموات. فالمدعي العام لا يعرف ـ أو ربما لا يستطيع أن يعرف ـ أنّ هذه الوثائق لا تثبت أمرا كبيرا. ولكن القاضي أخذها بعين الاعتبار، وهو الذي أعلن، مرتكزا على عبارات مستعملة من طرف أحد شهود الدفاع، "بأنه من عادتنا، خلال محاكمة جرائم الحرب، أن يكون العيب على المتغيبين أو على الذين من المفترض أنهم ماتوا". (هذا في خصوص شهادات تدين أيخمان، وفرها مجرمون نازيون آخرون).

عندما تولى إدارة المكتب الجديد الرابع ب-4 للديوان المركزي لأمن الرايخ، وجد أيخمان نفسه أمام معضلة مقززة: فمن ناحية كان "التهجير الإجباري" الصيغة الرسمية التي تشير إلى حلّ المشكل اليهودي، ومن ناحية أخرى لم تكن الهجرة ممكنة. ولأوّل مرّة في حياته (ولآخر مرّة أيضا، أو تقريبا) سيقوم أيخمان بمبادرات. فقد أجبرته الظروف أن "يتقدّم ذات يوم بفكرة". لقد قام بثلاث، إن اعتمدنا على الرواية التي أدلى بها النقيب لاس. ولكنها فشلت كلّها. وأقرّ أيخمان بذلك. فكلّ ما يقوم به من تلقاء نفسه يفشل. وفي النهاية أجبر على "مغادرة" قاعته في برلين قبل أن يذعن إلى تسليمها إلى الدبابات الروسية: لقد كانت بالنسبة إليه الكارثة.فالمسكين أيخمان، كان دوما مُهانا! فهو حكاية حزينة، إن كانت هنالك واحدة. فكلّ مشاكله ناجمة عن عدم تركه هانئا، هو ورجاله، نظرا إلى أنّ كلّ مؤسسات الدولة والحزب المُشار إليه تريد فرض "حلّها". والنتيجة: أنّ "الأخصائيين في المسألة اليهودية"، المنبعثين من كلّ مكان، يحاولون إزالة بعضهم البعض، كلّ واحد منهم مصمّم على حلّ المشكلة التي لا يعرف كلّ معطياتها. كان أيخمان يكنّ الازدراء الشديد لهؤلاء الرجال؛ فقد استحوذ على المهمّة؛ ولم يبحثوا بدورهم إلا على إثرائها، متمكنين من ذلك أحيانا

أثناء سير العمليات؛ وكانوا من الجهلة بما أنهم لم يقرؤوا "الكتابين الأساسيين".

ومن الصدف أنّ أيخمان استلهم مشاريعه الثلاث من خلال قراءاته "الأساسية"؛ وعلى الثلاث، لم يكن اثنان من تصوّره على الإطلاق؛ أمّا الثالث: "لعمري، إني لا أذكر تحديدا إن كنت أنا أو ستهليكير[7] [رئيسه في فيينا وبراغ] الذي أظهر هذه الفكرة؛ وعلى كلّ فقد ظهرت الفكرة". كانت هذه الفكرة الأخيرة، زمنيا، الأولى وهي "فكرة من نيسكو[8]". لقد أخفقت. وكانت بالنسبة لأيخمان الدليل بأنّ التدخل سيء. (فقد كان الجاني، هذه المرّة، هانس فرانك، الحاكم العام لبولندا).

يجب التذكير، لفهم هذا المشروع لنيسكو، بأنّ ألمانيا، بعد احتلالها لبولندا، اقتسمت مع روسيا الأراضي البولندية. فقد حصل الألمان على المناطق الغربية، التي ضمّوها إلى الرايخ، والمنطقة المعتبرة شرقية (منها وارسو) والتي أطلقوا عليها اسم الحكومة العامة. واعتُبرت هذه المنطقة الشرقية كمنطقة محتلة. أمّا فيما يتعلق بالمسألة اليهودية، فما زالوا متمسكين بحلّ التهجير؛ مع العلم أنّ الهدف لجعل ألمانيا ون يهود، كانوا يفكرون فعلا في جمع في مناطق الحكومة العامة اليهود البولنديين أصيلي المناطق المُلحقة، واليهود الذين ما يزالون في أجزاء أخرى من الرايخ. إذ لم تكن هذه الحكومة العامة معتبرة كجزء من الرايخ. وفي ديسمبر 1939، بدأت بعد عملية التهجير نحو الشرق: قرابة المليون يهودي ــ منهم ستة مائة ألف من الأراضي المدمجة وأربع مائة ألف من الرايخ ــ بدؤوا في الوصول إلى مناطق الحكومة العامة.

لو كان أيخمان يقول الحقيقة حول مغامرة نيسكو ــ وليس هنالك من موجب لعدم تصديقه ــ فإنّ أيخمان ذاته أو على الأرجح القائد فرانز ستهليكير (رئيسه في فيينا وبراغ) قد تحسب لهذه الهجرة، التي استعدّا لها

(7) [فرانز فالتر ستهليكير (1900-1942) أوّل قائد لفرق التدخل النازية. قاد أكبر المجازر في البلدان المطلة على بحر البلطيق وفي روسيا الشمالية].

(8) [مدينة في بولندا].

منذ أشهر خلت. كان الدكتور ستهليكير، مثلما يناديه بجدّ أيخمان، رجلا ممتازا، مثقفا، منطقيا، "ومجرّداً من الحقد، وكلّ نوع من التعصب". كان من عادته في فيينا مصافحة المسؤولين اليهود. بعد سنة، في ربيع 1941، أصبح هذا الرجل المثقف رئيس فرقة التدخل أ ونجح في أقلّ من سنة [لقد مات هو بدوره في الجبهة سنة 1942] من قتل مائتي وخمسين ألف من اليهود رميا بالرصاص. هذا على الأقل ما صرح به بخيلاء إلى هيملر شخصيا (وهو أيضا رئيسه المباشر، باعتبار أنّ رئيس فرقة التدخل كان رينهارد هادريش، المشرف على شرطة الأمن). ولكن لا نستبق الأحداث. ففي سبتمبر 1939، كان الألمان شديدي الانشغال في الأراضي البولندية التي احتلوها. عندها طلب أيخمان والدكتور ستهليكير "بطريقة غير رسمية" كيف يمكن تمكين المصالح الأمنية من الجزء الضروري لتأثيرهم في المنطقة الشرقية. كانا يرغبان في الحصول على "مجال في بولندا، شاسع بما فيه الكفاية، يمكن عزله عن المناطق الأخرى لجعله دولة يهودية بحكم ذاتي في شكل محميّة... كان ذلك هو الحلّ". وأخذا الطريق، من تلقاء نفسهما، دون الحصول على أمر من أيّ كان. فكانت سفرة استطلاعية. زارا مقاطعة رادوم، على نهر السان، ليس بعيدا عن الحدود الروسية. ولاحظ هناك "مساحة شاسعة، وقرى، وأسواق ومدن صغيرة". "وقلنا لأنفسنا: ها هو ما يجب؛ ولماذا لا يقع تجميع البولنديين للتبادل؟ بما أننا سنقوم بتجميع أناس من كلّ صوب..". سيكون ذلك، على الأقلّ وقتيا "الحلّ للمشكلة"، و"موطأ قدم" تمنى أيخمان العثور عليه لليهود.

كان الأمر، في المنطلق، على أحسن ما يرام. استشار أيخمان وستهليكير في الأمر هايدريش، الذي وافقهما وقال لهما بالشروع في التنفيذ. فقد كان عندئذ المشروع يتماشى بامتياز مع مشاريع هايدريش ـــ الأمر الذي نسيه أيخمان تماما في القدس. وفي 21 سبتمبر 1939 جمع هايدريش "مديري كلّ قسم" من الديوان المركزي لأمن الرايخ وفرق التدخل (المباشرين بعد في بولندا) وأسدى إليهم التوجهات العامة للمستقبل المباشر: جمع اليهود في غيتوات، بعث مجلس لليهود القدامى؛ تهجير كلّ اليهود في منطقة الحكومة العامة؛ وتأسيس "مجلس يهودي للهجرة". حضر

أيخمان هذا الاجتماع. وقد ظهر الدليل على ذلك في القدس. إذ وقع مدّ المحكمة بمحضر جلسة للاجتماع، الذي اكتشفه المكتب السادس للشرطة الإسرائيلية في الأرشيف الوطني بواشنطن.

وبالنظر لما تقدم، فإنّ مبادرة أيخمان ـ أو ستهليكير ـ قد اقتصرت على تنفيذ توجيهات هايدريش. كان من المفترض أن يوفر أيخمان وستهليكير مخططا ماديا فقط. وبذلك وقع أخذ دون فرز آلاف الأشخاص، قدموا أساسا من النمسا، إلى ذلك المكان البغيض، ذلك "الموطن الجديد الذي وعد به الفوهرر اليهود". فالعبارة هي لأحد الضباط الإس. إس.، ايريش رجاكوفيتش، الذي وقع تكليفه فيما بعد بتهجير اليهود الهولنديين. وأضاف رجاكوفيتش، مخاطبا اليهود: "ليس هنالك مساكن، لا منازل. ولكن إن بنيتهم فستجدون سقفا. ولا يوجد هناك ماء، فالآبار المجاورة هي بؤر للجراثيم: هنالك الكوليرا، والإسهال، والتيفوييد. ولكن إن حفرتم، ستجدون الماء". كان، مثلما نلاحظ، "بلد جميل للغاية" ولكن جنود الإس. إس. طردوا من هذه الجنة بعض اليهود، الذين أجلوهم إلى ما بعد الحدود الروسية؛ ووجد بعض المنفيين أنّه من الضروري الفرار من تلقاء أنفسهم. ويقول أيخمان، عندها "شرع هانس فرانك في وضع العراقيل": ذلك لأنهم غفلوا عن إعلام فرانك. والحال أنّ هذه المنطقة على "ذمّته". "لقد ذهب فرانك إلى برلين للتظلم؛ فكانت فعلا بداية الصراع. كان فرانك يريد أن يحلّ المسألة اليهودية بنفسه. ولم يرغب قبول اليهود في حكومته العامة. وعلى كلّ من قدم منهم أن يختفي مباشرة". واختفوا فعلا؛ ولوّل مرّة وآخر مرّة، وقع إعادة البعض منهم إلى أوطانهم. "عادوا من مراكز التكوين المهني"، هذا ما نقرأه في ملفات شرطة فيينا، في شأن اليهود الذين عادوا عندئذ إلى فيينا. "تراجع" غريب إلى الوضع السابق، المساند للصهيونية، من طرف الحركة النازية.

كان أيخمان يرغب فعلا في الحصول على أرض "ليهوده". ولكن عدم صبره يفسر أيضا بمستلزمات ترقيته الخاصة. "وُلد" مشروع نيسكو في فترة كان فيها أيخمان يتدرّج في المراتب بسرعة فائقة؛ أكيد أنّه رأى في نفسه حاكما عاما، مثل هانس فرانك في بولندا، أو أيضا مشرفا على "دولة

يهودية" محمية مستقبلا، مثل هايدريش في تشيكوسلوفاكيا. ولكن مشروع نيسكو فشل فشلا ذريعا: فقد اضطر أيخمان أن يتساءل إن كانت مبادراته "الشخصية" مناسبة. وبما أنّ أيخمان وستهليكير قد تصرفا حسب تعليمات هايدريش وبموافقته الضمنية، فإنّ هذا المثال الوحيد لإعادة اليهود إلى موطنهم، وهو ما يمكن اعتباره ظاهريا هزيمة للشرطة وللإس. إس.، مكنه من الفهم بأنّه مهما بلغ طاقمه من قوّة، فهو لم يكن قويّا بمكان؛ وأنّ وزارات الدولة ومنظمات الحزب كانت عازمة على المحافظة على نفوذها الخاص، الذي كان يتضاءل.

قام أيخمان بمحاولة ثانية "ليجد لليهود موطأ قدم": كان ذلك في مشروع مدغشقر. كان الأمر يخص ترحيل أربعة ملايين من يهود أوروبا ووضعهم في تلك الجزيرة الفرنسية الكائنة قرب السواحل الجنوبية-الشرقية لإفريقيا والتي تضمّ 4,470,000 نسمة من الأهالي ومساحة من 364,227 كيلومتر مربع من الأراضي الرديئة. هذه الفكرة التي ظهرت في مكاتب وزارة الشؤون الخارجية أُحيلت إلى الديوان المركزي لأمن الرايخ. فحسب الدكتور مارتن لوثر (المكلف بالمسائل اليهودية في وزارة الشؤون الخارجية)، إنّ الشرطة لوحدها التي "تمتلك التجربة والتسهيلات التقنية الضرورية لترحيل ضخم لليهود، وهي القادرة على ضمان مراقبتهم". يجب أن يكون "للدولة اليهودية" حاكما من الشرطة، يكون تحت إمرة هيملر. هذا المشروع له حكاية غريبة. ادعى أيخمان، الذي لا يميز بين مدغشقر وأوغندا، أنّه شاهد حلما، "نفس حلم تيودور هرزل، اليهودي الذي تصوّر فكرة الدولة اليهودية". ولكن آخرون قد شاهدوا هذا الحلم قبل أيخمان: مثلا، تجشمت حكومة بولندا سنة 1937 عناء دراسة عميقة إمكانية إقامة دولة يهودية؛ ولكنها اكتشفت أنّه من المستحيل ترحيل ثلاثة ملايين من يهودها عبر البحر دون قتلهم مسبقا. بعد ذلك بقليل، أتى دور جورج بوني[9]، الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية، الذي فكر، بكل تواضع في إرسال مائتي ألف يهودي

(9) [جورج بوني (1889-1973) رجل سياسي فرنسي، شغل العديد من المناصب الوزارية فيما بين 1925 و1940، وتولى وزارة الخارجية الفرنسية فيما بين أفريل 1938 وسبتمبر 1939].

أجنبي مقيمين بفرنسا إلى مستعمرة فرنسية. ووصل الأمر ببوني إلى استشارة زميله الألماني، يواخيم ريبنتروب[10]، في هذا الشأن سنة 1938. ومهما يكن من أمر، فإنّه في صائفة 1940، تلقى أيخمان الامر، عندما لم تنجح عمليته في التهجير، لوضع مخطط مفصل لتهجير أربعة ملايين من اليهود نحو مدغشقر. ويظهر أنّ أيخمان خصص لهذا المشروع معظم وقته، خلال سنة، إلى زمن اجتياح روسيا. (فعلا، إنّ تهجير اربعو ملايين من اليهود غير كافية لجعل أوروبا نقية من اليهود. ولكن لم يكن من ضمن هذا العدد الثلاثة ملايين من اليهود البولنديين الذين وقع تقتيلهم منذ الأيام الأولى للحرب.) ومن المستبعد أنّه بخلاف أيخمان وبعض النوابغ، أنّه وقع العثور على شخص يأخذ مأخذ الجدّ مشروع مدغشقر. فكلّ الناس يعرفون أنّ تلك الجزيرة لم تكن أبدا مناسبة. فقد كانت على كلّ حال فرنسية؛ ولم تكن البواخر الضرورية لحمل اربعة ملايين من الأشخاص متوفرة؛ ثمّ أنّ البحرية البريطانية تسيطر على كلّ المحيط الأطلسي. غير أنّ مشروع مدغشقر لم يكن سوى واجهة: إذ كان الألمان في الحقيقة يستعدّون لإبادة كلّ يهود أوروبا. (وعلى عكس ذلك، لم يروا من الواجب اخفاء عملية إبادة يهود بولندا). ويتضمن المشروع فوائد أخرى: كان المعادون للسامية، وكيفما كانت صفة التمكن منهم، ومهما كان حسن استعدادهم، متأخرين دوما بفكرة عن القائد؛ فوجب، قبل كلّ شيء، تعويدهم على الفكرة القائلة بأنّ تهجير كلّ اليهود من أوروبا يخدم القضية ـ وأنّ أي قانون خاص، وأي "تنصّل" وأي غيتو يكون كافيا. وعندما وقع الإعلان، بعد سنة، بأنّ مشروع مدغشقر أمسى "متخلفا"، كان كلّ الناس نفسانيا أو بالأحرى منطقيا، على استعداد للمرحلة القادمة؛ وبما أنّه لا توجد منطقة يمكن "تهجير" اليهود إليها، فالحلّ الوحيد قد يكمن في إبادتهم.

---

(10) [يواخيم فون ريبنتروب (1983-1946) دبلوماسي نازي، شغل في الأول منصف سفير ألمانيا لدى بريطانيا فيما 1936 و1938، ثمّ وزيرا للخارجية من فيفري 1938 إلى موفى أفريل 1945. اشتهر باتفاقه مع ستالين في أوت 1939، اتفاق مهّد إلى احتلال بولندا زاندلاع الحرب العالمية الثانية. إثر الحرب حكمت عليه محكمة نورنبرغ بالإعدام الذي نفذ فيه يوم 16 اكتوبر 1946].

ولكن لم يشك أيخمان، هذا الكاشف الكبير للحقائق للأجيال القادمة، أبدا في وجود هذه المؤامرات المشينة. فحسب نظره، ضيق الوقت هو الذي أفشل مشروع مدغشقر. وقامت بقية المكاتب، المتدخلة باستمرار، بإضاعة الوقت لأيخمان. وحاولت الشرطة، ثم المحكمة بزعزعة قناعته. فواجهوه بوثيقتين تتعلقان بلقاء يوم 21 سبتمبر 1939 الذي تحدّثنا عنه: واحدة منهما، وهي رسالة مطبوعة مسبقا كتبها هايدريش، تتضمن بعض التعليمات الموجهة لفرق التدخل. كانت للمرّة الأولى التي نميز فيها من ناحية "الهدف النهائي"، الذي يتطلب بلوغ انجازه الكثير من الوقت" والذي يجب أن يكون في خانة السرية القصوى، ومن ناحية أخرى "المراحل الممكنة لبلوغ هذا الهدف النهائي". لم تظهر بعد عبارة "الحلّ النهائي" ولا تعرف الوثيقة عبارة "الهدف النهائي".

وإذن، كان في الإمكان لأيخمان أن يقول بأنّ الأمر يتعلق بمشروعه لمدغشقر ــ مشروع كانت، في ذلك الوقت، كلّ المصالح الألمانية تتقاذفه مثل الكرة. عندئذ، قد تكون عملية تجميع كلّ اليهود في "مرحلة" أولية ضرورية. ولكن بعد قراءة هذه الوثيقة مليا، صرح أيخمان بأنّ "الهدف النهائي" لا يمكن أن يكون غير "الإبادة الجسدية": كان مقتنعا بذلك. واختتم بأنّ "هذه الفكرة الأساسية كانت منغرسة بعد في عقول أهمّ المسؤولين من رجال القمّة". ربما كان الأمر صحيحا، ولكن كان من الواجب عندئذ أن يعترف أيخمان بأنّ مشروع مدغشقر لم يكن سوى طُعما. لم يعترف بذلك. فقد تمسك بروايته ولم يندم أبدا: أكيد أنّه لا يقدر على ذلك. فمن الواجب تسجيل هذه الرواية في شريط خاص لذاكرته ــ شريط يوفر له الحصانة ضدّ أيّ منطق، أيّ حجة، أي عمل إيجابي، وكلّ تخوّف من الحقيقة.

غير أنّه استذكر، بين إعلان الحرب واجتياح روسيا، بأنّ النازيين أخذوا، على ما يبدو، فترة من الراحة: ففي أوروبا الغربية والشرقية، وقع اضطهاد أقلّ عدد من اليهود. غير أنّ هتلر في خطابه أمام البرلمان، يوم 30 جانفي 1939، "تنبأ" بـ"محق العنصر اليهودي في أوروبا"، كنتيجة حتمية للحرب. وخلال تلك الفترة فعلا كانت مختلف مصالح الرايخ تطيح بما

لديها من قوّة "بالعدوّ اليهودي"؛ ولكن كانت تنقصهم سياسة متناسقة. يظهر أنّ كلّ مصلحة لها "حلّها" الخاص، وكذلك الترخيص لوضعها حيز التنفيذ أو لمواجهة الحلول المتصوّرة لدى المصالح المنافسة. ولكن تفترض الدولة البوليسية ـ حسب حلّ أيخمان ـ وجود أرض شاسعة نوع ما. فسعى دون جدوى: "كان ينقص المسؤولون المهتمون تصوّرا". كانت هنالك "منافسات"، وخصومات، وخلافات، كلّ واحد منهم "ساعيا للسلطة العليا". ثمّ أصبح الأمر متأخرا. "اندلعت" الحرب ضدّ روسيا "فجأة، مثل الرعد". فكان، بالنسبة لأيخمان، نهاية الحلم. فإلى ذلك الحدّ "احلوا البحث عن حلّ عادل". وإلى ذلك الحدّ ـ وقد اعترف بذلك أيخمان في مذكراته التي كتبها في الأرجنتين ـ "كانت هنالك قوانين، وتراتيب، وأوامر تدير تصرفاتنا إزاء اليهود". ولكن هنالك أيضا ما هو أشنع: كان الأمر، حسب ما رآه أيخمان، نهاية ترقيته الخاصة. وإن ظهر هذا الأمر اليوم مضحكا بأنّ أيخمان يحظى بمثل تلك "الشهرة"، فذلك ليس بالعيب أن يفكر في ذلك. ذلك أنّ منظمته، التي خدمت إلى ذلك الحين السلطة العليا فيما يتعلق "بالمسائل اليهودية، سواء في الواقع ("التهجير الإجباري") أو في الخيال (دولة يهودية يحكمها النازيون) "أصبحت الآن من درجة ثانوية. فقد وقع فعلا بعثرة المبادرات المتعلقة بالحلّ النهائي للمسألة اليهودية على مختلف الوحدات، وصار هنالك ديوان مركزي آخر هو الذي يقوم بالمفاوضات، تحت إمرة قائد الإس. إس. ورئيس الشرطة الألمانية". ولم تكن هذه "الوحدات المختلفة" سوى مجموعات من القتلة، المختارين صدفة، والذين يعملون في الشرق خلف الجيش والذين كانت مهمّتهم قتل السكان وبالأخص اليهود. أمّا "الديوان المركزي الأخر"، فقد كان الديوان المركزي للشؤون الإدارية والاقتصادية، الذي يدير أوزفالد بوهل، الذي أصبح أيخمان يلجأ إليه للحصول على معلومات حول المآل النهائي لكلّ شحنة من اليهود. كانت الشحنة محتسبة، ومكان الوصول محدّدا، حسب "قدرات الاستيعاب" لمختلف التجهيزات وتقنيات الجريمة، وكذلك حسب الطلبات للعبيد الصادرة عن العديد من المؤسسات الصناعية، التي اكتشفت كلّ الربح الذي قد تحصل عليه من الفروع المقامة في نواحي المعتقلات.

(لم تكن مؤسسات الإس. إس. هامّة جدّا، ولكن فتحت شركات ألمانية مشهورة، مثل فاربن، وكروب فيركي وسيامنس-شوكيرت فركي، فروعا في أوشفيتز وفي نواحي معتقلات لوبلين. كان الإس. إس. رجال الأعمال على وئام تام. فقد أكد هوس، الذي كان في أوشفيتز، بأنّه أقام مع فاربن علاقات جدّا ودية، وحتى اجتماعيا. أمّا ظروف العمل، فقد كانت بدورها من النوع التي تؤدي إلى مقتل العامل؛ فحسب هيلبارغ، خمسة وعشرون ألف من اليهود على الأقلّ ماتوا من بين الخمسة وثلاثين ألف عملوا في فرع فاربن.) لم يعد الإجلاء والنفي يُعتبران "كحلول". فلم تعد إذن مصلحة أيخمان سوى وسيلة. ومن حقه أن يكون "حزينا ويائسا" عندما وقع التخلي عن مشروع مدغشقر؛ فلم يجد عزاء إلا في الحصول على رتبة ملازم-عقيد، مُنحت له في أكتوبر 1941.

آخر مبادرة قام بها أيخمان، إن كانت ذكرياته صحيحة، تعود إلى سبتمبر 1941، ثلاثة أشهر بعد اجتياح روسيا. فقد وقع تعيين هايدريش، الذي كان يدير دوما الشرطة المنية والمصالح المنية، حاكما على بوميهميا ومورافيا. للاحتفاء بهذا التعيين، أقام ندوة صحفية، صرح فيها بأنّ فترة حمايته ستكون بالتخلص من اليهود في شهرين. إثر الندوة الصحفية، تداول الأمر مع من يستطيع إعانته على الالتزام بوعده: فرانز شتهكيلير، الذي يسير عندئذ الشرطة الأمنية لمنطقة براغ، وكارل هيرمان فرانك، نائب كاتب دولة، وزعيم أسبق لمنطقة السودات، الذي أصبح مباشرة إثر وفاة هايدريش الحاكم الحامي. كان أيخمان يحمل فكرة سيئة جدّا عن فرانك هذا: فهو، حسب رأيه، رجل خسيس يكره اليهود "على طريقة سترايشر"، و"لا يعرف شيئا عن الحلول السياسية"، وهو احد الذين "يسدون الأوامر مثل الطغاة الحقيقيين، نشوان بجبروته". وعلى كلّ، فقد كانت الندوة الصحفية لطيفة جدّا. فلأوّل مرّة، يكتشف أيخمان في هايدريش "الجانب الإنساني". واعترف هايدريش، بكلّ صراحة، أنّه كان "كثير الثرثرة". وأضاف أيخمان: "لم يفاجأ هذا كلّ من يعرفه"؛ إذ أنّ هايدريش "شخص طموح وفظ"، "يطلق أحيانا كلمات مشينة من بين أسنانه، يندم عليها فيما بعد". فقد صرح هايدريش هذا ذات مرّة: "ها نحن في ورطة! فماذا نفعل؟" فأجابه

أيخمان: "إن لم تستطع التراجع، فليس هنالك سوى حلّ وحيد. البحث عن مكان يؤخذ إليه اليهود المبعثرين حاليا في المحمية" (موطن يهودي، تجمّع لمنفيي الشتات). عندئذ، وللأسف، تقدّم فرانك، الذي يكره اليهود "على طريقة سترايشر"، باقتراح ملموس: أن نفرغ لليهود منطقة ثريسينستادت. عندئذ أمر هايدريش، ربما من باب نشوة الجبروت أيضا، إجلاء السكان التشيكيين من ثريسينستادت، لترك المكان لليهود.

وقع إرسال أيخمان إلى ثريسينستادت لمعاينة الإنشاءات. خيبة أمل كبيرة: كانت هذه المدينة المحصنة من بوهيميا، الواقعة على ضفاف نهر إكار، صغيرة جدّا؛ يمكن على احسن تقدير أن تكون مركز عبور لجزء من التسعين ألف يهودي من بوهيميا مورافيا. (وصار فعلا مدينة ثريسينستادت مركز عبور لخمسين ألف يهودي تقريبا أرسلوا من هناك إلى أوشفيتز؛ والتحق عشرون ألف يهودي آخرين بأوشفيتز مباشرة). ولكننا نعرف من مصادر موثوقة ــ أكثر ثقة، على أيّ حال، من مذكرات أيخمان السيئة ــ أنّه من البداية كانت ثريسينستادت مخصصة، في فكر هايدريش، أن تُستعمل كغيتو خاص لبعض المجموعات من اليهود المحظوظين من أصول ألمانية ـ بالخصوص وليس قطعيا ــ: مسؤولين، وشخصيات، وقدماء المحاربين والحاصلين بسخاء على أوسمة، ومقعدين، وأزواج يهود من زيجات مختلطة ويهود ألمان سنهم أكثر من خمس وستين سنة (منا ظهرت الكنية التي اختص بها معتقل ثيريسيانستادت وهي الغيتو الذينثق بصداقته). غير أنّ المدينة لم تكن كبيرة بما فيه الكفاية لاستقبال كلّ الرعايا الميسورين. وهكذا في 1943، سنة بعد نشأة الغيتو، وقع وضع طريقة التخفيف من الازدحام"، التي بفضلها يقع تسريب "الفائض" بصفة دائمة إلى أوشفيتز. ولكن في هذه النقطة بالذات، فإنّ ذاكرة أيخمان لم تخنه. فقد كانت ثيريسيلنستادت فعلا المعتقل الوحيد غير تابع إلى الديوان المركزي للشؤون الإدارية والاقتصادية: وكان أيخمان المسؤول عنه حتى النهاية. فقد كان مديرو ثيريسيلنستادت أعضاء من فريقهن ولكن بدرجة أقلّ من درجته. لقد كان المعتقل الوحيد الذي كان أيخمان يمارس على الأقلّ جزء من سلطته التي نسبها إليه المدّعي العام في القدس.

أهملت ذاكرة أيخمان سنوات عديد ــ فقد تقدّم بسنتين في خصوص التسلسل الزمني للأحداث عندما روى للشرطة حكاية ثيريسيلنستادت ــ ولكن لم تكن هذه الذاكرة غير مرتبة بدقّة. وكأنها مخزنا بذخائر من أشنع أنواع النوادر للنفوس الحساسة. عند حديثه عن براغ، يتذكر بأنّه استقبل من طرف هايدريش، الذي اتضح أنه "أكثر إنسانية". وفي بعض حصص الاستنطاق فيما بعد، اشار أيخمان إلى سفرة إلى براتسلافا، بسلوفاكيا، حيث كان موجودا صدفة لحظة اغتيال هايدريش. ولكن لا يتذكر أيخمان إلا انّه كان ضيفا على سانو ماخ[11]، وزير الداخلية للحكومة السلوفاكية، حكومة وهمية وضعها كليّا الألمان. (في هذه الحكومة، الكاثوليكية والمعادية بشدّة للسامية، كان ماخ يمثل الوجهة الألمانية للمعاداة للسامية؛ فقد رفض ان يخصص معاملة مميزة لليهود المعمدين وكان أحد أهمّ المسؤولين عن النفي الجماعي لليهود السلوفاكيين). يتذكر أيخمان هذا اللقاء لكنّه لم يعتد قبول دعوات لحفلات اجتماعية من أحد الأعضاء الحكومي؛ فكان ذلك فخرا كبيرا بالنسبة إليه. كان ماخ، مثلما وصفه أيخمان، رجلا لطيفا، وهادئا، وقد دعاه للعب الكرة الحديدية. هل كلّ هذا ما كان؟ إذن، لم يكن أمام أيخمان أيّ شيء يقوم به في براتسلافا خلال الحرب سوى لعب الكرة الحديدية مع وزير الداخلية؟ نعم، هذا ما كان. فهو لا محالة يتذكر بدقة بلعبة الكرة الحديدية، وبالمشروبات المقدّمة قبل أن يعلم بمقتل هايدريش. أربعة أشهر وخمسة وأربعين شريط مغنطيسي فيما بعد، يعود النقيب لاس إلى هذه الحكاية: لقد رواها أيخمان من جديد بعبارات مشابهة. واضاف أنّه "لن ينسى" ذلك اليوم لأنّ "رئيسه المباشر تمّ اغتياله". ولكن هذه المرة واجهوه بوثيقة تشير إلى أنّه وقع إرساله إلى براتسلافا لمناقشة "الإجلاء الحالي ليهود سلوفاكيا"، اعترف أيخمان فورا بأنّه أخطأ: "هذا الأمر

---

(11) [ألكسندر سانو ماخ (1902-1980) سياسي سلوفاكي وصحافي. ساعد النازيين في تقسيم تشيكوسلوفاكيا، وصار بإيعاز من هتلر نائب رئيس الحكومة ووزيرا للداخلية في جمهورية سلوفاكيا فيما بين 1940 و1944. إثر الحرب حكمت عليه محكمة شعبية بثلاثين سنة سجنا، ولكن وقع إطلاق سراحه سنة 1968، فقي في براتسلافا إلى حدّ وفاته يعيش على جراية تدفعها الدولة].

واضح، واضح، كان أمرا من برلين؛ لم يرسلوني هناك للعب الكرة الحديدية" . هل كذب مرتين، بكل الحذق المباشر؟ هذا مستبعد. لقد أصبح إجلاء ونفي اليهود من الأمور العادية. وما علق في ذهنه حول هذه السفرة، كان لعب الكرة الحديدية، وزيارة الوزير وخبر مقتل هايدريش. ولكن كان عاجزا توضيح في أي سنة أطلق الوطنيون التشيك الرصاص على "الجلاد" ــ حادثة جديرة بالذكر إن استوجب الأمر.

هل أنّ ذاكرته قد ساعدته إلى درجة انّه كان في الإمكان عدم التعرض إلى حكاية ثيريسيلنستادت. إذ أنها تعود إلى فترة حيث وقع تجاوز "الحلول السياسية" : وقد بدأت بعد مرحلة "الحلّ الجسدي". في ذلك الوقت، كان أيخمان يعلم بعد ــ وقد اعترف بذلك فيما بعد تلقائيا وبمحض إرادته ــ أنّ الفوهرر أسدى أوامره بمباشرة الحلّ النهائي. ولذلك، يقتضي الأمر جعل بلد بأسره خال من اليهود، بينما كان هايدريش لا ينوي "تطهير" سوى بوهيميا ومورافيا. وهذا يعني أن يقع "جمع" اليهود وحملهم إلى مراكز يمكن انطلاقا منها تحويلهم بسهولة إلى معتقلات الموت. ومع ذلك، كان من المفترض أن تُستعمل ثيريسيلنستادت لغايات أخرى: كان من المفترض أن يكون غيتو مثاليا يعرضون فيه أمام أعين العالم الخارجي، والغيتو الوحيد (أو المعتقل) الذي يقبل وجود ممثلين عن الصليب الأحمر. ولكن كان ذلك مشروعا آخر، يجهل أيخمان، لا محالة، عنه كلّ شيء في ذلك الوقت والذي، إضافة إلى ذلك، ليس من وظائفه على الإطلاق.

VI
الحل النهائي: الجريمة

هاجم هتلر الاتحاد السوفييتي في الثاني والعشرين من جوان 1941. وفي برلين، بعد ستة أو ثمانية أسابيع، استدعى هايدريش أيخمان إلى مكتبه. وفي 31 جويلية، تلقى هايدريش رسالة من مارشال الرايخ هيرمان غورنغ، القائد الأعلى لجيش الطيران، والوزير الأوّل لمقاطعة بروسيا، ووزير مفوّض للتخطيط لأربع سنوات وبالخصوص ممثل هتلر في مراتب الدولة (والذي يجب تمييزه عن مراتب الحزب). وطلب غورينغ في رسالته من هايدريش إتمام "الحلّ العام للمسألة اليهودية في المناطق الأوروبية الواقعة تحت السيطرة الألمانية" وأن يسلمه "مقترحًا عامًا... حول سبل تطبيق الحلّ النهائي الذي نتمنى وضعه للمسالة اليهودية". لقد اهتمّ هايدريش بالمسائل اليهودية منذ سنوات. وفي رسالة بتاريخ 6 نوفمبر 1941، يشرح للقيادة العليا للجيش "أنّه منذ سنوات وقع تكليفه بمهمة وضع خطة للحلّ النهائي للمسألة اليهودية"؛ ومنذ بداية الحرب ضدّ روسيا، صار المسؤول عن الجرائم الجماعية التي تقوم بها فرق التدخّل في الشرق.

افتتح هايدريش هذه المحادثة بكلمة قصيرة حول "التهجير". (لقد توقفت الهجرة بعد، ولكن لم يعط هيملر الأمر بمنع تهجير اليهود، باستثناء البعض، إلا بعد أربعة أشهر. كان من المفترض أن يُنقل هذا الأمر إلى هايدريش شخصيا). ثمّ أنّ هايدريش صرّح بأنّ "الفوهرر أمر بإبادة اليهود جسديا". وعلى الإثر، بقي صامتا للحظات، وهو ما لم يكن على الإطلاق

من طباعه. وكأنّه يريد أن يعرف كيف سأتقبل الأمر. أذكر ذلك إلى اليوم. في البداية، لم أتمكّن شخصيا من فهم ما قاله، لأنّه اختار كلماته بعناية فائقة. ثمّ انتهى بي الأمر أن فهمت، فلم أقل شيئا بما أنّه لم يعد هنالك ما يمكن قوله. إذ لم أكن أتصوّر مثل هذا الأمر، حلّ شديد العنف. ففقدت عندئذ كلّ شيء، كل شغف بالعمل، وكلّ مبادرة، وكلّ منفعة. لقد وقع عندئذ التخلص مني. ثمّ قال لي: "أيخمان، إذهب لملاقاة غلوبوكنيك [أحد رجال هيملر، من الإس. إس. الساميين ورئيس شرطة الحكومة العامة] في لوبلين. كان القائد [هيملر] قد أسدى الأوامر الضرورية؛ اذهب لمعرفة ما فعل في الوقت نفسه غلوبوكنيك. أعتقد أنه يستعمل خنادق الدبابات الروسية للتخلص من اليهود". أذكر ذلك جيّدا، ولن أنسى أبدا، حتى وإن قُدّر لي أن أعيش طويلا، هذه الجمل التي تفوّه بها خلال لقائنا... المنتهي بعد. وفي الواقع قال هايدريش أيضا شيئا آخر: وهو أنّ المسألة صارت من أنظار الديوان المركزي لأمن الرايخ التابع لأيخمان، ولكن تحت "إشراف الديوان المركزي للإس. إس. للشؤون الاقتصادية والإدارية"؛ ثمّ أنّ كلمة السرّ للإبادة كان أيضا: "الحلّ النهائي".

لم يكن أيخمان أبدا من الأوائل الذين وقع إعلامهم بنوايا هتلر. إننا على علم بأنّ هايدريش يسعى في هذا الاتجاه منذ سنوات، وعلى الأرجح منذ بداية الحرب؛ أمّا هيملر، فقد ادعى من ناحيته أنّه لم يقع إعلامه بهذا "الحلّ" (الذي قد يكون احتج عليه) مباشرة بعد هزيمة فرنسا في صيف 1940. وفي مارس 1941، أي قبل ستة أشهر من محادثة أيخمان مع هايدريش، صرح فيكتور بْراك[1]، من ديوان الفوهرر، الذي شهد في نورنبرغ: "لم يعد الأمر سراً بالنسبة لأيّ كان، في المستويات العليا للحزب، أنّه من الواجب إبادة اليهود". ولكن لم تكن لأيخمان صلة بهذه الأوساط: وهو ما حاول تفسيره دون جدوى في القدس؛ كانوا يقولون له

---

(1) [فيكتور بْراك (1904-1948) عضو في الحزب النازي منذ 1929، شارك في عملية إبادة اليهود سنة 1941، وبعد الحرب العالمية الثانية وقعت محاكمته في إطار محاكمة الأطباء سنة 1948 وحُكم عليه بالإعدام الذي نُفذ فيه في 2 جوان 1948].

بأنّه في حاجة للعلم بذلك حتى يقوم بعمل معيّن، لا غير. أكيد أنّه كان من بين أوّل المسؤولين من الدرجات الدنيا الذين أحيطوا علما بهذا "السرّ للدولة" (والذي ظلّ "سرّا للدولة" حتى بعد أن انتشر الخبر في كلّ مكاتب الحزب والإدارة، وكلّ الشركات التي تشغّل العمال-العبيد، ولدى كلّ ضباط القوات العسكرية. ولم يكن كلّ من وقع إعلامهم بقرارات الفوهرر مجرّد "سعاة بريد حاملين للأوامر" (مكلفون بمهمّة)؛ لقد وقع ترقيتهم إلى مرتبة "حاملي الأسرار" (مبشرين حميميين) وبالتالي محلفين بالتأكيد. لقد أقسم كلّ أفراد المصالح الأمنية الراجعين لأيخمان منذ 1936 بالمحافظة على السرّية).

كانت كلّ المراسلات حول الحلّ النهائي عرضة "لقواعد لغوية" صارمة. لذلك قلّما نجد في وثائق تلك الفترة (باستثناء ما يتعلق بتقارير فرق التدخّل) كلمات شرسة مثل "إبادة"، "تصفية" أو "قتل". ففي مكانها شفرات وقع تحديدها: بالنسبة لفعل "القتل"، نقرأ "الحلّ النهائي"، "إجلاء" أو "معاملة خاصة". ووقع تسمية "النفي" بعملية "التجميع" أو أيضا "العمل في الشرق"، إلا إذا ما تعلق الأمر باليهود المحظوظين، الذين يرسلون إلى ثيريسينستادت[2]، "غيتو الشيوخ"؛ فقد كان الأمر يتعلق عندئذ "بتغيير للمقر". ذلك لأنه لم تكن أحيانا "عملية تجميع" اليهود في غيتوات، والعمل الإجباري، بالإجراءات الوقتية، فهي في هذه الحالة تتماشى وألفاظ مغايرة نوعًا ما. وهكذا اقترح مسؤول رفيع من وزارة الشؤون الخارجية تغيير كلمة "إبادة" بكلمة "الحلّ الجذري" في كلّ المراسلات مع الفاتيكان. (كانت الفكرة جهنمية: فعلا، فالحكومة الكاثوليكية لسلوفاكيا، الحكومة الدمية التي تورّط الفاتيكان في نشأتها، لم تكن "بما فيه الكفاية من الصرامة"، من وجهة نظر النازيين. فالقوانين التي أصدرتها ضدّ اليهود تستثني اليهود المعمّدين، وهو ما كان يُعتبر "خطأ أساسيا".) لا يستطيع إذن "حاملو الأسرار" التحدّث بلغة مشفرة إلا فيما بين بعضهم البعض؛ ولكن ليس من المؤكد أنّهم استعملوا ذلك عندما كانوا منشغلين بأعمالهم

(2) [تريسينستادت، أحد المعتقلات النازية يوجد اليوم بالجمهورية التشيكية].

الإجرامية يوميا، أو عندما كانوا أمام آلة الرقن الاختزالي أو أعمال مكتبية أخرى. ومهما يكن السبب لهذه "القواعد اللغوية"، فقد ساهمت كثيرا في حفظ النظام، والتوازن العقلي لمستعمليها، المشتتين على مختلف المصالح، والذين يكون تعاونهم ضروريا. فعبارة "قواعد اللغة" هي بدورها كلمة مشفرة. ففي اللغة العادية، يُطلق على ذلك بالكذبة. وبالفعل، عندما يستوجب على "حامل الأسرار" استقبال شخص من الخارج ـ كذلك الأمر عندما قام أيخمان بتنظيم زيارة ممثلي الصليب الأحمر الدولي السويسريين لغيتو ثيريسينستادت ـ يجب أن يكون قد تمكن من "قواعده اللغوية"، علاوة على الأوامر. وبذلك تمكن أيخمان من منع زائريه من معاينة معتقل بيرغن-بلسن، مختلقا فكرة وباء التيفوس، الذي قد يكون تفشى فيه. لم تمنع هذه المنظومة اللغوية المعنيين من معرفة ما يفعلون؛ ولكن هذا لم يمنعهم من ربط العلاقة بين هذه المنظومة الجديدة، والأكاذيب القديمة، والجرائم الغابرة، التي يعتبرونها "عادية". كان أيخمان، وهو المتقبل بسهولة للشعارات الجاهزة، والعاجز عن التعبير بلغة عادية، يستعمل بصفة مثالية "قواعد اللغة".

ولكن لم يكن المستعملون لذلك بعيدين عن الواقع إطلاقا. لقد لاحظ أيخمان ذلك عندما تحوّل إلى لوبلين لملاقاة الضابط السامي أوديلو غلوبوكنيك، رئيس منطقة فيينا الأسبق. (لقد ادعى في هذا الشأن المدعي العام بأنّ مهمة أيخمان كانت تتمثل "في إعلام غلوبوكنيك شخصيا بأنّه وقع إسداء الأمر السري "بتصفية اليهود جسديا"، لكن هذا خطأ: إذ أنّ غلوبوكنيك كان على علم بذلك قبل أيخمان. استعمل عندئذ أيخمان عبارة "الحلّ النهائي" ـ وهي شفرة تسمح دون شك لغلوبوكنيك بالتعرف مباشرة على أيخمان). وأكد المدعي العام أيضا بأنّ أيخمان نقل أوامر الفوهرر إلى رودولف هوس قائد أوشفيتز. وهو ما يدلّ على أنّ المدعي العام كان تائها في المتاهات الإدارية للرايخ الثالث. أثار الدفاع هذا الخطأ: فقد أكد بأنّ إثبات المدّعي العام لا يستند إلى أيّة حجة. ولقد أكد هوس فعلا، عند محاكمته، بأنّه تلقى الأوامر مباشرة من هيملر، في جوان 1941؛ وقد يكون هيملر أضاف بأنّه من واجب أيخمان القدوم لمناقشة بعض "التفاصيل" مع

هوس. وفي مذكراته، يؤكد هوس على أنّ هذه التفاصيل تتعلق باستعمال الغاز، وهو ما أنكره أيخمان بحزم. ومن الأكيد أنّ أيخمان يقول الحقيقة. فكلّ الوثائق تكذّب فعلا هوس في هذه النقطة: لقد كانت التعليمات، الشفوية أو المكتوبة، تمرّ دوما عبر الديوان المركزي للشؤون الاقتصادية والإدارية، الذي يعطي رئيسه، الملازم العام أوشفالد بوهل، الأوامر، إن لم يكن الضابط ريشارد غلوكس، الرئيس المباشر لهوس. فلم تكن لأيخمان أيّ علاقة بالغاز. إنّ "التفاصيل" التي ناقشها، على فترات منتظمة، مع هوس تتعلق بقدرات الإبادة في المعتقل (كم من حمولة يستطيع المعتقل استيعابها أسبوعيا)، أو ربما بمشاريع التوسعة.

ولكن لنعد إلى غلوبوكنيك، الذي استقبل بحفاوة أيخمان في لوبلين وقام معه بجولة رفقة أحد معاونيه. ووصلوا إلى طريق يشقّ غابة، ويوجد على اليمين منزل عادي، يقيم فيه عملة. وقدم ضابط شرطة الأمن لتحيتهم. (قد يكون رئيس شرطة الجنايات كريستيان ويرث[3] شخصيا. كان ويرث مسؤولا عن الجوانب التقنية للإبادة بالغاز "للمصابين بمرض عضال" تحت إشراف ديوان الفوهرر). ومهما يكن من أمر، فقد مكنهم هذا الضابط من مشاهدة بعض الأكواخ الصغيرة من خشب وشرع يوضح لهم "بصوت أجش، سوقي، عديم التربية، بأنّه وضع منظومة مكتملة لإخماد الصوت، وأنّ محرّك غواصة روسية يشتغل، باعثًا داخل البناية الغاز الذي يسمم اليهود. أنا أيضا، وجدت هذا شنيعا. لم أكن قويا بما فيه الكفاية لتحمّل مثل هذه الحكاية دون ردّ فعل... حتى اليوم، فإنّي عاجز على الإطلاق مشاهدة جرحا فاغرا. خُلقت هكذا. لقد قالوا لي أحيانا بأنني لا أستطيع أبدا أن أكون طبيبا. أذكر أيضا أني عندما استذكر كلّ العملية التي وصفها الضابط، يصيب رأسي الدوران. وكأنني صرت ضحية لاضطراب عظيم. وهذه أمور تحدث لكلّ الناس. ويترك هذا في نفوسكم نوعا من الزلزال الداخلي".

فعلا! كان أيخمان محظوظا. فقد عاين التحضيرات. وفيما بعد،

(3) [كريستيان ويرث (1885-1944) ضابط نازي من الإس. إس. وقع اغتياله سنة 1944 من طرف المقاومة]

ستستقبل غرف الكربون المونوكسيدي لتربلينكا، إحدى معتقلات الموت الست في الشرق، العديد من مئات الآلاف من الضحايا. ولكن إثر هذه الزيارة، في خريف السنة نفسها، أرسله رئيسه المباشر، هانريش مولر، لتفقد مركز الإبادة في فارثيغا، المنطقة الغربية لبولندا، التي وقع ضمّها للرايخ. كان المعتقل كولم يُدعى (شالمنو بالبولندية). هناك وقع في سنة 1944، قتل ثلاث مائة ألف يهودي قدموا من عدّة أماكن في أوروبا، الذين وقع في الأوّل "تجميعهم" في غيتو لودز. وبلغت الإبادة في شالمنو ذروتها، ولكن لم تكن بالوسائل نفسها؛ إذ يقع القتل "بالغاز" في عربات متنقلة وليس في الغرف. وشاهد أيخمان اليهود متجمعين في غرفة كبيرة. وأمروهم بالتجرد من ثيابهم. وتصل شاحنة، وتتوقف عند باب القاعة؛ ويقع شحن اليهود عراة. ويقع غلق الأبواب، ثمّ تنطلق الشاحنة. "لا أستطيع ذكر [كم عدد اليهود الذين يصعدون في الحافلة]، وكنت انظر بعناء. لم أعد أحتمل، لم أعد أحتمل، هذا يكفي. صرخات و. . . كنت مضطربا، وهكذا دواليك. هذا ما أسررت به فيما بعد لمولر، الذي لم يستفد كثيرا من تقريري. ثمّ اقتفيت أثر الشاحنة، في سيارة، وعندها شاهدت شيئا أكثر شناعة مما شاهدت إلى ذلك الحين، إذ تتجه الشاحنة نحو خندق فاغر، وهنالك يقع إلقاء الأجساد. كانوا ظاهريا لا يزالون على قيد الحياة، بما أنّ أعضاءهم ما زالت ملساء. . . يلقون بهم في الخندق وشاهدت أحدهم، في ثوب مدني، يقلع لهم الأضراس بملقط طبيب الأسنان. عندئذ غادرت المكان. قفزت في سيارة ولم أنبس بعدها بشفة. ومنذ ذلك اليوم، وصل بي الأمر أن أظل جالسا لساعات إلى جانب سائقي دون أن أتبادل معه ولو كلمة واحدة. ففي ذلك اليوم، أصابني القرف. لقد انتهيت. غير أنّي أذكر أنّ طبيبا بسترة بيضاء أشار لي بالنظر من ثقب في الشاحنة عندما كانوا فيها. فرفضت. لم أعد أحتمل. يجب أن أغادر المكان".

بعد مدّة وجيزة، شاهد أيخمان ما هو أكثر شناعة. فمولر، هو الذي أرسل به، مرّة أخرى، إلى مينسك، في روسيا البيضاء، قائلا له: "في مينسك، يطلقون الرصاص على اليهود. جهز لي تقريرا حول هذا الأمر". وذهب أيخمان إليها. لقد قال في نفسه إنّه محظوظ: "فقد انتهى الأمر

تقريبا" عند وصوله. وهذا ما جعله في غبطة. "بعض نخبة من القناصة يصوبون لوحدهم أسلحتهم في الخنادق في اتجاه جماجم الأشخاص الذين ماتوا بعد". غير أنّ أيخمان شاهد، "وهذا كافيا بالنسبة لي، امرأة مقطعة اليدين. فغادرت". وفي طريق العودة، بادرته فكرة التوقف في لفوف ـ يظهر أنها كانت فكرة طيبة، بما أنّ لفوف (أو لامبارغ) كانت مدينة نمساوية. فحصل أيخمان بها "على أوّل مشهد جميل بعد كلّ تلك الأهوال: محطة القاطرات التي أقيمت على شرف ستين سنة من حكم فرانسوا-جوزيف" ـ وهي الفترة التي "يعشقها" أيخمان بما أنّ والديه حدثاه عن محاسنها؛ وكان والدي زوجة أبي (مضمرا بأنهما من اليهود) يتمتعان عندئذ بوضعية اجتماعية ممتازة ويجنيان الكثير من المال. عند مشاهدة هذه المحطة تخلص أيخمان من الأفكار السوداء. لقد تذكر كلّ هذه التفاصيل، حتى اللوحة المعدنية التذكارية الموضوعة يوم الاحتفال. عندئذ قام أيخمان، في هذه المدينة الجميلة لفوف، بغلطة شنيعة. لقد ذهب لملاقاة القائد المحلي للإس. إس. وقال له: "إذن، أمر شنيع، كلّ ما يحدث هنا. يحوّلون الشبان إلى ساديين. كيف يمكن أن نقوم بمثل هذا الصنيع؟ نطلق الرصاص على النساء والأطفال؟ هذا غير معقول. فشعبنا سيصير مجنونا أو مسلوب الإرادة". والمشكل، هو أنّ ما يقومون به في لفوف هو نفس ما يقومون به في مينسك. لقد تعهد مضيّف أيخمان بالسهر على إقامته في ظروف طيبة، رغم أنّ أيخمان حاول الاعتذار بأدب. وهكذا قد حصل "على مشهد آخر من البشاعة: كان هنالك خندق، رُدم بعد ترابا، وتدفق من هذه الأرض نبع من الدماء. لم أشاهد مثيلا لذلك على الإطلاق. لم أعد أحتمل هذه المهمّة. فعدت إلى برلين وأعددت تقريري للقائد مولر".

ولكن لم ينتهِ كلّ شيء. ورغم أنّ أيخمان حاول العديد من المرات إقناع مولر بأنّه ليس "بالقوي جأشا" لتحمل هذا النوع من المشاهد، أنّه لم يكن أبدا جنديا ولم يذهب قط إلى الجبهة، ولم يشاهد إطلاقا عمليات عسكرية، وأنّه لا يقدر على النوم، ويتعرّض إلى كوابيس، فقد بعث به مولر، بعد تسعة أشهر، إلى منطقة لوبلين. وانتهت التحضيرات للمتحمس غلوبوكنيك. وصرح أيخمان أنّه في النهاية شاهد هنالك أشنع ما شاهده في

حياته. فلم يتعرف على الأماكن، ولا على الأكواخ الخشبية. واقترب، مرفوقا بنفس الرجل ذي الصوت الفظ، من محطة قاطرات عليها لافتة، "تريبلانكا"، الشبيهة بأي محطة في ألمانيا ـ نفس المباني، نفس الساعات، نفس التجهيزات: فهي صورة طبقًا للأصل. "بقيت، بكل ما أوتيت من الجهد، إلى الخلف، فلم أقترب كثيرا. وشاهدت على كلّ حال، مجموعة من اليهود العراة وقع الجزّ بهم في قاعة كبيرة. وبدا لي بأنه يقع قتلهم هناك بمادة تسمى الحامض السيانيكي".

في الواقع، لم يشاهد أيخمان أمرا جسيما. فقد زار فعلا أوشفيتز لعدّة مرّات. ولكن لم يكن معتقل أوشفيتز، أكبر وأشهر معتقلات الموت، بمساحة الـ4662 هكتارا، معتقلا للإبادة فحسب؛ بل كان سجنا شاسعا قادرا على احتضان مائة ألف سجين، ويضمّ فعلا كلّ أشكال المساجين، منهم من غير اليهود والمحكوم عليهم بالمؤبد الذين لم يدخلوا إلى غرف الغاز. كان من السهل تجنب المباني القاتلة، فقد أعفاه هوس، الذي كان يقيم علاقات جدّ طيبة مع أيخمان، من مشاهد مثيرة للاشمئزاز. لم يشهد أيخمان عملية قتل جماعية بالرصاص على الإطلاق، ولم يشاهد أبدا شخصا يموت بالغاز، ولم يشاهد كيف يقع فرز اليهود (حوالي 25 بالمائة من كلّ شحنة) للأشغال الشاقة. فقد شاهد ما يكفي حتى يكون على علم بمختلف آليات الإبادة: فهنالك طريقتان للقتل، بالغاز أو الرمي بالرصاص؛ فالرمي بالرصاص من مهام فرق التدخل. ويقع القتل بالغاز، إمّا في غرف أو في عربات متنقلة. وتؤخذ، في المعتقلات، جميع الاحتياطات لمغالطة الضحايا حتى آخر لحظة.

وقع الاستماع إلى الأشرطة، التي ذكرناها، والتي سجلتها الشرطة، من طرف المحكمة خلال الجلسة العاشرة (ستكون هنالك إحدى وعشرين جلسة) التي تمّت في اليوم التاسع من المحاكمة (التي ستدوم قرابة تسعة أشهر). ويظهر على الشريط، بصفة غريبة ومضاعفة، صوت المتهم غير مجسد: فقد كان الجسد الذي يمتلكه هذا الصوت حاضرا، ولكنه أيضا غير مجسد لمن كان خلف الستائر البلورية المحيطة به. لم ينف المتهم ولا الدفاع ما يقوله الصوت المنبعث من الشريط. ولم يبد الدكتور سارفيتيوس

أي اعتراض؛ بل صرّح فقط أنّه "فيما بعد، عندما يأخذ الدفاع الكلمة"، سيُمكن المحكمة من بعض المعلومات التي أدلى بها المتهم للشرطة. ولكنه لم يف بوعده. كان في الإمكان للدفاع الاحتجاج مباشرة، إذ يظهر أنّ الاتهامات التي يُحال بمقتضاها المتهم في هذه "المحاكمة التاريخية" تشمل كلّ الوقائع، ويمكن القول بأنّ قرار الاتهام للمدّعي العام كان جاهزا مسبقا. لم يقع، أبدا، الاعتراض على أفعال أيخمان، رغم أنّ المدّعي العام تمنى أن يكون قد اقترفها آخرون. فقد تمّ تحديد الوقائع قبل المحاكمة بمدّة طويلة؛ وقد اعترف بها أيخمان ألف مرّة ومرّة. هنالك ما يدعو إلى شنقه، مثلما لاحظ. ("أليس لكم ما يكفي من قرائن؟" مسائلا الشرطي، وقد كان، من خلال مساءلته، يبحث عن تحميله سلطات لم تكن لديه على الإطلاق.) ولكن بما أنّه تكفل بحمل اليهود وليس بقتلهم، فقد استوجب، من ناحية قانونية، معرفة إن كان على يقين ممّا يقوم به. وإن وقعت محاكمته دون منازع عن ضخامة أفعاله. وإن اعتبر سليم العقل، فهل كان أيضا مسؤولا حسب مقتضيات القانون. كانت الإجابة عن هذه التساؤلات بالإيجاب: لقد شاهد أيخمان الأماكن التي أرسل إليها اليهود ولقد تكدّر لذلك بشكل عميق. ولقد سأله القضاة، وخاصة من ترأس المحكمة، العديد من المرّات، سؤالا أخيرا، الأكثر إزعاجا من بين الأسئلة: هل أنّ مقتل اليهود ينافي قناعاته؟ ولكن هذا السؤال كان على نمط أخلاقي، وربما لا تكون إجابة أيخمان عنه مقبولة على المستوى القانوني.

وبما أنّه تمّ إقرار الوقائع، استوجب الأمر طرح سؤالين قانونيين بصفة محضة:

1 - هل تصرّف أيخمان "حتى يتفادي خطر موته المباشر"؟ إن كان الجواب بنعم، فإنّ الفقرة العاشرة من القانون الذي يُمثل بمقتضاه أمام العدالة تعفيه من "المسؤولية الإجرامية".

2 - هل يمكنه المطالبة بظروف التخفيف المدرجة في الفقرة الحادية عشرة؟ وبمعنى آخر، هل قام "بكلّ ما في وسعه للتخفيف من جسامة نتائج جرمه"؟ أم أنّه هكذا تصرّف "حتى يتجنب النتائج الأكثر خطورة أيضا من

النتائج المنبثقة من أفعاله"؟ من الواضح أنّ الفقرتين العاشرة والحادية عشرة من قانون 1950 (حول النازيين والمتعاونين مع النازيين) وقع تحريرهما ضدّ بعض "العملاء" من اليهود. فقد استعمل النازيون، في كلّ مكان عملاء من اليهود لقتل إخوتهم في الدين؛ فقام هؤلاء بأعمال إجرامية "حتى يتفادوا خطر موتهم المحتوم"؛ ولقد تعاونت المؤسسات اليهودية، وقدماء اليهود لأنهم اعتقدوا أنهم بذلك يستطيعون "تجنب النتائج الوخيمة أيضا أكثر من تلك المتأتية من أعمالهم". ووفرت شهادة أيخمان أجوبة المتهم على هذين السؤالين: فكانت سلبية.

لقد صرّح، فعلا، أيخمان ذات مرة بأنّ الانتحار قد يكون الحلّ الوحيد؛ ولكن ذلك كان افتراء. نعلم أنّه كان من السهل جدّا، بالنسبة لزمرة القتلة، التخلي عن أزيائهم دون التعرض لمشاكل جسيمة. وعلى كلّ، لم يصرّ أيخمان على ذلك. ولا نجد أثرا، في وثائق نورنبرغ، "لحالة حُكم فيها بالإعدام على فرد من الإس. إس. لقد رفض المشاركة في تنفيذ القتل" (انظر هاربارت جاغر، "اعتبارات حول محاكمة أيخمان" في كتاب **الجريمة وإصلاح المجلة الجزائية**، 1962). فخلال محاكمة أيخمان، صرّح فون دام باخ-زيليفسكي، الذي شهد لفائدة الدفاع: كان في الإمكان تفادي إنجاز المهمّة بتقديم طلب تغيير الوظيفة. أكيد، أنّه في الحالات الشخصية، يجب توقع إجراءات تأديبية. ولكن لم يكن هنالك خطر بالموت". كان أيخمان يعرف جيّدا أنّه لم يُحشر في "الوضعية الكلاسيكية الحرجة" لجندي "يستحق الإعدام رميا بالرصاص من طرف محكمة عسكرية إن عصي الأوامر، وأن يُشنق من قبل قاض أو هيئة محلفين إن امتثل" (مثلما قال ديسي في كتابه الشهير **القانون الدستوري**). وعلى كلّ، لا يمكن لأيخمان، عضو الإس. إس.، أن يمثل على الإطلاق أمام محكمة عسكرية، بل أمام محكمة من الشرطة والإس. إس. فقط. وفي آخر تصريح له أمام المحكمة، اعترف أيخمان، أنّه كان بإمكانه، متعللا بأي حجة، أن يتراجع؛ وأنّ آخرين قاموا بذلك. ولكنه وجد، دوما، أنّ هذا الأمر "غير مقبول"؛ حتى اليوم فهو لا يفكر بأنّ ذلك كان "رائعا". فهذا يعني ببساطة أن يقع الانتقال من عمل مُكسب إلى آخر. فبالنسبة لأيخمان، يختصّ التمرّد المفتوح ــ مفهوم

وقعت صياغته أثناء الحرب ــ بروايات السحرة: "كان الأمر مستحيلا، نظرا للظروف. ولم يجرأ أحد على القيام بذلك". كان الأمر "غير وارد"، لو عينوه قائدا لمعتقل للإبادة، مثل صديقه الودود هوس، لأجبر، مثلما قال، على الانتحار، إذ كان عاجزا عن القتل. (ارتكب هوس، خطأ، وهي جريمة في شبابه في حقّ شخص يدعى فالتر كادوف[4]، الذي خان ليو شلاغتار[5] ــ أحد القوميين الإرهابيين في رينانيا والذي جعل منه النازيون فيما بعد بطلا ــ بتسليمه للسلطات الفرنسية المحتلة؛ فحكمت عليه محكمة ألمانية بخمس سنوات. وفي أوشفيتز، أكيد أنّ هوس لم يقدم على قتل أحد). ولكن، ليس من المستبعد أن يقع اقتراح مثل هذا العمل على أيخمان؛ "فالقائمون على إسداء الأوامر يعرفون، جيّدا، أنّه لا يمكن إجبار الناس إلى ما لا طاقة لهم به". بلى، لم يكن أيخمان في وضعية "خطر الموت المباشر". فقد كان يؤكد بأنفة أنّه "قام دوما بواجبه"، وأنّه امتثل إلى كلّ الأوامر مثلما يستوجبه القسم. ومن الأكيد أنّه عمل باستمرار كلّ ما في وسعه إلى مفاقمة "نتائج أفعاله" عوضا عن التخفيف منها. لقد أشار إلى "ظرف مخفف" واحد: فقد حاول، عند تحقيق واجباته، "أن يتجنب العذابات غير المجدية بما فيه الكفاية". كان الأمر حقيقة، لكنه لا يمثل أي ثقل، لو أخذنا بعين الاعتبار "ظروف التخفيف". فقد تلقى فعلا الأوامر "بتجنب الآلام الواهية".

فكان بذلك حكم الإعدام، حتى من الجانب القانوني، مصرّحًا به مسبقا عندما انتهى التسجيل من خطابه. غير أنّه ظلت هنالك إمكانية، وهو أنّ العقاب "لأعمال مقترفة بأوامر علية" كان خفيفا. وتتوقع الفقرة الحادية عشرة من القانون الإسرائيلي هذه الامكانية؛ ولكن الجرائم التي اقترفها أيخمان كانت عظيمة إلى درجة أنه لا يمكن أخذ هذه الفقرة بعين الاعتبار. (يجب التذكير هنا أنّ الدفاع لم يتحدّث، في مرافعته، لا عن "أوامر

(4) [فالتر كادوف (1860-1923) مدرس ألماني اتهمه النازيون بالخيانة، فقتلوه].

(5) [ألبار ليو شلاغتار (1894-1923) ضابط ألماني اتهمته فرنسا بالجوسسة إثر وشاية من فالتر كادوف، فحُكم عليه بالإعدام].

علية"، ولكن عن "أحكام للدولة". وعلى هذا الأساس ركز طلبه بعدم سماع الدعوة. هذه الإستراتيجية، هي التي استعملها الدكتور سارفيتيوس من قبل، دون جدوى، في نورنبرغ، حيث دافع على فريتز ساوكيل[6]، الوزير المفوض لصرف جرايات العمل في "مكتب مخطط الأربع سنوات لغورينغ. وقع فعلا سنة 1946 شنق ساوكيل، المسؤول عن إبادة عشرات الآلاف من العمال اليهود في بولندا.) وترتكز "أحكام الدولة"، التي وجدت لها الأحكام القضائية الألمانية اسما معبرا وهو "حرية المحكمة"، على "ممارسة سلطة سيادية" (انظر واد في الكتب البريطانية للقانون الدولي، 1934). وبالتالي فهي لا تخضع للقانون، بينما تظل التوجيهات والأوامر، مهما كانت، في ظل مراقبة قانونية، نظريا على الأقل. إن كانت أعمال أيخمان من "أحكام الدولة"، فإنّ لا أحد من مرؤوسيه يمكن تقديمه للمحاكمة، حتى هتلر. فنظرية "أحكام الدولة" تتماشى وفلسفة الدكتور سارفيتيوس؛ ولا نستغرب عندما حاول ثانية تجربتها. فالغريب هو أنّه لم يفكر لا محالة في العودة إلى "الأوامر العلية" التي قد تصلح "للظروف المخففة" إثر قراءة حيثيات الحكم وقبل الإقرار بالحكم.

لم تكن فعلا المحاكمة عادية. غير أنّه لدينا أحيانا بعض الأسباب للانبساط له: إذ لم نكن مجبرين على رفض بعض التصريحات بدعوى أنّها لم تكن متماشية مع المناقشات، إذ لم تكن الأمور بالسهولة التي لم يكن المشرع يتصوّرها. وما كان دون جدوى على المستوى القانوني، قد يكون مثيرا للاهتمام من الناحية النفسية. وعلى سبيل المثال، كم من وقت يستوجب على شخص عادي أن يتغلب على نفوره الخُلقي للجريمة؟ وما الذي يحدث حقيقة في رأسه، عند الوصول إلى هذه المرحلة؟ فعلى هذه الأسئلة، فإنّ أنموذج أيخمان يوفر لنا إجابات أقل ما يقال فيها أنها واضحة ودقيقة.

(6) [فريتز ساوكيل (1894-1946) مسؤول نازي ملف بنقل اليد العاملة من البلدان الأوروبية في اتجاه ألمانيا. وقعت محاكمته في نورنبرغ ونُفذ فيه حكم الإعدام في 16 أكتوبر 1946].

في سبتمبر 1941، مباشرة إثر أوّل زيارة له لمعتقلات الموت في الشرق، نظّم أيخمان أوّل عمليات النفي الشامل، بداية من ألمانيا ومحمياتها، حسب "رغبة" هتلر، الذي طلب من هيملر أن يجعل الرايخ خاليا من اليهود في أسرع وقت. كانت الشحنة الأولى تعدّ عشرين ألف يهودي من رينانيا، وخمسة آلاف من الغجر. كانت هذه الشحنة الأولى تعد مناسبة لحادثة غريبة.

لا يتخذ أيخمان، أبدا، قراراته بمفرده؛ فهو يتخذ كلّ التدابير لتأمين حمايته بأوامر. ويشهد تلقائيا كلّ مَن عمل معه بأنّه ينفر، أيضا، من القيام بمقترحات ويطالب دوما "بتوجيهات". ولكن هذه المرة، اتخذ أيخمان، "للمرّة الأولى والأخيرة"، مبادرة تتنافى والأوامر التي حصل عليها. فعوض أن يُوجه هؤلاء الأشخاص نحو الأراضي الروسية، في ريغا أو مينسكا، قصد قتلهم هناك رميا بالرصاص مباشرة من قبل فرق التدخل، أرسل شحنته إلى غيتو لودز، حيث يعلم بأنّه لم يقع التخطيط بعد لأيّ إجراء للقتل. ذلك لأنّ المسؤول عن الغيتو، رئيس الحكومة، أويبالهوير، عثر على وسيلة يحصل بها على منفعة من "يهوده". (كانت لودز أوّل معتقل وقع إنشاؤه وأيضا الأخير الذي وقعت إزالته. وكلّ الأسرى الذين لم يموتوا بسبب المرض أو الجوع عاشوا إلى سنة 1944.) فكلف هذا القرار أيخمان قلاقل كبيرة. لقد كان الغيتو مزدحما بالسكان، ولم يكن أويبالهوير بمزاج لقبول قادمين جدد، ولم تكن لديه مباني ضرورية. كان غضب أويبالهوير كبيرا جدّا بما أنّه اشتكى لدى هيملر بأنّ أيخمان خدعه، صحبة رجاله، متلاعبا به، "باستعمال طرق عرفها لدى الغجر". ولكن هيملر، وكذلك هايدريش، قد تسترا على أيخمان. فوقع الصفح عنه ووقع تناسي الحدث بسرعة.

لقد كان الحدث من صنيع أيخمان نفسه، ولم يتحدث عنه أبدا في التحقيق مع الشرطة ولا في مختلف ثنايا مذكراته. أعاد أيخمان بإصرار، إثر أسئلة محاميه الذي أظهر له وثائق، وهو في قفص الاتهام، بأنّه لم يكن لديه أي "اختيار". "ففي ذلك اليوم، ولأوّل مرّة ولآخر مرّة، كان لدي الاختيار... كان ذلك في لودز... لو ظهرت مشاكل في لودز، لاقتضي الأمر إرسال هؤلاء الناس إلى الشرق. وقررت، وأنا أباشر التحضيرات، أن

أقوم بالمستحيل، بكل ما أملك من وسائل، لإرسال هؤلاء الناس إلى لودز".

أراد الدفاع الاستنتاج من هذه الحادثة بأنّ أيخمان أنقذ اليهود كلما استطاع؛ وهذا خطأ على الإطلاق. فيما بعد، سيتولى المدعي العام، في خصوص نفس هذه الحادثة، مساءلة المتهم. وقد حاول إقامة الدليل على أنّ ايخمان هو الذي يقرر مكان وصول كلّ الشُحن؛ وأنّه يقرر أيضا أيّ منها مخصصة للإبادة. وهذا أيضا خطأ. ولكن تفسير أيخمان، القائل بأنّه لم يعص أمرا، ولكنه استغل "اختيارا" عُرض عليه هو أيضا خاطئ. إذ ظهرت في لودز صعوبات، وهو يعرفها جيّدا. إلى درجة، أنّ الأمر الذي أسداه، في النهاية، يقول حرفيا: المحطة النهائية ــ مينسك أو ريغا. لقد نسي أيخمان تماما هذه الحادثة، التي كانت لا محالة الفرصة الوحيدة التي حاول فيها إنقاذ اليهود. ولكن، بعد ثلاثة أسابيع، بمناسبة اجتماع في براغ، صرّح أيخمان أنّه "في الإمكان أيضا وضع اليهود في معتقلات المساجين الشيوعيين [الروس]" ــ وهذه النوعية من "الأعداء" يجب تصفيتها في الحال من طرف فرق التدخل. وأعلن أيخمان أيضا أنّه "توصّل إلى اتفاق" حول هذا الموضوع مع القادة المحليين؛ وناقشوا أيضا الصعوبات الممكن التعرض إليها في لودز؛ واتفقوا في النهاية على إرسال خمسين ألف يهودي من سكان الرايخ (الذي كان يضمّ عندئذ النمسا، وبوهيميا وموراڤيا) إلى مراكز ريغا ومينسك، حيث تعمل فرق التدخل. وبذلك يمكننا أن نجيب على سؤال القاضي لاندو ــ سؤال تصدّر بقية الأسئلة في ذهن من حضر المحاكمة ــ: هل كان للمتهم ضمير؟ نعم. وهذا الضمير، الذي اشتغل بصفة عادية خلال أربعة أسابيع تقريبا أخذ فيما بعد يعمل على العكس.

ولكن، حتى وإن اشتغل أيخمان، بشكل عاديّ، فإنّ ضميره لا يعمل إلا في حدود معيّنة، وكانت هذه الحدود غريبة نوعا ما. ولا يمكن أن ننسى بأنّ أيخمان كان على علم منذ أشهر بالنشاطات الإجرامية لفرق التدخل في الشرق، عندما علم بقرارات الفوهرر. فقد كان يعلم أنّ خلف الجبهة يعدمون رميا بالرصاص، وبالجملة، المسؤولين الروس (الشيوعيين)، وكلّ البولنديين العاملين في الأعمال الحرّة وكلّ اليهود البولنديين. وفي جويلية من نفس

السنة، قبل بضعة أسابيع من دعوته من قبل هايدريش، تلقى أيخمان مذكرة من أحد أفراد الإس. إس.، الملحق بمقتطعة وارثيغاو[7]، يعلمه فيها بأنّ "هذا الشتاء، لم يعد في الإمكان إطعام اليهود" وعرض على أنظار أيخمان المقترح التالي: "أليس أكثر إنسانية قتل اليهود العاجزين عن العمل بأي وسيلة سريعة؟ وعلى كلّ، فإنّهم يفضلون هذا على الموت جوعا". وألحق ذلك الإس. إس. مذكرته برسالة موجهة إلى "الصديق العزيز أيخمان" اعترف فيها بأنّ "هذه الاجراءات قد تظهر أحيانا خيالية، ولكنها ممكنة التحقيق". ويبيّن هذا الاعتراف بأنّ صاحبه ما زال يجهل القرار الأكثر خيالا للفوهرر، وكذلك للفكرة الرائجة آنذاك. لم يشر أيخمان على الإطلاق إلى هذه الرسالة ومن المؤكد أنها لم تصدمه كثيرا. إذ كان الأمر يتعلق باليهود الألمان وليس يهود الرايخ أو بلدان غربية أخرى. لقد ثار ضمير أيخمان لا لفكرة قتل اليهود وإنما لمقتل اليهود الألمان. ("كنت أعلم أنّ فرق التدخل تلقوا الأمر بالقتل، ولم أنكر على أيّة حالة هذا أبدا؛ ولكن لم أكن أعلم بأنّ يهود الرايخ المنقولين إلى الشرق، يتعرضون إلى نفس المصير. هذا، لم أعرفه".) وكان نفس الأمر بالنسبة لضمير فيلهايم كوب، عضو قديم من الحزب وكوميسار عام في الأراضي المحتلة بروسيا، الذي استاء بعمق من وصول اليهود الحاملين لنيشان الصليب الحديدي إلى مينسك للتكبد فيها "بمعاملة خاصة". وفّر لنا كوب، الأكثر قدرة من أيخمان على التعبير عن مشاعره، فكرة عما كان يختلج في ذهن أيخمان في الفترة التي كان فيها ضميره يؤنبه: "فعلا، إنني صلب ومستعدّ للمساهمة في حلّ المشكلة اليهودية"، هذا ما كتبه كوب لمرؤوسيه في ديسمبر 1941، "ولكن البعض من اليهود ينتمون إلى وسطنا الثقافي. وآخرون ينتمون إلى حشد من الأهالي شبيهين بالحيوانات. وهذا ليس بالأمر المتشابه". لقد ظل هذا النوع من الشعور، الذي لا يثور إلا لفكرة قتل الأشخاص "الذين ينتمون لوسطنا الثقافي"، قائما إلى ما بعد النظام الهتليري. ويجب الاعتقاد بأنّ الألمان اليوم يتمسكون بعناد بأن يكونوا "أقلّ علم" بالأمور؛ دون ذلك لماذا يظلون

(7) [هي المنطقة التي جعل منهت تانتزيون ما أسموه ببولندا الكبرى].

مقتنعين بأنّ يهود أوروبا الشرقية "بمفردهم" هم الذين وقعت إبادتهم.

لم تكن هذه المنظومة الفكرية، التي تميز بين قتل أشخاص "بدائيين" وأناس "مثقفين"، حكرا على الشعب الألماني. يروي هاري موليسش[8] أنّه عند الاستماع إلى شهادة الأستاذ سالو ف. بارون[9] حول الانجازات الثقافية والروحية للشعب اليهودي، داهمته هذه التساؤلات: "هل أنّ موت اليهود يكون أقل خسارة إن كانوا شعبا دون ثقافة، كالغجر على سبيل المثال الذين وقعت إبادتهم هم أيضا؟ هل يُحاكم أيخمان لأنّه أباد مخلوقات بشرية أم لأنّه هدم ثقافة؟ هل أنّ قاتل ذوات بشرية مذنب عندما يهدم في نفس الوقت ثقافة؟" طرح هذه الأسئلة على المدّعي العام. "يرى [هوسنار] ذلك بالإيجاب، وأنا أرى العكس".

يُظهر فيلم حديث، "الدكتور فولامور"، بأنّنا لا نستطيع السماح لأنفسنا أن نتجنب هذه المشكلة، بدفنها، حتى وإن أزعجتنا بماضيها الذي يطفح. يقترح نازي مهووس بالقنابل، اختيار مائة من الآلاف من الأشخاص، قصد حمايتهم من كارثة محتملة، كي يعيشوا في مخابئ تحت الأرض. ومن سيكون المختارين السعداء؟ طبعا، الأكثر ذكاء !

لم يتغافل النظام النازي عن مسألة الضمير هذه، التي عكرت صفو العقول في القدس. بل على العكس. غير أنّ التصريحات من نوع تصريحات كوب نادرة جدّا. لا أحد (أو تقريبا) من بين المتآمرين على هتلر في جويلية 1944، أشار على الإطلاق، في مراسلاته أو في تصريحاته الجاهزة في صورة نجاح المؤامرة، إلى المجازر الجماعية في الشرق. نكون هنا مدفوعين بالاستنتاج بأنّ النازيين يفرطون في تقدير الناحية العملية لمسألة تأنيب الضمير. ويمكننا، هنا، عدم إثارة الأشكال الأولية للمعارضة لهتلر. ففي البداية، كانت هذه المعارضة مناهضة للفاشية وهي قضية الحركات اليسارية

(8) [هاري موليسش (1927-2010) كاتب هولندي من أصل يهودي].

(9) [سالو فيتماير بارون (1895-1989) مؤرخ أمريكي من أصل يهودي بولندي-نمساوي، متخصص في تاريخ اليهود. درّس في جامعة كولمبيا من سنة 1930 إلى تقاعده سنة 1963].

التي مبدئيا، لا تولي أي اهتمام للمسائل الأخلاقية، فما بالك باضطهاد اليهود. لم يكن الاضطهاد فعلا في ذلك الوقت سوى "صرف انتباه" مخصص لطمس الصراع الطبقي الذي يهيمن في، نظر اليسار، على الساحة السياسية. إضافة إلى ذلك، يمكن القول بأنّ هذه المعارضة قد اضمحلت في الوقت الذي نتحدّث عنه: فقد وقع القضاء عليها عن طريق الرعب المسلط من طرف فرق الإس. إس.، وبقيت تتعفن في المعتقلات ودهاليز الغيستابو. أمّا من ظلوا أحرارا، فقد اهتزوا بالتشغيل الكلي (الذي تحقق بفضل إعادة التسلح)، وأصاب عزيمتهم الوهن بسبب خطة الحزب الشيوعي المتمثلة في الالتحاق بصفوف هتلر، لكي يظل متواجدا على طريقة حصان طروادة. هذا ما تبقى، في بداية الحرب، من هذه المعارضة ــ مسؤولين نقابيين، مثقفين من "يسار بلا حدود"، الذين يجهلون، ولا يمكن لهم معرفة إن كان لهم أم لا من يناصرهم ــ لم تكتسب أهمية بسبب المؤامرة التي ظهرت أخيرا في 20 جويلية. ولا يمكن لنا أن نقيس قوّة المقاومة الألمانية بعدد من عرفوا المعتقلات. فقبل بداية الحرب، هنالك معتقلات للمساجين من كلّ الأطياف، منهم، وهم كثر، لم تكن لهم أي علاقة بالمقاومة. هنالك من كان "بريئا"، كليا، مثل اليهود المهمشين، المجرمين، والمثليين، الذين اعتبرهم النازيون مذنبين لأي سبب كان، الخ. وخلال الحرب، امتلأت المعتقلات بالمقاومين القادمين من مختلف مناطق أوروبا المحتلة. كان معظم المتآمرين في الواقع من قدماء النازيين، أو على الأقل احتلوا مراكز مهمة في الرايخ الثالث. لم تكن المسألة اليهودية هي التي جعلت منهم من المعارضين، بل يتعلق الأمر باستعداد هتلر للقيام بالحرب؛ وكانت صراعاتهم الدائمة، وأزمة ضمائرهم تحوم حصريا حول مسألة الخيانة؛ فقد خان فعلا المتآمرون قسم الولاء لهتلر. فوجدوا أنفسهم في معضلة غير قابلة فعلا للحلّ: ففي الوقت الذي كان فيه هتلر لا يحصل إلا على نجاحات، كانوا يعتبرون أنهم غير قادرين على القيام بأيّ عمل لأنّ الناس لا يستطيعون فهم ذلك؛ وفي فترة الهزيمة، أصبحوا لا يخافون شيئا كأسطورة من نوع "طعنة خنجر في الظهر". كان همّهم الأساسي، حتى آخر دقيقة، هو الآتي: كيف يمكن توقع الفوضى وخطر الحرب الأهلية؟ والحلّ بالنسبة إليهم: أن

"يتعقل" الحلفاء ويقرروا "تأجيل" التدخل حتى يستتب الأمن، وبالطبع تقع أيضا السيطرة على الجيش الألماني. كانت لديهم معلومات دقيقة عمّا يجري في الشرق، ولكن من الأكيد أنّه لم يتجرأ أحد منهم على التفكير بأن تكون الثورة العلنية والحرب الأهلية، نظرا للظروف، هي أحسن ما يمكن أن يحدث. لقد كانت المقاومة الفعلية إذن من عمل اليمين؛ ولكن، لو نظرنا إلى تاريخ الاشتراكيين-الديمقراطيين الألمان يمكن لنا القول بأنّ الوضع قد يكون مماثلا، أو تقريباً، وكأنما اليسار لعب في المؤامرة دورا مهماً. وعلى أي حال، فإنّ السؤال غير مطروح. لم يكن هنالك أيّ "مقاومة اشتراكية منظمة" في ألمانيا خلال الحرب، مثلما أشار إليها فعلا المؤرخ الألماني جيرهارد ريتير[10].

وفي الواقع، كانت الأوضاع جدّ بسيطة وميؤوس منها: ما زالت أغلبية الشعب الألماني تؤمن بهتلر ـــ حتى عند الهجوم على روسيا، ممّا اضطرّه، مثلما تخوفوا، أن يقوم بالحرب على جبهتين؛ وحتى بعد دخول الولايات المتحدة غمار الحرب، وحتى إثر هزيمة ستالينغراد، وتراجع إيطاليا، وعمليات الإنزال في فرنسا. فقد ظهر في مواجهة هذه الأغلبية الصلبة عدد غير محدود من الأفراد المنعزلين، ولكن من الواعين فعلا بأنّ مصيبة قومية وأخلاقية حلت بألمانيا. ويعرف البعض بعضهم البعض ويثقون ببعضهم البعض، وآخرون يقيمون فيما بينهم علاقات وديّة ويتبادلون الأفكار؛ ولكن ليست لهم مشاريع، ولا نوايا، للثورة. وهنالك أخيرا من أصبحوا فيما بعد متآمرين؛ ولكنهم لم يتمكنوا من الاتفاق حول أي أمر، حتى المؤامرة نفسها. كان يقودهم كارل فريدريش غورديلير[11]، شيخ مدينة ليبزيغ الأسبق، الذي كان مراقبا للأسعار في ظلّ النظام النازي، ولكن لمدّة ثلاث سنوات فقط: وعلى الفور استقال، سنة 1936. كان يطالب بملكية دستورية وطمأنه فيلهالم لوشير، وهو يساري، ومسؤول نقابي واشتراكي سابق، بأنّ نظامه

(10) [جيرهارد ريتير (1888-1967) مؤرخ ألماني محافظ].

(11) [كارل فريدريش غورديلير (1884-1945) سياسي ألماني محافظ ومعارض للنظام النازي. شارك في المؤامرة ضدّ هتلر في جويلية 1944، ولكن وقع إلقاء القبض عليه وحكم عليه بالإعدام الذي نفذ فيه في 2 فيفري 1945].

الملكي سيجد "مساندة من جموع الناس". وظهرت في نادي كرايزو[12]، بتأثير من هلموت فون مولتك[13]، صدرت مآخذ ظرفية: لقد تذمروا من "الازدراء بالقوانين". ولكن اهتم هذا النادي بالخصوص بإصلاح ذات البيْن بين الكنيستين المسيحيتين "ومهمتهما المقدسة في الدولة الدنيوية"؛ فقد كان النادي يدعو من جهة أخرى، بنوع من الحدّة، إلى شكل من الفيدرالية[14].

وكلما مرّت السنوات وأصبحت الهزيمة متوقعة، كان من المفترض عدم الاعتماد على الاختلافات السياسية واللجوء أكثر إلى العمل السياسي؛ ولكن يظهر أنّ جيرهارد ريتير كان أيضا محقا: "لو لا عزيمة [الكونت] كلاوس فون شتاوفنبرج[15]، لتعثرت المقاومة، وظلت دون حراك، ودون دفاع". لم يكن هؤلاء الرجال متحدين سوى في موقفهم من هتلر. ولم يعاتبه أعداؤه أبدا إلا على "مخادعاته" و"انفعاله". فقد "ضحى بجيوش كاملة خلافا لرأي الخبراء". فقد كان "مجنونا" و"شريرا"، و"مجسدا للشرّ"، وهو ما يعني في السياق التاريخي الألماني أنّه كان في الوقت نفسه لا أكثر ولا أقلّ "مجرما وغبيّا"؛ كانوا يصفونه أحيانا على هذا المنوال. ولكن في مرحلة متقدّمة من الحرب، فإنّ من يجاهر بهذه الأفكار قد يكون أيضا "عضوا من الإس. إس. أو من الحزب، أو في منصب إداري هام" (فريتز هاس). ولذلك فليس من المهم أن يُطرد من نادي المتآمرين العديد من الرجال الذين تورطوا بأنفسهم في جرائم النظام النازي. فالكونت

(12) [هو ناد يجتمع فيه المقامون الألمان للنازية فيما بين 1938 و، وهو قصر في سيليزيا على ملك عائلة فون مولتك].

(13) [هلموت جيمس فون مولتك (1907-1945) أحد النبلاء الألمان المناهضين للنظام النازي. وهو حفيد رئيس الأركان الالماني لسنة 1914، هلموت فون مولتك (1848-1916). شارك في مؤامرة جويلية 1944 للتخلص من هتلر، ولكن ألقي عليه القبض وأعدم في جانفي 1945].

(14) حول الإفلاس السياسي للمقاومة إجماليا منذ 1933، انظر الدراسة المجردة والأكثر توثيقا، وهي أطروحة دكتوراه لجورج ك. رومزار التي ستظهر قريبا في الولايات المتحدة.

(15) [كلاوس فون شتاوفنبرج (1907-1944) ضابط في الطيران العسكري الألماني، واحد وجه المقاومة للنظام النازي. شارك في محاولة الانقلاب ضد هتلر ليلة 20 جويلية 1944ان ولكن ألقي القبض عليه وأعدم في صبيحة يوم 21 جويلية 1944].

هيلدورف[16]، على سبيل المثال، حاكم الشرطة في برلين عندئذ، قد يصبح رئيس الشرطة الألمانية لو نجح الانقلاب. (هذا على الأقل ما يمكن استنتاجه من قائمة وزراء المستقبل التي حررها غويردلير). وكان أرتور نيبي، من الديوان المركزي للشؤون الاقتصادية والإدارية، ومن قدماء المحاربين في الوحدات المتنقلة للقتلة في الشرق، من بين المتآمرين، هو الأخير! ففي صيف 1943، عندما كان برنامج الإبادة، تحت إشراف هيملر، على أشدّه، اقترح غويردلير اعتبار غوبلس وهيملر بمثابة الحليفين الفعليين، بما أنّ "هذين الرجلين اقتنعا بأنّ مسيرتهما مع هتلر تؤدي إلى خسارتهما". (أذكر هنا مسوّدة رسالة غويردلير وجهها إلى المارشال فون كلوج[17]، وهو أنّ غوبلس لم يرد التعرف على أيّ شيء، ولكن هيملر أصبح فعلا "حليفا بأتمّ معنى الكلمة". فقد وقعت إحاطته علما بكلّ المشاريع. ولم يتحرك ضدّ المتآمرين إلا بعد فشل المؤامرة). ولكن لا يمكننا شرح هذه التحالفات الغريبة فقط "بالاعتبارات التكتيكية"، التي تفرض نفسها، تجاه القيادة العليا للجيش. فهي في الحقيقة، عكس ذلك: فحسب ريتر، فإنّ كلوج وروملِ هما اللذان أسديا "الأمر الخاص بالتخلص من هذين الوحشين (هيملر وغورينغ). كما أكد ريتر نفسه بأنّ الرسالة المذكورة هي تعبير حماسي لكراهية (غويردلير) لنظام هتلر. فعلا، دفع هؤلاء الرجال حياتهم ثمنا لمناهضتهم هتلر، وكانت شجاعتهم باهرة، ولكن لم تكن معارضتهم بدافع أزمة ضمير، ولا بسبب معرفتهم للآلام التي سلطوها على غيرهم، بل أنّ قناعتهم بهزيمة ألمانيا وإصابتها بالخراب عاجلا هي التي دفعت بهم إلى التحرك. ولا أريد أن أنكر بأنّه كان في إمكان البعض منهم ـ والكونت يورك فون فارتنبورغ، على سبيل المثال، الالتحاق بالمعارضة، بسبب "هذا الغليان الثوري ضدّ اليهود في نوفمبر 1938" (ريتر). غير أنّ ذلك حدث في الشهر الذي تمّ فيه

---

(16) [الكونت فولف هانريش فون هيلدورف (1896-1944) رجل سياسي ألماني، عمل مع النازيين محافظ لشرطة برلين فيما بين 1935 و1944 وكان مقربا من غوبلس، ولكنه شارك في محاولة الانقلاب على هتلر في جويلية 1944، فوقع إعدامه في أوت من نفس السنة].

(17) [غونتر فون كلوج (1884-1944) مارشال ألماني، رغم ولائه لهتلر فقد شكك هذا الأخير في وطنيته، فانتحر عند فشل محاولة الانقلاب على هتلر].

حرق المعابد اليهودية، حيث يظهر أنّ الأهالي أصيبوا بالهلع: فقد وقع حرق بيوت الله، وأصبح المؤمنون، وحتى المتطيرون يخافون من انتقام الله. أكيد أنّ الأمر الذي أصدره هتلر، في ماي 1941، والقاضي بقتل كلّ القادة الشيوعيين في الجبهة الروسية، أثار بعض البلبلة في صفوف الضباط الساميين؛ فقد علموا أنّه سيقع، خلال الحملة الروسية القادمة إبادة كلّ المسؤولين السوفييت، وبالطبع كلّ اليهود. وتعرف هذه الأوساط أيضا "بأنّه سيقع استعمال تقنيات إبادة للذوات البشرية في المناطق المحتلة وضدّ اليهود. .. وسيكون لها الوزن الثقيل إلى الأبد في تاريخنا" (غويردلير). لقد كانوا منشغلين بذلك. ولكن ما من أحد نظر إلى ما هو أبعد باعتبار أنّ هذه "التقنيات" ستجعل من "موقفنا [كمفاوضين للحلفاء] في موقف حرج جدّا"، وأنها "ستلطخ شرف ألمانيا" وستنسف معنويات الجيش". أين هي إذن الجيوش المجيدة لحروب التحرير [ضدّ نابوليون في سنة 1814؟ وحروب غليوم الأوّل [في حرب 1870 بين فرنسا وبروسيا] صرخ غويردلير بعد أن استمع إلى تقرير الإس. إس.، الذي "أعلن دون مبالاة بأنه ليس بالعمل الجميل فعلا رمي الخنادق التي تكدس فيها آلاف اليهود بالرصاص، ليلقى فيما بعد التراب على أجساد ما زالت تتحرك بحركات مستعرة". ولم يخلد ببالهم أن تكون هذه الشناعات على علاقة بما يطالب به الحلفاء من استسلام غير مشروط لألمانيا. وكانوا ينتقدون وجهة النظر هذه، التي اعتبروها "غير منطقية"، ومستوحاة من حقد دفين ومنطق في غير محلّه. ففي سنة 1943، بينما كانت هزيمة ألمانيا مؤكدة، وحتى فيما بعد، كانوا يعتقدون أنّه من حقهم التفاوض "على قدم المساواة" مع أعدائهم لإقامة "سلم عادلة"، بينما يعرفون حق المعرفة أنّ هتلر كان قد صرّح بأنّها حرب غير عادلة، دون أن يكونوا سببا في إثارتها. كانت نظريتهم "للسلم العادلة" أكثر غرابة. فقد صرح غويردلير في ذلك الوقت، عديد المرّات، في مذكرات مختلفة، بأنّ السلم تستوجب "العودة إلى الحدود الألمانية لسنة 1914 (بما في ذلك منطقتي الألزاس ولوران)، إضافة إلى النمسا وبلد السودات". وضعية مشرفة لألمانيا في القارة، مع إمكانية ضمّ منطقة تيرول الجنوبية .

ونعلم أيضا، حسب التصريحات التي جهزوها، كيف كان يفكر

المعارضون، عند شرح موقفهم للشعب الألماني. ففي مسوّدة الإعلان، التي كان من المفترض أن يدلي بها الجنرال لودفيك باك[18] (رئيس الدولة المرتقب) للجيش، وقع الحديث عن "إصرار" و"عجز وابتذال" نظام هتلر، و"غطرسته ونفاقه". فالنازيون يريدون "تحميل قادة القوات العسكرية مسؤولية" الكارثة التي تمثلها الهزيمة. وكانت تلك فضيحة! ويضيف باك إلى ذلك بأنّ الجرائم المقترفة "تلطخ شرف الأمة الألمانية" وتدنّس الصيت الحسن الذي تمتعت به عبر العالم بأسره. ماذا كان بوسعهم أن يفعلوا لو وقع تصفية هتلر؟ قد يواصل الجيش الألماني القتال "إلى أن يتمّ إبرام سلم مشرفة" أي ضمنيا: ضمّ منطقتي الألزاس ولوران، والنمسا ومنطقة السوديت. ومن حقنا أن ننخرط في التقييم اللاذع الذي تبناه إزاء هؤلاء الرجال الروائي الألماني فريدريش ب. راك-ماليكزيفين[19]، الذي مات في أحد المعتقلات قبيْل الهزيمة والذي لم يتورط في المؤامرة ضدّ هتلر. فقد تحسر عن عدم نجاح المؤامرة. وكتب بهذه المناسبة في تأليفه "يوميات يائس" (1947)، الذي ظلّ شبه مجهول على الإطلاق: "جئتم متأخرين قليلا، سادتي. أنتم الذي خلقتم هذا المخرب لألمانيا بامتياز، أنتم الذين سرتم خلفه عندما كانت الأمور على أحسن ما يرام. أنتم الذين... أقسمتم دون تردد ولو لثانية بكل قسم طُلب منكم، أنتم الذين قبلتم طوعا أن تكونوا خدما حقيرين لمجرم مسؤول عن مقتل مئات الآلاف من البشر والذي تثقل كاهله بكاء الأرض ولعنتها بأسرها؛ ها أنتم تخونونه... والآن، عندما ظهر الإفلاس في وضح النهار، يقومون بخيانة البيت المفلس، حتى يجدوا لأنفسهم عذرا سياسيا. إنهم الأشخاص أنفسهم الذين تنكروا لكلّ ما يمكن أن يكون عرضة لتعطشهم للسلطة".

ليس هنالك من دليل، وليس من المؤكد أيضا، أن يكون لأيخمان

---

(18) [لودفيك باك (1880-1944) جنرال ألماني ورئيس الأركان فيما بين 1935 و1938، رفض الانخراط في الحزب النازي، وكان من كبار المعارضين للنظام. انتحر عند فشل المحاولة الانقلابية ضدّ هتلر في 20 جويلية 1944].

(19) [فريدريش ب. راك-ماليكزيفين (1884-1945) كاتب ألماني، وطبيب من المسيحيين المناوئين للنازية. مات في معتقل داشو].

اتصالات شخصية مع رجالات 20 جويلية؛ ونعرف أنّه في الأرجنتين كان يعتبرهم بمثابة الخونة والأنذال. ولكن، هل صادف أن تعرّف على الأفكار الأصلية لغويردلير في خصوص المسألة اليهودية؟ ليس ذلك بالأمر المتأكد. ولكن إن قام بذلك فيمكن له اكتشاف نقاط مشتركة. لقد اقترح غويردلير فعلا "دفع تعويضات لليهود الألمان الذين تعرّضوا لخسائر أو وقعت الإساءة إليهم". (لقد كتب غويردلير هذا سنة 1942، في فترة لم يكن فيه الأمر يتعلق إلا بيهود ألمانيا، حيث لم يتعرض فيها هؤلاء إلى الإساءة والسرقة، بل كانوا "يُقتلون بالغاز"). غير أنّه إضافة إلى هذه الاعتبارات التقنية، كان لغويردلير فكرة بنّاءة، "حلّ مستديم" يتمثل في العمل على انقاذ [اليهودية الأوروبية] من وضع الأمّة ـ الضيفة المرغوب فيه نوع ما". (وفي قاموس أيخمان، يتمثل الأمر في "تمكينهم من أرض كموطئ قدم"). ولهذه الغاية، طالب غويردلير "بدولة مستقلة في بعض المستعمرات ــ في كندا أو أمريكا الجنوبية ــ بأرض شبيهة بمدغشقر (أكيد أنّه أصغى إلى حديث عن مشروع مدغشقر). لقد قبل غويردلير التنازل عن بعض الاستثناءات؛ أن لا يقع طرد كلّ اليهود. كان غويردلير على استعداد لمسايرة السياسة المتبعة من طرف النظام النازي في بداياته، وهو "عدم رفض الجنسية الألمانية لليهود القادرين على إثبات قيامهم بتضحيات من النوع العسكري لفائدة ألمانيا، أو أنهم ينتمون إلى عائلات لها تقاليد ثابتة منذ أمد بعيد". لم يكن "الحلّ المستديم" لغويردلير "متميّزا"، تحديدا، مهما يقول الأستاذ ريتر، المعجب بغويردلير ومؤلف سيرته. ومن المفترض لتنفيذ هذا الجزء من برنامجه، أن يجد غويردلير عددا كبيرا من الحلفاء له في صفوف الحزب وحتى في صفوف الإس. إس.

ففي الرسالة المذكورة الموجهة إلى المارشال فون كلوج، توجه غويردلير بنداء إلى "ضمير" هذا الأخير، ولكن أشار بذلك فقط إلى أنّه من الجرم مواصلة الحرب دون أيّ أمل في الانتصار، ومن واجب أي جنرال أن يفهم هذا. يظهر أنّ الضمير، في معناه الأصلي، قد اضمحل في ألمانيا إلى درجة أنّ الناس قد غفلوا عن وجوده، وأنّ العالم الخارجي قد تبنى "المنظومة الجديدة للقيم الألمانية" الغريبة.

غير أنّه لم تكن تلك كلّ الحقيقة. يوجد في ألمانيا أشخاص عارضوا هتلر، في بداية نظامه، دون تردّد. لا أحد يعرف عددهم ــ ربما مائة ألف، وربما أكثر بكثير، وربّما أقل بكثير ــ إذ لم نستمع أبدا إلى أصواتهم. نجدهم في كلّ مكان، في كلّ طبقات المجتمع، من الناس العاديين ومن المثقفين، وفي الأحزاب وربما في صفوف الحزب النازي. إنّ من كانوا معروفين لدى الجماهير كانوا أقلية: راك-ماليكزيفين، الذي تحدّثنا عنه؛ وكارل ياسبرس، الفيلسوف. كان بعضهم شديد الإيمان، مثل ذلك الحرفي الذي أعرفه والذي فضل التخلي عن استقلاله المادي بالعمل في مصنع على أن يقوم بذلك "الإجراء البسيط" المتمثل في الانخراط في الحزب النازي. بعضهم أخذ القسم مأخذ الجدّ؛ ففضلوا مثلا التخلي عن الدرب الجامعي على أن يؤدوا القسم لهتلر. هنالك العديد من العمال، في برلين بالخصوص، والمثقفون الاشتراكيون الذين حاولوا إعانة اليهود. وأخيرا، هنالك أيضا هذان المزارعان الصغيران الذان روى غونتر فايسانبورن حكايتهما ("الثورة الصامتة"، 1953): في نهاية الحرب وقعت دعوتهما للانضواء تحت راية الإس. إس. فرفضا التوقيع؛ ووقع تنفيذ حكم الإعدام فيهما بعد محاكمة. غير أنهما، في يوم تنفيذ الحكم فيهما، كتبا آخر رسالة لأهليهما: "نفضل الموت على تحميل ضمائرنا بثقل رهيب. إننا على علم بنوعية الأوامر التي ينفذها الإس. إس".

كانت وضعية هؤلاء الناس، الذين لا يفعلون شيئا على المستوى العملي، مختلفة عن وضعية المتآمرين. فقد حافظوا على نقاوة ملكة التمييز بين الخير والشرّ ولم يكونوا أبدا ضحية "أزمة ضمير". قد يكون البعض منهم في المقاومة؛ ولكن من الأكيد أنهم لم يكونوا كثيري العدد في صفوف المتآمرين أكثر منه في صفوف الشعب الألماني في مجمله. لا أبطال، ولا قديسين، فقد فضّل هؤلاء الرجال الصمت. هنالك استثناء؛ فهذا العنصر الصامت والمعزول تماما تظاهر مرّة، في حركة فريدة ويائسة، عندما قام الأخوان سشكول، الأخ والأخت، الطالبان في جامعة مونيخ، المتأثران بأستاذهما كورت هوبارتن بتوزيع المناشير المشهورة التي نُعت فيها أخيرا هتلر باسم "مجرم الجماهير".

ولكن، بدراسة الوثائق والتصريحات التي جهزها قادة "ألمانيا الأخرى" التي قد تخلف حكومة هتلر إن نجحت المؤامرة، فإننا نصدم من الهوّة التي تفصل المتآمرين عن الواقع. كيف يمكن تفسير أوهام غويردلير بغير ذلك، وأنّ هيملر، وكذلك ريبنتروب تمكنا، في الأشهر الأخيرة من الحرب، من الاعتقاد في إمكانية لعب دور جديد ورائع، عند انهزام ألمانيا، وهو دور المفاوضين مع الحلفاء؟ فعلا، كان روبينتروب ببساطة غبيا. ولكن هيملر، لم يكن أبلها، مهما فكرنا فيه لا محالة. فقد كان، من بين أفراد السلطة النازية، الأكثر موهبة لحلّ المشكلات المرتبطة بالضمير. كان يطلق الشعارات مثل الأمر الشهير للإس. إس.: "شرفي، هو وفائي"، جملة تفوّه بها هتلر في خطاب وجهه للإس. إس. سنة 1931. إنها نوع من الجمل التي تشدّ، والتي يصفها أيخمان "بالكلمات المجنحة"، بينما وصفها القضاة "بالهراء الخاوي". يستذكر أيخمان أنّ هيملر كان يوزع هذه الجمل الصِدامية "في آخر السنة"، أكيد مع توزيع منح عيد ميلاد المسيح. ولم يحفظ منها أيخمان سوى جملة واحدة يكررها باستمرار: "إنها معارك سوف لا تُجبَر الأجيال القادمة على القيام بها". وهي إشارة "للمعارك" التي تُشنّ ضدّ الاطفال، والنساء، والشيوخ و"الأفواه العديمة" الأخرى. ونجد في الخطب التي يلقيها هيملر أمام قيادات فرق التدخل، والإس. إس. ورؤساء الشرطة الساميين، جملا أخرى صادمة: "لقد صمدنا، وبقينا، عند بعض الاستثناءات، بسبب الضعف البشري، نتصرف بأدب: وهذا ما جعلنا محنكين. إنها صفحة ناصعة من تاريخنا لم تُكتب أبدا ولا يمكن أن تُكتب". أو أيضا: "النظام القاضي بحلّ المسألة اليهودية، كان النظام الأكثر رعبا يحصل عليه أي تنظيم". أو أيضا: "نعرف أن ما نترقبه منكم هو "فوق الطاقة البشرية": يجب عليكم أن تكونوا بطاقة جبارة غير إنسانيين". لم يكن الخطيب [هيملر] محبطا لتكهناته. هذا أقل ما يمكننا قوله.

ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ هيملر قلما حاول تبرير نفسه على المستوى الإيديولوجي. وعندما يقوم بذلك، فإنّ شروحه سرعان ما يقع ظاهريا تناسيها. ولا يحتفظ هؤلاء الرجال، الذين أصبحوا مجرمين، بفكرة واحدة، وهي أنهم ملتزمون في إطار تمش تاريخي، عظيم، وفريد (مهمّة كبرى تظهر

مرّة كلّ ألفيتين من السنين) والتي تثقل كثيرا كاهلهم. وهذا الثقل له أهميته؛ إذ لم يكونوا مجرمين على السليقة، وليسوا بالساديين. لقد حاول النازيون الإقصاء المنهجي لكلّ من يتباهى باللذّة الجسمية لأفعالهم. فقد انتدبوا فرقا لمجموعات التدخل من الإس. إس. المسلحين، وليس لهذه الفرقة جرائم في عهدتها مثل وحدات الجيش الألماني العادية. لقد اختار هيدريش القيادات من بين نخبة الإس. إس.، الحاصلين على شهادات جامعية. فقد كان المشكل يتمثل في إسكات الضمائر أكثر من هذه الرأفة الحيوانية التي يشعر بها الإنسان العادي أمام الآلام الجسدية. فقد وجد هيملر- الذي يظهر أنّه كان هو أيضا عرضة لمثل هذا الشجن الفطري، لمعالجته- وسيلة عادية ومجدية لا محالة: يقتضي الأمر بتوجيه هذه الغرائز نحو الذات وليس إلى الغير. وعوض القول: "كم من أشياء مرعبة قمت بها!" على المجرمين أن يقولوا: "كم من أشياء مرعبة كان من واجبي القيام بها عند إنجاز واجبي، وكم أنّ هذه المهمّة تثقل كاهلي!"

لكن أيخمان نسي الجمل البديعة لهيملر. ربما تتمثل الحجة في وجود وسائل أخرى أكثر جدوى أيضا، لحلّ الحالات الخاصة بالضمير: فكانت الحرب هي الحلّ الأمثل. يؤكد أيخمان على هذا الأمر: فقد لاحظ عديد المرّات أنّ "موقف كلّ شخص" تجاه الموت "يكون مختلفا من اللحظة التي نشاهد فيها الأموات في كلّ مكان". فنصير غير مبالين بالموت الشخصي: "أصبح غير مهمّ أن نموت اليوم أو غدا، وتظهر أوقات نلعن فيها الصباح الذي نجد فيه أنفسنا على قيد الحياة". ففي هذا الجوّ من الموت العنيف، تجدر بنا الإشارة إلى أنّ الحلّ النهائي لا يضمّ، في مراحله الأخيرة، القتل رميا بالرصاص، ولكن باستعمال مصانع الغاز؛ وكانت هذه الأخيرة مرتبطة، من البداية إلى النهاية، ببرنامج الموت الهادئ الذي طرحه هتلر منذ الأسابيع الأولى من الحرب والذي كان ضحاياه الوحيدون، حتى عملية اجتياح روسيا، المعاقين ذهنيا. هكذا توخى برنامج الإبادة، الذي ابتدأ في خريف 1941، مسلكين مختلفين تماما. يؤدي المسلك الأوّل إلى مصانع الغاز، والثاني إلى فرق التدخل. ويظهر أنّ نشاطات هذه الأخيرة، التي تتحرك خلف الجيش، وبالخصوص في روسيا، مبرّرة بحكم أنّها تخص

الحرب ضدّ المقاومة. وعلى كلّ لا تعدم فرق التدخل اليهود فحسب رميا بالرصاص، ولكن المسؤولين الروس أيضا، والغجر، والمهمشين والمجانين.

لقد وقع إدراج اليهود من بين "الأعداء بامتياز"، ولكن وللأسف لم يلاحظ اليهود الروس ذلك إلا بعد أشهر عديدة، عندما أمسى الأمر متأخرا للفرار. (كان جيل الشيوخ يتذكرون، كيف أنّ الجنود الألمان وقع استقبالهم، خلال الحرب العالمية الأولى، بمثابة المحرّرين. ولم يستمع هذا الجيل أو الجيل الجديد إلى روايات عن "المعاملة التي تكبدها يهود ألمانيا أو حتى في وارسو"؛ لقد كانوا "لا يعلمون شيئا على نحو بارز"، مثلما كانت تقول مصالح المخابرات الألمانية العاملة في روسيا البيضاء [هيلبارغ]. والشيء اللافت للنظر أيضا هو ظهور بعض اليهود الألمان، في تلك المناطق الذين حافظوا على الوهم بأنّهم أرسلوا إلى هنالك بمثابة "رواد" الرايخ الثالث). كانت هذه الوحدات المتنقلة من المجرمين، وهي أربعة فقط، تتشكل كلّ واحدة منها مثل كتيبة، في تعداد الثلاثة آلاف رجل على أقصى تقدير. وقد كانت فرق التدخل بحاجة إلى أن يتعاونوا بدقة مع القوات العسكرية، وهذا ما فعلوه: فقد كانت علاقاتهم "جيدة" بصفة عامة، بل وأحيانا "ودودة". وكان موقف الجنرالات تجاه اليهود "في غاية من الجودة". فلا يقومون بتسليم يهودهم بين أيدي فرق التدخل فقط، بل يعيرونهم أحيانا رجالهم، أي جنودهم العاديين، لإعانتهم في المذابح. وحسب هيلبارغ قد يكون عدد ضحاياهم من اليهود قد بلغ المليون ونصف المليون. ولكن لا علاقة لهذا مع الأوامر التي أسداها هتلر بإبادة الشعب اليهودي بأسره. لقد كان مقتل هؤلاء المليون ونصف المليون نتيجة لأمر سابق لهتلر أشار به إلى هيملر في مارس 1941 ــ أمر بجعل الإس. إس. والشرطة على استعداد "لإنجاز واجبات خاصة، في الشرق".

يعود الأمر، الصادر فيما بعد، بإبادة كلّ اليهود (وليس اليهود الروس والبولنديين فقط) إلى فترة سابقة بكثير من الزمن. ولم تظهر الفكرة في الديوان المركزي للشؤون الإدارية والاقتصادية، أو في مصلحة أخرى لهيدريش أو هيملر، ولكن في المكتب الخاص لهتلر بديوانه. ولم يكن لهذا

الأمر أي علاقة بالحرب. لم يقم أي كان بإثارة هذا الموضوع لأسباب عسكرية. فقد بيّن جيرالد ريتلينجر في كتابه "الحلّ النهائي" ، استنادا إلى وثائق، بأنّ برامج الإبادة في مصانع الغاز بالشرق، كانت نابعة من برنامج الموت الهادئ التي تصوّرها هتلر. ومن المؤسف أنّه في محاكمة أيخمان، ورغم العناية القصوى "بالحقيقة التاريخية" ، لم يتفطن أحد إلى هذا التوجه. وحتى وإن وقع إثارتها، يمكن الحصول على إجابات لمسألة وقع التطرق إليها من زمان: هل أنّ أيخمان، أحد رجال الديوان المركزي للشؤون الإدارية والاقتصادية، متورّط أم لا في عملية الإبادة بالغاز؟ أكيد أنّ الإجابة تكون بالنفي، حتى وإن كان أحد رجالته، رولف غونتار قد وجد مصلحة شخصية في "حكايات الغاز" هذه. وحتى غلوبوكنيك، الذي يعرفه أيخمان، والذي انجز غرف الغاز في منطقة لوبلين، لم يتوجه أبدا إلى هيملر، ولا إلى أي مسؤول آخر من الشرطة أو من الإس. إس. عندما كان في حاجة إلى موظفين. فقد كان يراسل فيكتور بْراك، من ديوان الفوهرر، الذي يحيل مطالبه إلى هيملر.

ظهرت غرف الغاز الأولى سنة 1939: هكذا وقع تنفيذ مرسوم هتلر بتاريخ غرّة سبتمبر 1939 القاضي "بأنّ المصابين بمرض عضال لهم الحق في نهاية رحيمة" . (إنّه من دون شك أنّ الأصل "الطبي" للغاز هو الذي أوحى للدكتور سارفيتيوس اليقين المذهل القائل بأنّ عملية القتل بالغاز كانت وسيلة طبيّة. غير أنّ الفكرة قديمة جدّا. فمنذ سنة 1935، صرّح هتلر لجيرهارد فاغنار[20]، رئيس أطباء الرايخ، أنّه "لو اندلعت الحرب، سيراجع الأمر ويقوم بتنفيذ هذه الفكرة للموت الرحيم، إذ من السهل القيام بذلك زمن الحرب". ومباشرة وقع تنفيذ المرسوم، الخاص بالمصابين بأمراض عقلية، وفيما بين ديسمبر 1939 وأوت 1941، وقع التخلص من قرابة خمسين ألف ألماني بأوكسيد الكاربون، في غرف غاز تحت قناع (مثلما أمست فيما بعد غرف الغاز بأوشفيتز) غرف لمياه الأدواش أو غرف للاستحمام. غير أنّ هذا البرنامج أخفق تماما. وقد كان من الصعب الابقاء

(20) [جيرهارد فاغنار (1888-1939) رئيس الأطباء في ألمانيا النازية].

على سرية مثل هذه العملية، وأخذ السكان الألمان للمناطق المجاورة يحتجون؛ وظهر في كلّ مكان أنّ الناس لم يبلغوا بعد درجة من "الموضوعية" لفهم نوعية المرض وكذلك واجب الطبيب إزاءه. لذلك وجدت السلطات نفسها مجبرة على عزل المعتقلات. وشرعت في الشرق في استعمال هذه "الوسيلة الإنسانية" للقضاء على الحياة "بتمكين الناس من موتة رحيمة"، في نفس اليوم (أو تقريبا) الذي توقفت عن تنفيذه في ألمانيا. وأرسلوا إلى الشرق الأشخاص الذين ساهموا في برنامج الموت الهادئ بألمانيا، حتى يقوموا بالتجهيزات الجديدة المخصصة لإبادة شعوب بأسرها. عندئذ فقط وقع وضع هؤلاء الأخصائيين، سواء قدموا من ديوان هتلر، أو من قطاع الصحة، تحت التصرف الإداري لهيملر.

وقع تعويض كلمة "القتل" بعبارة "توفير موتة رحيمة". كان هذا الاكتشاف عملية فاصلة. فمن مختلف "القواعد اللغوية" المُصاغة بإحكام لمغالطة ولإخفاء الحقيقة، لا أحد تمكن من الحصول على مثل هذه النتائج. وخلال استنطاقه، سأل النقيب لاس أيخمان إن لم يكن الأمر القائل "بتجنب آلام غير مجدية" يحمل جانبا هزليا، بما أنّ هؤلاء الأشخاص سيقع إرسالهم لا محالة إلى نهاية محتومة. غير أنّ أيخمان لم يفهم حتى السؤال: فبالنسبة إليه ما لا يُغتفر ليس قتل الناس فحسب، بل تعريضهم إلى آلام لا طائل منها. كانت هذه القناعة متجذرة فيه. لذلك أبدى استنكاراً صادقاً عندما أثار الشهود خلال المحاكمة الفظائع والممارسات الوحشية التي اقترفتها مجموعة الإس. إس. فعلا، لم تلاحظ المحكمة، وكذلك معظم الأشخاص الحاضرين، أبدا استنكار المتهم؛ ذلك لأنّه أجهد نفسه على التماسك إلى درجة أنهم اعتقدوا أنّه "بلا شعور" وغير مبال، وقد كان ذلك خطأ. لم يكن، في الحقيقة، مضطربا، وهو المتّهم بإرسال الملايين من الأشخاص نحو الموت. والحال أنّ التهمة (التي استبعدتها المحكمة) المتمثلة في إمكانية ضرب طفل يهودي صغير حتى الموت، أثارت في نفسه اضطرابا كبيرا. ولقد أرسل أيضا بالفعل أناسا إلى معتقلات مجموعة التدخّل، التي لا "توفر" أبدا "موتة رحيمة". غير أنّه من المؤكد أنّ أيخمان أبدى ارتياحا، عندما أصبح فيما بعد القتل رميا بالرصاص من الأمور غير

المجدية، نظرا لانتشار منظومة غرف الغاز. وربما يكون قد اعتقد بأنّ الطريقة الجديدة تتماشى وأحسن المواقف للحكومة إزاء اليهود، بما أنّ منافع الموت الهادئة كانت في البداية مخصصة فعليا "للألمان الأصليين". وعندما انهمكت ألمانيا في الحرب، وصار الناس يموتون في كلّ مكان ـ في الجبهة الروسية، وفي صحراء إفريقيا، وفي إيطاليا، وفي سواحل فرنسا، وفي خرائب المدن الألمانية ـ ميتة عنيفة وشنيعة، أمست غرف الغاز في أوشفيتز، وشالمنو، ومايدناك، وبلزاك، وتريبلانكا وسوبيبور، تمثل "مؤسسات خيرية للعناية الطبية (مثلما يسميها أخصائيو الموت البطيء أو الهادئ). وانطلاقا من جانفي 1942، أرسلوا إلى الشرق مجموعات مختصة في الموت الهادئ، "لإسعاف الجرحى في الصقيع والثلوج". لقد كانت هذه العمليات فعلا هي أيضا "سريّة للغاية"، ولكنها كانت شبه معروفة. فقد كان منفذو الحلّ النهائي على علم بها لا محالة.

وقع أحيانا الإشارة بأنّه تمّ التوقف في ألمانيا عن "تطبيق" الموت الهادئ عن طريق الغاز للمجانين، بسبب الاحتجاجات الصادرة من السكان ومن بين بعض الوجهاء الشجعان المنتمين لمختلف الكنائس، ولكن لا أحد احتج عندما وصل الأمر إلى قتل اليهود "بالغاز". والحال أنّه وقع إقامة مراكز للإبادة في منطقة كانت عندئذ تعتبر ألمانية، ويقطنها سكان ألمان. لقد صدرت، في الواقع، احتجاجات في بداية الحرب. ولكن بقطع النظر عن النتائج المحققة عن طريق "ثقافة حول الموت الهادئة"، فقد تطورت نظرة الناس تجاه "الموت دون ألم عن طريق الغاز" بصفة فعلية خلال الحرب. إنّه لمن الصعب إثبات مثل هذه الأمور؛ إذ لا توجد وثائق نستند إليها، بما أنّ العملية كانت سرّية. ثمّ لا أحد من المتهمين في محاكمة الأطباء في نورنبرغ (الذين استقوا معلوماتهم لا محالة من الأدب العالمي المكثف بالشواهد حول هذا الموضوع)، ولا من مجرمي الحرب الآخرين تحدث عنها على الإطلاق. ربما غفلوا عمّا كان عليه الرأي العام آنذاك، والجوّ العام الذي قاموا فيه بعمليات القتل؛ إلا إذا ما لم يرغبوا أبدا في الاعتراف بها، معتبرين ـ باطلا ـ أنّ موقفهم "الموضوعي والعلمي"، كان متطوّرا مقارنة لأفكار عامة الناس العاديين. غير أنّنا وجدنا في اليوميات الحربية

لرجال ثقاة (وواعين كليًا بأنهم الوحيدون الذين أبدوا بعض السخط) روايات غير مثمنة، ظلت موجودة رغم الانهيار الأخلاقي لأمّة برمّتها.

يروي راك-ملاكزيفين، الذي تحدثنا عنه، كيف أنّ قائدة قدمت، خلال صيف 1944، لشحذ همم الفلاحين البافاريين. ويظهر أنّها لم تُضع الوقت بإثارة مسألة "السلاح المعجزة" أو النصر، في أحاديثها. كانت متوقعة للهزيمة ـ وهو أمر لا يقلق الألمان العاديين، بما أنّ الفوهرر "**بفضل طيبته العظيمة، توقع لكل الشعب الألماني نهاية لطيفة عن طريق الغاز، في صورة ما إذا استوجب الأمر إنهاء الحرب**". ويضيف المؤلف: "أبدا، ليس هذا حلما. فهذه المرأة اللطيفة ليست بالسراب، لقد شاهدتها بأمّ عيني. أنثى بلون شاحب، في الأربعين من العمر، بعيون هائمة... فماذا حدث؟ هل أغرقها هؤلاء الفلاحن البافاريون في البحيرة المجاورة للحدّ من حماسها لفائدة الموت؟ أبدا. لقد عادوا إلى بيوتهم ورؤوسهم مطأطئة".

هنالك طرفة أخرى أكثر تطابقا لهذا السياق؛ وهي تخصّ فعلا شخصا، لم يكن قائدا ولا حتى عضوا في الحزب. وقع الحدث في جانفي 1945 في كونغسبارغ، ببروسيا الشرقية، وهو مكان مغاير تماما لبافاريا، وذلك قبل أيام من هدم الروس لهذه المدينة، واحتلال ما تبقى منها وضمّ كلّ المقاطعة. إنّه الكونت هانس فون لهندورف[21] الذي يروي الحكاية في كتابه "يوميات من بروسيا الشرقية" (1961). فهو طبيب ظلّ مقيما في المدينة لمعالجة الجرحى الذين وقع إجلاءهم. وتمّ إلحاقه بمركز استقبال اللاجئين في المنطقة الريفية. كان هذا المركز قد احتله الروس بعد. وهنالك اقتربت منه امرأة عجوز. مكنته من مشاهدة عرق الأسى والذي كان لديها منذ سنوات، ولكن أرادت معالجته في ذلك اليوم. "حاولت أن أشرح لها بأنّه من المستحسن بالنسبة إليها الفرار من كونغسبارع وأن تؤجل العلاج إلى حين. وسألتها إلى أين تريدين الذهاب. لم تكن تعرف، ولكنها تعلم بأنّ كلّ الناس سيعودون إلى الرايخ. ثمّ أضافت وأنا مشدوه: "**لن ينال الروس منّا. فالفوهرر لا يسمح بذلك. سيمنحنا لا محالة الغاز**". ألقيت من حولي نظرة

(21) [هانس فون لهندورف (1910-1987) طبيب وكاتب ألماني من عائلة نبيلة].

عابرة: لا أحد حسب الظن اعتبر هذا القول هام جدّا". يظهر لنا أنّ هذه الحكاية، مثل غيرها من الحكايات الحقيقية، كانت منقوصة. ينقصها صوت آخر، من الأفضل صوت امرأة كان من الواجب أن تجيب، في حسرة عميقة: من المؤسف أن نتلف هذا الغاز الجيّد، الذي يكلفنا الكثير، لليهود.

VII

بيلاطس البنطي[1]، أو ندوة فانيسي

أقمت إلى هذا الحدّ تحليلي لسريرة أيخمان حول الوقائع التي نسيها هو بدوره. فحسب رؤيته الشخصية للأحداث، لم يحدث التحوّل المصيري له إثر أربعة أسابيع، بل بعد أربعة اشهر، خلال ندوة وكلاء كتّاب الدولة مثلما يقول النازيون، أو ندوة فانيسي[2] مثلما نسميها عاديا. إنّ فانسي هي فعلا اسم ضاحية لبرلين، أين اجتمع هؤلاء الرجال، بدعوة من هايدريش. ومثلما يشير إليها اسمها، كانت هذه الندوة ضرورية لأنّ الحل النهائي، الذي سيشمل أوروبا، يفترض موافقة أكثر وضوحا من قبل جهاز الدولة. كان من الضروري التأكد من تعاون كلّ الوزارات، وكلّ الإدارة برمتها. لم يمض على النظام النازي سوى تسع سنوات. وكان جميع الوزراء أعضاء في الحزب منذ فترة طويلة. لقد وقع تعويض كلّ من حاول "التأقلم" فقط، في المراحل الأولى للنظام. ولكن معظم الوزراء الحاليين لا يوحون بأيّ ثقة تامة: فالبعض مثل هيدريش وهيملر، الذين لم يحصلوا إطلاقا على مناصبهم إلا بفضل النازية، كان عددهم قليلا. ومن بين هؤلاء، وكان معظمهم، مثل

(1) [بيلاطس البنطي (10 ق. م- 44 م) حكم مقاطعة يهوديا وعاصمتها أورشليم بين عامي 26 و36 م، والمعروف عنه أنّه تولى محاكمة المسيح، تلبية لرغبة اليهود، وأصدر الحكم بصلبه].

(2) [حي من أحياء برلين الغربية حيث اجتمع مسؤولون نازيون يوم 20 جانفي 1942 لتدارس كلّ الوسائل الكفيلة بتحقيق الحلّ النهائي].

يواخيم ريبنتروب[3]، وزير الشؤون الخارجية وتاجر الشمبانيا سابقا، من أتفه الناس. ولكن يمثل كبار الموظفين أيضا مشكلا خانقا: فهم الذين، بعد الوزراء، يشغلون أهمّ المراكز: كان من الصعب تعويض هؤلاء الرجال، الذين يمثلون العمود الفقري لكل الإدارة الحكومية. لقد تغاضى عنهم هتلر، كما استوجب على أديناور أن يتغاضى عن كلّ من لم يتورط قطعيا. أمّا وكلاء كتاب الدولة، الخبراء في القانون وغيرهم، التابعون لمختلف الوزارات، فلم يكونوا كلّهم أعضاء في الحزب. فقد كان هيدريش يتساءل، بتخوّف، إن كان في مقدوره الحصول على المؤازرة الفعلية لمثل هؤلاء الرجال في المجازر الجماعية. وحسب ما صرّح به أيخمان، كان هيدريش ينتظر مصاعب جمّة". وإذن، فقد اتضح بأنّ مخاوفه لا أساس لها من الصحّة.

كان هدف الندوة تنسيق الجهود لوضع الحلّ النهائي حيز التنفيذ. وقعت أوّلا مناقشة "المشاكل القانونية المعقدة"، مثل المعاملة المخصصة لأنصاف اليهود وأرباع اليهود: هل من الواجب قتلهم أو تعقيمهم فقط؟ وتلت ذلك مناقشة، صريحة، "لمختلف أنواع الحلول للقضية"، بمعنى مختلف الوسائل للقتل. وهنا أيضا حصل اتفاق بين المشاركين "سُرّ" له الجميع: فقد وقع قبول فكرة الحلّ النهائي "بحماس منقطع النظير" وبحماسة ظهرت، بالخصوص، لدى الدكتور فيلهايم ستوكارت[4]، وكيل كاتب الدولة للداخلية، المعرف بتردّده، وبتحفظه إزاء الإجراءات "الصارمة" المخططة من قبل حزبه، والذي كان، حسب شهادة الدكتور هانس غلوبكي في نورنبرغ، من أكبر المدافعين عن القانون. إلا أنه ما لبث أن ظهرت

(3) [يوواخيم فون ريبنتروب (1893-1946) عمل في الأول سفيرا لألمانيا في بريطانيا فيما بين 1936 و1938، ثمّ وزيرا للخارجية إلى حدود 1945. اشتهر باتفاقية مع ستالين في أوت 1939 التي سمحت لألمانيا باجتياح بولندا. حكمت عليه محكمة نورنبرغ بالإعدام الذي نفّذ فيه يوم 16 أكتوبر 1946].

(4) [فيلهالم ستوكرت (1902-1953)، حقوقي ألماني، عضو في الحزب النازي. عمل كاتب دولة لدى وزير الداخلية الألماني. وقعت محاكمته، ثم أطلق سراحه سنة 1949. توفي سنة 1953 في حادث سيارة مريب، ووجهت تهمة قتله إلى المخابرات الإسرائيلية، الموساد].

مشاكل عدّة. فقد تقبل وكيل كاتب الدولة الدكتور جوزاف بوهلر[5]، الرجل الثاني في الحكومة العامة لبولندا، بقلق إمكانية إجلاء اليهود من جديد في اتجاه الشرق؛ فعدد اليهود، الضخم أصلا، في بولندا، سيرتفع؛ وبالتالي اقترح تأجيل هذا الطرد إلى فترة لاحقة؛ وفي الأثناء، "يمكن الشروع في تطبيق الحلّ النهائي في منطقة الحكومة العامة بالذات؛ إذ لا يوجد أي مشكل من حيث النقل". وعبّر هؤلاء السادة من الشؤون الخارجية، في مذكرة طويلة، جهزوها مسبقا بعناية، عن "رغبات وأفكار وزارتنا الخاصة بالحلّ النهائي للمسألة اليهودية في أوروبا". ولكن، لا أحد استمع إليهم. المهمّ ــ وهو ما لاحظه فعلا أيخمان ــ هو أنّ الموظفين المنتمين إلى المصالح الأكثر اختلافا لم يكتفوا بإبداء آرائهم، بل تقدّموا بمقترحات عملية. لم يدم الاجتماع سوى ساعة أو ساعة ونصف الساعة. ثمّ شربوا قليلا من الكحول فتحا للشهية وتحوّلوا للغداء. "إنه مجرد اجتماع ظريف" مخصص لتمتين علاقات شخصية ضرورية. كان ذلك يوما مشهودا لأيخمان، الذي لم يعرف على الإطلاق مثل هذا اللقاء الاجتماعي مع "شخصيات سامية"؛ فقد كانت رتبة أيخمان، ووضعيته الاجتماعية أقلّ بكثير من رتبة ووضعية الآخرين. وهو الذي قام بإرسال الدعوات وجهز بعض الإحصائيات (المليئة بأخطاء عجيبة) لكي يستعملها هايدريش، الذي قام بخطاب تمهيدي للدخول في الموضوع. (لقد صرّح: يجب قتل أحد عشر مليون يهودي ــ وهي عملية على نطاق واسع). كان أيخمان مكلفا بتحرير محضر جلسة الندوة. كان في نهاية الأمر بمثابة كاتب الجلسة. هذا ما جعله، إثر مغادرة "الشخصيات"، يجلس في ركن قرب المدفأة إلى جانب مرؤوسيه مولر وهايدريش؛ [قائلا]: "لأوّل مرّة، أشاهد هايدريش يشرب ويدخّن". لم "يتكلما. بل كانا يستريحان بعد ساعات طويلة من العمل. كان كلّ الناس سعداء، خاصة هايدريش، الذي كان كثير الانبساط".

(5) [جوزاف بوهلر (1904-1948)، شغل منصب نائب الحاكم العام في بولندا خلال الحرب العالمية الثانية، وعلى إثرها حكمت عليه محكمة بولندية بالإعدام الذي نفذ فيه يوم 22 أوت 1948].

كانت هذه الندوة محفورة في ذاكرة أيخمان، ولسبب آخر أيضا. لقد ساهم إلى ذلك الحين بكلّ ما في وسعه لإعداد الحلّ النهائي، غير أنّه كان يشك في قيمة "حلّ بمثل تلك الدموية، وذلك العنف". أمّا الآن، فلم يعد لديه شك. لقد استمع، خلال الندوة، إلى "شخصيات مرموقة، باباوات الرايخ الثالث". لقد شاهد بأمّ عينيه، واستمع بأذنيه، بأنّه ليس هتلر بمفرده، ولا هايدريش ولا "أبا الهول" مولر، ولا مجموعة الإس. إس. أو الحزب فقط، بل النخبة المحترمة جدّا من موظفي الدولة يتنافسون للحصول على شرف لعب دور رئيسي في هذه المسرحية "الدموية". "عندئذ شعرت بأني بمثابة بيلاطس البنطي، إذ لم أشعر إطلاقا بالذنب". ليس من حقه أن يصدر حكما. بل من حقه أن تكون لديه "أفكار شخصية حول المسألة". فعلا، لم يكن أيخمان الأوّل أو الأخيرالذي يتسم بتواضع خالص.

وإن صدّقنا ذكريات أيخمان، فإنّ تداعيات المسألة أصبحت عادية. لقد أصبح بسرعة من أخصائي في "التهجير الإجباري" إلى متخصص في الإجلاء الإجباري". فقد وقع إجبار اليهود في بلد أو آخر على التسجيل، وعلى حمل الشارة الصفراء حتى يقع التعرف عليهم بسهولة؛ ثمّ تجميعهم ونقلهم. تنتقل مختلف الحمولات في اتجاه معتقلات الإبادة في الشرق. وأي معتقلات؟ يتعلق الأمر بقدرة الاستيعاب لكلّ واحد منها. عندما يفرغ قطار حمولة من اليهود في مركز، يقومون بفرز: يذهب الأقوياء للعمل؛ أحيانا يرسل هؤلاء للإشراف على آلات الإبادة. أمّا البقية، فيُقتلون على الفور. لقد حدثت بعض العوائق، ولكنها ثانوية. ويُمارس وزير الشؤون الخارجية ضغوطا على سلطات البلدان المُحتلة من طرف النازيين ــ أو الحلفاء ــ لنقل يهودهم أو على العكس منعهم من إرسالهم دون تنظيم نحو الشرق، في فوضى، دون الأخذ بعين الاعتبار إلى قدرة استيعاب معتقلات الموت (هذا على الأقلّ ما أثاره أيخمان في "تنقلاته". ولكن في الواقع لم يكن الأمر هيّنا).

لقد وضع المختصون في المسائل القانونية أحكاما يجب تطبيقها على اليهود المشردين. كانت هذه الأحكام ضرورية لسببين: يستحيل القيام ببحث عن اختفاء اليهود غير الحاملين لجنسية؛ يمكن للدولة التي كانوا يعيشون

فيها أن تُصادر أملاكهم. وسهلت كلّ من وزارة المالية وبنك الرايخ قبول الغنيمة الضخمة ــ ساعات وأسنان من الذهب أيضا ــ التي تصل من كلّ أنحاء أوروبا. كلّ شيء يتمّ فرزه في بنك الرايخ، ثمّ يقع نقله إلى خزينة دولة بروسيا. توفر وزارة النقل، حتى في ظروف القحط، عربات السكك الحديدية الضرورية (وفي أغلب الأحيان عربات البضائع) وتسهر على أن يكون توقيت قاطرات الشحن غير موازية لبقية الأرتال. كان أيخمان ومعاونيه يحدّدون لمجالس قدماء اليهود عدد اليهود الواجب حملهم في كلّ قاطرة؛ وتقوم المجالس بوضع قوائم المنقولين. ويسجل اليهود أنفسهم، ويحررون استمارات عديدة، واستجوابات من صفحات عديدة تخصّ ممتلكاتهم، التي سيكون من السهل جدّا وضع اليد عليها. ثمّ يقع حشدهم في نقطة تجميع. وأخيرا، يصعدون إلى القاطرات. وكلّ من حاول التخفي أو الفرار، وعددهم قليل، تهتدي إليه الشرطة الخاصة باليهود. ومثلما عاين أيخمان، لا أحد احتج، ولا أحد رفض مساعدته. ومثلما قال، سنة 1943، في برلين، أحد الملاحظين اليهود: "يوم بعد يوم، يتجه الناس، هنا، إلى مأتمهم".

ولكن مجرد استسلام اليهود لا يكفي لتسوية الصعوبات الكبرى لمثل هذه العملية، التي ستنتشر قريبا في كامل أوروبا المتحالفة مع النازيين، أو المحتلة من قبلهم. وهو لا يكفي أيضا بتهدئة ضمائر المنفذين. لم يقع تربية هؤلاء على احترام الوصية "لا تقتل أبدا؟" ألا يعرف كلهم هذه الآية من التوراة "قتلت وورثت"؟ ــ إستشهادات استعانت بها، بكثير من المقاصد، إدانة محكمة القدس.

تكبدت ألمانيا العديد من الخسائر في ستالينغراد. وإثرها انهالت على ألمانيا نفسها ما أسماه أيخمان "إعصار الموت" . ووقع قصف المدن الألمانية حتى الثمالة (فكان ذلك بالنسبة لأيخمان، وحتى اليوم بالنسبة لألمانيا، عذرا للمجازر ضدّ السكان المدنيين). فأصبحت بذلك مشاهد الرعب يومية. مشاهد مختلفة عن الأعمال الفظيعة التي أثيرت في القدس، ولكنها ليست أقل فظاعة. ويمكن الاعتقاد بأنّها ساهمت في التخفيف، أو بالأحرى في إخماد، تأنيب الضمائر، أو ما تبقى منه عندئذ. ولكن الوثائق تقرّ بأنّ الأمر لم يكن كذلك. فلقد أحكم وضع آلة الإبادة وبجودة بكلّ

تفاصيلها منذ أمد بعيد قبل الفظائع التي فرضتها الحرب على ألمانيا ذاتها، على أرضها. فقد كانت إدارتها المعقدة تعمل بنفس الدقّة، دون أدنى تغيير، سواء في سنوات الانتصارات السهلة أو في سنوات الهزيمة المتوقعة. ربما عندما كانت الضمائر، في البداية، نوعا ما يقظة، كان عدد المستقيلين عن مهامهم قلائل. فقد كانت عملية التخلي عن الواجب في صفوف النخبة المسيرة، خاصة لدى كبار الضباط للإس. إس.، قليلة. ولم يقع الشروع في التخلي عن البذلة إلا عندما أصبحت الهزيمة متأكدة. ولم تكن أبدا عمليات الارتداد كفيلة بتعطيل سير الآلة؛ فقد كانت عمليات فردية غير مستوحاة من الشفقة، بل بسبب الفساد، وليس بسبب صحوة الضمير، بل بالرغبة في ادخار بعض المال والحفاظ على بعض العلاقات، تحسبا للأيام الحالكة القادمة. وفي خريف 1944، أسدى هيملر الأمر بوضع حدّ لعمليات الإبادة وبتدمير معامل الموت. ذلك لأنّه كان متأكدا ــ حتى وإن بدا هذا غير معقول ــ من أنّ الحلفاء سيقدرون هذه الالتفاتة الكريمة. وصرح لأيخمان المرتاب بأنّ هذه الإجراءات ستمكنه من المساومة على غرار معاهدة هوبارتوسبورغ ــ في إشارة إلى معاهدة السلم بهوبارتوسبورغ[6] التي وضعت، سنة 1763، وزر حرب السنوات السبع التي قام بها البروسي فريدريك الثاني والتي مكنت البروسيين من الحفاظ على مقاطعة سيليزيا[7] رغم الهزيمة في الحرب.

لم يلتق أيخمان شخصا، أي شخص عارض فعليا الحلّ النهائي. كان هذا العنصر مصيري لقناعاته. غير أنّ هنالك استثناء أثر كثيرا في أيخمان. وقد تحدّث عنه كثيرا. يتعلق الأمر بالدكتور كاستنار الذي تفاوض معه في المجر عن العرض الذي تقدّم به هتلر، والمتمثل في إطلاق سراح مليون يهودي مقابل عشرة آلاف شاحنة. فطلب كاستنار، الذي جعله هذا المنعطف أكثر جرأة، طلب من أيخمان وقف "طاحونة الموت في أوشفيتز". أجابه أيخمان بأنّه قد يفعل ذلك "بكلّ سرور"، ولكن ويا للأسف، فإنّ الأمر ليس من مهامه ولا من مهام رؤسائه ــ وتلك هي الحقيقة. فهو بالطبع لم

(6) [مدينة ألمانية بمقاطعة الساكس].

(7) [مقاطعة ألمانية تقع بين بولندا وتشيكيا وألمانيا، وتضمّ جبال السودات].

يكن يتوقع أن يقاسمه اليهود الغبطة العامة لإبادتهم، ولكن كان يترقب شيئا أكثر من الخنوع؛ كان ينتظر ـ وحصل بدرجة ممتازة ـ تعاونهم. ففي برلين، مثلما هو سابقا في فيينا، كان هذا التعاون "بالطبع، حجر الزاوية" لكلّ نشاطاته. وإن لم يشارك في مهام الشرطة والإدارة، لسادت الفوضى، أو جنّدت "المسائل اليهودية" عددا مهولا من الرجال الذين لا يمكن لألمانيا أن تستغني عنهم في مكان آخر. ("ليس هنالك من شك: فلولا تعاون الضحايا، لما استطاع بعض أولائك الآلاف من الأشخاص العاملين في المكاتب من القضاء على مئات من الآلاف من الأشخاص الآخرين... فطوال السفرة التي ستقودهم نحو الموت، لم يشاهد اليهود البولنديون سوى حفنة من الألمان[8]". وهذا الأمر حقيقي أيضا بالنسبة لليهود الذين أُخذوا إلى بولندا للموت هناك.) هكذا، مثلما قلنا، وقع انتداب شرطة يهودية لعملية التجميع النهائي لليهود. وهكذا أيضا تحتوي كلّ إدارة جديدة يقيمها الألمان في المناطق المحتلة على مكتب مركزي لليهود؛ وهنالك حيث لا يستطيع الألمان من وضع حكومات وهمية، لا يتمكنون أيضا من ضمان مساعدة اليهود. ولكن إن كان أفراد هذه الإدارات ينتمون عموما إلى أحزاب المعارضة، فإنّ أعضاء المجالس اليهودية كانوا إجمالا من المسؤولين اليهود المحليين. يمنحهم النازيون سلطات واسعة قبل نفيهم، هم أيضا، إلى ثريسيانستادت وبرغن-بلسن (إن قدموا من أوروبا الغربية أو أوروبا الوسطى) أو إلى أوشفيتز (إن قدموا من أوروبا الشرقية).

تمثل، دون شكّ، هذه المشاركة للمسؤولين اليهود في إبادة شعبهم أسوء فصل في هذه الصفحة الحالكة من التاريخ. والحال أنّنا نعرف ذلك؛ ولكن راوول هيلبارغ استعرض كلّ التفاصيل، المثيرة للشفقة والخسيسة، في كتابه الكلاسيكي، "تدمير يهود أوروبا"، الذي تحدّثت عنه. ففي خصوص التعاون، لا يمكننا التمييز بين الطوائف اليهودية المندمجة بامتياز في أوروبا الوسطى والغربية، وجمهرة اليهود الشرقيين، الذين يتكلمون اليديشية. فمن أمستردام إلى وارسو، ومن برلين إلى بودابست، يمكن استثاقة المسؤولين

(8) روبارت بيندورف، مصدر مذكور. (المؤلفة).

اليهود؛ وقد كانوا يعدّون قوائم بالأشخاص والممتلكات، ويحصلون، من المُبعدين أنفسهم، على المصاريف المناسبة لإبعادهم وإبادتهم، ويحصون المنازل التي تركوها خالية، ويوفرون شرطة تشارك في القبض على اليهود ووضعهم في القاطرات، وأخيرا ــ وهو الأدهى والأمرّ ــ يسلمون تلقائيا أموال طوائفهم اليهودية إلى النازيين لمصادرتها مباشرة. ويوزعون الشارات الحاملة للصليب الأصفر وأحيانا، في وارسو مثلا، أصبح "بيع الشارات تجارة حقيقية؛ فيكون هنالك اختيار بين الشارات العادية من قماش والشارات من بلاستيك، أنيقة وقابلة للغسل". عند قراءة البيانات، المستوحاة، التي حرّرها المسؤولون اليهود ولم يُملها النازيون، نشعر إلى أي مدى أعجبهم هذا النفوذ الجديد: "لقد أصبح المجلس المركزي لقدماء اليهود مؤهلا بأن يتصرف تصرفا حقيقيا بكلّ الثروات اليهودية، المادية والروحية، وبكلّ اليد العاملة اليهودية" (الإعلان الأوّل لمجلس بودابست). ونعرف جيّدا كيف كانت مشاعر المسؤولين اليهود وقد أصبحوا أداة للمجرمين: فهم يتشبهون القادة الذين "قاربت سفنهم على الغرق والذين يحاولون الوصول إلى شاطئ السلامة بإلقاء أكبر جزء من الحمولة الثمينة في عرض البحر"؛ وبالمنقذين الذين "ينقذون ألف شخص مع التضحية بمائة، وبعشرة آلاف والتضحية بألف". ولكن كانت الحقيقة بلية كبيرة: لقد أنقذ الدكتور كاستنار، مثلا، في المجر، تحديدا 1684 شخصا من بين 476,000 لم ينقذهم.

لم يتجشم أحد عناء إرغام المسؤولين اليهود على الحفاظ على السرّ. فقد تقدّموا عن طواعية وحافظوا على السرّ بأنفسهم، سواء لضمان النظام وتجنّب الذعر (حالة الدكتور كاستنار)، أو لأسباب "إنسانية" مثلا التالية: "تكون الحياة غير محتملة بكثير إن علموا بالمصير الذي يترقبهم". لقد حصلنا على هذه الملاحظة المثيرة من الدكتور لِيو بايك[9]، كبير الأحبار سابقا في برلين. وحتى لا يظلّ الفرز بيد "الصدفة العمياء"، استوجب الأمر

(9) [ليو بايك (1873-1956) حاخام ألماني من اليهود التقدميين. دافع عن اليهود في الفترة النازية، رغم وجوده في أحد المعتقلات. بعد الحرب، استقر في لندن حيث توفي].

"أن توجه المبادئ المقدسة فعلا اليد البشرية الضعيفة لكي تخط على ورقة اسم شخص مجهول ولكي تقرر بذلك حياته أو موته". ومن كانوا من وقعت نجدتهم باسم هذه "المبادئ المقدّسة"؟ هم كلّ من عملوا طيلة حياتهم لفائدة الطائفة" ـ بمعنى المسؤولين اليهود ـ "واليهود النابغين"، مثلما قال الدكتور كاستنار في تقريره.

أثار أحد الشهود، خلال محاكمة أيخمان، النتائج المحزنة لمثل هذه "النزعة الإنسية": يهود تطوّعوا تلقائيا للنفي في تريسينستادت وأوشفيتز، ويتهمون "بالجنون" من يحاول تذكيرهم بالحقيقة. إننا نعرف جيّدا هيئة المسؤولين اليهود في الفترة النازية. هنالك حاييم رومكوفسكي[10]، أحد قدماء اليهود في لودز[11]، والمُكنى باسم حاييم الأوّل، والذي كان يصدر أوراقا مالية تحمل توقيعه وطوابع بريدية موشحة بصورته، وكان يتجوّل في عربة قديمة يجرّها جواد. وهنالك أيضا ليو بايك، الكاتب، بأسلوبه المتحضر، وثقافته الواسعة، والذي كان يعتبر أنه كان من الأجدر على أعوان الشرطة اليهود أن يكونوا "أكثر رأفة وأكثر عونا"، وأن "يلطفوا من المعاناة" (والحال أنهم كانوا، في الحقيقة، أجلافا، أكثر قسوة وغير قابلين للمساومة، بما أنهم يتصرفون من تلقاء أنفسهم). وأخيرا، انتحر البعض منهم: مثل آدم كزرنياكوف[12]، رئيس مجلس الطائفة اليهودية بوارسو، وهو مهندس يهودي من ثقافة بولندية، ملحد ولكنه يتذكر دوما وصية الأحبار: "دعهم يقتلونك، ولكن لا تخرق الوصية الإلهية الأولى".

نعرف مسبقا أنّ المدعي العام، في القدس، سوف لا يقوم بإبراز هذا الفصل الأوّل من التاريخ اليهودي. لقد كان حريصا على عدم احراج إدارة

---

(10) [حاييم رومكوفسكي (1877-1944) يهودي بولندي، عينه النازيون في البداية مسؤولا عن يهود لودز، ثمّ نقلوه مع عائلته إلى معتقل أوشفيتز حيث وقع قتله].

(11) [ثالث مدينة بولندية من حيث الأهمية، تقع وسط البلاد، وحيث أقام النازيون أحد معتقلات الموت].

(12) [آدم كزرنياكوف (1880-1942) مهندس وسيناتور بولندي، أشرف على إدارة الطائفة اليهودية بوارسو، وتعاون مع النازيين للحدّ من هول الحل النهائي، ولكنه انتحر في 23 جويلية 1942].

أديناور. والحال أنّ الكتب المدرسية الإسرائيلية تثير هذه القضايا جهارا وبجرأة مدهشة[13]. ولكن علينا، نحن، أن نثير ذلك؛ لأنّ هذا الفصل يشرح لماذا، من بين الوثائق المقدّمة لأنظار المحكمة، تألقت بعض الكتب بغيابها. هنالك على سبيل المثال كتاب هـ. ج. آدلر، ثريسينستادت **1941-1945**، (1955) الذي تفطن إليه القضاة. وقد اعترف المدّعي، في تضايق بأنّه أحد الكتب "الموثوق بها، التي تستند إلى مراجع لا يمكن التشكيك فيها". إنّ سبب هذا التغافل واضح: فالكتاب يشرح تفصيليا كيف أنّ "قوائم النقل"، وهي محلّ العديد من المخاوف، وضعها المجلس اليهودي لثريسينستادت، بمقتضى توجيهات عامة من الإس. إس.، والتي تشير إلى عدد الأشخاص الذين سيقع نقلهم، مع أعمارهم، وجنسهم، ومهنتهم، وبلدهم الأصلي. والحال، أنّ المدعي العام قد وجد نفسه في وضعية حرجة لو أجبر على الإقرار بأنّ أسماء الأشخاص المرسلين إلى الموت وقع اختيارها، مع بعض الاستثناءات، من طرف الإدارة اليهودية. وفي هذا الإطار، فإنّ النائب-المدعي العام للجمهورية، يعقوب باروور[14] قد اعترف بذلك في إجابة على سؤال طرحه القضاة: "أحاول إبراز ما يتصل بالمتهم دون أن ألحق لا محالة أي ضرر باللوحة ككلّ". وفي هذا المشهد، حيث يُفترض التمييز بين الجناة والضحايا، سيكون مشوّها باستحضار كتاب أدلر: لقد كان هذا الكتاب في تناقض مع تصريحات الشاهد الرئيسي لثريسينستادت، الذي أكد بأنّ أيخمان ينتقي بنفسه الأشخاص. وإن كان أدلر يقول الحقيقة، فإنّ التهمة ذاتها تكون ضعيفة. فعلا، لا يمكن إرغام أي مدعي عام أن يعرض على أنظار المحكمة وقائع لا تدعّم طروحاته. تعود هذه المهمّة إلى هيئة الدفاع ويمكن لنا أن نتساءل لماذا لم يرغب الدكتور سارفيتيوس الاستفادة من هذه الوثائق، التي من السهل الحصول عليها والمعروفة جدّا. كان في الإمكان الملاحظة بأنّ أيخمان أُنتدِب في

---

(13) انظر مقال مارك م. كروغ "شباب إسرائيليون ويهود في الخارج" في مجلة التربية المقارنة Comparative Education Review، أكتوبر 1963. (المؤلفة).

(14) [يعقوب باروور (1915-2008) حقوقي في المانيا، هاجر إلى فلسطين سنة 1930ن وصار بها محاميا في 1943. وفي 1959 صار ينتمي إلى الادعاء العام].

ثريسينستادت، ما إن أصبح الأخصائي في عملية "الترحيل"، باسم "قدماء" اليهود، يهودا كانوا قد عملوا معه مثل الدكتور بول أبستاين، الذي كُلف بالهجرة في برلين، والحاخام بنيامين مورملستاين[15]، الذي شغل نفس المهام في فيينا. قد توفر هذه المعلومات، في إطار المناخ الذي عاشه أيخمان، فكرة واضحة لا توفرها مائة إشارة في غير محلها للقسم، والولاء وخصال الطاعة العمياء.

فحول ثريسينستادت، تمكننا شهادة السيدة شارلوت سالزبارغر[16]، من اكتشاف على الأقل جانب مخفي من اللوحة التي نعتها المدّعي العام "بالكاملة". لم يحبذ رئيس المحكمة هذا النعت ولم يستسغ أيضا اللوحة. وأشار، العديد المرات، إلى المدعي العام "بأننا لسنا هنا لرسم اللوحات"، وأنّ هنالك قرار اتهام وأنّ هذا القرار هو العمود الفقري لهذه المحاكمة"، وأنّ للمحكمة "وجهة نظر عن المحاكمة؛ وأنّ هذه القناعة ترتكز إلى قرار الاتهام"؛ وبالتالي "على المدّعي العام ان يتأقلم مع قرارات المحكمة". غير أنّ المدعي العام لم يعر اهتماما لتلك التحذيرات، الرائعة عندما نعتقد بأنّ الأمر يتعلق بقضية جنائية؛ والأسوأ، فقد رفض رفضا قطعيا توجيه الشهود ـــ أو، إن أصرت المحكمة، أن يطرح عرضيا بعض الأسئلة المنتقاة بمحض الصدفة ـــ بحيث أنّ هؤلاء تصرفوا مثل الخطباء الذين أخذوا الكلمة خلال اجتماع برئاسة المدّعي العام، الذي يقدّمهم للجمهور قبل الشروع في خطبهم. ويستطيعون التكلم لمدّة طويلة يرغبون بها ولا تقع مساءلتهم بدقة إلا استثنائيا .

لم يكن هذا الظرف هو الظرف الملائم لمحاكمة مسرحية، بل ظروف اجتماع شعبي عام: يقف الخطيب تلو الخطيب، ويقوم بكلّ ما وسعه لهزّ مشاعر الجمهور. لقد أصبح التماثل مذهلا عندما دعا الوكيل العام جمهرة

---

(15) [حاخام بنيامين مورملستاين (1905-1982) كبير أحبار فيينا في الفترة النازية. إثر الحرب ألقي عليه القبض بتهمة التعاون من النازيين، ولكن أخلي سبيله في ديسمبر 1946، لكي بتحول إلى روما، حيث توفي في سنة 1982ان معيلا نفسه ببيع أثاث البيوت].

(16) [شارلوت سالزبرغر (1923- ؟) يهودية ألمانية فرت مع والديها إلى هولندا، وألقي القبض عليها وزُج بها في المعتقلات. كانت من بين الشهود في محاكمة أيخمان].

من الشهود أكدوا بأنّ غيتو وارسو انتفض، وأنّه وقعت محاولات شبيهة في حارتي اليهود بفيلنا وكوفنو ـ وهي أمور ليس لها أي علاقة مع جرائم المتهم. كان في الإمكان أن تكون شهادات هؤلاء الأشخاص مجدية لو تحدّثوا عن نشاطات المجالس اليهودية، التي لعبت دورا هاما وكارثيا في الوقت نفسه. لقد وقع فعلا الإشارة إلى ذلك لماما. ولكن لم يكن الشهود فرحين كثيرا لأنهم لم "يتوسّعوا" في هذا الجانب من التاريخ، وأمسوا بمثابة الخونة الحقيقيين، رغم قلة عددهم، "والمجهولون من الجمهور اليهودي". (والجمهور في ذلك اليوم قد تغيّر: فهم الآن أعضاء في الكيبوتزات[17]، التي قدم منها هؤلاء الشهود.) إنّ أصدق شهادة، والأكثر وضوحا هي شهادة زيفيا لوبيتكين زوكرمان[18]، وهي آنذاك في الأربعين من العمر، جميلة أيضا، غير عاطفية، والتي لم تتعوّد البكاء عن حالها ولا عن حال اليهود. كانت الأحداث التي روتها مذكورة ترتيبيا، وهي تعرف ما كانت تصرّح به. فمن الناحية القانونية، كانت شهاداتها دون قيمة ـ فهوسنار لم يتعرض إلى واحدة منها في مرافعته ـ إلا فيما يتعلق بما أوردته من حجة للعلاقات المتينة بين المقاومين اليهود ورجال المقاومة الروس والبولنديين. كان في الإمكان أن تكون هذه الحجج ضرورية للسان الدفاع، بما أنها تتناقض مع شهادات أخرى، ("كلّ السكان كانوا ضدّنا")، إذ أنّها تبرّر المجازر الجماعية للمدنيين أكثر من الإثباتات المُعادة من طرف أيخمان، والقائلة بأنّ "فايسمان[19] كان قد أعلن الحرب على ألمانيا سنة 1939". (وهو ما كان محض كذب. فقد صرّح حاييم فايتسمان، في ختام آخر مؤتمر صهيوني قبل الحرب ـ وقد لاحظ المدّعي العام ذلك جيّدا ـ بأنّ حرب الديمقراطيات الغربية "هي حربنا، وصراعهم هو صراعنا". وهو ما كان

---

(17) [الكيبوتز، قرى إسرائيلية، تُدار بطريقة اشتراكية].

(18) [زيفيا لوبيتكين زوكرمان (1914-1976) يهودية بولندية، ساهمت في المقاومة ضد النازيين في وارسو، وكان اسمها الحركي سيلينا. فرت من المعتقلات وهاجرت إلى فلسطين سنة 1946].

(19) [حاييم فايسمان (1874-1954) أبرز شخصية صهيونية بعد تيودور هرتزل، لعب دورا أساسيا في استصدار وعد بلفور في نوفمبر 1914. كان رئيسا للمنظمة الصهيونية العالمية فيما بين 1920 و1946. وانتخب أوّل رئيس لدولة إسرائيل].

مأسويا ــ وهو ما لاحظه بالتأكيد المدّعى العام ــ أنّ النازيين لا يعتبرون اليهود بمثابة الخصوم؛ وفي الحالة العكسية، وكان في إمكان اليهود أن يعيشوا في معتقلات سجناء حرب أو في الحجز بالنسبة للمدنيين). وما إن أثار الدكتور سارفيتيوس هذا الأمر، حتى اضطرّ المدّعي العام إلى القبول بأنّ مجموعات المقاومة هذه كانت صغيرة جدّا، وضعيفة بما فيه الكفاية وغير ضارة بالخصوص. وأنهم أيضا لا يمثلون السكان اليهود، اللذين وصل بهم الأمر، في مناسبة، إلى حمل السلاح ضدّهم.

ومن الواضح بأنّ كلّ هذه الشهادات، التي استوجبت الكثير من الوقت، لم تكن ملائمة، قانونيا. غير أنّنا نتصوّر بأنّ الحكومة الإسرائيلية أقحمتها لأسباب سياسية. أكيد أن هوسنار (أو بن غريون) أراد أن يبيّن بأنّ المقاومة اليهودية، حتى وإن كانت بسيطة، كانت صهيونية. وكأنّ الصهاينة كانوا الوحيدين من بين اليهود العارفين بأنّ إرادة الحياة مرتبطة أيضا بالشرف (مثلما تقول السيدة زوكرمان) وأنّه ليس هنالك شيء أسوء إلا "الوداعة" أمام كلّ محنة حتى النهاية. (كان هذا الرأي ضمنيا في شهادة السيدة زوكرمان.) غير أنّ الأهداف "السياسية" للحكومة لم تدم طويلا: كان الشهود صادقين؛ قالوا للمحكمة بأنّ كلّ المنظمات، وكلّ الأحزاب لعبت دورا في المقاومة اليهودية. لذلك استوجب التمييز لا، فقط، بين الصهاينة وغير الصهاينة، بل بين اليهود المنتمين لمنظمات وغير المنتمين، وخاصة الشبان من سنّ معينة. فعلا، لقد كان المقاومون أقلية تافهة. ولكن في تلك الظروف، "كانت المعجزة في وجود واحد" مثلما قال أحد الشهود.

لو استثنينا الجوانب القانونية، فقد وقع تقبل قدوم قدماء المقاومين اليهود إلى منصة الشهود بنوع من النشوة. فقد بددوا من الأذهان الشبح المنهك للتعاون العالمي، للرائحة الخانقة، والسامة المتصاعدة من الحلّ النهائي. إنّ الأمر المعروف جدّا بأنّ مجموعات يهودية مسلحة كانت مكلفة بصفة عامة بالقتل في مراكز الإبادة، وقع إقراره بصفة عادلة ودون رجعة من طرف شهود الإثبات. فقد رووا كيف أنّ مجموعات مسلحة تعمل في غرف الغاز وفي أفران حرق الجثث، وكيف يقتلعون أسنان الذهب وكيف يحلقون

شعور الجثث، وكيف يحفرون القبور، وفيما بعد يعيدون الحفر لفسخ كلّ آثار المجازر الجماعية؛ وكيف شيّد تقنيون يهود غرف الغاز في ثريسينستادت، حيث كان "الحكم الذاتي اليهودي" هاما جدّا إلى درجة أنّ الجلاد ذاته كان يهوديا. ولكن ليس في الأمر سوى أمور فظيعة، وليست مشاكل أخلاقية. أمّا في خصوص الفرز للعمل وترتيب العمال، فقد كان من إنجاز الإس. إس.، الذين لهم ميل للعناصر المجرمة أو، على الأقلّ، المشكوك فيها. (كان هذا الأمر حقيقيا في بولندا، حيث قام النازيون بإبادة قسم كبير من المثقفين اليهود وفي نفس الوقت المثقفين البولنديين وأصحاب المهن الحرّة. وعلى عكس ذلك، كان التوجه لدى النازيين، في أوروبا الغربية، هو إعفاء اليهود "الوجهاء" لمقايضتهم بالمحتجزين المدنيين أو مساجين الحرب الألمان. كان معتقل برغن-بلسن مخصصا، في البداية، "لليهود الذين سيقع تبادلهم").

إنّ ما كان يُنعت بالمسائل الأخلاقية، هو التعاون اليهودي الذي وصفه أيخمان والذي توصل زمن الحلّ النهائي. أكان أيخمان على حقّ عندما صرّح بأنّه في ثريسينستادت: "نترك للمجلس حقّ التقدير في تنظيم المجلس اليهودي وفي توزيع المهام بين أعضائه. ولا نعين سوى الرئيس. ونقرّر، بالطبع، من يكون رئيسا؛ ولكن التعيين ليس قرارا دكتاتوريا. كنّا على اتصال مستمرّ مع المسؤولين اليهود. ويجب، فعلا، وضع قفازات معهم. لا نسدي لهم الأوامر. ولا نقول لهم: يجب عليكم، أنتم مجبرون على... الخ، لسبب بسيط وهو أن لا تتقدّم الأمور. أن لم يحب المعني بالأمر ما عليه القيام به، فإنّ عمله هو الذي سيتضرّر... لقد قمنا بكلّ ما في وسعنا لجعل الأمور... مثيرة للشهية نوعا ما". أكيد أن هذا الأمر صحيح. ولكن إلى أي مدى توصلوا إلى ذلك؟

ولذلك، عند تقديم "الصورة العامة"، ارتكب المدّعي العام سهوا خطيرا: لا أحد تقدّم للإدلاء بشهادته حول التعاون بين السلطات النازية والمسؤولين اليهود. وإذن ما من أحد وجد الفرصة لطرح هذا السؤال: لماذا ساهمتم في إبادة شعبكم، وفي خرابكم الذاتي؟ إنّ الشاهد الوحيد الذي كان

عضوا بارزا في أحد المجالس اليهودية يدعى بينشاس فروديجار[20]، هو الكونت فيليب فون فروديجار سابقا من بودابست. فخلال إدلائه بشهادته وقعت "مشاحنات" كلامية جدّية فريدة من نوعها في المحكمة. عندها صرخ جمهرة الحاضرين باللغة المجرية واللغة اليديشية، ممّا أدّى إلى رفع الجلسة. واهتزّ فروديجار، هذا اليهودي التقليدي والوقور جدّا: "يوجد هنا أشخاص يقولون بأنّنا نصحناهم بالفرار. ولكن خمسين بالمائة ممن فروا، وقع القاء القبض عليهم وقُتلوا". (والحال أنّ الذين لم يفروا قُتلوا بنسبة تسع وتسعين بالمائة). "إلى أين يمكنهم الذهاب؟ إلى أين الفرار". (بينما هرب بالفعل فروديجار نفسه إلى رومانيا، لأنّه كان ثريا وأنّ فيسليسيني[21] أعانه). "ماذا عسانا أن نفعل؟ ماذا عسانا أن نفعل؟" وهو ما أجاب عليه رئيس المحكمة: "لا أعتقد أن تكون هذه إجابة على السؤال" ـــ لم يكن السؤال مطروحا من طرف المحكمة فقط، بل وكذلك من طرف الجمهور.

قام القضاة بإشارتين حول التعاون. لقد انتزع القاضي إتسحاق رافاح[22] من أحد الشهود المتمرّد الاعتراف القائل بأنّ "شرطة الغيتو" كانت "الوسيلة بين أيدي المجرمين" و"كانت سياسة المجالس اليهودية هي التعاون مع النازيين". واكتشف القاضي هاليفي[23]، وهو يشرف على المواجهة مع أيخمان، بأنّ النازيين يعتبرون تعاون اليهود مثل حجر الزاوية لسياستهم إزاء اليهود. ولكن ما من أحد سأل لماذا تعاون اليهود؟ وبالفعل، لقد طرح هوسنار السؤال باستمرار: لماذا لم تثوروا؟ لكلّ الشهود (مستثنيا المقاومين الذين اتضح أنّ أقوالهم طبيعية مقارنة لمن لا يعرف التاريخ). ولكن كان هذا السؤال مخصصا لإخفاء سؤال آخر، ذلك الذي لم يقع

---

(20) [بينشاس فروديجار، هو البارون المجري فيليب فون فروديجار، أحد أعضاء المجلس اليهودي في بودابيست خلال الحكم النازي واحد شهود الإثبات في محاكمة أيخمان.

(21) [ديترفيسليسيني (1919-1948) انخرط في الحزب النازي والإس. إس. سنة 1933. عمل مع ايخمان في برلين فيما بين 1934 و1937].

(22) [إتسحاق رافاح (1906-1989)، يهودي من أصل ألماني، وأحد القضاة الثلاثة في محاكمة أيخمان].

(23) [بنيامين هاليفي)1910-1996) أحد القضاة في محاكمة أيخماني.

طرحه. بحيث أنّ الإجابات التي حصل عليها هوسنار على سؤاله ــ وهو السؤال الذي لا يستطيع الإجابة عليه أيّ كان ــ فهي لا تتماشى، لا محالة، "والحقيقة، كلّ الحقيقة، لا غير إلا الحقيقة" .

ومن الأكيد أيضا، أنّ الشعب اليهودي لم يكن في مجمله منظما، ولا يملك أرضا، ولا حكومة، ولا جيشا؛ وأنّه في الوقت الذي كان فيه في أمسّ الحاجة، لم يكن لديه حكومة في المنفى تمثله لدى الحلفاء، (فالوكالة اليهودية لفلسطين التي كان يترأسها الدكتور حاييم فايسمان لم تكن سوى وكالة تعيسة)، وليس لديه مخبأ للسلاح، ولا شباب يمتلك تكوينا عسكريا. ولكن ليس ذلك كلّ الحقيقة، وكل الحقيقة هو وجود منظمات للطوائف اليهودية، منظمات مساعدات اجتماعية على المستوى القومي والعالمي. ففي كلّ مكان حيث يوجد اليهود، هنالك مسؤولون يهود، معترف بهم بهذه الصفة، وتعاون هؤلاء المسؤولين، باستثناء أقلية نادرة، مع النازيين بطريقة أو بأخرى، لسبب أو لآخر. والحقيقة إجمالا، هي أنّ الشعب اليهودي لو كان فعلا غير منتظم، لعمّت الفوضى والكثير من البؤس أيضا، ولكن كان في الإمكان أن لا يبلغ عدد الضحايا بين الأربعة ملايين ونصف وستة ملايين. (وحسب أرقام فروديجار، كان في الإمكان إنقاذ خمسين بالمائة من اليهود، لو امتثلوا إلى توجيهات المجالس اليهودية. أكيد أنّ هذا الرقم هو تقريبي. غير أنّه يتناسب مع الأرقام المؤكدة التي نمتلكها عن هولندا؛ والتي حصلتُ عليها من الدكتور دي يونغ[24]، مدير المعهد الهولندي للتوثيق حول الحرب. لقد تحولت المجالس اليهودية، وفي هولندا، بسرعة، مثلها مثل كلّ المنظمات الرسمية إلى "أجهزة نازية". فقد وقع نفي مائة وثلاثة آلاف يهودي إلى معتقلات الموت ووصل منهم خمسة آلاف تقريبا إلى ثريسينستادت عن طريق الوسيط العادي: المجلس اليهودي. عاد منهم 519

---

(24) [لويس دي يونغ (1914-2005) عمل مديرا للمعهد الهولندي لتوثيق الحرب العالمية الثانية. أصدر 28 مجلدا حول تاريخ المملكة الهولندية خلال الحرب العالمية الثانية في 18,000 صفحة فيما بين 1955 و1988].

يهوديا فقط من معاقل الموت. غير أنّنا نعدّ عشرة آلاف ممن بقي على قيد الحياة من بين العشرين ألف أو الخمسة والعشرين ألف يهودي، منهم أعضاء المجالس اليهودية، فرّوا من النازيين وعاشوا في السرّيّة. ومرّة أخرى، فإنّ الأمر يتعلق بأربعين أو خمسين بالمائة. نظرا إلى أنّ أغلبية اليهود المرسلين إلى ثريسينستادت تمكنوا من الفرار إلى هولندا).

أكدت في هذا الفصل من التاريخ على أنّ محاكمة القدس لم توضح الأمور ـ أو على الأقل ليس في مستواها الحقيقي ـ لأنها تبيّن إلى أي مدى أثار النازيون الانهيار الأخلاقي للمجتمع الأوروبي المحترم ـ ليس في ألمانيا فحسب، بل في جميع البلدان تقريبا، وليس لدى الجلادين فحسب، بل وأيضا لدى الضحايا. كان أيخمان، خلافا لعدد آخر من النازيين، منبهرا على الدوام "بالمجتمع الراقي"؛ وإن كان مهذبا للغاية مع المسؤولين اليهود، فلأنه يخاطب أشخاصا أعلى منه مرتبة في السلّم الاجتماعي. ولم يكن أيخمان على الإطلاق، مهما كان نعت أحد الشهود، عسكريّا بطبعه، ولا مرتزقا. كان يعتقد، بحماس وحتى النهاية، في نجاح أهمّ معيار "للمجتمع الراقي" الذي عرفه. وفي هذا الإطار، تُعدّ آخر ملاحظة عن هتلر (والتي اتفق مع ساسن على "حذفها" من روايته) جدّ معبرة. فقد قال: قد يكون هتلر "على خطأ من البداية إلى النهاية، ولكن هنالك أمر غير قابل للنقاش: في استطاعة هذا الرجل أن يرقى إلى رتبة جندي من الدرجة الأولى في الجيش الألماني، وعلى أن يكون قائدا لثمانين مليون نسمة... فالنجاح الوحيد لهذا الرجل هو الحجة التي تجعلني أنحني أمامه". وبهذا يكون أيخمان مرتاح البال: يمكن أن يلاحظ بأيّ حماسة، وأي اندفاع يتصرف "المجتمع الراقي" مثلما فعل هو شخصيا. لم يكن في حاجة إلى "رفض الاستماع عندما يؤنبه ضميره" (وهي عبارات وقع استعمالها في نصّ الحكم)، ليس لأنّه لا يمتلك ضميرا، بل لأنّ ضميره يخاطبه "بصوت محترم"، مثل صوت المجتمع الراقي الذي يحيط به.

لقد لاحظ أيخمان بنفسه عدم وجود صوت خارجي قدم ليشحذ ضميره. وصار على المدّعي العام أن يبيّن أنّ هذا الأمر كان خاطئا، وأنّ

هنالك أصوات، مسموعة، وأنّ أيخمان قد قام، على أي حال، بعمله بنوع من الحماس الذي لم يُطلب منه. وفي الجملة، ما اتضح كحقيقة، هو أنّ الحماس الإجرامي لأيخمان، مهما كانت غرابته، لم يكن دون علاقة مع لبس الأصوات، التي حاولت، في أي مناسبة أو أخرى، من تماسكه. يكفي، في هذا الشأن، الإشارة، عرضا، إلى أنّ "الهجرة الداخلية" المزعومة لبعض الألمان، الحاصلين أحيانا على مراكز هامة، أو حتى سامية، في الرايخ الثالث، والذين صرحوا، ما إن انتهت الحرب، متوجهين إلى ضمائرهم وإلى العالم بأسره، بأنّهم كانوا دوما، "في قرارة أنفسهم"، "مناوئين" للنظام. أمر مفروض منه، بالنظر إلى الرعب النازي. وقد قال لي ذات يوم أحد "المهجرين من الداخل" المعروفين، وهو على يقين من صدقه، أنّ هؤلاء "المهجرين" كانوا، للحفاظ على سرّهم، مُجبرين على التظاهر بأنّهم أكثر نازية من النازيين العاديين. (وهو ما يفسر عرضا لماذا كانت الاحتجاجات ضدّ برنامج الإبادة تصدر، لا من قيادات الجيش، ولكن من الأعضاء الكبار للحزب). ولذلك فإنّ الطريقة الوحيدة للعيش في الرايخ الثالث دون أن يكون الشخص نازيا، كان يتمثل في عدم "الظهور" على الإطلاق، وفي "التخلي عن أي مساهمة فعلية في الحياة العامة". كان إذن هذا الاعتزال هي الإشارة الوحيدة (مثلما يقول أوتو كيرشينار في كتابه الحديث العدالة السياسية [1961]). لم يكن "للمهجر داخليا"، إن صحّ التعبير، من اختيار. يجب عليه أن يعيش "كخائن وسط شعبه، ووسط الجمهور المندفع بعقيدة عمياء" (مثلما يقول البروفيسور هارمان ياهرايس[25] في "بيان لكل المدّعين العامين" وجهه لمحكمة نورنبرغ). ففي غياب كلّ منظمة، تصير المعارضة فعلا "دون جدوى على الإطلاق". أكيد أنّ بعض الألمان عاشوا في هذا "النسيان الخارجي" لمدّة اثني عشر سنة. ولكن، لم يكن المقاومون من بين هؤلاء، وإن كان عددهم لا محالة ضعيفا. لقد أصبح في هذه السنوات الأخيرة شعار "الهجرة الداخلية" بمثابة المزحة (فللعبارة

---

(25) [هارمان ياهرايس (1894-1992) أستاذ ألماني في القانون الدستوري والقانون الدولي].

نكهة مريبة: فهي قد تعني إمّا هجرة نحو المناطق الداخلية للذات أو أيضا سلوك للمهاجر). لقد صرّح الدكتور المشؤوم أوتو برادفيش[26]، أحد قدماء فرقة التدخل النازية، والذي أشرف على قتل خمسة عشر ألف شخص على الأقل، صرّح أمام محكمة ألمانية، أنّه كان دوما "مناوئا في قرارة نفسه" إلى ما كان يقوم به. قد يكون مقتل خمس عشرة ألف من الأشخاص ساعده كحجة لدى "النازيين الحقيقيين" (لقد قال المسؤول الجهوي أرتور غريسلير[27]، من وارثيغو، بنوع من التعثر، نفس الحجة أمام محكمة بولندية: قد تكون "ذاته الرسمية" بمفردها هي التي ارتكبت الجرائم التي رمت به نحو المشنقة سنة 1946. بينما "ذاته الشخصية" استهجنت ذلك على الدوام.)

ربما لم يلتق أيخمان أبدا بأحد "المهجرين في الداخل"، ولكن قد يكون علم بعدد الموظفين الذين يؤكدون اليوم بأنّهم مكثوا في مراكزهم لغاية وحيدة وهي "التخفيف" من حماسة إخوانهم ولمنع "النازيين الحقيقيين" من احتلال أماكنهم. لقد التقينا هذا النوع من الرجال في شخص الدكتور هانس غلوبكي، وكيل كاتب الدولة ورئيس قسم الموظفين في ديوان الدكتور أديناور فيما بين 1953 و1963. ربما تستحق الأنشطة "التعديلية" للدكتور غلوبكي بحثا؛ فقد كان غلوبكي الموظف الوحيد من هذه الفصيلة الذي وقع الحديث عنه في القدس. قبل وصول هتلر إلى الحكم، كان الدكتور غلوبكي موظفا في وزارة الداخلية؛ فقد أبدى اهتماما، نوعا ما، مبكرا بالمسألة اليهودية. وصاغ التوجيهات الأولى القائلة بأن يكون "دليل الأصول الآرية" واجبًا. وكان من نتائج هذا التوجيه، الذي يخص الأشخاص الراغبين في تغيير الاسم، مذكرة في ديسمبر 1932 "غير قابلة للنشر". ألم يكن هذا، في ظرف لم تكن فيه السيطرة على الحكم من طرف هتلر متأكدة ولكنها

(26) [أوتو برادفيش (1903-1994) خبير اقتصادي وحقوقي، عمل في الفترة النازية في فرق التدخل النازية، وإثر الحرب تمكن من الفرار إلى كولومبيا تحت اسم مستعار].

(27) [أرتور غريسلير (1897-1946) عضو في الحزب النازي وجنرال في الإس. إس. حكمت عليه، إثر الحرب، محكمة بولندية بالإعدام الذي نفذ فيه يوم 14 جويلية 1946].

ممكنة، استباقا "لأوامر جدّ سرية" أقحمها النظام النازي فيما بعد؟ كان الطابع السرّي لهذه المذكرة على أي حال نموذجًا للأنظمة الكليانية التي تعتمد على قوانين لا يعرفها الجمهور أبدا. رأينا فيما سبق أنّ اهتمام الدكتور غلوبكي بأسماء العائلات لم يتوقف عند هذا الحدّ. فقد كان شرحه لقوانين نورنبرغ في سنة 1935 أكثر قسوة من تأويل "الخزي العرقي" الذي قدّمه سابقا الدكتور برنهارد لوزينار[28]، الأخصائي في المسائل اليهودية في وزارة الداخلية ومن الأعضاء القدامى للحزب. وإذن يمكننا اتهام غلوبكي بأنّه جعل الأمور أسوأ ممّا كانت عليه بين يدي "النازيين الحقيقيين". ولكن، حتى وإن افترضنا أنّه من أصحاب النوايا الطيبة، فإنّنا لا نتصوّر، والوضع على ما كان عليه، ما كان يقدر عليه لتحسينه. ولكن، عثرت جريدة ألمانية مؤخرا، وقد بحثت عن ذلك منذ أمد بعيد، على إجابة محيرة: وثيقة تحمل، قطعيًا، توقيع الدكتور غلوبكي، والتي تقرّ بأنّه من واجب النساء التشيكيات الراغبات في الزواج من جنود ألمان أن يوفّرن صورة تمثلهن في زي للاستحمام، حتى يحصلن على إعفاء من وجودهن على القوائم. "هذه المذكرة السرية هي فعلا ملطفة لفضيحة قديمة منذ ثلاث سنوات"؛ فعلا، إلى حين تدخل الدكتور غلوبكي، كانت زوجات المستقبل التشيكيات مرغمات على توفير صورة فوتوغرافية تمثلهن عاريات مثل الديدان.

شرح الدكتور غلوبكي بنفسه في نورنبرغ أنّه كان محظوظا بالعمل تحت إمرة "معدّل" آخر، وكيل كاتب الدولة فيلهايم ستوكار، الذين مثلما رأينا، ساهم بكلّ حماس في ندوة فانسي. كانت الأنشطة التعديلية لستوكار تخص أنصاف اليهود، الذين اقترح تعقيمهم. (ربما لم تصدق محكمة نورنبرغ، التي حازت على محضر جلسات ندوة فانسي، ستوكار عندما أكّد أنّه يجهل برنامج الإبادة بأكمله؛ ولكن حكمت عليه بعقوبة تساوي العقوبة التي قضاها بعد في السجن بصفة تحفظية، لأنّه كان في حالة صحية سيئة. وحكمت عليه

(28) [برنهارد لوزينار (1890-1952) محام الماني، ساهم في صياغة قوانين نورنبرغ العنصرية سنة 1935، ولكن القي عليه القبض سنة 1944، بتهمة مساعدة المقاومين، فلم يقع تتبعه بعد الحرب].

محكمة لاجتثاث النازية بدفع غرامة مالية قدرها خمس مائة مارك وصرّحت بأنّه "لم يكن عضوا في الحزب إلا شكليا". ولكن، كان من الأجدى أن تكون هذه المحكمة على علم بأنّ ستوكار انتمى إلى "الحرس القديم" للحزب وأنّه أصبح، قبل ذلك بكثير، عضوا شرفيا للإس. إس.). وإذن من البديهي أنّ هذه الروايات "لأهل الاعتدال" الناشطين في مكاتب هتلر، يمكن وضعها من بين أساطير ما بعد الحرب. ولا يمكننا اعتبارها مثل الأصوات التي من الممكن أن تؤثر في ضمير أيخمان.

ووقع طرح مسألة هذه الاصوات بصفة جديّة لأوّل مرة عندما ظهر القسّ هانريش غروبر[29] في القاعة، كشاهد إثبات. قسّ بروتستانتي، كان غروبر الألماني الوحيد (وباستثناء القاضي ميخائيل موسمانو[30] من الولايات المتحدة، وهو الوحيد من غير اليهود) الذي يمثل أمام المحكمة. (وقع، من البداية، اقصاء الشهود الألمان للدفاع، بما أنّ هؤلاء، الخاضعين إلى القانون الذي بمقتضاه سيُحاكم أيخمان، قد يتعرضون إلى الإيقاف وأن يكونوا متهمين). لقد انتمى القس غروبر إلى مجموعة صغيرة، تافهة سياسيا، تتكوّن من شخصيات مناوئة مبدئيا وليس قوميا لهتلر، والذين تبنوا، دون لبس، موقفا لصالح اليهود. قدّم غروبر الكثير من الوعود: قد يكون شاهدا ممتازا. فقد تفاوض مع أيخمان عديد المرات. فأثار ظهوره في المحكمة شعورا مثيرا. ولكن للأسف اتضحت شهادته غامضة. فبعد عدّة سنوات، لم يتذكر متى تحادث مع أيخمان، ولا حتى ــ وهو الأمر الخطير ــ عن أي مسألة دار النقاش. فهو لا يذكر بوضوح سوى أنّه طلب خبز الأزيم[31] لإرساله إلى المجر بمناسبة عيد الفصح؛ وبالقيام بسفرة إلى سويسرا، خلال الحرب، حتى يعلم رفاقه المسيحيين بأنّ الوضع خطير وأنّه من واجبهم تيسير هجرة اليهود. (تعود هذه المفاوضات دون شكّ الى ما قبل تنفيذ الحلّ النهائي، والتي تزامنت مع مرسوم هيملر القاضي بمنع أي هجرة؛ والأكيد

---

(29) [هانريش غروبر (1891-1975) قس ألماني بروتستانتي معاد للنازية].

(30) [ميخائيل موسمانو (1897-1968)، رجل قانون أمريكي من أصل إيطالي].

(31) [خبز يطهوه اليهود دون خميرة في عيد الفصح].

أنها وقعت قبل اجتياح روسيا). لقد حصل غروبر على الخبز الأزيم، وقام بالسفرة إلى سويسرا دون عناء. وبدأت متاعبه فيما بعد، في نفس الوقت مع عمليات التهجير. ولم يتدخل القسّ غروبر وفريقه من القساوسة البروتستانتيين في البداية سوى "لفائدة جرحى الحرب العالمية الأولى ولفائدة من حصلوا على أوسمة؛ ولفائدة الشيوخ وأرامل من ماتوا خلال الحرب العالمية الأولى". وعلى كلّ، فقد كانت هذه الفئات هي التي أعفاها النازيون منذ البداية.

وقع إذن إعلام غروبر بأنّ "نشاطاته مضادة لسياسة الحكومة"؛ ولكن لم يلحقه أيّ ضرر. فيما بعد، قام القسّ غروبر بعمل جبار في الحقيقة، إذ حاول الذهاب إلى معتقل غورس[32]، في جنوب فرنسا، حيث اعتقلت حكومة فيشي[33]، مع المهاجرين اليهود من ألمانيا، بضعة سبعة آلاف وخمس مائة ألف يهودي من بادن[34] وسباربفالز[35]. لقد جعلهم أيخمان يجتازون خلسة الحدود الفرنسية-الألمانية في خريف 1940. وحسب المعلومات المستقاة من غروبر، كان هؤلاء اليهود في غورس في أسوء وضعية من إخوانهم المرسلين إلى بولندا. ووقع، إثر هذه المحاولة إيقاف غروبر واعتقاله في معتقل بساشسنهاوزن[36]، ثمّ في داشو. وتعرض قسّ كاثوليكي إلى المصير نفسه: لم يجرأ الموظف في قسم برنار ليشتابارغ، من كاتدرائية القديسة هيدفينغ في برلين، على الدعاء أمام العموم لفائدة كلّ اليهود، المعمدين أم لا ـــ وهو ما كان أكثر خطورة من التدخل لفائدة "هذه

(32) [معتقل في جنوب فرنسا فتحته حكومة إدوارد دالاديي فيما بين مارس وأفريل 1939 لقبول اللاجئين الأسبان. وبعد الهدنة الفرنسية الأمانية في سنة 1940، استعملته حكومة فيشي الفرنسية معتقلا لليهود].

(33) [حكومة فيشي التي خلفت الجمهورية الثالثة بعد احتلال فرنسا من طرف ألمانيا النازية في جوان 1940. وترأسها رسميا المارشال فيليب بيتان منذ 10 جويلة 1940 وتعاون مع النازيين. وظلت هذه الحكومة موجودة إلى حدود صيف 1944 بعد أن وقع تحرير فرنسا على يدي الجنرال دي غول من القوى النازية].

(34) [هي مدينة بادن-بادن الألمانية، حيث تكثر الحمامات الإستشفائية].

(35) [مدينة ألمانية في منطقة السار الغربية المتاخمة لفرنسا].

(36) [معتقل نازي على بعد 30 كلم شمال برلين].

الأصناف من البشر" ــ بل طالب باصطحاب اليهود الذين يقع "نقلهم" نحو الشرق. ويظهر أنّه، عند نفيه، التحق بهم فعلا، إن لم يكن لقي حتفه في الطريق.)

أوضح القسّ غروبر أنّه وُجدت "ألمانيا أخرى"؛ ولكن باستثناء ذلك، فقد كانت مساهمته ــ القانونية والتاريخية ــ في المحاكمة، بسيطة. كانت لديه حول أيخمان أفكار جاهزة، والتي استأنس في تعدادها: كان أيخمان شبيها "بكتلة ثلج"، "بالرخام"، فقد كان موظفا حقيقيا، "راكب دراجة" (وهي عبارة ألمانية تعني الشخص الذي يزحف أمام رؤسائه ويكيل الضربات لمرؤوسيه). وهذا ما يفسر بأنّ القسّ غروبر لم يكن أبدا عالما بالأمور النفسية. وعلى كلّ، فإنّ وصفه لأيخمان بأنّه "راكب دراجة" لا يتناسب والشهادات القائلة بأنّ المتهم ربما كان مستقيما مع منظوريه. كان في الإمكان فسخ هذه التأويلات وهذه الاستنتاجات من محضر جلسات المحاكم العادية؛ ولكن في القدس وجدوا الوسيلة لإقحامها في نصّ الحكم. إذ دونها، قد تعزز شهادة القسّ غروبر أطروحات الدفاع؛ باعتبار أنّ أيخمان لم يوفر إطلاقا إجابة مباشرة لغروبر؛ كان دوما يقول له بالقدوم فيما بعد، حتى يحصل أيخمان على تعليمات جديدة. ولأوّل مرّة، قام الدكتور سارفاتيوس بمبادرة: فقد توجّه للشاهد بسؤال وجيه للغاية: "هل حاولت التأثير عليه؟ هل حاولت، كرجل كنيسة أن تخاطب عواطفه، أن تعظه، وأن توضح له بأنّ سيرته غير أخلاقية؟" لم يفعل القسّ الشجاع شيئا من هذا القبيل، وأمست إجاباته الآن محيرة. فقد صرّح بأنّ "للأفعال هدفا كبيرا أكثر من الكلمات" وأنّ "الكلمات تصبح دون جدوى"؛ وأفاض في صور لا علاقة لها بالموقف مثلما كان عليه الأمر ــ موقف لا تكون فيه "سوى الكلمات" أفعالا، والتي قد يكون فيها من واجب رجل كنيسة أن يجرب "هدر الكلمات".

ولكن اتضح أنّ ما قاله أيخمان، في آخر تصريح له حول هذه الواقعة، أكثر جدوى من سؤال الدكتور سارفاتيوس. لقد كرّر: "ما من أحد تقدم ليعاتبني على القيام بما يستوجب القيام به. والقسّ غروبر ذاته لا يدّعي ذلك". ثمّ أضاف: "كان يأتي لملاقاتي، إذ كان يبحث عن التخفيف من

الآلام، ولكن لم يقم بأي اعتراض في انجاز واجباتي كما هي". ويظهر، من خلال شهادة القسّ غروبر نفسه، أنّه كان يبحث لا عن "التخفيف من الآلام"، بل تجنيب البعض، ممن هم من المجموعات المحددة والمعترف بها سلفا من قبل النازيين أنفسهم. لقد قبل اليهود الألمان هذه الفئات دون اعتراض، وهذا منذ البداية. وكانت هذه البداية أيضا بداية الانهيار المعنوي للمجتمع الراقي اليهودي: لقد وقع قبول فكرة أن يكون البعض مميزين ـ اليهود الألمان ولا اليهود البولنديين، قدماء المحاربين واليهود الموسمين ولا اليهود العاديين؛ العائلات التي وُلد أسلافهم في ألمانيا، ولكن ليس من اختار مؤخرا الجنسية الألمانية، الخ. (وبما أننا اليوم نفترض عادة وجود قانون من نوع أنّ أي شخص، أمام أي بلية، يستطيع التخلي عن كرامته، فالجدير بالتذكير أنّ الحكومة الفرنسية اقترحت نفس الامتيازات لقدماء المحاربين اليهود الفرنسيين، وأنّ هؤلاء أجابوا: "نعلن رسميا أنّنا نتخلى عن كلّ امتياز استثنائي توفره لنا صفتنا كقدماء المقاتلين" [*American Jewish Yearbook*, 1945]. لا فائدة من الإضافة بأنّ النازيين أنفسهم لم يأخذوا هذه "الامتيازات" مأخذ الجدّ؛ فمن وجهة نظرهم، اليهودي هو اليهودي؛ ولكن لعبت الفئات، حتى النهاية، دورا معينا: وهو تبديد القلق في صلب السكان الألمان، بخلق تصور وهمي بأنّه لم يقع ترحيل سوى اليهود البولنديين، ومن هرب من الخدمة العسكرية، الخ. وأنّه على من يريد أن يظل يقظا أن يفهم من البداية بأنّه "من عادتنا القيام ببعض الاستثناءات، التي تدلّ على النظام"، مثلما يقول لويس دي يونغ[37].

وإذن نقبل بفكرة وجود فئات مميزة. ولكن ليس هذا بالأمر الأسوأ. بل الأسوأ أيضا، من الناحية الأخلاقية، كان الأمر بأنّ كلّ شخص طالبا، لنفسه، معاملة تفاضلية، يقبل ضمنيا النظام. ولكن قد يكون أنّ هؤلاء "الرجال الطيبين"، يهود أو مسيحيون، قد تغافلوا عن هذا الجانب من المسألة، وانهمكوا إلى حدّ كبير "بشيء من قبيل" أن يكونوا محلّ

---

(37) انظر المقال الهام بعنوان "اليهود وغير اليهود في ظل الاحتلال النازي لهولندا". (المؤلفة).

"استثناء". إنّ تقرير كاستنار[38] دليل قاطع بأنّ اليهود أنفسهم انتهى بهم الأمر بقبول هذا النوع من الفرز لضحايا الحلّ النهائي. وبانتهاء الحرب، أصبح أيضا كاستنار يتفاخر بأنّه نجح في إنقاذ "اليهود المرموقين" ــ فئة أقحمها رسميا النازيون سنة 1942 ــ وكأنّه يدعي دون منازع بأنّ يهوديا مشهورًا له الحق أن يعيش، بينما اليهودي العادي له حظوظ أقلّ، أو ليس له الحق. وإن صدّقنا كاستنار، كان من الضروري، حتى يقع أخذ مثل هذه المسؤولية، [إعانة النازيين على فرز بعض "المشاهير" من بين الجماهير المجهولة]، الكثير من الشجاعة على مواجهة الموت". لم يكن إذن اليهود والمسيحيون، الذين دافعوا عن هذه "الصفة"، على وعي بتورطهم غير المتعمّد. ولكن كان اعترافهم الضمني للقاعدة، التي تعني الموت لكلّ الحالات "العادية"، عاملا مساعدا للمجرمين. كان الأجدر بهم، نظرا لمطالبتهم بمعاملات متميزة، يوفرونها بين الحين والآخر، أن يفكروا في الحصول على اعتراف المعنيين وأن يقنعوا أعداءهم بأنّ ما يقومون به كان شرعيا.

وقع كلّ من القسّ غروبر ومحكمة القدس في الخطأ عندما افترضا أنّ مطالب الإعفاء كانت قد تقدّم بها المعارضون للنظام فقط. بل العكس: في الأصل، إنّ غيتو ثريسينستادت، الذي تأسس خصيصا للفئات المتميزة، وُجدت فيه العديد من الطلبات القادمة من كلّ صوب. (قالها هايدريش، حرفيا، خلال ندوة فانسي). فيما بعد، أصبحت ثريسينستادت معرضا للزوار الأجانب وساهم بذلك في مغالطة العالم الخارجي. ولكن في الأصل لم يكن ذلك مبرّرا لوجوده. "فإزالة الاحتقان" الشنيع، المجسم لهذه "الجنة" ــ "المغايرة تماما للمعتقلات الأخرى مثل اختلاف الليل عن النهار"، مثلما لاحظ ذلك بدقة أيخمان ــ كانت ضرورية: وذلك لعدم وجود أماكن كافية لكل أصحاب الامتياز. ونعرف من خلال أوامر أرنيست كالتنبرونر، رئيس الديوان المركزي لأمن الرايخ، بأنّه وقع التعهد بعدم نفي اليهود الذين لديهم أصدقاء وعلاقات مميزة مع العالم الخارجي". وكان اليهود الأقل "شهرة"

(38) يمكن قراءته بالألمانية تحت هذا العنوان: *Der Kastner-Bericht über Eichmanns Menschenhandel in Ungarn*, 1961.. (المؤلفة).

في الغالب، وبعبارة أخرى، محلّ تضحية بالنسبة لمن يكون اختفاؤهم في الشرق قد يؤدي إلى أبحاث محرجة. لا توجد "العلاقات مع العالم الخارجي" بالضرورة في الخارج. فحسب هيملر، "يوجد أربع وثمانين مليون ألماني جيّد، وكلّ واحد له اليهوديّ المناسب الخاص به. وجميع من تبقى هم من الخنازير، وهو من الصنف الأوّل" (هيلدبارغ). يقولون بأنّ هتلر نفسه قد يكون تعرّف على ما لا يقلّ عن ثلاثة مائة وأربعين "يهودي من الصنف الأوّل" الذين قد يكون منحهم صفة الألمان (مدمجا إياهم بالتمام)، أي الامتيازات المخصصة لأنصاف اليهود. كان مئات الآلاف من أنصاف اليهود المعفيين من كلّ قيد، ممّا قد يفسّر كيف وصل هيدريش إلى الإس. إس ليلعب دورًا، وكيف أنّ الجنرال القائد ميلش[39]، لعب دوره في جيش الطيران لغورنغ؛ إذ نعرف أنّ هيدريش وميلش هما من أنصاف اليهود. (ومن بين أهمّ مجرمي الحرب، اثنان فقط أبديا ندمهما قبل وفاتهما: هايدريش خلال الأيام التسعة التي أدت إلى وفاته بسبب الجروح التي تلقاها من الوطنيين التشيكيين، وفرانك في زنزانة المحكوم عليه بنورنبرغ. هذه ملاحظات مشينة. إذ لا يمكننا أن نمتنع من التفكير بأنهما ندما لا بسبب القيام بعمليات القتل، وإنّما لأنهما خانا شعبيهما). عندما تتدخل شخصيات "مرموقة" لفائدة يهود من "الوجهاء"، فهي تحصل بصفة عامّة على ما تريد. هكذا توسط سفان هيدين[40]، المتقد حماسا لهتلر، لفائدة جغرافي معروف، وهو الأستاذ فليبسهون[41] من مدينة بون، الذي "عاش في

(39) [أرهارد ميلش (1892-1972) جنرال في الطيران الألماني، لعب دورا كبير في إعادة تسليح الطيران الألماني إثر الحرب العالمية الأولى. وبالرغم من أنّ والده، أنطن، من أصل يهودي، فقد بقي في خدمة النظام النازي. إثر الحرب العالمية الثانية، حاول الفرار، ولكن وقع القبض عليه، وحكمت عليه محكمة نرنبرغ في محاكمة خاصة بالسجن المؤبد، غير أنّه وقع إطلاق سراحه سنة 1954].

(40) [سفان أندرس فون هيدين (1863-1952) عالم جغرافيا ورحالة ونرويجي. كان من أهم المدافعين عن النازية بسبب كراهيته لبريطانيا. حاول إنقاذ العديد من النرويجيين حكمت عليهم المحاكم النازية بالإعدام بتهمة التجسس] .

(41) [ألفريد فليبسهون (1864-1953) عالم جيولوجي وجغرافي ألماني، اعتقله النازيون وأودعوه فيما بين 1942 و1945 في معتقل ثريسينستادت].

ثريسينستادت في ظروف مهينة". ففي رسالة وجهها لهتلر، يحذره هيدين من "أنّ موقفه تجاه ألمانيا مرتبط بمصير فليبسهون"؛ على إثرها منحوا لفليبسهون غرفة "محترمة".

إنّ هذا المفهوم لليهود "المتميزين" ما زال إلى اليوم أيضا منتشرا كثيرا في ألمانيا. ولم يعد هنالك حديث عنهم باعتبارهم من قدماء المحاربين أو مجموعات أخرى متميزة، ولكن ما زالوا يرثون المصير الحالك "لمشاهير" اليهود باستثناء كلّ المتبقين. ما من ألماني، في النخبة المثقفة بالخصوص، لا يتحسر جهرا بأنّ ألمانيا أجبرت أينشتاين على الرحيل، ولكن لا يقبلون باعتبار أنّ أكبر جريمة كانت تتمثل في قتل الطفل هانس كوهن في أحد الثنايا، حتى وإن لم يكن الصغير كوهن عبقريا.

VIII
واجبات مواطن يحترم القانون

هكذا، وجد أيخمان نفسه في موضع بيلاطس البنطي. مرّت الشهور والسنوات ومات ضميره. هكذا كانت الأمور، وكانت القوانين الجديدة للبلاد، المرتكزة على نظام جديد، نظام الفوهرر . وعلى قدر ما كان يستطيع أن يميز به الأمور، بقدر ما كان أيخمان يتحرك، في كلّ ما يقوم به، بمثابة المواطن المحترم للقانون. فقد كان يقوم بواجبه، هذا ما كرره ألف مرّة أمام الشرطة وأمام المحكمة. كان يمتثل للأوامر، وللقانون أيضا. كان أيخمان يشك عموما بعدم وجود أي تمييز يمكن القيام به في هذا الشأن: ولكن لا القضاة ولا هيئة الدفاع طالبوه بأن يتوسع في الأمر. فقد ظلوا يتلاعبون طويلا بوجهي العملة لمفاهيم مهترئة عن "الأوامر الفوقية" وعن "مراسيم الدولة". ففي نورنبرغ هيمنت بعض هذه المفاهيم على النقاشات. ووفرت، فعلا، للمعنيين الوهم بأنّ كلّ ما ليس له سابقة يمكن محاكمته حسب سوابق تعتمد معايير مسبقة.

كان أيخمان، المثقف البسيط ودون سعة، غير قادر على مناقشة هذه المفاهيم، أو بوضع أخرى من إنتاجه. فقد أنجز ما كان يعتبره كواجب لمواطن محترم للقانون. وهو الذي يريد دوما أن يكون "محميا"، فيتصرف حسب الأوامر. وخلافا لذلك، قد تغرق أفكاره في غياهب الضبابية المدقعة؛ وينتهي به الأمر إلى التساؤل المراوح بين فوائد وسلبيات الطاعة العمياء، ــ "طاعة الجثة"، مثلما كان يقول.

كان أيخمان يشك فعلا في أنّ دوره في هذه القضية لم يكن مجرد دور الجاني الذي ينفذ الأوامر الإجرامية في طبيعتها وفي نواياها، وأنّ الأمور كانت أعقد من ذلك. كان يشعر بذلك بصفة مبهمة. ولاحظنا ذلك في أوّل مرّة عند استنطاقه من طرف الشرطة، حيث صرّح أيخمان فجأة، مشدّدا على كلماته، بأنّه عاش طوال حياته على التعاليم الأخلاقية لكانط، وبالخصوص التعريف الذي يمنحه كانط للواجب. فمن الوهلة الأولى يمثل الأمر إهانة لكانط. فقد كان الأمر أيضا غير معقول: فالفلسفة الأخلاقية لكانط هي، فعلا، شديدة الارتباط بالقدرة التي يمتلكها الإنسان للحكم على الأشياء، والتي تنفي الطاعة العمياء. لم يلحّ الشرطي، ولكن القاضي رافه[1]، متعجبا أو ساخطا من جرأة أيخمان على إثارة اسم كانط في إطار جرائمه، قرّر مساءلة المتهم. عندها صاغ أيخمان، أمام ذهول الجميع، تعريفا تقريبيا، ولكنّه صحيحا، للواجب القطعي: "أريد القول، في خصوص كانط، يجب أن يكون مبدأ إرادتي دوما في مقام لكي يصبح مبدأ للقوانين العامة". (وهذا لا ينطبق على السرقة، أو القتل، مثلا: إذ من غير المنطقي أن يرغب السارق أو المجرم في العيش في منظومة قوانين تمنح لغيره الحق في سرقته أو قتله). وبمساءلته مطوّلا، قال أيخمان بأنّه قرأ كتاب كانط "نقد العقل العملي". ثمّ شرح، كيف أنّه منذ أن وقع تكليفه بتطبيق الحلّ النهائي، توقف عن العيش بمبادئ كانط، وأنّه اعترف بذلك في تلك الفترة؛ وأنّه كفر عن ذنبه مفكرا أنّه لم يعد "سيّد أفعاله"، وأنّه لا يقدر على "تغيير أي شيء". ولكنه لم يقل للمحكمة بأنّ "الجريمة في تلك الفترة كانت مقنّنة من طرف الدولة" (مثلما كان يقول بنفسه) ولم يستبعد، ببساطة، النموذج الكانطي، بل حرّفه. فكأنما يعلن الآن: "تصرفوا وكأنما مبدأ أعمالكم هي نفس مبادئ المشرّع أو قوانين البلد". ويتماشى من جهة أخرى هذا المسخ مع تشويه هانس فرانك، صاحب صياغة "الواجب الحتمي في الرايخ الثالث"، الذي ربّما عرفه أيخمان: "تصرّفوا بطريقة تجعل الفوهرر يوافقكم على أعمالكم

---

(1) [إسحاق رافه (1906-1989) أحد القضاة في محاكمة أيخمان، وهو يهودي من أصل ألماني].

إن علم بها"[2]. لم يرد كانط قولًا مثل هذا، بل العكس. ففي نظره، يصبح الإنسان مشرّعا ما إن بدأ الفعل؛ وباستعمال "العقل العملي" يكتشف الإنسان المبادئ القادرة والواجبة أن تكون مبادئ للقانون. ولكن التشويه الذي أقحمه أيخمان على فكر كانط يناسب، إن لم يكن لكانط، على الأقل اقتباسًا لكانط بغية "الاستخدام العائلي لرجل بسيط". ومثلما يدعي المتهم، هل بقي شيء لكانط بحصول هذا الاقتباس؟ نعم: فالفكرة التي من واجب الإنسان القيام بها أشمل من الامتثال للقانون، بل عليه تجاوز مقتضيات الطاعة وجعل إرادته الشخصية متماشية مع مبدأ القانون، وهو مصدر كلّ شريعة.

هذا المصدر، في فلسفة كانط، هو العقل العملي؛ ففي الاستخدام العائلي الذي يركن إليه أيخمان، هي من مشيئة الفوهرر. وهنالك مفهوم غريب، منتشر جدًا في ألمانيا، وهو أنّ "احترام القانون" لا يعني "الامتثال للقانون" فحسب، بل وكذلك "التصرف وكأنّما هو مصدر القانون الذي يذعن إليه". من هنا تأتي القناعة بأنه على كلّ إنسان أن يقوم بأكثر من واجبه. وهذا ما يفسّر جزئيا أنّه وقع تطبيق الحلّ النهائي بهاجس من الجودة. (ويعتبر الملاحظ، الذي اندهش بهذه العادة المشينة "للقيام بالعمل إلى غايته"، بأنّها عادة وميزة ألمانية، أو بالأحرى ميزة بيروقراطية).

ونحن نجهل إلى أي مدى ساهم كانط في تشكيل عقلية "الرجل البسيط في ألمانيا". غير أنّه من المؤكد أنّ أيخمان كان يتبع نوعًا ما بصفة فعلية وصايا كانط: القانون هو القانون؛ لا يمكن القيام باستثناءات. والحال أنّ أيخمان اعترف في القدس أنّه لم يقم إلا باستثناءين في وقت كان فيه لكلّ "الثمانين مليون ألماني" "يهودي لائق". فقد أسدى خدمة لابن خال نصف يهودي، ثمّ، وبتدخل من خاله، لفائدة زوجين يهوديين. كان هذان الاستثناءان يقلقانه اليوم. وعند مساءلته، خلال المكافحة، عن هذه الأحداث، أبدى أيخمان صراحة ندمه. وعلى أيّ حال، فقد "أقرّ بخطئه" لرؤسائه. كان أيخمان، إزاء واجباته الإجرامية، متمسكا بموقف لا تشوبه

(2) أسلوب الدولة، 1942، ص15-16. (المؤلفة).

شائبة ــ موقفا يدينه، أكثر من غيره، أمام قضاته، ولكن في نظره كان تحديدا يبرره. فمن غير هذا السلوك، لم يكن قادرا على إسكات صوت ضميره، الذي قد يكون ما زال يستمع إليه، حتى وإن كان خافتا. لا توجد استثناءات: ذلك هو الدليل بأنّه تصرف دوما ضدّ "ميولاته" ــ العاطفية أو النفعية ــ القائلة بأنّه لم يقم أبدا "بواجبه".

وعلى أي حال ينتهي "واجبه" إلى وضعه في مواجهة مباشرة مع رؤسائه: فخلال السنة الأخيرة من الحرب، بعد أكثر من سنتين من ندوة فانسي، كان ضحية آخر أزمة ضمير. بدأ يوم الهزيمة يقترب. كان أيخمان، في مجموعة الإس. إس.، من بين الرجال من رتبته، ومن وسطه، الذين طالبوا بإلحاح متزايد "استثناءات" وأيضا إنهاء الحلّ النهائي. عندئذ شرع أيخمان، وقد أصبح لبرهة غير حذر، في اتخاذ المبادرات. فنظم على سبيل المثال، الرحلات سيرا على الأقدام لليهود، من بودابست إلى الحدود النمساوية، لأنّ الحلفاء قصفوا بالقنابل كلّ شبكات النقل. كان ذلك في خريف 1944. كان أيخمان على علم بأنّ هيملر أسدى الأوامر بهدم تجهيزات الموت لأوشفيتز، وبأنّ الأمور قد حُسمت. ففي تلك الفترة تجاذب أيخمان، بصفة استثنائية، الحديث مع هيملر. وقد يكون هذا الأخير صاح في وجهه: "بما أنّك إلى حدّ هذه الساعة اهتممت بتصفية اليهود، فستقوم الآن، لأنني آمرك بذلك، بالعناية باليهود، بأن تكون ممرضة لهم. أذكرك أني أنا ــ وليس القائد مولر، وليس أنت ــ الذي أسس الديوان المركزي لأمن الرايخ سنة 1933؛ أنا الذي يسدي الأوامر هنا !" إنّ الشاهد الوحيد، علاوة عن أيخمان، كان المشكوك فيه كورت بيشار[3]. أنكر أيخمان أن صرخ في وجهه هيملر، ولكن لم ينكر من وقوع مثل هذا الحديث. غير أنّه من المستبعد أن تفوّه هيملر بمثل هذه الكلمات بدقة. إذ كان من المفترض أن يعلم بأنّ الديوان المركزي لأمن الرايخ تأسس سنة 1939 وليس سنة

---

(3) [كورت بيشار (1909-1995) ضابط أشرف في الإس. إس. على المعتقلات النازية وعلى المصلحة الاقتصادية في المجر أثناء الحرب. وعلى إثرها صار من أكبر رجال الأعمال الأثرياء في ألمانيا الغربية].

1933، وليس من قبله، بل من طرف هايدريش، رغم تزكيته. غير أنّه قد قال شيئا مقربا. كان هيملر، في ذلك الوقت، يسدي لمن هبّ ودبّ أوامر بضرورة معاملة اليهود معاملة طيبة ــ فقد كانوا "استثماره المضمون". أكيد أن هذه المحادثة دمّرت أيخمان كليا.

بدأت آخر أزمة ضمير لأيخمان عندما أرسلوه في مهمّة إلى المجر في مارس 1944. لقد شرع الجيش الأحمر في التقدّم، عبر جبال الكاربات في الحدود المجرية. وتحالفت المجر مع هتلر، وفي سنة 1941 دخلت الحرب لا لشيء إلا للحصول على مناطق جديدة تابعة لجيرانها، سلوفاكيا، ورومانيا ويوغسلافيا. ولكن الحكومة المجرية كانت معادية جهرا للسامية منذ أمد بعيد. وشرعوا الآن في نقل كلّ اليهود المشردين، أصيلي المناطق التي وقع ضمّها مجدّدا. (ففي معظم البلدان تقريبا، فإنّ أوّل من وقع اضطهادهم هم اليهود غير الحاملين لجنسية). وهذه الاجراءات لم تكن لها أي علاقة مع الحلّ النهائي، بل لا تتوافق والمخططات المعقدة التي كانوا يعدّونها "لتمشيط أوروبا من الغرب إلى الشرق". وبذلك لم يكن المجريون على الإطلاق الأوائل في عملية "التمشيط". لقد قامت الشرطة المجرية بطرد اليهود المشردين إلى المناطق الروسية القريبة؛ وهنالك، احتجت السلطات الألمانية ضدّ القادمين الجدد. وإذن أعاد المجريون بعض الآلاف من الرجال القادرين على العمل، وتركوا البقية في روسيا، بين أيدي فرق من الجيش المجري. وقامت هذه الأخيرة، بإشراف وحدات من الشرطة الألمانية، بقتل اليهود المتبقين رميا بالرصاص. لم يرغب الأميرال (الفاشي) هورتي[4]، الذي كان يحكم المجر، المضي قدُما: ربما تعرض دون شك إلى الضغط المعتدل لموسوليني[5] ومن الفاشية الإيطالية. فأصبح المجر، مثل إيطاليا ملاذا لليهود. وكان يصل إليها أيضا، أحيانا، لاجئون من بولندا وسلوفاكيا.

(4) [الأميرال ميكلوش هورتي (1868-1957) وصي عرش المملكة المجرية فيما بين 1920 و1944. إثر الحرب لجا إلى البرتغال حيث توفي سنة 1957].

(5) [بينيتو موسوليني (1883-1945) وهو زعيم الفاشية الإيطالية حكم إيطاليا فيما بين 1922 و1945.، وتحالف مع هتلر خلال الحرب العالمية الثانية. وفي سنة 1945 وقع إعدامه من قبل المقاومين الإيطاليين في ميلانو].

ولكن في الأراضي المُلحقة، يصل إليها اللاجئون بالتقطير، فارتفع عدد اليهود المقيمين بالمجر، من خمس مائة ألف قبل الحرب إلى ثماني مائة ألف في سنة 1944. عندها وصل أيخمان على عين المكان.

نعرف اليوم أنّ الثلاثة مائة يهودي الإضافيين من المجر تمتعوا بأمنهم، لا بالحماسة التي قد يكون أبداها المجريون بمنحهم ملجأ، لكن بعامل أنّ الألمان كانوا مشمئزين بالتدافع في عمليات جديدة تشمل عددا ضئيلا جدّا من "الأعداء". ومن ناحيته، كانت الوزارة الألمانية للشؤون الخارجية تشير باستمرار لحلفاء النازيين بأنّ ألمانيا تعتمد عليهم لإعانتها، ليس للانتصار في الحرب، وإنّما لـ"حلّ المسألة اليهودية". وهي الوزارة نفسها التي ضغطت، سنة 1942، على المجر حتى تسلّم لاجئيها من اليهود للسلطات الألمانية. فقد وافقت هذه الوزارة على القيام بهذه المبادرة. كانت خطوة في الاتجاه القويم ــ ولكن أيخمان أبدى اعتراضات: ولأسباب تقنية، قدّر أنه من "الأفضل تأجيل [عملنا] عندما يكون المجر على استعداد لإدراج اليهود المجريين أيضا... فتشغيل كلّ أجهزة التهجير" لطائفة بمفردها قد تكون مكلفة و "لا تجعلنا نقترب من حلّ المسألة اليهودية في المجر". والآن، في سنة 1944، أمسى المجر "على استعداد"، لأنه في 19 مارس من نفس السنة، وقع احتلالها من قبل فيلقين من الجيش الألماني، يصحبهما ممثل جديد للرايخ، قائد اللإس. إس. الدكتور إيدموند فييسنماير[6]، ممثل هتلر في وزارة الشؤون الخارجية؛ والإس. إس. القائد أوتو فينكلمان[7]، الذي كان، بحكم أنه عضو في الإس. إس. وفي قسم رؤساء الشرطة السامیین، تحت الإمرة المباشرة لهيملر. أمّا الشخص الثالث، فلم يكن سوى أيخمان، الأخصائي في إجلاء وترحيل اليهود، متصرفا تحت إمرة مولر وكالتنبرونر، من الديوان المركزي لأمن الرايخ. ألم يترك هتلر نفسه أي مجال للشك في

---

(6) [إيدموند فييسنماير (1904-1977) التحق بالحزب النازي سنة 1925، وساهم في إبادة اليهود في المجر وكرواسيا. إثر الحرب حكم عليه بالسجن 20 سنة، ولكن وقع إطلاق سراحه في ديسمبر 1951].

(7) [أوتو فينكلمان (1894-1977) جنرال في الإس. إس. ورئيس الشرطة في المجر سنة 1944. لم يقع، إثر الحرب، تتبعه عدليا، ولكن كان شاهدا في محاكمات النازيين].

خصوص معنى هذه النقلات. ففي حديث مشهور أدلى به لهورتي قبل احتلال بلده، صرّح بأنّ "المجر لم يتخذ بعد الإجراءات الضرورية لحلّ المسألة اليهودية" واتهم أيضا هورتي بأنّه "لم يسمح بتقتيل اليهود" (هيلبارغ).

كانت مهمّة أيخمان واضحة. انتقلت كلّ مصلحته إلى بودابست (وهي لترقيته كانت تمثل "تقهقرا") حتى يتمكن من السهر على أن تتخذ "كل الإجراءات الضرورية". كان لا يشك فيما سيحدث. ففي أسوء الحالات، مثلما اعتقد، سيقوم المجريون ببعض المقاومة؛ فيكون عندئذ عاجزا، إذ ليس لديه ما يكفي من الرجال وهو لا يعرف بدقة المكان. ولكن لم تكن لمخاوفه أي أساس. فقد سارعت الجندرمة المجرية بالقيام بما هو "ضروري"، وأكثر أحيانا. أمّا كاتب الدولة المكلف بالشؤون السياسية (أي اليهودية) في وزارة الداخلية المجرية، فلم يكن سوى لاسزلو أندري، "الذي يعرف جيّدا المسألة اليهودية"، والذي أصبح الصديق الودود لأيخمان. كان الرجلان يلتقيان في ساعات الراحة. وكانت العمليات تسير "مثل الحلم"، هذا ما كرر قوله أيخمان في كلّ مرة يروي فيها هذه المرحلة. ليس هنالك أي مشكل. إلا إذا ما حدثت بعض الصعوبات لبعض التباعد الزمني الطفيف بين أوامره ورغبات مضيفيه وأصدقائه الجدد. وهاهو مثال على ذلك: تنصّ أوامر أيخمان على أن يقع "تمشيط" المجر "من الشرق إلى الغرب" (لأنّه، على الأرجح، بدأ الجيش الأحمر يقترب من الشرق). وهذا يعني أنّه لا يمكن إجلاء يهود بودابست إلا في آخر لحظة، بعد بضعة أسابيع أو بضعة أشهر ـ أفق مذهل للمجريين، الذين يريدون أن تكون عاصمتهم أوّل مدينة دون يهود. (كان "حلم" أيخمان، بالنسبة لليهود، كابوسًا لا يمكن تصوّره. ليس هنالك من مكان آخر نجحوا فيه لنقل وإبادة كمّ من الناس في وقت قصير. ففي أقلّ من شهرين، هنالك 147 قاطرة تحمل 434351 شخصا في عربات للبضائع مزلجة، بمعدّل مائة شخص في العربة الواحدة، غادرت المجر. لقد وجدت غرف الغاز في أوشفيتز صعوبة كبيرة على احتواء هذه الحشود.)

برزت المشاكل من طرف آخر. تلقى ثلاثة رجال، لا واحد، الأوامر للمساهمة في "حلّ المسالة اليهودية"؛ وكلّ واحد منهم ينتمي إلى رتبة

إدارية، وإلى مصلحة مختلفة. تقنيا، وهم: فينكلمان رئيس أيخمان (ولكن جماعة الإس. إس. ورؤساء الشرطة الساميين لم يكون تحت إمرة الديوان المركزي لأمن الرايخ، الذي ينتمي إليه أيخمان). و فييسنماير، من الشؤون الخارجية، مستقلا عن الاثنين. ومهما يكن من أمر، فقد رفض أيخمان قبول الأوامر الصادرة من الآخرين، حيث أنّ حضورهما لا يروق إليه. ولكن الأسوء ظهر من رجل رابع، أرسله هيملر في مهمّة خاصة" في المجر، البلد الأوروبي الوحيد الذي ما زال آنذاك يؤوي عددا من اليهود المتمتعين بوضعيات حسنة. (ففي المجر، نجد أنّ من مجموع مائة وعشرة آلاف من المحلات التجارية والشركات الصناعية، أربعون ألف منها على ملك اليهود.) هذا الرجل هو كورت بيشار[8].

أدلى بيشار، وهو تاجر ثري، وكان من ألدّ أعداء أيخمان، بشهادته لفائدة الدفاع، وهو أمر غريب. ونظرا لعدم قدرته القدوم إلى القدس، لاسباب جلية، وقعت مساءلته في ألمانيا في مدينته الأصلية. كان من المفترض التخلي عن شهادته لأنهم مكنوه مسبقا، ومنذ أمد بعيد، بالأسئلة المطالب الإجابة عنها فيما بعد تحت القسم. فمن المؤسف، وليس لأسباب قانونية فقط، أن لم تقع مواجهة بين أيخمان وبيشار. فمثل هذه المواجهة قد توضح جزءا آخر من "اللوحة العامة"، التي قد تكون جدّ ملائمة حتى على المستوى القانوني. لو صدّقنا روايته الخاصة، فقد أصبح بيشار عضوا في الإس. إس. لأنّه "منذ 1932 إلى يومنا هذا أعشق ركوب الخيل". كانت هذه الرياضة منذ ثلاثة عقود حكرا على الناس الميسورين. وفي سنة 1934، أقنعه مدرّبه بالانضمام إلى فيلق الخيالة في الإس. إس. كان آنذاك بالنسبة لرجل يتمنى المشاركة في "الحركة" والحفاظ في نفس الوقت على منزلته الاجتماعية، هو تحديدا ما يلزمه القيام به. (ما من أحد أشار إلى سبب وجيه المتمثل، في شهادته، لماذا أكّد بيشار على نزهاته الفروسية: فقد رفضت

---

(8) [كورت بيشار (1909-1995) أحد المساهمين في إبادة اليهود، ولكن في محاكمة نورنبرغ شهد لفائدته رودولف كاستنار، مما جعله يحصل على البراءة. وأصبح بعد الحرب رجل أعمال في برام وأقام علاقات وطيدة مع كثير من الشركات الإسرائيلية].

محكمة نورنبرغ الإشارة إلى فيلق الخيالة للإس. إس. في قائمة المنظمات الإجرامية). كان بيشار خلال الحرب يعمل في الجبهة، لا في صلب الجيش، ولكن في فرقة الإس. إس. المسلحة: كان ضابطا مكلفا بالعلاقات مع قيادات الجيش. ترك مباشرة هذا المركز للالتحاق بقسم الموظفين للإس. إس. مكلفًا رئيسيًا بشراء الخيول. لقد مكنته هذه الوظائف من كلّ الأوسمة المتوفرة تقريبا في ذلك الوقت.

ادعى بيشار أنّه وقع إرساله إلى المجر لشراء عشرين ألف خيل لفرق الإس. إس. قد يكون هذا صحيحًا: فبمجرد وصوله شرع في سلسلة من المفاوضات مع يهود رؤساء لمؤسسات صناعية. فحصل في هذا الشأن على نجاح باهر. كانت علاقاته مع هيملر متميزة، فهو يستطيع ملاقاته متى شاء. وكانت طبيعة "مهمّته الخاصة" واضحة. وهي السيطرة على أهمّ المؤسسات اليهودية على حساب الحكومة المجرية ووضع اليد على مبالغ مهمة من النقود الأجنبية. كانت غاية أهمّ معاملاته اتحاد شركات الصلب لمتفراد فايس: مؤسسة عظيمة، تشغل ثلاثين ألف رجل، وتنتج الطائرات، والشاحنات والدراجات وكذلك المربى، والدبابيس، والإبر. والنتيجة هو أنّ خمسة وأربعين فردا من عائلة فايس هاجروا إلى البرتغال بينما تولى بيشار إدارة المؤسسة. وانتابت أيخمان موجة عارمة من الغضب عندما علم بهذه القذارة، التي تهدّد بعرض علاقاته مع المجريين للخطر. كان هؤلاء يترقبون الحصول على أملاك اليهود المصادرة في أراضيهم. ولم يكن سخط أيخمان في غير محله: فقد كانت مكيدة بيشار منافية لسياسة النازيين الذين يريدون عموما أن يكونوا أكثر كرمًا. كان الألمان، على عكس الإعانة التي يقدمونها لحلّ المسألة اليهودية، لا يطالبون بأي جزء من الغنيمة، سوى مصاريف الترحيل والإبادة. كانت هذه المصاريف متقلبة: كان من المفترض أن يدفع السلوفاكيون بين ثلاث مائة وخمس مائة مارك لكلّ يهودي؛ والكروات ثلاثين فقط؛ والفرنسيين، سبع مائة؛ والبلجيكيين، مائتي وخمسين. (ويظهر أنّ لا أحد دفع شيئا، سوى الكرواتيين.) وفي آخر فترة من الحرب، أجبر الألمان المجريين على الدفع عينا ـ وذلك بإرسال إلى الرايخ مواد غذائية تحتسب كمياتها حسب ما أكله اليهود المنفيون إن ظلوا هناك.

ولكن لم تكن قضية فايس سوى البداية. فقد تطوّرت الأمور إلى ما أسوء من ذلك. فبيشار رجل أعمال من طبعه؛ ففي الميدان الذي كان لا يرى فيه أيخمان سوى أعمال إدارية وتنظيمية ثقيلة، كان بيشار يراها مناسبات غير متناهية لملئ جيوبه الخاصة. وهو العائق الوحيد الذي اعترض سبيل أيخمان، هذا الإنسان الخاضع إن صحّ التعبير، والضيق الفهم، والذي يتولى مهامه بجديّة. ففي إطار برامجه، أُجبر الضابط بيشار على التعاون عن قرب مع الدكتور كاستنار، الذي اقترح عليه مشاريعه للإنقاذ. (وحسب ما صرّح به كاستنار أمام محكمة نورنبرغ لصالح بيشار، كان هذا الأخير السبب في خلاصه. وأقام كاستنار، الصهيوني منذ أمد بعيد، في إسرائيل منذ نهاية الحرب؛ وهنالك شغل مناصب عليا، إلى أن نشر صحافي رواية تعاونه مع الإس. إس. فتقدّم كاستنار ضدّه بقضية في الثلب. إنّ شهادته في نورنبرغ تحوّلت ضدّه؛ فعندما وقع طرح أمره أمام محكمة القدس أشار القاضي هاليفي إلى كاستنار بأنّه "باع روحه إلى الشيطان". وفي مارس 1957، قبل تقديم أمره إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، بقليل، وقع اغتيال كاستنار. ليس من الأكيد بأنّ المجرمين قدموا من المجر. فنقضت المحكمة العليا حكم المحكمة الابتدائية وحصل كاستنار على إعادة الاعتبار إليه غيابيا.

إنّ الصفقات التي حققها بيشار بوساطة كاستنار كانت أكثر بساطة من مفاوضاته مع أساطين الصناعة: اقتضى الامر تحديد سعر انقاذ كلّ يهودي. تشاجرا كثيرا حول هذا الموضوع. ويظهر أن أيخمان شارك ذات مرّة في المحادثات الأوّلية. هنالك صفة مميزة، وهو أنّ سعره كان الأقلّ ارتفاعا ــ مائتا دولار لكلّ يهودي، وهو مبلغ زهيد ــ لا لأنّه تمنى نجدة أكبر عدد من اليهود، بل بالأحرى لأنّه لم يكن متعوّدا على ما هو أهمّ. وفي النهاية اتفقوا على سعر نهائي: ألفا دولار لكلّ يهودي. وهكذا فإنّ 1684 يهودي، من بينهم عائلة الدكتور كاستنار، غادروا المجر، واجتازوا معتقل برغن-بلسن والتحقوا في النهاية بسويسرا. (وفي قضية مشابهة، رغب بيشار وهيملر في الحصول على عشرين مليون من الفرنكات السويسرية من اللجنة الأمريكية للتوزيع، مقابل شراءات لبضائع من كلّ نوع. ولكن، هذا المشروع لم يتحقق.)

أكيد أنّ هيملر وافق كليّا على تحركات بيشار، وبأنّ هذه الأخيرة تناهض أيضا الأوامر القديمة "الحاسمة" التي كان أيخمان يتلقاها دوما من مولر وكالتنبرونر، رئيساه المباشران في الديوان المركزي لأمن الرايخ. ففي نظر أيخمان، تعتبر عائلة بيشار من الرجال المفسدين، ولكن من الأكيد أنّ هذا الفساد هو في الأصل من أزمة ضمير. إذ حتى وإن أظهر عدم اهتمامه بهذا النوع من الغواية، فقد كان، منذ سنوات، محاطًا بأشخاص مثل بيشار. فقد قبل صديق ومساعد أيخمان، الضابط فيسليسيني[9]، منذ 1942 خمسين ألف دولار من لجنة مساعدة يهود براتسلافا: لأنّه عطل عمليات الترحيل من سلوفاكيا. هل كان أيخمان يجهل هذا؟ ليس الأمر بالمستحيل، ولكنه ليس مستبعدا أيضا. غير أنّه لا يمكن أن يجهل بأنّ هيملر حاول، في خريف 1942، بيع ترخيص خروج ليهود سلوفاكيا، لأنه كان بحاجة لنقود أجنبية حتى ينتدب فرقة جديدة من الإس. إس. أمّا الآن، في المجر، سنة 1944، فقد كان الأمر مختلفا: لا لأنّ هيملر كان في "صلب الصفقات"، بل لأنّ الصفقات اصبحت سياسة رسمية للنازيين. لقد وقع تجاوز الفساد الفردي.

في البداية، حاول أيخمان أن يساير اللعبة وأن ينصاع إلى القواعد الجديدة. وهكذا تورّط في المفاوضات الغريبة "للدمّ مقابل الآلات" ــ مليون من اليهود مقابل عشرة آلاف شاحنة ــ التي أكيد أنّه بادر بها. فالطريقة التي قدّم بها تفسيرا لهذا الأمر في القدس، يبيّن كيف برّر المسألة عندئذ في نظره: كان الأمر ضرورة عسكرية التي من المفترض أن تمكنه من دور جديد وهام في مصلحة الهجرة.

وما لم يتشجع فعلا على البوح به، هو أنّه، إضافة إلى المشاكل المتزايدة التي ظهرت من كلّ صوب، سيجد نفسه قريبا دون شغل (وهو ما سيحصل بعد أشهر)، إلا إذا ما نجح في التموقع في مكان مرموق في السباق الجديد في صلب السلطة الذي بدأ ينتظم من حوله. لقد فشل مشروع

(9) [ديبتر فيسليسيني (1912-1948) عضو من الإس. إس. وصديق حميم لأيخمان. حكمت عليه محكمة شعبية تشيكوسلوفاكية بالإعدام سنة 1948. وقد نفّذ فيه بعد إلقاء القبض عليه ثانية في محاولة للفرار من السجن.

التبادل، مثلما كان متوقعا. ويعرف بعد كلّ الناس أنّ هيملر، على الرغم من تردّده المستمر (على الراجح بسبب المخاوف التي كان يبديها هتلر لشخصه ــ وهي المخاوف التي لم تكن دون ركيزة) قرّر وضع حدّ للحل النهائي، ولتذهب الصفقات والمستلزمات العسكرية إلى الجحيم. فلم يبق إذن لهيملر من الحلّ النهائي سوى الحلم: وهو الحصول على السلم لألمانيا. ففي تلك الفترة برزت في صلب الإس. إس. جماعة "الجناح المعتدل". كان "المعتدلون" في غاية من السذاجة عند الاعتقاد بأنّ مجرما، قادرًا على إقامة دليل بأنّه لم يقتل عددا وافرا من الأشخاص قدر المستطاع، قد يحصل على عذر جميل؛ ويوجد من بينهم ماكرون، يتوقعون العودة إلى "ظروف عادية"، حيث يكون المال والعلاقات الجيّدة ورقة رابحة وضرورية.

لم ينضمّ أيخمان إطلاقا إلى هذا "الجناح المعتدل"، ويمكن أن نتساءل، إن اقتضى الأمر، إن أمكن قبول هذا الأخير في صلبه؛ ليس الأمر لأنّه كان مورطا كثيرا، وبسبب علاقاته مع المسؤولين اليهود، المعروفة كثيرا فحسب، بل لأنّه أيضا بدائي بامتياز بالنسبة لهؤلاء "السادة" المثقفين من البورجوازية الراقية، والذين ظلّ أيخمان يكرههم حتى النهاية. فقد كان قادرا على إرسال ملايين من الأشخاص نحو الموت، ولكنه كان قاصرًا على الحديث بطريقة لائقة، بما أنّه لا يمتلك أبسط "القواعد اللغوية". ففي القدس، حيث لم يكن متمكنا من اللغة، تحدّث بكامل الحرية عن "المجازر"، وعن "القتل"، وعن "الجرائم المقننة للدولة"؛ فقد كان يسمي الأشياء بأسمائها، خلافا للدفاع الذي كان يرى، بكلّ تأكيد، أنّ أيخمان في وضعية دنيا على المستوى الاجتماعي. (كان مساعد سارفاتيوس، الدكتور دياتر فيشتانبورخ من تلاميذ كارل شميت[10]. حضر في الأسابيع الأولى من المحاكمة، ثمّ تحوّل إلى ألمانيا لاستنطاق شهود الدفاع؛ وظهر ثانية في الأسبوع الأخير من شهر أوت. كان دوما، خارج قاعة الجلسات،

(10) معروف في ألمانيا قبل المرحلة الهتلرية بمؤلفاته حول السياسة، وهو اليوم (1964) أستاذ القانون الدستوري، وله تأثير عميق في أوساط المثقفين الألمان. (المؤلفة). [1888-1985].

على استعداد للحديث مع الصحافيين. وظهر عليه أنّه لم يكن منزعجا من جرائم أيخمان أكثر من انزعاجه من انحطاط ذوق وثقافة هذا الأخير. كان يقول عن أيخمان : "هذا الحقير، لنرى كيف سنقوم بمساعدته لتجاوز الصعوبات". أمّا سارفاتيوس، فقد صرّح، قبل انطلاق المحاكمة، بأنّ موكله يمتلك عقلية "من طينة الجنس العادي جدّا".

عندما أصبح هيملر "معتدلا"، شرع أيخمان في نسف أوامره بكلّ ما لديه من جرأة، نظرا لاعتقاده بأنّه "مسنود" من قبل رؤسائه المباشرين. "كيف تجرأ أيخمان على مخالفة أوامر هيملر؟" سأل كاستنار ذات مرّة فيسليسيني (فيما يتعلق بالسير على الأقدام الذي أمر هيملر بإيقافه في خريف 1944.) فأجاب فيسليسيني: "أكيد أنّ لديه بعض التلغرافات القادر على استظهارها عند الاقتضاء. ومن الممكن أنّ مولر وكالتنبرونر يحميانه". وقد يكون أيضا أنّ أيخمان فكر، ضمن مشروعه الضبابي، في تصفية معتقل ثريسيانستادت قبل وصول الجيش الأحمر، ولكن ليس لدينا سندا لهذه الفرضية، سوى الشهادة المشكوك فيها لدييتر فيسليسيني. (ففي خلال أشهر أو ربما سنوات خلت، وضع فيسليسيني بإحكام خطة استعملها ضدّ أيخمان قدّمها لمحكمة نورنبرغ، حيث كان شاهد إثبات. ولم تساعده هذه الحجة في شيء: فقد وقع تسليمه إلى تشيكوسلوفاكيا، أين عُذب وأُعدم في براغ، نظرا لافتقاده لعلاقات ولم تجده أمواله نفعا). وأكد العديد من الشهود أنّ هذا المشروع وقعت صياغته من طرف أحد رجالات أيخمان، وهو رودولف غونتر؛ وأنّ أيخمان أمر، كتابيا، أن يظل هذا المعتقل سليما. ومهما يكن من أمر، فمن المتأكد أنّه في أفريل 1945، عندما أصبح كلّ الناس، أو تقريبا، من "المعتدلين" قدر الإمكان، استغل أيخمان الزيارة التي أداها بول دونان، من الصليب الأحمر السويسري، إلى ثريسيانستادت، ليبيّن له بوضوح أنّه هو، أيخمان، لم يصادق على سياسة هيملر إزاء اليهود.

وفي كلّ وقت، قام أيخمان بما في وسعه لإنهاء الحلّ النهائي ــ وهذا أمر غير قابل للنقاش. بقي أن نعرف إن كان هذا علامة للتعصّب، وللكراهية بلا حدود لليهود، وإن كذب أيخمان أمام الشرطة وحنث اليمين أمام المحكمة عندما ادعى بأنّه امتثل دوما إلى الأوامر. فلم يجد القضاة تفسيرا

آخر على الإطلاق. والحال أنهم سعوا إلى فهم المتهم وعاملوه بكثير من الاحترام؛ فقد تصرفوا معه بإنسانية؛ ومن الأكيد أنّه لم يشاهد في حياته مثل هذه المعاملة. (لقد صرح الدكتور فيشتانبورخ للصحافيين بأنّ أيخمان كان "شديد الثقة في القاضي لاندو"، وكأنّما القاضي لاندو قادر على التمييز بين الحبة والزوان . وعزا فيشتانبورخ هذه الثقة إلى شعور أيخمان بالحاجة إلى سلطة. وعلى كلّ، فقد كانت هذه الثقة جلية لكلّ العيان، وقد تكون السبب الذي كان فيه الحكم بالنسبة لأيخمان جدّ "مخيّب للآمال". فقد خلط بين المشاعر الإنسانية والليونة). إن لم يقدر أبدا القضاة الثلاثة على فهم أيخمان، فقد يدلّ ذلك كم كانوا "طيبين". كانوا يؤمنون بمهنتهم، وبالأسس الأخلاقية للعدالة، وبإيمان في الطراز القديم، الذي لم تربكه ظاهريا محاكمة أيخمان. ولكن ـــ وهو من المحزن ذكره وبشع أيضا ـــ كان الموقف غير المنازع فيه الذي اتخذه أيخمان في السنوات الأخيرة من الحرب مملى عليه لا بتعصب، ولكن بوعي أيضا. (كما أنّ سريرته أملت عليه، قبل ثلاث سنوات ولوقت وجيز، تصرفا مناقضا.) كان أيخمان يعرف أنّ أوامر هيملر متنافية تماما مع النظام الذي أقامه الفوهرر. ولم يكن في حاجة، لمعرفة ذلك، إلى براهين مفصلة ومناسبة، حتى يجني ثمارها. ففي المحكمة العليا، كان من المفترض أن يشّدد المدّعي العام على ردّ فعل هتلر عندما أخبره كالتنبرونر بالمفاوضات الرامية إلى مقايضة اليهود بالشاحنات: "هكذا فقد هيملر حظوته لدى هتلر". ثمّ، بعد أسبوعين فقط قبل أن يضع هيملر حدّا لعمليات الإبادة في أوشفيتز، أرسل هتلر، الذي كان قطعا يجهل كلّ هذه المساعي، إنذارا لهورتي، يقول فيه بأنّه "يترقب من الحكومة المجرية أخذ الإجراءات المرتقبة ضدّ يهود بودابست في الحال". وعندما أمر هيملر وقف ترحيل اليهود المجريين، وعندما وصلت هذه المعلومة إلى بودابست، هدّد أيخمان، حسب برقية لفيزنماير، "بطلب قرار جديد من الفوهرر". هذه البرقية، حسب نص المحاكمة، هي "أكثر إدانة من مائة شهادة".

خسر أيخمان المعركة ضدّ "الجناح المعتدل" الذي تزعمه قائد الإس. إس. ورئيس الشرطة الألمانية. واتضحت له هزيمته لأوّل مرة عندما وقعت

في جانفي 1945 ترقية الضابط كورا بيشار ــ ترقية كان يحلم بها أيخمان لفائدته منذ بداية الحرب. (فطرحه القائل بأنّه يستحيل الارتقاء، في مصلحته، إلا بالتقسيط؛ كان في الإمكان جعله رئيس القسم الرابع ب، عوضا عن إبقائه في المكتب الرابع ب4 فقط. قد يكون عندئذ قد ارتقى آليا. وفي الحقيقة، أكيد أنّه لا يُسمح، إلا في الجبهة، لأشخاص مثل أيخمان، الذي انطلق من الصفر، أن يرتقي إلى درجة أكثر من ملازم عقيد). وفي هذا الشهر، وقع تحرير المجر ودُعي أيخمان إلى برلين. فوجد بها غريمه بيشار الذي عيّنه هيملر مفوّضا خاصا للرايخ ومكلفا بكل المعتقلات. ونقلوا أيخمان من مكتبه "للشؤون اليهودية "إلى مكتب المقاومة ضدّ الكنائس" ــ "مقاومة" كان أيخمان يجهل عنها كلّ شيء ــ وهو مركز تافه إن صحّ التعبير. إنّ تهاوي أيخمان السريع في الأشهر الأخيرة من الحرب له دلالات؛ فهو أحسن برهان بأنّ هتلر كان على حقّ، في حصنه ببرلين، في أفريل 1945، أن يقر بعدم التعويل على الإس. إس، الذين أصبحوا عديمي المسؤولية.

وفي القدس، كشف أيخمان عن وثائق تدلّ أنّه ظلّ وفيا لهتلر بصفة عجيبة. فقد حاول أيخمان في عدّة مناسبات أن يشرح بأنّ "أقوال الفوهرر لها قوّة القانون" في الرايخ الثالث. وهذا يعني، علاوة على ذلك، أنّ الأوامر الصادرة عن هتلر مباشرة لا يُستلزم تحريرها. وحاول أن يشرح بأنّه لهذا السبب لم يطلب أبدا من هتلر أمرا كتابيا (لم نعثر إطلاقا أي وثيقة من هذا النوع تطرح مسألة الحلّ النهائي. وأكيد أنّها لم توجد على الإطلاق.) وعلى عكس ذلك، فقد طلب معاينة نصّ أوامر هيملر. فعلا، هذا النوع من التمييز غريب في حدّ ذاته؛ ولكن توجد في هذا الشأن مكتبات بأكملها للشروح القانونية، كلها تدل على علم واسع؛ وكلها تبيّن أنّ أقوال الفوهرر، وتصريحاته الشفوية، كانت القانون الأساسي للبلاد. ففي إطار هذه الشرعية، كلّ أمر مخالف، ضمنيّا وحرفيّا، لكلمة نطق بها هتلر، كانت تحديدا، "غير شرعية". تذكّر عندئذ وضعية أيخمان بانزعاج وضعية الجندي المُشار إليها أحيانا والذي يرفض، وهو يتصرف في إطار الشرعية العادية، تنفيذ الأوامر المُنافية لتجربته لهذه الشرعية ــ أوامر يعتبرها إجرامية. ففي الأدبيات الوافرة

حول هذا الموضوع نستعمل لفظا قويا شائعا، "القانون"، وهو أيضا مبهمٌ. فهو يعني فعلا، في هذا الإطار: 1/ قانون البلد ـ أي القانون الوضعي، المطروح مبدئيا ـ أو 2/ القانون معتبرا بأن يكون هو نفسه الموجود في ضمير كلّ الناس. ولكن على المستوى الفعلي، يجب أن تكون الأوامر "غير شرعية بجلاء" حتى نتمرّد، ومن الواجب أن تظهر عدم شرعيتها "مثل العلم الأسود، إنذار يشير إلى "الممنوع"، حسب العبارات المستعملة في الحكم. وفي النظام الإجرامي، تظهر هذه الراية "بإخطارها" أكثر "جلاء" من ما يمكن، في وضعية عادية، أن يكون أمرا شرعيا ـ وهو، مثلا، الأمر بعدم قتل الأبرياء لمجرّد أنهم خلقوا يهودا ـ على أن يكون إجراميا في ظروف عادية.

إنّ اللجوء إلى صوت الضمير الافتراضي ـ أو أيضا، حسب العبارات الأكثر التباسا التي يستعملها أيضا الحقوقيون، حول "المشاعر الإنسانية العامة"[11] يجعلنا قد جانبنا المسألة؛ وهو أيضا رفض مقصود لفتح البصيرة على ظاهرة أساسية أخلاقيا، وقانونيا وسياسيا لعصرنا.

إذن، كان أيخمان مقتنعا بأنّ هيملر يصدر الآن أوامرا "إجرامية". وليس هذا الأمر فقط الذي جعله يتصرف مثلما فعل. هنالك عنصر شخصي ـ ليس التعصب، ولكن "الإعجاب المفرط، المتطرف، الذي كان يكنه أيخمان لهتلر" 'مثلما قال أحد شهود الدفاع)، للرجل الذي تحوّل "من جندي من الدرجة الأولى إلى مستشار للرايخ". ليس هنالك من جدوى لمحاولة تحديد ما هو المهمّ بالنسبة لأيخمان: إعجابه بهتلر أو قراره بأن يظلّ مواطنًا للرايخ الثالث محترمًا للقانون، والحال أنّ ألمانيا كانت في حالة دمار. أكيد أنّ هذين الدافعين كانا حاضرين في ذهنه عندما كان الناس من حوله، في برلين، في آخر أيام الحرب، يتسارعون للحصول على أوراق مزوّرة قبل قدوم الروس أو الأمريكيين. وهذه المساعي الرشيدة فعلا، أغاظت أيخمان إلى أقصى درجة. وبعد بضعة أسابيع فيما بعد أخذ هو بدوره يسافر باسم مستعار؛ لكن هتلر قد توفي عندئذ، "فقانون البلاد" لم يعد

---

(11) اوبنهايم-لوترباشت، في *International Law*، 1952. (المؤلفة).

موجودا ولم يعد أيخمان، مثلما لاحظه أمام المحكمة، مرتبطا بقسمه. إذ كان القسم الملقّن للإس. إس. مختلفا عن قسم جنود الجيش: فالإس. إس. لا يخضعون إلا لهتلر، وليس لألمانيا.

إنّ مسألة الضمير لأيخمان هي لا محالة معقدة، ولكنها ليست على الإطلاق استثنائية، ولا أقل تشبيها بحالة الضمير لدى الجنرالات الألمان الذين مثلوا أمام محكمة نورنبرغ. لقد وقع طرح هذا السؤال على أحد الجنرالات: كيف يُعقل، أنّكم جميعا، جنرالات شرفاء، بقيتم في خدمة مجرم بكل صدق، دون أن تطرحوا أي سؤال؟". إنّ الذي طُرح عليه السؤال، هو الجنرال ألفريد جودل[12]، الذي وقع شنقه إثر المحاكمة، فقد أجاب بأنّه "ليس من واجب جندي أن يحاكم رئيسه الأعلى. فالتاريخ كفيل بذلك، أو الله". كان أيخمان، الأقل ذكاء بكثير من جودل وبلا تعليم تقريبا، يعرف ضبابيّا أنّه لم يكن أمرا، ولكن قانونا حوّلهم كلهم إلى مجرمين. فالفرق بين الأمر وكلمة الفوهرر، هو أنّ شرعية الأمر محدودة في الزمن والمجال، بينما الأمر مختلف بالنسبة لكلمة الفوهرر. لذلك فإنّ أمر الفوهرر لا يمثل شيئا. ولذلك فإنّ أمر الفوهرر فيما يتعلق بالحلّ النهائي كان مصحوبا بوفرة من القواعد والتوجيهات، وقع ترتيبها كلّها من طرف محامين أخصائيين ومستشارين حقوقيين، وليس من طرف إداريين. وعلى عكس الأوامر العادية، يُعتبر هذا الأمر بمثابة القانون. ومن نافلة القول الإضافة بأنّ هذا الركام القانوني ليس دلالة على التظاهر بالمعرفة فحسب، ولا هوس في الإتقان، الخاص بالألمان. فقد كان له سبب في الوجود: إضفاء مسحة من الشرعية لكلّ القضية.

ففي البلدان المتحضرة، يفترض القانون أن يخاطب الضمير كلّ شخص بالقول: "لا تقتل أبدا"، حتى وإن كان لشخص، من حين إلى آخر، نزعات أو رغبات إجرامية. والمقابل، يقتضي القانون في بلد هتلر أن

---

(12) [ألفريد جودل (1890-1946) جنرال في الجيش الألماني ورئيس الأركانن مكلف بوضع الخطط العسكرية. حكمت عليه محكمة نورنبرغ بالإعدام الذي نُفذ فيه في غرّة أكتوبر 1946].

يخاطبك الضمير بالقول: "أقتل"، حتى وإن كان منظمو المذابح يعرفون جيّدا أنّ الجريمة تسير بعكس نزعات ورغبات معظم الناس. وفي الرايخ الثالث، فقد الشرّ هذه الصفة التي نعرفه بها عامة: وهي صفة الغواية. عديد من الألمان، وعديد من النازيين، وربما تكون الأغلبية الساحقة منهم، قد سعى بعدم القتل، وبعدم السرقة، وبأن لا يترك جيرانه يسيرون نحو الموت (إذ كانوا، بالطبع، على علم بأنّ ذلك هو المآل المخصص لليهود، حتى وإن كان العديد منهم لا يعرف التفاصيل المرعبة) وبأن لا يصبحوا شركاء في هذه الجرائم بالربح منها. ولكن يعلم الله إن تمكنوا بسرعة مغالبة الغواية.

IX
منافي الرايخ
ألمانيا، النمسا والمحميات

خلال ندوة فانسي في جانفي 1942، كان أيخمان، في نظره، شبيها ببيلاطس البونتي: فقد تخلى عن كلّ شيء بكلّ براءة. وفي صيف وخريف 1944، أصدر هيملر الأمر، من وراء هتلر، بالتخلي عن الحلّ النهائي ــ وكأنّما كلّ المجازر لم تكن سوى خطأ مأسوف عليه. وخلال الفترة التي وقعت بين الحادثين، لم يتعرّض أيخمان إطلاقا إلى تأنيب الضمير. فقد جنّد عقله للمهام الجبارة للتنظيم والإدارة في فترة الحرب، وهو ما كان بالنسبة إليه مهماً جدّا، في خضمّ مؤامرات وصراعات مراكز القوى وفي كلّ مصالح الحزب والدولة، الذين لديهما رأي في "حلّ المسألة اليهودية". كان أهمّ المنافسين لأيخمان جماعة الإس. إس. ورؤساء الشرطة السامين، الخاضعين مباشرة لهيملر ويلتقون به بسهولة، والذين أمست رتبتهم أرقى من رتبة أيخمان.

تهتمّ وزارة الشؤون الخارجية أيضا باليهود بدفع من وكيل كاتب الدولة الجديد والكثير الحيوية، الدكتور مارتن لوثر، المحميّ من طرف ريبنتروب. (حاول لوثر سنة 1943 التخلص من ريبنتروب؛ ولكن دسائسه البارعة أخفقت، ومات في أحدى المعتقلات. وأصبح خليفته، الضابط ابيرهار فون ثاددن[1]، الذي شهد لفائدة الدفاع في محاكمة القدس، مرجعية في المسائل

(1) [بابيرهار فون ثاددن (1909-1964) حقوقي ألماني عمل في وزارة الشؤون الخارجية مكلف بالمسألة اليهودية. أصبح إثر الحرب العالمية الثانية من رجال الأعمال].

اليهودية.) وكانت هذه الوزارة أيضا تسدي أوامر النفي، التي من الواجب تنفيذها من طرف ممثليها في الخارج. وكان هؤلاء يفضلون، لأسباب تتعلق بهيبتهم، العمل مع الإس. إس. ورؤساء الشرطة الساميين على العمل مع أيخمان. أمّا قيادات الجيش الموجودة في المناطق الشرقية، فإنهم كانوا يرغبون في حلّ مشاكلهم بأنفسهم: بمعنى، يعدمون اليهود رميا بالرصاص "على عين المكان". وعلى عكس ذلك، رفضت القيادات العسكرية المتواجدة في البلدان الغربية عونها لأيخمان وكانوا يكرهون تمكينه من فرقهم للمساعدة على تجميع وإلقاء القبض على اليهود. وهنالك أخيرا، الرؤساء المحليون: كلّ واحد منهم يريد أن يكون الأوّل الذي يصرح بأنّ منطقته خالية من اليهود ويضعون، بالمناسبة، نظامهم الخاص لعملية النفي.

كانت مهمّة أيخمان تختصر على التنسيق بين كلّ "المصالح"، بوضع القليل من النظام في ما أسماه "الفوضى العارمة" ــ كلّ واحد "يصدر أوامره الخاصة"، وكلّ واحد "يفعل ما يشاء". ونحج على أيّ حال، على الأقلّ جزئيا، أن يحصل على موقع رئيسي، لأنّ مكتبه يؤمّن النقل. فحسب الدكتور رودولف ميلدنار[2]، رئيس الغيستابو في سيليزيا الشمالية (حيث توجد أوشفيتز)، وفيما بعد رئيس الشرطة الأمنية في الدانمارك، وأخير شاهد إثبات في نورنبرغ، كان هيملر أيضا يصدر أوامر النفي، كتابيا، لكالتنبرونر، الذي يدير الديوان المركزي لأمن الرايخ. وكان كالتنبرونر يحيط علمًا مولر، رئيس الغيستابو، أو القسم الرابع من الديوان المركزي لأمن الرايخ، الذي ينقل بدوره الاوامر شفاهيا للمعني به في المكتب الرابع ب-4 ــ بمعنى أيخمان. وكان هيملر يصدر الأوامر أيضا للإس. إس. ورؤساء الشرطة الساميين المحليين، ثمّ يعلم بذلك كالتنبرونر .

إنّ ما يجب القيام به إزاء المنقولين اليهود، هو كم عدد من سيقع إبادتهم وكم عدد من "سيوضعون جانبا" للأشغال الشاقة ــ كلّ هذه المسائل وقع الحسم فيها من طرف هيملر، وكانت أوامره في هذا الشأن

(2) [رودولف ميلدنار (1901-1951) رئيس الغيستابو، في بولندا. إثر الحرب، اعتقل وكان احد الشهود في محاكمة نورنبرغ واطلق سراحه سنة 1949].

ترسل إلى الديوان المركزي للشؤون الاقتصادية والإدارية لبوهل، الذي يرسلها إلى ريشارد كلوكس[3]، متفقّد معتقلات التجميع والإبادة. وأخيرا يُبلغ كلوكس الأوامر إلى قيادات مختلف المعتقلات.

تجاهل المدّعي العام وثائق ميلدنار، التي قُدمت لا محالة إلى محكمة نورنبرغ، لأنّها لا تتماشى ونظرية الاتهام القائلة بأنّ أيخمان قد يكون ممسكا بسلطات حقيقة واسعة. وأشار الدفاع إلى الإقرار الخطي تحت القسم لميلدنار، ولكن دون أيّ جدوى. أمّا أيخمان، فقد استظهر، بعد أن "استشار بولياكوف[4] ورايتلينجار[5]، بسبعة عشر خطة متعدّدة الألوان لم تساهم أبدا في فهم الآلة الإدارية المعقّدة للرايخ الثالث. وعلى عكس ذلك فإنّ الوصف العام الذي تقدّم به ـ "كان كلّ شيء في حالة تغيير مستمر، مثل النهر الهادر" ـ بدا مقبولا بالنسبة لمن، عند دراسة الكليانية، لاحظ بأنّ الطبيعة المتراصة لهذا النوع من الحكم هي أسطورة. وتذكر أيخمان أيضا بإبهام أنّ رجاله، و"مستشاريه في المسائل اليهودية" في كلّ البلدان المحتلة أو شبه المستقلة، كانوا يعلمونه "بكلّ ما يمكن القيام به بصرامة"، وأنّه بدوره حرّر "تقارير وقع فيما بعد تركها جانبا أو وقع التصديق عليها"؛ وأخيرا بأنّ مولر هو الذي كان يعطي تعليماته. "ميدانيّا هذا يعني أنّ مقترحًا صادرًا من باريس أو من لاهاق[6] يعود، بعد خمسة عشر يومًا، إلى باريس أو لاهاق في شكل تعليمات مُصادق عليها من طرف الديوان المركزي لأمن الرايخ". كان أيخمان أهمّ صلة للوصل للجهاز، إذ كان دوما إليه أو لرجاله يعود القرار بتحديد عدد اليهود القادرين أو الممكن نقلهم من مكان إلى آخر، وأنّ مكتبه هو الذي يوافق (ولكن لا يحدّد) على المحطة الحاسمة لكلّ شُحنة. غير أنّ المجهود الذي بذله لتوضيب أوقات الذهاب وأوقات

---

(3) [ريشارد كلوكس (1889-1945) ضابط سامي في الإس. غس واحد المقربين من هيملر. انتحر بشرب السمّ عندما تيقن من هزيمة ألمانيا في الحرب في ماي 1945]

(4) [ليون بولياكوف (1910-1997) يهودي روسي، عاش في فرنسا وأرخ للهولوكوست وللمعاداة للسامية].

(5) [جيرالدورايتلينجار (1900-1973) كاتب بريطاني اهتم بالهولوكوست].

(6) [مدينة في أقصى شمال فرنسا، غربي سواحل مقاطعة نورماندي]

الرجوع؛ ولانتزاع العدد الضروري للحافلات من السلطات المكلفة في السكك الحديدية وفي وزارة النقل؛ قصد وضع رزنامة الأوقات وتوجيه القاطرات نحو المراكز التي توفّر "امكانيات الاستيعاب" المناسبة؛ وحتى يكون بين يديه، عند الحاجة، عدد كاف من اليهود حتى لا يقع "إهدار" أي قطار؛ وللتأكد من تعاون سلطات البلدان المحتلة أو الحليفة في شأن اعتقال اليهود؛ وحتى يكون على علم من القواعد والتعليمات الخاصة بمختلف الفئات اليهودية، المقيمة بصفة منفصلة في كلّ بلد، والتي يقع مراجعتها باستمرار ــ كلّ هذا يمثل العمل اليومي الذي نسي تفاصيله أيخمان من مدّة طويلة قبل الوصول إلى القدس.

كان الحلّ النهائي، في نظر هتلر، أحد الأهداف الرئيسية للحرب. إنطلاقا من هذه المؤامرة ــ إن كانت هنالك واحدة ــ فهو المتآمر الوحيد والمنفرد: لم تحصل أبدا أي مؤامرة على عدد قليل من المتآمرين وعلى عدد كبير من المنفذين. فقد كان لتنفيذ الحلّ النهائي الأسبقية على كلّ الاعتبارات الاقتصادية والعسكرية. وما كان يُعتبر لأيخمان مجرّد وظيفة، برتابتها، وبمدّها وجزرها، كان الأمر حرفيا بالنسبة لليهود نهاية العالم.

لقد تعود [اليهود]، خلال مئات السنين على مقاربة تاريخهم الخاص ــ خطأ أو صوابا ــ انطلاقا من المعاناة، مثلما وصفها المدّعي العام في خطابه الافتتاحي في بداية المحاكمة؛ غير أنّهم حافظوا دوما على العقيدة المنتصرة "بأنّ شعب إسرائيل سيعيش". قد يموت أفراد وعائلات يهودية بأكملها في المجازر، قد تضمحلّ مجموعات بأكملها، سيصمد الشعب بالرغم من ذلك. ولكن في مواجهة الإبادة الجماعية لم يكن لديهم هذا العزاء الأزلي بالمنقذ العظيم. فمنذ العصر الروماني القديم، بمعنى منذ بداية التاريخ الأوروبي، انتمى اليهود، للأفضل أو الأمرّ، في الفقر أو البهاء، إلى مجموعة الأمم الأوروبية. خاصة للأفضل، خلال السنوات المائة والخمسين الأخيرة. ففي أوروبا الوسطى والشرقية، كان التألق، لدى اليهود، منتشرا كثيرا إلى درجة أنّه صار يُنظر إليه وكأنّه عالميّ. وهكذا، أصبحت الثقة، لدى البعض من المجموعات اليهودية، في البقاء على قيد الحياة، كشعب، دون معنى. لم يعد هؤلاء اليهود، المندمجون، قادرين على

تصوّر الحياة خارج الحضارة الأوروبية، ولم يعودوا يتصوّرون أوروبا دون اليهود.

اتخذت نهاية العالم، التي كانت تسير بوتيرة رتيبة للغاية، أشكالاً عدّة بقدر ما يوجد في أوروبا من بلدان. وهذا لا يثير ذهول المؤرخ الذي يعرف أسس تكوين الأمم الأوروبية ونظرية الأمّة-الدولة. لكنه يثير، كثيرا، دهشة النازيين، الذين كانوا فعلا مقتنعين بأنّ المعاداة للسامية كانت القاسم المشترك لأوروبا بأكملها. لقد كلفهم هذا الخطأ الجسيم الكثير. إذ تبين فيما بعد أنّ المعادين للسامية كانوا مختلفين عن بعضهم البعض ـ إن لم يكن نظريا، فعلى الأقل في الممارسة ـ حسب مختلف البلدان. وهذا ما أزعج النازيين كثيرا ـ كان من المفترض أن يستعدّوا لذلك ـ لأنّ الشكل الألماني، "المتطرّف"، من المعاداة للسامية لم يكن مستساغا كليّا إلا لدى شعوب الشرق ـ الأوكرانيين، الإستونيين، اللاتفيين، واللوتيانيين ـ الذين يعتبرهم النازيون بمثابة الحشود البربرية "الأقلّ إنسانية". بينما الشعوب التي يعتبرها الألمان بمثابة الإخوة ـ الاسكندينافيين على سبيل المثال، باستثناء كنوت هامسن[7] وسفين هيدين[8] ـ لم تُظهر إزاء اليهود كلّ العداوة المرتقبة.

بدأت نهاية العالم في الرايخ الألماني، الذي كان آنذاك لا يضمّ ألمانيا فحسب، بل وكذلك النمسا، ومورافيا، وبوهيميا، والمحمية التشيكية، والمناطق الغربية المحتلة لبولندا المسماة فارتيغاو. وإلى هنالك وقع في بداية الحرب نقل اليهود والبولنديين، في إطار أوّل برنامج كبير

(7) [كنوت هامسن (1859-1952) كاتب نورويجي، حاصل على جائزة نوبل سنة 1920، ومن أشهر رواياته "الجوع". كان معجبا بنيتشه، مما جعله يحرض أهله على مساندة النازية. في نهاية الحرب العالمية الثانية حوكم وأودع مصحة للأمراض العقلية حيث ألف كتاب "على الدرب حيث ينبت العشب" دفاعا عن نفسه. عاش آخر أيامه معزولا، إذ كان أهل بلاده يعاملونه وكأنه "خائن للوطن"].

(8) [سفين هيدين (1865-1952) جغرافي سويدي، أوّل من وضع خرائط لجبال بامير وهيملايا وهضبة التبت. منذ 1933 دفعته كراهيته لبريطانيا إلى مساندة النازية، رغم أنّ جده كان حاخاما، ولكنه كان في نفس الوقت من الناقدين لبعض جوانب النازية] .

"للتجميع" في الشرق ـ "شتات منظم للأمم" مثلما عبر عنه حكم محكمة القدس. ووقع خلال هذه الفترة إرسال البولنديين من أصول ألمانيّة إلى الغرب؛ كانت "العودة إلى الرايخ". فقد تميز هيملر في مهامه كمفوّض للرايخ بدعم الإرث الألماني، ليسلم لهايدريش عمليات "التهجير" و"الإخلاء". وتأسس في جانفي 1940 أوّل مكتب للديوان القومي لأمن الرايخ، حيث اشتغل أيخمان في المكتب الرابع د-4. ومكنت الوضعية الجديد موطأ قدم لأيخمان: فقد سمحت له من بلوغ مركزه الثاني، في المكتب الرابع ب-4. ولكن في تلك الآونة كان يتدرّب؛ كانت مرحلة انتقالية بين عمله القديم، المتمثل في تهجير الناس، وعمله التالي، المتمثل في نقلهم. ولم يقم بتنظيم عمليات النفي الأولى، إلا في إطار الحلّ النهائي: فقد وقعت قبل أن يسدي هتلر الأمر بذلك رسميا. ونظرا لمعرفتنا ببقية الأحداث، يمكن اعتبار هذه البدايات بمثابة الاختبار الأوّل: يقومون بمعاينة الكارثة. واوّل عملية ترحيل، تمت في ليلة واحدة، في 13 فيفري 1940، خصّت ألفا وثلاث مائة يهودي من ستيتين[9]. كانت أوّل مرّة ينقلون فيها يهودا ألمانيين. لقد أصدر الأمر في ذلك هايدريش، بدعوى أنهم "كانوا في حاجة إلى شققهم، لأسباب مرتبطة بمستلزمات اقتصاد الحرب". فأخذوا هؤلاء اليهود، في ظروف استثنائية شنيعة، إلى منطقة لوبلين ببولندا. وتمّت ثاني عملية نقل في الخريف من نفس السنة: كلّ يهود بادن وسأربفالز ـ حوالي سبعة آلاف وخمس مائة من الرجال، والنساء والأطفال ـ تمّ إرسالهم، مثلما رأينا، إلى فرنسا الحرّة. ففي تلك الفترة لم يكن الأمر هينا، إذ معاهدة وقف إطلاق النار الفرنسي الألماني لا تنصّ على أن تصبح فرنسا في ظل حكومة فيشي مزبلة لليهود. لقد اضطر أيخمان بنفسه على مرافقة القطار لإقناع رئيس محطة السكك الحديدية الحدودية بأنّ الأمر يتعلق "بحمولة عسكرية" ألمانية.

ينقص هاتين العمليتين كلّ التحضيرات "القانونية" التي سبقت العمليات الموالية. فليس هنالك من قانون صدر بعد يحرم اليهود من

---

(9) [مدينة بولندية قريبة من الحدود الألمانية].

جنسيتهم ما إن وقع نقلهم من الرايخ. فيهود ستيتين لم يجبروا على توقيع سوى تصريح بالتخلي، يخص كلّ ما يمتلكونه، بينما سيقوم المنقولون الموالون قسريا تحرير العديد من الاستمارات "مشرعين" مصادرة ممتلكاتهم. كانت إذن عمليات النفي الأولية تجريبية، لا على المستوى الإداري فقط، بل وكذلك على المستوى السياسي. كانوا يريدون أن يعرفوا إن أمكن إرسال اليهود إلى الموت على القدمين، وحقائبهم بين أيديهم، في عتمة الليل، دون أي إعلام مسبق؛ وكيف سيكون ردّ فعل الجيران، عندما يلاحظون، صبيحة الغد، الشقق خاوية؛ وأخيرا، كيف ستكون ردّة فعل حكومة أجنبية، خاصة فيما يتعلق بيهود بادن، عند "تكديس" آلاف "اللاجئين" اليهود لديهم. وفي ألمانيا، تدخل العديد من الشخصيات لفائدة "هذه الأجناس" ــ مثلا، الشاعر ألفريد مومبير، عضو نادي ستيفان جورج[10]، سُمح له بالتحوّل إلى سويسرا. أمّا السكان، فقد كانوا كليّا غير مبالين. (يظهر دون شك أنّ هادريش فهم في ذلك الوقت أنّه من المفيد تفريق الجمهور العريض عن اليهود، الذين لهم علاقات، وإنشاء ثريسيانستادت وبرغن-بلسن على ذمتهم). وفي فرنسا، سارت الأمور أيضا على أحسن ما يرام: فقد وضعت حكومة فيشي ألفا وخمس مائة يهودي في المعتقل الشهير لغورس، الذي وقع بعثه في الأساس للجيش الجمهوري الإسباني والذي استُعمل، بداية من ماي 1940 للمزمعين "اللاجئين القادمين من ألمانيا" ــ لاجئين في معظمهم طبعا من اليهود. (وعندما وقع تنفيذ الحلّ النهائي في فرنسا، وقع إرسال كلّ المعتقلين في معتقل غورس إلى أوشفيتز.) اعتقد النازيون، المغرمين بالتعتيم، أنّهم أوضحوا بأنّ اليهود "غير مرغوب" فيهم وأنّ كلّ من هو غير يهودي كان معاديا للسامية بالسليقة أو بالفعل. فلماذا إذن الارتباك لو استأثروا الآن بصفة أكثر "جديّة" للمسالة اليهودية؟ ففي القدس، اشتكى أيخمان، وهو منبهر بهذا التعتيم، العديد من المرات بأنّ ما من بلد كان على استعداد لقبول اليهود، وبذلك كان السبب الأساسي للفاجعة الكبرى. (وكأنّما كلّ الأمم-الدول، كانت مطالبة أن

---

(10) [ستيفان جورج (1868-1933) شاعر ألماني ومترجم].

تتصرف بطريقة مختلفة لقدوم أي مجموعة من الأجانب، الذين قد يخونونها ــ حشود بلا مال، ودون جوازات وغير قادرين على تكلم لغة البلاد !) ولكن، وأمام ذهول النازيين، حتى أشدّ المعادين للسامية، في البلدان الأجنبية، كانوا يشمئزون من تنفيذ أفكارهم الخاصة، فما بالهم بتنفيذ الإجراءات "المتطرفة" المقترحة من قبل النازيين. قال ذلك أحد اعضاء السفارة الإسبانية في برلين بصراحة نادرة: "لو أننا على يقين من أن لا يقع القضاء عليهم" قال ذلك في شأن بعض الستة مائة يهودي من أصل إسباني الذين حصلوا على جوازات سفر إسبانية، رغم أنّ أقدامهم لم تطأ أبدا إسبانيا، وأنّ حكومة فرانكو تمنت بحيوية تركهم في ظل السلطة القضائية الألمانية.

إثر هذه التجارب الأوّلية، تباطأت وتيرة عمليات الترحيل لبعض الوقت، ورأينا كيف صار أيخمان يستعمل وقت فراغه القسري للّعب بمشروعه حول مدغشقر. غير أنّه في مارس 1941، عندما كانت ألمانيا تستعدّ لمهاجمة الروس، وقع فجأة تكليف أيخمان بقسم ثانوي جديد، أو بالأحرى تغيير اسم قسمه الثانوي: فانتقل من قسم "الهجرة والإجلاء" إلى قسم "الشؤون اليهودية والتهجير". وانطلاقا من هذا الوقت، قد يكون تفطن ــ حتى وإن لم يُخبره بعد أحد بالحلّ النهائي ــ بأنّ الهجرة صارت أمرا مقضيا وأنّ التهجير حلّ محلها. ولكن لم يكن أيخمان الرجل الذي يفهم بسرعة أي إشارة بسيطة. فقد كان يفكر بمنطق الهجرة، بما أنهم لم يفصحوا له عن شيء جديد. ولذلك احتج ببأس، في اجتماع أكتوبر 1940، مع ممثلي وزارة الشؤون الخارجية، عندما اقترحوا عليه حرمان كلّ مواطن يهودي مقيم بالخارج من الجنسية الألمانية. و[حسب أيخمان] "قد يؤثر هذا الإجراء على البلدان التي إلى ذلك الحين ما زالت تفتح أبوابها لليهود وتمنحهم تأشيرات الدخول. "كان فكره يعمل دوما في حدود ضيقة للقوانين والأوامر المعمول بها في وقت معين". ولم يقع تنفيذ القوانين المعادية لليهود على يهود الرايخ إلا بعد أن أمر هتلر بتطبيق الحلّ النهائي، بعد أن وقع إبلاغه رسميا إلى من سيتولون تنفيذه. وقد عزموا، في نفس الوقت، على منح الأولوية للرايخ: يجب أن تُخلى مناطقه من اليهود في أقرب

الآجال. والغريب أنّ الأمر استلزم سنتين تقريبا لبلوغ تلك الغاية. لقد ضمّت القوانين الأوّلية، التي من المفترض ان تكون مستقبلا نموذجا لبقية كلّ البلدان:

1 - فرض الشارة الصفراء (غرّة سبتمبر 1941)؛
2 - تغيير قانون الجنسية (لا يستطيع أي يهودي اعتبار نفسه ألمانيا إن استقر خارج أراضي الرايخ، بمعنى في المكان الذي وُجد فيه مُهجّرا)؛
3 - أمر يُقرّ بأنّ كلّ الممتلكات العائدة إلى اليهود الألمان الفاقدين لجنسيتهم، تقع مصادرتها من قبل الرايخ (15 نوفمبر 1941).

وفي الحصيلة، أبرم كلّ من أوتوثييراك[11]، وزير العدل وهيملر اتفاقا يتخلى بمقتضاه الأوّل لفائدة الإس. إس. عن كلّ سلطة قضائية تخصّ "البولنديين، والروس، واليهود والغجر، إذ ليس في وسع وزارة العدل على الإطلاق المساهمة في إبادة (هـ) هذه الشعوب". (هذه الصيغة الفجّة نوعًا ما، لها دلالتها. إنّ وزير العدل نفسه هو الذي استعملها في مراسلة بتاريخ أكتوبر 1941 وموجّهة إلى مارتين بورمان[12]. كان من وقع نفيهم إلى ثريسيانستادت محلّ وصية مختلفة نوعًا ما. تقع ثريسيانستادت وسط الرايخ، ولا يمكن لليهود المتواجدين فيها أن يتحوّلوا آليا إلى أفراد دون جنسية. ولكن هنالك قانون قديم لسنة 1933 يُجيز للحكومة مصادرة أملاك هذه "الفئات المتميّزة"، التي استعملتها في نشاطاتها "المعادية للأمّة والدولة". وفي العادة، لجأوا إلى هذا النوع من المصادرة عندما كان الأمر متعلقا بالمعتقلين السياسيين القابعين في المعتقلات. لا ينتمي اليهود بالفعل إلى هذه الفئة ــ ففي خريف 1942 كانت كلّ المعتقلات في ألمانيا والنمسا "دون يهود" ــ ولكن استوجب الأمر قانونا إضافيا، صدر في مارس 1942، يبرز أنّ كلّ اليهود المنفيين هم "معادون للامّة والدولة". وكان

(11) [أوتوثييراك)1889-1946) حقوقي الماني شغل وزيرا للعدل في الحكومة النازية فيما بين 1941 و1945. انتحر في 1946 حتى لا تقع محاكمته في نورنبرغ].

(12) [مارتين بورمان (1900-1945) مستشار هتلر ومنظر الحزب النازي. مات في معركة برلين، ولكن رغم ذلك حكمت عليه محكمة نورنبرغ بالإعدام غيابيا].

النازيون يأخذون قوانينهم مأخذ الجدّ. ويتهامسون فعلا فيما بين بعضهم عن "غيتو ثريسيانستادت" أو "غيتو الشيوخ"؛ ولكن رسميا كان معتقل ثريسيانستادت مصنفا كمعتقل للتجميع. وكان المعتقلون لوحدهم هم الذين لا يعرفون ذلك (فهم لا يريدون أن تتكدّر هذه "الحالات الخاصة" التي خصصت لها هذه "الإقامة"). ولكي لا يشك اليهود المرسلون إلى هناك في أي شيء، امروا الجمعية اليهودية في برلين بإبرام عقد مع كلّ منفي "للحصول على منزل" في ثريسيانستادت. فقد كان من واجب كلّ مترشح أن يُسلم ممتلكاته للجمعية التي تضمن له، في المقابل، السكن، والمؤونة، والثياب والعلاج الطبي حتى الممات. وأخيرا، عندما سلك آخر المسؤولين عن الجمعية، بدورهم، طريق ثريسيانستادت، صادر الرايخ بصفة طبيعية الأموال الضخمة الموجودة في خزائن الجمعية.

كانت كلّ عمليات النفي من الغرب إلى الشرق منظمة من قبل أيخمان وشركائه في القسم الرابع ب-4 للديوان المركزي لأمن الرايخ. وفي المحاكمة، لم يفنّد أحد هذا الأمر على الإطلاق. ولكن وحتى يقع حمل اليهود في القاطرات، كان أيخمان في حاجة إلى وحدات من الشرطة العادية. ففي ألمانيا، تقوم الشرطة العاديّة بحراسة القاطرات ومرافقتها؛ وفي الشرق تستلم الشرطة الأمنية (التي لا يجب خلطها بالمصلحة الأمنية، أو الإس. دي. لهيملر) المعتقلين عند الوصول وتسلمهم إلى السلطات المختصة في مراكز الإبادة. لقد تبنّت محكمة القدس تعريف "المنظمة الإجرامية" التي وضعتها محكمة نورنبرغ: وبالتالي لم يقع إثارة مشكلة الشرطة النظامية، ولا الشرطة الأمنية. وعلى كلّ، فقد وقع التدليل الآن بأنهما لم تشتركا بإسهاب في تنفيذ الحلّ النهائي. ولكن، حتى وإن أضفنا بقية كلّ وحدات الشرطة للمنظمات الأربعة المعتبرة "بالإجرامية" ـ هيئة أركان الحزب النازي، الغيستابو، الإس. دي.، والإس. إس. ـ تكون الاختلافات الموضوعة في نورنبرغ غير كافية أيضا. إذ في الواقع، ليس هنالك منظمة واحدة أو مؤسسة عمومية ـ على الأقل خلال سنوات الحرب ـ لم تتورط في عمليات ومساومات إجرامية.

وإذن، وقع حلّ المشكل المزعج للتدخّلات لفائدة "الحالات

الخاصة" ببعث معتقل تريسيانستادت. ولكن هنالك شائبتان للحل "الراديكالي" و"النهائي". كانت الأوّلى مسألة أنصاف اليهود، الذين أراد "الراديكاليون" نفيهم و"المعتدلون" تعقيمهم ـ لأنه لو وقع قتل نصف يهودي تقع إراقة "هذا النصف من الدّم الألماني"، مثلما يقول بإحكام ستوكارت في ندوة فانيسي. (لم يتمّ العثور على حلّ للقضية التي يثيرها أبناء الزنا ولا لليهود المتزوجين في إطار الزواج المختلط. "غابة من المشاكل"، حسب تعبير أيخمان، تحيط بهم، وتحميهم ـ هنالك، أوّلا، الأفراد غير اليهود من العائلة؛ وكذلك الأمر القاضي بأنّ الأطباء غير قادرين على الإطلاق على وضع طريقة سريعة للتعقيم الجماعي. كان الأمر، بالنسبة للنازيين، أكبر خيبة أمل: والحال أنّ الأطباء قد وعدوا. . . .)

كان تواجد بعض الآلاف من اليهود الأجانب بألمانيا يمثل مشكلا ثانيًا. فالألمان لا يقدرون على حرمانهم من جنسيتهم بنفيهم. وقع اعتقال بعض المئات من اليهود الأمريكيين والأنقليز تحسبا لعمليات تبادل مستقبلية؛ أمّا اليهود المواطنون للبلدان المحايدة أو الحليفة لألمانيا، فإنّ الإجراءات المتخذة إزاءهم تستدعي بعض الانتباه، خاصة وأنّها لعبت دورا معينا في المحاكمة. فحول هؤلاء اليهود فعلا وقع اتهام أيخمان، بإظهار حماسة أكثر من العادة، وأنّه فعل المستحيل حتى لا يفرّ منه أي واحد منهم. وكان الموظفون المتمرسون لوزارة الشؤون الخارجية، الذين كان أيخمان يستشيرهم في كلّ مرّة طُرحت عليه مثل هذه الحالة، متحمسين أيضا. "فالهاجس بأن يتمكن بعض اليهود من الفرار من التعذيب ومن الموت البطيء كان يسبب لهم مخاوف كبيرة" (ريتلينغير).

ومن وجهة نظر أيخمان، فالحلّ البسيط والأكثر عقلانية يتمثل في نفي كلّ اليهود، مهما كانت جنسياتهم. فحسب تعليمات ندوة فانيسي، التي التأمت في فترة كان فيها هتلر لا يعدّد انتصاراته، يجب تنفيذ الحلّ النهائي على كلّ اليهود الأوروبيين (ويقدّر عددهم بإحد عشر مليونا). ولم يقع الإشارة إلى "التفصيل"، مثل جنسية هؤلاء الأشخاص أو القانون السائد في البلدان المحايدة أو الحليفة لألمانيا المقرّر لمصير مواطنيها. غير أنّ ألمانيا، حتى في أبهى أيامها في الحرب، كانت مرتبطة بحسن نية وتعاون هؤلاء

وهؤلاء؛ فلا يمكن إذن تجاهل هذه الإشكاليات البسيطة. فعلى الدبلوماسيين المتمرسين للشؤون الخارجية العثور، في هذه "الغابة من الصعوبات"، على حلّ مرضيّ. لقد وجدوا فعلا حلّا ماهرا، والمتمثل في استعمال اليهود الأجانب المقيمين في ألمانيا لحمل الرأي في بلدانهم الأصلية على التحرّك.

كانت الطريقة المستعملة بسيطة، ولكنها ماكرة نوعًا ما، أوعلى أي حال شديدة المكر للإمكانات العقلية والسياسية لأيخمان. (هنالك العديد من الوثائق تثبت ذلك؛ وهي الرسائل التي كانت ترسلها مصلحته للشؤون الخارجية والموقعة من قبل كالتنبرونر أو مولر.) وكان وزير الشؤون الخارجية يراسل السلطات المختصة للبلدان المعنية لإعلامهم بأنّ الرايخ سيصير خاليا من اليهود؛ وأنّه من الضروري إذن أن يقع دعوة اليهود الأجانب لالالتحاق ببلدانهم الأصلية؛ وموازاة لذلك، فإنّ الإجراءات الجديدة المتخذة ضدّ اليهود سيقع تطبيقها عليهم مثلما تطبق على غيرهم. ولكن هذا الإنذار يتضمن معنى خفيا. عموما، لم يكن اليهود الأجانب سوى مواطنين متجنسين للبلد الأجنبي المعني بالأمر؛ أو، في أسوء الحالات أيضا، كانوا من المشردين فعليّا تمكنوا لا محالة من الحصول من ذلك البلد على جواز سفر بطرق "غير منتظمة" — "غير منتظمة" إلى درجة أنّ جواز السفر لا يكون صالحا إلا إذا ما بقي المتحصلون عليه في الخارج. كان الأمر حقيقة خصوصا فيما يتعلق ببلدان أمريكا اللاتينية، التي تبيع قنصلياتها في الخارج جهارا جوازات سفر لليهود؛ يستفيد المتحصلون عليها من كلّ الحقوق (منها، المحدود فعلا، الحماية القنصلية)، إلا الحق بالتنقل إلى "وطنهم". وإذن أراد إنذار وزارة الشؤون الخارجية إجبار الحكومات الأجنبية على التنازل لتنفيذ الحلّ النهائي لليهود الذين ليسوا من "مواطنيهم" إلا اسميّا. استهجنت هذه الحكومات توفير ملجأ لبعض المئات أو الآلاف من اليهود (والذين لا يستطيعون لا محالة الإقامة في هذه البلدان بصفة مستمرّة). وإذن كان من المتوقع أن يعترضوا بشدّة على طرد "يهودهم" من ألمانيا وعلى إبادتهم. هذا على الأقلّ المنطق الذي انتهجه النازيون — وهو تفكير منطقي، وليس معقولا، مثلما سنلاحظ لاحقا.

وفي 30 جوان 1943، بعد مدّة لم يرغب فيها هتلر، وقع الإقرار بأنّ الرايخ ــ ألمانيا، والنمسا والبلدان المحمية ــ صار دون يهود. ونحن نعرف العدد الصحيح لليهود المنفيين من الرايخ؛ ولكننا لا نعرف أنّه على المائتين وخمسة وستين ألف شخص الذين، حسب الإحصائيات الألمانية، وقع نفيهم أو المؤهلين للترحيل في جانفي 1942، تمكن عدد ضئيل منهم من الفرار. ربما، بعض المئات، وعلى أقصى تقدير بعض الآلاف تمكنوا من الاختباء وأن يعيشوا إلى فترة التحرّر. وأحسن دليل ظهر من خلال تفسير رسمي لعمليات الترحيل ما يمكن قراءته في مذكرة نشرها ديوان الحزب في خريف 1942 تقول: "من طبيعة الأمور عدم القدرة على حلّ هذه المشاكل، المستعصية جدّا أحيانا، في صالح شعبنا وأمنه الدائم، إلا بالقسوة وعدم الرأفة".

X

النفي من أوروبا الغربية

فرنسا، بلجيكا، هولندا، دانمرك وإيطاليا

ما زال إلى اليوم بعض الألمان يمتازون بهذه الميزة المحبذة لدى النازيين، وهي "القسوة دون رحمة". وللحديث عن الماضي النازي، فإنّ ألمانيا لها، على أي حال، موهبة تلطيف الأمور. قد يكون هذا الماضي غير مناسب ــ تنقصه الطيبة. كأنما النازيون لم يملكوا سوى عيب: هو الابتعاد عن الضوابط المحدّدة من الرحمة المسيحية. ومهما يكن من أمر، فانطلاقا من "القسوة دون رحمة" اختارت مصلحة أيخمان الرجال الذين أرسل بهم إلى الخارج بمثابة "المستشارين للمسائل اليهودية". فقد وقع إلحاق هؤلاء الرجال بالتمثيليات الدبلوماسية العادية، أو بمديرية الشرطة الأمنية التابعة لمنطقة معينة. في البداية، في خريف وشتاء 1941-1942، كانت مهمتهم إقامة علاقات مرضية مع بقية المسؤولين الألمان، وبالخصوص مع السفارات الألمانية، الموجودة في بلدان هي رسميا مستقلة؛ ومع وكلاء الرايخ في الأراضي المحتلة. ففي هذه الحالة أو في الأخرى، ظهرت باستمرار صراعات فيما يتعلق بالوضع القانوني لليهود.

في جوان 1942، دعا أيخمان مستشاريه من فرنسا، وبلجيكا وهولندا، لوضع مخططات الترحيل لمختلف هذه البلدان. فقد أمر هيملر أن تكون الأولوية في عملية "التمشيط من الغرب إلى الشرق" لفرنسا. لقد كان

النازيون يكنون لهذه "الأمة المثالية" تقديرا خاصا؛ إضافة إلى أنّ حكومة فيشي أبدت "تفهما" منقطع النظير إزاء المسالة اليهودية وأصدرت، من تلقاء نفسها، العديد من القوانين المعادية لليهود. بل أنشأت مصلحة خاصة للمسائل اليهودية، أدارها في البداية كزافيي فالات[1]، وبعد مدّة وجيزة داركيي دي بيللتوا[2]، والاثنان من أشدّ المعادين للسامية. غير أنّ المعاداة للسامية الفرنسية لها خصائصها: فهي شديدة الارتباط بتيار عنصري ومتزمت ــ تيار جرف كلّ طبقات السكان. وبتنازل لهذا النوع من المعاداة للسامية، قرروا ترحيل اليهود الأجانب في مرحلة أوّلية، خاصة وأنّه في سنة 1942 خمسون بالمائة على الأقل من اليهود الأجانب المقيمين بفرنسا كانوا لا يحملون الجنسية. كانوا لاجئين ومهاجرين قدموا من روسيا، وألمانيا، والنمسا، وبولندا، ورومانيا والمجر ــ بمعنى من المناطق الواقعة تحت هيمنة النازيين أو التي كانت أصدرت قبل الحرب قوانين معادية لليهود. شرعوا إذن في ترحيل حوالي مائة ألف يهودي مشرّد من فرنسا. (كانت فرنسا تعدّ عندئذ على الأقلّ ثلاث مائة ألف يهودي من كلّ صوب؛ قبل قدوم المهاجرين من بلجيكا وهولندا، في ربيع 1940، كان السكان اليهود بفرنسا يقدرون بمائتي وسبعين ألف تقريبا؛ من بينهم مائة وستين ألف على الأقل من الأجانب أو حاملين للجنسية الفرنسية). استوجب الأمر ترحيل المائة ألف متشرّد على دفعتين ــ خمسون ألف من المنطقة المحتلة وخمسون ألف من فرنسا الفيشية ــ في أقرب الآجال. وكانت العملية هامة جدّا، تفترض لا موافقة حكومة فيشي فحسب، بل وكذلك التعاون الفعلي للشرطة الفرنسية، المطالبة بالقيام في فرنسا بالعمل الذي تقوم به في ألمانيا الشرطة الأمنية. وفي البداية، لم يتعرضوا إلى أي نوع من المشاكل: ألم يطرح "هؤلاء

---

(1) [كزافيي فالات (1891-1972) رجل سياسي فرنسي، مفوّض عام للمسائل اليهودية في حكومة فيشي. حُكم عليه إثر الحرب العالمية الثانية بالسجن عشر سنوات].

(2) [داركيدي بيللتوا (1897-1980) صحافي معاد للسامية، تعاون مع ألمانيا النازية. في ماي 1942 عوّض كزافيي فالات على رأس المفوّضية العامة للشؤون اليهودية. إثر الحرب هرب إلى إسبانيا وحُكم عليه غيابيا بمصادرة ممتلكاته وبتجرده من الجنسية الفرنسية. توفي سنة 1980 بإسبانيا ولم يعلن عن وفاته إلا بعد ثلاث سنوات].

اليهود الأجانب" على الدوام "مشكلا لفرنسا"، مقلما كان يقول بيير لافال[3]، الوزير الأول لبيتان[4]؟ إلى درجة أنّ "الحكومة الفرنسية انشرحت بأن منح الموقف الجديد الألماني لفرنسا الفرصة للتخلص من يهودها". (دوما لافال.) تجب الإشارة إلى أنّ كلّا من لافال وبيتان يعتقدان بأنّ هؤلاء اليهود سيقع "تجميعهم" في الشرق؛ وكانا لا يعرفان بعد ما تعني كلمة "التجميع".

وقع لفت نظر محكمة القدس حول حادثتين تعودان إلى صيف 1942، إثر بعض الأسابيع من بداية العمليات. الحادثة الأولى تخصّ قطارا كان من المفترض أن يغادر بوردو يوم 15 جويلية، ولكن أجبروا على إلغائه لأنهم لم يقدروا على العثور إلا على مائة وخمسين يهودي مشرّد في هذه المدينة — وهو عدد غير كاف لشحن قطار واجه أيخمان صعوبات جمّة للحصول عليه. هل توجس أيخمان، بالمناسبة، بأنّ الأمور لا يمكن أن تسير مثلما هو متوقع؟ ومهما يكن من أمر، فقد أصبح متوترا جدّا وصرّح لمعاونيه بأنّ الأمر هو "مسألة هيبة" — ليس بالفعل في نظر الفرنسيين ولكن في نظر وزير النقل، الذي يمكن أن يستنتج من هذه الحادثة بأنّ جهاز أيخمان لا يعمل بما فيه الكفاية. وأضاف أيخمان أنّه "يتساءل إن كان في الإمكان إقصاء فرنسا نهائيا من عمليات الترحيل" في صورة ما إذا تجددت مثل هذه الحادثة. وفي القدس، وقع أخذ هذا التهديد بعين الاعتبار؛ فهو يدلّ، حسب زعمه، بأنّ أيخمان كان يستطيع، إن أراد، "التخلي عن فرنسا". بينما في الحقيقة، لم يكن ذلك سوى برهان للتباهي. وهو دليل أيضا، بأنّ أيخمان ربما "يمتلك حماسا"، ولكن أكيد أنّه لا "يتمتع، في نظر معاونيه،

---

(3) [بيار لافال (1883-1945) رجل سياسي فرنسي، شغل عديد المرات رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية الثالثة الفرنسية، ورئيس الحكومة في نظام فيشي، حيث تعاون مع ألمانيا النازية، خاصة فيما بين 1942 و1944. غثر الحرب العالمية الثانية هرب إلى إسبانيا، ولكن وقع تسليمه لفرنسا حيث حُكم عليه بالإعدام الذي نُفذ فيه يوم 15 اكتوبر 1945].

(4) [فيليب بيتان (1856-1951) مريشال فرنسا سنة 1918 لبطولاته في الحرب العالمية الأولى ودوره الفعال في معركة فاردان. دُعي إلى رئاسة الدولة الفرنسية سنة 1940، فأمضى الهدنة مع ألمانيا النازية وتعاون معها. إثر الحرب حُكم عليه بالإعدام بتهمة الخيانة العظمى سنة 1945، ولكن الحكم استبدل بالسجن المؤبد].

بنفوذ كبير"، إلا لأنّه في هذا الأمر هدّد، دون أن يلوك كلماته، بطردهم. وبذلك قد يخسرون وضعياتهم البسيطة المناسبة. وباختصار، إنّ حادثة بوردو تعود إلى محض مزحة. ولكن الحادثة الثانية، كانت منطلقا لإحدى الحكايات الأكثر بشاعة، وقعت روايتها في القدس، خلال هذه المحاكمة، حيث لم تغب الحكايات التي تجعل الشعر يقف فوق الرأس. كانت حكاية الأربعة آلاف طفل، وقع تفريقهم عن والديهم الذين كانوا تحوّلوا منذ مدّة إلى أوشفيتز. وتركوا الأطفال في نقطة التجميع، بمعتقل درانسي. وفي 10 جويلية هاتف الضابط تيودور دانيكير[5] أيخمان في فرنسا لمعرفة ما يمكن القيام به. أستوجب الأمر عشرة أيام لكي يحزم أيخمان أمره. ثمّ هاتف دانيكير ليقول له إنّه "حالما تكون وسائل النقل جاهزة في منطقة الحكومة العامة [ببولندا]، يمكن عندها لقطار الأطفال أن يسير". وحسب الدكتور سارفيتيوس، يبيّن هذا الحادث في الواقع بأنّ "لا المُتهم ولا رجال مصلحته يقرّرون من يكون الضحايا". ولكن ما من أحد لاحظ بأنّ دانيكير قال في الهاتف شيئا آخر لأيخمان: وهو أنّ لافال شخصيا اقترح أن يقع ترحيل الأطفال دون السادسة عشرة من العمر أيضا. إنّه فعلا لا يوجد في أساس هذا الفصل المقزز أي "أوامر علية"؛ هنالك اتفاق، أبرم على مستوى سام، بين فرنسا وألمانيا.

وخلال صيف وخريف 1942، سبعة وعشرون ألف يهودي مشرّد (ثمانية عشر ألف من باريس وتسعة آلاف من فرنسا الفيشية) وقع إرسالهم إلى أوشفيتز. بقي في فرنسا، سبعون ألف يهودي مشرّد. عندئذ ارتكب النازيون أول خطأ. ونظرا لثقتهم في الفرنسيين، ونظرا لتعوّدهم ساعتها على عمليات الترحيل، لم يروا في ذلك مانعا، فطلبوا السماح بترحيل اليهود الفرنسيين أيضا ـ تسهيلا للعمل الإداري. غير أنّ الفرنسيين ارتدوا: لقد امتنعوا بعناد تسليم يهودهم للألمان. عندما علم هيملر بالأمر (وليس من أيخمان أو من أحد من رجاله، ولكن من أحد أفراد الإس. إس ومن أحد

(5) [تيودور دانيكير (1913-1945) ضابط من الإس. إس. وممثل أيخمان في باريس. ألقى الحلفاء عليه القبض سنة 1945 ولكنه انتحر في السجن يوم 10 ديسمبر 1945].

رؤساء الشرطة الساميين) أطلق لتوّه العنان. ووعد أن يعفي اليهود الفرنسيين. ولكن كان الأمر متأخرا. فقد كانت الإشاعات الأولى الخاصة "بعمليات التجميع" تتداول بعد في فرنسا. لقد رغب الفرنسيون المعادون للسامية، وكذلك أيضا بعض الفرنسيين غير المعادين للسامية، في ذهاب اليهود الأجانب للإقامة في مكان آخر؛ ولكن لا يريدون أبدا على الإطلاق أن يكونوا شركاء في جرائم جماعية. وهكذا رفض الفرنسيون القيام بما كانوا تسارعوا في وضعه منذ مدّة سابقة وجيزة: وبعبارات أخرى، وقع إبطال عمليات التجنيس المسندة لليهود بعد سنة 1927 (أو بعد سنة 1933)، ممّا قد يمكن أن يُؤهّل قرابة خمسين ألف يهودي إضافي للترحيل. وصارت فرنسا تقوم بوضع العراقيل اللامتناهية عندما يتعلق الأمر بنفي اليهود المشردين أو غيرهم من اليهود الأجانب؛ إلى درجة أنّ النازيين أجبروا فعلا على "التخلي" عن كلّ مشاريعهم الطموحة لجعل فرنسا خالية من اليهود. لقد اختبأ عشرات الآلاف من اليهود المشردين، وفرّ آلاف آخرين إلى الساحل الأزردي، وهي المنطقة الفرنسية التي احتلها الإيطاليون، حيث اليهود، مهما كانت أصولهم وجنسياتهم يكونون في مأمن. وفي صيف 1943، في الوقت التي أعلنت فيها ألمانيا أنّها صارت دون يهود، اثنين وخمسين ألف يهودي على أقصى تقدير، وأكيد أقل من عشرين بالمائة من الإجمال، وقع نفيهم من فرنسا؛ ومن بين هؤلاء، ستة آلاف فقط كانت لديهم الجنسية الفرنسية. ولم يستعمل الألمان بعد "المعاملة الخاصة" لمساجين الحرب اليهود الموجودين في المعتقلات الألمانية المخصصة للجنود الفرنسيين. وفي أفريل 1944، أي شهران قبل عملية الإنزال في النورماندي، ما زال هنالك في فرنسا مائتين وخمسين ألف يهودي، ظلّ كلهم على قيد الحياة. وقد اتضح أنّ النازيين لم يكن لديهم ما يكفي من الرجال ولا العزم للبقاء "متصلبين" عندما يواجهون معارضة أكثر عزما. أكيد أنّ أعضاء الغيستابو يتعرضون في ذاتهم إلى مراوحة بين الصلابة والرخاوة، مثلما سنرى لاحقا.

وخلال اجتماع جوان 1942، في برلين، وضعوا توقعات حول عدد المرحلين من كلّ بلد. كان عدد المنفيين من بلجيكا وهولندا منخفضا نوعًا ما (أكيد لأنّ المنفيين من فرنسا قد كان مرتفعا جدّا): فمباشرة، عشرة آلاف

من اليهود من بلجيكا فقط، وخمسة عشرة ألف من هولندا. وفيما بعد، وقع الترفيع في هذا العدد، أكيد بسبب الصعوبات التي تعرضوا إليها في فرنسا. كانت الوضعية في بلجيكا خاصة جدّا. كان هذا البلد تحكمه السلطات العسكرية الألمانية حصريا، "وليس للشرطة مثلا تأثير على بقية المصالح الإدارية الألمانية، مثلما هو الحال في أماكن أخرى"، مثلما يشير بذلك تقرير من الحكومة البلجيكية وضعته على أنظار المحكمة. (فقد تورط حاكم بلجيكا، الجنرال ألكسندر فون فالكنهاوسن[6]، الذي شارك فيما بعد في مؤامرة جويلية 1944 ضدّ هتلر). أمّا المتعاونون البلجيكيون، فلم يكن عددهم هامًا إلا في منطقة فلاندر. ولدى الفالونيين الفرانكوفونيين، لم يكن للحركة الفاشية، بقيادة ديقرال[7]، تأثير على الإطلاق. ولم تكن الشرطة البلجيكية تتعاون مع الألمان. أمّا أعوان السكك الحديدية البلجيكية، فلم يكونوا قادرين على تمكينهم من قطارات الترحيل. كانوا يتدبرون أمرهم لترك الأبواب مفتوحة أو تنظيم المكامن، لتمكين اليهود من الفرار. وكان السكان اليهود، هم أيضا، من طينة خاصة. فقبل الحرب، كان عدد اليهود في بلجيكا تسعين ألفا، من بينهم حوالي ثلاثين ألفا من اللاجئين من ألمانيا، وخمسين ألفا من بلدان أوروبية أخرى. وفي نهاية 1940، هرب أربعون ألف يهودي من بلجيكا، وعن الخمسين ألف المتبقين لم يعد يوجد بها أكثر من ألف وخمس مائة من مواليد بلجيكا. وبين من فرّوا، يوجد كلّ المسؤولين اليهود المتميزين، ومعظمهم لم يكونوا من البلجيكيين، إلى درجة أنّ المجلس اليهودي لم تكن لديه أيّ سلطة على اليهود البلجيكيين. ولكن، كان دوما "تسجيل الحضور" في المجلس اليهودي مقدّمات ضرورية للقبض على اليهود.

---

(6) [ألكسندر فون فالكنهاوسن (1878-1966) حاكم بلجيكا وشمال فرنسا خلال الفترة النازية. تورط في المؤامرة ضدّ هتلر سنة 1944ن فوضع رهن الاعتقال إلى أن حرره الحلفاء سنة 1945. في سنة 1948، قدم للمحاكم البلجيكية التي حكمت عليه بـ12 سنة سجنا، ولكن أطلق سراحه بعد ثلاثة أسابيع].

(7) [ليون ديقرال (1906-1994) كاتب وصحفي، رئيس حركة راكس الفاشية في بلجيكا، تعاون مع النازيين. إثر الحرب العالمية الثانية هرب إلى إسبانيا حيث توفي سنة 1994، بعد أن حصل على الجنسية الإسبانية].

كان إذن "انعدام التفاهم" ظاهرة عامة: وليس بالغريب أن يكون نفي اليهود البلجيكيين نادر جدّا. غير أنّ اليهود المتجنسين حديثا، والمشردين ــ من أصول تشيكية، وبولندية، وروسية وألمانية ــ كان من السهل التعرف عليهم ومن الصعب إخفاؤهم في هذا البلد الصغير المصنع بكليّا. ووقع إرسال خمسة عشر ألفا منهم إلى أوشفيتز قبل نهاية سنة 1942 وقتل خمسة وعشرين ألف قبل خريف 1944، عندما قدم الحلفاء لتحرير بلجيكا. كان لأيخمان، مثل العادة، "مستشار" في بلجيكا، ولكن يظهر أنّه لم يكن طافح النشاط. فتكفلت الإدارة العسكرية بالعمليات، إثر الإلحاح المتكرر لوزارة الشؤون الخارجية.

وفي هولندا، مثلما هو الشأن في كلّ مكان تقريبا، شرعوا في نقل اليهود المشردين، الذين كانوا، هناك، كلهم تقريبا لاجئين من ألمانيا. فقبل الحرب اعتبرتهم الحكومة الهولندية رسميا "غير مرغوب فيهم". لقد كان هؤلاء اليهود الأجانب حوالي خمسة وثلاثين ألف من مجمل المائة والأربعين ألف. وعلى عكس بلجيكا، كانت تسيّر هولندا إدارة مدنية، إذ، خلافا لفرنسا، لم تكن لديها حكومة ذاتية. لقد فرّ فعلا أعضاء مجلس الوزراء إلى لندن مع العائلة المالكة. فأمسى هذا البلد الصغير تحت رحمة الألمان والإس. إس. بالخصوص. يظهر أنّ "مستشار" أيخمان في هولندا، وهو غونتير زويف (الموقوف مؤخرا في ألمانيا، بينما "المستشار" في فرنسا، دانيكير، الأكثر جدارة، ما زال طليقا) اكتفى بإحاطة مكتب برلين علما بنشاطات الآخرين. ويظهر أنّه لم يكن لديه أي قول في الأمر. لقد قاد عمليات الترحيل، والعمليات المصاحبة المحامي إريتش رجاكوفيتش، الذي كان في براغ وفيينا المستشار القانوني لأيخمان، والذي وقع قبوله في صفوف الإس. إس. بتوصية من هايدريش. فقد أرسله هذا الأخير إلى هولندا في أفريل 1941. كان رجاكوفيتش لا يعمل تحت إمرة الديوان المركزي لأمن الرايخ فحسب، بل تحت إمرة المسؤول عن المصالح الأمنية في لاهاي، الدكتور فيلهالم هارستن، الخاضع، هو بدوره، للإس. إس. ولرئيس الشرطة السامي الضابط هانس راوتر[8]، ومساعده في المسائل اليهودية،

---

(8) [هانس راوتر (1895-1949) عسكري نمساوي، من كبار المسؤولين في الإس. =

فرديناند أوس دير فونتن[9]. (حُكم على هذين الشخصين بالإعدام من طرف محكمة هولندية؛ ولكن حكم الإعدام على فونتن عُوّض بالسجن مدى الحياة بتدخل، حسب ما زعموا من الدكتور أديناور. ومثُل هارستن بدوره أمام محكمة هولندية؛ وبعد أن حُكم عليه باثني عشر سنة سجنا، أطلق سراحه في سنة 1957 وصار موظفا في إدارة حكومة بافيار. وما زالت السلطات الهولندية تتأمّل في مساعيها ضدّ رجاكوفيتش، المقيم حاليا، على ما يظهر، في سويسرا أو في إيطاليا[10].

في القدس، أراد المدّعي العام أن يبيّن بأنّ راوتر قام فقط بتنفيذ أوامر أيخمان. ذلك لأنّ هوسنار أراد بأيّ ثمن تضخيم دور أيخمان؛ كما أنّه تاه فعلا في غياهب البيروقراطية الألمانية. فهو يدعي، على سبيل المثال، بأنّ كلّ هؤلاء المسؤولين كانوا يذعنون لأيخمان. والحال أنّ الإس. إس. ورؤساء الشرطة الساميين لا يخضعون إلا لهيملر. وليس من المؤكد أن حصل رجاكوفيتش على أوامر من أيخمان في تلك الفترة. فهذا لا يتماشى مع ما سيحدث فيما بعد في هولندا. ودون التوغل في جدل، صحح القضاة باحتشام العديد من الأخطاء ــ وأكيد ليس جميعها ــ التي اقترفها المدّعي العام. ويشير الحكم إلى الصراعات الدائمة بين الديوان المركزي لأمن الرايخ، والإس. إس. ورؤساء الشرطة الساميين والمصالح الأخرى، وإلى "المفاوضات التي لا تنتهي"، مثلما يقول أيخمان. فقد أثارت المشاريع المدروسة حول هولندا بالخصوص غضب أيخمان: أوّلا لأنه كان من الواضح أنّ هيملر شخصيا وضع أيخمان في مكانه؛ ثمّ لأنّ حماسة المسؤولين عن هولندا كانت سببا في العديد من المشاكل التي طُرحت على أيخمان (من بينها توقيت القاطرات)؛ وأخيرا لأنّ هؤلاء السادة لا يعيرون

= إس. والشرطة الألمانية بهولندا زمن الحرب. حكم عليه في محكمة خاصة بلاهاي بالإعدام الذي نفذ فيه يوم 12 جانفي 1949].

(9) [فرديناند أوس دير فونتن (1909-1989) مكلف بترحيل اليهود من هولندا. إثر الحرب العالمية الثانية حكم عليه بالمؤبد، ولكن وقع تحريره إلا سنة 1989، قبل وفاته بأشهر].

(10) حصلنا على هذه التفاصيل، في السنة الفارطة، من نشر وثائق هولندية ومن تقرير لجاكوب، المراسل الهولندي للجريدة السويسرية *Basler Nationalzeitung*. (المؤلفة).

أهمية "لمركز التنسيق" ببرلين. هكذا وقع، منذ البداية، تهجير عشرين ألف يهودي عوضا عن خمسة عشر ألف؛ ووجد زوبف، معاون أيخمان والذي كانت رتبته أقل بكثير من رتبة المسؤولين الآخرين، مجبرا سنة 1943، إن صحّ القول، على التسريع في نسق عمليات التهجير.

كانت حياة أيخمان مسمومة باستمرار بصراعات قانونية، وعبثا حاول أن يشرح لمن يريد سماعه "بأنّه مناهض في الوقت الراهن لأوامر قائد الإس. إس. [هيملر]، ومن غير المنطقي وضع المسائل اليهودية بين أيادي سلطات أخرى". واندلعت آخر خصومة في سنة 1944. وفي هذه المرّة، حاول كاتنبرونر التدخل بنفسه، لفائدة تطابق القوانين. ذلك لأنّه في هولندا، كان اليهود السفرديم، أصيلي إسبانيا، معفين من التهجير، بينما اليهود أصيلو إسبانيا ولكن مقيمون في سالونيك فقد هُجروا إلى أوشفيتز. وفي هذا الإطار، يطرح الحكم الفرضية القائلة بأنّ الديوان المركزي لأمن الرايخ "قد يكون انتصر في هذا الجدل". غير أنّ الحكم الصادر أخطأ: فالثلاثة مائة وسبعون يهودي سفرديم لأمستردام لم يقع، والعلم لله، إزعاجهم.

إنّ السبب الذي جعل هيملر يفضل العمل، في هولندا، عن طريق الإس. إس. ورؤساء الشرطة السامبين، كان بسيطا. فهؤلاء الرجال يعرفون البلاد جيّدا، وكان السكان الهولنديون يثيرون المشاكل الشائكة. كانت هولندا البلد الأوروبي الوحيد الذي أضرب فيه الطلبة عندما وقع طرد الأساتذة اليهود. وأجاب الشعب الهولندي، بدوره، بموجة من الإضرابات لأوّل عملية تهجير لليهود نحو المعتقلات الألمانية. اعتبر النازيون هذه العملية الأولى للتهجير بمثابة الإجراء العقابي فقط؛ وقد تمّت منذ مدّة طويلة قبل أن يشمل الحلّ النهائي هولندا. (كان ذلك درسا للألمان، مثلما لاحظ يونغ .مستقبلا، "يضطهدون لا بهراوات فرق الهجوم النازية، ولكن... بأوامر تصدر في الرائد الرسمي *Verordeningenblad* ..والتي تصدر إجباريا في الأسبوعية اليهودية *Joodsche Weekblad*". فلم تعد هنالك غارات للشرطة في الشوارع، ولا إضرابات.) كان الشعب الهولندي عموما مناهضا للقوانين المعادية لليهود ومحصنا نسبيا للمعاداة للسامية. غير أنّ هذا لا يكفي. هنالك عنصران آخران، اتضح أنّهما حتميان لليهود. أوّلا، كانت الحركة النازية في

هولندا قويّة جدّا. ويمكن الاعتماد على أعضائها لإنجاز المهام البوليسية، بإلقاء القبض على اليهود وكشفهم في مخابئهم، الخ. ومن ناحية أخرى، كان اليهود الهولنديون يضعون حواجز خفية فيما بين بعضهم واليهود حديثي القدوم ــ قد يكونون اتبعوا دون شك في هذا الشأن خطى الحكومة الهولندية، التي كانت معادية لليهود اللاجئين من ألمانيا. ويجب القول أيضا أنّ في هولندا، مثلها مثل فرنسا، كان الشعور المعادي لليهود موجها بالخصوص ضدّ اليهود الأجانب. هكذا، لم يجد النازيون صعوبة تُذكر لإنشاء مجلس يهودي، الذي اعتقد جازما لمدّة طويلة بأنّ اليهود الألمان وغيرهم من اليهود الأجانب هم الوحيدون الذين سيقع ترحيلهم. كانت الحواجز الخفية تسمح للإس. إس. من التأكد من معاضدة الشرطة اليهودية، إضافة إلى وحدات الشرطة الهولندية. وهكذا أصابت اليهود مصيبة أكثر قسوة من مثيلاتها في كامل أوروبا الغربية، باستثناء ربّما بولندا، حيث وقعت إبادة اليهود في ظروف مختلفة جدّا وحيث كانت وضعيتهم ميؤوسة من البداية. فعلا، على عكس البولنديين، أخفى الهولنديون العديد من اليهود، وبقي بين عشرين وخمسة وعشرين ألف منهم على قيد الحياة ــ وهو رقم مرتفع بالنسبة لبلد صغير جدّا. ولكن خمسين بالمائة على الأقلّ من اليهود الذين التحقوا بالسرية، وقع اكتشافهم فيما بعد، دون شكّ بفضل مخبرين مهنيين وعرضيين. وقبل جويلية 1944 وقع ترحيل مائة وثلاثة عشر ألف من اليهود. ذهب معظمهم إلى سوبيبور[11]، معتقل في منطقة لوبلان، قرب نهر بوق. وفي سوبيبور، لم يقع أبدا إعفاء الرجال الأصحاء، القادرين على العمل بقوّة. لقد وقع قتل ثلاثة أرباع اليهود القاطنين في هولندا؛ ومن بين هؤلاء كان الثلثان من مواليد هولندا. وتحركت آخر قافلة في خريف 1944، والحال أنّ دوريات الحلفاء كانت في الحدود الهولندية. ومن العشرة آلاف يهودي الذين بقوا على قيد الحياة باختفائهم، خمسة وسبعون بالمائة منهم تقريبا كانوا من الأجانب. وتمثل هذه النسب دليلا على قلة الواقعية التي أظهرها يهود هولندا.

(11) [سوبيبور، معتقل للإبادة في جنوب شرقي بولندا].

في ندوة فانيسي، حذر مارتين لوثر، من الشؤون الخارجية، زملاءه من المشاكل الضخمة التي تترقبهم في البلدان الإسكندنافية، خاصة في النرويج وفي الدنمارك. (لم يقع احتلال السويد على الإطلاق. أمّا فنلندا، فقد كان أحد بلدان المحور، ولكن النازيين لم يثيروا فيه إن صحّ التعبير "المسألة اليهودية". وإن تمّ استثناء فنلندا فالأمر غريب، إذ يوجد بها ألفان من اليهود. غير أنّ هتلر كان يحترم الفنلنديين كثيرا. وربّما لم يرد إخضاعهم إلى تهديدات ومساومة مذلة.) واقترح لوثر إرجاء عمليات الإجلاء من إسكندينافيا إلى حين. وفي خصوص الدنمارك، فالأمر طبيعي: لقد حافظ هذا البلد فعلا على حكومته وعاملها النازيون باحترام، باعتبارها دولة مستقلة، إلى حدود خريف 1943. ولكن احتل الجيش الالماني النرويج كذلك، منذ أفريل 1940. ولم يكن هنالك في الدنمارك أي حركة فاشية أو نازية جديرة بهذا الاسم، وإذن ليس هنالك من متعاونين. ولكن، تمكن النازيون من العثور في النرويج على مساندات متحمسة. وعلى كلّ فإنّ فيدكون كويسلينغ[12]، المسؤول عن الحزب النرويجي المناصر للنازية والمعادي للسامية، هو الذي منح اسمه فيما بعد "للكويلينغيين". كان السبع عشرة آلاف يهودي في النرويج تقريبا من اللاجئين المشردين من ألمانيا؛ وقع القبض عليهم واعتقالهم في بعض العمليات السريعة، في أكتوبر ونوفمبر 1942. ثمّ أمر مكتب أيخمان بترحيلهم إلى أوشفيتز. عندئذ فقط قام أعضاء من حكومة كويسليغ ذاتها بتقديم استقالتهم. ربّما لم يثر ذلك كثيراً استغراب مارتين لوثر والشؤون الخارجية، ولكن لم يكونوا متوقعين أن توفّر السويد مباشرة اللجوء، وحتى الجنسية السويدية أحيانا، لكلّ المضطهدين. وهذا ما كان خطيرا جدّا. لم يرغب الدكتور أرنست فون فيزساكير[13]، وكيل كاتب الدولة

---

(12) [فيدكون كويسلينغ (1887-1945) عسكري ورجل سياسة نرويجين وزير الدفاع في النرويج فيما بين 1931 و1933، تعاون مع النازيين بتسييره الحكومة النرويجية فيما بين 1942 و1945. إثر الحرب وقعت محاكمته بتهمة الخيانة العظمى واعدم بأوسلو رميا بالرصاص يوم 24 اكتوبر 1945].

(13) [أرنست فون فيزساكير (1882-1951) دبلوماسي نازي، حُكم عليه بعد الحرب، سنة 1949 بسبع سنوات سجنا. وقع إطلاق سراحه في السنة الموالية إثر صدور عفو عام]

للشؤون الخارجية، حتى السماع بالحديث عن المقترح السويدي؛ ولكن هذا الأخير كان عونا كبيرا لليهود. إذ لو كان دوما من السهل الهروب سرّا من بلد، فقد كان من المستحيل الدخول دون تأشيرة إلى البلد الذي يوفر اللجوء، والتخفي عن شرطة الحدود. وهكذا اجتاز تسع مائة شخص تقريبا، أي أكثر من نصف الطائفة اليهودية النرويجية، الحدود سرّا نحو السويد.

ولكن، في الدنمارك اكتشف الألمان إلى أي درجة كانت تخوفات الشؤون الخارجية مؤكدة. فتاريخ اليهود الدانماركيين جدّ خاص، وتصرف الشعب والحكومة الدنماركية إزاء اليهود فريد من نوعه. فرغم الاحتلال، والشراكة في المحور، سواء في حياد أو باستقلال فعلي، ليس هنالك من بلد أوروبي تصرف بمثل هذه الطريقة. قد نكون مدفوعين إلى توفير نصيحة لدراسة هذا التاريخ لكلّ طلبة العلوم السياسية الذين يرغبون في معاينة قوّة الفعل غير العنيف والمقاومة السلبية عندما يمتلك العدوّ الوسائل العنيفة والكثير من القوّة. يوجد، فعلا في أجزاء أخرى من أوروبا، بعض البلدان التي تفتقر إلى "التفهّم"؛ وفي الواقع، كان معظمهم ضدّ الإجراءات "الراديكالية" و"النهائية. وبما أنّ الدنمارك، والسويد، وإيطاليا وبلغاريا كانت محصنة ضدّ فيروس المعاداة للسامية؛ ولكن من بين هذه البلدان، ثلاثة كانت تحت نفوذ الألمان، ومن بين الثلاثة، كان الدنمارك البلد الوحيد الذي تجرأ على التذمر مباشرة، وجهرا، لأسياده. وتدبرت إيطاليا وبلغاريا شأنهما لعرقلة أوامر الألمان ولعبتا دورا مزدوجا لأغبياء كثيري المكر. لقد أنقذت هذه البلدان يهودها بمقالب حقيقية، وبلباقة غريبة؛ ولكنها لم تعترض أبدا على السياسة النازية ذاتها. وقام الدنماركيون بعمل مخالف. عندما أثار الألمان بحذر مسألة الشارة الصفراء، أجابوهم ببساطة بأنّ الملك سيكون من أوّل حامليها. وأعلمهم كبار الموظفين الدنماركيون بأنّ أي إجراء يُتخذ ضدّ اليهود سيحملهم على الاستقالة. وفي هذا الشأن هنالك عنصر فاصل: لم يتمكن الألمان فعلا من العثور على الفرق، الهام بالنسبة إليهم، بين اليهود المولودين في الدنمارك، والذين يعدّون تقريبا ستة آلاف وأربع مائة، واليهود اللاجئون من ألمانيا، الذين وجدوا ملجأ في هذا البلد قبل الحرب والذين أعلنت الحكومة الألمانية بأنّهم من المشردين.

تسبب هذا الرفض الدنماركي فعلا الدهشة لدى النازيين: أليس "بغير المنطقي"؟ ألم ترفض الحكومة التي تحمي هؤلاء اليهود اللاجئين قطعيا منحهم الجنسية الدنماركية وحتى الترخيص لهم في العمل؟ (قبل الحرب، كانت وضعية اللاجئين اليهود في الدنمارك شبيهة تقريبا، من الناحية القانونية، بوضعية اللاجئين اليهود بفرنسا؛ ولكن الفساد، الذي كان مستشريا في مكاتب الجمهورية الثالثة، مكّن بعض اليهود، بفضل "العلاقات" والرشوة، من الحصول على أوراق التجنس، وأنّ معظم اللاجئين بفرنسا وجدوا عملا، حتى وإن لم يكن لديهم أوراق للعمل. ولكن لم يكن الدنمارك، مثل سويسرا، البلد الذي يمكن فيه تدبّر الأمر.) غير أنّ الدنماركيين شرحوا للمسؤولين الألمان بأنّ اللاجئين، المعتبرين من المشردين، لم يكونوا مواطنين ألمان؛ وبالتالي لا يمكن للنازيين الإشراف عليهم دون موافقة الدنماركيين. ويمثل هذا مثالا استثنائيا، حيث نلاحظ ما يمثله من ورقة رابحة في وضعية المشرّد. ولكن ليس هذا هو الأمر الوحيد الذي أنقذ اليهود؛ بل الحماية التي كانت الحكومة الدنماركية توفرها لهم. وهكذا، اضطر النازيون التخلي عن المقدّمات التي لا يمكن لبيروقراطية الموت أن تتخلى عنها، وأجلوا العمليات إلى خريف 1943.

عندها أخذت الأمور منعرجا مذهلا. ففي الدنمارك، كانت الأوضاع مرتبكة. ففي أوت 1943 ــ بعد هزيمة الألمان في روسيا والفيالق الإفريقية في تونس، بعد اجتياح إيطاليا من طرف الحلفاء ــ ألغت الحكومة السويدية إتفاقا أبرمته مع ألمانيا سنة 1940 والقاضي بالسماح للقوات الألمانية عبور السويد. عندها، انتفض العمال الدنماركيون، معتقدين في إمكانية التسريع في الإنهيار الألماني: وقعت اضطرابات في الترسانات الدنماركية، إذ رفض عمالها إصلاح السفن الألمانية وشنوا الإضراب. فأعلن الحاكم العسكري الألماني حالة الطوارئ وفرض الأحكام العرفية. كان الوضع مناسبا، بالنسبة لهيملر، لمعالجة المسألة اليهودية، التي ترقب "حلّها" منذ مدّة طويلة. وما لم يكن في الحسبان، هو أنّه، علاوة على المقاومة الدنماركية، لم يعد المسؤولون المقيمون في الدنمارك منذ أعوام هم نفس الأشخاص ! وقد رفض الجنرال فون هانيكان، القائد العسكري للمنطقة، وضع جنوده على

ذمّة مفوّض الرايخ، الدكتور فرنير باست[14]: ففي عديد المرات، احتجت الوحدات الخاصة للإس. إس.، وحدات التدخل العاملة في الدنمارك، على "الأوامر الصادرة عن الوكالات المركزية"، حسب شهادة باست في نورنبرغ. أمّا باست نفسه، فلا يمكن أن نثق فيه ــ حتى في برلين لا يمكن إلى أي حدّ أصبح يُعتبر "غير مسؤول". (كان فعلا من قدماء الغيستابو، حيث كان المستشار القانوني لهايدريش. وبحكم أنّه مؤلف لكتاب عندئذ مشهور حول الشرطة، فقد عمل لفائدة الحكومة العسكرية في باريس.) ولكن، كان واضحا من البداية أنّ الأمور سوف لن تكون على أحسن وجه في اسكنديناڤيا. أرسلت مصلحة أيخمان إلى الدنمارك واحدا من أحسن رجالاتها، رولف غونتر، الذي لا يمكن لأي كان أن يتهمه بالتقصير في "القسوة دون رحمة". لم يكن لغونتر أي مفعول على رفقائه في كوبنهاغن. وها هو ذا هانيكان يأمر برفض التسجيل حتى لليهود عندما يتحولون إلى العمل.

تحوّل باست إلى برلين وحصل على وعد بترحيل كلّ يهود الدنمارك، مهما كانت فئاتهم، إلى ثريسيانستادت. فمن وجهة النظر النازية، كان ذلك تنازلا عظيما. ووقع الإقرار بالقبض على اليهود وإرسالهم في الحين، خلال ليلة غرّة أكتوبر. وكانت البواخر في المرفأ جاهزة. وبما أنّهم لا يستطيعون التعويل على الدنماركيين، ولا على اليهود، ولا على الفرق العسكرية الألمانية العاملة في الدنمارك، اضطروا إلى جلب وحدات من الشرطة من ألمانيا للقيام بالبحث عن اليهود، منزلا منزلا. وفي آخر لحظة، أعلم باست هؤلاء الشرطيين بأنّه ليس من حقهم كسر الأبواب، لأنّ الشرطة الدنماركية قد تتدخل عندئذ. والحال، أنّه من الضروري أن لا تتصادم الشرطتان. ولا يمكن للشرطيين الألمان إلقاء القبض على اليهود الذين يتركونهم يدخلون إلى

(14) [بفرنير باست (1903-1989) حقوقي ألماني، عضو هام في الحزب النازي وفي الإس. إس. شغل في فرنسا وفي الدنمرك. إثر الحرب العالمية الثانية حكمت عليه محكمة دنمركية بالإعدام واستبدل الحكم باثنى عشر سنة سجنا، ولكن أطلق سراحه سنة 1951 لأسباب صحية].

بيوتهم من تلقاء أنفسهم. ومن بين أكثر من سبعة آلاف وثماني مائة يهودي، وجدت الشرطة الألمانية تحديدا أربع مائة وسبعة وسبعين شخص في منازلهم ومستعدون لفتح أبوابهم. ذلك لأنّه قبل ذلك اليوم الموعود ببضعة أيام، كشف عون نقل ألماني، وهو جورج ف. دوكفيتز[15]، الذي من الأكيد أنّه حصل على المعلومة من باست، كشف المخططات الألمانية لموظفين دنماركيين، الذين أبلغوا بدورهم على الفور هذه المعلومة إلى مسؤولي الطائفة اليهودية. وخلافا للمسؤولين اليهود في البلدان الأخرى، اذاع هؤلاء الخبر في المعابد اليهودية بمناسبة قدّاس السنة الجديدة. فوجد اليهود الوقت الكافي لمغادرة شققهم والهروب للتخفي، وهو الأمر السهل جدّا، في الدنمارك، إذ، حسب العبارات المستعملة في نصّ الحكم، "كلّ الطبقات للسكان الدنماركيين، من الملك إلى المواطن البسيط،" مستعدّون لقبولهم.

كان في إمكانهم البقاء في مخابئهم حتى نهاية الحرب لو لم تكن السويد جارة للدنماركيين. واتضح أنّه من المنطقي إرسال اليهود إلى السويد ــ وهو ما حصل، بمساعدة سفن الصيد الدنماركية. ودفع مواطنون دنماركيون أثرياء ثمن السفرة (500 فرنك جديدة تقريبا) لمن ليس له سبيلا. ربما كان ذلك الأكثر ذهولا من كلّ أمر: ففي أيّ مكان آخر في تلك الفترة، كان اليهود يدفعون المال لتهجيرهم، ويدفع اليهود الأثرياء ثروة للحصول على تأشيرات الخروج (في هولندا، وسلوفاكيا ثمّ في المجر) سواء بدفع الرشاوي للسلطات المحلية، أو بالتفاوض "رسميّا" مع الإس. إس. الذين لا يقبلون سوى المال نقدان ويبيعون في هولندا تأشيرات السفر بخمسة وعشرين ألف أو خمسين ألف من الفرنكات الحالية للشخص الواحد. وحتى هنا [أي الدنمارك] حيث وجد اليهود تعاطفا حقيقيّا، وحيث كان الناس على استعداد لإغاثتهم، وجب عليهم دوما تقديم خلاص هذا العون؛ أمّا اليهود الفقراء، فلم يكن لهم أي أمل للفرار من الجزرة.

(15) [جورج ف. دوكفيتز (1904-1973) شارك في الحزب النازي وعمل منذ 1939 كملحق عسكري للبحرية في السفارة الألمانية بكوبنهاغن. وإثر الحرب العالمية الثانية بقي في نفس الوظيفة ممثلا لألمانيا الغربية].

استوجب الأمر جزءًا هاما من شهر أكتوبر حتى يجتاز كلّ اليهود مسافة الخمسة والخمسة وعشرين كيلومتر بحرا التي تفصل الدنمارك عن السويد. واستقبل السويديون 5,919 لاجئا منهم 1000 على الأقل كانوا من أصول ألمانية؛ وكان 1310 من أنصاف اليهود و686 من غير اليهود المتزوجين من يهود. (ويظهر أنّ قرابة الخمسين بالمائة من اليهود الدنماركيين ظلوا في بلدهم وبقوا على قيد الحياة متخفين.) لقد وجد اليهود غير الدنماركيين حظوة لا مثيل لها: فقد وقع السماح لهم بالعمل. ووقع تهجير البعض من المئات من اليهود، الذين تمكنت الشرطة الألمانية من القبض عليهم، إلى ثريسيانستادت. كانوا من الشيوخ أو الفقراء، الذين لم يقع إبلاغهم في الإبان، أو أنهم لم يستوعبوا ماذا يحدث. وفي الغيتو، كانوا يتمتعون، أكثر من غيرهم من المجموعات، بامتيازات خاصة، لأنّ مؤسسات وشخصيات دنماركية لم تتردّد في السؤال عن مآلهم. لقد مات ثمانية وأربعون منهم — وهو رقم منخفض نسبيا نظرا لمعدّل العمر لدى هذه المجموعة. وعندما قُضي الأمر، لاحظ أيخمان، بعد أن فكر مليا، بأنّه "لعدّة أسباب، أخفقت العمليات المزمع القيام بها في حقّ اليهود في الدنمارك". غير أنّ الدكتور الغريب الأطوار، باست، صرّح بأنّ "هدف العمليات لم يكن إلقاء القبض على عدد كبير من اليهود ولكن تنظيف الدنمارك منهم، وقد وقع بلوغ هذا الهدف".

سياسيّا ونفسيّا، إنّ الظاهرة الهامة في هذا الحدث هو تصرّف السلطات الألمانية العاملة في الدنمارك. أكيد أنّها عطّبت أوامر برلين.

حسب ما نعلم، إنّها الفرصة الوحيدة التي تمكن فيها النازيون من معرفة المقاومة العلنية للسكان الأهليين. ويظهر أنّه من بين النازيين الذين لاحظوا ذلك غيروا ببساطة رأيهم؛ وأنّهم توصلوا بأنفسهم إلى قناعة بأنّ إبادة شعب بأسره لا تسير بصفة هينة. عندما اعترضتهم مقاومة مبدئية، ذابت "قساوتهم" مثل الزبدة تحت الشمس، وأبدى بعض النازيين بعض المظاهر من الشجاعة الحقيقية. لم تكن إذن "القسوة" المثالية التي توخاها النازيون، باستثناء بعض الوحوش المخبولين نوعًا ما، سوى أسطورة، وشكل من الإيحاء الذاتي، الذي لا يخفي سوى حاجة، فعلا عديمة الشفقة، للتوافق

مع الأعراف مهما كان الثمن. وقد أثبتت محاكمة نورنبرغ ذلك: يتهم المتهمون أنفسهم، ويخونون بعضهم البعض. ويقسمون "بأنّهم كانوا دوما ضدّ" أو يدّعون، مثلما سيدعي أيخمان، بأنّ رؤسائهم "استغلوهم" استغلالا فاحشا. (واتهم أيخمان في القدس "كلّ من كان في السلطة" بأنهم "استغلوا" امتثاله. " "يكون مواطن الحكومة الطيبة محظوظا، والمواطن في حكومة سيئة لا يحصل على الحظ. وانا لم أحصل على هذا الحظ".) لم يكن الجوّ العام في نورنبرغ نفسه في الرايخ الثالث، وأغلبية المتهمين، العارفين مسبقا بخسرانهم، لم يجدوا الشجاعة الكافية للدفاع عن الإيديولوجيا النازية. أمّا فرنير باست فقد أكد في نورنبرغ بأنّه لعب دورا مزدوجا بارعا، وأنّه بفضله وقع إعلام المسؤولين الدنماركيين بالكارثة التي كانت تترقب اليهود؛ فواجهوه بوثائق تدلّ أنّه هو شخصيا الذي اقترح كلّ العملية الدنماركية لسلطات برلين؛ ففسّر عندئذ باست بأنّ ذلك يدخل ضمن ازدواجيته. فوقع طرده إلى الدنمارك، وهنالك تمّ الحكم عليه بالإعدام. ولكنه استأنفن ووقع العفو عنه. يظهر أنّ "براهين جديدة" تمّ اكتشافها، وبالتالي تحوّل الحكم إلى خمس سنوات سجنا، لم يقض إلا جزء منها. قد يكون تمكن من أن يبيّن، بصفة مرضية، بأنّه قام بكل ما في وسعه من الخير.

كانت إيطاليا البلد الوحيد في أوروبا التي تحالفت فعلا مع ألمانيا وأنّ ألمانيا تعاملها بالاحترام المطلوب لدولة رفيعة ومستقلة. ويعتمد هذا الحلف ظاهريا على مصالح مشتركة في أعلى مستوى، مصالح نمطين جديدين من الحكم المتشابه، بل المتماثل؛ ومن المؤكد أنّ موسوليني[16] قد انبهر بالنازيين. ولكن عند اندلاع الحرب، انضمت إيطاليا، بعد تردّد، إلى ألمانيا، فأصبح هذا الانبهار في حكم الماضي. ويعرف النازيون جيّدا أنّ لديهم الكثير من النقاط المشتركة مع الشكل الستاليني للشيوعية أكثر منه مع الفاشية الإيطالية؛ وكان موسوليني من جهته لا يثق كثيرا في ألمانيا، وليس

(16) [بينيتو موسوليني (1883-1945) زعيم الفاشية الإيطالية. حكم إيطاليا فيما بني 1922 و1943. تحالف مع هتلر ودخل معه الحرب العالمية الثانية سنة 1940. تعرف عليه أنصار المقاومة في ميلانو، يوم 18 أفريل 1945، وهو يحاول الفرار إلى سويسرا، فأعدموه].

له الكثير من الإعجاب لهتلر. ولكن هذه الأمور، لا يعرفها سوى شخصيات "قمّة الهرم"، وبالخصوص في ألمانيا، بينما العالم الخارجي لم يفهم على الإطلاق الخلافات العميقة والمصيرية التي تواجه حكومة كليانية وحكومة فاشية لا غير. ولكن اتضحت هذه الاختلافات في الشكل الذي تصرفت فيه الحكومتان مع "المسألة اليهودية".

قبل انقلاب بدوليو[17] في صيف 1943، وقبل احتلال الألمان لروما وإيطاليا الشمالية، لم يكن لأيخمان ورجاله الحق في مباشرة أنشطتهم في إيطاليا. ولم يمرّ عليهم وقت طويل لمعاينة أنّ الإيطاليين لا يريدون على الإطلاق أن يقوموا بحلّ المسألة اليهودية في المناطق التي احتلوها ــ الساحل الأزردي، واليونان، ويوغسلافيا. فقد كان اليهود المضطهدون يلجؤون فعلا إلى هذه المناطق، حيث يجدون ملجأ وقتيا. وفي مستوى أعلى من أيخمان، بلغ التخريب الإيطالي للحلّ النهائي مستويات مخيفة، بحكم أنّ موسوليني ما زال يمارس تأثيرا كبير على الحكومات الفاشية الأوروبية الأخرى ــ فرنسا لبيتان، والمجر لهورتي. ولو تمكنت إيطاليا من الخروج بسلام دون إبادة يهودها، فإنّ التابعين للألمان قد يستطيعون القيام بما هو شبيه لذلك. ولذلك أراد دوم سزتوياي (الوزير الأوّل الذي فرضه الألمان على هورتي) أن يعرف إن كانت الإجراءات المُتخذة إزاء اليهود وقع تطبيقها أيضا في إيطاليا أم لا. فكتب رئيس أيخمان، القائد مولر، في هذا الشأن رسالة مطوّلة إلى وزير الشؤون الخارجية عارضا عليه المسألة. ولكن رجال الشؤون الخارجية لا يستطيعون في هذا الشأن القيام بشيء يُذكر، إذ واجهوا، هم بدورهم، مقاومة مقنّعة، ووعود لم تُنجز. كانت الوضعية جدّ مزعجة، إلى درجة أن وقع نسف جهرا أوامر الألمان، وبالتهكم منها تقريبا. فقد كان موسوليني ذاته، وشخصيات مرموقة أخرى، هي التي تصدر الوعود؛ وإن كان الجنرالات الإيطاليون لا يوفون بها، فقد كان موسوليني يجد لهم الأعذار بدعوي "الاختلاف في تكوينهم الثقافي". نادرا ما يقع رفض طلب

(17) [بييترو بادوليو (1871-1956) قائد عسكري وسياسي إيطالي. ماريشال في الجيش الإيطالي، شغل حاكما لليبيا ثمّ الحبشة. تولى الوزارة الأولى الإيطالية بعد إزاحة موسوليني ودخل في مفاوضات مع الحلفاء لتجنيب إيطاليا الكارثة].

قطعي للنازيين. ومع ذلك هنالك مثال: صرّح الجنرال روآته[18] بعفوية أنّه "مناقض لشرف الجيش الإيطالي" تسليم اليهود المتواجدين في الأراضي اليوغسلافية، المحتلة من طرف الإيطاليين بين أيدي السلطات الألمانية.

وعندما تظاهر الإيطاليون التمسك بوعودهم، أصبح الأمر أكثر سوءا. فإثر عملية الإنزال للحلفاء في الشمال الإفريقي الفرنسي، كانت فرنسا بأكملها محتلة من طرف النازيين، باستثناء المنطقة الإيطالية للجنوب، حيث لجأ قرابة الخمسين ألف يهودي. وبإلحاح من ألمانيا، أنشأ الإيطاليون "وكالة للشؤون اليهودية"، تتمثل مهمتها الوحيدة في تعداد كلّ اليهود المتواجدين في الساحل الأزردي، وفي طردهم.

ألقت الوكالة فعلا القبض على حوالي اثنين وعشرين ألف يهودي، نقلتهم إلى وسط المنطقة الإيطالية. وكانت النتيجة، حسب ريتلينجار على النحو التالي: "كان ألف يهودي من المعدمين مقيمين في أحسن نزل منطقتي إيزار وسافوا". عندها أرسل أيخمان أحد القساة من بين القساة، آلوا برونير[19]، إلى نيس ثمّ مرسيليا. ولكن الشرطة الفرنسية كانت أتلفت كلّ قوائم اليهود المحصيين، عند وصول برونير. وفي خريف 1943، عندما أعلنت إيطاليا الحرب ضدّ ألمانيا، تمكن الجيش الألماني أخيرا من الدخول إلى نيس، والتحق أيخمان بنفسه بالساحل الأزردي بأسرع وقت ممكن. فقد قالوا له ــ وصدّق ذلك ــ بأنّ بين عشرة وخمسة عشر ألف يهودي يختبئون في موناكو (وسكانها خمسة وعشرون ألف). وشرع الديوان المركزي لأمن الرايخ في البحث عنهم. هل كان ذلك مزحة خاصة بالإيطاليين؟ وعلى أي حال، لم يعد هنالك في موناكو؛ فقد هربوا إلى إيطاليا بالذات؛ وكلّ من ظلّ مختبئا في الجبال المجاورة تمكن من الالتحاق بسويسرا، أو بإسبانيا.

---

(18) [مايو روآته (1887-1968) رئيس المخابرات الإيطالية في عهد موسوايني، حتى سنة 1936 ثم رئيس أركان الجيش. حكم عليه بالسجن المؤبد بعد الحرب العالمية الثانية، ثمّ أطلق سراحه سنة 1948].

(19) آلوا برونير (1912- ؟) من أصل مجري-نمساوي، عضو في الحزب النازي وضابط في الإس. إس.. لم يقع العثور عليه إثر الحرب العالمية الثانية. ويُقال أنّه تحوّل إلى سوريا سنة 1954، حيث عمل منذ 1971 مستشارا للرئيس حافظ الأسد].

وحصل نفس الشيء عندما اضطر الإيطاليون إلى مغادرة مناطق نفوذهم بيوغسلافيا. فانسحب اليهود مع الجيش الإيطالي ووجدوا ملجأ في فيوم[20].

وحتى عندما حاول الإيطاليون، بأكثر من يمكن من الجدّيّة، التأقلم مع جارهم الودي والقويّ، فإنّ الجانب الهزلي لم يكن غائبا. فقد انتهى الأمر بموسوليني، تحت ضغط الألمان بإصدار بعض القوانين المعادية لليهود، في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين. كانت الاستثناءات العادية الممنوحة لقدماء المحاربين، واليهود الموسّمين، الخ. غير أنّ موسوليني أضاف فئة أخرى: كلّ أعضاء الحزب الفاشي القدامى، وكذلك أقاربهم، وأجدادهم، ونساءهم، وصغارهم وأحفادهم. ليس لدي احصاءات حول الموضوع، ولكن أكيد أنّ أغلبية اليهود وقع انقاذهم. كان لكلّ عائلة يهودية تقريبا فرد على الأقلّ ينتمي للحزب الفاشي؛ ذلك لأنّ اليهود، مثل بقية الإيطاليين، انخرطوا زرافات في الحزب الفاشي، وذلك منذ عشرين سنة: وكانت المناصب الإدارية فعلا مخصصة لأعضائه. أمّا البعض من اليهود الذين عارضوا، مبدئيا، الفاشية ـ أساسا من الشيوعيين والاشتراكيين ـ فقد غادروا إيطاليا من قبل. حتى الإيطاليين الأكثر قناعة لمعاداة السامية لم يقتنعوا بالأمر ولم يأخذوه مأخذ الجدّ. فقد كان لروبارتو فاريناشي[21]، زعيم الحركة المعادية للسامية الإيطالية، سكرتيرة يهودية. فعلا، حصل أيضا مثل هذه الأمور في ألمانيا. فقد صرّح أيخمان، وليس هنالك من سبب لكي لا نصدّقه، أنّ هنالك من بين الإس. إس. يهود عاديون. ولكن الأصل اليهودي لشخصيات مثل هايدريش، وميلش وغيرهما، كان نوعًا ما سرّيًا: حفنة من الأشخاص كانت على علم بذلك. بينما يقومون في إيطاليا بالأمور في وضح النهار، وبنوع من البراءة. إنّ مفتاح السرّ هو أنّ إيطاليا كانت طبعا من البلدان الأوروبية النادرة التي كانت فيها الاجراءات المتخذة إزاء اليهود غير شعبية، لأنّها تثير، حسب عبارة تشيانو[22] "مشكلا ليس من حسن الحظ موجودا".

---

(20) [منطقة فيوم في شرقي إيطاليا قبالة السواحل الكرواتية حاليا].

(21) [روبارتو فاريناشي (1892-1945) صحافي إيطالي ورجل سياسة، شغل سكرتيرا في الحزب الوطني الفاشي. أعدمه رجال المقاومة في 28 أفريل 1945].

(22) [غالياتسو تشيانو (1903-1944) تزوج البنت البكر لموسوليني سنة 1930، =

كان الاندماج، هذه الكلمة التي وقع الإسراف في استعمالها، واقعا في إيطاليا. كانت الطائفة اليهودية تعُدّ على أقصى تقدير خمسين ألف شخص، يعود تاريخهم إلى زمن الإمبراطورية الرومانية. ففي إيطاليا، لم تكن المعاداة للسامية مسألة إيديولوجية، وعقيدة، مثل كلّ البلدان الجرمانية، وهي ليست أيضا أسطورة، ولا شكلاً من الإيحاء الذاتي، مثلما هو الشأن في فرنسا. فقد بيّنت الفاشية الإيطالية بأنّها يمكن أن تكون أيضا "قاسية ودون رحمة" أكثر من النازية: فقد حاولت، قبل الحرب، أن تخلّص إيطاليا من يهودها المشردين والأجانب. غير أنّ الفاشيين لم يلقوا إلا نجاحا طفيفا: ولم يرغب الموظفون الإيطاليون الصغار أن يكونوا "قساة" وفيما بعد، عندما صارت القضية مسألة حياة أو موت، رفض الإيطاليون، بدعوى الحفاظ على سيادتهم، تسليم ولو الجزء غير الإيطالي من سكانهم اليهود. غير أنهم وضعوا في المعتقلات الإيطالية اليهود المشردين والأجانب، الذين كانوا يعيشون على أحسن حال حتى قدوم الجيوش الألمانية.

لا يمكن تفسير تصرف الإيطاليين بإثارة "الظروف الموضوعية" لوحدها ــ بمعنى غياب المشكل اليهودي، ذلك لأنّ هؤلاء الأجانب يثيرون فعلا مشكلا في إيطاليا، مثل غيرها من بين كلّ الأمم". ــ دول أوروبا التي يستند وجودها على التجانس العرقي والثقافي لسكانها. فإن ما حدث في الدنمارك هو تأثير لمعنى سياسي محض، والإحاطة بمفاهيم المواطنة والاستقلال ــ "فبالنسبة للدنماركيين، لم تكن المسألة اليهودية مسألة إنسانية، ولكنها قضية سياسية" (ليني ياهيل) ــ فإنّه في إيطاليا مفعول حسّ إنساني شامل وبالتالي شعور آلي، امتلكه هذا الشعب العريق والمتحضر.

تخطى الحسّ الإنساني الإيطالي محنة الرعب الذي تسلط على شعبه خلال الثمانية عشر شهرًا الأخيرة من الحرب. ففي ديسمبر 1943، دعت وزارة الشؤون الخارجية الألمانية رسميا مولر، رئيس أيخمان، لنجدتها: "نظرًا لفتور الحماسة التي أبداها في الأشهر الأخيرة المسؤولون الإيطاليون

= وتولى وزارة الخارجية الإيطالية فيما بين 1936 و1943. اعدمه موسوليني بالذات يوم 11 جانفي 1944، عندما عارضه في نهاية الحرب] .

الذين لا يطبقون مثلما ينبغي الإجراءات المعادية لليهود التي أوصى بها الدوتشي، نرى من الأكيد والضروري أن تقع مراقبة هؤلاء المسؤولين من قبل الألمان". عندئذ تمّ إرسال قتلة اليهود المشهورين من بولندا إلى إيطاليا، مثل أوديلو غلوبوكنيك، المسؤول عن معتقلات الموت في منطقة لوبلين. لم يكن، حتى المسؤول عن الإدارة العسكرية، رجلا عسكريا، بل حاكمًا أسبق لغليسيا البولندية، قائد الفريق أوتو فاشتير[23]. لقد ولى في إيطاليا زمن الخدعة المسلية. أرسل مكتب أيخمان إلى فروعه الإيطالية منشورا يُعلمهم فيها "بالإجراءات الضرورية" الواجب اتخاذها فورا إزاء "اليهود الحاملين للجنسية الإيطالية". وحسب التقديرات الألمانية، يجب أن تشمل أوّل ضربة للفأس الآلاف الثمانية ليهود روما، الواجب إيقافهم من طرف كتائب من الشرطة الألمانية (بما أنّه لا يمكن وضع الثقة في الشرطة الإيطالية). ولكن، تمكن سبعة آلاف منهم، أحيطوا علما مسبقا، أحيانا من طرف فاشيين قدامى، من الفرار في الوقت المناسب. وأطلق الألمان العنان، مثلما يفعلونه دائما عندما يجدون مقاومة جديّة. فقبلوا بأن لا يقع تهجير اليهود، حتى وإن لم يكونوا من الفئات غير الخاضعة للتهجير. يقع فقط "تجميعهم" في معتقلات إيطالية. واستوجب التسليم بالأمر الواقع: وأصبح هذا "الحلّ" شبه "نهائي" بالنسبة لإيطاليا. وفي الشمال الإيطالي وقع إلقاء القبض على حوالي خمسة وثلاثين ألف يهودي وزجوا بهم في معتقلات التجميع الموجودة قرب الحدود النمساوية. وفي ربيع 1944، بينما احتل الجيش الأحمر رومانيا وكان الحلفاء على أهبة الدخول إلى روما، تخلى الألمان عن وعودهم وأرسلوا سبعة آلاف من يهود إيطاليا إلى أوشفيتز. لم يعد منهم سوى ستة مائة. والحال أنّ أقلّ من عشرة بالمائة من اليهود الذين كانوا يعيشون في إيطاليا وجدوا الموت على يدي النازيين.

---

(23) [أوتو فاشتير (1901-1949) محام ورجل سياسي من الحزب القومي الاشتراكي النمساوي، منذ 1930 وضابط في الإس. إس. منذ 1933. شغل منصب رئيس عام للشرطة فيما بين 1944 و1945. ظل إثر الحرب حتى وفاته في روما متخفيا تحت اسم مستعار أوتو رينهاردت].

XI

النفي من البلقان
يوغسلافيا، بلغاريا، اليونان ورمانيا

إنّ كلّ من تتبع براهين الاتهام وقرأ نصّ الحكم، يعرف أنّ هذا النصّ يصوّر "المشهد العام" المضطرب (والطافح بالغموض) الذي ذهب إليه. كان في الإمكان العثور، ولكن لا نجد في هذا المشهد، الخط الفاصل الواضح جدّا الذي يفصل بين الأمم ــ دول أوروبا الوسطى والغربية، أراضي الشرق والجنوب الغربي التي يحتلها النازيون. ويوجد اليوم هذا الحزام من السكان المختلطين، الممتدّ من البلطيق شمالا، إلى الأدرياتيك جنوبا، متواريا تقريبا وسط الستار الحديدي. كان قبل الحرب يتألف جزئيا من "الدول المستحدثة" التي بعثتها القوى المنتصرة إثر الحرب العالمية الأولى. فقد وقع وضع نظام سياسي جديد حسب العديد من المجموعات العرقية، التي عاشت، منذ قرون، في ظلّ هيمنة إمبراطوريات كبرى ــ في الشمال الإمبراطورية الروسية؛ وفي الجنوب، الإمبراطورية النمساوية-المجرية؛ وفي الجنوب-الشرقي، الإمبراطورية العثمانية. ينقص هذه الأمم-الدول الجديدة، وبالكثير، التجانس العرقي للأمم الأوروبية العريقة التي مثلت نماذج لتأسيسها. كانت كلّ واحدة من هذه البلدان عرضة للخصومات البينية: كانت هنالك مجموعات عرقية هامة مناوئة بعنف للحكومة لأنّها كانت محرومة من تطلعاتها القومية من قبل جيرانهم القليلي العدد. وإن لزم الأمر إقامة الدليل إلى أي مدى كانت هذه الدول الجديدة غير مستقرّة، فإنّ مثال

تشيكوسلوفاكية لأحسن دليل. عندما دخل هتلر إلى براغ في مارس 1939، وقع استقباله بحماس، لا من قبل السكان من الأقلية الألمانية، ولكن من طرف السلوفاكيين الذين "حرّرهم" بمنحهم دولة "مستقلة". وحدث نفس الأمر تحديدا في يوغسلافيا، حيث عامل الألمان كأعداء الأغلبية الصربية، التي كانت إلى ذلك الحين تحكم البلاد، ووفروا حكومة وطنية بأقلية كرواتية. وكانت في تلك المناطق، إضافة إلى ذلك، تنقلات مستمرة للسكان، إلى درجة أنّ الحدود التاريخية لم تعد موجودة ولا كذلك الحدود الطبيعية؛ والحدود التي أُقيمت بفضل معاهدتي تريانون وسان جرمان كانت في حدّ ذاتها اعتباطية. ممّا جعل الألمان لا يجدون صعوبة في غواية المجر، ورومانيا وبلغاريا؛ يكفي توسيع أراضيهم حتى يصبحوا شركاء لألمانيا. وفي هذه الأراضي الجديدة التي وقع ضمّها، لم يكن لليهود الحق في الجنسية. فصاروا آليا من المشردين وعرف اليهود اللاجئون نفس المصير في أوروبا الغربية: فكانوا أوّل من وقع نفيهم وإبادتهم.

نقف أيضا، في تلك السنوات، على انهيار نظام معقد لمعاهدات مع الأقليات، التي خال الحلفاء بفضلها حلّ المشكل المستعصي في إطار الأمم-الدول. ويشكل اليهود أقلية معترف بها رسميا من طرف "الدول المستحدثة"؛ لم يُمنح لهم هذا الوضع القانوني آليا؛ فقد طالب به ممثلوهم، في فرساي، وحصلوا عليه بعد مفاوضات عسيرة. كان ذلك منعرجا هامّا في تاريخ اليهود: فلأوّل مرّة، لم يعد اليهود الغربيون، المندمجون، يمثلون الناطق الرسمي للشعب اليهودي بأسره. واكتشف عندئذ "الوجهاء" اليهود، المتعلمون في الغرب، باستغراب، وأحيانا بوجوم بأنّ الأغلبية الساحقة من الشعب اليهودي تريد نوعا من الاستقلال الذاتي الثقافي والاجتماعي، ولكن لا السياسي. كانت الوضعية القانونية ليهود أوروبا الشرقية هي وضعية كلّ أقلية، ولكن يشكلون سياسيا المجموعة العرقية الوحيدة التي لم تحصل على "وطن". واتضح أنّ هذا الاختلاف مصيري: لم تكن لهم أرض أين يكونون أغلبية. غير أنّهم كانوا أقلّ تشتتا من إخوانهم في أوروبا الغربية والوسطى. فهنالك، كلّ من ينعت يهودي بيهودي فهو معاد للسامية. وعلى عكس ذلك، كان اليهود، في أوروبا الشرقية، يُعتبرون من

أصدقائهم وكذلك من أعدائهم، بمثابة الشعب المتميز عن الآخرين، ممّا أثر في الوضعية القانونية للبعض منهم، الذين اندمجوا، وميزهم عن يهود أوروبا الغربية، الذين كان اندماجهم شاملا. لم تكن جمهرة اليهود من الطبقة الوسطى، التي تختصّ بها أوروبا الغربية، موجودة في الشرق. ففي مكانها، نجد طبقة صغيرة من عائلات البورجوازية الكبرى التابعة فعلا للطبقة الحاكمة والتي كانت في غاية الاندماج ـ بالمال، والتعميد، والزيجات المختلطة ـ مع المجتمع المسيحي، مثل أغلبية يهود الغرب.

اكتشف المنفذون للحلّ النهائي هذا الجانب من الأمور في كرواتيا أوّلا. إنّ الدولة الكرواتية، ذات المنشأ الاصطناعي، والموجودة في يوغسلافيا، كانت عاصمتها زغرب. وأصدرت الحكومة الكراوتية، بقيادة الدكتور آنتي بافيليتش[1]، منذ الأسبوع الثالث من تواجدها، قوانين ملزمة معادية لليهود. وعندما سألوه ماذا يمكن القيام به إزاء دزينة من اليهود الكروات الموجودين في ألمانيا، أجاب بافيليتش بأنّه "يوصي بنفيهم إلى الشرق". فاشترط وزير الداخلية للرايخ أن تصبح كرواتيا خالية من اليهود قبل فيفري 1942، وأرسل أيخمان الضابط فرانز أبرومايت[2] للعمل مع الشرطة الألمانية الملحقة بزغرب. لقد تكفل الكروات ذاتهم، بالأخص أعضاء الأوستاش[3]، الحركة النازية القوية، بعمليات الترحيل. يدفع الكرواتيون للألمان ثلاثين دوتشمارك لكلّ يهودي مرحّل. ويحصلون، في المقابل على كلّ ممتلكات المنفيين، في إطار "المبدأ الإقليمي" (الرسمي) للألمان، والذي ينصّ على أنّ الدولة ترث أملاك كلّ اليهود المقتولين على

---

(1) [آنتي بافيليتش (1889-1959) محام وسياسي كرواتي، أصبح رئيس دولة كرواتيا مواليا لألمانيا النازية. إثر الحرب العالمية الثانية هرب إلى الأرجنتين، حيث حاولت مجموعة من الأمن القومي اليوغسلافي اغتياله سنة 1957، فهرب إلى إسبانيا حيث توفي في موفي 1959].

(2) فرانز أبرومايت (1907-1964) ضابط من الديوان المركزي لأمن الرايخ ومستشار أيخمان حول يهود كرواتيا. إثر الحرب العالمية الثانية هرب وقيل أنه التحق بمصر، ووقع سنة 1964 الإعلان عن وفاته وهو مفقود]

(3) [حركة ثورية كرواتية، قريبة من الحركة النازية، تسببت خلال الحرب في مقتل العديد من اليوغسلافيين]

أراضيها، مهما كانت جنسيتهم. (لم يحترم النازيون أبدا هذا "المبدأ الإقليمي"؛ فهنالك إمكانيات عديدة لانتهاكه عندما يجدون في ذلك منفعة. ويمكن لرجال الأعمال الألمان شراء ممتلكات اليهود مباشرة، قبل أن يقع نفيهم؛ وانتهى الأمر بعضو الفرقة الخاصة روزنبارغ، المخوّل، منذ البداية، بمصادرة كلّ ما له علاقة بالتقاليد والثقافة العبرية واليهودية، وبوضع غنيمته في مراكز البحوث المعادية للسامية الألمانية، بتوسيع مجال نشاطاته بصفة ضخمة وبمصادرة الأمتعة والتحف القيمة. ولكن، لم يتمكنوا من تنظيف كرواتيا من يهودها قبل فيفري 1942: فقد نجح اليهود من الفرار من كرواتيا والالتحاق بالأراضي التي احتلها الإيطاليون. ولكن إثر انقلاب بادوليو، وصل هيرمان كروماي[4]، وهو رجل من رجال أيخمان، إلى زغرب وتوصل، قبل خريف 1943، إلى نفي ثلاثين ألف يهودي إلى مراكز الموت.

عندئذ فقط لاحظ الألمان أن كرواتيا لم تعد خالية من اليهود. لقد أضافوا في قوانينهم الأولية المعادية لليهود، فقرة غريبة تحوّل كل اليهود الذين ساهموا في "القضية الكرواتية" إلى "آريين شرفيين". وارتفع عدد هؤلاء اليهود بصفة مهولة خلال السنوات التي تلت الحرب. وبعبارة أخرى، وقع اعفاء اليهود الأثرياء الذين يتخلون تلقائيا عن ممتلكاتهم. واكتشفت مصلحة الاستخبارات للإس. إس. (التي يديرها الضابط فيلهالم هوتل[5]، الذي كان في القدس شاهد دفاع، غير أنّ شهادته لم يقع اعتمادها من طرف الاتهام) اكتشفت أمرا آخر: كان معظم أفراد الزمرة المسيرة لكرواتيا متزوّجين من يهوديات. وينتمي، دون شك، الألف وخمس مائة يهودي المتبقين على قيد الحياة في هذه المنطقة ــ بمعنى خمسة بالمائة من المجموع، حسب تقرير نشرته الحكومة اليوغسلافية ــ إلى هذه المجموعة من اليهود الأثرياء استثنائيا، والمندمجين استثنائيا. وبما انّهم يعتبرون انّ اليهود المندمجين يمثلون خمسة بالمائة من مجموع السكان اليهود في

(4) [هيرمان كروماي (1905-1981) ضابط في الإس. إس. ساعد ايخمان في تهجير يهود الجر. وقعت محاكمته في نهاية الحرب، بالسجن المؤبد].

(5) [فيلهالم هوتل (1915-1999) نازي نمساوي، ضابط في الإس. إس.، عمل إثر الحرب العالمية الثانية لفائدة الاستخبارات الأمريكية].

الشرق، فقد حاولوا الاستنتاج بأنّ الاندماج في هذه المناطق يمثل ورقة رابحة أساسية، في كلّ مرّة ظهر ممكنا: وهو أنّ المندمجين يظلون على قيد الحياة.

وسارت الأمور بصفة مختلفة جدّا في المنطقة المجاورة لصربيا. فقد تعرض الجيش الألماني، الذي احتلها، منذ اليوم الأوّل أو تقريبا، إلى نوع من حرب مقاومة شبيهة بتلك التي كانت تدور رحاها في روسيا خلف الجبهة. وتحدّثت سابقا عن حادث استنتجنا منه بأنّ أنشطة أيخمان لم تكن دون علاقة مع تصفية اليهود الصرب. فقد أقرّ الحكم بأنّنا "لم نفهم جيّدا من أين تصدر التعليمات الخاصة بيهود صربيا". إنّ التفسير هو الآتي: لم يُكلف أيخمان بالاهتمام بصربيا بحكم عدم وجود يهود للترحيل. فقد وقع حلّ "المسألة" على الأرض. وبحجة إعدام رهائن الحرب من المقاومين، قام الجيش بقتل الذكور من اليهود رميا بالرصاص. وسلم النساء والأطفال إلى قائد الشرطة الأمنية، المدعوّ الدكتور إيمانويل شافر[6]، وهو من المحميين من طرف هايدريش، والذي أرسلهم يموتون في عربات للغاز المتنقلة. وفي أوت 1942، صرح الضابط هارالد تورنير، الذي أدار الفرع المدني للحكومة العسكرية، بزهو، بأنّ صربيا هي "البلد الوحيد حيث وقع حلّ المسألة اليهودية تزامنا مع مسألة الغجر"، وأعاد عربات الغاز إلى برلين. فالتحق حوالي خمسة آلاف يهودي بالمقاومين: كان ذلك على كلّ المنفذ الوحيد لديهم.

إثر الحرب، مثُل شافر أمام محكمة ألمانية. ووقع الحكم عليه بست سنوات ونصف سجنا، بتهمة قتل 6280 من النساء والأطفال بالغاز. وانتحر الحاكم العسكري للمنطقة، الجنرال فرانز بوهم، ولكن وقع تسليم الضابط تورنير للحكومة اليوغسلافية وحُكم عليه بالإعدام. إنها دوما نفس الحكاية: كلّ الذين أفلتوا من محاكمات نورنبرغ، وكلّ الذين لم يقع تسليمهم إلى البلدان التي كانت مسرحا لجرائمهم، لم يمثلوا أمام العدالة؛ أو أنّهم

(6) [إيمانويل شافر (1900-1974) من رجال هايدريش في الشرطة الأمنية للرايخ. حكم عليه إثر الحرب العالمية الثانية بست سنوات ونصف سجنا].

وجدوا في المحاكم الألمانية أقصى "تفهّم". ولا يمكننا عدم التفكير في أنّ جمهورية فايمار ــ وكانت تلك من خصائصها ــ غفرت الجريمة السياسية لمن ينتمي إلى مجموعة يمينية المناوئة للجمهورية بشدّة.

وكان لبلغاريا، أكثر البلدان البلقانية من غيرها، أسباب معقولة للإقرار بالجميل للنازيين؛ فقد قاموا بصفة هامة بتوسيع أراضيها على حساب رومانيا، ويوغسلافيا واليونان. والحال أنّ بلغاريا لم تعترف بالجميل: فقد كانت الحكومة والشعب أكثر خمولا لتطبيق سياسة "القسوة دون رحمة". ولم تكن الطريقة التي عالجوا بها المسألة اليهودية المثال الوحيد. فالراتزيني، أي الحركة الفاشية البلغارية لم تثر على الإطلاق القلاقل للعائلة المالكة لهذا البلد: لقد كانوا تافهين، عدديًا وسياسيا. وكان البرلمان هيئة إدارية مشهورة، متفقة مع الملك. لذلك تجرأ البلغار على رفض إعلان الحرب ضدّ روسيا. ولم يرسلوا، ولو شكليا، بعض "المتطوعين" للجبهة الشرقية. ولكن ــ وهو الأمر الغريب في بلد من هذه المنطقة حيث استفحل الشعور المعادي للسامية لدى كلّ المجموعات العرقية والذي أصبح سياسة رسمية قبل وصول هتلر إلى الحكم بأمد طويل ــ لم "يفهم" البلغاريون على الإطلاق المسألة اليهودية. فعلا، وافق الجيش البلغاري على ترحيل كلّ اليهود (كانوا قرابة الخمسة عشر ألفا)، المقيمين في الأراضي التي وقع ضمّها مؤخرا، والخاضعة إلى حكومة عسكرية وسكانها كانوا من المعادين للسامية. ولكن البلغار لا يعرفون يقينا ما يعني فعلا كلمات "عملية التجميع في الشرق". ففي وقت سابق، في جانفي 1941، وافقت الحكومة أيضا على إصدار بعض القوانين المعادية لليهود، ولكن، كانت هذه القوانين من وجهة نظر النازيين تافهة: فقد اقتصر الأمر فقط على تجنيد ستة آلاف من اليهود السليمين للعمل. ووقع إعفاء كلّ اليهود المعمدين، مهما كان تاريخ دخولهم المسيحية. فوقعت إذن عدوى من التعميد. وحصل خمسة آلاف آخرين من اليهود (من مجموع خمسين ألف تقريبا) على امتيازات خاصة. وأقروا، لفائدة الأطباء ورجال الأعمال اليهود سقفا للمنع عن المباشرة مرتفعًا قليلا، محتسب على النسبة المئوية لليهود المتواجدين في المدن، وليس في معظم البلاد. وما إن وقع تطبيق هذه الإجراءات، حتى أعلن

موظفو الحكومة البلغارية علنا بأنّه وقع الآن حلّ "المسألة" بموافقة الجميع. فصار من البديهي أن أخذ النازيون درسا من البلغاريين حول بعض الأمور: كان من المفترض أن تقع إنارتهم حول طبيعة الإجراءات الأوّلية "لحلّ المسألة اليهودية"، وتمكينهم من الفهم بأنّ رسوخ القوانين لا يتماشى وحكومة شمولية.

كان من المفترض أن تتوجس السلطات الألمانية الصعوبات التي ستظهر في بلغاريا. ففي جانفي 1942، كتب أيخمان لوزارة الشؤون الخارجية رسالة قال فيها بأنّ "لدينا الإمكانات لقبول يهود بلغاريا". واقترح إبلاغ الحكومة البلغارية بذلك وطمأن الشؤون الخارجية بأنّ ملحق شرطة صوفيا "ستهتمّ بالجانب التقني لعمليات الترحيل". (ويظهر أنّ ملحق الشرطة هذا لم يعمل بكثير من الحماسة: اضطر أيخمان، فيما بعد، إرسال أحد رجالاته، تيودور دانكير، من باريس إلى صوفيا، حيث واصل مباشرة مهامه "كمستشار".(ونلاحظ بأنّ هذه الرسالة كانت في تناقض تامّ مع التعليمات التي بعث بها أيخمان إلى صربيا بعد أشهر قليلة، والقائلة بأنّ "التسهيلات" الضرورية لاستقبال اليهود لم تكن جاهزة بعد؛ بحيث لم يستطيعوا حتى تهجير يهود الرايخ. قد تكون برلين تيقنت أنّه من الضروري التحرك بسرعة إن أرادت الحصول على أي شيء من بلغاريا. وهذا ما يفسر الأولويّة المفاجئة الممنوحة "لتنظيف" هذا البلد الصغير. ومهما يكن من أمر، فقد قامت سفارة ألمانيا بصوفيا بالأعمال التمهيدية؛ ولكن انقضت ستة أشهر لكي يصممّ البلغاريون على اتخاذ الإجراء الأولي "الجذري": فرض الشارة الصفراء. وحتى هذا الإجراء، كان بالنسبة للنازيين خيبة أمل كبيرة: أوّلا، لم يمنحوا سوى شارة "بنجمة صغيرة جدّا"؛ ثانيا، لم يحملها معظم اليهود؛ وأخيرا، كان الحاملون لها يحصلون، "من السكان الهائمين على الكثير من مظاهر التعاطف إلى درجة أنهم أمسوا يتفاخرون بشارتهم"، حسب ما كتب فالتر شيلينبارغ[7]، رئيس قسم الجوسسة في الديوان المركزي لأمن الرايخ، في التقرير الموجّه إلى وزارة الشؤون الخارجية في نوفمبر

(7) [فالتر شيلينبارغ (1910-1952) مسؤول عن المخابرات والجوسسة في الغيستابو. =

1942. وقامت الحكومة البلغارية، في هذا الشأن، بإبطال المرسوم. وبإلحاح شديد من الألمان، قررت الحكومة في النهاية طرد كلّ اليهود من صوفيا وإجبارهم على العيش في الريف؛ ولكن ليس هذا ما كان يريده الألمان: وبذلك سيقع تشتيت اليهود عوضا عن تجميعهم.

وعلى أيّة حال، فإنّ قرار الطرد هذا رسم منعرجا هامّا: فقد حاول سكان صوفيا منع اليهود من التحوّل إلى محطة القاطرات وتظاهروا أمام القصر الملكي. كان الألمان يعتقدون أنّ الملك بوريس كان المسؤول الأوّل عن سلامة يهود بلغاريا، ومن الأكيد تقريبا أنّ الملك وقع اغتياله من طرف الجواسيس الألمان. غير أنّ مقتل الملك ووصول دانيكار، بداية 1943، لم يغيرا في شيء من الأوضاع: فقد ساند البرلمان والسكان جهرا اليهود. ونجح دانيكار في انتزاع اتفاق من الوكيل البلغاري للشؤون اليهودية يقضي بترحيل الستة آلاف يهودي "المتميزين" إلى معتقل تريبلانكا؛ ولكن ما من يهودي غادر بلغاريا.

إنّ الاتفاق في حدّ ذاته ممتاز: فهو يبين فعلا بأنّ النازيين لم يكن لديهم أدنى أمل للتأكد من تعاون المسؤولين اليهود. فكبير أحبار صوفيا لم يكن متواجدا، إذ أنّ مطران الكنيسة الأرثدوكسية، ستيفان، قد أخفاه بعد أن أعلن أمام العموم بأنّ "الله وحده هو الذي يقرّر مصير اليهود، وليس للبشر أدنى حقّ لتعذيبهم او اضطهادهم" (هيلبارغ). لم يصل الفاتيكان على الإطلاق إلى أبعد من ذلك. وفي النهاية وقع في بلغاريا نفس الأمر الذي حدث في الدنمارك بعد بضعة أشهر: لم يعد المسؤولون الألمان العاملون هناك واثقين من أنفسهم ولم يعودوا محلّ ثقة: تلك هي وضعية ملحق الشرطة، عضو الإس. إس.، المكلف بجمع اليهود واعتقالهم؛ وسفير ألمانيا بصوفيا، أدولف بيكيرلي الذي أعلم، في جوان 1943، وزارة الشؤون الخارجية بعدم وجود أي أمل، لأنّ "البلغاريين عاشوا لمدّة طويلة مع شعوب مثل الأرمن، واليونانيين والغجر لكي يقدروا المسألة اليهودية" —

= إثر الحرب ساوم حريته بما لديه من معلومات، ومات في إيطاليا سنة 1952 إثر انعقاد مصارينه، فلم يسعف في الإبان]

وهو ما يُعتبر بالطبع تافها، إذ يمكن القول بأنّ ما يمكن تغييره قد تغير في كلّ بلدان أوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية. والنتيجة: ما من يهودي تمّ ترحيله، وما من احد مات موتة غير طبيعية. وفي أوت 1944، بينما كان الجيش الأحمر يقترب، وقع إلغاء القوانين المعادية لليهود.

ما من أحد، على ما أعتقد، حاول أن يفسر موقف الشعب البلغاري الذي كان منفردا في هذا الحزام من السكان المختلطين. غير أنّ هذه الحكاية تذكر بحكاية جورجي ديميتروف[8]، شيوعي بلغاري، كان متواجدا على وجه الصدفة في برلين، عندما تولى النازيون السلطة، وجعلوا منه المسؤول عن حرق البرلمان، ذلك الحريق الغامض الذي اندلع يوم 27 فيفري في البرلمان ببرلين. مثل ديميتروف أمام المحكمة العليا الألمانية؛ ووجد نفسه في مواجهة مع غورينغ، الذي سأله وكأنما هو، ديمتيروف، هو الذي يدير النقاش. وبفضله، وقعت تبرئة كلّ المتهمين، باستثناء فان دير لوبي[9]. لقد حاز ديميتروف بتصرفه على إعجاب العالم بأسره، بما فيه ألمانيا. فكانوا يقولون: "لم يعد يوجد في ألمانيا سوى رجل واحد، وهذا الرجل بلغاري".

لم يطرح اليونان، الذي احتل شماله الألمان وجنوبه الإيطاليون، مشكلا خصوصيا وكان من المتوقع إذن أن يكون بدوره خاليا من اليهود. وفي فيفري 1943، قدم إليه أخصائيان تابعان لأيخمان، الضابط ديتر فيسليسيني وآلوا برونير، لتنظيم عملية ترحيل يهود سالونيك، حيث يتجمع ثلثا اليهود اليونانيين، وعددهم إجمالا خمسة وخمسين ألف. كانت عمليات

---

(8) [جورجي ديميتروف ميخايلوفيتش (1882-1949) شيوعي بلغاري، وقع اتهامه بحرق البرلمان الألماني في أواخر فيفري 1933، وحصل في محاكمته على البراءة. أصبح في سنة 1934 الأمين العام للأممية الشيوعية، وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح، برعاية ستالين، المسير الحقيقي لبلغاريا. ولكن في سنة 1949 وقع نقله إلى مصحة للأمراض العصبية قرب موسكو، حيث توفي].

(9) [فان دير لوبي (1909-1934) شاب من الفوضويين اتهمه النازيون بالضلوع في حرق البرلمان الألماني في أواخر فيفري 1934. حكم عليه بالإعدام ونفذ فيه يوم 10 جانفي 1934. ولكن في 10 جانفي 2006 نقض الوكيل العام الألماني هذا الحكم].

النفي هذه مبرمجة "في إطار الحلّ النهائي للمسألة اليهودية في أوروبا"، حسب أقوال مراسلة من المكتب الرابع-ب-4. وفي علاقة وطيدة مع المستشار الإداري للحرب المدعو، الدكتور ماكس مارتن، ممثل الحكومة العسكرية في المنطقة، أسس فيسليسيني وبرونير، حال وصولهما، المجلس اليهودي العادي، الذي ترأسه كبير الأحبار كوريتز[10]. فرض فيسليسيني الذي كان يدير القيادة الخاصة للشؤون اليهودية بسالونيك، الشارة الصفراء وأعلن أنّه لا يسمح بأيّ استثناء. ونقل الدكتور مارتن كلّ اليهود في منطقة خاصة، الذي من الممكن مغادرتها بسهولة نظرا لوجودها قرب محطة السكك الحديدية. وكانت الفئات الوحيدة المتميزة هم اليهود المتحصلون على جوازات سفر أجنبية ومثل العادة أعوان المجلس اليهودي: إجمالا، بعض المئات من الأشخاص على أقصى تقدير أرسلوهم فيما بعد إلى معتقل "للتبادل" في برغن-بلسن. وكان المنفذ الوحيد، للبقية، هو الفرار نحو الجنوب، حيث يرفض الإيطاليون تسليم اليهود للألمان. ولكن سرعان ما أصبحت المنطقة الإيطالية غير صالحة لتكون لهم ملجأ. فقد كان السكان اليونانيون، في أحسن الحالات، غير مبالين؛ ووصل الأمر ببعض مجموعات المقاومة الموافقة على عمليات الترحيل. وخلال شهرين، وقع ترحيل كلّ الجالية اليهودية لسالونيك. كانت القطارات تذهب يوميا تقريبا نحو أوشفيتز، كلّ واحدة حاملة لألفين أو ألفين وخمس مائة مسافر يهودي، مكدسين في عربات للبضائع. وفي خريف نفس السنة، انهار الجيش الإيطالي. وتمكن النازيون عندئذ بسرعة من إجلاء الثلاثة عشرة ألف يهودي الذين هربوا إلى جنوب اليونان (أثينا والجزر اليونانية).

وفي أوشفيتز، وقع استعمال العديد من اليهود اليونانيين فيما أسموه بفرق الموت. ويسهر هؤلاء اليهود على سير غرف الغاز وأفران حرق الجثث؛ كانوا لا يزالون على قيد الحياة عندما وقع في 1944 إبادة اليهود المجريين والقضاء على غيتو لودز. وفي نهاية الصيف، راجت أخبار مفادها

---

(10) [زفي كوريتز (1886-1945) يهودي من أصل بولندي، عمل كبير الأحبار في اليونان. وقع اعتقاله في 1943 ومات سنة 1945 مباشرة إثر إطلاق سراحه من المعتقل]..

أنّ "القتل بالغاز" سينتهي وأنّ التجهيزات التابعة لذلك وقع تدميرها. عندها اندلعت الثورات النادرة التي جرت في المعتقلات. كان رجال فرق الموت بدورهم على يقين من أنّهم سيقتلون. وانتهت هذه الثورة بكارثة: لم ينجُ منها إلا واحد لكي يروي القصة.

ويظهر أنّ عدم مبالاة اليونانيين إزاء يهودهم استمرت حتى بعد التحرّر. وادعى اليوم الدكتور مارتن، شاهد الدفاع في محاكمة أيخمان، أنّه كان من ناحية يجهل ما كان يحدث، وأنّه من ناحية أخرى قد أنقذ فعلا هؤلاء اليهود الذين يجهل مصيرهم. وبعد الحرب عاد بهدوء إلى اليونان، حيث أصبح ممثلا لوكالة أسفار. ثمّ قع اعتقاله، وبعد فترة وجيزة تمّ إطلاق سراحه، والسماح له بالعودة إلى ألمانيا. قد تكون حالته هي الوحيدة من نوعها: فعلا، لقد مثل مجرمو الحرب أمام محاكم غير الألمانية ونالوا عقوبات صارمة. وكانت الشهادة لفائدة هيئة الدفاع، التي أدلى بها في برلين، بحضور ممثل عن هيئتي الدفاع والاتهام، فريدة من نوعها، هي أيضا. لقد ادعى مارتن بأنّ أيخمان ساهم في إنقاذ البعض من العشرين ألف امرأة وطفل من سالونيك، وأنّ كلّ البلاء صادر من فيسليسيني. ولكنه صرح فيما بعد، أنّه قبل شهادته تلقى زيارة شقيق أيخمان، وهو محام، وأعضاء جمعية ألمانية تضمّ قدماء الإس. إس. أمّا أيخمان، فقد أنكر الكل: لم تطأ قدماه سالونيك ولم يلتق أبدا الخدوم دكتور مارتن.

ادعى أيخمان أكثر من مرّة أنّه بمواهب التنظيم التي لديه، وبفضل مواهبه في عمله، الذي مكنه من النجاح في تنسيق عمليات الجلاء والترحيل، أسدى خدمة جليلة لضحاياه: وبفضله، كان مصابهم سهل التحمّل. وقال إن استوجب القيام بمثل هذه الأشياء، فمن المستحسن القيام بها على أحسن وجه. وما من أحد، خلال المحاكمة، انتبه إلى هذا الرأي، حتى هيئة الدفاع. ليس هنالك اكثر سخفا من هذه الأطروحة القائلة بأنّ ايخمان ربما أنقذ حياة مئات الآلاف من اليهود بإجبارهم على "الهجرة". (وقد تمسك أيخمان طويلا بهذه الفكرة). ولكن، ينتهي الأمر بنا بالتساؤل إن لم يكن على حقّ، عندما نكون على علم بتاريخ رومانيا. فهنا أيضا، كلّ شيء منقلب، ولكن ليس مثلما هو الشأن في الدنمارك، حيث كانت

مجموعة الغيستابو تقوم بعرقلة أوامر برلين. وفي رومانيا، فقد تفاجأ الإس. إس. وبالمناسبة أصابهم الهلع أيضا: إذ كانوا شهود عيان على مجازر عظيمة، تلقائية، على الطريقة القديمة. يُؤخذ اليهود نحو مسالخ حقيقية، وتدخل أحيانا مجموعة من الإس. إس. بأنفسهم لإنقاذهم. كانوا يهيئونهم لنهائية أكثر "تحضرا"، حسب ما قالوه.

يمكن القول دون مبالغة بأنّ رومانيا كانت البلد الأوروبي الأكثر معاداة للسامية، ذلك قبل الحرب. فمنذ القرن التاسع عشر، كانت المعاداة للسامية في رومانيا أمرا واقعا. وفي 1878، حاولت القوات العظمى التدخل والحصول من الحكومة الرومانية على أن تمنح الجنسية الرومانية لليهود الذين وُلدوا برومانيا، حتى وإن ظلوا مواطنين من درجة ثانية. فشلت هذه المحاولة وفي نهاية الحرب العالمية الأولى، ظلّ اليهود الرومانيون ـ باستثناء بعض اليهود السفيراديم أو اليهود من أصول ألمانية ـ أجانب مستقرين في رومانيا. استوجب الأمر تدخل الحلفاء "لإقناع" الحكومة الرومانية، خلال مفاوضات معاهدة السلام، بقبول معاهدة الأقليات وبمنح اليهود مواطنة الأقلية. وفي سنتي 1937 و1938 أبطل الرومانيون العمل بهذه المعاهدات التي لم تكن سوى تنازلات قامت بها أمام الرأي العام العالمي. ونظرا ليقينهم من حماية الألمان، غامر الرومانيون بنقض معاهدات الأقليات باعتبار أنّها تمسّ من "سيادتهم"، وبحرمان أكثر من مائة ألف يهودي، أي قرابة ربع السكان من اليهود من جنسيتهم. وبعد سنتين، أي في أوت 1940، وبضعة أشهر قبل دخول رومانيا الحرب إلى جانب ألمانيا الهتلرية، أعلن المشير إيون انطونسكو[11]، دكتاتور الحكومة الجديدة للحرس الحديدي، بأنّ كلّ يهود رومانيا دون جنسية، باستثناء بعض المئات من العائلات التي حصلت على الجنسية الرومانية قبل معاهدات السلام. وفي أوت أيضا، أصدر انطونسكو قوانينه المعادية لليهود، الأشدّ قسوة في كلّ

(11) [إيون أنطونسكو (1882-1946) عسكري روماني، تقلد رئاسة الحكومة فيما بين 1940 و1944، وهو الذي دفع ببلاده في الحرب إلى جانب المانيا. إثر الحرب حكم عليه بالإعدام ونفذ فيه في ماي 1946].

أوروبا، بما فيها ألمانيا. ولم يكن عدد الفئات المتميّزة، قدماء المحاربين ومواطنين رومانيين قبل 1918، سوى عشرة آلاف، أي واحد في المائة من الجالية اليهودية. أدرك هتلر بنفسه الخطر: إنّ رومانيا في طريق تجاوز ألمانيا؛ وفي أوت 1941، وبعد بضع أسابيع من إصدار الأمر بالشروع في الحلّ النهائي، أسرّ لغوبيلز بانّ "رجلا مثل انطونسكو يستعمل وسائل أكثر تطرفا ممّا هم عليه الآن رجالنا".

دخلت رومانيا الحرب في فيفري 1941. وأصبح الفيلق الروماني قوّة عسكرية حقيقية خلال حملة روسيا. فقد كان في الإمكان الاعتماد عليها: ففي مدينة أوديسا لوحدها، قتل الجنود الرومانيين ستين ألف شخص. وخلافا لبقية الحكومات البلقانية، كانت الحكومة الرومانية شديدة الاطلاع، منذ البداية، على المجازر ضدّ اليهود في الشرق؛ وانخرط جنود رومانيا (بعد أن أطرد الحرس الحديدي الحكومة، في صيف 1941) في برنامج القتل والترحيل "الذي ظهر فيه مسالما مقارنة لاندفاع الحرس الحديدي في بوخاريست. ولم يكن لهذا البرنامج، الذي بدأت عملية انجازه في جانفي 1941، برنامج مواز له في كلّ التاريخ، والمرتكز في مجمله على الرعب، وعلى اضطهاد اليهود في تلك الفترة. وتتمثل عملية الترحيل على "الطريقة الرومانية" في اقحام خمسة آلاف شخص في عربات البضائع وتركهم يختنقون بينما ينساب القطار عبر السهول، دون بيان رحلة أو هدف، طيلة أيام. ثمّ يقع عرض الجثث في المجازر: كانت تلك هي التسلية المفضلة للرومانيين. كانت الأعمال الوحشية في المعتقلات شديدة التعقيد، ويمكن القول أكثر قسوة ممّا كان يمكن تصوّره في ألمانيا. فقد كان الرومانيون صانعيها ومقترفيها بمفردهم، بما أنهم لا يقدرون على ترحيل يهودهم نحو الشرق. عندما أرسل أيخمان "المستشار" العادي للمسائل اليهودية، وبالخصوص الضابط غوستاف ريشتار، إلى بوخارست، أعلمه ريشتار بأنّ انطونسكو يخطط لإبادة مائة وعشرة آلاف من اليهود في "غابتين عند الضفة الأخرى لنهر بوغ"، أي في الأراضي الروسية المحتلة من طرف الألمان. فأصيب الألمان بالهلع. كلّ واحد منهم أصبح يرغب في التدخل: القادة العسكريون، وزارة المناطق المحتلة في الشرق، التي يديرها روزنبارغ؛

والوزارة الألمانية للشؤون الخارجية؛ والوزير المفوض في بوخارست، فرياهر مانفراد فون كيللجار[12]. أكيد أنّ هذا الأخير، من قدماء الإس. أ.، والصديق الشخصي لروهم وبالتالي مشكوك في أمره لدى الإس. إس.، وقع التجسس عليه من قبل ريشتار، الذي كان "يرشده" حول المسائل اليهودية. غير أنّ الكلّ اتفقوا حول هذا الشأن في رومانيا. فقد ترجى أيخمان نفسه وزارة الشؤون الخارجية، في مراسلة بتاريخ أفريل 1942، بتعطيل المجهودات ـ غير المنتظمة والمسبقة لوقتها ـ التي بقوم بها الرومانيون "للتخلص من اليهود". وكتب يقول يجب أن يفهم الرومانيون بأنّ "إجلاء اليهود الألمان، المتقدم جدّا"، له الأولوية. وأنهى أيخمان رسالته مهدّدا "بإرسال الشرطة الأمنية للتدخل".

كان الألمان يكرهون تمكين رومانيا من أسبقية غير تلك التي وضعوها لكلّ البلدان البلقانية. ولكن استوجب الأمر تغيير مخططاتهم، وإلا ستنخرم الأوضاع وتتحول رومانيا إلى فوضى دموية. فعلا، لقد شعر أيخمان بلذة كبيرة عندما تفوه بالتهديد؛ ولكن الألمان لم يكونوا هنالك لا محالة لإنقاذ اليهود. وهكذا في منتصف شهر أوت، عندما أباد الرومانيون قرابة ثلاث مائة ألف يهودي دون أي مساعدة ألمانية أو تقريبا، أبرمت وزارة الشؤون الخارجية مع انطونسكو اتفاقية تقرّ بأنّ "عملية إجلاء يهود رومانيا قد تقوم بها الوحدات الألمانية". وشرع أخمان بواجب التفاوض مع السكك الحديدية الألمانية حول نقل مائتي ألف يهودي، من رومانيا إلى منطقة لوبلين. كان كلّ شيء على استعداد؛ لقد قام الألمان بتنازلات هامة؛ عندها غيّر الرومانيون موقفهم: أعلن ريشتار فجأة في مراسلة بأنّ المارشال انطونسكو غيّر موقفه. وأعلم السفير كيللجار بأنّ المارشال يتمنى التخلص من اليهود في الحين "بصفة مريحة". لقد نسي الألمان شيئين: أنّ رومانيا كان البلد الذي بلغت نسبة المجرمين العاديين استثنائيا درجة مرتفعة؛ وأنه

(12) [فرياهر مانفراد فون كيللجار (1886-1944) ضابط في البحرية الألمانية، شارك في الحرب العالمية الأولى. انخرط في الإس. أ. ووقع ابعاده إثر ليلة الخنا جر الطويلة، وعُين قنصلا في سان فرانسيسكو فيما بين 1936 و1939، ثمّ سفيرا في سلوفاكيا سنة 1940، فرومانيا فيما بين 1941 و1944. انتحر في سبتمبر 1944 أسبوعا إثر الإطاحة بانطونسكو].

البلد الأكثر فسادا في البلقان. عندما كان الرومانيون يباشرون التقتيل، كانوا يقومون بأعمال تجارية مربحة ببيع، بكل حبور، إعفاءات: فقد تورطت كل مفاصل الإدارة، الوطنية والمحلية في هذه الصفقات. أمّا الحكومة، فقد اختصت في رفع الضرائب المرتفعة التي تسلطها اعتباطيا على بعض المجموعات من اليهود، وأحيانا جاليات برمتها. وعندما اكتشفوا عدم قدرتهم على بيع يهودهم للخارج عينا، بدأ الرومانيون في معاضدة فكرة ترحيل اليهود بكلّ حماسة. . . مقابل ستة آلاف وخمس مائة فرنك حالية للشخص الواحد. وهكذا أصبحت رومانيا البلد المتفرد الذي يستطيع فيه اليهود الهجرة إلى فلسطين في عزّ مرحلة الحرب. وكلما اقترب الجيش الأحمر، أمسى أنطونسكو أكثر "اعتدالا" ووصل به الأمر أن ترك اليهود يهاجرون دون مقابل.

أمر غريب، لم يكن أنطونسكو في أي لحظة أكثر "تطرفا" من النازيين (مثلما يدعيه هتلر)؛ كان فقط متقدما بمرحلة عن ألمانيا. فقد كان أوّل من حرم اليهود من جنسيتهم، وشرع، جهرا، ودون حياء، في سلسلة من المجازر على مستوى كبير، في فترة لم يكن فيها النازيون سوى في تجاربهم الأوّلية. وفكر في بيع اليهود سنة قبل أن يقترح هيملر مقايضة "الدم بالشاحنات" وخلص، مثل هتلر بالتمام، إلى "إلغاء" المضايقات وكأنّها لم تكن سوى فذلكة بسيطة. وفي أوت 1944، استسلمت رومانيا للجيش الأحمر ووقع إرسال أيخمان، الأخصائي في عمليات الإجلاء، بسرعة إلى هذا البلد في محاولة لأن ينقذ منها "الألمان الأصليين عرقيا". ففشل. وعلى عكس ذلك، فقد ظل على قيد الحياة خمسون بالمائة من بين الخمسين ألف يهودي القاطنين برومانيا. واختار أكثر من مئات الآلاف منهم طريق إسرائيل. وما من أحد يعرف اليوم عدد اليهود الذين بقوا في رومانيا. ووقع حسب الأصول إعدام المجرمين الرومانيين، وانتحر كيللجار قبل أن يتمكن الروس من إلقاء القبض عليه. والضابط الوحيد ريشتار، الذي إحقاقا للحق لم يجد الفرصة الفعلية للعب دور في المسرحية، تمكن من العيش هانئا في ألمانيا حتى سنة 1961. عندها وجد نفسه أحد الضحايا المتأخرين في محاكمة أيخمان.

XII

عمليات الترحيل من أوروبا الوسطى
المجر وسلوفاكيا

كان المجر، الذي تحدثنا عنه في خصوص أزمة ضمير لأيخمان، من حيث تكوينه، مملكة دون ملك. لم يكن لديه منفذ إلى البحر ولا يمتلك أسطولا بحريّا، عسكريّا أو تجاريّا، ولكن كان يحكمه ـ في انتظار ملك غير موجود ـ وصيّ، وهو الأميرال نيكولاوس فون هورتي. يضمّ المجر، كمؤشر واضح للملكية، عدد كبير من المستشارين لملك غير موجود. كان في زمن ما حيث كان ملك الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، في نفس الوقت، ملك المجر؛ وأخيرا، منذ 1806، سيطر، دون عناء، على المملكة المزدوجة في منطقة نهر الدانوب، عائلة الهابسبورغ[1]، أباطرة النمسا وملوك المجر. وفي 1918، وقع تقسيم إمبراطورية الهابسبورغ إلى البعض من الدول "الجديدة". لم تعد النمسا عندها سوى جمهورية تترقب وحدتها مع ألمانيا بفارغ الصبر. كان أوتو الهابسبورغي في المنفى؛ وعلى أيّ حال، ما كان للمجريين، وهم من القوميين المتصلبين، أن يتركوه يحكم

(1) [آل هابسبورغ ويشار إليهم أحياناً باسم آل النمسا، كانوا أحد أهم العائلات المالكة في أوروبا وتشتهر كونها مصدر الأباطرة المنتخبين رسمياً لحكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة بين 1438 - 1740، وكذلك حكام الامبراطوريات النمساوية والإسبانية والعديد من البلدان الأخرى. يعود الأصل إلى سويسرا، لكن السلالة أول ما حكمت النمسا مدة تجاوزت ستة قرون. وانتهى تقسيم هذه الإمبراطورية إلى عدّة دول إثر الحرب العالمية الأولى].

المجر. فماذا كان إذن المجر؟ إنّ الأميرال هورتي هو الوحيد العارف بذلك.

علاوة على جنون العظمة الملكية، ورث المجريون بنية اجتماعية إقطاعية؛ إنّ بؤس الريفيين دون أرض لا يساويه بذخ بعض العائلات الأرستقراطية التي تملك تماما كلّ البلاد، وليس لإحداها شبيه في هذه المنطقة الفقيرة جدّا. وتوفر هذه الركيزة من المشاكل الاجتماعية المستعصية، في بلد متخلف من جميع النواحي، نكهة خاصة لبوخارست، وقد قيل بأنّ المجريين يمثلون عصابة ممن يجيدون الخداع والذين يكذبون على أنفسهم منذ أمد بعيد إلى درجة أنّهم فقدوا فظاظتهم الخاصة. وفي بداية الثلاثينات من القرن العشرين، وتحت تأثير الفاشية الإيطالية، ظهرت حركة فاشية قوية، هي حركة صليب القوس؛ وفي سنة 1938، أصدر المجريون، مقتفين في ذلك دوما آثار إيطاليا، أوّل القوانين المعادية لليهود. وكانت الكنيسة الكاثوليكية تمارس دورا كبيرا في المجر؛ لا سيّما وأنّ هذه القوانين وقع تطبيقها على اليهود المعمّدين الذين اهتدوا للديانة المسيحية بعد 1919؛ وحتى الذين اهتدوا قبل ذلك، فقد التحقوا بسابقيهم بعد ثلاث سنوات. كانت المعاداة للسامية، المرتكزة على مفهوم العرق، مهيمنة؛ غير أنّ إحد عشر يهوديّا ما زالوا ممثلين في مجلس الشيوخ، وكان المجر البلد الوحيد في المحور الذي أرسل فرقا عسكرية من اليهود ـ مائة وثلاثين ألف رجل، في الفرق المساعدة، ولكن حاملين للزي المجري ـ إلى الجبهة الشرقية. إن لم يكن للمجريين تسلسل في الأفكار على الإطلاق، فإنهم يميزون بجدّ أكثر من غيرهم بين اليهودي "الأهلي" ويهود الشرق، وبين اليهود الذين "أصبحوا مجريين" من "مجر التريبانون"[2] (التي تأسست، مثل بقية الدول المستحدثة بفضل معاهدة تريبانون) ويهود المناطق المحتلة منذ عهد قريب. احترم النازيون السيادة المجرية حتى شهر مارس 1944؛ فقبل هذا التاريخ، كانت المجر جزيرة أمان بالنسبة لليهود وسط "محيط من الإبادة". وعندما بدأ الجيش الأحمر يقترب عبر جبال الكربانتراس، حاولت الحكومة

(2) [مجر التريبانون، هي المجر التي ظهرت إثر الحرب العالمية الأولى. فمعاهدة تريبانون بفرساي الموقعة في 4 جوان 1920 هي التي وقع فيها تقسيم الإمبراطورية النمساوية- المجرية] .

المجرية، دوما على غرار إيطاليا، ولكن هذه المرّة بيأس، التفاوض من أجل وقف لإطلاق النار من جانب واحد. عندها قرّر الألمان احتلال المجر. وكان هذا واضحا. وما كان، على العكس، غريبا، أنّه في هذا الطور المتقدّم من الحرب، اعتبر الألمان أنّ "المسألة اليهودية" ما تزال "محلّ اهتمام"، وأنّه من الواجب "القضاء" على اليهود المجريين قبل تشريك المجر في الحرب"، مثلما كان يقول فيسنماير في تقريره إلى وزارة الشؤون الخارجية في ديسمبر 1943. غير معقول، إذ يستوجب "إنهاء" هذه "المسألة" إجلاء ثمان مائة ألف من اليهود، دون احتساب المائة ألف أو مائة وخمسين ألف من اليهود الذي اعتنقوا المسيحية.

ومهما يكن من أمر، فقد اكتست القضية أهمية وبسرعة جعلت أيخمان ينتقل بنفسه إلى بودابست، مثلما أسلفنا القول، في مارس 1944. رافقه كلّ أعضاء فريقه، الذين أتموا بعد عملهم في بقية البلدان الأوروبية. فقد دعا أيخمان كلّ من فيسليسيني وبرونار من سلوفاكيا واليونان، وأبرومايت من يوغسلافيا، ودانيكار من باريس ومن بلغاريا سيغفريد سيدل من مركز قيادته في ثريسيانستادت ومن فيينا هارمان كروماي، الذي سيمثل أيخمان في المجر. ومن برلين، اصطحب كلّ رجاله القيمين: رولف غونتر، الذي كان من أهمّ ممثليه؛ وفرانز نوفاك، المسؤول عن عمليات الترحيل؛ وأوتو هونشي، مستشاره القانوني. وهكذا فإنّ وحدة العمليات الخاصة لأيخمان تعدّ عشرة من الأنفار، إضافة إلى الموظفين، عندما استقرّ في بودابست. وفي نفس المساء من وصولهم، دعا أيخمان وفريقه المسؤولين اليهود إلى عقد اجتماع؛ يجب الحصول منهم على تأسيس مجلس يهودي ينفذ أوامر فريق أيخمان. وفي المقابل، قد يحصل المجلس على السلطة المطلقة للتصرف في كلّ يهود المجر. وفي وقت مماثل، وفي نفس المكان، لم تكن هذه اللعبة من السهولة بمكان. إذ عندها "سيعرف العالم بأسره ماذا يعني على الأرض كلمة "ترحيل" مثلما يقول نائب البابا. إضافة إلى ذلك "كانت تعني ليهود بودابست الفرصة الوحيدة لتقاسم مصير بقية يهود أوروبا. ونعرف جيّدا ما كانت تقوم به هذه المجموعة. ونعرف الكثير عن أوشفيتز"، مثلما صرّح به الدكتور كاستنار في نورنبرغ. إنّ الزعم "بالقوة السحرية" لأيخمان

غير كافية لإقناع أي كان بأنّ النازيين سيحترمون التمييز المقدس بين اليهود "الذين أصبحوا مجريين" ويهود الشرق. غير أنّ فنون الكذب على النفس يستلزم بلوغ القمة في ذلك، بما أنّ اليهود المجريين اعتقدوا حقيقة بأنّ "ذلك لا يحدث هنا" وأنّه من المحال "إرسال يهود المجر إلى خارج المجر". وتمسكوا في اعتقادهم، بينما يتعرضون يوميا، في الواقع، إلى تكذيب قطعي. كيف ذلك؟ ولماذا؟ بدأنا نفهم عندما استمعنا إلى فروديجار، في منصة الشهود، وهو يدلي بتصريح خالٍ من المنطق في المحاكمة. لقد علم الأعضاء المستقبليون للجنة المركزية اليهودية (وهو اسم المجلس اليهودي للمجر)، من دولة سلوفاكيا المجاورة بأنّ فيسليسيني، الذي كان يتفاوض معهم، يقبل عن طيب خاطر الأموال المقدّمة له. ولكنهم يعرفون أيضا أنّ الرشوة لا تجدي نفعا: "فقد رحّل فيسليسيني كلّ يهود سلوفاكيا.." . واستنتج فروديجار من هذه المعلومات "أنّه من الضروري العثور على سبيل للدخول في علاقة مع فيسليسيني".

ولعب أيخمان، في هذه الأوقات الصعبة، دورًا جيّدًا للمسؤولين اليهود: فقد جعلهم يعتقدون أنّه من المرتشين، هو وفريقه. وكان مع المستشار صامويل ستارن، رئيس الجالية اليهودية وعضو مستشار لهورتي، في كامل اللطف واللياقة. وقبل ستارن الإشراف على اللجنة المركزية اليهودية. واطمأن، هو وبقية أعضاء اللجنة، عندما جلب فريق أيخمان آلات كتابة ومرايا، وملابس داخلية للنساء وعطورات، ولوحات زيتية حقيقية لفاتو[3] وثماني بيانو. (ولكن الضابط نوفاك منحهم سبعة منها مجانا، مع هذا التوضيح: "ولكن، سادتي، لا أرغب في فتح مغازة، إنّما أريد العزف على البيانو".) وزار أيخمان بنفسه المكتبة اليهودية والمتحف اليهودي، وطمأن المعنيين بأنّ الإجراءات التي اتخذها ستكون وقتية. أمّا الرشوة، التي وقع تنشيطها في البداية، فقد أصبحت حقيقية، رغم أنها لم تتخذ الشكل المأمول. ما من مكان آخر تكبد فيها اليهود صرف أموال دون الحصول على أدنى نتيجة. ويمكننا الاستشهاد بهذه القولة الغريبة لكاستنار: "إنّ اليهودي

(3) [جون أنطوان فاتو (1684-1721) رسام فرنسي].

الذي يخاف على حياته وحياة عائلته لا يقرأ حساب للمال". (هـ !) وفي القدس، أدلى فيليب فون فروديغار، الذي تحدثنا عنه سالفا، بشهادة في هذا الشأن، وكذلك جوآل براند[4]، الذي كان عندئذ يمثل في المجر مجموعة مناوئة لليهود، وهي اللجنة الصهيونية للعون والإغاثة. "حصل" كروماي على ما لا يقل عن مليون ومائتي وخمسين ألف فرنك حالية من فوديغار في أفريل 1944، ودفعت لجنة الإغاثة مائة ألف فرنك حالية مقابل امتياز وحيد وهو ملاقاة فيسليسيني وبعض أعضاء جهاز المخابرات للإس. إس. إنّ جميع النازيين الذين حضروا هذا الاجتماع تحصلوا على إكرامية إضافية من خمسة آلاف فرنك وجاهر فيسليسيني "بالخطة الأوروبية" التي اقترحها دون جدوى سنة 1942، والقائلة، حسب زعمه سنة 1944، بأنّ هيملار كان على استعداد لنجدة كلّ اليهود، باستثناء يهود بولندا، مقابل فدية بين العشرة والخمسة عشر مليون من الفرنكات. ونظرا لاعتقادهم بأنّ هذا العرض، الذي كان مرفوضا سابقا، جدّيّ، شرع اليهود في تمكين فيسليسيني بتسبيقات. لقد مسّ مثل هذا السخاء من "مثالية" أيخمان. ولم يستطع المدّعي العام أن يثبت بأنّ أيخمان حصل من عمله على فوائد مادية، ولكن بيّن بأنّ المتهم كان يعيش في بودابست حياة ترف. كان في استطاعته أن يقطن في أفخم النزل، وأن يكون له سائق في سيارة محصنة (وهي هدية لا يمكن تناسيها من عدوّ المستقبل كورت بيشار)، وأن يذهب للصيد، ويركب الخيل وأن يستمتع، في ظلّ أصدقائه الجدد من الحكومة المجرية، بكلّ أنواع الترف الذي لم يعرفه من قبل.

ولكن، توجد في المجر مجموعة هامة من اليهود، لم يستسغ المسؤولون كلّ دسائسهم. كان يمثل الحركة الصهيونية، القوية آنذاك في المجر بالخصوص، لجنة العون والإغاثة، التي كانت لها علاقات وطيدة

(4) [جوآل برانت (1906-1964) يهودي من أصل مجري، عاش في ألمانيا منذ 1910 انخرط في الحزب الشيوعي الألماني. ألقي عليه القبض سنة 1934 إثر حريق البرلمان الألماني في برلين، ثم هاجر إلى بودابست حيث أصبح صهيونيا وانخرط في حزب الماباي. تعامل مع الدكتور كاستنار وأيخمان خلال الحرب العالمية الثانية، وفر إلى اسطنبول، ثم إلى دمشق فالقاهرة حيث ألقى الحلفاء عليه القبض وأرسلوه إلى فلسطين حيث مات سنة 1964].

بفلسطين وساعد اللاجئين من بولندا وسلوفاكيا ويوغسلافيا ورومانيا. وكانت اللجنة أيضا على صلة وثيقة مع اللجنة الأمريكية لتوزيع العون، التي تموّل أنشطتها، ونجحت في إرسال بعض اليهود، سرّا أو علنية إلى فلسطين. وعندما حلت الكارثة على بلدهم، قام أعضاء هذه اللجنة بتجهيز "أوراق مسيحية" أو شهادات التعميد، لتيسير عمليات التنقل سريًا. كان الصهاينة يعرفون جيّدا أنهم كانوا خارج القانون؛ وكانوا يتحركون بمقتضى ذلك. وكان جوآل برانت، المبعوث الخائب، الذي تقدّم، في منتصف الحرب، للحلفاء بعرض هتلر (وهو مقايضة حياة مليون يهودي مقابل عشرة آلاف شاحنة) أحد أهمّ المسؤولين في لجنة العون والإغاثة؛ وفي القدس، أثيرت علاقاته مع أيخمان؛ وقام بنفس الشيء فيليب فون فروديغار، غريمه السابق في المجر. ويتذكر فروديغار (الذي لم يحتفظ أيخمان عنه، ولو عرضيا، أي ذكرى منه) بأنّ أيخمان استقبله بفظاظة؛ بينما أقرت شهادة برانت الرواية التي قدّمها أيخمان حول مفاوضاته مع الصهاينة. فقد قدّم أيخمان نفسه لبرانت بمثابة "الألماني المثالي" الذي يتوجه إلى "يهودي متعلق بالمثالية"، ــ وهكذا يلتقي خصمان في ساعة صفاء. فقد قال أيخمان لبرانت: "قد نكون غدا في حلبة المعركة من جديد". وعلى أي حال، تدلّ هذه المسرحية المرعبة بأنّ ميل أيخمان إلى الجمل "الرنانة"، ولكن الخاوية، لم يكن سوى فترة راحة يستعملها لمغالطة قضاته. فعندما يلتقون بالصهاينة، فلا أيخمان ولا أحد من فريقه استعمل الكذب المحض الذي يخصونه لأعضاء اللجنة المركزية اليهودية. إنهم يتخلون حتى عن "قواعد اللغة"، ناعتين الأشياء بأسمائها. وكلما اقتضى الأمر التفاوض بجديّة ــ حول سعر تأشيرة الخروج، وحول "المخطط الأوروبي"، وحول مقايضة اليهود بالشاحنات ــ لم يكن أيخمان لوحده بل أيضا المعنيين ــ مثل فيسليسيني، بيشار ورجال المخابرات الذين يلتقي بهم كل صباح جوآل برانت ــ من الصهاينة. فكأنما الأمور بالنسبة إليهم طبيعية. ولكن يمكن تفسير هذا التصرف بسهولة: فقد كان لدى لجنة العون والإغاثة، في كلّ مكان من العالم، كلّ "العلاقات" الضرورية للدفع بالعملة الأجنبية، بينما اللجنة المركزية اليهودية ليس لديها سوى الحماية المشكوك فيها للوصي هورتي. ووفر الألمان العديد من

الامتيازات للمسؤولين الصهاينة، بينما لم يحصل أعضاء اللجنة المركزية اليهودية سوى حقّ الاعفاء العادي والوقتي (للاعتقال والترحيل). كان الصهاينة يقدرون على التنقل بكامل الحرية او تقريبا، ولم يكونوا ملزمين بحمل النجمة الصفراء، ولهم ترخيص لزيارة المعتقلات المجرية، وبعد مدّة وجيزة، تمكن الدكتور كاستنار، مؤسس لجنة العون والإغاثة، من السفر في ألمانيا النازية دون حمل أوراق تدلّ على أنّه يهودي.

وبالنسبة لأيخمان، الذي تمرّس في فيينا، وبراغ وبرلين، فقد كان تنظيم اللجنة المركزية اليهودية بالنسبة إليه مسألة روتينية، لم تأخذ منه أكثر من أسبوعين. وكان بديهيا من الصعب جدًا ضمان مساهمة المسؤولين المجريين في عملية من الحجم الكبير. فقد كان الأمر بالنسبة لأيخمان أمرا نوعًا ما جديدا. عادة ما تدير وزارة الشؤون الخارجية وممثلوها المفاوضات باسمه، بمعنى، في هذه الوضعية الوزير المفوّض للرايخ الذي وقعت تسميته حديثا في المجر، الدكتور ادموند فيسنماير، هو الذي قد يكون أرسل إليه أيخمان "مستشارا". ولكن لم يكن أيخمان يرغب في أن يلعب دور "المستشارين": إنّ من يقوم بهذه الأعمال هو من رتبة نقيب، بينما هو، أيخمان، فقد كان ملازم-عقيد، أي أنّه أرقى منه بدرجتين. ففي المجر، قام بنفسه بكلّ الاتصالات: فكان ذلك انتصاره العظيم. كان أهمّ محاوريه: لاسزلو أندر، الذي بسبب ممارسته المعادية للسامية نعتها هورتي بنفسه "بالخرقاء"، وقع تعيينه حديثا وكيل كاتب دولة مكلف بالشؤون السياسية (اليهودية) في وزارة الداخلية؛ وشرطي - ملازم العقيد فيرنشزي[5]، المكلف بعمليات الترحيل. وبمساعدة كلّ الناس، أصبح أيخمان متيقنا بأنّ "الضروري" (قرارات معادية لليهود، تجميع يهود الأرياف في المدينة) قد يكون تمّ "في لمح البصر". فانتظمت ندوة خاصة في فيينا؛ حضرها مسؤولون (ألمان) من سكك حديد الدولة: ويتعلق الأمر بنقل قرابة النصف

---

(5) [لاسزلو فيرنشزي 1898-1946) ضابط في الدرك المجري وفي القسم الأمني الألماني خلال الحرب العالمية الثانية. وإثر الانقلاب على هورتي، ارتقى إلى رتبة وزير مكلف بالشؤون اليهودية، وإثر الحرب حكمت عليه محكمة شعبية بالإعدام الذي نُفذ فيه في 31 مارس 1946].

مليون من الأشخاص. وقد وقع إعلام هوس، قائد أوشفيتز، بهذا المشروع، من قبل رئيسه، الجنرال ريشارد غلوك من الديوان المركزي للشؤون الاقتصادية والإدارية. وأصدر هوس الأمر ببناء خط حديدي جديد، يسمح بجلب عربات إلى حدّ بعض أمتار فقط من أفران حرق الجثث. فارتفع عدد فرق الموت، العاملين في تشغيل غرف الغاز من 224 إلى 860. وفي الحاصل، كان كلّ شيء جاهزًا للقتل على نطاق واسع: أصبح في الإمكان قتل بين ستة آلاف واثني عشرة ألف شخص في اليوم. وشرعت القاطرات في الوصول في ماي 1944. ولم يقع الاحتفاظ، للعمل في الأشغال الشاقة، إلا بالعدد القليل من "الرجال المؤهلين للعمل"، وقع تعيينهم في مصنع كروب للذخيرة، في أوشفيتز بالذات. (فالمصنع الجديد لكروب، البرثاورك، الذي وقع بناؤه في بريسلو، بألمانيا، يستعمل اليد العاملة اليهودية من أي منطقة كانت. ويعيش العملة اليهود في ظروف قاسية أكثر من فرق العمل في معتقلات الموت.)

لم تدم العمليات، في المجر، إلا شهرين: فوقع إيقافها فجأة في بداية جويلية. ذلك لأنّها تمتعت بدعاية استثنائية- بفضل الصهاينة بالخصوص. لقد تلقى هورتي طوفانا من الاحتجاجات صادرة عن البلدان المحايدة ومن الفاتيكان. غير أنّ نائب البابا حاول أن يشرح بأنّ مؤاخذات الفاتيكان لم تكن ترتكز إلى "شعور مجانب للرحمة". ستكون هذه الجملة كصرح لكبار شخصيات الكنيسة، الذين بحكم المفاوضات والتسويات مع رجال يدعون إلى "القسوة دون رحمة"، قد سقطوا في الدرك الأسفل.) ومرّة أخرى، كان السويد أوّل بلد لطرح حلّ عملي: فقد وزع تأشيرات دخول. ثمّ قام بنفس العمل كلّ من سويسرا، وإسبانيا والبرتغال، إلى درجة أنّ حوالي خمسة وثلاثين ألف يهودي تمكنوا من البقاء للعيش في بوخارست في محلات خاصة، تحت رعاية بلدان محايدة. وتلقى الحلفاء، وجعلوها علنا، قائمة لأهمّ المتهمين السبعين؛ فأرسل روزفلت إنذارا، قائلا: "لا يصبح مصير المجر مثل مصير البلدان المتحضرة، إن لم يقع وضع حدّ لعمليات الترحيل". لا يمكننا أخذ هذا التهديد مأخذ الجدّ: ففي 2 جويلة، وقع قصف بودابست بالقنابل بعنف استثنائي. ونتيجة لضغوط من عدّة أطراف،

أمر هورتي بوقف عمليات الترحيل. ومن الطبيعي أن لا يمتثل أيخمان "للشيوخ الأغبياء" ـ فقد كانت تلك إحدى التهم الدامغة التي استعملت ضدّه ـ ورحّل، في منتصف جويلية، خمسة عشرة ألف يهودي آخرين كانوا في قبضته: كانوا محتجزين في أحد المعتقلات بأحواز بودابست. ولمنع المسؤولين اليهود من إعلام هورتي، جمع أيخمان اللجنتين في مكتبه؛ فقد حجزهم الدكتور هونشي في المكتب تحت حجج واهية، إلى أن غادرت قاطرات المرحلين المجر. وفي القدس، أكد أيخمان أنّه لا يتذكر على الإطلاق هذه المرحلة. وأعلن القضاة "بأنّهم على اقتناع من أنّ المتهم يتذكر جيّدا انتصاره على هورتي"؛ ولكن من الجائز أن نشك في ذلك، إذ في نظر أيخمان، لم يكن هورتي أبدا شخصية مميزة.

ويظهر أنّه كان آخر قطار غادر المجر قاصدا أوشفيتز. ففي أوت 1944، كان الجيش الأحمر في رومانيا، وإلى رومانيا وقع إرسال أيخمان عندما انجلى الأمر. وعند عودته إلى بودابست، اكتشف أنّ حكومة هورتي، وقد حزمت أمورها، تطالب بانسحاب فريق الموت هذا. وطلب أيخمان بنفسه ترخيصًا من برلين بالعودة مع رجاله، باعتبار أنّ وجودهم "صار الآن غير مجد". غير أنّ برلين رفضت. وأثبتت الأحداث بأنّ برلين على حق، إذ انقلبت الأوضاع، مرّة أخرى. بينما كان الروس على بعد مائة وستين كيلومتر عن بودابست، نجح النازيون في إزاحة حكومة هورتي ووضع مكانها فرانش سزالازي[6]، قائد فاشيي صليب القوس. كان من الهراء إرسال اليهود إلى أوشفيتز، بما أنّه سيقع تفكيك "التسهيلات". وعلى عكس ذلك، كانت ألمانيا تفتقر إلى اليد العاملة. فكان فيسنماير، السفير المفوّض للرايخ، الذي تفاوض عندها مع وزير الداخلية المجري؛ وحصل على ترخيص لإرسال خمسين ألف يهودي إلى الرايخ ـ رجال بين السادسة عشر والستين من

(6) [فرانش سزالازي (1946-1897) سياسي مجري، رئيس حزب صليب القوس، استولى بإعانة النازيين على السلطة في أكتوبر 1944، وفرّ إلى ألمانيا حيث ألقى عليه الحلفاء القبض في ماي 1945 وسلموه في أكتوبر من نفس السنة إلى السلطات المجرية الجديدة، فحكمت عليه محكمة شعبية بالإعدام الذي نفذ فيه يوم 12 مارس 1946].

العمر، ونساء بأقل من الأربعين. وأضاف فيسنماير في تقريره بأنّ أيخمان يرجو إرسال خمسين ألف آخرين. ونظرا لعدم توفر وسائل النقل (التي لم تعد موجودة)، فكروا، في نوفمبر 1944، في إمكانية السير على الأقدام. استوجب ذلك أمر من هيملر لوضع حدّ لذلك. واليهود الذين وقع نقلهم بهذه الطريقة وقع اعتقالهم صدفة من طرف الشرطة المجرية، التي لم تأخذ بعين الاعتبار لا الاستثناءات التي يتمتع بها العديد من اليهود، ودون محدودية للسنّ. وكان السائرون على الأقدام مخفورين من طرف رجال صليب القوس، الذين كانوا ينهبونهم ويعاملونهم بكلّ قسوة. وكانت النهاية. فمن ثمان مائة ألف يهودي من المجر، لم يبق دون شك سوى بعض المائة وستين ألف في غيتو بودابست (بينما كانت الحملة مخصصة للتخلص من كلّ اليهود). ومن بين هؤلاء، كان العشرات من الآلاف ضحايا المجازر التلقائية. وفي 13 فيفري 1945، استسلم المجر للجيش الأحمر.

لقد مثُل أهمّ المسؤولين المجريين المتسببين في المجازر أمام المحاكم، وحُكم عليهم بالإعدام ونُفذ فيهم. ولكن، وباستثناء أيخمان، حُكم على المسؤولين الألمان ببضع سنوات سجن فقط.

كانت سلوفاكيا، مثلها مثل كرواتيا، ابتكارًا من الوزارة الألمانية للشؤون الخارجية. ففي مارس 1939، وقبل أن يحتل الألمان تشيكوسلوفاكيا، قدم السلوفاكيون إلى برلين للتفاوض حول "استقلالهم". فقد وعدوا آنذاك غورنغ بأنّهم سيقتفون بأمانة خطى ألمانيا في تعاملهم مع المسألة اليهودية. ولكن في ذلك الشتاء من 1938-1939، لم يسمع أحد بعد بالحلّ النهائي. كان هذا البلد الصغير، الذي يضمّ مليونين ونصف المليون من الفلاحين الفقراء ومن تسعين ألف يهودي، وبدائيا، ومتخلفا وكاثوليكيا بعمق. في تلك الفترة، كان يحكمه قسّ كاثوليكي، الأب جوزيف تيزو[7]. وكانت الحركة الفاشية الكاثوليكية، المسماة حرس هلينكا، متشبعة

---

(7) [جوزيف تيزو (1887-1947) قسّ كاثوليكي، نائب في البرلمان التشيكوسلوفاكي. أصبح رئيسا لسلوفاكيا أثناء الحرب العالمية الثانية برعاية ألمانيا النازية، التي دخل معها الحرب ضدّ الاتحاد السوفييتي سنة 1941. وفي سنة 1945، هرب أمام تقدم الجيش الأحمر، =

بالكاثوليكية، وتتميز المعاداة للسامية العنيفة لهؤلاء الفاشيين المتدينين، أو لهذه الكنيسة الفاشية، من حيث الشكل والمضمون، عن العنصرية العصرية المتطرفة للألمان. ليس هنالك سوى واحد من المعادين للسامية "الحديثة" في الحكومة السلوفاكية: وهو الصديق الحميم لأيخمان، سانو ماش وزير الداخلية. أن تكون مسيحيا، فقد كان ذلك للسلوفاكيين التمييز بين اليهودي المعمّد واليهودي غير المعمّد ــ وهو ما يعتبره النازيون من الأمور التي وقع "تجاوزها" ــ "فالمسألة اليهودية" بالنسبة إليهم تُطرح بتعابير من القرون الوسطى: كان طرد اليهود وتوارث ممتلكاتهم هو الحلّ، وليس "إبادتهم" بطريقة منهجية، خاصة وأنّ عمليات القتل العرضية لا تقلقهم على الإطلاق. ففي نظر السلوفاكيين، لا يمثل اليهود سوى "مذنبين" لا لأنهم ينتمون إلى عرق أجنبي، بل لأنهم كانوا أثرياء. ولم يكن يهود سلوفاكيا شديدي الثراء حسب المعايير الغربية؛ ولكن اثنين وخمسين منهم على الأقل وجدوا أنفسهم مرغمين على التصريح بممتلكاتهم لأنهم يكسبون ما يساوي الألف فرنك حالية، واكتشفوا أنّ ثروتهم جميعا تُقدّر بخمسة ملايين من الفرنكات. استوجب الأمر أن يعتقد السلوفاكيون أنّ جميع اليهود من الأثرياء.

خلال السنة والنصف الأولى من "استقلالهم"، انشغل السلوفاكيون بحلّ "مشكلهم اليهودي" بطريقتهم. فقد سلموا كبرى المؤسسات الاقتصادية اليهودية إلى غير اليهود، وأصدروا بعض القوانين المعادية لليهود، التي "من أهمّ مساوئها" إعفاء اليهود الذين اهتدوا للمسيحية قبل 1918، وأنشأوا الأحياء الخاصة باليهود على غرار الحكومة العامة وجندوا اليهود للأعمال الشاقة. وقبل الأوان، منذ سبتمبر 1940، حصل السلوفاكيون على "مستشارهم" للشؤون اليهودية: الضابط دياتر فيسليسيني، الصديق والرئيس منذ عهد قريب لأيخمان (في المصالح الأمنية)، المعجب به كثيرا (كان يدعوه بأخيه الأكبر)، وهو الآن سنوه في الرتبة. لقد وقع إلحاق فيسليسيني بالوفد الألماني في براتيسلافا. ونظرا إلى أنّه لا يرغب في الزواج، فهو لا

= ولكن ألقي عليه القبض ووقع تسليمه إلى السلطات التشيكوسلوفاكية الجديدة، فصدر عليه حكم بالإعدام، نُفذ فيه يوم 18 أفريل 1947].

يستطيع أن يرتقي في الرتبة، إلى درجة أنّه بعد سنة تخطاه أيخمان وأصبح رئيسه. كان أيخمان يعتقد أنّ قضية الرتبة هذه قد جرحت فيسليسيني؛ وهذا ما قد يفسر جزئيان كيف تحامل، وهو من شهود محاكمة نورنبرغ، على أيخمان واقترح أيضا "إخراج" صديقه القديم من مخبئه. ولكن ذلك غير مقنع. أكيد أنّ فيسليسيني لم تكن لديه سوى فكرة: وهو خلاص ذاته. وقد كان أيضا مغايرا لأيخمان قدر الإمكان. فقد كان ينتمي للطبقة المتعلمة من الإس. إس.، يعيش بين كتبه وأسطواناته الموسيقية، يجبر يهود المجر على مناداته بلقب "البارون"، ولا يهتمّ، بصفة عامة، كثيرا إلا بالمال أكثر من ترقيته. وبذلك كان أوّل من أظهر توجهات "معتدلة" في الإس. إس..

لم يحدث شيء يذكر في سلوفاكيا خلال هذه السنوات الأولى. ولكن في مارس 1942، ظهر أيخمان في براتيسلافا للتفاوض حول ترحيل عشرين ألف من "اليهود الشبان والأقوياء للعمل". وبعد شهر، قدم هايدريش نفسه لزيارة الوزير الأوّل، فويتاك توكا[8]، وحصل، عن طريق "الإقناع"، على ترخيص بتجميع كلّ اليهود في الشرق، بما فيهم الذين تنصروا والذين وقع إعفاءهم إلى ذلك الحين. وعندما علمت الحكومة، التي يديرها قسّ، بأنّ "الألمان لا يطالبون بأي قسم من ممتلكات هؤلاء اليهود، إلا دفع خمس مائة مارك عن كلّ يهودي يقع قبوله، فهمت جيّدا أنّه من الضروري إصلاح "الخطأ الأساسي" المتمثل في التمييز بين اليهود والمسيحيين لأسباب دينية. أحسن من ذلك، طالبت الحكومة السلوفاكية من وزارة الشؤون الخارجية الألمانية ضمانا إضافيا: "وهو أنّ اليهود المغادرين لسلوفاكيا والذين يقع قبولهم من [قبل الألمان] يظلون على الدوام في المناطق الشرقية، ولا يمكن لهم العودة أبدا إلى سلوفاكيا". وعلى إثر هذه المفاوضات "في القمّة"، تحوّل أيخمان إلى براتيسلافا للمرّة الثانية. وتزامنت زيارته مع مقتل هايدريش. وفي شهر جوان 1942، وقع ترحيل اثنين وخمسين ألف يهودي من طرف الشرطة السلوفاكية إلى معتقلات الإبادة في بولندا.

---

(8) [فويتاك توكا (1880-1946) رجل سياسي سلوفاكي مساند لهتلر، عمل وزير أول لسلوفاكيا فيما بين 1939 و1944، وقعت محاكمته إثر الحرب وإعدامه يوم 20 أوت 1946].

بقي في سلوفاكيا أيضا بعض خمس وثلاثين ألف يهودي، ينتمون كلهم إلى الفئة المعفاة، أساسا، من الترحيل : يهود متنصرون وعائلاتهم، وأفراد لبعض المهن، وشبان مجموعون في فرق للأعمال الشاقة وبعض رجال الأعمال. وما إن وقع تجميع معظم اليهود السلوفاكيين، حتى نجحت اللجنة اليهودية للعون والإغاثة في براتيسلافا، المرادفة للمنظمة الصهيونية المجرية، في منح رشاوي لفيسليسيني؛ ووعد هذا الأخير بتخفيض وتيرة الترحيل، وأنّه سيهتم بذلك، وطرح جهرا "المخطط الأوروبي" الذي استعمله بعد ذلك بسنة في بودابست. أكيد أنّ فيسليسيني قد انشغل بأمر آخر غير كتبه، وموسيقاه وبالطبع الأموال التي وصلته. ولكن في ذلك الوقت بالذات أوضح الفاتيكان للكنيسة الكاثوليكية المعنى الحقيقي لكلمة "التجميع". عندئذ أصبحت عمليات الترحيل مكروهة شعبيا (قال سفير ألمانيا، هانس إيلارد لودين[9] نفس الشيء لوزارة الشؤون الخارجية في برلين) وطلبت الحكومة السلوفاكية الترخيص لها بزيارة مراكز "التجميع". وهو الطلب الذي رفضه فعلا كلّ من فيسليسيني وأيخمان، بما أنّ اليهود "المجمعين" لم يعودوا من هذا العالم. وفي ديسمبر 1943، قدم الدكتور إدموند فيسنماير إلى براتيسلافا لملاقاة الأب تيزو شخصيا؛ لقد أرسله هتلر؛ وكان مكلفا بأن يقول لتيزو بأن "يكون أكثر واقعية". ووعد تيزو بوضع بين ستة عشرة ألف وثمانية عشرة ألف من اليهود غير المتنصرين في معتقلات وأن يقع إنشاء معتقل خاص لليهود المتنصرين، وعددهم عشرة آلاف تقريبا؛ ولكنه رفض تهجير اليهود. وفي جوان 1944، ظهر مرّة أخرى فيسنماير، الذي أصبح مسؤولا مفوّضا من الرايخ في براتيسلافا وفرض أن يقع إدراج اليهود الباقين في سلوفاكيا في العمليات المجرية. فرفض تيزو ذلك مرّة أخرى.

وفي أوت 1944ن بينما كان الجيش الأحمر يقترب، اندلعت ثورة عارمة في سلوفاكيا؛ فاحتلّ الألمان البلاد. كان فيسليسيني آنذاك في المجر،

---

(9) [هانس إيلارد لودين (1905-1947) ديبلوماسي ألماني، عمل أثناء الحرب العالمية الأولى سفيرا في سلوفاكيا. إثر الحرب حكم عليه بالإعدام من قبل محكمة شعبية تشيكوسلوفاكية ونفذ فيه يوم 9 ديسمبر 1947].

ومن الأكيد أنّه لم يعد محلّ ثقة. ومهما يكن من أمر، فقد أرسل الديوان المركزي لأمن الرايخ آلوا برونير إلى براتيسلافا لاعتقال وترحيل اليهود الذين ما زالوا موجودين في سلوفاكيا. وشرع برونير في اعتقال وترحيل أعضاء لجنة العون والإغاثة، ثم، وهذه المرّة بإعانة وحدات الإس. إس. الألمانية، رحّل أيضا اثني عشرة ألف أو أربعة عشر ألفا من الأشخاص. وفي يوم 24 أفريل 1945 دخل الروس إلى براتيسلافا: فوجدوا فيها قرابة العشرين ألف يهودي على قيد الحياة.

XIII
معتقلات الموت في الشرق

يعتبر النازيون "الشرق" المنطقة الشاسعة التي تضمّ بولندا، ودول البلطيق والمناطق الروسية المحتلة. وكان الشرق منقسما إلى أربع وحدات إدارية: الفارتنغو (أي المناطق الغربية لبولندا، التي وقع ضمها للرايخ) تحت إشراف المحافظ أرتور غرايسلر؛ وأرض الشرق (أي المنطقة التي تضمّ لتوانيا، ولاتفيا، واستونيا وروسيا البيضاء، وهي منطقة غير محدّدة؛ وكانت ريغا هي المقر الإداري لسلطات الاحتلال)؛ وكانت الحكومة العامة (في وسط بولندا) تحت إشراف هانس فرانك؛ وأوكرانيا، في ظل ألفريد روزنبارغ، وزير المناطق الشرقية المحتلة. وكان أوّل شهود الاتهام الذين وقع تقديمهم في القدس أصيلي هذه البلدان؛ ولكن المحاكمة لم تهتمّ بالشرق إلا في آخر المقام.

أكيد أنّ المدعي العام وكذلك القضاة لديهم أسباب وجيهة باتخاذ هذه القرارات المخالفة. فقد كان الشرق المسرح المتميز لمعاناة اليهود، والمحطة النهائية البشعة لكلّ عمليات الترحيل؛ ما من أحد، أو تقريبا، تمكن من الفرار منها وعدد من تبقى على قيد الحياة قلما بلغ فيها الخمسة في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، كان الشرق قبل الحرب المنطقة الأوربية التي نعدّ فيها العدد الكبير من اليهود. فقد كانوا أكثر من ثلاثة ملايين في بولندا، ومائتي وستين ألف في دول البلطيق، وأكثر من مليون ونصف المليون في روسيا البيضاء، وأوكرانيا والقرم.

اهتمّ المدعي العام بالخصوص بمعاناة الشعب اليهودي و"بأبعاد المجزرة" التي كان هدفا لها؛ وبالتالي، فمن المنطقي، بالنسبة إليه، أن يشرع بالشرق وأن يبين إلى أي درجة يستطيع اعتبار أيخمان المسؤول الوحيد لهذا الجحيم. ولكن لسوء الحظ فالوثائق التي تثبت علاقة المتهم بالشرق قليلة جدّا: فجذاذات الغيستابو، وخاصة جذاذات مصلحة أيخمان، وقع، حسب ما قيل، اتلافها من طرف النازيين. كانت قلة الوثائق ذريعة للمدّعي العام للشروع في عرض دون خاتمة لشهود أثاروا المأساة الكالحة للشرق. ولكن كان لهذا الاستعراض هدف آخر. تداولوا، خلال المحاكمة، وعلمنا فيما بعد (بفضل النشرة الخاصة التي أصدرتها في أفريل 1964 مؤسسة ياد فاشام[1] للأرشيف الإسرائيلية عن المرحلة النازية) بأنّ المدعي العام تعرّض إلى العديد من الضغوط من قبل المتبقين على قيد الحياة الإسرائيليين، الذين يؤلفون قرابة العشرين بالمائة من السكان الإسرائيليين. فقد قدموا بأعداد وافرة، وبصفة تلقائية، لملاقاة السلطات المكلفة بالمحاكمة وكذلك مؤسسة ياد فاشام التي تكفلت بتحضير جزء من الوثائق، وتقدموا بشهادتهم. ووقع إزاحة أسوء المتطوعين.، أولائك الذين يمتلكون "خيالا خصبا"، والذين "شاهدوا أيخمان في أماكن عديدة لم يزرها أبدا". ولكن ستة وخمسين "من شهود معاناة اليهود"، مثلما أسمتهم السلطات المكلفة بالمحاكمة، مثلوا للشهادة أمام المحكمة، عوضا عن الخمسة عشر أو العشرين المبرمجين في البداية. ومن بين المائة والواحدة والعشرين جلسة محاكمة، فقد وقع تخصيص ثلاثة وعشرين لتلك العموميات حصريا والتي لم تكن لها أي علاقة ظاهريا مع حالة أيخمان. لم يقع تقريبا مساءلة شهود الاتهام من قبل الدفاع، ولا من طرف القضاة. ولكن رفض الحكم الأدلة التي وفرها هؤلاء الشهود ضدّ أيخمان، إلا إذا ما وقع تعزيزها من ناحية أخرى. (هكذا رفض القضاة اتهام أيخمان بقتل طفل يهودي صغير في المجر، وبأنّه كان المحرض على ليلة تهشيم البلور في ألمانيا والنمسا. أكيد أنّه لم يكن في ذلك العهد فعلا على علم بأيّ أمر؛ وفي القدس أيضا، اتضح أنّ أيخمان لم يكن أقل علم

(1) [المؤسسة المشرفة على المتحف الذي يذكر بمحرقة اليهود في الحرب العالمية الثانية].

بليلة تهشيم البلور من الاخصائيين في التاريخ النازي.) ولم يحتفظ القضاة أيضا بتهمة القتل لثلاثة وتسعين طفل من ليديس، الذين وقع ترحيلهم إلى لودز إثر مقتل هايدريش، إذ "أنّ الأدلة التي تقدموا بها لم تكن مقنعة بالتمام مثل حال هؤلاء الأطفال الذين قتلوا" . ولم يقبل القضاة اعتبار أيخمان المسؤول عن أفعال الفرقة 1005.

كانت هذه النشاطات، التي تضمّ من بينها "أشنع الأعمال التي قدمتها هيئة الاتهام"، تتمثل فيما يلي: تعيد الفرقة 1005 فتح القبور الجماعية في الشرق ورشّ الجثث قصد فسخ أيّ أثر للجريمة؛ وكان رئيس هذه الفرقة المدعو بول بلوبل[2]، إذ كان، حسب شهادته في نورنبرغ، يتلقى أوامره من مولر، رئيس القسم الرابع للديوان المركزي لأمن الرايخ. ولا يمكن الأخذ بعين الاعتبار أيضا ضدّ أيخمان الظروف الشنيعة التي وقع فيها أخذ اليهود المتبقين على قيد الحياة من معتقلات الإبادة إلى معتقلات التجميع الألمانية، خاصة معتقل برغن-بلسن، خلال الأشهر الأخيرة من الحرب.) لم يقع التشكيك أبدا في جوهر تصريحات "الشهود الحقيقيين". ولم يوفروا، لا محالة، عناصر جديدة. إذ نعرف منذ أمد بعيد ظروف العيش في غيتوات بولندا، والوسائل المستعملة في مختلف معتقلات الموت، والأشغال الشاقة ومحاولات الإبادة عن طريق هذه الأشغال وخلالها. فلم يقع ذكر اسم أيخمان سوى نادرا، إلا إذا ما كان الأمر متعلقا بإشاعات وبروايات مسموعة (وهذه الطريقة لا يقع الاحتكام إليها قانونيّا). وتنهار شهادة كلّ "من شاهده بأمّ عينيه" ما إن وقعت مساءلته. وخلصت المحاكمة بأنّ المحور الأساسي لأيخمان هو الرايخ، والمناطق تحت الحماية، والبلدان الأوروبية الموجودة في الغرب، وفي الشمال، وفي الجنوب والجنوب-الشرقي، وأوروبا الوسطى" ــ بمعنى في كلّ مكان باستثناء الشرق. وإذن لماذا لم توقف المحكمة هذه الشهادات التي دامت أسابيع، بل وأشهرًا ؟ أشار نصّ

(2) [بول بلوبل (1894-1951) مهندس ألماني ورئيس الفرقة الخاصة 1005 خلال الحرب العالمية الثانية. أعفي سنة 1942 من مهامه بسبب اسرافه في السكر، ولكنه واصل عمله حتى 1944. حكم عليه سنة 1945 بالإعدام الذي نفذ فيه يوم 7 جوان 1951].

الحكم إلى هذه المسألة، ووفر لها، وكأنه يعتذر، إجابة نوعًا ما غير منطقية: "بما أنّ المتهم ينكر كلّ الاتهامات"، فإنّ القضاة لم يقدروا على تجنب "الحيثيات العامة". ولكن المتهم لم ينكر الأحداث التي جعلته متهما، بل ينفي مسؤولياته "حسب ما يريده الاتهام".

وجد القضاة، في الحقيقة، أنفسهم أمام معضلة بشعة. ففي بداية المحاكمة تحديدا، شكك الدكتور سيرفاتيوس في نزاهة القضاة؛ فمن وجهة نظره، ليس هنالك من يهودي مؤهل لمحاكمة من وضع حيز التطبيق الحلّ النهائي. فأجابه عندئذ رئيس المحكمة: "نحن قضاة من حيث المهنة، ونحن متعوّدون على معرفة الحجج المطروحة علينا، والقيام بعملنا أمام العموم؛ ويمكن للناس أن ينتقدوننا. فالقضاة بشر، من لحم ودم، بحواس وعواطف، حتى وإن عُقدت المحكمة. وإن لم يكن الأمر كذلك، فلا يمكن أن نجد في أي مكان قاضيًا لمحاكمة مجرم قادرًا أن يثير في نفسه الشرف.. ولا يمكننا أن ننكر أنّ ذكرى الهولوكوست النازي تثير مشاعر كلّ اليهود، ولكن كلّ الوقت الذي ستعرفه هذه المحاكمة بإشرافنا، ومن واجبنا السيطرة على عواطفنا، وهذا الواجب ستحترمه". قد يكون هذا البيان منصفا وعادلا، وقد يكون أقنع الدكتور سيرفاتيوس؛ إلا إذا ما أراد القول بأنّ اليهود غير قادرين حتى على فهم المشاكل التي يطرحها تواجدهم في مختلف بلدان العالم؟ وأنهم، إذن، غير مؤهلين لتقييم الحلّ النهائي التي عُنيت بها هذه المشاكل؟ ولكن ــ وهنا تكون سخرية الوضع ــ إن كان الدكتور سيرفاتيوس أراد تقديم هذه الأطروحة، فإنّ المتهم نفسه، أو بالأحرى شهادته الخاصة، التي كررها وأكد عليها عديد المرات، كان من المفترض أن يجيب بأنّه تعلم ما عرفه عن المسألة اليهودية من قراءاته للمؤلفين الصهاينة: تيودور هرتزل، أدولف بوهم و"كتبهما الأساسية". فمن كان إذن مؤهلا لمحاكمة أيخمان غير هؤلاء الرجال الثلاث الصهاينة منذ سنّ المراهقة؟

لكن هؤلاء القضاة، يهود ومواطنون لبلد واحد سكانه من خمسة من بين المتبقين على قيد الحياة، يثيرون مشكلا، انتهى به الأمر أن صار شائكا ومحيّرا. فبعد أن جمع هوسنار "مجموعة مأساوية" من الأشخاص الذين عانوا، سارع كلّ واحد منهم إلى اغتنام هذه الفرصة الفريدة من نوعها، وكلّ

واحد منهم على قناعة بأنّ من حقه في يوم بأكمله في المحكمة. كان في إمكان القضاة معاتبة المدعي العام، ومساءلته إن كان من المعقول أو حتى من المناسب أن تكون هذه المحاكمة تعلة "لرسم لوحات عامة"؛ وقاموا فعلا بذلك. ولكن ما إن يجد الشاهد نفسه في المنصة، حتى يصبح من الصعب مقاطعته، وباختصار مثل هذه الشهادات، "بسبب شرف الشاهد وبسبب الموضوع الذي يثير"، مثلما قال القاضي لاندو. وهل كان للقضاة الحق، إنسانيا، في حرمان هؤلاء الشهود من يومهم في المحكمة؟ وهل يجرؤون، إنسانيا، التشكيك في صدق أي جزئية والحال أنهم "سيفصحون عند منصة الشهود" حتى وإن كان ما سيقولونه "يمكن اعتباره ثانويا بالنسبة للمحاكمة"؟

وظهرت عقبة أخرى. ففي إسرائيل، مثلها مثل اغلبية البلدان، كلّ شخص يقف أمام المحكمة يُعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته. ولكن في حالة أيخمان، تصير هذه القاعدة نوعًا من الخيال. وإن لم يقع إقرار إدانته حتى قبل أن يظهر في القدس، فإنّ الإسرائيليين لم يكن في وسعهم التجريء على اختطافه حتى وإن أرادوا ذلك. لقد شرح الوزير الأوّل بن غريون، في رسالة بعث بها إلى الحكومة الأرجنتينية في الثالث من جوان 1960، لماذا "خرقت إسرائيل القوانين الأرجنتينية"، فكتب يقول: "ذلك لأنّ أيخمان الذي نظم القتل الجماعي [لستة ملايين من ذوينا] على نطاق واسع، لا مثيل له، في كامل أنحاء أوروبا". وعندما اقتضى الأمر إلى اعتقال عادي في إطار القانون الجزائي العادي، فإنّه من الواجب دعم الشكوك التي تحوم حول المتهم بالتحقيق، حتى يكون اتهامه بمثابة يقين لا جدال فيه، إذ أنّ الأمر يعود للمحكمة للإقرار بأنّ المتهم مذنب. ولكن الأمر يتعلق بأيخمان؛ ويمكن تبرير اعتقاله غير الشرعي، وهو في نظر العالم عمل شرعي، لا لشيء إلا لأنّ نهاية المحاكمة كانت متوقعة. لقد وقع تضخيم أهمية أيخمان في عملية الحلّ النهائي. وكان الخطأ في ذلك لأيخمان، الذي كان يتباهى كثيرا؛ فمقارنة للمتهمين في نورنبرغ وبقية المحاكمات لما بعد الحرب، الذين حاولوا تبرئة أنفسهم على حسابه، خاصة لأنّه كان على علاقة وطيدة مع المسؤولين اليهود، إذ كان المسؤول الألماني الوحيد "مختصا في

المسألة اليهودية" وليس في غير ذلك. لقد بالغت دائرة الاتهام، التي تؤسس دعواها على الآلام غير المبالغ فيها، في المبالغات التي تخطت الحدود التي يفرضها العقل. هذا على الأقل ما حاولوا إيهامنا به إلى حين تصريح محكمة الاستئناف بحكمها، القاضي: "إنّه من الواقع بأنّ المتهم لم يتلق الأوامر من رؤسائه. فقد كان رئيس نفسه ويسدي الأوامر في المسائل المتعلقة باليهود" ـ وهي فعلا الأطروحة التي تقدّم بها المدعي العام خلال محاكمة أيخمان. هذه الأطروحة الغبية والخطيرة، التي لم تحتفظ بها المحكمة، أخذتها محكمة الاستئناف على عاتقها. (وترتكز هذه الأطروحة أساسا على شهادة القاضي ميخائيل أنجيلو موسمانو[3]، مؤلف كتاب "عشرة أيام للموت" (1950) والذي كان قاضيا في محاكمة نورنبرغ. فقد قدم من أمريكا للشهادة ضدّ المتهم. وشارك في المحاكم التي حاكمت المشرفين على المعتقلات وبعض مجموعات الاشتباك في الشرق. وقد ذُكر اسم أيخمان خلال المناقشات، ولكن موسمانو، لم يُشر إليه إلا مرّة في أحكامه. فقد استجوب متهمي نورنبرغ عندما كانوا في السجون. لقد قال له ريبنتروب بأنّه قد يكون هتلر على صواب لو لم يقع تحت تأثير أيخمان. ولم يصدق موسمانو كلّ ما قيل له، ولكنه يعتقد فعلا أنّ هتلر منح كلّ السلطات لأيخمان، وأنّ "أيخمان يتكلم باسم هيملر وهايدريش". وظهر فيما بعد إثر بعض الجلسات شاهد إثبات آخر. وهو غوستاف جيلبار، أستاذ علم النفس في جامعة لونغ إسلاند وصاحب كتاب "يوميات نورنبرغ" (1947). صرح جيلبار، الذي كان أكثر تبصرا من القاضي موسمانو، وهو الذي قدمه لمتهمي نورنبرغ، بأنّ "مجرمي الحرب النازيين الرئيسيين. . . لا يحترمون كثيرا أيخمان في تلك الفترة" وأنّه لا هو ولا موسمانو أشارا إلى أيخمان خلال مناقشاتهما حول جرائم الحرب. وعلى أي حال، فإنهما كانا يعتقدان

---

(3) [ميخائيل أنجيلو موسمانو (1897-1968) حقوقي أمريكي ورجل سياسة من أصل إيطالي. كان أحد المحامين لساكو وفانزاتي في العشرينيات من القرن العشرين. شارك في الحرب العالمية الثانية إلى جانب القوات البحرية الأمريكية وشغل منصب رئيس المحكمة العليا في بنسلفانيا فيما بين 1952 و1968، وكان أحد الشهود في محاكمة أيخمان. وله أيضا العديد من المؤلفات].

بأنّه توفي.) وإذن، لم يدع قضاة محاكمة أيخمان المدعي العام بمخادعتهم بمبالغاته؛ إذ لم تكن لديهم، على أيّ حال، أية رغبة لجعل أيخمان رئيس هيملر وملهم هتلر؛ وهكذا وجدا نفسيهما ملزمين للدفاع عن المتهم. ولكن التعهد، حتى وإن كان مرهفا مقلقا، لم يغير في شيء من القضية ومن الحكم. فعلا، إنّ المسؤولية المعنوية والقانونية لمن يسلم الضحية للقتلة، ليس، بالنسبة إلينا، أقلّ شأنا، فهي قد تكون أكثر من مسؤولية الجلادين أنفسهم".

استعمل القضاة حلا وسطا للوصول إلى نتيجة. فانقسم الحكم إلى قسمين، أهمهما إعادة صياغة أطروحات المدّعي العام. وبالشروع بألمانيا والانتهاء بالشرق أشار القضاة بأنّهم لا يقومون بمقاربة لحالة أيخمان بنفس المنطلق؛ بل سيركزون اهتمامهم على ما فعله أيخمان وليس على آلام الشعب اليهودي. وتلت ذلك رفض جاف للمدّعي العام: فقد صرّح القضاة جهرا بأنّ الآلام التي كانت مفرطة "متجاوزة العقل الإنساني، هي من مشمولات "كبار الكتاب والشعراء"، القادرين لوحدهم على توجسها؛ وبالتالي لا يمكن لمحكمة أن تناقشها. (وعلى عكس ذلك فإنّ الأعمال والدوافع المتسببة في هذا كانت دون مستوي "الفهم البشري" قالبة للمحاكمة). ووصل بهم الأمر إلى التصريح بأنّهم سيركزون حيثياتهم اعتمادا على ملاحظاتهم للحقائق. ولذلك، كان من واجبهم القيام بعمل جبار، وإلا دخلوا في متاهات. وحتى تكون حالة المتهم واضحة، فقد سيطروا على موضوع معقد: وهو التنظيم الإداري الذي كان وراء الآلة الجهنمية النازية. ويمكن لمن يهتمّ بتاريخ الفترة النازية أن يدرس نصّ المحاكمة بكلّ عناية. (ولا يمكن لنا أن نقول أكثر في خصوص الكلمة الافتتاحية للمدّعي العام ــ خطاب نشره هو بنفسه فيما بعد في شكل كتاب). غير أنّ الحكم، حيث لا نجد، من حسن الحظ، أي أثر لبلاغة رخيصة، كاد أن يلغي تماما أطروحات المدّعي العام لو لم يكتشف القضاة حججا شافية لجعل أيخمان مسؤولا عن بعض الجرائم المرتكبة في الشرق (إضافة إلى الجريمة الرئيسية، التي اعترف بها أيخمان، وهو أنّه أرسل، عن دراية تامة، إلى الموت الملايين من البشر).

كانت هنالك أربع نقاط محلّ جدل:

1 - هل شارك أيخمان أم لا في المجازر الجماعية التي قامت بها في الشرق فرق التدخل التي تصورها هيدريش خلال اجتماع مارس 1941 الذي حضره أيخمان؟ كان قادة فرق التدخل من أعضاء الصفوة المثقفة للإس. إس.، لكن كانت وحداتهم تتكون إما من مجرمي الحق العام، أو من جنود عاديين في وضعية تأديبية (لم يكن هنالك متطوعون). وإذن لم يكن أيخمان مورطا مع فرق التدخل بما أنّه كان يتلقى تقارير القتلة ويلخصها قبل تقديمها إلى رؤسائه. وكانت هذه التقارير، "السرية جدًا"، مرقونة وتُوزع على خمسين أو سبعين مكتب في أنحاء الرايخ. ويوجد في كلّ مكتب موظف يلخص التقارير لرؤسائه. إضافة إلى ذلك، أقر القاضي موسمانو في شهادته بأنّ فالتير شيلنبارغ كان حرر مسودة الاتفاق بين هيدريش والجنرال فالتيرفون براوشيتشت[4]، القائد العسكري، وهو الاتفاق القاضي بأن تتمتع فرق التدخل بكل حرية "في تحقيق مهامها الخاصة بالسكان المدنيين"، أي بعمليات الاغتيال. ويظهر أنّ شيلنبارغ صرّح لموسمانو، عند محادثتهما في نورنبرغ، بأنّ "أيخمان هو الذي نظم هذه العمليات" بل "وأشرف عليها شخصيا". "وتحسبا لكلّ طارئ"، رفض القضاة هذه الأدلة، لأنّهم لم يصدقوا أقوال شيلنبارغ. قد تكون لهذا الأخير فكرة حقيرة لقضاة نورنبرغ؛ إذ قد يكونوا، حسب رأيه، عاجزين عن العثور عن الخيط الحقيقي في الدهليز الإداري للرايخ الثالث. وإذن، فإنّ الحجة الوحيدة المحتفظ بها ضدّ أيخمان، هو أنّه كان على علم بما يحدث في الشرق ــ وهو ما لم يشك فيه أحد. والغريب، هو أنّ القضاة قد خلصوا بأنّ هذا الأمر يمثل حجة كافية للمشاركة الحقيقية للمتهم.

2 - هل كان أيخمان مسؤولا عن ترحيل اليهود البولنديين من أحيائهم إلى معتقلات الموت الموجودة في المناطق المجاورة؟ لم يكن هذا السؤال

(4) [فالتيرفون براوشيتشت (1881-1948) قائد جيوش البر الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية. وقعت بعد الحرب محاكمته بتهمة المشاركة في جرائم الحرب. توفي سنة 1948].

دون أهمية. فقد كان فعلا "منطقيا" افتراض أنّ الأخصائي في النقل قد اهتم بعمليات الترحيل في منطقة الحكومة العامة. ولكن نعرف، عن طريق مصادر أخرى، عديدة لا محالة، بأنّ مجموعة الإس. إس. والرؤساء الساميين للشرطة كانوا مكلفين بعمليات النقل في كلّ المنطقة ــ وهذا واضح في الأسف الذي أبداه الوالي العام هانس فرانك، الذي كان، في يومياته، يتذمر دون انقطاع، في هذا الشأن، من تدخلات أجنبية عن مصلحته دون أن يذكر اسم أيخمان. لقد أدلى فرانز نوفاك، عضو فريق أيخمان ــ وكان مكلفا بالنقل ــ بشهادة دفاعا عن المتهم، وبالتالي عزز رواية أيخمان نفسه: لقد وقعت فعلا بالمناسبة مفاوضات مع مدير سكك الحديد في الشرق، لأنّه يجب تنظيم وصول الحمولات من أوروبا الغربية مع العمليات المحلية. (وحول هذه التسويات، وفّر فيسليسيني، في نورنبرغ، أحسن ملخص. كان نوفاك يتصل بوزير النقل، الذي بدوره يحصل على ترخيص من الجيش، إن كانت القطارات ستعبر مناطق العمليات الحربية.) وكان من حق الجيش أن يعترض على مثل عمليات النقل هذه. وما لا يقوله فيسليسيني ــ والحال أنّ هذا الأمر مهمّ ــ هو أنّ الجيش لم يستعمل حقه في الرفض مثلما وقع في السنوات الأولى من الحرب، عندما شرعت الوحدات الألمانية في الهجوم؛ ولكن في سنة 1944، لم يعترض الجيش على عمليات الترحيل من المجر، الذي، لا محالة، بتسخيره كلّ القاطرات، شلّ في المجر حركة وحدات بأكملها في حالة تقهقر.) ولكن، عندما وقع، على سبيل المثال، إخلاء غيتو وارسو سنة 1942 بمعدل خمسة آلاف شخص في اليوم، تفاوض هيملر شخصيا مع مسؤولي السكك الحديدية؛ فلم يستطع أيخمان وفريقه القيام بأي شيء. وفي النهاية، تمسك القضاة بالشهادات التي أدلى بها أحد الشهود في محاكمة هوس، والقائلة بأنّ بعض اليهود من منطقة الحكومة العامة كانوا قد وصلوا إلى أوشفيتز في نفس الوقت من وصول يهود بياليستوك، وهي مدينة بولندية تابعة لمقاطعة ألمانية من بروسيا الشرقية وهي التي إذن تقع تحت إشراف أيخمان. ورغم ذلك، حتى في فارثيغو، التابعة لأراضي الرايخ، لم يكن الديوان المركزي لأمن الرايخ مسؤولا عن الإبادة وعمليات الترحيل، بل الضابط غريسلر. لقد زار أيخمان فعلا غيتو لودز ــ أكبر غيتو في الشرق

وآخر من وقعت تصفيته ـ ولكن كان هيملر ذاته هو الذي أدى، بعد شهر، زيارة لغريسلر وأمر بتصفية لودز. وادعى الوكيل العام، من جهته، بأنّ أيخمان قد يكون ألهم هيملر. إنّ هذه الأطروحة مثيرة للسخرية. فالأمر الوحيد القائل بأنّ أيخمان رحّل اليهود إلى أوشفيتز لا يدلّ إطلاقا إلى أنّ كلّ اليهود قد وصلوا إلى هناك على يديه. ونظرا إلى أنّ أيخمان أنكر بشدّة مسؤوليته في هذا الشأن، خاصة في عدم وجود أي دليل من ناحية أخرى، فقد كانت نتائج القضاة في هذا الشأن على ما يظهر هو أنّ الشك في صالح المتهم.

3 - إلى أي حدّ كان أيخمان مسؤولا عمّا يحدث في المعتقلات، حيث، حسب المدعي، قد تمتع بسلطات كبيرة؟ حول هذه المسألة، استبعد القضاة كلّ الشهادات المتراكمة خلال المحاكمة، ممّا يدلّ إلى أيّ حدّ كانوا أحرارا، وعادلين أيضا. وبينت حجتهم، التي لا تحمل شائبة، أنّهم يتفهمون على أحسن وجه الوضعية. وبينوا أنّه توجد فيئتان من اليهود في المعتقلات. أولائك الذين أطلق عليهم اسم "يهود النقل"، الذين يمثلون أغلبية السكان والذين، حتى من وجهة نظر النازيين، لم يقترفوا أي جنحة؛ و"اليهود في الإيقاف التحفظي"، الذين أرسل بهم إلى المعتقلات الألمانية لارتكابهم جناية مهما كان نوعها وكانوا، حسب المبادئ الشمولية القائلة بأنّ كلّ رعب للنظام يجب أن يمس كاهل "الأبرياء"، يتلقون معاملة طيبة أحسن من الأوائل، حتى في معتقلات الشرق، حيث يقع إرسالهم لتكون معتقلات الرايخ خالية من اليهود. (كان ذلك، حسب السيدة رجاء كاغان[5]، التي أوردت شهادة ممتازة عن أوشفيتز، "حول أكبر مفارقة لأوشفيتز. وهو أنّ مرتكبي جنحة واضحة هم الذين وقعت معاملتهم أحسن من الآخرين". لم يكونوا محلّ "عمليات انتقائية"، وفي معظم الأحيان يظلون على قيد الحياة. ولم يكن أيخمان على علاقة مع اليهود المعتقلين، ولكن مع اليهود المنقولين، الذين يرجعون مبدئيا إلى أنظاره، وكان محكومًا عليهم بالإعدام، باستثناء الخمسة وعشرين بالمائة تقريبا الذين يمثلون الرجال الصالحين

(5) [رجاء كاغان (1918-1997)].

للأعمال الشاقة، في بعض المعتقلات. ولكن أحجم الحكم عن إثارة الجدل حول هذه المسألة. كان أيخمان يعرف فعلا، أنّ الأغلبية العريضة لضحاياه محكوم عليهم بالإعدام. ولكن كان الفرز للأشغال الشاقة يتمّ عن طريق أطباء الإس. إس. على عين المكان؛ وتوضع قوائم المنقولين عموما من طرف المجالس اليهودية في بلدانهم الأصلية أو من طرف شرطة النظام، وليس إطلاقا من قبل أيخمان وفريقه. فهو لم يكن إذن مخولا أبدا أن يقرّر من سيموت ومن سيبقى على قيد الحياة. ولا يمكن له حتى معرفة ذلك. والسؤال الحقيقي هو إذن الآتي: هل كذب أيخمان عندما قال: "لم أقتل أبدا يهوديا ولا أيضا غير اليهودي... ولم أسد أمرا بقتل يهودي أو غير يهودي"؟ ذلك لأنّ المدعي العام، العاجز عن فهم أنّ مقترف الجرائم الجماعية لم يقم إطلاقا بأي جريمة (فهو تنقصه الشجاعة للقيام بذلك)، حاول بلا هوادة أن يقيم الدليل على أنّ أيخمان قتل على الأقلّ شخصا.

وهذا ما يدفعنا إلى طرح آخر سؤال حول نفوذ أيخمان في المناطق الشرقية:

4 - عند أي مستوى يُعتبر [أيخمان] مسؤولا عن ظروف العيش التي كانت سائدة في الغيتوات، وعن بؤسها الذي لا يوصف، وعن الإبادة النهائية ـ هي أحداث أثارها العديد من الشهود. وهنا أيضا كان أيخمان على دراية تامة، ولكن الغيتوات ليست من مشمولاته. حاول المدعي العام بمشقة أن يثبت العكس، وهو أنّ أيخمان له إمكانية القرار، باعتبار التوجيهات المتغيرة على الدوام، فيما يمكن القيام به إزاء اليهود من جنسيات أجنبية والذين وقعوا في الفخّ البولندي. وعلى كلّ، اعترف أيخمان تلقائيا أنّه في بعض الاوقات اتخذ هذا النوع من القرارات. كان ذلك، حسب قوله، قضية "من الأهمية الوطنية"، خاصة، من بين ما تخص، وزارة الشؤون الخارجية والذي تتجاوز بكثير "آفاق" السلطات المحلية. وإزاء اليهود، هنالك، في كلّ المصالح الألمانية، اتجاهان: الاتجاه "المتصلب" الذي يجهل كلّ اختلاف ـ فاليهودي يهودي، نقطة إلى السطر ـ والاتجاه "المعتدل" الذي يفضل أن يقع "تجميد" ملف اليهود قبل القيام بمقايضتهم. (ويظهر أنّ فكرة "مقايضة اليهود" هي من هيملر. فإثر دخول

أمريكا الحرب، في ديسمبر 1942، كتب لمولر قائلا: "يجب وضع كلّ اليهود الذين لهم أقارب مؤثرين في الولايات المتحدة في معتقلات خاصة.. وإبقائهم على قيد الحياة". ويضيف، هؤلاء اليهود هم بالنسبة لنا رهائن ثمينة. وأعتقد أنّه في الإمكان إنقاذ عشرات الآلاف".) وغنيّ عن البيان القول بأنّ أيخمان كان "متصلبا"، وأنّه ضدّ الاستثناءات، لأسباب إدارية أكثر منه "مثاليا". ولكن عندما راسل في أفريل 1942 وزارة الشؤون الخارجية قائلا بأنه "في المستقبل يمكن اعتبار المواطنين اليهود من البلدان الأجنبية ضمن القرارات التي اتخذتها الشرطة الأمنية داخل غيتو وارسو"، حيث وقع مسبقا، وبإحكام، فرز اليهود أصحاب جوازات سفر أجنبية، عندها لا يمكننا القول بأنّ أيخمان يتصرف "كممثل للديوان المركزي لأمن الرايخ، الذي، من خلاله، اتخذ قراره". وأكيد أنّ في هذه المنطقة لا توجد أيّ "سلطة تنفيذية"، حتى وإن استعملها، عند الاقتضاء، هايدريش أو هيملر لإبلاغ بعض الأوامر للسلطات المحلية.

فقد كانت الحقيقة نوعا ما أكثر غموضا ممّا رأته محكمة القدس. لقد أعلن الحكم أنّ هيدريش كان مؤهلا لتنفيذ الحلّ النهائي دون تحديد إقليمي؛ وبالتالي فإنّ ممثله أيخمان كان أيضا مسؤولا في كلّ مكان. ويكون هذا الأمر صحيحا لو أخذنا بعين الاعتبار الهيكل الإداري للحلّ النهائي: لقد وجه هايدريش فعلا دعوة، لأسباب تنظيمية، في ندوة فانسي، إلى أحد ممثلي الحكومة العامة هانس فرانك، الدكتور جوزيف بوهلر، وكيل كاتب الدولة. ولكن في الواقع لم يقع الاتفاق على تنفيذ الحلّ النهائي في الأقاليم المحتلة في الشرق، لسبب وحيد وهو أنّ مصير اليهود الموجدين هناك قد وقع تحديده مسبقا. فلم يكن في ماي أو جوان 1941، بل في سبتمبر 1940 ـ تاريخ إصدار الأمر الخاص بالحلّ النهائي ـ عندما قرر هتلر إبادة اليهود البولنديين؛ وهذا ما يعرفه القضاة من خلال شهادات نورنبرغ لإيرفين لاهوسن[6]، عضو مصالح الجوسسة الألمانية. فقد قال: "منذ سبتمبر

(6) [إيرفين لاهوسن (1897-1965) أحد الضباط النمساويين الذين لعبوا دورا هاما في مقاومة النازية وفي محاولتي اغتيال هتلر في 13 مارس 1943 و20 جويلية 1944. وكان أحد الشهود في محاكمة نورنبرغ].

1939، قرر هتلر قتل يهود بولندا" . (وهذا ما جعلهم يفرضون حمل النجمة اليهودية في الحكومة العامة ما إن وقع احتلال هذه الأقاليم، أي في نوفمبر 1939؛ بينما لم تظهر في الرايخ الألماني إلا سنة 1941، عندما بدأ تطبيق الحلّ النهائي.) كان لدى القضاة أيضا محاضر جلسة اجتماعين. الأوّل ليوم 21 سبتمبر 1939، والذي دعا إليه هايدريش، وجمع "رؤساء المصالح وقادة الوحدات المتنقلة للقتلة". ولقد حضره أيخمان الذي كان ضابطا وممثلا لمركز الهجرة اليهودية ببرلين. وتمّ الاجتماع الثاني في 30 جانفي 1940؛ حيث وقع التطرق إلى "عمليات الإجلاء والتجميع". وخلال الاجتماعين، وقع مناقشة مصير كلّ سكان الاقاليم المحتلة. وإذن، يتعلق الأمر "بحلّ" كلّ من المسألة البولندية" و"المسألة اليهودية".

لم نكن سوى في المراحل الأولية، ولكن "حلّ المسألة البولندية" أخذت أشواطا متقدمة: فقد قيل بأنّ "القيادة السياسية البولندية" اقتصرت على ثلاثة بالمائة ممّا كانت عليه. وحتى "يقع تحييد هؤلاء الثلاثة بالمائة"، استوجب الأمر "نقلهم إلى المعتقلات". كان من المفترض احتساب واعتقال أعضاء الطبقة المثقفة البولندية الوسطى ــ "مدرسون، رجال كنيسة، نبلاء، جنود مرتزقة، وضباط مجندون الخ". ووجب نقل "البولنديين البدائيين" من منازلهم؛ أمّا "العمّال المهاجرون"، فيجب أن يعززوا اليد العاملة الألمانية. "والهدف هو التالي. يجب أن يظل البولندي العامل الموسمي الأزلي والعامل المهاجر؛ ويجب أن يقطن دوما في منطقة كراكوفيا . واستوجب الأمر تجميع اليهود في المراكز المدنية وفي "الغيتوات حيث يمكن مراقبتهم بسهولة، وترحيلهم فيما بعد". يجب أن تكون أقاليم الشرق، التي وقع ضمّها إلى الرايخ ــ فارثيغو، بروسيا الغربية، دانتزيغ، مقاطعة بوزنان وسليزيا الشمالية ــ خالية من اليهود في أقرب الآجال. ووقع إرسال اليهود إلى إقليم الحكومة العامة، في عربات البضائع، صحبة ثلاثين ألف من الغجر. وفي النهاية، فإنّ هيملر هو الذي، باعتباره "مندوب الرايخ لدعم الأمّة الألمانية" أمر بإجلاء جزء هام من السكان البولنديين من هذه المناطق التي سيطر عليها الرايخ حديثا. ويعود إلى أيخمان تنفيذ هذه "الهجرة المنظمة للشعوب" (إن استعملنا العبارات الواردة في الحكم). ولقد كان

فعلا، كرئيس للقسم الثانوي للمصلحة الرابعة-ب-4 للديوان المركزي لأمن الرايخ، مكلفا "بالتهجير والإجلاء". وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه "السياسة السكانية السلبية" لا يمكن ارتجالها إثر انتصارات حققها الألمان في الشرق. وتوجد هذه المعطيات السياسية في خطاب توجه به هتلر منذ نوفمبر 1937 أمام القيادة العامة للطيران[7]. لقد صرح في تلك المناسبة بأنّه لا ينوي احتلال بلدان أجنبية، بل لا يطالب إلا "بمجال خال" في الشرق يمكن للألمان تعميره. ويعرف مستمعوه ــ بلومبارغ[8]، وفريتش[9]، ورايدر[10] وآخرين ــ جيّدا أنّه لا يوجد "مجال خال" من تلك الناحية؛ وبالتالي فهم يعرفون أنّ انتصارا ألمانيا في الشرق سيؤدي آليا إلى "إجلاء" كامل السكان.

ولم تكن إذن الإجراءات التي اتخذت إزاء اليهود نتيجة المعاداة للسامية وحدها، بل كانت فعلا جزءًا من السياسة "السكانية" الواجب تطبيقها عالميا. لو انتصر الألمان في الحرب، لعرف البولنديون نفس مصير اليهود، أي الإبادة. وليس الأمر هنا مجرّد ظرفية؛ فقد وقع إجبار البولنديين المقيمين بألمانيا على حمل علامة مميزة عليها حرف P معوضا للنجمة اليهودية ــ وكان ذلك، مثلما أشرنا، أوّل مسلسل الإجراءات التي وصلت حدّ الإبادة.

وعلى إثر اجتماع سبتمبر، وقع بعث رسالة على وجه السرعة إلى كلّ

---

(7) انظر في هذا الشأن "بروتوكول هوسباخ".

(8) [فرنير فون بلومبارغ (1878-1946) جنرال ألماني، كان في الأركان قبل الحرب العالمية الثانية قبل ابعاده سنة 1938 من الجيش بسبب فضيحة مفادها انه متزوج من امرأة كانت تشتغل مومسا. هذا لم يمنعه من البقاء وفيا لهتلر. واثناء محاكمته في نورنبرغ، توفي فجأة بالسرطان].

(9) [فرنير فون فريتش (1880-1939) جنرال في الجيش الألماني، كان في القيادة العامة. أبعد من الجيش سنة 1938 إثر فضيحة تتمثل في اتهامه بممارسته اللواط. عاد إلى الجيش مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ولكنه مات في بولندا].

(10) [اريك جوهان ألبار ريدار (1876-1960) احد جنرالات البحرية، شارك في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. إثر هذه الأخيرة، حكمت عليه محكمة نورنبرغ بالسجن المؤبد، ولكن أطلق سراحه سنة 1955 لأسباب صحية].

واحد من قيادات الوحدات المتنقلة من القتلة. وهذه الرسالة، التي وقع تقديمها إلى محكمة القدس، هامة جدّا: فهي لا تشير إلا "للمسألة اليهودية في المناطق المحتلة" وتميّز بين "الهدف النهائي، الذي من الواجب أن يظلّ سرّا، وبين "الإجراءات الأوّلية"، التي بفضلها يقع بلوغ الهدف النهائي. ولم يقع الإشارة، بعنوان "الإجراءات الأولية"، إلا إلى تجميع اليهود قرب مناطق السكك الحديدية. والأمر المميز، هو أنّ جملة "الحلّ النهائي للمسألة اليهودية" لم تظهر في أي وثيقة. فقد كان "الهدف النهائي" المعني به هو تحديدا القضاء على اليهود البولنديين، وهذا ليس بالأمر الجديد بالنسبة لمن حضر الاجتماع. وما كان مستحدثا، كان القرار القاضي بنقل كلّ اليهود الذين يقطنون في الأقاليم التي وقع ضمها حديثا إلى الرايخ إلى بولندا. إذ يمثل هذا القرار خطوة في اتجاه الحلّ النهائي، بما أنه يتمثل في جعل ألمانيا خالية من اليهود.

تبين الوثائق عند هذا الحدّ إلى أنّ أيخمان لم يكن، إن صحّ التعبير، مورطا فيما يحدث بالشرق. فهنالك، لعب أيضا دور الأخصائي في "عمليات الترحيل" و"الهجرة". ولم يكونوا، في الشرق، في حاجة على الإطلاق "لأخصائي في المسائل اليهودية"، ولا إلى "تعليمات" محدّدة؛ نظرا لعدم وجود فئات متميزة. فحتى أعضاء المجالس اليهودية وقع القضاء عليهم بصفة طبيعية، ما إن تمّ تصفية الغيتوات. ولم تكن هنالك أي استثناءات، إذ لم تكن الأشغال الشاقة سوى أشكال مختلفة وأقلّ بطئا من الإبادة. ولعبت البيروقراطية اليهودية دورا هاما في هذه المذابح الإدارية، ممّا أدى مباشرة إلى بعث مجلس لقدماء اليهود. ولكن لم تساهم هذه البيروقراطية في اعتقال اليهود ولا في عمليات تجميعهم. وأعلنت هذه المرحلة عن نهاية القتل رميا بالرصاص بكل سهولة وتواتر مقارنة بما حدث في البداية خلف الجبهة. ويظهر أن قادة الجيش احتجوا ضدّ تصفية المدنيين، وأنّ هايدريش توصل إلى اتفاق مع القيادة العليا للجيش، حول مبدأ "التطهير التام والنهائي" لليهود، والمثقفين البولنديين، ورجال الكنيسة الكاثوليكية والنبلاء. ولكن نظرا لحجم العمليات المتمثلة في "تطهير" بولندا من مليونين من اليهود، أخذوا في تجميعهم في الغيتوات.

وإن أقرّ القضاة بعدم تورط أيخمان في هذه الحكايات البشعة التي يرويها، في عدة مناسبات، العديد من الشهود الذين وقعت دعوتهم إلى محاكمة القدس، فقد ظل من وجهة نظرهم مذنبا، ولا يمكن له تجنب الإعدام. عندئذ تكون النتيجة واحدة. ولكن قد تنهار تماما الحجج المسلطة عليه من طرف الاتهام.

XIV
براهين وشهود

كانت كلّ المصالح الإدارية للإس. إس.، خلال الأسابيع الأخيرة من الحرب، منشغلة بتزييف وثائق الهوايات وبإتلاف جبال من الأوراق التي تشهد على ستّ سنوات من الجرائم المنظمة. وعلى عكس بقية المصالح، فقد أسعف الحظ مصلحة أيخمان، فتمكنت من حرق كلّ ملفاتها. ولم يكن هذا في صالحها، نظرا إلى أنّ المراسلات كانت توجه إلى مصالح أخرى في الدولة والحزب، وإنّ هذه الملفات وقعت بين أيدي الحلفاء. وقد بقي من الوثائق ما يكفي لسرد تاريخ الحلّ النهائي، بنشر الجانب الوافر منها خلال محاكمة نورنبرغ والمحاكمات الموالية. ووقع تأكيد الرواية عن طريق شهود محلفين أو غير محلفين، والمتهمين في محاكمات سابقة، وقد مات بعضهم منذ تلك الفترة. (فحسب الفصل الخامس عشر من القانون الذي يُحاكم بمقتضاه أيخمان، وقع إقرار هذه الشهادات، وكذلك بعض ما قيل مشافهة، بمثابة الحجج. وينصّ هذا القانون بأنّ المحكمة "قادرة على تجنب القواعد الصالحة للإثبات" شريطة "تقديم الإثباتات المؤيدة" لهذه الانحرافات.) وتنضاف للبراهين بالوثائق الشهادات التي وقع الاستماع إليها في الخارج، في المحاكم الألمانية، والنمساوية والإيطالية. ويخص الأمر شهادات ستة عشر من الشهود غير القادرين على التنقل إلى القدس، لأنّ المدعي العام "كان ينوي إحالتهم أمام المحاكم بسبب جرائمهم ضدّ الشعب اليهودي". لقد صرّح فعلا، خلال الجلسة الأولى: "إن كان الدفاع يعرف أشخاصا مستعدة للقدوم قصد الشهادة، فإنني لا أعترض على ذلك"، ولكنه

رفض فيما بعد منح الحصانة لهؤلاء الأشخاص. (فقد كانت الحصانة من مشمولات الحكومة؛ ولم تكن الملاحقات الجزائية حسب القانون الخاص بالنازيين والمتعاونين مع النازيين إجبارية.) وعلى أي حال، كان من غير المحتمل أن يقدم الستة عشر من هؤلاء السادة إلى القدس، إذ سبعة منهم ما يزالون في السجن. وإذن كان الأمر مسألة تقنية صرفة، ولكن لا يمكن إيلاءها أهمية كبرى. وهكذا وقع دحض أطروحة الحكومة الإسرائيلية القائلة بأنّ المحكمة الإسرائيلية "هي الأجدر"، على الأقل تقنيا، "للقيام بمحاكمة منفذي الحلّ النهائي" لأنّ الوثائق والشهود موجودون لديها "أكثر من أي بلد آخر". وهذا الطرح هو أيضا محل نقاش فيما يتعلق بالوثائق: ففاد فاشيم، والأرشيف الإسرائيلية، حديثتا التأسيس وليستا متفوقتين على مراكز توثيقية أخرى. ولاحظنا فيما بعد أنّ إسرائيل هو البلد الوحيد في العالم حيث لا يمكن الاستماع إلى شهود الدفاع، وحيث لا يستطيع الدفاع أن يواجه شهود الإثبات الذين أدلوا بشهاداتهم في محاكمات سابقة. والأخطر من ذلك أنّ المتهم ومحاميه لم يكونا أبدا "قادرين على الحصول على الوثائق الضرورية للدفاع". (فمقابل ألف وخمس مائة وثيقة استظهر بها المدعي العام، لم يستظهر الدكتور سيرفاتيوس إلا بمائة وعشرة وثيقة، منها اثنا عشر فقط تولى الدفاع تقديمها في البداية، وهي في مجملها مقتطفات من كتب بولياكوف وريتلينجر. وباستثناء الخطط السبعة عشر التي وضعها أيخمان، فقد جمع نصوصها من الكم الهائل من الوثائق التي وفرتها دائرة الاتهام والشرطة الإسرائيلية. ومهما يكن من أمر، لم يحصل الدفاع إلا على الفتات المتبقي من موائد الأثرياء. ولم يكن للدفاع، في الحقيقة، "لا الوقت ولا الامكانيات" لتعهّد القضية بدقة؛ إذ لم يكن لديه "أرشيف العالم بأسره ولا الوسائل المتوفرة للدولة". لقد وقع معاتبة محكمة نورنبرغ في مثل هذه الحالة: إذ كان البون بين الدفاع ودائرة الاتهام واضحا جدًا.ففي نورنبرغ، والقدس أيضا، لم يكن على ذمّة الدفاع معاونون أكفاء ضروريون لدراسة أكوام من الوثائق واستخراج ما يمكن أن يصلح للمحاكمة. وإلى اليوم، أي ثمانية عشر سنة بعد انتهاء الحرب، ما نعرفه من الكم الهائل من أرشيف النظام النازي متأت في مجمله من عمليات انتقائية لصالح دائرة الاتهام.

لم يكن هنالك أي شخص واع بهذه الصعوبات أكثر من الدكتور سيرفاتيوس، الذي انتمى إلى هيئة الدفاع في نورنبرغ. وهذا ما يجعلنا نستغرب تطوعه للعمل. فقد صرّح بأنه يقوم بذلك لأسباب "تجارية"، وأنه يسعى إلى "ربح المال". غير أنّ تجربته في نورنبرغ مكنته من معرفة أنّ المقابل الذي اقترحته عليه الحكومة الإسرائيلية (مائة ألف فرنك جديدة، مثلما طالب بنفسه)، كان تافها. اقترحت عليه عائلة أيخمان مبلغا إضافيا بخمسة عشر ألف فرنك. ولكن شرع في التذمّر بأنّه لم يحصل على ما يريد منذ بداية المحاكمة، وأعلن فيما بعد مباشرة بأنّه ينوي بيع "المذكرات" التي ربّما يكتبها أيخمان في السجن "للأجيال المقبلة". هل كان هذا التعهد التجاري لائقا؟ ومهما يكن من أمر، خابت آمال الدكتور سيرفاتيوس: فقد احتجزت الحكومة الإسرائيلية كلّ الأوراق التي حرّرها السجين. (وهي الآن محفوظة في الأرشيف الوطني). لقد كتب أيخمان فعلا "كتابا" بين نهاية المحاكمة (في أوت) وصدور الحكم (في ديسمبر). وعند استئناف المحاكمة، طرح الدفاع هذا الكتاب في محكمة الاستئناف بمثابة "البرهان الجديد"، وهو لم يكن كذلك إطلاقا.

أمّا ما يفكر فيه المتهم، فيمكن للمحكمة، للتعريف على ذلك، الاعتماد على التصريحات المفصلة التي أدلى بها للشرطة الإسرائيلية التي استنطقته، موشحة بالعديد من الملاحظات المخطوطة التي سلمها خلال الاحدا عشر شهرا، وهي الفترة التي دامت فيها المحاكمة. وكانت هذه الاعترافات تلقائية: لا أحد اعترض عليها. ولم تكن معظمها مجرّد إجابات على أسئلة. لقد مكنوا أيخمان من معاينة ألف وستة مائة وثيقة، يعرف بعضها دون شك، بما أنّ ساسن مكنه من مشاهدتها عندما أجرى معه حديثا صحفيا في الأرجنتين ـ حديث أطلق عليه هوسنار، بحق، اسم "العرض الأوّل أمام المدعوين". ولكن لم يشرع في معاينتها بجدّ إلا في القدس؛ واتضح فيما بعد أنّه لم يُهدر وقته. فقد أصبح قادرا الآن على قراءة وثيقة، وهو ما لم يعرفه عندما استنطقه الشرطي، وصار يجيد ذلك أحسن من محاميه. واتضح بأنّ شهادة أيخمان، خلال المحاكمة، كانت الأهمّ من كلّ الشهادات. لقد دعاه الدفاع إلى حرم المحكمة يوم 20 جوان، خلال الجلسة

السابعة والخمسين، وسأله دون انقطاع طيلة أربعة عشر جلسة، إلى حدود 7 جويلية. وفي هذا اليوم (وهي الجلسة الثامنة والثمانين)، بدأت المواجهة. استوجب الأمر أن تدوم سبعة عشر جلسة، حتى يوم 20 جويلية. لقد حدثت بعض الحوادث العرضية: وفي مناسبة، هدّد أيخمان "بالاعتراف بكلّ شيء" على شاكلة النقد الذاتي السوفييتي؛ وفي مناسبة أخرى، تذمر بأنه "وقع شويه إلى أن بلغت اللحمة درجة النضج". ولكنه كان بصفة عامة هادئا؛ وهدّد مرّة أخرى بأن لا يجيب على الأسئلة، ولكنه أجاب لا محالة. فقد صرّح للقاضي هاليفي بأنّه "مسرور بهذه المناسبة للتفريق بين الحقيقة والأكاذيب التي أثقلت نفسه طيلة خمسة عشر سنة"، وكم هو فخور بأنّه صار محلّ أطول مكافحة قضائية في التاريخ. واستوجب الأمر أيضا أن يسأله الدفاع مساءلة سريعة (لم تدم حتى جلسة واحدة): ثمّ كان دور القضاة، الذين انتزعوا منه، خلال جلستين ونصف الجلسة، أكثر مما أجبرته دائرة الاتهام على قوله خلال سبعة عشر جلسة.

وإذن وقعت مساءلة أيخمان من 20 جوان إلى 24 جويلية، أي خلال ثلاثة وثلاثين جلسة ونصف الجلسة. ومضى ضعف الوقت (62 جلسة على مجموع 121) في الاستماع إلى مائة شاهد إثبات الذين، من بلد إلى آخر، قاموا بسرد حكايات مرعبة. واحتلت هذه الشهادات الفترة الممتدة من 24 أفريل إلى 12 جوان. وبين 12 و20 منه، وقع تقديم الوثائق التي أقحمها المدعي العام، في مجملها، في محضر الجلسات. ويقع يوميا تمكين الصحافة من هذه الوثائق.

كان معظم الشهود تقريبا من الإسرائيليين، مختارين من بين المئات من المتطوعين. (تسعون منهم ممن نجوا من الموت المحقق فعلا، أي من بقوا على قيد الحياة رهن الاعتقال بين أيدي النازيين.) وكان من المعقول جدّا لو وقعت مقاومة مثل تلك الضغوطات (وتمكنوا من المقاومة إلى حدّ معين، إذ لم يقع دعوة أي شاهد من الشهود الحقيقيين المذكورين في كتاب "وزير الموت" لكنتين رينولدز[1]، حرّره انطلاقا من مادة وفرها له صحافيان

---

(1) [كنتين رينولدز (1902-1965) كاتب سيناريوهات وممثل أمريكي].

إسرائيليان ووقع نشره سنة 1960) وبالبحث عمّن يتقدموا طوعا ! ودعا المدعي العام إلى حرمة المحكمة، وكأنما يريد إثبات هذه الأطروحة، كاتب معروف كثيرا من جانبي المحيط الأطلسي تحت اسم ك-زتنيك ــ وهي كلمة تعني بمصطلح العامة: سجين أحد المعتقلات ــ ومؤلف العديد من الكتب حول أوشفيتز متعلقة بالمواخير، والمثليين و"قصص أخرى لها اهتمامات إنسانية". لقد شرع/ مثلما يفعل عادة مع الجمهور، بشرح لماذا اعتمد هذا الاسم. فقد كان يقول: لم يكن ذلك "اسمًا للتأليف". "سأحمل هذا الاسم إلى أن يعي العالم بهذا الصلب لأمّة بأكملها... مثلما استفاقت في الماضي الإنسانية بعد صلب رجل واحد". ثمّ وقعت جولة صغيرة على عالم الكواكب: فالكوكب "الذي يؤثر في مصيرنا مثل الشهاب من رماد أوشفيتز، هو أمامنا، يشع على كوكبنا". وعندما يصل إلى "القوة فوق الطبيعية" التي دعمته إلى ذلك الحين، توقف لأوّل مرّة ليلتقط أنفاسه؛ حتى هوسنار نفسه رأى أنّه من الواجب وقف هذه "الشهادة"، وصرح بكلّ خجل وبكلّ أدب: "هل في إمكاني عند الاقتضاء أن أطرح عليك بعض الأسئلة إن لم تر في ذلك مانعا؟" عندها استغل رئيس المحكمة الفرصة، هو بدوره قائلا: "سيدي دينووور، أرجوك، أرجوك، استمع إلينا، هوسنار وأنا". عندئذ أغمي على الشاهد، لأنّه أحبط وخُدش دون شك في كرامته. ولم يجب أبدا على أي سؤال.

كان ك-زتنيك فعلا الاستثناء للقاعدة. ولكن أغلبية الشهود لا يعرفون سرد رواياتهم ببساطة؛ ولا يعرفون أكثر ــ وهذه الملكة نادرة ــ التمييز بين ما حدث لهم منذ ستة عشر أو عشرين سنة خلت، وما قرأوه، واستمعوا إليه أو تصوّروه من تلك الفترة. لا نستطيع القيام بأي شيء في هذا الشأن؛ ولكن هنالك أيضا ما هو أشنع: اصطفاء المدعي العام لشهود من بعض الوجاهة، ومنهم الكثير من الذين ألفوا كتبا عن تجربتهم الخاصة، ويروون الآن ما كتبوه بعد، أو قالوه وأعادوا قوله، في عدّة مناسبات. وحاولوا، عبثا، توخي المنهج الزمني: وبذلك بدأ الموكب مع ثمانية شهود من ألمانيا، كلهم في منتهى الرصانة من حيث اللهجة؛ ولكنهم لم يكونوا كلّهم ممن "نجوا من الموت"؛ بل من قدماء كبار الموظفين الألمان اليهود؛ ولديهم الآن دور

يلعبونه في الحياة العامة الإسرائيلية، وقد غادروا جميعا ألمانيا قبل الحرب. ثمّ أتى دور خمسة شهود من براغ وواحد فقط من النمسا (وحول هذا البلد، كان المدعي العام قد عرض تقارير قيمة جدًا للمتوفي الدكتور لوفنهارز، كتبها خلال وبعد نهاية الحرب مباشرة). وكان لفرنسا، وهولندا، والدنمارك، والنرويج، ولوكسمبورغ، وإيطاليا، واليونان والاتحاد السوفييتي لكل واحد منها شاهد. وقدم اثنان من يوغسلافيا، وثلاثة من رومانيا، وثلاثة من سلوفاكيا وثلاثة عشر من المجر. قدم معظم الشهود (ثلاثة وخمسون) من بولندا وليتوانيا، وهي مناطق لم تكن خاضعة لا لنظر ولا لسلطة أيخمان. (لم نلاحظ أي شاهد من بلجيكا أو من بلغاريا). فقد كانوا كلهم "شهودًا في الأصل"، كذلك الستة عشر من الرجال والنساء الذين تحدّثوا عن أوشفيتز (عشرة)، وعن تريبلانكا (أربعة)، وعن شالمنو ومايداناك. وتحدّث أربعة شهود عن ثريسينستادت، وغيتو العجائز الموجود خارج مناطق الرايخ، وهو المعتقل الوحيد الذي حُظي فيه أيخمان بسلطة ونفوذ هامين. وكان هنالك شاهد عن معتقل التبادل لبرغن-بلسن.

وفي نهاية العرض، كان "حقّ الشاهد في رواية الأحداث دون علاقة بالمحاكمة" (مثلما يقول مركز ياد فاشيم ملخصا، في نشرته، هذه الشهادات) مثبّتة بحزم إلى درجة أنّ المدعي العام تمكن، خلال الثلاثة وسبعين جلسة، من المطالبة والحصول على السماح له "بإتمام المشهد"؛ لم يكن ذلك سوى أمر شكلي؛ وحتى القاضي لاندو، الذي احتج، طيلة خمسة وخمسين جلسة، عن هذه "المشاهد" بكلّ حدّة، قبل مباشرة بعد مثول عضو قديم للواء اليهود (الذي أسسه اليهود المسلحون لفلسطين) والمنتمي للجيش البريطاني الثامن خلال الحرب. فهذا الشاهد للاتهام الأخير، أهارون هوتر-إيشاي، وهو محام في إسرائيل، كانت مهمته التنسيق في الأبحاث عن المتبقين على قيد الحياة من اليهود في أوروبا، تحت رعاية بيت العالية، المنظمة المسؤولة عن الهجرات السرية إلى فلسطين. كان عندئذ الناجون من اليهود متفرقين من بين الثمانية ملايين من الأشخاص الذين وقع نقلهم إلى مختلف أنحاء أوروبا؛ وكان الحلفاء يرغبون في إعادة هذه الجمهرة من الناس المتأرجحين إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن. وكانوا

متخوفين من أن يقع إعادة اليهود، هم أيضا، إلى موطنهم الأصلي. وروى هوتر-إيشاي كيف وقع قبوله هو ورفاقه، عندما قدموا أنفسهم بمثابة أعضاء "الأمة اليهودية المقاومة"؛ فهو يقول بأنّه "يكفي خطّ نجمة داوود بالحبر على ورقة وتعليقها على مقبض عصا" لإثارة كلّ هؤلاء الناس، الذين، بسبب موتهم جوعا، هم في وضعية خطيرة من الخمول. وروى أيضا أنّ البعض منهم "غادر معتقل الأشخاص المنقولين للعودة إلى ديارهم"، ولكنهم عادوا إلى معتقل ثان؛ لأنّه بالنسبة لهؤلاء، "بيتهم"، كان (على سبيل المثال) مدينة بولندية صغيرة ــ حيث عاش فيها في الماضي ستة آلاف من اليهود ــ وحيث عاد خمسة عشر من الناجين من الموت، أربعة منهم قتلهم البولنديون. وروى أخيرا كيف حاول مع آخرين، أن يسبق الحلفاء الراغبين في إعادة اليهود إلى ديارهم، ولكنهم كانوا يصلون أحيانا متأخرين. "ففي ثريسينستادت، يوجد اثنان وثلاثون ألف من المتبقين على قيد الحياة. وبعد بضعة أسابيع لم نجد سوى أربعة آلاف. لقد عاد إلى ديارهم قرابة الثماني والعشرين ألف، او وقع بالأحرى إرسالهم إلى ديارهم. أمّا الأربعة آلاف شخص الذين وجدناهم، لا أحد منهم عاد بالطبع إلى بلده الأصلي، لأنهم في نفس الوقت أوضحوا لهم الطريق السوية" ــ أي الطريق نحو ما كان يدعى فلسطين وأصبحت فيما بعد إسرائيل. وأكثر من غيرها، نستشف من هذه الشهادة الدعاية، فالطريقة التي قدّم بها هوتر-إيشاي الأحداث مشحونة فعلا بالتناقضات. ففي نوفمبر 1944، بعد أن غادرت آخر شحنة من ثريسينستادت نحو أوشفيتز، لم يبق في ثريسينستادت إلا ستة آلاف تقريبا من المعتقلين. وفي فيفري 1945، وصل بين ستة وثمانية آلاف من المعتقلين الجدد: أزواج يهود من زواج مختلط، الذين بعث بهم النازيون إلى ثريسينستادت في فترة لا يمكن القول في شأنها بأنّها تفتقر إلى وسائل النقل. أمّا البقية ــ أي حوالي خمسة عشر ألف ــ فقد وصلوا في قطارات للبضائع المفتوحة أو على القدمين، في أفريل 1945، بعد أن تسلم الصليب الأحمر المعتقل. لقد كانوا ممن ظلوا على قيد الحياة، أعضاء من فرق الأشغال الشاقة، أصيلي بولندا والمجر بالخصوص. وعندما قدم الروس، يوم 9 ماي 1945، لتحرير المعتقل، تمكن عدد كبير من اليهود التشيكيين، القابعين

هناك منذ البداية من العودة إلى ديارهم. وقد كانوا في بلدهم. ثمّ وضع الروس المعتقل تحت الرقابة لمدّة أربعين يومًا، بسبب انتشار الأوبئة. وما إن انتهت مدّة العزل، حتى ذهب معظم المعتقلين من تلقاء أنفسهم. وبتلك الصورة، فإنّ من تبقى التحق بهم هناك مبعوثو فلسطين، وأكيد أنّهم من أولائك الأشخاص غير القادرين على العودة إلى ديارهم، أو طردهم، لعدّة أسباب: سواء كانوا مرضى، او عجائز، أو متبقين على قيد الحياة من بين عائلة كاملة لا يعرفون إلى أين يتجهون. ولكن هوتر-إيشاي يقول لا محالة الحقيقة المجردة: إن من بقي على قيد الحياة في الغيتوات والمعتقلات، رغما عن كابوس العجز والإهمال ــ وكأنما العالم بأكمله تحوّل إلى أدغال صاروا فريسة فيها ــ فصاروا لا يرغبون إلا في شيء واحد: الذهاب إلى أي مكان لا يرون فيه أبدا إنسانا لا يكون يهوديّا. ولم يكونوا في حاجة إلى مبعوثي الشعب اليهودي لفلسطين حتى يقولوا لهم أنّه بإمكانهم الذهاب إليها، بطريقة سرية أو شرعية، بطريقة أو بأخرى، وأنهم سيكونون محلّ حفاوة.

وبهذا، ينبسط الناس من حين إلى آخر عند الشعور بأنّ القاضي لاندو قد خسر المعركة. فأوّل مرّة، حدث ذلك قبل بداية المعركة. ذلك لأنّ أوّل "شاهد حقيقي" لهوسنار لم يكن يظهر عليه أنّه متطوّع. إنّه شيخ، يضع على رأسه القلنسوة الكيبا اليهودية التقليدية، قصير القامة، هزيل، بلحية وشعر أبيض مبعثر، وكان يقف مستقيما. كان اسمه، بدرجة ما، "مشهورا" ونتفهم لماذا أردا المدّعي العام أن يبتدأ به. إنه زيندال غرينزبان، والد هيرشل غرينزبان[2] الذي توجه يوم 7 نوفمبر 1938، وهو ابن السابعة عشر، إلى السفارة الألمانية [بباريس] وأطلق النار على الكاتب الثالث، الضابط الشاب أرنست فوم راث. أثارت هذه الجريمة المجازر في ألمانيا والنمسا، وتلك الليلة ليلة البلور ليوم 9 نوفمبر، التي أعلنت فعليا بداية الحلّ النهائي،

---

(2) [هيرشل غريزبان (1921-1944) يهودي ألماني من اصل بولندي، قتل أحد كتبة سفارة ألمانيا بباريس، سنة 1931ن مما أدى إلى ما عرف بليلة البلور. ألقت عليه الغستابو بعد احتلال فرنسا ووقع إعدامه سنة 1944].

والتي لم يساهم فيها أيخمان. لم يقع بجدية توضيح دوافع غرينزبان، وأخوه، الذي شهد أمام المحكمة أيضا، اشمأز بوضوح عند الحديث عنها. فافترضت المحكمة أن يكون الأمر عملية انتقام إثر طرد قرابة الخمسة عشرة ألف يهودي بولندي، من بينهم عائلة غرينزبان ذاتها، من الأراضي الألمانية، خلال الأيام الأخيرة من شهر أكتوبر 1938. ولكننا نعرف، من جهة أخرى، أنّ هذا التوضيح غير مقنع. فقد كان هيرشل غرينزبان مضطرب الشخصية، لم يتمّ دراسته ويتسكع منذ سنوات في باريس وبروكسيل؛ بل وقع طرده من هاتين المدينتين. وخلال محاكمته، التي تمّت في فرنسا، تحدّث محاموه عن حكاية غامضة لعلاقة جنسية مثلية وأنّ الألمان، الذين تسلموه فيما بعد، لم يقوموا بتتبعه. وراجت الشائعة بأنّه ظل على قيد الحياة حتى بعد الحرب: هل هذا أيضا من "مفارقات أوشفيتز" القائلة بأنّ اليهود الذين اقترفوا جريمة وقع العفو عنهم؟ كان فوم راث كضحية بغرابة في وضع غير ملائم. فقد كانت فرقة الغيستابو تراقبه لأنّه كان يتباهى بأفكاره المعادية للنازية وكان متعاطفا مع اليهود؛ وأكيد أنّ حكاية مثليته اختلقتها الغيستابو. وربما كان غرينزبان، رغما عنه، آلة في يد أفراد الغيستابو بباريس الذين أرادوا تحقيق هدفين بحجر واحد: التخلص من معارض واختلاق مجزرة في ألمانيا؛ أكيد أنّ الغيستابو لم تتوقع أنه لا يمكن الحصول على سمن المزبّدة من الجهتين، وذلك بالقدح في شخص فوم راث بالادعاء بأنّ له علاقات مثلية مع أطفال يهود، وجعله في نفس الوقت شهيدا وضحية "اليهودية العالمية".

ومهما يكن من أمر، فقد حدث فعلا أنّ الحكومة البولندية أقرّت في خريف 1938 بأنّ كلّ اليهود البولنديين المقيمين في المانيا سيخسرون جنسيتهم بداية من 29 أكتوبر. كانت للحكومة البولندية بلا شك معلومات تفيد بأنّ الحكومة الألمانية تنوي طرد هؤلاء اليهود البولنديين، وأنها تريد تجنب ذلك. وأكيد أنّ أشخاصًا مثل زيندال غرينزبان يجهل حتى وجود هذا القانون. لقد قدم غرينزبان إلى ألمانيا سنة 1911، في الخامسة والعشرين من العمر. وافتتح محلّ عطرية في هانوفر؛ وهناك أنجب ثمانية أطفال. وفي سنة 1938، عندما بلغته الكارثة، كان يعيش في ألمانيا منذ سبعة وعشرين

سنة، ومثل العديد من الأشخاص في وضعه، لم يبذل أي جهد لتغيير أوراق هويته والتقدم بطلب الحصول على الجنسية. وها هو يأتي إلى القدس لرواية قصّته، مجيبا بدقّة على الاسئلة التي يوجهها إليه المدّعي العام. تحدث بوضوح، وحزم، دون تزويق للأحداث، وبكلمات وجيزة.

" في السابع والعشرين من أكتوبر 1938 ـ كان يوم خميس في المساء ـ دخل علينا عند الثامنة شرطي وأمرنا بالتحوّل إلى المنطقة (كُمسارية الشرطة) الحادية عشر. قال: "ستعودون مباشرة، لا تأخذوا معكم شيئا، سوى جوازات سفركم" .. تحول غرينزبان إلى ذلك المكان مع عائلته: ابنه، وابنته وزوجته. عند وصوله إلى الكُمسارية، شاهد "عددا كبيرا من الناس، بعضهم واقفون، وآخرون جالسون، وأناس يبكون. كانوا [أعوان الشرطة] يصرخون: "وقعوا، وقعوا، وقعوا" .. اضطررت أن أمضي، وأمضى كلّ الناس. لم يمض أحدنا، كان يدعى، على ما أعتقد، غيرشون سيلبار، أجبر على البقاء واقفا في زاوية خلال أربع وعشرين ساعة. وأخذونا إلى قاعة العروض و... كان هناك أناس من جميع أنحاء المدينة، قرابة ستة مائة شخص، نعم، إلى يوم الجمعة مساء... ثمّ أخذونا في حافلات الشرطة، حافلات للمساجين، عشرون ألف في شاحنة، نحو محطة السكك الحديدية. كانت الشوارع مزدحمة بأشخاص يصرخون: "طرد اليهود إلى فلسطين ! .. ". وأخذونا في القاطرات إلى ناوبنشان عند الحدود الألمانية البولندية. وصلنا هناك صبيحة يوم السبت، عند الساعة السادسة... وهنالك قاطرات قادمة من ليبزغ، وكولونيا، ودوسلدورف، وايسن، وبيدرفيلد وبرام. كنّا جميعنا قرابة الاثني عشرة ألف رجل... كان يوم السبت، 29 أكتوبر... عندما وصلنا إلى الحدود قاموا بتفتيشنا للتثبت إن كان البعض منّا يحمل أموالا؛ وكلّ من لديه أكثر من عشرة ماركات، يقع انتزاعها منه. كان ذلك قانونا ألمانيا، حيث لا يمكن مغادرة ألمانيا بأكثر من عشرة ماركات. كان الألمان يقولون: "عندما قدمتم لم يكن لديكم أموال، وبالتالي لا يمكن لكم المغادرة بأخذ الكثير من المال". وأرغموهم على السير على الأقدام قرابة الكيلومترين إلى الحدود البولندية، لأنّ الألمان يريدون إدخالهم إلى بولندا سرّا. "كان الإس. إس. يضربوننا بالسياط، يضربون كلّ المتخلفين

وكان الدّم يسيل في الطريق. انتزعوا منّا حقائبنا وكانوا شديدي القسوة معنا، كانت المرّة الأولى التي أشاهد فيها القسوة الوحشية للألمان. كانوا يصرخون فينا: "هرولوا، هرولوا !" ضربوني ووقعت في خندق. أعانني ابني، وقال لي: "هرول أبي، هرول، وإلا ستموت !" عندما صلنا إلى الحدود، التي كانت منفتحة، اجتازتها النساء أوّلا. لم يكن البولنديون على علم بأيّ شيء. ووقعت دعوة جنرال بولندي وبعض الضباط لمعاينة الأوراق، ولاحظوا بأننا مواطنون بولنديون وأنّ لدينا جوازات سفر خاصة. فقرروا تركنا نمرّ. وأخذونا إلى قرية من ستة آلاف ساكن تقريبا، وكان عددنا اثني عشرة ألف. كان المطر يتهاطل بقوّة، وأغمي على أشخاص، وكنا نشاهد من كلّ صوب الشيوخ والرجال والنساء. لقد تألمنا كثيرا. لم يكن هنالك ما نأكله، ومن يوم الخميس لم نأكل شيئا..". وقع نقلهم إلى معسكر ووضعوهم "في الإسطبلات، لأنه لا يوجد مكان غيرها... وأعتقد أنّه كان خلال اليوم الثاني في بولندا]. ففي اليوم الأول، قدمت شاحنة من بوزنان، محملة خبزا، كان ذلك يوم الأحد. في ذلك اليوم كتبت رسالة لابني بفرنسا: "لا تكتب إلينا بعنوان ألمانيا. فنحن الآن في زباسزين".

استلزم الأمر عشر دقائق تقريبا لكي يروي غرينتزبان قصّته. عندما انتهي بالقول كيف، في أربع وعشرين ساعة، سبعة وعشرين سنة وقع طمسها بغباوة، لم يتمالك كلّ من استمع إليه من الشعور بأنّ كلّ شخص، وكلّ الناس لهم الحق في مداخلة بيوم كامل بالمحكمة. ولكن اتضح فيما بعد، كلما تقدمت الجلسات اللانهائية، بأنّه من الصعب تناول كلّ هذه القصة، وأنّ الأمر يستوجب إمّا نفس الشعور أو نقاوة، وبراءة دون مسايرة عقلية وقلبية، لا يمتلكها إلا المنصفون. وما من أحد اكتسب الصدق الباهر لزيندال غرينتزبان، سواء قبله أو بعده.

لم تكن شهادته على أي حال "درامية" بالمعنى المسرحي. وكانت شهادة آبا كوفنار[3] من أعلى طراز. وقد تمّت هذه الشهادة بعد بضعة

---

(3) [آبا كوفنار (1918-1987) شاعر وكاتب يهودي من لوتيانيا، تكفل بعد سنة 1945 بتهجير اليهود إلى فلسطين].

أسابيع، بينما لم يكن أي كان يتوقع مثل هذه "اللحظة"، وقد حاول القاضي لاندو دون جدوى فرض النظام على المناقشات، التي كان من المفترض أن تكون مناقشات محكمة جنائية. غير أنّ آبا كوفنار، الذي كان في منصة الشهود، كان "شاعرا وكاتبا"، وقد توجه للجمهور، هو غير راض بإدلاء شهادة، بكلّ ثقة رجل متعوّد على القيام بالمحاضرات ولا يحب مقاطعته من طرف مستمعيه. لقد طلب منه رئيس المحكمة أن يوجز، وهو الأمر الذي لم يرق له، ولاحظ له هوسنار، الذي دافع عن شاهده، بأنّه لا يمكن له "التذمر من صبر المحكمة"، وهو ما لم يعجبه على الإطلاق. كان الجوّ متشنجا نوعًا ما عندما ذكر الشاهد اسم أنطون شميدت[4]، الرقيب في الجيش الألماني. لم يكن هذا الاسم مجهولا لدى الحاضرين: فقبل بعض سنوات أصدرت مؤسسة ياد فاشام في نشريتها تاريخ حياة شميدت، وتناقلتها بعض الجرائد الأمريكية الصادرة باللغة اليديشية. فقد قاد أنطون شميدت فرقة في بولندا، لجمع الجنود الألمان التائهين والمنقطعين عن وحداتهم. وهكذا التقى بيهود دخلوا في المقاومة السرية. ويوجد من بينهم كوفنار، الذي يحظى بشهرة فائقة. وأعان شميدت المقاومين اليهود بتمكينهم من أوراق مزيفة وشاحنات عسكرية. وهذا أمر أساسي، فهو "لم يفعل ذلك مقابل مال". امتدّ ذلك على خمسة أشهر، من أكتوبر 1941 إلى مارس 1942. ووقع اعتقال شميدت وإعدامه. (طلب المدعي العام من كوفنار بأن يروي هذه القصّة لأنّ كوفنار صرح بأنّه استمع لأوّل مرّة إلى اسم أيخمان من فيه شميدت؛ فقد قال له هذا الأخير بأنّ الإشاعة المتداولة في الجيش هو أنّ أيخمان هو "المكلف بكلّ الأمور".)

لم تكن المرّة الأولى التي يشير فيها أحد الشهود إلى العون المقدم إلى اليهود من طرف غير اليهود. فقد سأل القاضي هاليفي: "هل هنالك شخص أعان اليهود؟" بصفة مستمرّة إلى درجة أنّ المدعي العام طرح سؤاله: "لماذا لم تثوروا؟" كانت الردود تختلف ولم تكن شافية: "كان كلّ العالم

(4) [أنتون شميدت (1900-1942) ضابط ألماني، قام النازيون بإعدامه لأنه أعان 250 يهوديا على الفرار].

ضدّنا"، ويمكننا "أن نعدّ على أصابع اليد الواحدة" اليهود الذين اختفوا لدى عائلات مسيحية. لكن إجمالا، كانت الوضعية في بولندا أحسن بكثير من بقية بلدان أوروبا الشرقية. (لقد قلتُ آنفا بأنّه لم يحضر أي شاهد من بلغاريا.) واعترف يهودي بأنّ امرأة بولندية أخفته، رفقة اثني عشر يهوديا آخرين، خلال الحرب. وتزوج فيما بعد هذه البولندية. وهما يعيشان الآن في إسرائيل. وتحدّث يهودي آخر عن صديق مسيحي كان عرفه قبل الحرب، والذي لجأ إلى بيته بعد فراره من المعتقل؛ وقد أعانه هذا الصديق؛ ووقع إعدامه فيما بعد لنجدته لليهود. وأكّد شاهد آخر بأنّ البولنديين الذين انظموا إلى المقاومة السرية وفروا الأسلحة لعديد من اليهود وأنقذوا حياة آلاف الأطفال بوضعهم لدى عائلات بولندية. وقد وقعت رواية حكاية عائلة بولندية أُعدم جميع أفرادها بطريقة وحشية، لأنها استقبلت طفلة يهودية في السادسة من العمر. ولكن أنتون شميدت كان الألماني الوحيد الذي وقع ذكره خلال المحاكمة بأنّه ساعد اليهود. (وفي الواقع، هنالك ألماني آخر، وهو ضابط في الجيش الألماني ساعدهم بطريقة غير مباشرة وذلك بمناهضة أوامر الشرطة. لم يعرف هذا الحادث، الذي أثارته الوثائق المقدّمة للمحكمة، أي تبعات بالنسبة للضابط؛ ولكن مبادرته قد تكون خطيرة، بما أنّ المراسلات بين هيملر وبورمان تشير إليها.)

اكتفى كوفنار بدقيقتين لكي يروي كيف ساعده نقيب ألماني. لقد ساد الصمت في قاعة الجلسات؛ وكأنما الحشد أراد تلقائيا أن يلتزم دقيقتي صمت في ذكرى الشخص المدعوّ أنتون شميدت. وكأنما موجة من الأضواء تدفقت فجأة، خلال هاتين الدقيقتين، وسط ظلمة سميكة ودون خلفية. فلا نستطيع أن نستجلي سوى نتيجة واحدة، واضحة، ودون منازع، بل البديهية أيضا: وكأنّ كلّ شيء اليوم مختلف في هذه القاعة في إسرائيل، وفي ألمانيا، وفي كلّ أوروبا، وربما في كلّ بلدان العالم أيضا، لو أنّه وقع تداول قصص أخرى شبيهة لهذه الحكايات!

يمكن تفسير النقص المذهل لمثل هذه الروايات بسهولة. والأسباب في ذلك معروفة. سأقتصر على الأهمّ بذكر أحد كتاب المذكرات القلائل الذي كان صادقا مع نفسه؛ فقد نشر مذكراته عن الحرب في ألمانيا. يروي بيتر

بام[5]، وهو طبيب في الجيش الألماني عمل في الجبهة الشرقية، يروي في كتابه "الراية الخفية" (1952) كيف يقتلون اليهود في سباستوبول. يقع جمع اليهود من طرف "الآخرين" (هكذا كان الكاتب ينعت الوحدات المتنقلة للقتلة الإس. إس.، حتى يميزهم عن العسكريين العاديين، الذين شكرهم) ووقع في جناح محكم الغلق في السجن القديم المتاخم لمساكن الضباط حيث توجد كتيبة بام بالذات. ثمّ يأخذونهم إلى عربات الغاز المتنقلة، حيث يموتون في بعض دقائق؛ ثمّ يأخذ السائق الجثث إلى خندق وقع حفره بدبابات وهناك يفرغون الحمولة. "كنّا نعرف ذلك. ولم نحرك ساكنا. وأي شخص يحتج بجدّ أو يحاول منع المجازر، قد يقع اعتقاله في أربع وعشرين ساعة، وقد يختفي. ذلك نوع من الإفراط في الدقة للحكومات الشمولية لهذا القرن، وهو عدم السماح لأعدائهم أن يموتوا ميتة شريفة بسبب أفكارهم. قد يكون العديد منّا ربّما يقبل الموت بهذه الطريقة. ولكن الدولة الشمولية تجعل من مناهضيها يختفون سرّا وفي صمت. ولكن من الأكيد أنّ الذي يتجرأ على الموت على أن يتسامح في صمت مع مثل هذه الجرائم، تكون وفاته دون جدوى. هذا لا يعني أنّ مثل هذه التضحية قد تكون مجرّدة من كلّ معنى، على الأقل أخلاقيا. ولكن قد يكون الأمر من غير جدوى من الناحية الفعلية. لم يكن هنالك أي واحد منّا له قناعة عميقة، متغلغلة، للتضحية دون جدوى باسم مبدأ أخلاقي سام" . ليس من الواجب الإضافة بأنّ المؤلف لم يكن واعيا بأنّ هذه "اللياقة" التي يوليها اهتماما كبيرا هي خاوية عندما يكون "المبدأ الأخلاقي السامي" متغيّبا.

ذلك لأنّ اللياقة في مثل هذه الظروف، ليست سوى الأهلية للاحترام. وهذه الجدارة هي خاوية. لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لأنتون شميدت. بل كانت طريقة التفكير لدى بام الذي بدا لأوّل وهلة منطقيا بفظاعة. غير أنّ حجته تحتوي على ثغرة. إنّه لمن الأكيد بأنّ الأنظمة الكليانية تحاول خلق ثغرات في الذاكرة، حيث تفسخ الأفعال، الحسنة أو السيئة. وهكذا حاول النازيون دون جدوى، بداية من جوان 1942، فسخ كلّ معالم المذابح –

(5) [بيتر بام (1897–1975) طبيب في الجيش الألماني، ثمّ كاتب وصحفي].

بوضع الجثث في أفران الحرق، وبحرقها في خنادق في الهواء الطلق، وباستعمال المتفجرات، وقذائف ملتهبة وآلات لتهشيم العظام ـ ولكن ذهبت هذه المجهودات سدى. ولم يفلحوا أيضا في القضاء على أعدائهم "في السرّ والصمت". هذا التغافل ليس بالموجود. فالذاكرة شأن إنساني، وليس كلّ ما هو إنساني يدعو للكمال. هنالك العديد من الأشخاص عبر العالم ما زالوا يتذكرون، فالنسيان الكلّي إذن غير مسموح به، هنالك دوما من بقي على قيد الحياة ليروي الحكاية. وإذن، ليس هنالك شيء قد يكون "غير مجد على المستوى العملي"، أو على الأقلّ، ليس على المدى البعيد. قد تكون حكايات من هذا النوع مجدية، من الناحية الفعلية، لألمانيا اليوم، ولمكانتها في الخارج، ولكن أيضا في حياتها الداخلية، حيث يسود لبس مؤسف. ذلك لأنّ الدرس من هذه الحكايات بسيط وفي متناول الجميع: وهو أنّ معظم الناس يخضعون للرعب، ولكن هنالك البعض الذين لا يخضعون مطلقا. والدرس الذي توفره البلدان التي تبنت الحلّ النهائي هو نفسه: "لقد أمكن حصول هذا" في أغلبها، ولكن لم يحصل هذا في كلّ مكان. وإنسانيا، لا يمكن الحصول على ما هو أكثر، ولا يمكن لنا منطقيا أن نطلب بما هو أكثر، حتى يكون هذا الكوكب مؤهلا للعيش.

XV
الحكم، الاستئناف والتنفيذ

خلال الأشهر الأخيرة من الحرب، كان أيخمان يقضي الوقت في ملل ويتجوّل في برلين. وكان رؤساء الأقسام الأخرى لديوان حماية أمن الرايخ يمرّون دون تحيته، ويتغذون في البناية التي يوجد بها مكتبه دون أن يدعونه أبدا للالتحاق بهم. فاستعمل وسائله الدفاعية تحسبا "للمعركة النهائية" في برلين. وقام بواجبه الرسمي الوحيد بزيارة ثريسنستادت، حيث قبل ممثلي الصليب الأحمر. وأمامهم (ولماذا هم؟)، أفرغ ما لديه بمرارة: قال لهم عمّا يفكر حول "السياسة الإنسانية" التي توخاها هيملر إزاء اليهود؛ وكان الأمر يخص، فيما يخصّ بعث معتقلات، "في المرّة القادمة"، "على الشاكلة الأنقليزية". وفي أفريل 1945، كان آخر لقاء مع هيملر. وأمر هذا الأخير أيخمان باختيار "من مائة إلى مائتين من أعيان اليهود في ثريسنستادت" وأخذهم إلى النمسا وإيوائهم في نزل؛ كان هيملر يريد استعمالهم "كرهائن" أثناء المفاوضات المستقبلية مع أيزنهاور. ويظهر أنّ أيخمان لم يفهم إلى أي مدى كان هذا المشروع مخالفا للصواب. فانتقل، "والقلب ممتلئا، إذ من الواجب التخلي عن مواقعي الدفاعية"، غير أنّه لم يتمكن من بلوغ ثريسنستادت لأنّ كلّ الطرقات يسيطر عليها الجيش الروسي المتقدم. فشل إذن أيخمان في آلت-آوسي بالنمسا، حيث التجأ كالتنبرونر. وكان كالتنبرونر يسخر من "اليهود الوجهاء" لهيملر؛ وأمر أيخمان بتجهيز مجموعة من المقاومين للعمل في الجبال النمساوية. وباشر أيخمان هذه المهمة بكلّ حماس. "ومرّة أخرى، كان الأمر يستحق العناء، مهمة انبسطت

إليها". فجمع مائة من الرجال السليمين نوعًا ما وأغلبهم لم يشاهد أبدا بندقية؛ وحصل على ترسانة، حيث توجد أسلحة من أنواع مختلفة مهجورة. عندئذ تلقى أمرا جديدا من هيملر: "لا تطلقوا النار على الأنقليز ولا على الأمريكيين". فكانت بذلك النهاية. سرّح أيخمان رجاله ومنح خزانة صغيرة محصنة تحتوي على أوراق بنكية وقطع ذهبية لمستشاره القانوني، مستشار الدولة، هونشي، الذي كان يحظى بثقته. "إذ قلت في نفسي، إنّ هونشي موظف سام مدني، سيتصرف بإحكام في الأموال، وسيسجل مصاريفه... إذ ما زلت أعتقد أنه ستقع ذات يوم محاسبتنا".

تنتهي السيرة الذاتية لأيخمان، تلك التي أدلى بها تلقائيا للشرطي الذي استنطقه، بهذه الكلمات. لم يدم سرده إلا بضعة أيام، ولم تشمل سوى 315 صفحة من بين الـ3,564 المستخرجة من الشريط المسجل. قد يكون أيخمان أراد المواصلة، ومن الأكيد أنّه روى بقية الحكاية للشرطة؛ ولكن، السلطات المكلفة بالمحاكمة قرّرت بتصميم، ولأسباب مختلفة، إقصاء الشهادات المرتبطة بما بعد الحرب. ولكن الاعترافات الخطية في نورنبرغ وبالخصوص كتاب موشي بايرلمان[1]، تمكّننا من إتمام الحكاية. يمثل هذا الكتاب الحامل للعنوان "القبض على أدولف أيخمان"، من قبل موظف إسرائيلي سابق، إفشاء أسرارا أثارت ضجّة. صدر في لندن، شهرا قبل بداية المحاكمة. أكيد أنّ بايرلمان حصل على معلومات من المكتب 06، وهو مصلحة الشرطة التي تكفلت بالتحضير للمحاكمة. (إنّ رواية بايرلمان هي التالية: بما أنّه حصل على تقاعده من الوظيفة قبل ثلاثة أسابيع من إلقاء القبض على أيخمان، فلا يكون كتابه إلا مجرّد انجاز "خاص". ولكن هذه الرواية لم تكن مقنعة: فعلا، لأنّه من واجب الشرطة الإسرائيلية أن تكون على علم بالقبض مستقبلا على أيخمان وذلك قبل مدّة مات زال فيها بايرلمان لم يحصل بعد على تقاعده). تضايق الإسرائيليون نوع ما من

(1) [موشي بايلرمان (1911-1986) كاتب يهودي من اصل بريطاني، التحق سنة 1948 بفلسطين حيث عمل إلى حدود 1952 الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي. تقاعد في سنة 1960، فخصص نشاطه للكتابة].

الكتاب: ليس لأنّ بايرلمان سرّب مسبقا معلومات عن وثائق هامة سيقع عرضها على المدّعي العام فحسب، بل لأنّه صرّح بأنّ السلطات قد قرّرت بأنّه ليس من الممكن الثقة في شهادة أيخمان؛ فقد روى أيضا، بكلّ دقة، إلقاء القبض على أيخمان في بيونس أيرس ـ وكان هذا الفصل هو الأمر الذي لم يرغب الإسرائيليون في نشره.

إنّ الحكاية التي رواها بايرلمان أقلّ إثارة من مختلف الاشاعات التي استعملت مصادر للحكايات السابقة. لم تطأ أقدام أيخمان منطقة الشرق الأوسط أو الشرق الأدنى، ولم تكن له علاقة مع أيّ بلد عربي، ولم يعد أبدا من الأرجنتين إلى ألمانيا، ولم يتورط في أنشطة مع النازيين بعد الحرب، ولا في منظماتهم. وفي نهاية الحرب، حاول أن يتكلم لآخر مرّة مع كالتنبرونر، الذي كان موجودا دوما في آلت-آوسيي؛ حيث يمارس لعبة التجلد؛ ولكن لم يكن الرئيس السابق لأيخمان مستعدّا لملاقاة "هذا الرجل الذي لم يعد يرى فيه بارقة أمل". (لو حافظ كالتنبرونر على بعض الأمل في شخصه، فقد وجد نفسه محبطا، إذ وقع شنقه في بورنبارغ). وإثر ذلك تحديدا، وقع إلقاء القبض على أيخمان من طرف الجنود الأمريكيين ووقع نقله إلى معتقل للمساجين الإس.إس. فخضع طويلا إلى استجواب، لكن دون أن يكتشفوا هويته، والحال أنها معروفة لدى بعض المساجين. واحترس بأن يقوم بمراسلة عائلته، حتى تعتقد في وفاته. وحاولت زوجته الحصول على شهادة وفاة، ولكن دون جدوى: ووقع فعلا اكتشاف بأنّ "شاهد العيان" على وفاة أيخمان كان أخوه. لقد ترك أيخمان زوجته دون أموال، ولكن عائلته، في لينز، تكفلت بها، وبأبنائها الثلاث.

انطلقت في نوفمبر 1945، في نورنبرغ، أكبر المحكمات لمجرمي الحرب. وقع فيها ذكر اسم أيخمان بصفة مستمرّة مفزعة. وفي جانفي 1946، أطلّ فيسليسيني: شاهد الاتهام، الذي وفر ضدّ أيخمان حججا مخلة بالشرف؛ عندها فكر هذا الأخير في الاختفاء. فهرب من المعتقل بإعانة رفاقه المساجين والتحق بلونبورجير هايدي، المقاطعة التي توجد على مسافة ثمانين كيلومتر جنوب هامبورغ. وهناك، وفر له شقيق أحد مساجين معتقل الإس. إس عملا: فصار أيخمان عاملا في الغابة. وظلّ هنالك تحت

اسم أوتو هينينجر لمدّة أربع سنوات وقد سئم منها دون شك. وفي بداية 1950، تمكن من الاتصال بأوديسا، وهي منظمة سريّة أسسها قدماء الإس. إس.؛ وفي ماي انتقل من النمسا إلى إيطاليا. وهنالك مكنه قسّ فرنسيسكاني، وهو على علم بهوية الهارب، بجواز سفر للاجئ باسم ريشارد كليمانت وأرسله إلى بيونس أيروس. وصل إليها في منتصف جويلية وحصل، دون أي صعوبة، على أوراق الهوية وبطاقة عمل باسم ريكاردو كليمانت، كاثوليكي، أعزب، دون موطن، عمره سبعة وثلاثون سنة (أي سبع سنوات أقلّ من سنّه الحقيقي).

غير أنّه وباحتراس دائم، راسل زوجته دون ان يزوّر خطه وقال لها بأنّ "عمّ أبنائها" ما زال على قيد الحياة. وحصل على العديد من الأشغال: ممثل تجاري، كوّاء، عامل في ضيعة لتربية الأرانب ـ بمقابل زهيد؛ ولكن في صيف 1952 التحقت به زوجته وأبناءه. (لقد حصلت السيدة أيخمان، التي استقرت في النمسا، لا محالة على جواز سفر ألماني في زوريخ، باسمها الحقيقي. لقد تقدّمت "كطالق" من المدعوّ أيخمان. كيف توصلت إلى ذلك؟ لقد ظلّ الغموض قائما لأنّ الملفات التي تضمنت طلبها لجوازات السفر قد اختفت من القنصلية الألمانية بزوريخ.) عند وصولها إلى الأرجنتين، حصل أيخمان لأوّل مرّة على عمل مستقرّ، في معمل مرسيديس-بانز بسوارز، في ضاحية بيونس أيروس؛ ومن ميكانيكي أصبح رئيسا للعمال. وازداد له مولود رابع. فقد تزوج أيخمان عندئذ من زوجته تحت اسم كليمانت، حسبما قيل. ولكن هذا غير متأكد: لقد وقع تسجيل الطفل في البلدية تحت اسم ريكاردو فرانشيسكو (أكيد في ذكرى القسّ الإيطالي) كليمانت أيخمان. وبمرور السنوات، بدأ أيخمان يظهر الكثير من العلامات حول هويته. ويظهر أنّه فعلا قال لأبنائه أنّه شقيق أدولف أيخمان، ولكن الأبناء الذين يعرفون جيّدا أجدادهم وعمومتهم في لينز، كانوا متشككين. لقد كان ابنه البكر في التاسعة من العمر عندما شاهد والده لآخر مرّة؛ وقد يكون عرفه بعد سبع سنوات في الأرجنتين. وحافظت السيدة أيخمان على بطاقة هويتها (باسم "فيرونيكا ليبل أيخمان"). وعندما توفيت نسيبة أيخمان في سنة 1959، وعندما توفي والده سنة 1960، أشارت

جرائد لينز إلى أنّ السيدة أيخمان ممن ما زالوا على قيد الحياة. وهذا ما يفترض تكذيبا للشائعات القائلة بأنّ السيدة أيخمان قد تكون طالق وأنها تزوجت من جديد. وفي بداية سنة 1960، أي بضعة شهور قبل القاء القبض عليه، أتمّ أيخمان وابنه البكر بناء منزل من الأجرّ، بدائي نوعًا ما، أقاماه بنفسهيما في الضاحية الفقيرة لبوينس-أيرس (دون ضوء، ودون مياه)؛ استقرت به كلّ العائلة. كان شديد الفقر، وكان أيخمان يعيش حياة كئيبة لم يجعلها الأبناء زاهية. فلم يكونوا يرغبون " أبدا في مواصلة دراساتهم، ولم يحاولوا حتى تنمية مواهبهم".

كان أيخمان، لكلّ تسلية أساسية، كثير الثرثرة لوقت طويل مع أفراد الجالية النازية الهامة، التي لم يرد أن يخفي هويته أمامها. وهذا ما جعله، سنة 1955، يجري حديثا مع الصحفي الهولندي فيلام س. ساسن، وهو من قدماء الإس. إس.، الذي استبدل، خلال الحرب، جنسيته الهولندية مقابل جواز سفر ألماني؛ وفيما بعد، حكمت محكمة بلجيكية على ساسن بالإعدام غيابيا باعتباره مجرم حرب. لقد جهّز أيخمان نفسه لهذا الحديث، محررا بعناية ملاحظات وقع تسجيلها، ثمّ كتابتها من قبل ساسن. ووقع اكتشاف الملاحظات التي خطّها أيخمان؛ فقد وقع إقرارها، وتقديمها كحجج، أمام محكمة القدس، بينما لم يقع قبول كلّ رواية ساسن. لقد وقع نشر هذه الرواية ملخصة في جويلية 1960 في المجلة الألمانية المصوّرة دير ستارن، ثمّ في نوفمبر وديسمبر، في سلسلة من المقالات بمجلة لايف. ولكن قبل أربع سنوات، كان ساسن قد اقترح هذه الوثائق، بموافقة أكيدة من أيخمان، على مراسل التايم ولايف ببيونس أيروس. أكيد أنّ اسم أيخمان لم يظهر فيها؛ ولكن محتويات الوثائق لا تترك مجالا للشك عن مصادر ساسن. وفي الحقيقة، حاول العديد من المرات الخروج من تستره، إلى درجة أنه ليس من الغريب بأنّه مرّت سنوات عديدة لكي تتمكن المخابرات الإسرائيلية من الاكتشاف بأنّ أيخمان يعيش في الأرجنتين تحت اسم ريكاردو كليمانت. لم تبح إسرائيل أبدا بهذه المصادر؛ واليوم يؤكد على الأقلّ ستة أشخاص بأنّهم اكتشفوا أيخمان، وفي أوروبا، وفي "الأوساط المطلعة"، ادعوا بأنّ الفضل في هذا الاكتشاف يعود إلى الجواسيس الروس. ومهما يكن من أمر، ظلّ

السؤال، لا كيف وقع اكتشاف مخبأ أيخمان فسحب، ولكن كيف لم يقع التوصل إلى اكتشافه قبل ذلك؟ وفرضا أنّ الإسرائيليين قد قاموا فعلا بالبحث عنه خلال عدّة سنوات، وهو أمر غير متأكد، على ضوء الأحداث المعروفة اليوم.

ولكن ليس هنالك مجال للشك حول هويّة من قاموا بهذا الاكتشاف. لقد تحدّثوا، أوّلا، عن "ثأر" شخصي، ولكن بن غريون نفسه عارض هذه الشائعات بتكذيب شكلي عندما أعلن بكل فرحة في الكنيست بأنه "وقع اكتشاف" أيخمان "من قبل مصالح المخابرات الإسرائيلية". وحاول الدكتور سيرفاتيوس دون جدوى، وأمام المحكمتين ــ المحكمة الابتدائية ثم محكمة الاستئناف ــ بدعوة الشاهدين زفي طوهار، ربان طائرة العال التي أخذت أيخمان من الأرجنتين إلى إسرائيل وياد شيموني، أحد موظفي شركة العال في الأرجنتين. فقد أشار إلى تصريح بن غريون. فأجاب المدّعي العام بأنّ الوزير الأوّل "اعترف فقط بأنّ أيخمان وقع اكتشافه من طرف مصالح المخابرات، وليس اختطافه من قبل أعوان من الحكومة الإسرائيلية. ويظهر في الواقع أنّ الأمور تمّت بصفة مختلفة. لم "يكتشف" أعوان المخابرات الإسرائيلية أيخمان؛ بل اصطادوه، بعد أن تأكدوا من المعلومات التي حصلوا عليها. كما كانت عمليات التحري غير موفقة، لأنّ أيخمان كان على علم من أنّه محلّ مراقبة: "لقد قلت لكم منذ مدّة، حسب ما أعتقد، منذ أشهر عديدة، عندما سألتموني إن كنت على علم بأنهم اكتشفوني، ومكنتكم عندئذ من الأسباب الحقيقية. (لم يقع أبدا تمكين الصحافة من هذا القسم من استجواب الشرطة)... فقد علمت بأنّ اشخاصًا قاموا ببحث، في الحي الذي أقطنه، حول شراءات لعقارات، الخ، الخ، لإقامة مصنع لآلات الخياطة ــ وهو الأمر الذي كان مستحيلا نظرا لعدم وجود المياه ولا الإنارة في الحيّ. وقالوا لي أيضا بأنّ هؤلاء الأشخاص من اليهود قدموا من أمريكا الشمالية. كان في إمكاني الاختفاء بسهولة، ولكن لم أقم بذلك، وواصلت حياتي بصفة عاديّة وترقبت الباقية. كان في استطاعتي، بأوراقي وسنداتي، العثور على عمل آخر دون أي صعوبة. ولكن لم أرغب في ذلك".

لقد كان أيخمان فعلا على استعداد للتحوّل إلى إسرائيل والمثول أمام

محكمة. وأكد مجلس الدفاع بالطبع، أنّ عملية اختطاف أيخمان وأخذه إلى إسرائيل، وقع القيام فيها "باختراق للقانون الدولي". وبذلك، أمكن للدفاع الطعن في أحقية المحكمة لإدانته. ولم يعترف لا القضاة ولا المدعي العام بأنّ هذا الاختطاف لم يكن سوى "عمل حكومي"؛ ولكنهم لم ينكروا ذلك أيضا. ففي رأيهم، أنّ أيّ خرق للقانون الدولي هو أمر بين حكومتين، وبالأخص إسرائيل والأرجنتين، والتي لا تشمل إطلاقا حقوق المتهم؛ وأنّ هذا الخرق وقع "تجاوزه يوم 3 أوت 1960، عن طريق تصريح الحكومتين، القاضي "بعزمهما على غلق ملف الحادث الذي تسبب فيه مواطنون من إسرائيل باعتبار أنّ ذلك يخدش الحقوق الأساسية لدولة الأرجنتين". فهل كان هؤلاء المواطنون الإسرائيليون من الخواص أو عملاء حكوميين؟ اعتبرت المحكمة أنّ كلّ هذا ليس من الأهمية بمكان. ولكن لا الدفاع ولا المحكمة أشارا أبدا إلى أنّ الأرجنتين قد لا تتخلى بسهولة عن حقوقها لو كان أيخمان مواطنا أرجنتينيا. فقد عاش هنالك باسم مستعار: ولا يمكن له إذن الحصول على حماية الحكومة، ما إنّ ظلّ ريكاردو كليمانت (المولود في 23 ماي 1913 في بولزانو ــ جنوب مقاطعة التيرول الإيطالية ــ حسب هويته). ولم يقم أيخمان أبدا بإثارة قانون اللجوء، القابل للاعتراض، والذي لم يعد على أيّ حال صالحًا له؛ إذ حتى وإن منحت الأرجنتين اللجوء لعديد ولمشاهير النازيين، فقد وقعت لا محالة على المعاهدة الدولية القاضية بأنّ مقترفي الجرائم ضدّ الإنسانية "لا يمكن اعتبارهم بمثابة مجرمين سياسيين". كلّ هذا لا يجعل من أيخمان شخصا دون وطن بأتمّ معنى الكلمة، ولا يحرمه قانونيا من جنسيته الألمانية، ولكن ألمانيا الغربية استغلت الفرصة لكي ترفض الحماية التي من الواجب أن توفرها بصفة طبيعية لمواطنيها المقيمين في الخارج. وبمعنى آخر، ورغم الصفحات الكثيرة للحجج القانونية المرتكزة على أمثلة عديدة سابقة، يصل بنا الأمر إلى الاعتقاد عند قراءتها بأنّ عمليات الاختطاف هي من الوسائل العادية، فقد كان أيخمان فعلا بلا وطن. وهذا الأمر بمفرده ــ لا غير ـ هو الذي سمح لمحكمة القدس بمحاكمته. كان من المفترض أن يتفطن أيخمان، الذي لم يكن خبيرا قانونيا، إلى ذلك: ففي بداية حياته المهنية، تعلّم بأنه

من غير الممكن القيام بكل ما نريد إزاء غير الحاملين لأيّ جنسية؛ كان من الواجب أن يفقد اليهود جنسيتهم قبل أن يفقدوا حياتهم! ولكن أيخمان لم يكن صاحب مزاج لكي يتقبل هذه الأفكار الدقيقة؛ فعلا، إنّه لم يأت طوعا، مثلما ادعاه، ليمثل أمام محكمة إسرائيلية؛ ولكن كان من المتوقع أن يثير العديد من المصاعب؛ غير أنّه لم يفعل شيئا.

ففي 11 ماي 1960، وعند الثامنة والنصف مساء، نزل أيخمان، مثل كلّ مساء، من الحافلة التي تقله من عمله إلى منزله، عندما ارتمى عليه ثلاثة من الرجال، وفي أقلّ من دقيقة، ألقوا به مثل علبة في سيارة كانت في الانتظار هناك. وتوقفت السيارة في إحدى الضواحي البعيدة عن بيونس أيروس، أمام منزل وقع تأجيره مسبقا. فلم يقع هنالك استعمال مخدّرات، ولا حبال، ولا أصفاد؛ وليس هنالك عنف مجاني. اعترف عندئذ أيخمان أنّه بين أيدي مهنيين: لم يقوموا بأي عنف ضدّه. طلبوا منه من يكون. فأجابهم على الفور: "أنا أدولف أيخمان" وأضاف، أمام دون شكّ ذهول مخاطبيه: "أعرف أني بين يدي إسرائيليين". (وبيّن فيما بعد أنّه قرأ في جريدة بأنّ بن غريون أمر بالقبض عليه.) وترقب الإسرائيليون ثمانية أيام قدوم طائرة شركة العال التي ستقلهم مع سجينهم إلى إسرائيل: لقد وقع وثقه إلى سرير — وهو الأمر الوحيد الذي اشتكى منه فيما بعد — وفي اليوم الثاني من أسره طلبوا منه أن يصرح كتابيا بأنّ ليس لديه أي اعتراض أن تقع محاكمته أمام محكمة إسرائيلية. وأمام دهشة الجميع، أصرّ على أن يحرّر النصّ بنفسه. ومن الأكيد أنّه استلهم الجمل الأولى من النصّ المجهز له. "إني الممضي أسفله، أدولف أيخمان، أعترف بهذا وبإرادتي بأنّه وقع التعرف على هويتي، وأتفهم أنّه دون جدوى محاولة التهرب من العدالة لمدّة طويلة. أقرّ بأني مستعدّ بالتحوّل إلى إسرائيل لأحاكم فيها أمام محكمة، محكمة معترف بها شرعية. ومن البديهي أن يكون لي الحقّ في مستشار قانوني. [يظهر إلى هنا أنّ أيخمان قام بعملية النسخ]. سأحاول أن أروي كتابيا الأحداث المرتبطة بالسنوات الأخيرة من العمل العمومي في ألمانيا دون تنميق. وهكذا تقف الأجيال القادمة على الحقيقة. وأؤكد أني قمت بهذا التصريح من تلقاء نفسي ودون إكراه، وليس لأني وعدت بالقيام به. وأرغب

في النهاية أن أكون في وئام مع نفسي. ونظرا إلى أنّي لا أتذكر كلّ التفاصيل، ونظرا إلى إمكانية الخلط بين الأحداث، فإني أطلب أن أستعين بوثائق توضع على ذمّتي وبتصريحات تحت القسم تساعدني على البحث عن الحقيقة. الإمضاء: أدولف أيخمان، بوينس آيرس، ماي 1960" . هذه الوثيقة، الموثوق بها أصلا، لها خاصية: لا يظهر فيها التاريخ الحقيقي. لذلك يمكننا التساؤل إن كانت هذه الرسالة حُرّرت، في القدس، حيث وصل أيخمان يوم 22 ماي، وليس في بوينس آيرس. وهذه الرسالة لها أهمية كبرى. فخلال المحاكمة، قدّمها المدعي العام للمحكمة، ولكن دون إعارتها أهميّة. كانت صحبة أوّل مذكرة رسمية للحكومة الإسرائيلية الموجهة إلى الحكومة الأرجنتينية. وطرح سارفيتيوس، أمام المحكمة، بعض الأسئلة في خصوص هذه الرسالة، ولكن دون الإشارة إلى تاريخها. ولم يتحدّث أيخمان عن ذلك، وكان الأمر صعبا، بما أنّه صرح، رغم أنفه، عند مساءلته من قبل محاميه، بأنّه كتب الرسالة تحت الضغط، عندما كان مقيدا إلى سرير في ضاحية بوينس أيرس. أمّا المدعي العام فهو يعلم الكثير عن هذه الحادثة؛ ولكنه لم يسأل أيخمان حول هذه المسألة. وعلى أيّ حال، من الأفضل عدم الإطالة حول هذا الموضوع. فقد أبلغت السيدة أيخمان باختفاء زوجها للشرطة الأرجنتينية، دون أن تبوح بهويته، إلى درجة أنّ الشرطة لم تستطع البحث عنه في محطات القاطرات، وفي الطرقات، والمطارات. كان الإسرائيليون محظوظين. لو وقع إعلام الشرطة بدقة، ما أمكن لهم الحفاظ على أيخمان لمدة عشرة أيام قبل "سرقته".

أبدى أيخمان استعداداً للتعامل مع السلطات المكلفة بالمحاكمة وأظهر غريمة لا نظير لها في ذلك. (واضطر القضاة، الذين أكدوا أنّ أيخمان هو مجرد كاذب، أن يعترفوا بجهلهم لكلّ شيء. ولماذا اعترف المتهم للنقيب لاس بالبعض من التفاصيل التي تدينه والتي من الوهلة لا يوجد فيها دليل سوى اعترافه؟ فقد تحدّث، مثلا، عن الأسفار التي قام بها في الشرق، وعن الأعمال الشرسة التي شاهدها بأمّ عينيه). وعن سيرته المثالية، يوفر أيخمان عاملين: ففي الأرجنتين، وقبل اختطافه بسنوات، كتب بأنّه مرهق بالبقاء في السرّ. وكلما قرأ وثائق تخصّه، أصبح مرهقا. والعامل الثاني،

الذي أسرّ به في إسرائيل، كان أكثر مأساوية: "منذ سنة ونصف السنة تقريبا [أي في ربيع 1959] قال لي أحد معارفي بأنّه عاد من سفرة إلى ألمانيا وأنّ الشباب الألماني يعاني من شعور الذنب.. وبالنسبة لي، أصبح هذا الإحساس بالذنب بمثابة سارية الإشارة، مثل، على سبيل التشبيه، وصول أوّل كوكب اصطناعي إلى القمر حامل لمخلوق بشري. أعود أحيانا إلى هذا الأمر في قرارة نفسي. لذلك لم أحاول الهروب... عندما علمت بأنّ فريقا من المفتشين سيقومون بمحاصرتي... فإثر كلّ هذه المحادثات حول عقدة الذنب لدى الشباب الألماني، صرت أفكر بأنّه لم يعد من حقي الآن أن أختفي. ولهذا السبب اقترحت الكتابة في بداية هذا الاستجواب.. وأن أواجه الناس. أردت القيام بما في إمكاني للتخفيف من ثقل الشعور بالذنب الذي يثقل كاهل الشباب الألماني؛ إذ وبعد كلّ أمر، هؤلاء الشباب أبرياء؛ إنهم غير مسؤولين لا عن الأحداث ولا عما اقترفه آباؤهم خلال الحرب الأخيرة" ــ وهي الحرب التي "أجبروا ألمانيا على القيام بها"، مثلما صرّح المتهم في موقع آخر. فعلا، هذا يدخل هذا في خانة الثرثرة الخاوية. ليس هنالك ما يمنعه من العودة إلى ألمانيا ومن تسليم نفسه. ولم تقع مساءلته لماذا لم يفعل ذلك. فقد أجاب أنّه من رأيه لم تكن المحاكم الألمانية "موضوعية" نوعًا ما لمحاكمة رجال من طينته. ولكن إن فضّل محكمة إسرائيلية ــ وهو ظاهريا ما اعترف به ضمنيا، وهو أمر لم يكن مستحيلا ــ فقد كان في إمكانه أن يسمح للحكومة الإسرائيلية بأن لا تضيع كثيرا من الوقت. وقد رأينا أنّ هذا النوع من الخطاب يثير فيه نوع من النشوة؛ فقد حافظ فعلا على بعض الشيء من الابتهاج خلال كلّ فترة سجنه في إسرائيل. ونجح أيضا في تقبل موته بهدوء فائق: "أعرف أنّ الإعدام هو الذي ينتظرني"، هذا ما صرّح به في بداية استجوابه من طرف الشرطة.

ولكن وسط هذه الثرثرة الخاوية، يوجد شيء من الحقيقة العميقة، وتظهر هذه الحقيقة بوضوح عندما سأل الدفاع أيخمان. وقرّرت الحكومة الإسرائيلية، لاعتبارات بديهية، قبول هيئة للدفاع غير إسرائيلية. وفي يوم 14 جويلية 1960، وبعد ستة أسابيع من بداية استنطاق الشرطة، الذي قبله أيخمان بسرعة، أعلموه بأن له أن يختار بين ثلاثة محامين: الدكتور روبارت

سيرفاتيوس، الذي أوصت به عائلة أيخمان (والذي تحادث هاتفيا مع نسيب أيخمان في لينز مقترحا خدماته)، ومحام ألماني آخر يقطن حاليا في الشيلي، ومكتب للمحامين بنيويورك الذي اتصل بالسلطات المشرفة على المحاكمة. (إنّ اسم الدكتور سيرفاتيوس هو الوحيد الذي وقع إفشاءه.) كان في إمكان أيخمان أن يسترشد عن محامين آخرين؛ وقيل له العديد من المرّات أن يتمهل في الاختيار. فلم يقم بأي بادرة. وصرّح للحظته أنّه يفضل اختيار الدكتور سيرفاتيوس، إذ اتضح له أنّ نسيبه يعرفه وأنّ سيرفاتيوس كان قد دافع عن مجرمي حرب آخرين. ومباشرة، رغب أيخمان في التوقيع على الوثائق الضرورية. وبعد نصف الساعة، افتكر بأنّ المحاكمة قد تأخذ "أبعادا شمولية"، وأن تكون "محاكمة ضخمة"، وأنّ دائرة الاتهام تضمّ العديد من المحامين، وأنّ الدكتور سيرفاتيوس بمفرده لا يقدر أبدا على "مسايرة جميع هذه الوثائق". وأشاروا إليه مذكرين بأنّ الدكتور سيرفاتيوس كتب، في وثيقة طلب تعيينه، بأنّه "سيشرف على مجموعة من المحامين" (وهو ما لم يفعله إطلاقا)؛ وأضاف الشرطي: "علينا أن نقرّ بأنّ الدكتور سيرفاتيوس لا يكون بمفرده. فذلك مستحيل من الناحية المادية". ولكن في نهاية الأمر وجد الدكتور سيرفاتيوس نفسه وحيدا خلال مدّة المحاكمة تقريبا. والنتيجة: أصبح أيخمان مساعدًا للدفاع. وخلال المحاكمة، لم يكتب كتبا "للأجيال القادمة" فحسب، بل اشتغل كثيرا.

وفي يوم 29 جويلية، أخذ الدفاع الكلمة. لقد انتهت مرافعة المدّعي العام. وكان ذلك بعد عشرة أسابيع من افتتاح المحاكمة. في يوم 14 أوت، وفي نهاية مائة وأربعين جلسة، انتهت المناقشات العامّة. وقد وقع تأجيل المحاكمة مدّة أربعة أشهر. وعاد القضاة يوم 11 ديسمبر للتصريح بالحكم. وخلال يومين (خمس جلسات) تناوب القضاة لقراءة المائتين وأربع وأربعين فقرة من الحكم. وتخلوا عن تهمة "التآمر"، التي قد تجعل أيخمان أحد "أهمّ مجرمي الحرب"، وآليا مسؤولا عن كلّ ما يتعلق بالحلّ النهائي، ولكن احتفظوا ضدّه بالخمسة عسرة تهمة. "ومع تهم أخرى"، فقد اقترف جرائم "ضدّ الشعب اليهودي"، بمعنى جرائم ضدّ اليهود بنية إبادة الشعب اليهودي. وهذه الجرائم أربعة: 1/ "تسبب في موت الملايين من اليهود"؛

2/ وضع "الملايين من اليهود في وضعيات أدّت بالتأكيد إلى الموت"؛ 3/ تسبب لهم في "خسائر خطيرة، جسميا ومعنويّا"؛ 4/ "أصدر الأوامر بمنع الولادات وبوقف الحمل لدى النساء اليهوديات" في ثريسيانستادت. ولكن، برّأ القضاة أيخمان من كلّ الجرائم المتهم فيها، المقترفة قبل أوت 1941، وهوالتاريخ الذي وقع إعلامه فيه بأمر الفوهرر؛ ففي مباشرته لوظائفه السابقة، في برلين، وفيينا، وبراغ، لم تكن لديه "نيّة إبادة الشعب اليهودي". كان ذلك مضمنا في التهم الأربعة الأولى. أمّا الثمانية التالية فهي تتعلق "بالجرائم ضدّ الإنسانية". وهذا المفهوم الغريب، المهيمن في القانون الإسرائيليين يضم إبادة الشعوب غير اليهودية (مثل الغجر والبولنديين) وكلّ الجرائم، منها القتل، المقترف ضدّ اليهود أو غير اليهود، شريطة عدم اقتراف هذه الجرائم بنية إبادة شعب كامل. وإذن، كلّ ما قام به أيخمان قبل تلقيه أوامر الفوهرر وكلّ الأعمال التي استهدفت غير اليهود وقع تجميعها تحت عنوان "جرائم ضدّ الإنسانية". وأضافوا إلى هذه المجموعة الثانية كل جرائم المجموعة الأولى، لأنها تخصّ الجرائم العادية مثل الجرائم ضدّ الشعب اليهودي. بحيث كانت التهمة الخامسة تخصّ الجرائم المذكورة آنفا في التهمتين الأولى والثانية وتتهمه السادسة بأنّه "اضطهد اليهود على المستوى المعنوي والسياسي". وتخصّ التهمة السابعة "نهب الممتلكات... المرتبطة بمقتل.. هؤلاء اليهود" وتلخص الثامنة مرّة أخرى كلّ هذه الجرائم تحت عنوان "جرائم حرب" بما أنّ معظمها وقع اقترافها خلال الحرب. ثمّ ظهرت الجرائم ضدّ غير اليهود.

ووقعت إدانته: 9/ لأنّه "أطرد من منازلهم مئات الآلاف من البولنديين"؛ 10/ لأنّه "أطرد أربعة عشر ألف سلوفاني" من يوغسلافيا؛ 11/ لأنّه أخذ "اثنى عشرة ألف من الغجر" إلى أوشفيتز. ولكن اعتبر الحكم "أنّه لم يقع إقامة الدليل أمامنا بأنّ المتهم كان يعرف أنّه وقع حمل الغجر إلى أماكن إعدامهم". وبمعنى آخر، لم يكن أيخمان متهما بالإبادة فيما يخصّ اليهود فقط. وكان هذا صعب على الإدراك، لأنّ كلّ العالم يعرف أنّ الغجر وقعت إبادتهم، وأنّ أيخمان، عند مساءلته من قبل الشرطة، اعترف بأنّه كان على علم بذلك: وتذكر بصفة ضبابية إن كانت المسألة نتيجة

أمر من هيملر، وأنّه لم تكن لديه "تعليمات" في خصوص الغجر، مثلما كان لديه في شأن اليهود، وأنهم لم يقوموا "ببحوث" في مسألة البوهيميين" ــ الأصول، والعادات، والتقاليد، والتنظيم... والفلكلور... والاقتصاد". كانت مصلحة أيخمان هي المؤهلة لتنظيم "عملية نقل" ثلاثين ألف غجري من أراضي الرايخ، غير أنّ أيخمان نسي التفاصيل؛ ذلك لأنّ لا احد "تدخل". ولكنه لم يشك لحظة بأنّ البوهيميين، مثل اليهود، قد وقع ترحيلهم لإبادتهم. فقد كان مذنبا بإبادتهم مثلهم مثل اليهود وبنفس الطريقة. 12/ رحّل ايخمان ثلاثة وتسعين طفل من ليديي، القرية التشيكية، التي وقع قتل كلّ سكانها على إثر اغتيال هيدريش. ولكن وقع تبرئة أيخمان، بسبب وجيه، من مقتل هؤلاء الأطفال.

لقد كان أيخمان عضوا في ثلاث من أربع جمعيات مصنفة "إجرامية" في نورمبرغ، الإس. إس.، والإس. دي.، أو المصلحة الأمنية، والغيستابو أو شرطة الدولة السرية. (لم يقع الإشارة إلى المنظمة الرابعة، وهي الهيئة المديرة للحزب القومي-الاشتراكي؛ إذ لم يكن أيخمان مسؤولا في الحزب أبدا). ويخضع انتماؤه إلى هذه الجمعيات قبل ماي 1940 تحت طائلة القانون المحدّد (عشرون سنة) للجرائم الثانوية. (ويوضح قانون 1950 الذي قُدّم بمقتضاه أيخمان أمام المحكمة بأنه لا يوجد قانون محدّد للجرائم الكبرى، وأنّ برهان وقوع المحكمة ليس فيها مقبولا. ففي إسرائيل، يمكن أن يُحاكم شخص "حتى وإن مثل من قبل أمام محكمة أجنبية، دولية أو قومية، على أساس نفس الجرم"). إنّ كلّ الجرائم المذكورة في محاضر الاتهام من العدد الأول إلى الثاني عشر تستحق الإعدام.

لم يكن أيخمان، في حدّ ذاته، يعتبر نفسه مذنبا إلا لأنّه "أعان وشجع" الأعمال الإجرامية التي يتهمونه بها، فهو لم يكن شخصيا قادرًا على اقتراف جرم "واضح". وأقرّ الحكم [بأنّ المدعي العام لم يستطع إثبات العكس. ولم يكن الأمر دون أهميّة. كان شرح هذه الجرائم يشمل الجوهر ذاته ــ وهي ليست جرائم عادية ــ ومزاج المجرم ــ الذي لم يكن مجرما عاديّا. فضمنيّا، يعترف الحكم أيضا بأنّه في الواقع يمسك المساجين والضحايا في المعتقلات "الآلة الجهنمية بين يديهم بأنفسهم". ولم يكن هذا

صحيحا فحسب، بل كانت الحقيقة القطعية: "اعتبارا لأنشطة المتهم على ضوء الفقرة 23 من مرسومنا للمجلة الجزائية، نعتبر أنّها كانت أساسا تحركات لشخص يترقب نصائح غيره، أو موفرا نصائح لآخرين، ومن شخص يقدّم العون أو ممكنا للغير، للقيام بالأعمال الإجرامية". ولكن "نظرا إلى أنّ الجريمة المعنية جسيمة ومعقدة، وتفترض مشاركة عدد كبير من الأشخاص، في عدّة مستويات وبطرق مختلفة ــ أصحاب المخططات، والمنظمون، والمنفذون، كلّ حسب منصبه ــ فليس هنالك من جدوى للاستعانة بمفاهيم عادية للنصائح التي يسدونها أو يطلبونها لإنجاز الجريمة. إذ يتعلق الأمر بجريمة جماعية، من حيث عدد الضحايا وكذلك عدد الذين ساهموا في هذه الجريمة. وإن كان العديد من المجرمين ليس لهم علاقات مباشرة مع المجرم الحقيقي، فإنهم ليسوا غير مسؤولين عن ذلك. ويمكن لنا اعتبار" **أنّ درجة المسؤولية تزداد عموما كلما ابتعدنا عن الرجل الذي يحرك الآلة الجهنمية بيديه**[2]".

إثر قراءة الحكم، سارت الأمور على عادتها وكأنّما الأمر يتعلق بمحاكمة عادية. ووقف المدعي العام مرّة أخرى لإلقاء خطاب مطوّل: وطلب الإعدام القابل للتنفيذ، في غياب ظروف التخفيف. وأجاب الدكتور سيرفاتيوس بإيجاز أكثر من المرّة السابقة: فالمتهم، حسب رأيه، قام "بواجب الدولة". وما حدث له، يمكن مستقبلا أن يحدث لأيّ كان: فقد وجد العالم المتحضر بأسره في مواجهة نفس المشكل، وكان أيخمان "كبش الفداء" الذي تخلت عنه الحكومة الألمانية لفائدة محكمة القدس، مخالفة بذلك القانون الدولي، حتى تتنصل من مسؤوليتها. أمّا عن أهلية هذه المحكمة، فقد كان الدكتور سيرفاتيوس يشكك فيها دوما. فمحكمة القدس غير مؤهلة إلا إذا ما اعتبرنا بأنّها تلتئم "في مستوى قدرتها كممثلة للسلطات القضائية المخوّلة في (محكمة ألمانية)" ــ فبذلك حدّد مدّع عام ألماني، في القدس، مهمّة المحكمة. وطالب الدكتور سيرفاتيوس بالبراءة اعتمادا على القوانين الأرجنتينية المحدّدة، التي تعتبر أنّه لا يمكن تتبع المتهم بعد 5 ماي

---

(2) نحن الذين نؤكد على ذلك (المؤلفة).

1960، "إثر وقت وجيز من اختطافه" ؛ وأقرّ عندئذ الدكتور سيرفاتيوس، في نفس الاتجاه، بأنّ المحكمة لا تستطيع الحكم بالإعدام، بما أنّ حكم الإعدام قد ألغي في ألمانيا.

ثمّ تبع ذلك آخر تدخل لأيخمان: لقد خابت آماله في محاكمة عادلة؛ لم تصدّقه المحكمة، رغم كلّ ما فعل لقول الحقيقة. لم تفهمه المحكمة: فهو لم يكره أبدا اليهود، ولم يرغب أبدا أن يقع قتل أنفس بشرية. فهو مذنب لأنّه أطاع، والحال أنّ الطاعة تُعتبر من الفضيلة. فقد استغل القادة النازيون فضيلته. ولكنه لم يكن أحد المسؤولين، لم يكن سوى ضحية؛ فالمسؤولون وحدهم هم الذين يستحقون العقاب. (لقد اشتكى العديد من المجرمين النازيين من درجة دنيا بأنّهم لا يستطيعون محاسبة المسؤولين الحقيقيين لأنّ هؤلاء "فرّوا" أو "تخلوا" عنهم: فانتحروا أو وقع شنقهم. أمّا أيخمان، فإنّه لم يستعمل هذه "الحجة".) وصرّح: "لست ذلك الوحش الذي تتحدثون عنه". "فأنا ضحية خطأ". ولم يستعمل أبدا لفظ "كبش فداء"، ولكنه أعاد أقوال الدكتور سيرفاتيوس: "كان مقتنعا بعمق أنّه مطالب بدفع ثمن ما اقترفه الآخرون". وبعد يومين، أي يوم 15 ديسمبر 1961، صدر حكم الإعدام.

وبعد ثلاثة أشهر، أي يوم 22 مارس 1962، وقع طرح قضية أيخمان على أنظار محكمة الاستئناف، أي المحكمة العليا الإسرائيلية. ويدعى رئيس المحكمة، المتألفة من خمسة قضاة، إسحاق أولشان[3]. وظهر هوسنار ثانية، مع خمسة من المساعدين، باسم دائرة الاتهام. وترافع الدكتور سيرفاتيوس، دون مساعدة أي كان، على المتهم. وأعاد الدفاع كلّ الحجج الخاصة بعدم أهلية المحكمة الإسرائيلية، محاولا دون جدوى الحصول من حكومة الجمهورية الفيديرالية (الألمانية) الشروع في اجراءات التسليم، وأصبح سيرفاتيوس عندئذ يطالب إسرائيل بإقرار التسليم. وجهز قائمة جديدة

---

(3) [إسحاق أوشلان (1895-1983) يهودي ليوتياني. هاجر إلى فلسطين سنة 1912 والتحق بالهاغانة. درس الحقوق والدراسات الشرقية بجامعة لندن. وفي سنة 1948، أصبح عضوا في المحكمة العليا الإسرائيلية، ثمّ رئيسا لها سنة 1954 حتى تقاعده سنة 1965].

من الشهود؛ ولكن لا أحد منهم تمكن من تقديم "براهين جديدة". وبرز على القائمة الدكتور هانس غلوبكي، الذي لم يعرفه أيخمان على الإطلاق والذي من الأكيد أنّه سمع عنه لأوّل مرّة في القدس. والأكثر غرابة اختيار الدكتور حاييم وايزمان، الذي توفي منذ ستّ سنوات. كانت مرافعة الدكتور سيرفاتيوس مرافعة مقدونية، محشوّة أخطاء (فقد اقترح الدفاع "كحجّة جديدة" الترجمة الفرنسية لوثيقة كانت دائرة الاتهام تقدّمت بها إلى المحكمة، فاتضح أنّها قرأت الوثائق بطريقة خاطئة، الخ.) وبإهمال، نمّق الدفاع على كلّ حال من لغته كلما تعلق الأمر بإبداء ملاحظة لا يمكن إلا أن تسيء للمحكمة: ومرّة أخرى وقع وصف الغاز باعتباره "وسيلة طبية"؛ كما أنّه ليس من مشمولات محكمة إسرائيلية أن تنشغل بأطفال ليديتشي[4]، بما أنّ هؤلاء ليسوا من اليهود؛ فقد كان المدّعي العام مناهضا لإجراءات أوروبا الغربية (التي هي لا محالة من حقّ أيخمان، بحكم أصوله)، إذ تشترط أن يوفر المتهم الحجج الضرورية للدفاع عن نفسه ــ وهو الأمر الذي لم يستطع المتهم القيام به، لأنّه لا الشهود، ولا الوثائق الضرورية للدفاع كانت متوفرة في إسرائيل. وإجمالا، فقد كانت المحاكمة، وكذلك الحكم، ظالما.

إنّ المناقشات التي وقعت أمام محكمة الاستئناف لم تدم سوى أسبوع. ثمّ انسحبت المحكمة للتفاوض. وأخذت هذه المفاوضات شهرين. وفي يوم 29 ماي 1962، وقعت قراءة الحكم الثاني: وهو أقلّ حجما من الأوّل، ولكن تضمن واحدًا وخمسين صفحة من الحجم الكبير، مرقونة ودون فسحة بين الأسطر. ووقع جهارا إقرار الحكم الأوّل، في كلّ النقاط. فهل استوجب الأمر شهرين وإحدى وخمسين صفحة للوصول إلى هذه النتيجة الجميلة؟ كان حكم محكمة الاستئناف في الواقع مراجعة لحكم المحكمة الابتدائية. وعلى عكس القضاة الأوائل، فقد أكد قضاة محكمة الاستئناف بأنّ "المتهم لم يحصل على أيّ "أمر عليّ"، فقد كان رئيس نفسه ويسدي الأوامر في شأن اليهود". وبالتالي، كان في إمكانه أن "يخسف بماهيته كلّ رؤسائه،

(4) [قرية تشيكية على بعد 20 كيلومتر تقريبا، شمال غربي براغ].

بمن فيهم مولر". وإجابة على أطروحة الدفاع، القائلة بأنّ مصير اليهود سيكون شبيها حتى وإن لم يوجد أيخمان، قال القضاة عندئذ بأنّ "فكرة الحلّ النهائي قد لا تأخذ، بالنسبة للملايين من اليهود، تلك الأشكال الجهنمية ـ ضرب بالسياط وتعذيب ـ لولا الحماسة المتعصبة والعطش الأعمى للدّم من قبل المتهم وشركائه". لم تقتصر المحكمة العليا على قبول حجج دائرة الاتهام فحسب، بل تبنت أسلوبها.

وفي نفس اليوم من 29 ماي، علم إسحاق بن زفي، رئيس إسرائيل، بطلب أيخمان الصفح: أربع صفحات مخطوطة، حُرّرت "حسب تعليمات مستشاري-المحامي" وكذلك رسائل زوجة وعائلة أيخمان في لينز. وتلقى الرئيس أيضا مئات من الرسائل والبرقيات من أرجاء العالم، مساندة طلب أيخمان الصفح. ويوجد من بين مشاهير هذه المراسلات مجلس الأحبار الأمريكيين الموحّدين (الذي يمثل اليهودية الإصلاحية في الولايات المتحدة) ومجموعة من أساتذة الجامعة العبرية بالقدس، يقودهم مارتن بوبر[5]، الذي ناهض المحاكمة منذ البداية، والذي حاول أن يقنع بن غريون بالعفو عن أيخمان. رفض بن زفي كلّ الطلبات يومين بعد أن أصدرت المحكمة العليا حكمها، يوم 31 ماي؛ وبعد ساعات، في نفس اليوم ـ وكان يوم خميس ـ وقبل منتصف الليل، وقع شنق أيخمان. وقع حرق جسمه وألقي برماده في البحر المتوسط إلى ما وراء المياه الإقليمية الإسرائيلية.

وقع تنفيذ الحكم بسرعة فائقة فعلا: فقد كان يوم الخميس فعلا آخر يوم ممكن قبل يوم الاثنين القادم، بما أنّ أيام الجمعة، والسبت والأحد هي أيام عطل للطوائف الدينية الثلاث المتواجدة في إسرائيل. وتمّ تنفيذ الإعدام في أقلّ من ساعتين بعد أن علم أيخمان برفض طلبه العفو؛ فلم يجد حتى الوقت لتناول آخر وجباته. لماذا؟ قد يكون هذا التسرّع مرتبطا بمحاولتين في آخر ساعة قام بهما الدكتور سيرفاتيوس لإنقاذ منوّبه: فقد أودع طلبا أمام محكمة في ألمانيا الغربية، بغاية إلزام الحكومة على المطالبة بتسليم

(5) [مارتن بوبر (1878-1965) فيلسوف يهودي من أصل نمساوي].

أيخمان؛ وهدّد بإثارة الفصل الخامس والعشرين من معاهدة الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية. لم يكن الدكتور سيرفاتيوس ولا معاونه في إسرائيل عندما وقع رفض طلب أيخمان؛ وكانت الحكومة الإسرائيلية ترغب لا محالة في وضع حدّ لهذه القضية، التي امتدّت سنتين، قبل أن يقوم الدفاع بتقديم مطلب لتأجيل التنفيذ.

كان من المتوقع أن يقع التصريح بحكم الإعدام؛ قليل هم من عارضوا ذلك. ولكنهم تصرّفوا بطرق مغايرة عندما علموا بأنّ الإسرائيليين قد نفذوا بعد الإعدام. وكانت الاحتجاجات قصيرة المدى، ولكنها كانت عنيفة، وعديدة وصدرت عن أشخاص لديهم نفوذ كبير على الرأي العام. وكانت الحجة المستعملة في كثير من الأحيان هي التالية: إنّ أفعال أيخمان تتحدّى العقاب؛ ومن الغباوة الحكم بالموت لجرائم غير متكافئة. وهذا بالتأكيد، صحيح، نوع ما، إلا إذا لم نرد بذلك قبول بأنّ الذي قتل الملايين من الأشخاص يستطيع، لهذا السبب، تجنب العقاب. وفي مستوى متدنٍ جدّا، فقد وقع وصف حكم الإعدام بأنّه "خال من الخيال". واقترحوا بدائل حيث لا يفتقر الخيال: "كان من المفترض أن يظلّ أيخمان ما تبقى له من العمر يقوم بالأشغال الشاقة في صحراء النقب القاحلة، مساهما، بعرق جبينه، في إعادة احتلال أراضي الوطن اليهودي". وللأسف، من المؤكد أنّ أيخمان قد لا يقدر على العيش أكثر من يوم أمام مثل هذا العقاب؛ وعلى كلّ، فإنّ الصحراء التي تمتدّ جنوب إسرائيل لا تُعتبر مستعمرة جزائية. واقترحوا أيضا، على منوال عادة شارع ماديسون[6]، إقامة حفل عمومي يقع فيه دعوة "كلّ الذين شاركوا في القبض، وفي المحاكمة وفي الحكم على أيخمان، وكذلك أيخمان بنفسه، مقيّدا، في حضور الإذاعات وآلات التصوير التلفزية. ويقع توسيم المشاركين، أبطال هذا القرن".. قد تكون إسرائيل بلغت بذلك "القمم الإلهية"، مرتفعة "فوق كلّ الاعتبارات القانونية، والسياسية وحتى الإنسانية، الممكن فهمها مهما كانت".

لقد نعت مارتن بوبر تنفيذ الإعدام "بالخطأ ذي أبعاد تاريخية"، إذ

---

(6) حسب مترجم النص للغة الفرنسية، هذه الجادة في نيويورك تضمّ أهمّ دور الإشهار .

بذلك "سيتخلص العديد من الشبان الألمان من عقدة الذنب التي يشعرون بها". وكان هذا البرهان رجع الصدى لأيخمان، ولكن بوبر لم يكن على علم بأنّ أيخمان أبدى الرغبة بأن يُشنق أمام العموم لأسباب مشابهة. (ونستغرب كيف أنّ بوبر، وهو رجل ليس بالبارز فحسب، بل وكذلك شديد الذكاء، لم يلاحظ إلى أيّ درجة أنّ عقدة الذنب هذه، التي حيكت حولها الكثير من الدعاية، هي إلزاما وهمية. وإنّه لمن المستساغ تقريبا أن نشعر بالذنب عندما لم نقترف أي شيء: عندها نشعر أننا من النبلاء. ولكن الأمر، صعب وبالضرورة محبط أن يقع قبول الذنب الحقيقي والتوبة عنه. فالشباب الألماني مُحاط، من كلّ الجوانب وفي كلّ المهن، برجال لهم مناصب مستقبلية، أو يحتلون مناصب إدارية، وأنّ هؤلاء الرجال، المذنبين فعلا، لا يشعرون على أي حال بأنّهم مذنبون. ويتصرف الإنسان العادي في تكوينه أمام هذه الوضعية بالاحتجاج؛ ولكن السخط هو دوما أمر فيه مجازفة: إنّ من يغتاظ فهو ليس مهدّدا بالموت، ولكنه معوق في وظيفته. فهؤلاء الشبان والشابات الألمان الذين يكافئوننا من حين إلى آخر ــ بمناسبة يوميات آن فرانك أو محاكمة أيخمان ــ بمكاشفة هستيرية لشعورهم بالذنب، لا يخضعون لثقل الماضي، ولعقدة الذنب لدى آبائهم؛ بل يحاولون التهرّب من المشاكل الأكثر حدّة والآنية، بالركون إلى مشاعر خسيسة.) ويواصل الأستاذ بوبر بهذه العبارات: أنّه "لا يشعر بأيّ شفقة" تجاه أيخمان، إذ لا يمكن أن يشعر بذلك "إلا لمن يفهم، في قرارة نفسه، أفعالهم"، وشدّد على ما قاله من قبل، منذ سنوات خلت، في ألمانيا، بأنّه "لا توجد إنسانية عمومية إلا بالمعنى الشكلي مع من ساهم" في الأعمال المقترفة في ظلّ الرايخ الثالث. ولكن الموقف المتكبّر هو ترف لا يمكن للقضاة أن يوفروه لأيخمان، بما أنّ القانون يفترض فعلا بأنّنا بشر بنفس الصفة لمن نتهمهم، ونحاكمهم وندينهم. وحسب ما أعرف، كان بوبر الفيلسوف الوحيد الذي أبدى رأيه علانية حول مسألة تنفيذ الإعدام في أيخمان. وقبل بداية المحاكمة بقليل، أدلى كارل جاسبرس بحديث إلى إذاعة بازل والذي نُشر فيما بعد في مجلة دير مونات[7]: فقد نادى بمحاكمة

(7) [مجلة ألمانية تصدر منذ 1948].

دولية.) لقد خيّب بيان بوبر آمال العديد من الناس: ففي أعلى مستوى، فقد تجنّب فعلا المشكل الأساسي الذي تطرحه قضية أيخمان.

وكلّ الذين، مبدئيا، عارضوا حكم الإعدام في كلّ الحالات لم يقوموا بجلبة كبيرة. كان في الإمكان أن تكون حججهم مشروعة، إذ قد لا يكونون في حاجة لتوضيحها في مثل هذا الأمر الخاص. ولكن يظهر أنهم فكروا ــ بحق، حسب ظني ــ بأنّ قضية أيخمان ليست الحصان الرابح في المعركة.

صعد أدولف أيخمان إلى منصة الإعدام بكثير من الكرامة. وطلب قارورة من الخمر الأحمر وتجرّع نصفها. ورفض مساعدة القس البروتستانتي، القس ويليام هول[8]، الذي اقترح عليه قراءة ثنائية للتوراة: لم يبق له من الحياة سوى ساعتين وبالتالي ليس "له وقت يضيعه". تخطى بهدوء الخمسين متر بين زنزانته وغرفة الإعدام، وهو مستقيم، ويداه موثوقتان خلف الظهر. أراد الحراس أن يوثقوا عرقوبيه وركبتيه: فطلب منهم أن يرخوا الحبل حتى يتمكن من الوقوف مستقيما. وقال عندما قدّموا إليه القناع الأسود: "إني لست في حاجة إليه". كان متمالكا لنفسه؛ أفضل من ذلك: لقد كان منسجما مع نفسه. والدليل، هو أنّ كلماته الأخيرة بشعة من أعلى طراز. وشرع قائلا، مشدّدا على كلماته، بأنّه كان من المتخلين عن المسيحية، معبرا بذلك، على الطريقة النازية، بأنّه لم يكن مسيحيا وأنّه لا يؤمن بحياة لما بعد الموت. ثمّ أضاف: "سادتي، بعد فترة قصيرة، لن نشاهد بعضنا البعض. ذلك هو مصير كلّ الرجال. تحيا ألمانيا، تحيا الأرجنتين، تحيا النمسا. لن أنساها جميعها". وأمام الموت، وجد هذه الكلمات الجاهزة التي تستعمل لتأبين الموتى. وعند منصة الإعدام، تنكرت له ذاكرته لآخر مرّة: "موقف اعتباطي"، فقد نسي أنّه في حضرة ميتته الشخصية.

كأنّه، في هذه الدقائق الأخيرة، يلخص الدرس الذي علمتنا إياه هذه الدراسة المطوّلة عن سوء نية الإنسانية: وهي تفاهة الشرّ المرعبة، وغير الموصوفة، وغير المتصوّرة.

(8) [ويليام هول، قس ألماني بروتستانتي].

الخاتمة

كانت المخالفات والخروج عن السياق عديدة في المحاكمة، وهي متنوّعة، معقّدة من الناحية القانونية، إلى درجة أنّها اختفت سواء خلال المحاكمة أو فيما كُتب من أدبيات، ظلت ضعيفة لا محالة، فألهمت المشاكل الأساسية ـ الأخلاقية، والسياسية وحتى القانونية ـ التي أثيرت في القدس.

فقد زرعت دولة إسرائيل، هي أيضا، الغموض. ففي تصريحاته، قبل المحاكمة، عدّد بن غريون، وكذلك هوسنار خلال المحاكمة، الأهداف الواجب تحقيقها من هذه المحاكمة. ولكن يتضح هنا أنّ هنالك أهدافا غير مباشرة وطويلة الأمد.

وكانت اهتمامات بن غريون وهوسنار بعيدة عن المشاكل المباشرة: الخاصة بالقانون وبالإجراءات. ولكن، هدف المحاكمة هو تحقيق العدل، ليس إلّا. فالأهداف اللاحقة، رغم نبلها ـ وهو رواية تاريخ النظام النازي، الذي سينتصر في "اختبار التاريخ"، مثلما يقول روبار ج. ستوراي[1] المحامي-المستشار في نورنبرغ، فيما يخص محاكمة نورنبرغ ـ لا يمكن إلا أن تحيد برجال القانون عن مهمّتهم الأصلية، وهو تقييم الأفعال المحسوبة على المتهم، ومحاكمته وبالتالي معاقبته.

---

(1) [روبار ستوراي، عقيد أمريكي. كان أحد المدعين العموميين عن الولايات المتحدة في محاكمة نورنبرغ].

وفي نهاية محاكمة أيخمان، أبرز الحكم بوضوح معارضته لنظرية الأهداف اللاحقة مثل تلك التي وقع عرضها سواء داخل قاعة الجلسات أو خارجها. فقد قاوم القضاة كلّ المحاولات لتوسيع مجال عمل المحاكمة. ذلك لأنّ المحكمة فعلا لا تستطيع "أن تسمح لنفسها بجرّها إلى ميادين ليست من ميادينها. .. يتخذ السياق القضائي مساره، المرسوم بالقوانين. ويظلّ منطقه غير قابل للتغيير مهما كان موضوع المحاكمة". ومن جهة أخرى، لا تستطيع المحكمة أن تتجاوز حدودها دون التعرّض إلى "الإخفاق التام". ولا تمتلك "الآليات الضرورية لتقصّي المشاكل العامّة"، وحتى نفوذها فهو رهين المفاصل التي حدّدتها. "ما من أحد جعل منّا قضاة" لمشاكل تتجاوز أهلية القضاء، "ومن الواجب عدم ربط رأينا حول هذه المشاكل أكثر من أيّ شخص تناولها بالدّرس". وإذن، فالسؤال المطروح أحيانا في خصوص محاكمة أيخمان: ما هي جدواها ؟ والتي لا تستوجب سوى إجابة واحدة: إقامة العدل.

وفي خصوص محاكمة أيخمان أُثيرت ثلاثة أنواع من الاعتراضات:

1 - الاعتراضات ضدّ محاكمة نورنبرغ، والتي أعيد طرحها، والقائلة بأنّ أيخمان يمثل بمقتضى قانون بمفعول رجعي وأمام محكمة للمنتصرين؛

2 - الاعتراضات على محكمة القدس كما هي، والتي يتجاهلون أهليتها والتي يتهمونها بأنّها لم تأخذ بعين الاعتبار أنّ أيخمان وقع اختطافه؛

3 - الاعتراضات الأخيرة والأكثر أهمية تخصّ التهم (كان في الإمكان اتهام أيخمان "بجرائم ضدّ الإنسانية" وليس "بجرائم ضدّ الشعب اليهودي") وبالتالي القانون الذي حوكم من أجله.

ويؤدي هذا التحفظ إلى النتيجة التالية: لمحاكمة هذا النوع من الجرم، فإنّ محكمة دولية هي المؤهلة بمفردها لذلك.

كانت إجابة المحكمة للتحفظات الأولى بسيطة: تمثل محاكمات نورنبرغ، التي وقعت إثارتها في القدس، سابقة مقبولة قانونيا؛ فقد انعقدت بمقتضى قانون البلدية، ولا يمكن للقضاة أن يقرروا عكس ذلك، بما أنّ

قانون 1950 حول النازيين ومعاونيهم يرتكز في حدّ ذاته على هذه الأسبقية. "وهذا القانون مغاير تماما للقانون العادي في المجلات الجزائية"، حسب ما قرأناه في الحكم. فهو مختلف لأنّه يخصّ جرائم من نوع مختلف. ونضيف بأنّ المفعول الرجعي لهذا القانون ينتهك الشكل، اعتمادا على مبدأ "لا يمكن تجريم أيّ كان إلا إذا ما كان النصّ الجزائي واضحا"، والذي ليس له معنى إلا إذا ما وقع تطبيقه على الأعمال التي يعرفها المشرّع. وإن اتضحت فجأة جريمة مسبقة مجهولة، مثل الإبادة، فإنّ العدالة نفسها تستوجب أن تقع محاكمته بمقتضى قانون جديد. ففي مثال نورنبرغ، كان هذا القانون هو العهد (اتفاقية لندن لسنة 1945)؛ وفي الحالة الإسرائيلية، كان قانون 1950. لا يهمّ الأمر إن كانت هذه القوانين بمفعول رجعي ــ بما أنها كانت كذلك ضرورية ــ ولكن إن كانت مناسبة، وبمعنى آخر، إن كانت نافذة إلا على الجرائم المجهولة إلى حدّ ذلك الوقت. هذا المبدأ، الذي من دونه لا يمكن لأيّ تشريع أن يكون بمفعول رجعي، لم يقع احترامه من قبل العهد الذي يشترط بعث محكمة عسكرية دولية في نورنبرغ. وربما لهذا السبب ظلت المناقشات حول هذه المسألة غامضة.

يمنح العهد للمحكمة العسكرية الدولية صلاحيات قانونية حول ثلاثة أنواع من الجرائم:

1 - "الجريمة ضدّ السلم" الذي اعتبرته المحكمة "بالجريمة الدولية القصوى... بمعنى أنها تشمل كلّ الجرائم الأخرى"؛

2 - "جرائم الحرب"

3 - "جرائم ضدّ الإنسانية".

فمن بين كلّ هذا، فإنّ الأخيرة، أي "الجرائم إزاء الإنسانية هي التي كانت جديدة وغير مسبوقة. فالحروب العدوانية قديمة قدم العالم، ولكن لم يقع الاعتراف بها "كإجرامية" من الناحية القانونية البحتة، رغم أنّه وقع العديد من المرّات إدانتها كتلك. (فالطريقة التي يبررون بها القانون، في هذا الشأن، للمحكمة العسكرية بنورنبرغ، لا يمكن اعتمادها. لقد وقع فعلا ذكر غليوم الثاني أمام محكمة القوى الحليفة إبّان الحرب العالمية الأولى. ولكن

لم يقع اتهامه بأنّه قام بالحرب، ولكن بخرق المعاهدات، وبالخصوص خرق حيادية بلجيكا. حقيقي- أيضا بأنّ معاهدة بريان-كيلوغ[2] في أوت 1928 رفضت اللجوء إلى الحرب كوسيلة للسياسة الوطنية؛ ولكن هذا الميثاق لا يشير إلى معايير العدوان، ولا العقوبات الممكنة؛ ومن ناحية أخرى، فإنّ المنظومة التي أراد بها الميثاق الحفاظ على السلم انهارت قبل بداية الحرب.) ويمكننا دوما اللجوء إلى الحجة القائلة "حتى أنت يا بنيّ"[3] إزاء أحد البلدان الملتئمة للحكم في الأمر: وهو الاتحاد السوفييتي. ألم يهاجم الاتحاد السوفييتي دون عقاب فنلندا وقسّم بولندا سنة 1939؟ وفي المقابل، فإنّ "جرائم الحرب" التي كانت لها سوابق مثل "الجرائم ضدّ السلم"، كانت من مشمولات القانون الدولي. إنّ معاهدات لاهاي وجينيف حدّدت هذه "الخروقات للقانون ولأعراف الحرب" المتمثلة في سوء معاملة المساجين وفي مهاجمة السكان المدنيين. فلم يكن إذن من الضروري أن يقع هنا اقحام قانون جديد بمفعول رجعي.؛ وكانت الحجة القائلة "حتى أنت يا بنيّ" العائق الكبير في نورنبرغ؛ فأصبحت فعلا قابلة للتطبيق ثانية: فقد كانت روسيا، التي لم توقع أبدا على معاهدة لاهاي (والتي لم توقعها إيطاليا عرضا)، مشكوك فيها بتعذيبها للمساجين. واستخلصت تحقيقات حديثة بأنّ الروس قد يكونون مسؤولين عن مقتل خمسة عشر ألف ضابط بولندي عثروا على جثثهم في غابة كاتين (قرب سمولنسك، بروسيا). والأسوء من ذلك، يمثل لا محالة قصف المدن المفتوحة بالقنابل، وقصف هيروشيما ونغاساكي بالقنابل النووية، جرائم حرب حسب ما تقرّه معاهدة لاهاي. فعلا، وقع إثارة قصف المدن الألمانية بالقنابل من طرف العدوّ، إثر قصف لندن - وكوفنتري وروتردام، ولكن لم يكن كذلك بالنسبة للقنبلة الذرية، وهي السلاح غير المسبوق والقوي والذي كان من المفترض الإعلان عنه أو حتى تجربته بوسائل أخرى. ومن الأكيد أنّه لم يقع أبدا

(2) [ميثاق بريان-كيلوغ، تبناه كل من بريان وزير خارجية فرنسا وكلوغ نظيره الأمريكي، وقعته في الأول 15 دولة في باريس في 27 أوت 1928، وهو الميثاق الذي يستنكر اللجوء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية].

(3) [هي الكلمة التي نطق بها قيصر عندما شاهد بروتوس من بين المتآمرين عليه].

إثارة، الانتهاكات من قبل الحلفاء لمعاهدة لاهاي قانونيا، لسبب متميز وهو أنّ المحاكم العسكرية الدولية ليست دولية إلا شكلا. ففي الواقع هي محاكم للمنتصرين؛ فهل كانوا مؤهلين لمحاكمة مجرمي الحرب الألمان؟ هذا قابل للجدل، خاصة وأنّ الحلف الذي انتصر في الحرب وقام بمحاكمة المنهزمين انقسم "قبل أن يجف حبر محاكمات نورنبرغ"، مثلما قال أوتو كيرشهايمر[4]. ولكن ليس هذا هو السبب، البديهي، والوحيد، وليس الأكثر أهميّة. ويحب، حتى نكون عادلين، التذكير بأنّ محكمة نورنبرغ تجنبت بحذر الحكم على الكثير من مجرمي الحرب الممكن أن تُثار حولهم مقولة حتى أنت يا بنيّ. وإن لم يقع ذكر ولا محاكمة جرائم الحرب (مثلما تقرّه معاهدة لاهاي) المقترفة من طرف الحلفاء، في نورنبرغ، فذلك لأنّه إبان الحرب العالمية الثانية، يعرف كلّ الناس أنّ التطورات العلمية التي تحققت في ميدان التسلح تجعل من الحتمية تبني التقنيات الحربية "الإجرامية". ذلك لأنّ التعريف الذي تقرّه معاهدة لاهاي "لجرائم الحرب" يعتمد فعلا على التمييز بين الأهداف العسكرية والمدن المفتوحة؛ وقد وقع تجاوز هذا التمييز. فافترضوا إذن أنّه "بجرائم الحرب" يجب مستقبلا اعتبار الجرائم التي لا تستجيب لأيّ ضرورة عسكرية، بل تلك الجرائم التي يمكن إثباتها بأنّها اقتُرفت عن اختيار لأسباب غير إنسانية.

يظلّ هذا العنصر من العنف المجاني معيارا مقبولا: وهو يسمح بتحديد ما يمثل في هذه الظرف جريمة حرب. لكنه غير مقبول بالنسبة "للجرائم ضدّ الإنسانية". ولكن ولسوء الحظ وقع إدراجه في المسميات المتردّدة التي عرّفوا بها هذه الجريمة غير المسبوقة. ويعرّفها الميثاق (في الفقرة 6ج) بمثابة "فعل غير إنساني". وكأنّ هذه الجريمة، في حدّ ذاتها لم تكن سوى إفراط مُرتكب في إطار عادي للحرب. ولكن ليس هذا النوع من الجرم، المعروف لا محالة، الذي استلهمه الحلفاء بفضل هذا التصريح لونستون تشرشل[5]: "كان أحد أهمّ أهداف الحرب معاقبة مجرمي

---

(4) [أوتو كيرشهايمر (1905-1965) حقوقي ألماني].

(5) [ونستون تشرشل (1874-1965) رئيس وزراء أنقلترا فيما بين 1940 و1945، ثم فيما بين 1950 و1953].

الحرب". وعلى عكس ذلك، كانت المعلومة التي تحصل عليها الحلفاء حول الوحشية المذهلة، وإبادة شعوب بأسرها، و"نقل" سكان من مناطق كاملة ــ جرائم "لا يبررها أي معنى لضرورة عسكرية"، جرائم هي في الواقع ليس لها أي علاقة بالحرب. فهي تنبئ لا محالة على سياسة إجرايمة منظمة يمكن ملاحقتها زمن السلم.

لم يعر القانون الدولي ولا القانون البلدي أهمية لهذه الجريمة، التي كانت الوحيدة التي لا يمكن في شأنها إثارة مقولة حتى أنت يا بنيّ .والحال أنّ هذا النوع من الجريمة، أثار الكثير من القلاقل لقضاة نورتبرغ؛ فقد تركوا حوله غيوما من اللبس إلى درجة أنّ كلّ رجال القانون في العالم حاولوا تعريفه. أكيد "أنّ المعاهدة أقرت، من الباب الصغير، نوعا جديدا من الجريمة، الجريمة ضد الإنسانية؛ وتبخرت هذه الجريمة في نفس الباب عندما أصدرت المحكمة الحكم[6]". ولكن القضاة كانوا غير منطقيين أكثر من نصّ الميثاق. فقد أدانوا المتهمين "لجرائمهم الحربية، وهي فئة تضمّ كلّ الجرائم العادية والتقليدية، وغضوا الطرف عن كلّ ما لديهم من تهم الجرائم ضدّ الإنسانية"، مثلما قال كيرشهايمر. ولكن عندما أقدموا على إعلان الحكم، كشفوا عن نواياهم الحقيقية بالتصريح بأقسى العقوبات، الإعدام ضدّ من اعتُبر مذنبا بوحشية غير عادية. غير أنّ هذه الوحشية تمثل فعلا جرائم "ضدّ الإنسانية"، أو ضدّ "الصفة البشرية"، مثلما يقول حقا المدعي العام الفرنسي، فرانسوا دي منتهون[7]. وبالحكم بالإعدام على عدد من الرجال الذين لم يتهموا أبدا "بالتآمر" على السلم، تخلوا باحتشام عن المفهوم الذي يكون بمقتضاه العدوان "جريمة دولية قصوى".

لقد تعللوا أحيانا، لتبرير محاكمة أيخمان، بأنّ اليهود لم يكونوا في نورنبرغ سوى مجرّد متفرجين، بينما أهمّ جريمة اقتُرفت هي ضدّ اليهود. إن

---

(6) محاكمة نورنبرغ (1947) للأستاذ دونديو دي فابر، قاض فرنسي في محاكمات نورنبرغ، الذي حقق أحسن تحليل في شأنها. (المؤلفة).

(7) [فرانسوا دي منتهون (1900-1984) أحد رجال المقاومة للنازي، ورجل سياسي وحقوقي].

وُجدت، حسب العبارات المستعملة في حكم القدس، كارثة يهودية، لأول مرّة، "في صلب مناقشات المحكمة؛ وهذا ما يميّز هذه المحاكمة عن سابقاتها"، في نورنبرغ أو غيرها. ولكن الأمر يخص هنا، في أحسن تقدير، نصف الحقيقة. إذ كانت فعلا الكارثة اليهودية التي دفعت بالحلفاء إلى تصور "الجريمة ضدّ الإنسانية". "فلا يمكن للإبادة الجماعية لليهود، إن كانوا من المواطنين الألمان، أن تكون في ظلّ أي فئة"، مثلما يقول يوليوس ستون في كتابه "المراقبة القانونية للنزاعات الدولية" (1954). لو أنّ محكمة نورنبرغ لم تصدر فعلا أحكاما عادلة في خصوص هذه الجرائم، فذلك ليس لأنّ الضحايا كانوا من اليهود؛ ولكن لأنّ الميثاق أصرّ على أن تُعتبر هذه الجرائم، المرتبطة بالحرب (وتنفيذها يكون متضاربا مع هدف الحرب نفسها) والتي تعيق مسارها، وكأنّها من فئة أخرى. كان القضاة في نورنبرغ مصدومين بعمق من الجريمة المُقترفة إزاء اليهود؛ والدليل، أنّ المتهم الوحيد الذي حكموا عليه بالإعدام حسب تهمة وحيدة وهي الجريمة ضدّ الإنسانية، لم يكن سوى يوليوس ستريشار، الأخصائي في ميدان البذاءة المعادية للسامية. وتخلى القضاة، في هذا المثال بالذات، عن كلّ اعتبار.

وما تتميزت به محاكمة القدس عن سابقاتها ليست المسألة بوجود اليهود "في صلب النقاشات". بل العكس: فبعد الحرب، التأمت محاكم شبيهة في بولندا وفي المجر، في يوغسلافيا وفي اليونان، وفي الاتحاد السوفييتي وفي فرنسا ــ وباختصار، في كلّ البلدان التي احتلها النازيون. لقد وقع إنشاء المحكمة العسكرية الدولية في نورنبرغ لأجل مجرمي الحرب الذين لا يمكن تحديد أماكن جرائمهم؛ أمّا الباقون، فقد وقع تسليمهم للبلدان التي كانت مسرحا لجرائمهم. "وأهمّ مجرمي الحرب" وحدهم هم الذين تمكنوا من اجتياز الحدود الإقليمية؛ ولم يكن أيخمان من بينهم. (ولهذا السبب، وليس ــ مثلما روّجوا أحيانا ــ لأنّه اختفى، وأنّه وقعت إدانته في نورنبرغ. ومن بينهم مارتين بورمان، الذي أدين، وحوكم وقضي عليه بالإعدام غيابيّا). وإن امتدّت نشاطات أيخمان في كامل أوروبا، فليس لأنّه "ذو شأن" لكي يقع غضّ النظر عن الحدود. لقد كان الأمر من نوعية عمله ونوعية عمل رجاله بالتنقل في كامل أنحاء القارة. كان اليهود، هم

المنتشرون، وليس أيخمان؛ ولذلك فإنّ الجريمة التي كان اليهود ضحيتها لا تندرج في نوعية القضية "الدولية" إلا من ناحية محدودة، قانونا، والصادرة في ميثاق نورنبرغ. وما أن حصل اليهود على أرض خاصة بهم، أصبح لديهم حقّ محاكمة الجرائم المقترفة ضدّ شعبهم، مثل البولنديين، الذين حاكموا الجرائم المُقرفة في بولندا. لقد كانت العديد من الاعتراضات التي ارتفعت في القدس حول مبدأ السلطة القضائية من طبيعة قانونية فقط. وفي المحكمة، أثارت هذه الاعتراضات جدلا امتدّ على العديد من الجلسات: ولكن في الواقع لم تكن لها علاقة كبيرة بالمحاكمة. فقد وقع قتل اليهود كيهود ــ وفي هذا الشأن ما من شك ــ مهما كانت جنسيتهم في ذلك الوقت. لقد قام النازيون، فعلا، بقتل اليهود الذين اختاروا التنكر لأصولهم العرقية، والذين قد يكونون فضلوا الموت لأنهم ألمان أو فرنسيون. ولكن في هذه الحالة أيضا يمكن أن نقيم العدالة: يكفي أن نأخذ بعين الاعتبار دافع وهدف المجرمين.

وليست مستقيمة أيضا، حسب اعتقادي، الحجة، المستعملة دوما هي الأخرى، والقائلة بأنّ القضاة قد لا يكونون منصفين، وبما أنهم مواطنون لدولة يهودية، سيكونون قضاة لقضيتهم الشخصية. ويصعب أن نلاحظ إلى أي حدّ يختلف هؤلاء القضاة، في هذا الشأن، عن زملائهم في القضايا "الموالية"، حيث أقرّ القضاة البولنديون الحكم في الجرائم المقترفة ضدّ الشعب البولندي، وحيث حكم التشيكيون على الجرائم المرتكبة في براغ وبراتسلافا. (وفي آخر مقال مع مجموع مقالات نشرها هوسنار في جريدة **ساتورداي غفينينغ بوست**، أشار، عفويا في الواقع، إلى مساندته لهذه الحجة: فقد قال: فهمت دائرة الاتهام بسرعة أنّه لا يمكن الدفاع عن أيخمان من قبل محام إسرائيلي، لأنّه قد يحدث تناقض بين "واجباته المهنية" و"مشاعره الوطنية". وارتكزت فعلا حول هذا الصراع كلّ الاعتراضات التي أثيرت ضدّ القضاة اليهود؛ وحجة هوسنار لصالحهم، القائلة بأنّ القاضي قد يكره الجريمة ويكون عادلا إزاء المجرم، تجوز أيضا فيما يخص هيئة الدفاع. وفي الواقع، فإنّ الضغوط التي مُورست خارج قاعة الجلسات هي التي جعلت من غير المناسب ــ وهو أقلّ ما يمكن قوله ــ

اختيار محام إسرائيلي لأيخمان.) هنالك اعتراض أخير؛ لقد لاحظ بعضهم أنّ الدولة اليهودية لم تكن موجودة في ذلك الوقت الذي اقترِفت فيه تلك الجرائم. ولكن ليس الأمر هنا إلا شكليا، اعتراض في درجة من الخيال، إلى حدّ أنه يتنافى مع المبادئ الأساسية للعدالة، التي يمكن أن نتركها، بكلّ ثقة، للجدل العلمي بين الأخصائيين. وفي مصلحة العدالة (التي يجب تمييزها هنا من بعض المشاكل الإجرائية التي لا يمكن، بحكم أهميتها، أن تحجب العدالة، أساس كلّ قانون)، ليس في وسع المحكمة لإبراز أهليتها أن تلوذ إلى مبدأ الشخصية السلبية ــ القائل بما أنّ اليهود هم الضحايا، فإنّ إسرائيل وحدها المؤهلة أن تتكلم باسمهم ــ وليس مبدأ القضاء العالمي، الذي يجعل من أيخمان عدوّا لكلّ البشرية، يستحقّ نفس العقاب المسلط على القراصنة. فهتان النظريتان، اللتان وقعت مناقشتهما طويلا، سواء في قاعة الجلسات أو خارجها، غيرتا من مجرى الاهتمام بالمشاكل الحقيقية وبالمسائل المشتركة لمحاكمة القدس وللمحاكمات التي سبقتها في بلدان أخرى. وهنا أيضا، وقع إصدار قوانين خاصة لمعاقبة النازيين ومعاونيهم.

إنّ مبدأ الشخصية السلبية، الذي وقعت إثارته في القدس، يرتكز على النظرية الواسعة الجلالة لبياتر ن. دروست[8] والقائلة أنّ "المجمع الوطني للضحية يمكن أن يكون"، في بعض الحالات، "مؤهلا لمحاكمة مجرم". ويفترض هذا الرأي للأسف أنّ الإجراء الجزائي تتعهّد به الحكومة باسم الضحايا، وأنّ لهؤلاء حقّ الانتقام. كانت تلك فعلا وجهة نظر دائرة الاتهام؛ فقد استهل هوسنار خطابه الافتتاحي بهذه الكلمات: "إني أمامكم، قضاة إسرائيل، أمام هذه المحكمة، لاتهام أدولف أيخمان. ولكنني لست بمفردي. ففي هذه اللحظة بالذات هنالك ستة ملايين من المدعين العامين إلى جانبي. هيهات ! لا يمكنهم الوقوف، والإشارة بإصبعهم إلى قفص الاتهام البلوري صارخين "أتهم".. فدماؤهم تتدفق نحو السماء، ولكن لم يعد لهم أصوات. ولذلك ستكون لي مسؤولية أن أكون الناطق الرسمي باسمهم وأن أعرض التهمة الشنيعة". ونجد خلف هذه البلاغة أهمّ الحجج

---

(8) انظر كتابه "جرائم الدولة"، 1959.

الرئيسية المستعملة ضدّ المحاكمة، والتي بمقتضاها خُصصت هذه الجلسات لتلبية لا متطلبات العدالة ولكن وربما حقّ الانتقام للضحايا. وبما أنّ الإجراءات الجزائية واجبة، فقد وقع الالتزام بها فعلا عندما أرادت الضحية أن تنسى وأن تغفر؛ وهي ترتكز على بعض القوانين التي تعتمد، بدورها، على المبدأ القائل "ليست الضحية هي المتضرّرة من هذه الجريمة من هذا النوع فحسب، بل وكذلك، وبالأخص، الطائفة التي وقع الاعتداء على قانونها[9]". يمثل المجرم أمام العدالة لأنّ فعلته عكرت صفو الطائفة ووضعتها برمتها في خطر وليس، مثلما هو الشأن في القضايا الجزائية، لأنّه ظلم بعض الأشخاص الذين لهم حقّ التعويض. والتعويض، في القضايا الجزائية، هو من طبيعة ثانية: فالطائفة ذاتها هي التي يجب تعويضها لأنّ النظام العام وقع تعكيره، والذي من الواجب صيانته نوعًا ما. وبمعنى آخر، إنّ القانون، وليس الشاكي، هو الذي يسود.

وحاول المدعي العام بناء حججه على مبدأ الشخصية السلبية. وإن لم تكن هذه المحاولة مبررة على الإطلاق، فإنّ محاولات القضاة لتبيين أهليتهم بإثارة القضاء الكوني كانت أقلّ بكثير. ذلك لأنّ هذه النظرية كانت جلية التناقض مع الطريقة التي سارت فيها المحاكمة، وكذلك مع القانون الذي بمقتضاه جرت محاكمة أيخمان. ووقع الادعاء بأنّ مبدأ القضاء الكوني ساري المفعول هنا لأنّ الجرائم ضدّ الإنسانية شبيهة بجرائم القرصنة القديمة، وأنّ مقترفيها يصيرون أمام القانون الدولي التقليدي، أعداء للبشرية. ولكن وقع اتهام أيخمان بجرائم إزاء الشعب اليهودي قبل كلّ شيء؛ وإن وقع القبض عليه — وهي العملية التي كان القضاء الكوني يبرّرها — فليس لأنه ارتكب أيضا جرائم ضدّ الإنسانية؛ بل لأنّه فقط لعب دورا هاما في الحلّ النهائي للمسألة اليهودية.

ولكن حتى وإن اعتبرنا أيخمان "عدوّا للبشرية" فقط، وليس "عدوّا لليهود"، فإنه من الصعب تبرير إيقافه قانونيًا. فالمبدأ الإقليمي — الذي

(9) تلفورد تايلور، في مجلة نيويورك تايم مغازين. (المؤلفة).

يظل، في غياب مجلة جزائية دولية، المبدأ القانوني المقبول ـ يستثني القرصان ليس باعتباره عدوّا لكلّ الناس فتجب محاكمته من كلّ الناس، بل لأنّ جريمته وقعت في البحر، وأنّ البحار العميقة ليست على ملك أحد. أضف إلى ذلك، فإنّ القرصان الذي "يتحدّى كلّ القوانين ولا يعترف بأيّ راية[10]"، لا يتحرك مبدئيا، إلا انطلاقا من مصلحته الخاصة. فهو خارج عن القانون لأنّه اختار أن يعيش خارج كلّ المجتمعات المنظمة؛ ولهذا السبب أصبح عدوّا للجميع. لكن لا يمكننا أن ندعي أن أيخمان كان لا يعمل إلا لمصلحته الخاصة أو أنه لا يعترف بأي راية. ففي هذا الشأن، فإنّ نظرية القرصنة لا تصلح إلا لتغيير وجهة نظرنا عن أحد المشاكل الأساسية التي يطرحها هذا النوع من الجرائم، أي أنّه وقع اقترافه، ولا يمكن اقترافه إلا تحت غطاء قانون جزائي وعن طريق دولة مجرمة.

إنّ التماثل بين الإبادة والقرصنة ليس بالأمر الجديد. وإذن ليس من الضروري التذكير بأنّ المعاهدة خول الإبادة، التي أقرّت بنودها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1948، ترفض صراحة كلّ مطالبة بالقضاء الكوني، ولكن تشترط أن "تقع محاكمة الأشخاص المتهمين بالإبادة من قبل محكمة مختصة في الدولة التي وقع على أراضيها اقتراف هذا الصنيع، أو عند الاقتضاء محكمة دولية تكون مؤهلة لمحاكمته". وحسب المبدأ الذي أقرّته هذه المعاهدة، الذي وقعتها إسرائيل، كان في الإمكان محاولة دعوة محكمة دولية، أي تغيير مبدأ الإقليمية حتى يمكن تطبيقه في دولة إسرائيل. فهذه الإمكانية والأخرى، يمكن توفيرها للمحكمة وتصبح من مشمولاتها. ولكن القضاة رفضوا، دون تردّد، الرجوع إلى محكمة دولية، لأسباب سنوضحها فيما بعد؛ ولم يحاولوا أيضا توفير تعريف جديد لمبدأ الإقليمية، لأنّ المعنيين يخافون لا محالة من استصلاح أرض بور وخلق سابقة. بذلك انتهى الأمر بإسرائيل أن عللت إدعاءها الركون إلى القانون لمحاكمة أيخمان بإثارة ثلاثة مبادئ ـ الإقليمية، الشخصية السلبية والقضاء الكوني ـ كأنما ذلك يكفي إلى جمعها، رغم اختلافها كليّا، لكي

---

(10) هـ. زيسال، الموسوعة البريطانية، 1962. (المؤلفة).

تستأثر بمثل هذا الحقّ. كان في إمكان إسرائيل الادعاء بسهولة الرجوع إلى القضاء الإقليمي؛ يكفي أن تشرح أنّه "بالإقليمية"، يعتبر القانون مفهوما قانونيا وسياسيا وليس فقط معنى جغرافيا. فالإقليم ليس بمثابة مساحة أرض بقدر ما هو فضاء بين أشخاص ينتمون إلى مجموعة، يكون أفرادها مرتبطين بعضهم البعض، وهم في نفس الوقت متفرقين ويحمون بعضهم البعض، بكلّ أنواع العلاقات، المرتكزة على لغة، وعقيدة، وتاريخ، وعادات، وقوانين مشتركة. ولا تبرز هذه العلاقات في فضاء إلا إذا ما أسسوا بأنفسهم الفضاء الذي يقيم فيه مختلف أفراد المجموعة علاقات فيما بين بعضهم البعض. لم يكن في الإمكان أبدا لدولة إسرائيل أن تكون، لو لم يقع خلق الشعب اليهود، والحفاظ على فضائه الشخصي والخاص خلال قرون الشتات، قبل أن يحتل أرضه الخاصة. ولكن، ما هو دون سابقة يمثل تحديا، ولم تشر إليه المحكمة. والحال أنّ لها بعض الحقّ للقيام به: فقد كانت الأصول نفسها لدولة إسرائيل لا مثيل لها، ومن الواجب أن يشغل هذا الأمر القضاة عن قرب. ولكن دفنت المحكمة طيلة الأسبوع الأوّل تحت جبل سابقاتها (فالثلاثة وخمسون فصلا من الحكم وقع تخصيصها لها). غير أنّ عدد سابقيها تدوي في أذني المبتدئ، مثل السفسطائية في صلب دقة الحجة.

وإذن لم تكن في الواقع محاكمة أيخمان إلا سلسلة من المحاكمات المسماة "بالمتعاقبة" التي خلفت محاكمات نورنبرغ. واحتوى الحكم قانونا في الملحق التأويل الرسمي لقانون 1950 الذي قدّمه بينحاس روزن، وزير العدلية. ولا يمكن لهذا النصّ أن يكون أكثر دقة، وأقلّ غموضا: "أصدرت شعوب أخرى قوانين خاصة بمعاقبة النازيين ومعاونيهم بعد نهاية الحرب بقليل، والبعض قبل الحرب، عندما لم يكن.. للشعب اليهودي، قبل نشأة إسرائيل، السلطة السياسية الضرورية لإقامة العدل إزاء النازيين ومعاونيهم". ولا تختلف، إذن، محاكمة أيخمان عن المحاكمات المتعاقبة إلا في مستوى وحيد: لم يقع إيقاف المتهم وتسليمه قبل الذهاب إلى إسرائيل، مثلما يقرّه القانون؛ بل على العكس من ذلك، فقد تمّت مخالفة القانون الدولي قبل تقديم أيخمان أمام قضاته. لقد قلنا سابقا بأنّ إسرائيل لم تسمح لنفسها أن تختطف دون عقاب أيخمان إلا لأنّه بحكم الأمر الواقع كان منعدم الجنسية؛

ونتفهم بسهولة أنّه رغم السوابق العديدة المذكورة في القدس لتبرير الاختطاف، فإنّ السابقة الوحيدة المرتبطة مباشرة بالقضية لم يقع ذكرها إطلاقا. إنها إلقاء القبض، في سويسرا، على برتولد جاكوب، وهو صحافي يهودي ألماني من اليسار، من طرف أعوان الغيستابو سنة 1935. (لم تكن الحالات السابقة الأخرى مشروعة لأنّها كلها كانت تخصّ لاجئين خارجين عن القانون من الذين لم يقع جلبهم إلى أماكن جرائمهم فحسب، ولكن أيضا أمام المحكمة التي أصدرت، أو كانت مؤهلة لإصدار، بطاقة إيداع صالحة، بينما إسرائيل لا تستجيب لهذه الشروط). وفي هذه الحالة بالذات، اغتصبت إسرائيل فعلا مبدأ الإقليمية. وهذا المبدأ يحصل على كلّ معانيه عندما نرى أنّ الأرض التي يقطنها العديد من الشعوب الخاضعة لقوانين مختلفة؛ إلى درجة أنّ أي انتشار لشريعة إلى منطقة خارجة عن الحدود وحصر صلاحيتها يؤدي بهذه الشريعة إلى الدخول في صراع مع شريعة المنطقة الأخرى.

كان ذلك، مع الأسف، المظهر الوحيد دون سابقة أو تقريبا، لمحاكمة أيخمان؛ والوحيدة التي لا نقدر على إثارتها بمثابة السابقة الجائزة. (وماذا يمكننا القول غدا إن قامت بعض الدول الإفريقية بالتخطيط لإرسال أعوان لها لمنطقة الميسيسيبي لاختطاف أحد المسؤولين عن الحركة العنصرية؟ وبماذا سنجيب لو أنّ محكمة من غانا أو الكونغو تستعمل حالة أيخمان كسابقة؟) إنّ التعدي على مبدأ الإقليمية غير مبرّر إلا بطبيعة الجريمة غير المسبوقة نفسها وبنشأة دولة إسرائيل، غير المسبوقة أيضا.

غير أنّ الإسرائيليين كانت لهم ظروف التخفيف: فمنذ أن أقرّوا العزم على محاكمة أيخمان، لم يعد لديهم من اختيار. فقد سمحت الأرجنتين بالعيش على أراضيها، دون تسليمهم، العدد الكبير من المجرمين النازيين. وحتى إن وُجد اتفاق بالتسليم بين إسرائيل والأرجنتين، فليس من الأكيد أنّ مطلبا بالتسليم وقع قبوله. فقد كان من دون جدوى وضع أيخمان بين أيدي الشرطة الأرجنتينية لكي تسلمه إلى ألمانيا. وقد حاولت فعلا الحكومة الألمانية من قبل دون أن تنجح في حمل الأرجنتين على تسليم بعض

المجرمين النازيين المشهورين أمثال كارل كليغنفوس[11] والدكتور جوزيف منجبلي[12]. (وقد تورط هذا الأخير في التجارب الطبية الأكثر وحشية التي وقعت في أوشفيتز، ووقع تكليفه "بعملية الفرز".)

وفي حالة أيخمان، كان طلب التسليم دون جدوى لسببين: فحسب القانون الأرجنتيني، سقطت كلّ الجرائم التي ارتُكبت أثناء الحرب العالمية الثانية، خمسة عشرة سنة بعد نهاية الحرب، تحت طائلة الوضعية المحدّدة؛ بمعنى أنّه لا يمكن تسليم أيخمان قانونيًا إلا بعد يوم 7 ماي 1960. وإجمالا، ليس هنالك من بديل قانوني لعملية الاختطاف.

إنّ كلّ المقتنعين بأنّ غاية القانون، هي العدالة، وليس غير العدالة، سيغمضون العيون عن عملية الاختطاف، ليس لوجود سوابق، بل على العكس لأنّه لا توجد سوابق، ولأنّ الأمر لا يمثل سابقة مقبولة. كانت العملية ميئوسًا منها، فرضتها النواقص في القانون الدولي في شكله الحالي. وليس هنالك سوى بديل واحد: فعوض إلقاء القبض على أيخمان ونقله بالطائرة إلى إسرائيل، كان في استطاعة الأعوان الإسرائيليين قتله على عين المكان، في شوارع بوينس آيرس. وقع أحيانا، خلال المناقشات، الإشارة إلى هذا البديل، والغريب أنّ من أصابتهم صدمة نتيجة عملية الاختطاف أصدروا بحماس توصية في الغرض. لم يكن الاقتراح مشينا، فقد كانت الأحداث محلّ نقاش؛ ولكن كلّ من تقدّم به غفلوا من أنّ المهيمن على القانون لا يخدم العدالة إلا إن كان على استعداد للعمل بأن يتمكن القانون من التفوّق وأن يكون عمله معترفا به، على الأقل بمفعول رجعي. ونذكر، في هذا الإطار، سابقتين حديثتين: قضية شالوم شفارتزبار[13]، الذي أطلق

(11) [كارل كليغنوفس (1901-1990) ديبلوماسي ألماني في الفترة النازية، وإثر الحرب تمكن من الفرار إلى الأرجنتين حيث عمل مدير عام للغرفة التجارية الألمانية بالأرجنتين فيما بين 1951 و1967]،

(12) [جوزيف منجيلي (1911-1979) معروف بكنية "ملاك الموت"ن فهو الطبيب الذي كان يقوم بالفرز للقتل بالغاز في معتقل أوشفيتز. إثر الحرب فرّ إلى امريكا اللاتينية حيث عاش حتى سنة 1979 بأسماء مستعارة عديدة. مات سنة 1979 في البرازيل].

(13) [شالوم شفارتزبار (1886-1938) شاعر يهودي من روسيا البيضاء وفوضوي، =

النار في باريس يوم 25 ماي 1926 على سيمون بيتليوورا[14]، أحد قدماء الضباط في الجيش الأوكراني ومسؤول عن المجازر التي تسببت، خلال الحرب الأهلية، فيما بين 1917 و1920 في مائة ألف ضحية. وهنالك قضية الأرميني تهليريان، الذي أطلق النار سنة 1920، وسط برلين، على طلعت باشا. فقد تميز هذا المجرم الكبير في المجازر ضدّ الأرمن سنة 1915 والتي أسفرت عن حوالي ستة مائة ألف ضحية، أي ثلث السكان الأرمينيين في تركيا. والمثير هو أنّ المجرمين، غير راضيين بقتلهما "لمجرميهما"، سلما نفسيهما للشرطة وطلبا محاكمتهما. وجلب كلّ واحد منهما، عن طريق محاكمته، انتباه كلّ العالم للجرائم المقترفة في حقّ شعبيهما. تشبه الوسائل التي استعملت في محاكمة شفارتزبار بالخصوص، كثيرا لتلك التي استعْملت في محاكمة أيخمان. فقد وقع الاهتمام كثيرا بالتوثيق؛ ولكن في هذه المرّة وقع جمع الوثائق لفائدة الدفاع (عن طريق لجنة المنظمات اليهودية، التي يديرها المرحوم الدكتور ليو موتزكين[15]، الذي عمل لمدّة سنة ونصف لجمعها ونشرها تحت عنوان: **مجازر في أوكرانيا في ظلّ الحكومات الأوكرانية، 1917-1920**). ولكن تحدّث المتهم ومحاموه في ذلك الوقت باسم الضحايا والذين سيقومون عرضا بإثارة مسألة "أنّ اليهود لم يقع الدفاع عنهم إطلاقا"[16]. وتمّ تبرئة الرجلين؛ وفي الحالتين اعتُبر أنّ عمليتيهما "تدلّ على أنّ شعبيهما قررا أخيرا الدفاع عن النفس، والتخلي عن موقف التنازل الأخلاقي، والتغلب على الاستكانة أمام الإهانة"، مثلما يقول جورج سوارز[17] في شأن شالوم شفارتزبار، الذي أعجب به كثيرا.

= قتل في شوارع باريس سنة 1926 الأوكراني سيمون بيتليوورا، ولكن المحكمة برأته. رفضت بريطانيا السماح له بالدخول إلى فلسطين، فتوجه إلى إفريقيا الجنوبية حيث توفي سنة 1938].

(14) [سيمون بيتليوورا (1876-1926) رجل سياسي وصحافي أوكراني، قاوم البلشيفية، وقتل بدعوى أنه تسبب في المجازر ضدّ اليهود بأوكرانيا].

(15) [ليو موتزكين (1867-1933) أحد الزعماء الصهاينة، شارك مع وفد للمنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر السلام بباريس سنة 1919].

(16) انظر مرافعة هنري توراز في كتابه، **محاكمة المجازر**، 1928. (المؤلفة)

(17) [جورج سوارز (1890-1944) صحفي وكاتب فرنسي، تعاون مع النازية. وكان أوّل من أعدم إثر بداية تحرير فرنسا سنة 1944].

إنّ محاسن هذا الحلّ لمسائل قانونية تعيق العدالة بديهية. إنّ المحاكمات في هذه الحالات، لا تكون فعلا إلا محاكمات شبيهة بالمسرحية، بل هي مسرحية، ولكن "البطل"، الواقف وسط القاعة، والذي تتجه إليه كلّ الأنظار، هو عندئذ البطل الحقيقي. غير أنّ الصبغة القانونية البحتة للمحاكمة مصانة: فعلا، ليس الأمر "فرجة تكون نتائجها معروفة مسبقا"، ولكنها فرجة مزوّدة بتلك "المجازفة غير القابلة للتبسيط" التي، حسب كريشهايمر، تمثل القاسم المشترك الضروري لكلّ محاكمة. إضافة إلى ذلك، إنّ قولة "أتهم"، الضرورية من وجهة نظر الضحايا، أكثر قناعة عندما يتفوّه بها رجل أراد أن يأخذ حقّه بنفسه على أن تصدر من عون حكومي لا يجازف بأيّ شيء. فعلا، لم توفر بوينس أيرس لسنوات ستين نفس الضمانات ونفس الإشهار للمتهم مثل باريس، وبرلين في العشرينات. ولكن، إن استثنينا هذه الاعتبارات، ليس من المحتمل في مثل حالة أيخمان أن يكون الحلّ مبرّرا. لقد وقع إقراره من قبل أعوان لحكومة، أصبح هذا الحلّ غير مبرّر على الإطلاق. وما يبرّر نوع ما شفارتزبار وتهليريان، هو أنّهما أعضاء لمجموعتين عرقيتين محرومتين من أنظمة سياسية وقضائية؛ وأنّه لا توجد أيّ محكمة في العالم حيث وقع دعوة الضحايا للشهادة.

لم يكن شفارتزبار، الذي توفي سنة 1938، عشر سنوات قبل نشأة دولة إسرائيل، صهيونيا ولا قوميّا؛ ولكن قد يكون تقبل دون شك هذه النشأة بحماس، باعتبار أنّ مثل هذه الدولة قادرة على توفير محكمة لمعاقبة المجرمين الذين ظلوا إلى تلك الفترة دون عقاب. فمن سجنه بباريس، وجّه شفارتزبار لإخوته وأخواته في أوديسا هذه الرسالة: "أعلموا في مدن وقرى بالطا، وبروسكورو، وتشركاس، وأزمان، وجيتومير.. أحملوا إلى هناك الرسالة المعتبرة: الغضب اليهودي أطلق نار نقمته ! إنّ دم المجرم بيتليوورا الذي سال في المدينة العالمية، في باريس...، سيذكر بالجريمة الشنيعة.. المقترفة في حقّ الشعب اليهودي الفقير والمنسي" ونلاحظ هنا، أنّه ليست اللغة التي استعملها هوسنار خلال المحاكمة (كانت لغة شفارتزبار أكثر وقارا وتأثيرا)، ولكن المشاعر والعقلية التي عليها كلّ يهود العالم هي التي تؤثر فيهم لغة هسنار.

قمتُ (أي المؤلفة) بالتأكيد على حالات الشبه بين محاكمة شفارتزبار، التي تمّت في باريس سنة 1927، ومحاكمة أيخمان، التي وقعت في القدس سنة 1961، لكي أبيّن أنّ إسرائيل لم تكن مستعدّة للاعتراف بأنّ الجرائم التي اتهم بها أيخمان هي دون سابقة. والشعب اليهودي بأسره لا يعرفه أيضا؛ قد يكون الأمر بالنسبة إليه صعبًا. ففي نظر اليهود الذين يفكرون فقط انطلاقا من تاريخهم الخاص، تتمثل الكارثة التي حلّت بهم زمن هتلر، والتي هلك خلالها ثلث الشعب اليهودي، لا بمثابة أحدث الجرائم، جريمة الإبادة، التي لم تكن لها سابقة،، بل على العكس، فإنّ جريمة العالم من أقدم الجرائم. وانطلاقا من وقائع التاريخ اليهودي، وانطلاقا بالخصوص من الموقف الحالي لليهود إزاء تاريخهم، يكون سوء الفهم محتومًا. وهذا ما يفسر إخفاقات، وعيوب محاكمة القدس. وما من أحد بين الحضور فهم بوضوح فيما تمثله بشاعة أوشفيتز،وفيما تتميز شناعة أوشفيتز عن الأهوال السابقة. ذلك لأنّه في نظر القضاة ودائرة الاتهام، لم يكن ذلك سوى أبشع مجزرة في كلّ التاريخ اليهودي. وبالتالي، كانوا يعتقدون بوجود علاقة مباشرة بين المعاداة للسامية للحزب النازي في نشأته، وقوانين تورنبرغ، وطرد اليهود من الرايخ وأخيرا غرف الغاز. والحال، أنّ هذه "الجرائم" مختلفة، سياسيا وقانونيا، عن كل الجرائم التي سبقتها، لا من حيث خطورتها فحسب، بل ومن حيث طبيعتها أيضا.

فقد شرّعت قوانين نورنبرغ، الصادرة سنة 1935، التمييز العنصري الذي مارسته الأغلبية الألمانية إزاء الأقلية اليهودية. فحسب القانون الدولي، من حقّ الأمة الألمانية صاحبة السيادة أن تمكن أي طبقة من سكانها من جنسية الأقلية. ولكن يجب أن تكون القوانين المتعلقة بهذه الأقلية مطابقة للحقوق وللضمانات المقامة حسب المعاهدات، والاتفاقيات الخاصة بالأقليات المعترف بها كونيّا. لذلك حاولت المنظمات اليهودية العالمية الحصول مباشرة، لهذه الأقلية الجديدة، على الحقوق والضمانات نفسها التي منحتها معاهدة جينيف لأقليات أوروبا الوسطى والشرقية. ولكن اعتبرت البلدان الأخرى بصفة عامة قوانين نورنبرغ وكأنها جزء من القوانين الألمانية؛ هكذا على سبيل المثال، ليس من حقّ مواطن ألماني أن يبرم عقد

"زواج مختلط" في هولندا. فقد كان الجرم في قوانين نورنبرغ جرما قوميًا؛ كان ذلك خرقا للقوانين والحريات القومية والدستورية؛ ولكن هذا لا يهمّ مجموعة الأمم. وعلى عكس ذلك، فإنّ "التهجير القسري"، أو الطرد، الذي أمسى سياسة رسمية، يخص المجموعة الكونية لسبب وجيه وهو أنّ المهجرين يظهرون عند حدود الأمم الأخرى. كانت هذه الحرية مرغمة إذن، سواء بقبول هؤلاء الضيوف غير المدعوين، أو بتركهم يمرون سرّا نحو بلدان أخرى، هي بدورها غير مستعدّة تجاههم. وبمعنى آخر، إنّ طرد المواطنين هو لا محالة جريمة ضدّ الإنسانية، إن اعتبرنا "الإنسانية" مجمع الأمم. إنّ الجريمة القومية التي تمثل الميز العنصري قانونيّا، والتي هي في الواقع شكل من الاضطهاد المقنن، والجريمة الكونية للطرد، لم تكونا لا هذه ولا تلك دون سابقة، حتى في الزمن المعاصر. فقد مارست كلّ البلدان البلقانية من قبل التمييز العنصري وشرّعته؛ وقد وقعت عمليات طرد جماعي إثر العديد من الثورات. وفيما بعد فقط أعلن النظام النازي بأنّ الشعب الألماني يرغب في طرد اليهود، ليس من ألمانيا فحسب، بل من الأرض بأسرها. عندئذ ظهرت جريمة جديدة، جريمة ضدّ الإنسانية، على أساس "جريمة ضدّ حالة من النفس البشرية"، ضدّ جوهر الإنسانية ذاتها. تجب أن تظلّ عملية الطرد والإبادة، كجرائم دولية، مختلفة: فالأولى جريمة ضدّ أمّة شقيقة، والثانية تمثل اعتداء ضدّ الاختلاف البشري كما هو، أو بالأحرى، ضدّ ظاهرة من "وضعية النفس البشرية" التي من دونها تفقد عبارة "الإنسانية" حتى معناها.

إن قامت محكمة القدس بالتمييز بين العنصرية، والطرد والإبادة، قد يكون واضحا، من الوهلة الأولى، أنّ الجريمة القصوى التي تحاكمها، أي إبادة الشعب اليهودي، كانت جريمة ضدّ الإنسانية،وقد وقع اقترافها ضدّ عموم الشعب اليهودي؛ وإنّ اختيار الضحايا وحده، وليس طبيعة الجريمة، هو القادر على شرحه تاريخيا بالكراهية التي كان اليهود محلها وبالعداوة للسامية. ففي صورة أنّ الضحايا كانوا من اليهود، يكون مناسبا، ويكون من العدل، أن يكون اليهود من القضاة. (ونتعجب بأن لم تقم المحكمة بهذا التمييز: فقد قام به من قبل روزن، وزير العدل، الذي أكّد سنة 1950 على

"الاختلاف بين مشروع القانون هذا ــ الخاص بالجرائم ضدّ الشعب اليهودي ــ والقانون التحفظي ومعاقبة الإبادة" الذي وقعت مناقشته من طرف البرلمان الإسرائيلي، دون الموافقة عليه. ومن البديهي، أن ترى المحكمة بأنّه ليس من حقها ان تتجاوز حدود قانون البلدية؛ بما يدلّ أنّ الإبادة، التي لا يشملها القانون الإسرائيلي، لا يمكن ان تُؤخذ بعين الاعتبار.(ومن بين كلّ الشخصيات التي أبدت احتجاجات. على محاكمة القدس وطالبت بمحكمة دولية، شخصية واحدة، هي كارل ياسبرس، الذي صرّح في حديث لإذاعة بازل، وقع بثّه خلال المحاكمة ونُشر فيما بعد في مجلة دير مونات، صرّح بوضوح ودون مواربة بأنّ "بما أنّ الجريمة ضدّ اليهود فهي أيضا جريمة ضدّ الإنسانية"، فإنّه لا يمكن إصدار الحكم إلا من طرف محكمة تمثل الإنسانية قاطبة. واقترح جاسبرس، أن تعدل محكمة القدس، بعد تعرّفها على الأحداث، عن التصريح بالحكم بسبب "عدم أهليتها". ذلك لأنّ الطبيعة القانونية للجريمة المدروسة لم تكن بعد محدّدة، وليس هنالك أي كان قادرا على الإجابة على السؤال: من هو المؤهل للحكم على رجل من أجل جريمة نفذها إثر أمر من حكومته؟ هنالك أمر أكيد، حسب جاسبرس: "ليست هذه الجريمة سوى جريمة قتل عاديّة لا أكثر ولا أقلّ". وهي ليست ايضا "جريمة حرب"؛ ولكن من الأكيد "أنّ الإنسانية ستنقرض إن وقع السماح لمختلف الدول أن تقترف جرائم مشابهة".

ما من أحد في إسرائيل تجشم عناء دراسة مقترح ياسبرس. فحسب الصياغة التي قُدّم به، لم يكن المقترح مقبولا، لأسباب تقنية بحتة: إذ يجب حلّ مشكل شرعية المحكمة قبل بداية المحاكمة؛ وما إن وقع الإعلان بأهلية المحكمة، يتحتم عليها محاكمة المتهم. ولكن كان في الإمكان طرح هذه الاعتراضات الشكلية في حدّ ذاتها، لو أنّ جاسبرس، طلب لا من المحكمة ولكن من دولة إسرائيل، التخلي عن تنفيذ الحكم عندما يقع الإعلان عن هذا الأخير، بسبب الاكتشافات غير المسبوقة التي قد تحصل عليها المحكمة.

كان عندئذ في إمكان إسرائيل التوجه إلى الأمم المتحدة؛ كان في إمكانها بذلك أن تبيّن بذلك الضرورة الأكيدة لمحكمة جزائية دولية، بما أنّ

هذه الجرائم اقترفت ضدّ الإنسانية برمّتها. ثمّ كان من المفترض أن تقوم بدعاية كبيرة، وأن تثير زوبعة بريئة بالمطالبة، بتواتر، ما يمكن أن تفعله لهذا الرجل السجين. وبذلك يمكنها أن تشرح للرأي العام العالمي بضرورة محكمة جزائية دولية. وبذلك تستطيع أن تخلق "وضعية مضجرة"، قد تمنع العالم من أن يخلد إلى "الراحة" والقيام أيضا بمنع أن يصبح قتل اليهود "مثالا لجرائم قادمة، ومنع أن تكون هذه المجزرة عملية متكرّرة باستمرار، دون تمييز، وفي مستويات صغيرة، لإبادة قادمة". ولكن، وقع نوع ما التقليل من أهمية الطبيعة الشنيعة للجرائم المرتكبة، نظرا لأنّ محكمة أمّة فريدة هي المدعوّة إلى تصوّر الحكم.

ولسوء الحظ وقع الخلط بين هذا الدليل لصالح محكمة دولية وبين عديد المقترحات، أقلّ أهميّة، ترتكز على اعتبارات من شكل آخر. كان العديد من أصدقاء إسرائيل ـ يهود أم غير يهود ـ متخوفين من أن تسيء هذه المحاكمة إلى مكانة إسرائيل ومن أن تثير الرأي العام ضدّ اليهود في كلّ أنحاء العالم. لقد ارتأوا أن تلعب إسرائيل دور المدعي العام وليس دور القاضي؛ وأن تحتفظ بسجينها إلى أن تنشئ الأمم المتحدة محكمة لمقاضاته. ولكن كلّ الاقتراحات لها مساوؤها: فقد سارت إسرائيل فقط، بالتصرّف الذي قامت به، على منوال بقية الدول الأوروبية التي احتلتها سابقا ألمانيا؛ وكانت العدالة، وليس مكانة إسرائيل، وشعبها، في المحكّ؛ وأخيرا كان في إمكان إسرائيل رفض هذه المقترحات بسهولة، وهي واقعية لا محالة ـ بما أنّ الجمعية العامة اعترضت في مناسبتين على إنشاء محكمة جزائية دولية دائمة. ولكن تقدّم الدكتور ناحوم غولدمان[18]، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، باقتراح آخر، وقع التغافل عنه، لأنّه فعلا جائز. فقد طلب

(18) [ناحوم غولدمان (1895-1982) يهودي من أصل لوتياني. استقر مع عائلته في ألمانيا وساهم بعد الحرب العالمية الأولى في نشر الموسوعة اليهودية باللغة الألمانية. وأصبح فيما بين 1935 و1939 نائبا في الوكالة اليهودية وأنشأ المؤتمر اليهودي العالمي. واستقر خلال الحرب العالمية الثانية بالولايات المتحدة حيث عمل جاهدا على نشأة إسرائيل. وفي سنة 1962 حصل على الجنسية الإسرائيلية مع الإقامة في سويسرا ولم ينسحب من المؤتمر اليهودي العالمي إلا سنة 1977.

غولدمان من بن غريون إنشاء محكمة دولية في القدس؛ وأن يكون القضاة من مختلف الدول التي كابدت الاحتلال النازي. ولكن قد تكون هذه المحكمة غير ملائمة. فما كانت تؤدي إلا إلى محاكمة إضافية "تابعة"، أكثر حجما، دون إلغاء لنقائص مثل هذا النوع من العدالة؛ أي أنّها محاكمة المنتصرين. ولكن، قد تكون خطوة إيجابية من الناحية العملية.

نذكر أنّ إسرائيل احتجت على كلّ هذه الاقتراحات بشدّة غير معهودة. إنّ بن غريون، وهو ما لاحظه يوسال روغات[19]، أبدى عدم فهمه عندما سألوه لماذا لا تقع مقاضاة أيخمان أمام محكمة دولية. ولكن لم يفهم من طرحوا السؤال، أنّ هذه المحاكمة بالنسبة لإسرائيل هي في هذا الإطار دون سابقة؛ فلأوّل مرّة منذ سنة 70 (عندما دمّر الرومان ياروشاليم) يستطيع اليهود محاكمة الجرائم المقترفة ضدّ شعبهم؛ ولأوّل مرّة لم يطلبوا من آخرين أن يقيموا العدالة مكانهم، وأن يلوكوا جملا رنانة، دون قيمة نوعاً ما، عن حقوق الإنسان. (إذ أنّ الوحيدين الذين يثيرون هذه الحقوق ــ واليهود يعرفون أكثر من غيرهم ذلك ــ هي الشعوب الضعيفة، ضعيفة جدّا لكي تستأثر بها لنفسها، ولكي تدافع عنها، ولفرض قوانينها الخاصة. وبما، أنّ الأمر، أنّ إسرائيل أصبحت لها قوانينها، وأنّ قوانينها تؤهلها للقيام بمثل هذه المحاكمة، فإنّ ذلك يمثل "تغييرا ثوريّا في الوضعية السياسية للشعب اليهودي" مثلما قال روزن بمناسبة القراءة الأوّلية لقانون 1950 أمام الكنيست.) ولأنّه لم ينس التجارب والطموحات القديمة للشعب اليهودي، صرّح بن غريون قائلا: "إنّ إسرائيل ليست في حاجة لحماية محكمة دولية".

إضافة إلى ذلك، إنّ الفرضية القائلة بأنّ الجريمة ضدّ الشعب اليهودي هي قبل كلّ شيء جريمة ضدّ البشرية ــ فرضية ترتكز عليها الحجج لصالح محكمة دولية ــ هي في تناقض واضح مع القانون الذي حُكم بمقتضاه أيخمان. وكان من المفترض من كلّ من طالب إسرائيل باسترجاع سجينها أن

---

(19) انظر كتابه "محاكمة أيخمان وسلطة القانون"، نشر مؤسسة دراسة المؤسسات الديمقراطية، سانتا بربرا، كاليفونيا، الولايات المتحدة، 1962 (المؤلفة).

يواصل في طلبه حتى النهاية، والتصريح بأنّ قانون 1950 حول عقوبة النازيين ومعاونيهم لم يعد مقبولا؛ وأنّه في تناقض مع الوقائع، ولا تشملها. وكان في الإمكان أن يكونوا على حقّ. إذ مثلما يكون المجرم في حالة تتبع لأنّه خالف قوانين المجموعة، وليس لأنّه حرم عائلة دوبون من الزوج، كأب ومصدر رزق، مثلما يجب تتبع المجرمين المعاصرين، موظفي الدولة، ومقترفي جرائم متتالية لأنّهم انتهكوا المنظومة البشرية، وليس لأنّهم قتلوا الملايين من الأشخاص. فالوهم، المنتشر كثيرا، والقائل بأنّ القتل والإبادة هما نفس الجريمة وأنّ الثانية ليست إذن "بالفعل جريمة جديدة" هي أمر ضار: ويترك الوهم الغموض يحوم حول هذه الجرائم الجديدة ويسدّ الطريق أمام المجلة الجزائية الدولية القادرة على حمايتها.

كان بن غريون، إضافة إلى ذلك، يعلم علم اليقين بأنّ هذه النقاشات لها هدف واحد: الطعن في أهلية القانون الإسرائيلي. ولذلك انتهى به الأمر إلى الدخول في حالة غضب ضدّ منتقدي إسرائيل: ومهما تكن وجهة نظر هؤلاء الذين "يدعون التخصص"، حسب قوله، فإنّ براهينهم لم تكن سوى "سفسطائية"، مستلهمة من المعاداة للسامية، أو إن تعلقت المسألة باليهود، فبسبب الشعور بالدونية. "ليعرف كلّ العالم: إننا لا نسلم سجيننا".

وحتى نكون منصفين، يجب الإضافة بأنّ اللهجة التي استعملت خلال المحاكمة كانت مختلفة تماما. ولكن نستطيع، بكلّ ثقة، التكهن بأنّ هذه المحاكمة، الأخيرة زمنيا من المحاكمات المتتالية، لا تخدم أكثر من سابقاتها، وربما أقل، كسابقة مقبولة لمحاكمات مستقبلية من هذا النوع.

ويجيبون: أيّ أهمية بما أنّ الهدف الأساسي في نهاية الأمر ـــ وهو الاتهام والدفاع، والمحاكمة وإدانة أيخمان ـــ قد وقع بلوغه؟ ولكن من الممكن أن يقع اقتراف جرائم مماثلة في المستقبل. فهذه الإمكانية مكدّرة ولكنها لا تقبل الجدل، وذلك لأسباب عامة وخاصة على السواء. فمن طبيعة الأمور البشرية أنّ كلّ عمل، تمّ وسجله التاريخ، يظلّ مسجلا فيه مدّة طويلة حتى وإن اختفت آنيته. وما من عقاب يمكن أبدا من منع جرائم أخرى. بل العكس، مهما كان العقاب، كلّ جريمة وقعت لأوّل مرّة لها حظوظ من الظهور ثانية أكثر من الظهور في البداية. ولكن لدينا أسباب أكثر دقّة تجعلنا

نتصوّر تكرار الجرائم التي اقترفها النازيون. ويتصادف الانفجار الديموغرافي لعصرنا مع اكتشاف التقنيات التي، بفضل الآلية، تجعل الجزء الكبير من السكان "غير ضروري" على الأقل في مستوى العمل. قد تؤدي هذه الصدفة المرعبة إلى "حلّ" لهذا "المشكل "المضاعف" باستعمال السلاح النووي الذي يظهر أمامها غرف الغاز لهتلر بمثابة لعب أطفال. وهذا يكفي لكي يجعلنا نرتعد.

إنّ أي صنيع دون سابقة يمكن أن يمثل سابقة في المستقبل. ولذلك فإنّ كلّ محاكمة تتعلّق "بجرائم ضدّ الإنسانية" يجب أن تُقام حسب مقاييس ما زالت اليوم وكأنّها غامضة. إن ظلت الإبادة ممكنة، فإنّ أي شعب في العالم ــ والشعب اليهودي في إسرائيل أو غيرها من الأماكن، دون غيره ــ لا يمكن له التأكد من الصمود دون حماية القانون الدولي. فالإجراءات المتخذة إزاء جريمة غير مسبوقة ليست صالحة إلا إذا ما مثلت سوابق معترف بها جديرة بالظهور في مجلة جزائية دولية مستقبلا. هل يمثل هذا مطلب مبالغ فيه من القضاة؟ يقول القاضي جاكسون في نورنبرغ بأنّ القانون الدولي "هو نتيجة معاهدات واتفاقيات مبرمة بين الأمم، ونتاج عادات مكرسة... إنّ من حق عصرنا أن يخلق عاداته وأن يبرم اتفاقيات تمثل بدورها ركائز القوانين الدولية الجديدة والمدعّمة". لقد نسي القاضي جاكسون أن يضيف فقط أنّه بما أنّ القانون الدولي هو مبدئيا منقوص، فمن واجب القضاة الحكم، في القضايا العادية، دون الرجوع إلى القوانين المعروفة، والمعترف بها، وربما أيضا بتخطي الحدود التي تفرضها القوانين. وعندئذ يجد القاضي نفسه في وضعية حرجة؛ وعند مساءلته، أكيد أن يجيب بأنّه لا يستطيع اتخاذ مثل هذا القرار، وإنّما المشرّع.

يجب، قبل الإقرار بنجاح أو إخفاق محاكمة القدس، التأكيد على ما يلي: كان القضاة مقتنعين بحزم بأنّه لا يحق لهم تنفيذ القانون، وأنهم مطالبون بالبقاء في إطار القانون الإسرائيلي من ناحية وبفقه القضاء من ناحية أخرى. وعلى أيّ حال، هل أخفقوا؟ ليس أكثر من قضاة نورنبرغ ولا المحاكمات اللاحقة. لم تفلح محكمة القدس، إلى حدّ ما، إلا لأنها أرادت التمسك، كلّ ما سنحت لها الفرصة، بالسابقة التي تسببت فيها محاكمات نورنبرغ.

أخفقت محكمة القدس بما معناه أنّها لم ترغب في مواجهة ثلاثة مشاكل أساسية، وهي رغم ذلك معروفة منذ نورنبرغ: وهي مشاكل تطرحها عدالة محكمة المنتصرين؛ والتعريف المقبول شرعا "للجريمة ضدّ الإنسانية"؛ والمجرم من فصيلة جديدة يرتكب هذا النوع من الجريمة.

ففي خصوص المشكل الأوّل، يمكن القول بأنّ العدالة المعلنة في القدس كانت محلّ نقد أكثر من محاكمة نورنبرغ، لأنّ محكمة القدس لم تقبل ببعض شهود الدفاع. وكلّ من يطالب بمحاكمة عادلة، وتلك هي أهمّ نقيصة لمحاكمة القدس. فبعد الحرب، ربّما كان من المحتم أن تُقام العدالة من طرف المنتصرين (يؤكد القاضي جاكسون أنّ "من واجب المنتصرين أن يحاكموا المنهزمين، أو ترك المنهزمين يحاكمون عندئذ أنفسهم" [فابر]، ولكن ليس الأمر مشابها بعد ستة عشر سنة. ففي 1961، لم تعد فعلا الحجة القائلة بأنّ البلدان المحايدة لا يمكن قبولها أن تحاكم النازيين، بأيّ معنى.

أمّا بالنسبة لتعريفات "الجريمة ضدّ الإنسانية" فقد كانت فعلا تعريفات محكمة القدس أحسن بكثير من تعريفات نورنبرغ. لقد عرّفتُ فيما مضى ميثاق نورنبرغ، القائل بأنّ "الجرائم ضدّ الإنسانية" هي "أعمال غير إنسانية". وبترجمتها إلى الألمانية نحصل على "جريمة ضدّ الجنس البشري ـ كأنما النازيون ينقصهم فقط مشاعر إنسانية، وهو ما يمثل تورية العصر). إن لم يرتبط فعلا سير المحاكمة بالمدعي العام، قد يكون سوء الفهم أكثر بكثير من نورنبرغ. ولكن القضاة رفضوا ترك الطبيعة الخاصة لهذه الجريمة تغرق في طوفان من الفضاعات؛ ولم يخلطوا أيضا بين هذه الجريمة وجرائم الحرب العادية. لقد وقعت فعلا، في نورنبرغ، ملاحظة أنّ "الجرائم الجماعية والاضطهاد لم يقع اقترافها لسبب وحيد وهو دحض المعارضة" وأنّها "تندرج في إطار مخطط مُعدّ لتصفية سكان بأسرهم". ولكن لم نلاحظ ذلك إلا عرضيا أو بالأحرى هامشيا. بينما في القدس، اعتبروا هذا الفرق بين مختلف دوافع الجريمة أساسية، لسبب وحيد وهو أنّ أيخمان كان متهما بجريمة ضدّ الشعب اليهودي، وهي جريمة لا يمكن أن يفسرها أي سبب تجريبي. فقد وقع قتل اليهود في مختلف أصقاع أوروبا، وليس فقط في

شرقي أوروبا، ولم تكن إبادتهم مرتبطة بالتوسع الإقليمي "لغايات الوقوع تحت طائلة استعمار الألمان". فالمحكمة المهتمة قبل أيّ شيء بالجريمة المُقترفة إزاء الشعب اليهودي لها هذا الامتياز: يمكن لها أن تميز ـ بوضوح حتى يكون التمييز مقبولا في المجلة الجزائية الدولية المستقبلية ـ بين "جرائم الحرب" (قتل المقاومين رميا بالرصاص، قتل رهائن) "والأعمال غير الإنسانية": طرد وإفناء سكان بأسرهم لجعل الاستعمار لبعض الأراضي عن طريق الغزاة ممكنا. وتعرف أيضا التمييز بين "الأعمال غير الإنسانية" (ودوافعها، الاستعمار مثلا، معروفة، رغم أنّها إجرامية) و"الجريمة ضدّ الإنسانية"، (التي كان دافعها وهدفها أيضاً دون سابقة). ولكن ما من لحظة خلال المحاكمة، ولا في أي موقف خلال المحاكمة، لم تقع قط الإشارة إلى إمكانية أخرى: وهو أنّ إبادة مجموعات عرقية، يهود وبولنديين أو غجر تمثل أكثر من جريمة ضدّ الشعب اليهودي، والشعب البولندي والشعب الغجري؛ وأنّه بذلك وقع الإخلال بالنظام العالمي، وأنّ البشرية بأسرها أصبحت في وضع خطر.

ارتبط إخفاق القضاة بإخفاق آخر: وهو عجزهم عن فهم المجرم الذين قدموا لمحاكمته. والحال أنّ الأمر كان من بين كلّ المهام التي تعود إليهم، هي تلك التي يستطيعون على الأقل تجاهلها. لقد رفض القضاة فعلا الوصف، الخاطئ طبعا، للمدّعي العام، القائل بأنّ المتهم كان "ساديا منحرفا". ولكن لم يكن هذا كافيا. كان بوسع القضاة التقدّم أكثر وإبراز أنّ هوسنار لم يكن منطقيا لأنّه يريد القيام بمحاكمة وحش هو الأكثر شذوذا شاهده العالم، ومحاكمة في نفس الوقت "لكلّ شبيه له"، حتى من هم من "الحركة النازية ومن المعادين للسامية بصفة عامة". ولكن هذا أيضا قد لا يكون كافيا. فقد كان من السهل الاعتقاد بأنّ أيخمان كان وحشا) ولكن إن كان كذلك، فإنّ تهمة إسرائيل ضدّه تنهار عندئذ، أو على الأقلّ، تفقد من قيمتها؛ إذ لا يمكن دعوة مراسلين للصحافة من كلّ أصقاع العالم لغاية وحيدة وهي عرض نوع من صاحب اللحية الزرقاء خلف القضبان). والمضجر، في أمر أيخمان، هو تحديدا هو عدم وجود الكثير ممن يشبهه والذين لم يكونوا لا شواذا ولا ساديّذين، وكانوا، ولا يزالون بفظاعة

عاديين. إنّ هذه التسوية، من وجهة نظر مؤسساتنا وأخلاقنا أكثر شناعة من كلّ المآسي مجتمعة، إذ تفترض (وقد كرّرها المتهمون ومحاموهم ألف مرّة في نورنبرغ) أنّ هذا النوع من المجرم الجديد، المجرم في حقّ البشرية أيّ كان، يقترف جرائم في ظروف مثل التي يستحيل معرفتها أو الإحساس بأنّه أحدث ضررا. وفي هذا الشأن، فإنّ الأحداث التي وقعت إثارتها في محكمة القدس هي أكثر إقناعًا من الأحداث التي تمّ إثارتها في نورنبرغ. فقد برّر آنذاك حسن نيتهم بحجج متناقضة: لقد كانوا يتفاخرون بأنهم امتثلوا إلى "أوامر عليا"، وأنهم، عند المناسبة، تمرّدوا. كانت سوء نية هؤلاء المتهمين واضحة إذن. ولكن هل أحسوا بأنهم مذنبون؟ ليس لدينا أدنى حجّة. لقد كان أمضى فعلا النازيون، وخاصة المنظمات الإجرامية التي انتمى إليها أيخمان معظم وقتهم لطمس آثار جرائمهم الشخصية. ولكن يدلّ ذلك فقط على أنّ النازيين كانوا على وعي بأنّ سلسلة الجرائم كانت جديدة جدّا لكي تقبل بها البلدان الأخرى. أو أيضا، وباستعمال اللغة النازية، أنهم خسروا المعركة التي قاموا بها لتحرير البشرية من "هيمنة الأصناف البشرية المنحطة"، خصوصا قدماء صهيون. ويدلّ أيضا، باستعمال اللغة العادية، بأنّ النازيين أقروا بهزيمتهم. فهل يشعرون بالذنب حتى لو انتصروا؟

وتفترض كلّ الأنظمة القانونية أنّه لكي يقع اقتراف الجريمة يجب أن تكون هنالك نيّة لارتكاب الأذى. لقد افتخرت الشعوب المتحضرة بأنّ فقه القضاء لديها يأخذ بعين الاعتبار هذا العامل الذاتي. وعندما تغيب هذه النيّة، وعندما لسبب أو لآخر، حتى وإن كان لكراهية أخلاقية، فإنّ قدرة التمييز بين الخير والشرّ وقع بلوغها، فإننا نرى بأنّه لا توجد جريمة. نرفض، ونعتبره بمثابة الوحشية فكر أنّ "الجريمة الكبرى هي إهانة للطبيعة، بما أنّ الأرض نفسها تصرخ انتقاما؛ وأنّ الأذى يمثل خرقا للتوازن الطبيعي الذي لا يمكن إعادته إلا بالعقاب وحده، وأنّ مجموعة مظلومة لها واجب أخلاقي لمعاقبة المجرم". ولكن يظهر لي أنّه فعلا لهذه الأسباب، المتغافل عنها منذ ذلك الحين، هي التي دفعت بأيخمان بالمثول أمام العدالة؛ وهذه هي الأسباب التي تبرّر الإعدام. وبما أنّ أيخمان متهم، ولأنّه لعب دورا أساسيا، في مشروع أهدافه البينة وهي إبادة بعض "الأعراق"، فيجب

القضاء عليه، هو بالذات. وإن كان فعلا أنّه من الواجب "لا إقامة العدل فحسب، بل التأكد من إقامة العدل"، فإنّ ما وقع فعلا في القدس كان صائبا. وقد يعترف كلّ الناس بذلك لو تجرأ القضاة وسألوا المتهم بهذه العبارات:

"اعترفتم بأنّ الجريمة المقترفة إزاء الشعب اليهودي خلال الحرب كانت أعظم جريمة في التاريخ؛ واعترفتم بالدور الذي لعبتموه. وأكدتم بأنكم لم تفعلوا ذلك لأسباب خسيسة، وليس لكم على الإطلاق نزعة إجرامية، وأنكم لم تكرهوا أبدا اليهود، ولكن تؤكدون أيضا أنّكم لم تستطيعوا القيام بغير ذلك وأنّكم لا تشعرون بالذنب. إنّه من الصعب حسب ظننا الاعتقاد في ذلك، ولكن ليس بالمستحيل. وقلتم أيضا أنّكم لم تساهموا في الحلّ النهائي إلا بمحض الصدفة، وأنّ أيّا كان أو غيره كان في الإمكان أن يحلّ محلكم، بمعنى، حسب رأيكم، كلّ الألمان تقريبا هم مجرمون بامتياز، وجناة أيضا، والحال أنّ لا أحد منهم هو كذلك. نحن لا نشاطر هذا الرأي المنتشر كثيرا. فإن لم تستسيغوا اعتراضاتنا، نشير عليكم بالعودة إلى قصّة سدوم وعمورة، القريتين المتجاورتين اللتين هُدمتا بالنار القادم من السماء لأنّ كلّ سكانهما كانوا أيضا مذنبين. ولكن ليس من علاقة بين هذه الحكاية وبين المفهوم المتداول حاليا "لعقدة الذنب الجماعية" والقائلة بأنّ الناس قد يكونون أو يشعرون بأنهم مذنبون لأمور وقعت باسمهم والتصقت بهم ــ جرائم لم يشاركوا فيها ولم يجنوا منها أيّ فائدة. يمثل الذنب والبراءة أمام القانون أفعالا إيجابية مرتبطة بالأفراد. وأمام القانون، فإنّكم لا تكونون أقلّ ذنبًا حتى وإن اقترف ثمانون مليون ألماني نفس ما اقترفتموه.

"ومن حسن الحظ ليسنا في حاجة إلى بلوغ ذلك. أنتم بالذات لا تدّعون بأنهم كانوا مذنبين، أولائك الذين عاشوا في دولة كان هدفها السياسي اقتراف جرائم غير مسبوقة. تدعون فقط بأنهم كانوا مذنبين بامتياز. ومهما كانت الظروف، ذاتية أو غير ذاتية، ومهما كانت الصدف التي دفعتكم بأن تصبحوا من المجرمين، هنالك بون شاسع بين الجرائم التي اقترفتموها والجرائم التي قد يقترفها الآخرون. فنحن لا نهتم إلا بأفعالكم. فحياتكم الخاصة، التي ربما لم تكن حياة مجرم، والجهد الإجرامي لكلّ من أحاطوا

بكم، لا يعنينا كثيرا. لقد صوّرتم أنفسكم وكأنكم شخص غير محظوظ، ونحن، بمعرفة للظروف، على استعداد للاعتراف، إلى حدّ ما على الأقلّ، بأنكم تمتعتم بظروف مناسبة أكثر من الممكن أن تحصلوا عليها بتقديمكم للعدالة، أمام هذه المحكمة أو أمام محكمة أخرى. ولنفترض إذن، لمقتضيات القضية، بأنّ سوء الطالع وحده هو الذي جعل منكم وسيلة للجريمة المتكرّرة. ولكن كان ذلك بمحض إرادتكم؛ فقد نفذتم، وبالتالي ساندتم بهمّة سياسة إجرامية مسترسلة. إذ تختلف السياسة عن رياض الأطفال: ففي السياسة الطاعة والمؤازرة يمثلان شيئا واحدا. وبما أنّكم ساندتم ونفذتم سياسة تتمثل في رفض اقتسام الأرض مع الشعب اليهودي وشعوب البعض من الأمم الأخرى ــ وكأنكم أنتم ورؤسائكم لكم حقّ تقرير من يقطن ومن لا يقطن هذا الكوكب ــ فإنّنا نعتبر أنّه ما من شخص، وما من مخلوق لا يرغب في اقتسام هذه الأرض معكم. ولهذا السبب، هذا السبب وحده، يجب أن تشنقوا".

الملحق

نظرا إلى أنّ هذا التأليف هو ملخص لمحاكمة، فقد ارتكز أساسا على تدوين المداولات التي وُضعت على ذمّة الصحافة في القدس. فباستثناء الخطاب الافتتاحي للمدّعي العام والمرافعة العامة للدفاع، فإنّ محضر جلسة الاستئناف لم يقع نشره، وهو نسبيا صعب المنال. التأمت المحاكمة باللغة العبرية. وتدوين المداولات هو التدوين "الكامل وغير المصحح للترجمة الفورية". ولا يمكن اعتبار هذا التدوين "بالجيّد من حيث الشكل، ولا الخالي من الأخطاء النحوية". فقد استعملت دوما الترجمة الإنكليزية إلا عندما تتمّ المداولات باللغة الألمانية. وقد ترجمت بطريقتي النسخة الألمانية عندما تتماشى هذه الأخيرة مع الأصل.

يمكن استثناء الخطاب الافتتاحي للمدّعي العام والحكم النهائي، وقد وقعت ترجمتهما خارج المحكمة، فضلا عن الترجمة الفورية، فإنّ أيّا من هذه الوثائق يمكن اعتبارها محلّ ثقة. والترجمة الوحيدة المرخص بها هي الملخص الرسمي باللغة العبرية، الذي لم استعمله. غير أنّ كلّ هذه الوثائق وقع توزيعها على الصحافيين لاستعمالهم المهني، وعلى ما أعتقد ما من أحد أشار بعد إلى الإختلافات الملموسة بين الملخص الرسمي بالعبرية والترجمات. كانت الترجمة الفورية باللغة الألمانية سيئة جدّا، ولكن يمكننا التكهن بأنّ الترجمتين الإنكليزية والفرنسية هما محلّ ثقة.

أمّا الوثائق الأخرى الموضوعة ــ استثنائيا ــ على ذمّة الصحافيين، فهي دون شكّ محلّ ثقة. وهي:

1 - المدوّنة بالألمانية لاستنطاق أيخمان من طرف الشرطة. وقع تسجيل هذا الاستنطاق على شرائط مغناطيسية، ثمّ وقع رقنها. ووقع أخيرا إخضاع النصّ لأيخمان الذي أصلحه بيده. هذا النصّ، إضافة إلى مدونة المداولات، يمثل الوثيقة الأهم في محاكمة أيخمان.

2 - الوثائق المقدّمة إلى المحكمة من طرف دائرة الاتهام، وكذلك النصوص القانونية المقدمة من قبلها.

3 - الشهادات الستة عشر التي قام بها شهود تحت القسم وقدمها الدفاع (رغم أنّ دائرة الاتهام استعملت أجزاء منها فيما بعد). وهؤلاء الشهود هم غيريش فون دام باخ زيليفسكي، وريشارد بيار، وكورت بيشار، وهورس غرال، والدكتور فيلهالم هوتل، وفالتير هوبنكوتن، وهانس جوتنار، وهربارت كابلار، وهرمان كروماي، وفرانز نوفاك، ألفريد جوزيف سلافيك، والدكتور ماكس مرتين، والأستاذ ألفريد سيكس، والدكتور إيبرهارد فون ثادن، والدكتور إيدموند فيسنماير وأوتو فينكلمان.

4 - وضعوا على ذمّتي مخطوطا من سبعين صفحة مرقونة كتبه أيخمان بنفسه. هذا النص، الذي قدّمته دائرة الاتهام، وقبلته المحكمة، لم يقع مدّ الصحافة به. وعنوانه: "تعاليقي حول المسائل اليهودية وحول الاجراءات المتخذة لحلّها من قبل الحكومة القومية-الاشتراكية للرايخ الألماني فيما بين 1933 و1945". ويضمّ هذا النصّ الملاحظات التي حرّرها أيخمان في الأرجنتين عندما كان يستعدّ لإجراء حديث مع ساسن (انظر قائمة المراجع).

لا تضمّ قائمة المراجع إلا الوثائق التي استعملتها لتحرير هذا الكتاب، وليس الكتب العديدة، والمقالات والتحقيقات الصحفية التي قرأتها وجمعتها خلال السنتين اللتين امتدّتا من اختطاف أيخمان إلى إعدامه. آسف إن كانت قائمة المراجع هذه غير كاملة. فقد كانت فعلا ملخصات المراسلين الصحفيين الألمان، والفرنسيين، والبريطانيين والأمريكيين، في كثير من الأحيان أحسن بكثير من التعاليق المغرورة التي نجدها في الكتب والمجلات. ولكن كان من الصعب عليّ ذكر كلّ المقالات الصحفية.

فاكتفيت إذن بأن أضفت إلى قائمة المراجع لهذه النشرة المراجعة والمنقحة قائمة الكتب ومقالات المجلات، التي صدرت بعد النشرة الأولى للكتاب، والتي تضمّ أكثر من رواية لاكتها طروحات دائرة الاتهام. ويوجد من ضمن هذه الوثائق تقريرين حول المحاكمة، تلتقي استنتاجاتهما مع استنتاجاتي؛ ودراسة حول شخصيات الرايخ الثالث. أشير هنا إلى كتاب روبارت بيندورف "جرائم ومجرمون: **أيخمان والسياسة اليهودية للرايخ الثالث**" ــ وهو كتاب ينكب على مشاركة المجالس اليهودية في الحلّ النهائي؛ وإلى كتاب "**القضية 40/ 61**" لهاري موليسش، الصحافي الهولندي، الكاتب الوحيد أو تقريبا الذي ركز تقريره حول المتهم شخصيا والذي تطابق حكمه على أيخمان مع حكمي في بعض النقاط الأساسية؛ وإلى "**تاريخ الرايخ الثالث**" لج. س. فاستن كتاب قيم، وقع نشره مؤخرا، وهو وصف لأهمّ الشخصيات النازية. لم يكن المؤلف على علم بمجريات الأمور فحسب، بل نجد حكمه من الدرجة الأولى.

إنّ الصعوبات التي تعترض كاتب ملخص شبيهة بالصعوبات التي تثيرها دراسة أحادية الموضوع في التاريخ. ففي الحالتين، فإنّ طبيعة البحث نفسه ترغم المؤلف على التمييز بين المصدر الأصلي أو الثانوي. لا يمكن استعمال المصادر الأصلية في إطار ملخص لحادثة معيّنة ــ وهنا محاكمة أيخمان ــ بينما المصدر الثانوي يشمل اللوحة التاريخية. وهكذا، إلا أذا ما اعتبرنا بعض الاستثناءات، فإنّ الوثائق التي ذكرتها وقع فعلا تقديمها في المحاكمة نفسها (والتي تمثل مراجع أوّلية) أو أخذت من كتب مشهورة حول الفترة المعنية. واستعملت، مثلما لاحظه القارئ، كتابين: كتاب جيرالد ريتلنجير "**الحلّ النهائي**"، وأيضا "**إبادة يهود أوروبا**" لرول هيلبارغ، الذين، رغم نشرهما بعد المحاكمة، يمثلان التحليل الأكثر شمولية والأحسن توثيقا لسياسة الرايخ الثالث إزاء اليهود.

قبل النشر، أثار هذا الكتاب جدلا وحملة مدروسة. إنّه لمن الطبيعي أن تكون الحملة، المقامة على طرق مختبرة ــ اختلاق صور خاطئة والتلاعب بالرأي العام ــ، أكثر جدوى من الجدل، التي حجبته لا محالة.

فقد صرّحت ماري ماك كارتي[1]، حول الانتقادات الشنيعة لهذا الكتاب (وأحيانا لمؤلفته) بأنّها "تخرج من آلة استنساخ": لقد وقع فعلا كتابتها بعبارات شبه مشابهة. فقد انتقلت من أمريكا إلى إنكلترا، ثمّ في أرجاء القارة، حيث لم يظهر بعد الكتاب. وخصّت الجلبة التي تبعتها لا الكتاب، ولكن "صورة" كتاب لم أكتبه بعد وأحيانا بعض المشاكل التي لم أتحدّث عنها والتي، إضافة إلى ذلك، لم تخطر على بالي إلى ذلك الحين.

لم يكن الجدل (إن صحّ التعبير) الذي تبع خاليًا من الأهمية. فقد كانت أهداف التلاعب بالرأي العام مقتصرة على مصالح معينة استلهمتها؛ ولكن تأثيرها، إن شملت المشكل الحقيقي، فهي لا تخضع إلى مراقبة المحرضين وتتسبب في نتائج لم يرغب فيها أيّ كان ولم يتوقعها. ولكن اتضح أنّه لا الألمان، ولا اليهود، ولا العالم بصفة عامة "فهموا" النظام الهتلري، وجرائمه الشنيعة وغير المسبوقة. واتضح من ناحية أخرى ـ وهذا على ما يبدو ما لم يقع توقعه ـ أنّ المشاكل الأخلاقية عامة، الدقيقة المعقدة في نفس الوقت، والتي لا أشك إطلاقا أنها ما زالت اليوم تلاحق العقول وتؤرق الضمائر، تكون فجأة في المقام الأوّل من اهتمامات العموم.

شرع أصحاب الجدل بجلب الاهتمام حول تصرف اليهود خلال السنوات التي تأجج فيها الحلّ النهائي. وبذلك وضعوا على البساط السؤال الذي طرحه المدّعي العام: هل أمكن لليهود أو استطاعوا الدفاع عن النفس؟ أعتقد أنّه من الواجب، عند طرح السؤال، أن يقع التغافل عن كلّ ما يخص النظام النازي. فقد وقع، مسبقا، خلق "عقلية الغيتو" ـ اختراع وجد فعلا مكانته في الكتب المدرسية الإسرائيلية. وقد وقع، في الولايات المتحدة، مقاومة هذا المفهوم خصوصا من طرف عالم النفس، برونو بتلهايم، رغم الاحتجاجات المتشنجة للممثلين الرسميين لليهودية الأمريكية. لقد وقع إثارة "عقلية الغيتو" في عديد المناسبات لشرح تصرّف، غير خاص بالشعب اليهودي بمفرده، الذي لا يمكن تفسيره بعوامل يهودية لوحدها.

---

(1) [ماري ماك كارتي (1912–1989) كاتبة صحافية أمريكية].

غير أنّ هذه "الإجابة" غير كافية. فوقع إثارة نظريات فرويد وعزوا للشعب اليهودي بأسره "الرغبة في الموت" ـ بالطبع، دون وعي. إنّ هذه النتيجة، غير المرتقبة على الأقلّ، التي استنتجها بعض النقاد للأطروحة، المختلقة من بعض المجموعات الراغبة في منفعة، والقائلة بأني زعمت بأنّ اليهود تقدّموا فعلا إلى الموت. فلماذا تفوّهت بهذه الفرية، الشنيعة وغير المغتفرة في نفس الوقت؟ هل لأني فعلا "كرهت نفسي".

لقد وقع إثارة الدور الذي لعبه المسؤولون اليهود خلال المحاكمة، وكنت شخصيا قد علقت على ذلك. وكان هو أيضا محلّ نقاشات لا مفرّ منها. في رأيي، تلك هي المشكلة الحقيقية ولكن النقاش لم يساهم أبدا في توضيحها. وخلال محاكمة حديثة، التأمت بإسرائيل، حُكم على هيرش بيرنبلات، أحد قدماء رئيس الشرطة اليهودية في مدينة بولندية، والذي أصبح قائد أوركسترا للأوبرا الإسرائيلي، بخمس سنوات، ثمّ برّأته المحكمة العليا في القدس، مبرئة بذلك بصفة غير مباشرة كلّ المجالس اليهودية عامة. وحول هذه النقطة بالذات، أصبح اليهود المحافظون منقسمين. ولكن الأكثر فيهم ثرثرة هم الذين يرون أنّ الشعب اليهودي ومسؤوليهم يمثلون شيئا واحدا. (والحال أنّ كلّ من ظلوا على قيد الحياة قد ميّزوا بينهم: فقد صرّح أحد المعتقلين في ثريسينستادت: "لقد كان الشعب اليهودي رائعا. قادته هم الذين خانوا".) واعتقد هؤلاء اليهود المحافظون أن يبرؤوا المسؤولين اليهود بتعداد الخدمات التي أسدوها قبل الحرب وبالخصوص قبل سنوات الحلّ النهائي. وكأنّما ليس هنالك فرق بين إعانة اليهود على الهجرة وإعانة النازيين على ترحيلهم للمعتقلات.

لم تكن هذه المشاكل دون علاقة مع هذا التأليف، ولكن وفروا لها أهمية مبالغا فيها. وأثيرت أيضا قضايا أخرى، ليست لها أيّ علاقة. فقد وقعت مناقشة بحماسة، مثلا، موضوع المقاومة الألمانية في بداية الحكم النازي. لم أتحدّث عنها أبدا، بما أنّ قضية وعي أيخمان ومحيطه لم تكن مطروحة إلا في زمن الحرب وبالخصوص في سنوات الحلّ النهائي.

ولكن هنالك ما هو أشنع. فقد شرع العديد من الأشخاص في مناقشة

القضية التي طرحها ضحايا المضايقات: فهل كان هؤلاء أكثر "قبحا" من جلاديهم؟ وتساءلوا أيضا إن كان من حقّ شخص لم يشاهد الأحداث أن "يحكم" عليها. إن كان المتهم، أو الضحية هو الشخصية الأساسية للمحاكمة. وفي هذا الإطار، ذهب بعضهم إلى الجزم بأنّه من العيب عليّ الاهتمام بشخص أيخمان، وأنّه كان من الواجب عدم السماح له بأخذ الكلمة ! أي بمعنى آخر، كان من المفترض أن تلتئم المحاكمة في غياب الدفاع.

لقد وقع زخرفة هذه النقاشات باستعراضات كبيرة للعواطف الصادرة عن مجموعات لها مصالح خسيسة. ونظرا إلى أنّ حماستهم كانت بسبب مسائل مرتبطة بأحداث؛ فقد حاولوا إذن تشويه الأحداث. واختلطت هذه المصالح الخسيسة بسرعة وبطريقة مبهمة بطموحات المثقفين، الذين لا يهتمون أبدا بالأحداث ويعتبرونها مجرّد مطية "لأفكارهم". ورغم ذلك فقد ظهر، وسط هذه المعارك المزيفة، بعض الأشخاص ــ حتى من بين أولائك الذين يتباهون بأنهم لم يقرؤوا أبدا هذا الكتاب ويعدون بعدم القيام بذلك على الإطلاق ــ لكي يبدوا لهذه المشاكل اهتماما صادقا.

ولكن تحيد هذه المجادلات عن موضوع هذا الكتاب، الذي يظلّ في حدّ ذاته محدودا. لا يمكن لملخص المحاكمة أن تتعرّض إلا لمسائل وقعت إثارتها خلال المحاكمة، أو التي من المتوقع أن تكون حتى تتحقق العدالة. فمن الواجب الأخذ بعين الاعتبار وضع البلد الذي التأمت فيه هذه المحاكمة إن وقع تسليط بعض الأضواء على المحاكمة ذاتها. ولكن هذا الكتاب لا يبحث في تاريخ المصيبة الكبرى التي حلّت بالشعب اليهودي. وليس هو أيضا تحليلا للشمولية، ولتاريخ الشعب الألماني في ظلّ الرايخ الثالث. وليس هو أيضا دراسة نظرية حول طبيعة الشرّ.

ومهما يكن من أمر المحاكمة، فقد سلطت أضواء المسرح على المتهم، رجل من لحم ودم، وتاريخ شخصي، ومواقف، وتجانس فريد من الخصال، وخصائص، وظروف. ويوجد، في هذه الحالة تحديدا، ما هو أكثر من تاريخ الشعب اليهودي، هو تاريخ المعاداة للسامية، وتصرف

الشعب الألماني وشعوب أخرى، وإيديولوجية العصر والجهاز الحكومي للرايخ الثالث. ولكن لا توجد أي علاقة لهذه المواضيع بالمحاكمة إلا إذا ما ألقت بعض الأضواء على أرضية تاريخية واجتماعية كان يتحرك فيها المتهم. وما لم يعرفه المتهم مباشرة، وما لم يؤثر فيه، لا مكان له في المحاكمة ولا بالتالي في ملخصات هذه المحاكمة.

ويمكننا الإجابة على هذا بأنّ المسائل العامة التي نطرحها، دون قصد، في شأن هذه المحاكمة ــ لماذا الألمان، ولماذا اليهود وليس آخرون؟ وما هو شكل الحكومة الكليانية؟ ــ هي أكثر أهمية من الأسئلة المُثارة من طرف المتهم ومن طرف الجريمة. وهي أهمّ بكثير أيضا من الطريقة التي تواجه بها منظومتنا القضائية، منذ الحرب العالمية الثانية، هذا النوع الخاص بالمجرم وبالجريمة. ويمكننا القول إجمالا بأنّ المشكل الحقيقي ليس في الشخص الموجود في قفص الاتهام، ولكنه مشكل الشعب الألماني بصفة عامة، والمعاداة للسامية بكلّ أشكالها، وكلّ التاريخ المعاصر، وطبيعة البشر والخطيئة الآدمية ــ إلى درجة أنّه في نهاية الأمر قد تكون البشرية برمّتها هي الجالسة، مخفية، في قفص الاتهام. لقد قيل ذلك أحيانا. وكلّ من قال ذلك هم في أحيان كثيرة من يريدون بأيّ ثمن اكتشاف "أيخمان في قرارة كلّ واحد منّا. إن وقع اعتبار الدفاع كرمز للمحاكمة ذريعة لإثارة قضايا هي على ما يظهر بأهمية كبيرة أكثر من قضية براءة أو تجريم شخص، بينما يستوجب المنطق أن ننحني أمام أطروحة أيخمان ومحاميه، وهي القائلة بضرورة التشهير بأيخمان لأنّه من الواجب وجود كبش فداء لا لفائدة الجمهورية الفدرالية الألمانية فحسب، بل وكذلك للأحداث التي كانت فيها ألمانيا فيما مضى مسرحا ولكلّ ما جعل منها أمرا ممكنا: المعاداة للسامية، والشمولية، والإنسانية، والخطيئة الأصلية.

وهل من الواجب القول بأنني لو لم أشاطر هذا الرأي لما ذهبت أبدا إلى القدس؟ فحسب رأيي، كان من المفترض أن تتمّ هذه المحاكمة لصالح العدالة. ليس إلّا. وأعتقد أيضا أنّ القضاة كانوا على حقّ عندما أكدوا في حكمهم على أنّه " أُنشئت دولة إسرائيل وتمّ الاعتراف بها كدولة لليهود"، وبالتالي فإنّ هذه الدولة مؤهلة لمحاكمة جريمة اقتُرفت ضدّ الشعب اليهودي.

وهنالك لبس كبير يهيمن حاليا في الأوساط القضائية حول مغزى وجدوى العقاب. لذلك سررت عندما ذكر الحكم جروشيوس[2]. وبالرجوع إلى هذا المؤلف القديم، يعتبر جروشيوس أنّ العقاب ضرورة "للدفاع عن الشرف أو هيْبة من تضرّر، حتى لا يؤدي غياب العقاب إلى مهانة الضحية".

وطبيعي، بأن يثير المتهم وأفعاله، والمحاكمة ذاتها، مشاكل بوجه عام تتجاوز المشاكل التي وقعت إثارتها في القدس. حاولت التعرض إلى كلّ هذه المشاكل العامة في خاتمتي: فهي ليست عندئذ مجرد تحقيق صحفي. وقد يجعلونني أستغرب إن قالوا لي بأنّ هذه الخاتمة غير مناسبة، فأكون ربما تقبلت بسرور جدلا حول المعنى العام للأحداث الخاصة. وربما يكون لمثل هذا النقاش معنى لأنّه سيكون انطلاقا من أحداث ملموسة. كان في الإمكان أن يبرز جدل حقيقي بسبب العنوان الفرعي للكتاب؛ إذ لم أتحدّث عن تفاهة الشرّ إلا في مستوى الأحداث، وما هو واضح للعيان. فأيخمان لم يكن لا ياغو ولا ماكبث؛ والطاهر أنّه لم يخطر بباله، مثل ريتشارد الثالث، أن يتسبب مبدئيا في الشرّ. فبقطع النظر عن المصلحة الفائقة التي أبداها لترقيته، لم يكن لدى أيخمان أيّ دافع؛ إنّ الارتقاء في المهنة ليس بالجرم. قد لا يقدم على قتل رئيسه حتى يأخذ مكانه .فهو ببساطة، لم يفهم ما كان يقوم به. وهذا النقص في الخيال هو الذي مكنه من البقاء جالسا خلال أشهر قبالة يهودي ألماني يسأله باسم الشرطة الإسرائيلية، وأن يكشف عمّا في نفسه أمام هذا الرجل وأن يشرح له لماذا لم يتخط أبدا مستوى ملازم-عقيد للإس. إس. وأنّ العيب ليس فيه إن لم يحصل على أيّ ترقية. ولكن نظريا على الأقل كان يعرف جيّدا ما هي المشاكل التي تطرحها محاكمته. ففي آخر تصريح له أمام المحكمة تحدّث عن "إعادة تقييم القيم المقرّرة من طرف الحكومة" النازية. لم يكن أيخمان غبيّا، بل لم يكن واعيا ـ وهو ليس نفس الأمر ـ وعدم وعيه وحده هو الذي مكنه من أن يصبح أحد من أهمّ المجرمين في عصره. وهذا تافه ومضحك أيضا؛ فلا يمكن لنا التوصل،

(2) [هوقو جروسيوس (1585-1645) مفكر هولندي، ألف كتاب بعنوان: "في قانون الحرب والسلام"، وقع اعتباره أوّل نص يحدد القانون الدولي].

مهما كانت المجهودات، إلى الاكتشاف في نفس أيخمان أي نية جهنمية بعمق أو شيطانية. ولكن الشخص ليس فعلا أيّا كان. وليس في متناول كلّ الناس أن لا يقدر على تذكر، عند الصعود إلى مصطبة الإعدام، الكلمات المجهزة التي نقولها عند عملية التأبين؛ وليس في استطاعة أيّ كان في العالم أن يغفل عن موته الشخصي بنبرة مرتفعة "لكلماته". أن نكون إلى هذه الدرجة بعيدين عن الواقع، إلى هذه الدرجة من اللاوعي؛ إن كان غير الواعي قادرا على التسبب في أذية أكثر من كلّ الغرائز المدمرة مجتمعة؛ إن كان ذلك هو حال كلّ الرجال ـــ فهذه إحدى الدروس المستخلصة من محاكمة القدس. ولكنها ليست سوى درس: وليس توضيحا لظاهرة ولا لنظرية حول هذا الموضوع.

عن أي جريمة يتحدثون؟ يبدو هذا المشكل معقدا أكثر من مشكل ترابط اللاوعي بالشرّ. ولكن في الأصل أكثر بساطة. لم يكن لهذه الجريمة سابقة. وحول هذا، كلّ الناس متفقون. ولكن مفهوم الإبادة المقحمة بصراحة حتى يقع التستر عن جريمة مجهولة إلى ذلك الحين، ومقبولة إلى حدّ ما، فإنّه ليس مناسبا تماما لسبب بسيط وهو أنّ عمليات المجازر ضدّ شعوب بأسره ليست دون سابقات. فقد كانت هذه المجازر في العصر القديم في جدول الأعمال. وقد وفرت لنا قرون من الاستعمار والإمبريالية الكثير من الأمثلة. وقد كللت هذه المحاولات للإبادة بنجاحات نسبية. يظهر للوهلة الأولى أنّ عبارة "مجازر إدارية" تتناسق أحسن مع هذه الظاهرة. فقد وقع إقحامها عند الحديث عن الإمبريالية البريطانية؛ ولقد رفض الإنكليز من تلقاء أنفسهم هذه الطريقة للحفاظ على سلطتهم في الهند. ولهذه العبارة ميزة لتبديد سوء تفاهم: فقد أمكن لنا الاعتقاد فعلا بأنّ أفعالا بهذه الشناعة لا يمكن أن تُقترف إلا إزاء أمّة أجنبية أو عرق آخر. ونعرف أنّ هتلر شرع في اقتراف جرائمه المتواصلة بتطبيق مبدأ "الموت الرحيم" بالنسبة "للمصابين بمرض عُضال"؛ وأنّه لم تكن في نيته أن يكلل برنامجه للإبادة بإقصاء الألمان الذين "كانوا جينيّا غير مؤهلين للحياة" ـــ مرضى القلب والرئتين. ولكن اتضح أن هذا النوع من القتل يمكن أن يشمل أي مجموعة بشرية، وأن اختيار الضحايا رهينة الظروف فقط. ولكن يمكننا أن نتصوّر فعلا في

الاقتصاد المستقبلي ـ في المستقبل القريب ـ المنذور للعمل الآلي، أنّ الناس ستغويهم إبادة كلّ الذين لا يتجاوز ذكاؤهم درجة معينة.

لم يقع في القدس إثارة هذا المشكل بصفة ملائمة لأنّه كان من الصعب جدّا طرحه بأساليب قانونية. لقد استمعنا إلى الدفاع يعلن بأنّ أيخمان لم يكن سوى "حلقة صغيرة" من آلية الحلّ النهائي، ودائرة الاتهام تحتج قائلة بأنّه كان المحرّك. شخصيا، لم أول اهتماما لا لهذه أو تلك من هذه النظريات مثلما فعلته المحكمة ذاتها، لأنها دون أهمية قانونية. فهل يهمّ عندئذ الأبعاد الحقيقية "للحلقة" المسماة أيخمان؟ اعترفت المحكمة، في الحكم، أنّه لا يمكن لمثل هذه الجريمة أن تُرتكب إلا من طرف إدارة عظيمة ترتكز على ما تضعه الحكومة من إمكانيات على ذمّتها. ولكن بما أنّ الجريمة تظل جريمة ـ وهو واجب كلّ محاكمة ـ فإنّ كلّ "دواليب" الآلة، حتى وإن كانت دون أهمية، أصبحت، في نظر المحكمة من الفاعلين، أي مخلوقات بشرية. فعلا، يستطيع المتهم دوما التمسك، لتبرئة نفسه، بأنّه لم يقم بذلك كإنسان، وإنما كموظف؛ وأنّه في الإمكان أن يقوم بوظائفه شخص آخر.عندئذ، كأنما المجرم، مرتكزا على إحصائيات تبين كم عدد الجرائم المُقترفة كلّ يوم في مكان محدّد، يريد أن يوضح أنّ ما فعله متوقع حسابيا، وأنّ هذه الفعلة ليست من صنيعه، ولا فعلة آخر، وأنّها مجرد صدفة خالصة، إذ أنّه من الضروري أن يقوم بها أحد.

لا يهمّ فعلا أن نعرف أنّه من طبيعة الشمولية ذاتها، وربما البيروقراطية نفسها، تغيير البشر إلى موظفين، وإلى "دواليب" إدارية، وتجردهم في كلّ مكان من إنسانيتهم. فالظاهرة السياسية المعروفة باسم البيروقراطية، هي هيمنة لا أحد: وهذا أمر لا نقاش فيه. ولكن لا يمكن للعدالة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل باعتبارها مرتبطة بالظروف التي وقع فيها اقتراف الجريمة. كذلك عندما يتعلق الأمر بسرقة، تؤخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية للسارق، ولكنها لا تمثل عذرا للسرقة، وليس سببا أيضا للتغاضي عن السرقة. صحيح أنّ علم النفس، وعلم الاجتماع، وكذلك البيروقراطية عوّدتنا على تحميل مسؤولية فعلة إلى هذه أو تلك الجبرية، أكثر ممّن قام بالفعلة. هل أنّ هذا التفسير، الذي ندعي أنّه مستنفذ للموضوع،

قويم؟ الأمر قابل للنقاش. ولكن من الأكيد أنّه لا يوجد نظام قضائي قادر على الارتكاز على هذا النوع من النظرية. وعلى عكس ذلك، ففي نظر القائلين بالحتمية، فإنّ العدالة التي نعرفها ليست على الإطلاق عصرية، بل هي عتيقة. وعندما يقول هتلر سيأتي يوم حيث تكون في ألمانيا مهنة تُعتبر "معرّة"، فهو يعبر فقط، وبكثير من المنطق، عن حلمه ببيروقراطية مثالية.

لا يتوفر لفقه القضاء، على ما أعلم، إلا على مفهومين يسمحان له مواجهة هذا النوع من الأسئلة. أعتقد أنّ هذين المفهومين غير متجانسين. إنّ الأمر يخص "إرادة الدولة" والأفعال التي يقع تنفيذها "بأمر عليّ". هذه على الأقلّ هي العبارات المستعملة عموما من طرف الدفاع، لتبرير هذا النوع من الجرم. ترتكز نظرية "إرادة الدولة" على حجة تقول بأنّ الدولة السيادية لا يمكنها محاكمة دولة أخرى، فلا توجد سلطة لدولة ذات سيادة على دولة لها أيضا سيادة. ولكن عند التطبيق، فقد وقع بعد التخلي عن هذا النوع من الحجة في نورنبرغ. فعلا، هذا لا يستقيم، لأنّها تستتبع عدم إمكانية محاكمة هتلر نفسه، وهو المسؤول الوحيد بكلّ ما في ذلك من معاني. إنّ قبول هذا البرهان، سيؤدي حتما إلى خرق أبسط قواعد العدالة. ولكن برهان دون قيمة على المستوى الفعلي لا يمكن لا محالة هدمه على المستوى النظري. لا يكفي أن نقول بأنّ ألمانيا للرايخ الثالث كان مهيمنا عليها عصابة من المجرمين الذين من الصعب تصورهم كأسياد. إذ يعرف أيّ كان أنّ التماثل مع عصابة أشرار ليس جائزا إلا على مستوى محدود جدّا ــ محدود جدّا إلى درجة أنّه لا يصبح جائزا أبدا. ونعرف أيضا أنّ هذه الجرائم وقع اقترافها في إطار منظومة "شرعية". وهذا فعلا ما يميزها.

ربما نتوصّل إلى تطويق المشكل عن قرب إن قبلنا بمفهوم "إرادة الدولة"، فهنالك على إثره مفهوم "مصلحة الدولة العليا". فحسب هذه النظرية، لا تكون تصرفات الدولة ــ التي هي نظريا مسؤولة عن حياة البلاد، وبالتالي، بوجود قوانين تضمن هذه الحياة ــ خاضعة لنفس القواعد مثل أفعال مواطني هذه الدولة. وتخضع سيادة القانون، التي وقع تصوّرها لإزالة العنف والحرب، إلى آليات العنف حتى تتواجد. ويمكن أيضا ان تُجبر الحكومة على اقتراف أفعال يمكن اعتبارها عموما مثل الجرائم للمحافظة

على وجودها ووجود القانون. هذه هي الأسباب التي تقع إثارتها أحيانا لتبرير الحروب. ولكن يمكن لدولة أن تقترف أعمال إجرامية في ميادين أخرى غير العلاقات الدولية، ويعرف تاريخ الشعوب المتحضرة أكثر من مثال على ذلك ــ مقتل الدوق دانغيان من طرف نابوليون، وقتل الزعيم الاشتراكي ماتيوتي، والذي كان موسوليني مسؤولا عنه. فعن حقّ أو باطل ــ حسب الظروف ــ تدعو مصلحة الدولة العليا إلى الضرورة، وتُعتبر جرائم الدولة المُقترفة باسمها (وهم مجرمون في نظر النظام القضائي المعمول به) بمثابة اجراءات استثنائية، وتنازلات السياسة الواقعية حتى تتحفظ على السلطة، وبالتالي، مجموع النظام القضائي المعمول به. ففي منظومة سياسية وقضائية، تمثل هذه الأعمال استثناءات للقاعدة ولا تستحقّ القصاص (فهم حسب النظرية القانونية الألمانية طلقاء من المحكمة)، لأنّ هذا يمسّ هيبة الدولة نفسها، وليس لأيّ كيان سياسي خارج عن الدولة الحق في أن ينكر الحق لهذه الأخيرة في الوجود، ولا أن تخضع الأشكال التقدم التي ترتئيها لوجودها.

وخلافا لذلك عندما ترتكز الدولة على مبادئ إجرامية ــ وقد شاهدنا مثالا لذلك في السياسة اليهودية للرايخ الثالث ــ فإنّ العكس هي الحقيقة. فالتصرف غير الإجرامي (كما هو الشأن، مثلا، بالنسبة لأمر هتلر، في نهاية صيف 1944، بوضع حدّ لعمليات تهجير اليهود) الذي أمسى تنازلا للضرورة، الذي فرضته الأحداث (وبالخصوص، الهزيمة المرتقبة). عندئذ يُطرح سؤال جديد: ما هي طبيعة سيادة الدولة؟ ألم تخرق تكافؤ (الدولة السيادية لا يمكنها محاكمة دولة أخرى) الذي يوفرها لها القانون الدولي؟ هل يمكننا فقط أن نفهم بسيادة الدولة الخصائص الثانوية للسيادة؟ أو هل تتضمّن أيضا هذه المبادئ مساواة نوعية، نوع من المحاكاة؟ هل بإمكاننا تطبيق نفس المبدأ دون تمييز على جهاز حكومي تكون الجرائم وأعمال العنف فيه حالات محدودة، واستثناءات، وعلى نظام سياسي يشرّع الجريمة ويجعل منها قاعدة.

ينكشف الأمر على أنّ المفاهيم القانونية الحالية غير متلائمة عندما يستوجب النظر في العمليات الاجرامية المتعلقة بهذه المحاكمات. وغير

ملائم بكثير أيضا مفهوم الأعمال المُقترفة "بأمر عليّ". ففي القدس، أجابت المحكمة على البراهين التي تقدّم بها الدّفاع بالرجوع مطوّلا إلى النصوص القانونية، سواء الجزائية أو العسكرية، للبلدان المتحضرة، وبالأخصّ ألمانيا. إذ أنّ هتلر لم يبطل على الإطلاق هذه النصوص. واتفقوا جميعهم على نقطة: وهو أنّ ما من أحد مطالب بالامتثال إلى أوامر إجرامية. ومن جهة أخرى، اعتمدت المحكمة على محاكمة التأمت في إسرائيل منذ سنوات خلت. كان المتهمون من الجنود الذين قتلوا سكان قرية عربية حدودية، قبل وقت قليل من حملة على سيناء. وتمّ العثور على القرويين خارج بيوتهم في وقت حضر التجوّل، الذي لا يعلمون به ظاهريا. ولسوء الحظ، فإنّه لا يمكن القيام بمقارنة لسببين. إن أقررنا بالطبيعة الإجرامية لفعلة منجزة من قبل مرؤوس، لنُذكّر أنّ العلاقة بين الاستثناء والقاعدة توجد، في حالة أيخمان، معكوسة. وإذن نستطيع الدفاع عن أيخمان عندما لا يمتثل للبعض من أوامر هيملر، وعند ما يتردّد عند التنفيذ: فقد كانت هذه الأوامر بجلاء استثناءات للقاعدة في ذلك الوقت. ولكن، اعتبر الحكم أنّ تمرّد أيخمان في هذه الحالة بالذات هو أكثر من غيره محلّ إدانة. إنّ وجهة النظر هذه هي فعلا قابلة للفهم، ولكنها غير منطقية. والدليل على ذلك في هذا الشأن هو أنّ المحاكم العسكرية الإسرائيلية، التي ذكرها القضاة تأييدا لفرضياتهم، تصرّح بأنّه من الواجب عدم الانصياع لأمر "غير شرعي بوضوح"؛ وأنّه من الواجب أن تظهر عدم شرعية هذا الأمر "كراية سوداء مرفوعة، مثل إنذار قائلا: ممنوع". وبمعنى آخر، فمن واجب الجندي الذي يرى في أمر ما أنّه غير شرعي أن يخرق، بحكم طبيعته غير العادية، مبادئ النظام القضائي المألوف لديه. وتتشابه أحكام القضاء الإسرائيلي في هذا الشأن مع مثيلاتها في البلدان الأخرى. كان المشرعون الذين استعملوا هذه العبارات يفكرون في الحالات التي يأمر فيها مثلا أحد الضباط، وقد أصبح فجأة مخبولا، يأمر مرؤوسيه بقتل ضابط آخر. ففي هذه الحالة، يظهر خلال محاكمة عادية أنّ ما من أحد يطلب من الجندي الرجوع إلى ضميره، ولا "ذلك الحدس الشرعي الذي يوجد في أعماق كلّ ضمير إنساني، حتى عند الذين لا يطالعون النصوص القانونية.. شريطة أن لا يكونوا من المكفوفين، ولا من

المفسدين في ضمائرهم، ولا فاقدي المشاعر". وبالأحرى ننتظر من الجندي معرفة التمييز بين القاعدة من استثناء جليّ للأصل. وعلى أيّ حال يعلن القانون العسكري الألماني بوضوح أنّ الضمير غير كاف. وتشير الفقرة 48 إلى ما يلي: "إنّ سلوك، أو شائبة سلوك بالنسيان، لا تقل عقوبة عن غيرها لأنّ صاحبها يعتبر أن ضميره، أو التعاليم الدينية، تفرض عليه مثل هذا التصرف". ففي حجة محكمة القدس، إنّ المفهوم الطبيعي للعدالة الحاضر في قرار كلّ الناس، لا يمكن تصوّره كوكيل عام: فهذا الادراك الطبيعي يعوّض الألفة مع القانون. فهل هذه الحجة معقولة؟ فهي ترتكز على فرضية ترى أنّ القانون لا يعبر إلا ما يمليه علينا لا محالة ضميرنا.

لو طبقنا هذا الاستدلال على حالة أيخمان، نكون ملزمين على الجزم بأنّ أيخمان تصرّف فعلا حسب المعنى الفطري للعدالة الممكن انتظاره منه. فقد تصرف حسب الأصول، وتفحص الأمر الذي بلغه من ناحية شرعيته "الواضحة"، أي من ناحية توافقه. ولم يكن في حاجة بالرجوع إلى "ضميره" بما أنّه ليس من أولائك الذين يجهلون القوانين السارية في بلدانهم. بل العكس.

ولكن كانت المقاربة التي قدمتها المحكمة سيئة لسبب ثان. فالمحاكم تعتبر بصفة عامة "الأوامر العلية بمثابة ظروف للتخفيف. لقد أشار الحكم إلى هذه العادة. وذكر الحالة التي تحدّثنا عنها، وهي مجزرة السكان العرب لكفر قاسم، باعتبارها برهانا بأنّه في القضاء الإسرائيلي لا يكون المتهم الذي تصرف "بأمر عليّ" بعيدا لا محالة عن كلّ مسؤولية. وهكذا وقع اتهام الجنود الإسرائيليين بالقتل، مع أنّ "الأوامر العلية" لعبت دورها في "الظروف المخففة" إلى درجة أنّهم لم يحاكموا إلا بالسجن لفترات قصيرة. ومن البديهي، أنّ الأمر هنا يتعلق بفعلة منفردة وليس، مثل حالة أيخمان، بأنشطة إجرامية تمتدّ على عدّة سنوات. ورغم ذلك، ليس هنالك من شك: فقد تصرف أيخمان دوما حسب "الأوامر العلية" وإن وقع تنفيذ القانون الإسرائيلي على مثل هذه الحالة يكون من الصعب أن يصدر في شأنه الحكم بالإعدام. ولكن تُفسّر المفارقة بسهولة: فنظريا وعمليا أيضا، يجد القضاء الإسرائيلي، مثله مثل قضاء البلدان الأخرى، بالقبول بأنّ "الأوامر العلية"،

حتى وإن كانت "غير شرعية بجلاء"، يمكنها أن تعكر جديّا الآلية العادية للضمير.

ليس هذا سوى مثال من بين أمثلة أخرى توضح نقائص المنظومة القضائية المعمول به والمفاهيم القضائية العادية المرتبطة بالإبادة الإدارية المنظمة من طرف جهاز الدولة. وبالتأمل عن قرب في هذه المسألة، نكتشف أنّ القضاة لا يأخذون، في كلّ هذه المحاكمات، بعين الاعتبار سوى الأفعال الشنيعة. فهم يقاضون بحرية نوعًا ما، دون الاعتماد فعلا على المحاكمات السابقة وكذلك المعايير القانونية التي يثيرونها بتبجح لتبرير قراراتهم. لقد رأينا هذا من قبل في نورنبرغ: وهنا، صرح القضاة من جهة بأنّ "الجرائم ضدّ السلام" كانت، من بين ما وقع دعوتهم لمقاضاتها، الأكثر خطورة، لأنها تتقاطع مع كلّ الأخريات؛ ولكن لم يصدروا من ناحية أخرى عقوبة الموت إلا ضدّ متهمين شاركوا في جريمة جديدة، أي المجزرة الإدارية. وتمثل لا محالة هذه الجريمة الأخيرة إهانة أقلّ خطورة من التآمر ضدّ السلام. ونكون مدفوعين على التعمق في دراسة مثل هذه الأمثلة لما هو غير منطقي في ميدان ــ فقه القضاء ــ حيث يعتبر المنطق أساسيا. ولكن ليس هنا مكان لمثل هذا المبحث.

أثارت كلّ المحاكمات لما بعد الحرب، بعلاقة تضمينية، مشكل آخر، وهو أساسي أيضا. نثيره هنا لأنّه يخصّ مسألة أخلاقية عويصة ولكلّ الأزمان: وهي طبيعة وآلية مؤهلات الإنسان للحكم. كان هدف المحاكمة التي تحدّثنا عنها معاقبة أشخاص ارتكبوا جرائم "شرعية". أمّا نحن، فإننا نطالب بأن يكون الإنسان قادرا على التمييز بين الخير والشرّ، وأن يكون الحكم متناقضا مع ما يرى فيه رأي محيطه. إنّ هذه المسألة عويصة لأننا نعرف بأنّ أقلية من الرجال المتكبرين فعلا لكي لا تعوّل إلا على رأيها الشخصي، ليست بالضرورة من بين من واصلت العيش حسب نظام القيم القديمة، ولا الذين يهتدون إلى المبادئ الدينية. وبما أنّ المجتمع الراقي، في مجمله، امتثل، بطريقة أو بأخرى، إلى هتلر، فإنّ الأقوال المأثورة التي تحدّد السلوك الاجتماعي والوصايا الدينية ــ "لا تقتل أبدا" ــ التي تهدي الضمير، اختفت تقديريا. إنّ العدد القليل من الرجال الذين ما زالوا قادرين

على التمييز بين الخير والشرّ، لا يقومون به إلا من تلقاء أنفسهم، وبإرادة حرّة. فهم لا يقدرون على احترام القواعد التي قد لا تسمح لهم بترتيب أي نسق من الحالات الخاصة التي يجبلون على مواجهتها. فمن واجبهم الحكم بأنفسهم على كلّ حالة كلّما واجهتهم؛ إذ لا توجد مرجعيات لكل ما له سابقة.

ارتبك رجال عصرنا بهذه المسألة الخاصة بقدرة الحكم لدى الإنسان. والحجة في ذلك، من بين الحجج، توجد في الجدل الذي أثاره هذا الكتاب، وفي الحجة الشبيهة نوع ما، التي أثارها كتاب الكاهن لهوشهوث[3]. أوضحت هذه المناقشات ـ مثلما كان في مقدورنا أن نتوقع ـ لا الضجر أو النفاق للمساهمين فحسب، بل الضبابية الشاملة التي تهيمن على الأذهان في شأن القضايا الأخلاقية الأولية ـ وكأنّ الحدس في هذا الميدان هو آخر شيء يمكن الاعتماد عليه، خاصة في عصرنا. كثير هي الأفكار التي برزت خلال هذه المناقشات. وأرى أنّ هذه الأمور لها فعلا دلالتها. وهكذا فقد أعلن بعض رجال الأدب الأمريكيين بأنهم مقتنعون بأنّ الغواية والإكراه يمثلان شيئا واحدا، ويمكننا أن نتساءل إن يستطيع شخص مغالبة الغواية. (وبمعنى آخر، إن وضع أحدهم مسدسا في جهة القلب وأمركم بإطلاق النار على أعزّ صديق، فإنك عندئذ ستطلق النار. أو بالأحرى ـ مثلما قيل منذ سنوات في خصوص البرنامج التلفزي "غادر أو ضاعف" حيث قام أستاذ جامعي بعملية غشّ ـ كيف يمكن مقاومة الغواية عندما يتعلق الأمر بربح الكثير من المال؟)

يظهر أنّ الحجة القائلة بأنّنا لا نستطيع الحكم على أمر إن لم نكن بأنفسنا حاضرين ومعنيين أقنعت كلّ الناس. ولكن، لو كان الأمر صحيحا، ما من أحد يستطيع أن يكون قاضيا أو مؤرخا. وقد وقع اتهام كلّ من استعمل قدرة على التفكير بالعجرفة. فعلا، هذه الملامة قديمة قدم العالم؛

(3) [رولف هوشهوث (1931- ؟) كاتب ألماني معروف بكتابه الكاهن (1963) حيث انتقد البابا بيوس الثاني عشر وموقفه من النازية، ولكنه تولى الدفاع عن دافيد ايرفنغ الذي شكك في المحرقة].

ولكنها ليست على أي حال صحيحة. ويمكن أيضا للقاضي الذي حكم على مجرم أن يقول في نفسه وهو في بيته: "بفضل الله أعود إلى بيتي، إذ كان في إمكاني القيام، أنا بالذات، بارتكاب نفس الجريمة". لقد كان اليهود الألمان مجمعين على إدانة هذه الموجة من "التناسق" الذي شمل الشعب الألماني من سنة 1933 والذي حوّل، من يوم إلى يوم، اليهود إلى غرباء. فعلا، قد يكون اليهود "انتظموا"، هم بدورهم، في هذا الإطار، لو كانوا من الضفة الأخرى. ولكن لا يحق لهم اليوم أن يدينوا هذا "التنظيم".

يمكن للفكرة التي تتصوّرونها في نفس الظروف أن تعينكم على الصفح على الآخرين؛ ولكن كلّ الذين يستندون اليوم إلى الرحمة المسيحية لديهم، هم أيضا، على ما يظهر حول هذه المسألة أفكار ملتبسة جدّا. وهكذا نقرأ في البيان الذي أصدرته، بعد الحرب، الكنيسة البروتستانتية ما يلي: نؤكد أمام الله الرحمن الرحيم بأنّنا مذنبون إزاء الإهانة المُقترفة في حقّ اليهود سواء عن إهمال أو بالصمت من قبل شعبنا[4]". وبالأحرى، أعتقد أنّ المسيحي لا يمكن أن يكون مذنبا أمام الله الرحمن الرحيم إلا إذا اقترف ذنبا لذنب، وبالتالي فإنّ تكون الكنائس قد تكون أذنبت ضد الرحمة لو أنّ ملايين اليهود ماتوا لأنّهم ارتكبوا إثما. ولكن إن تقاسمت الكنائس مسؤولية الإهانة بلا منازع، مثلما صرّحت بنفسها، عندئذ تعود المسألة إلى صلاحيات الله وحده لإقامة العدالة.

ولكن إن كانت هنالك زلة لسان، فليس ذلك من باب الصدفة. فالعدالة مسألة تقدير، أمّا الرحمة فلا. ويظهر أنّ كلّ الناس متفقون لا محالة حول نقطة: ما من أحد له الحقّ أن يحاكم شخصًا آخر. ويسمح لنا الرأي العام محاكمة وحتى إدانة اتجاهات، وكذلك مجموعات بأسرها ــ وكلما تزايدت، كلما كان ذلك أحسن ــ ولكن يحجر علينا القيام بمفارقات وبذكر الأسماء. ومن العبث الإضافة بأنّ هذا المحظور هو شديد القسوة عندما يتعلق الأمر بمناقشة أعمال أو أقوال شخصيات مشهورة أو مرموقة. ونؤكد

(4) أستشهد بالقس أورال ف. يوشن في موسوعته النقدية لمسرحية هوشهوث ــ سوما اينوورا، روفوهلت فيرلاق، ص. 195 (المؤلفة).

عندئذ، بكثير من الغرور، أنّه قد يكون من "السطحي" التوقف عند التفاصيل وذكر الأسماء. وعلى عكس ذلك، يكون التعبير بعبارات عامة، إلى درجة أنّ كلّ القطط تصير رمادية، وكلّ الرجال من الجناة أيضا ـــ وهي علامة على تمييز. وبذلك عندما يتهم هوشهوث بابا واحد، أي رجل واحد يمكن التعرف عليه بسهولة، ونوصمه مباشرة بإدانة البشرية برمتها. ولكن، إن كان دائما في الإمكان اتهام المسيحية بصفة عامة، بألفين من السنوات تاريخا، فلا نستطيع العثور على برهان ضدّها وإن تمكنا من إثبات شيء ما، سيكون الأمر شنيعا جدّا. ولكن ما من أحد يحتار من ذلك، بما أنّ الأمر لا يتعلق إلا بشخص واحد. ونستطيع أيضا، وبكلّ طمأنينة، التقدّم أكثر والتصريح، رفقة روبارت فالتش[5]: "ما من شكّ أنّ التهم الأكثر خطورة مبرّرة. ولكن المتهم هي الإنسانية برمتها[6]".

ولكن هنالك طرق أخرى لدحض الحقائق الممكن التثبت فيها وتحويل الانتباه عن المسؤوليات الشخصية: يكفي إثارة العديد من النظريات المرتكزة على شكوك افتراضية، غامضة وغير دقيقة ـــ عقلية الزمن في عقدة أوديب ـــ نظريات ذات صبغة عمومية إلى درجة أنّها تفسر وتبرّر أي فعلة أو حدث. وهي تفترض عموما أنّه من المستحيل على أيّ كان أن يفعل غير ذلك. فالبدائل الممكنة لا تؤخذ بعين الاعتبار. ونجد من بين هذه الركائز العقلية، التي "تفسر" كلّ الأمور بتعتيم كلّ التفاصيل، "عقلية الغيتو" لليهود الأوروبيين، وعقدة الذنب الجماعي لدى الشعب الألماني (وهي نظرية مستوحاة من تأويل ضمني لتاريخ هذا الشعب) والبراءة الجماعية للشعب اليهودي ـــ مفهوم غبي أيضا مثل سابقه. كلّ هذه الكليشيهات لها قاسم مشترك وهو جعل الحكم غير مجد، وأنّ كلّ من يعلنه ليس عرضة لأيّ خطر.

فعلا، إنّ كلّ من لامس عن قرب الكارثة ـــ وبالأخص اليهود والألمان ـــ يترددون، وهذا معقول، في تصفح عن قرب تصرف مجموعات أو

---

(5) [روبرت فالتش (1891-1982) صحافي يهودي ألماني ولد في براغ، وعمل منذ 1945 مراسلا في لندن لجريدة هارتز].

(6) مصدر مذكور. نحن الذين نؤكد. (المؤلفة).

أشخاص لم يؤثر فيهم ظاهريا، الانهيار الأخلاقي العالمي، أو لم يقدر على ذلك ــ مثل الكنائس المسيحية، والزعماء اليهود، والمتآمرون في يوم 20 جويلية 1944. ولكن لا يكفي هذا التردّد، المعقول، لتفسير الاشمئزاز الذي نشعر به عموما عند محاكمة رجال بحكم مسؤولياتهم الأخلاقية الشخصية.

إنهم كثيرون اليوم أولائك الذين يتفقون في القول بأنّ الذنب الجماعي موجود مثله مثل البراءة الجماعية. فعلى عكس ذلك، ما من شخص قادر أن يكون على الإطلاق مذنبا أو بريئا. فالمسؤولية السياسية كائنة فعلا. ولكن بما أنّها تختلف عن مسؤولية فرد ضمن مجموعة، فإنه لا يمكن محاكمتها بمقتضيات أخلاقية، ولا أن تثقل كاهل المحكمة. فكلّ حكومة تتحمل مسؤولية أعمال وخطيئة الحكومة السابقة وكلّ أمّة، أفعال وأخطاء ماضيها. وعندما صرّح نابلون، بعد توليه السلطة في فرنسا إبّان الثورة: "سأتحمل مسؤولية ما قامت به فرنسا منذ القديس لويس إلى لجنة الأمن العام"، فهو لا يقوم إلا بتلخيص أحد المبادئ الأساسية للحياة السياسية. ولكن هذا لا يعني فقط أنّ كلّ جيل يمثل استمرارية تاريخية وأنّه لهذا السبب يتحمل وزر أخطاء الآباء وأعمال الأجداد. ولكن ليس هذا نوع المسؤولية التي تشغلنا هنا. عندما يقول شخص بأنّه يشعر بمسؤولية أفعال شعبه أو آبائهم، لا يمثل الأمر هنا سوى استعارة: فالمسؤولية المعنية ليست شخصية. (أخلاقيا، يكون مشينا أن نشعر بالذنب عندما لم نقم بشيء محدّد، وأن نشعر بالبراءة عندما نكون فعلا مذنبين). ويمكننا أن نتصوّر أن تدين ذات يوم محكمة دولية البعض من تصرفات الأمم؛ ولكن من غير المنطقي أن تكون مثل هذه المحكمة محكمة عليا مطالبة بالبتّ في ذنب أو براءة الأشخاص.

تمثل مسألة الذنب، أو البراءة لشخص، ومسألة الحكم على المتهم وعلى الضحية، من الأمور الوحيدة التي يمكن اعتبارها خلال محاكمة جزائية. لم تكن محاكمة أيخمان حالة استثنائية، حتى وإن وجدت محكمة القدس نفسها أمام جريمة لا نجد مثيلا لها في النصوص القانونية، جريمة لا تشبه جريمة أخرى معروفة، على الأقل قبل محاكمات نورنبرغ. وهذا الكتاب يريد فقط أن يكتشف إلى أيّ مدى نجحت محكمة القدس في القيام بواجبها إزاء العدالة.

المراجع

Adler H. G., *Theresenstadt 1941-1945* (Tübingen, 1955).

Adler H. G., *Die verheimlichte Wahrheit. Theresienstïdter* Dokumente (Tüybingen, 1958).

American Jewish Committee, *The Eichmann Case in the American Press* (New York, s.d.).

Anti-Defamation League, *Bulletin*, mars 1961.

Baade Hans W., «Some Legal Aspecrs of the Eichmann Trial», *Duke Law Journal*, 1961.

Bamm Peter, *Die undichtbare Flagge* (Munich, 1952).

Barkai Meyer, *The Fighting Ghettos* 'New York, 1962).

Baumann Jürgen, "Gedanken zum Eichmann-Urteil", *Juristenzeitung*, n 4, 1963.

Benton Wilbourn E. et Grimm Georg, *Nuremberg: German Views of the War Trials* (Dallas, 1955).

Bertelsen Aage, *October 43* (New York, 1954). (*A propos du Danemark.)*

Bondy François, "Karl Jaspers zum Eichmann-Prozess", *Der Monat*, mai 1961.

Buchheim Hans, "Die SS in der Verfassung des Dritten Reichs", *Vierteljahrsheffe für Zeitgeschiche*, avril 1955.

Centre de documentation juive contemporaine, *Le Dossier Eichmann* (Paris, 1960).

Dicey Albert Venn, *Introduction to the Study of the Law of the Constitution*, 9e édi. (New York, 1939).

Drost Pieter N., *The Crime of State*, 2 vol. (Leyde, 1959).

"Eichmann Tells His Own Damning Story", *Life*, 28 novembre et 5 décembre 1960.

Einstein Siegfried, *Eichmann, Chefbuchhalter des Todes* (Francfort, 1961).

Fest J. C., *Das Gesicht des Dritten Reiches* (Munich, 1963).

Finch George A., "The Nuremberg Trials and International Law", *American Journal for International Law*, vol. XLI, 1947.

Flender Harold, *Rescue in Danmark* (New York, 1963).

Frank Hans, *Die Technik des Staates* (Munich, 1942).

Globke Hans, *Kommentare zur deutschen Rassegesetzgebung* (Munich-Berlin, 1946).

Green L. C., «The Eichmann Case», *Modern Law Review*, vol. XXIII (Londres, 1960).

Hausner Gideon, «Eichmann and His Trial», *Saturday Evening Post*, 3, 10 et 17 novembre 1962.

Heiber Helmut, «Der Fall Grünspan», *Vierteljahreshefte für Zeitgeschichte*, avril, 1957.
Henk Emil, *Dei Tragdes 20 Juli 1944*, 1946.
Hesse Fritz, *Das Spiel um Deutschland* (Munich, 1953).
Hilberg Raul, *The Destruction of the European Jews* (Chicago, 1961).
HRudolf, *Commandant à Auschwitz* (Julliard, 1958).
Hofer Walther, *Der Nationalsozialismus, Dokumente 1933-1945* (Francfort, 1957).
Holborn Louise, *War and Peace Aims of the United Nations*, 2 vol. (Boston, 1943, 1958).
JÌger Herbert, «Betrachtungen zum Eichmann-Prozess», in *Kriminologie and Strafrechtsreform*, fascicules 3-4, 1962.
Jaspers Karl, «Beispiel für das VerhÌngnis des Vorrangs national-politischen Denkens», in *Lebensfragen der deutschen Politik*, 1963, pp. 213 et sqq.
De Jong Louis, «Jews and Non-Jews in Nazi-occupied Holland», *On the Track of Tyranny* (M. Beloff, Wiener Library, Londres).
Kaltenbrunner Ernst, *Spiegelbild einer Verschw*, présenté par Karl Heinrich Peter (Stuttgart, 1961).
Kastner Rudolf, *Der Kastner Bericht* (Munich, 1961).
Kempner Robert M. W., *Eichmann und Komplicen* (Zurich, 1961).
Kimche Jon/ David, *The Secret Roads. The «Illegal»Migration of a People 1938-48* (Londres, 1954).
Kirchheimer Otto, *Political Justice* (Princeton, 1961).
Kirchhoff Hans, «What saved the Danish Jew?», *Peace News* (Londres, 8 novembre 1963).
Klein Bernard, «The Judenrat», in *Jewish Social Studies*, vol. 22, janvier 1960.
Knierim August von, *The Nuremberg Trial*, (Chicago, 1959).
Krug Mark M., «Young Israelis and Jews abroad - A Study of Selected History Textbooks», *Comparative Education Review*, octobre 1963.
Laam
Hans, *Ueber die Entwicklung des deutschen Judentums im Dritten Reich*, thèse dactylograghiée 'ûæìÒëè ÌïãÒÏè (Erlanger, 1951).
Lamm Hans, *Der Eichmannprozess in der deutschen* ffentlichen Meinung (Francfort, 1961).
Lankin Doris, «Israel Today», 19, *The Legal System*, (Jérusalem, 1961).
Lederer Zdenek, *Ghetto Theresienstadt*, (Londres, 1953).
Lehnsdorff Hans, comte von, *Ostpreussisches Tagebuch* (Munich, 1961).
Lévai Eugène, *Black Book on the Martyrdom of Hungarian Jews* (Zurich, 1948).
LBernhard, *Die Nürenberger Gesetze*, Sammlung Vahlen, vol. XXIII (Berlin, 1936).
Maschmann Melitta, *Fazity* (Stuttgart, 1963).
Maunz Theodor, *Gestalt und Recht der Polizei* (Hambourg, 1943).
Monneray Henri, *La Persécution des Juifs en France* (Paris, 1947).
Motzkin Leo, *Les Pogromes en Ukraine sous les gouvernements ukrainiens 1917-1920*, Comité des Délégations juives (Paris, 1927).
Mulisch Harry, *Strafdache 40/61* (Cologne, 1963).
Nazi Conspiracy and Agression, II vol. (Washington, 1946-1948).
Oppenheim L./ Lauterpacht, Sir Hersch, *International Law*, 1952.
Paechter Henry M., «The Legend of the 20th July 1944», *Social Research* (New York, printemps 1962).
Pearlman Moshe, *The Capture of Adolph Eichmann* (Londres, 1961).

Pendorf Robert, *Mund Ermordete. Eichmann und die Judenpolitik des Dritten Reiches* (Hambourg, 1961).
Poliakov Léo/ Wulf Josef, *Le IIIᵉ Reich et les Juifs* (Gallimard, 1959).
Poliakov Léo, *Auschwitz* (Julliard, 1964).
Procès des grands criminels de guerre devant le Tribunal militaire international, 42 vol. (Nuremberg, 1948).
Reck-Malleczewen Friedrich P., *Tagebuch eines Verzweifelten* (Stuttgart, 1947).
Reitlinger Gerald, *The Final Solution* (New Yorki, 1953; Perpetua, 1961).
Reynolds Quentin, Karl Ephraim, Aldouby Zwy, *Minister of Death* (New York, 1960).
Ritter Gerhard, *Garl Gund die deutsche Widerstandsbewegung* (Stuttgart, 1954).
Robinson Jacob, «Eichmann and the Question of Jurisdiction», *Commentary*, juillet 1960.
Robinson Jacob/ Friedman Philip, *Guide to Jewish History under Nazi Impact* (New YorkJérusalem, 1960).
Rogat Yosal, *The Eichmann Trial and the Rule of Law* (Santa Barbara, Californie, 1961).
Romoser Georg K., *The Crisis of Political Dorection in the German Resistance to Nazism*, University of Chicago dissertation, 1958.
Romoser Georg K., «The Politics of Uncertainty: The German Resistance Movement», *Social Research*, 3, 1964.
Rothfels Hans, *Die deutsch Opposition gegen Hitler* (Stuttgart, 1958).
Rotkirchen Livia, *The Destruction of Slovak Jewry* (Jérusalem, 1961).
Rousset David, *Les Jours de notre mort* (Paris, 1947).
Schneider Hans, *Gerichtsfreie Hoheitsakte* (Tübingen, 1950).
Schramm Percy Ernst, «Adolf Hitler - Anatomie eines Diktators», *Hitlers Tischgesprìche*, 1964.
Servatius Robert, *Verteidigung Adolf Eichmann, Plìdoyer* (Bad-Kreuznach, 1961).
Silving Helen, «In Re Eichmann: A Dilemna of Law and Morality», *American Journal of International Law*, vol. LV, 1961.
Stone Julius, *Legal Controls of International Conflict* (New York, 1954).
Strauss Walter, «Das Reichsministerium des Innern und die Judengesetzgebung. Aufzeichnungen von Bernhard L», *Vierteljahreshefte für Zeitgeschichte*, juillet 1961.
Strecker Reinhard, *Dr. Hans Globke* (Hambourg, s.d.).
Taylor Telford, «Large Questions in the Eichmann Case», *New York Times Magazine*, 22 janvier 1961.
Torrès Henri, *Le Procès des Pogromes* (Paris, 1928).
Trials of War Criminals before the Nuremberg Military Tribunals, 15 vol. (Washington, 1949-1953).
Vabres Donnedieu de, *Le Procès de Nuremberg* (Paris, 1947).
Wade E.C.S., «Act of State in English Law», *British Year Book of International Law*, 1934.
Wechsler Herbert, «The Issues of the Nuremberg Trials», *Principles, Politics and Fundamental Law* (New York, 1961).
Weisenborn Günther, *Der lautlose Aufstand* (Hambourg, 1953).
Wighton Charles, *Eichmann, His Career and His Crimes* (Londres, 1961).
Woetzel Robert K., *The Nuremberg Trials in International Law* (New York, 1960).
Wucher Albert, *Eichmanns gab es Viele* (Munich-Zurich, 1961).

Wulf Josef, *Lods, das letzte Ghetto auf polnichem Boden*, Schriftenreihe der Bundeszentrale für Heimatdienst, vol LIX (Bonn, 1962).
Wulf Josef, *Vom Leben, Kampf und Tod im Ghetto Warschau*, vol XXXII (Bonn, 1960).
Yad Vashem, *Bulletin* (Jérusalem, avril 1961, avril-mai 1962).
Yahil Leni, «The Rescue of Danish Jewry and Its Place in the History of the Holocaust», III^e Congrès mondial pour les Etudes juives, Sectin «Contemporary Jewry», (Jérusalem, 25 juillet- 1^er août 1961).
Zaborowski Jan, *Dr.0 Hans Globke, The Good Clerk* (Poznan, 1962).
Zeusel Hans, «Eichmann, Adolf», *Britannica Book of the Year*, 1962.

فهرست الأسماء

هوس رودولف فرانز فرديناند